وزارة التخطيط
والتنمية الاقتصادية

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
للعام المالي (٢٠٢٣/٢٢)

مايو ٢٠٢٢

كلمة السيد رئيس الجمهورية

قد أثبت الشعب المصري مجددًا وعيه العميق وأن انتمائه وإخلاصه لوطنه بلا حدود وأن مصر وطن ينهض بإرادة وسواعد أبنائه وأن العمل والاجتهاد والإخلاص هي قيم وركائز أساسية للنجاح في عبور غمار التحدي على طريق بناء الدولة الحديثة .. فعلى مدار السنوات السبع الماضية سلكنا طريقًا شاقًا من أجل بناء دولتنا الحديثة ووصولًا إلى الجمهورية الجديدة، وبدأنا في تحقيق عملية شاملة وعميقة لصياغة المستقبل المنشود لوطننا العزيز وللأجيال الحالية والمستقبلية وفق عملٍ جمعي متكامل ومتناغم بين كافة أجهزة الدولة واستنادًا إلى رؤية علمية ومستهدفات محددة نسعى لتحقيقها خلال العشرية الحالية، ووصولًا إلى أهداف "رؤية مصر ٢٠٣٠"، فقد طالت جهود البناء والتنمية جميع مناحي الحياة في مصر بلا استثناء لتحقيق هدف محدد، هو تعظيم قدرة الدولة في كافة المجالات من أجل تغيير الواقع وبناء الإنسان سعيًا لحاضر ومستقبلًا أفضل لمصر وللمصريين..

كلمة السيد / رئيس الجمهورية

الذكرى الثامنة والأربعين لنصر أكتوبر المجيد

الأربعاء, ٦ أكتوبر ٢٠٢١

كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء

"أن الجميع يدرك حجم الجهد الذي تبذله الدولة للحفاظ على مقدراتها، ولتحقيق التقدم في جميع المجالات، رغم الأزمات والظروف الصعبة التي تمر بها، ويمر بها العالم أجمع، في ضوء تداعيات فيروس كورونا المستجد، المتمثلة في انخفاض معدلات النمو، وكذلك في انتشار البطالة وتوقف المشروعات، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الذي تشهده بعض الدول في المنطقة، والتداعيات السلبية لذلك على المنطقة بأسرها...إن إرادة الله العلى القدير شاءت أن تمر مصر وسط هذه الظروف بتماسك وقوة وصلابة، وأنه ليس غريباً أن يكون السبب الرئيسي في نجاح مصر في البقاء ومقاومة كل عوامل التدهور التي عانت منها معظم اقتصادات العالم، هو صلابة شعبها وثقته في الله وفى قيادته وحكومته ومؤسساته الوطنية.

كلمة رئيس مجلس الوزراء

مجلس النواب

الإثنين, ٢٦ **أبريل** ٢٠٢١

تقديم

تأتي توجّهاتِ خِطّة التَنْميَة المستدامة للعامِ المالي ٢٠٢٣/٢٢، ومُستهدفاتِها وبرامجِها التنمويّة، والتي تم صِياغتها وفقا لنهج تشاركي يضمن التنسيق والتعاونِ بين جميع شركاء التنمية، في إطار مُواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠".

وفي هذا السياق، تُولي هذه الخطة الاهتمام بالقضايا التنمويّة المحوريّة، وبالمُستجدّات المحليّة والإقليميّة والدوليّة، خصوصًا في ضوء الانعكاساتِ المتوقّعةِ للأزماتِ العالميةِ والأحداثِ الجيوسياسيةِ الراهنة، والتي أحدَثَت اضطرابًا وارتباكًا شديدًا على مُستوى كافةِ الأصعدةِ السياسيّةِ والاقتصاديّةِ والاجتماعية، في وقتٍ مازال فيه العالم يُعاني من تبِعات جائحةِ فيروس كوفيد ١٩، ولم يتعافَ مِنها بالكاملِ بَعدْ، وهو ما زاد من حالة عدم اليقين - غير المسبوقة - التي تسود عالمنا اليوم.

في ضوء ذلك، فقد تبنّتْ الخِطةُ أهدافًا رئيسةٍ يَرتكزُ كلّ مِنها على عِدّة تَوجُهّات استراتيجيّة، **أولّها:** هدف بناء الإنسانِ المصري وتحسين جودةِ حياة المواطن؛ تنفيذًا للمُبادرات الرئاسية التي تستهدف تحقيق التنميةِ الريفيةِ المتكاملةِ في إطار مُبادرة حياة كريمة، والتطبيق المرحلي لِنظام التأمين الصحي الشامل، والتطوير التكنولوجي لِمَنظومة التعليم والارتقاء بالخدماتِ الأساسيةِ للمُواطنين، الى جانب تكثيف الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي، وتوفير سُبُل المساندة المالية للفئات الاجتماعية مُنخفضة الدخل، وللمرأة المعيلةِ ولِذوي الهِمَم، فضلا عن المتابَعة الدقيقة للبرامجِ التنفيذيةِ لخِطة تنمية الأُسرة المصرية والتي ترتكِزُ على ضبطِ النمو السكاني والارتقاء بِخصائص السكان، مع الحرص على إعطاء أولويّة في توجيه المخصّصات المالية لِلمُحافظات مُنخفضةِ الدخل من خلال التوزيعِ المتكافئ للاستثمارات والاعتمادات المالية التي تعزز التوجه نحو توطين التنمية على المستوى المحلي، وتَضييق الفجواتِ التنمويةِ بين المحافظات وزيادة تنافسيتها.

وثانيها، تفعيل البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي تم تدشينه في ابريل ٢٠٢١، والذي يُركّزُ على تنمية القطاعات الثلاثة ذاتِ الأوّلويّة، مُمثّلة في القطاع الزراعي من خلال تنمية القُدراتِ الإنتاجيّةِ لرفع نِسبْ الاكتفاءِ الذاتي من الحاصِلات الزراعيّةِ الأساسيّةِ، والقطاع الصناعي من خلال تعميق التصنيع المحلي لِزيادة القيمةِ المضافةِ في إطار توجه الدولة لتوطين الصناعة،

وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال تنميةِ الصناعاتِ الإلكترونيّةِ وتعزيزِ التحوّل الرقمي.

وثالثُها، تدعيم التنافسيّةِ الدوليّةِ للاقتصاد المصري، بتعزيز ركائز الاقتصادِ المعرِفي والاقتصادِ الرقمي والتحرّك صَوب الاقتصاد الأخضر تنفيذًا لسياسات الدولة وبرامج الحكومة التي تستهدف التصدّي للتغيّرات المناخيّة وانعكاساتِها على النظامِ البيئي وعلى الاقتصادِ الوطني، بالتركيز على مُبادراتِ التحسين البيئي والتطبيق الدقيق لمَعايير الاستدامة البيئية على جميع المشروعات، خصوصًا مع استضافة مصر لمُؤتمر الأمم المُتحدة لتغيّر المُناخ القادم ***COP27*** حيث تُبرِزُ الخِطّة حِرصَ مصر على تبنّي المبادرات الحكوميّة الداعِمة للنمو الأخضر المستدام لتُشكّلَ استثماراتُها نسبة ٤٠% من إجمالي الاستثمارات العامة في عام الخِطّة، مُقابِل ٣٠% في الوقت الراهن، وللوصول إلى ٥٠% بحلول عام ٢٠٢٥/٢٤.

ورابعها، تعزيز توجُّه الدولة لتحفيز مُشاركة القطاع الخاص في الجهودِ الإنمائيةِ بإتاحةِ مزيدٍ من فرص الاستثمار وتوفيرِ التسهيلات اللازمة لتحسين بيئة الأعمال وخفض تكلفة المعاملات، فضلًا عن تشجيعِ مشروعات المشاركة مع القطاعِ الحكومي في إطار نِظام الشِراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتوجُّه الدولة لِدعم القطاع الخاص وتوفير البيئة اللازمة له للاضطلاع بدوره في تنمية الاقتصاد، واعتماد الحكومة وثيقة مِلكيّة الدولة .

وانطلاقًا من هذه الأهداف والمرتكزات الرئيسة، واسترشادًا بالأداءِ التنموي خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠٢٢/٢١ وتقديرات النمو خلال هذا العام والتي تبلغ نحو ٦% وكذلك معدلات النمو المُحقّقة في الأعوام السابقة، عَنِيتْ خِطة عام ٢٠٢٣/٢٢ بإبراز المحرّكاتِ الدافِعةِ للنمو، والتوجّهاتِ الحديثةِ التي أَفرْزَت أهمّيتها تَبِعات تواصُل جائحة فيروس كورونا، والأحداث الجيوسياسية الراهنة، وما شابَهها من ظروفِ عدم اليقين بِمآلِ الاقتصاد العالمي في المدى القَريب، ومدى فاعلِيّةِ السياساتِ الحكوميّةِ في درءْ المستتَبِعات السلبيّة لهذه الأزمات.

وفي ضوء كل ذلك، قدّرت الخطة معدل النمو لعام ٢٠٢٣/٢٢ بنحو ٥,٥%، وهو معدل مُتحفّظ مُقارنة بتوقّعات المُؤسّسات الدوليّة للاقتصاد المصري المُرتفعة التي تُقارِب ٦%، وكذلك مُقارنةً بالمعدّل المحقّق في عام ٢٠٢١/٢٠ والبالغ ٣,٣% وفي عام ٢٠٢٠/١٩ وقدرُه ٣,٦%. وتأتي كل هذه المعدلات استمرارًا للأداء التنموي الإيجابي والمتميّز للاقتصاد المصري في الأعوام الأخيرة مُقارنة بغالبية دول العالم التي تدورُ مُعدّلات نُموّها حاليًا بين ٣% و٤%، وعلى ذلك، من المقدّر

أن يَصِلَ الناتج المحلي الإجمالي في عام الخطة إلى نحو ٩,٢٢ تريليون جنيه بالأسعار الجاريةِ، بنسبة نمو ١٦,١% عن ناتِج العام السابق والبالغ نحو ٧,٩٤ تريليون جنيه، كما يُقدّر الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بنحو ٨,٤ تريليون جنيه في عام الخطة ٢٠٢٣/٢٢.

ويقترن معدل النمو الاقتصادي المُرتفع المُستهدف في خِطة عام ٢٠٢٣/٢٢ بمُواصلة العمل لتحقيق الهدف الأسمى الذي تسعي إليه الحكومة، وهو زيادة مُستوى التشغيل وخفض معدلات البطالة الى أدنى مُستوياتها، حيث تهدف الخطة إلى توسيع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل لتصل إلى ٩٠٠ ألف فرد، مع الإبقاء على مُعدّلات البطالة في حدود ٧,٣%. وتحقيقًا لذلك، تُواصِل الحكومة تطبيق حزَم الحوافز والمُبادرات المعنيّةِ بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغَر، بالإضافة الى مُواصلة تحسين كفاءة ومرونة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، والذي يستهدف تطوير منظومة التعليم التقني والفني والتدريب المهني وتفعيل دور القطاع الخاص في هذا المجال، بهدف تحقيق التوافق بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل.

واتفاقًا واستراتيجيّةِ النمو الاقتصادي المرتفِع، تَستهدفُ خِطة عام ٢٠٢٣/٢٢ إحداثِ طفرة استثمارية كبيرة، حيث أنه للعام الثاني على التوالي – تتجاوزُ الاستثمارات المقدّرة التريليون جنيه، لتُسجّل نحو ١,٤ تريليون جنيه بالمقارنة باستثماراتٍ مُتوقّعةٍ لعام ٢٠٢٢/٢١ قدرُها ١,٢ تريليون جنيه، بنسبة نمو تُناهِز ١٦,٧%. ومن المُستهدف تخصيص نحو ١,١ تريليون جنيه كاستثمارات عامة بنسبة ٧٩% من إجمالي الاستثمارات، وقد راعتْ الخِطة تحقيقِ هيكلٍ مُتوازنٍ للتوزيع القطاعي للاستثمارات العامة، بتوجيه نحو ٢٨,٢% من الاستثمارات العامة للقطاعات السلعيّة (من زراعة واستخراجات وصناعة تحويليّة وطاقة وتشييد وبناء)، ونحو ٤٢,١% من الاستثمارات العامة للقطاعات المعنيّة بالخِدْمات الإنتاجيّة (نقل وتخزين وتجارة جُملة وتجزئة)، مُقابل ٢٩,٧% للأنشطة الاجتماعية من تعليم وصحةٍ وخدمات شباب ورياضة وغيرها.

وتتضمّن خِطّة العام المالي (٢٠٢٣/٢٢) وللمَرّة الأولى قسمًا خاصًا يتناولُ دور الخِطّة في تنفيذ الاستراتيجيّة الوطنيّة لحقوقِ الإنسانِ (٢٠٢١ – ٢٠٢٦)، التي أطلقَها السيد/ رئيس الجمهوريّة في سبتمبر ٢٠٢١، وذلك من خلال الربط بين المشروعات والبرامج والمبادرات التنمويّة التي تستهدفُها الخِطّة والمحاور الرئيسة للاستراتيجيّة، وبخاصةٍ تلك المتعلّقة بالحقوقِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ والثقافيةِ وحقوق الإنسان للمرأةِ والطفلِ والأشخاصِ ذوي الهِمَم والشباب وكبار

السن، خصوصًا وأن الدولة المصرية تنتهج مبدأ الحق في التنمية كحق أساسي من حقوق الانسان.

ختامًا، نود أن نُؤكّد أن خطة التنمية المطروحة بالوثيقة تتسم بالطموح باستهدافها مُعدّل نمو اقتصادي ٥,٥٪ (في ظل ظروف عدم التيقّن بتطوّرات الجائحة وتداعيّاتها)، ورفع مُعدّل الاستثمار إلي ١٥,٢٪، واحتواء مُعدّل التضخم ليستقر عند ١٠٪ ومُعدّل البطالة ليُصبح في حدود ٧,٣٪ وتواصُل تراجُع مُعدل الفقر إلي ما دون ٢٥٪، غير أن هذه المُستهدفات ليست صعبة المنال، بل هي قابلة للتحقيق في ظل توافر إرادة قوية لإحداث التغيير المنشود ولمُواصَلة مسيرة البناء والتنمية الشاملة والمُستدامة تحت قيادة حكيمة لديها ثقة كاملة في قُدرة الشعب المصري على الصمود في مُواجهة التحديّات، وإدراك واعٍ بصلابة الاقتصاد الوطني، والعزم القوي على حشد الجهود لارتقاء وطننا الغالي لمصاف الدول المتقدّمة، وتحقيق الهدف الاستراتيجي، وهو تحسينُ جودةِ الحياةِ للمُواطن المصري.

وزيــرة
التخطيط والتنمية الاقتصادية

أ.د. هالة السعيد

المحتويات

القسم الأول	
التطورات الاقتصادية العالمية في ظل الأزمات المعاصرة وانعكاساتها على آفاق نمو الاقتصاد المصري	١
القسم الثاني	
الإطار التنموي والمستهدفات الرئيسة لخطة العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣	٤٩
القسم الثالث	
التوازن الاقتصادي العام "الصورة الكلية"	٦٥
القسم الرابع	
التنمية القطاعية	١٠٣
القسم الخامس	
التنمية البشرية والاجتماعية	٢٢٥
القسم السادس	
التنمية المكانية	٣١٧
الملاحق الإحصائية	
	٣٥٣
فهرس الجداول والأشكال	
	٣٩٣

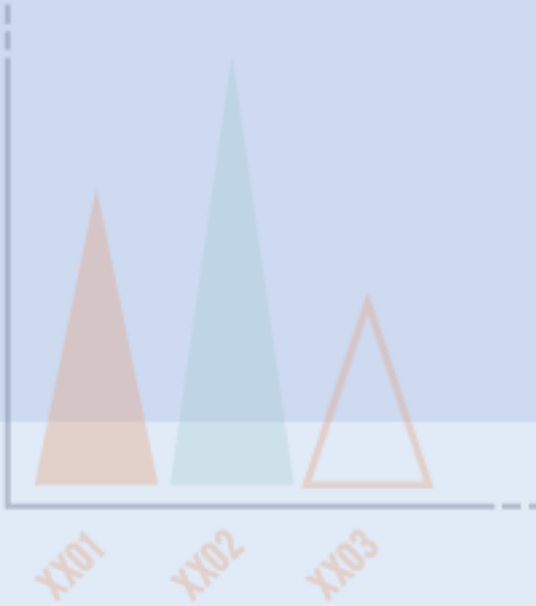

القسم الأول

التطورات الاقتصادية العالمية في ظل الأزمات المُعاصِرة وانعكاساتها على آفاق نمو الاقتصاد المصري

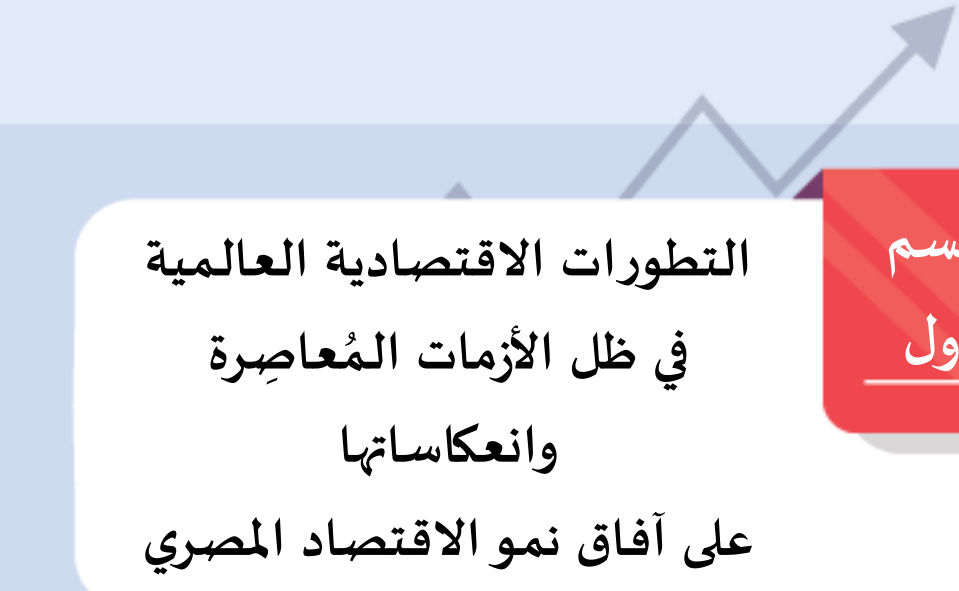

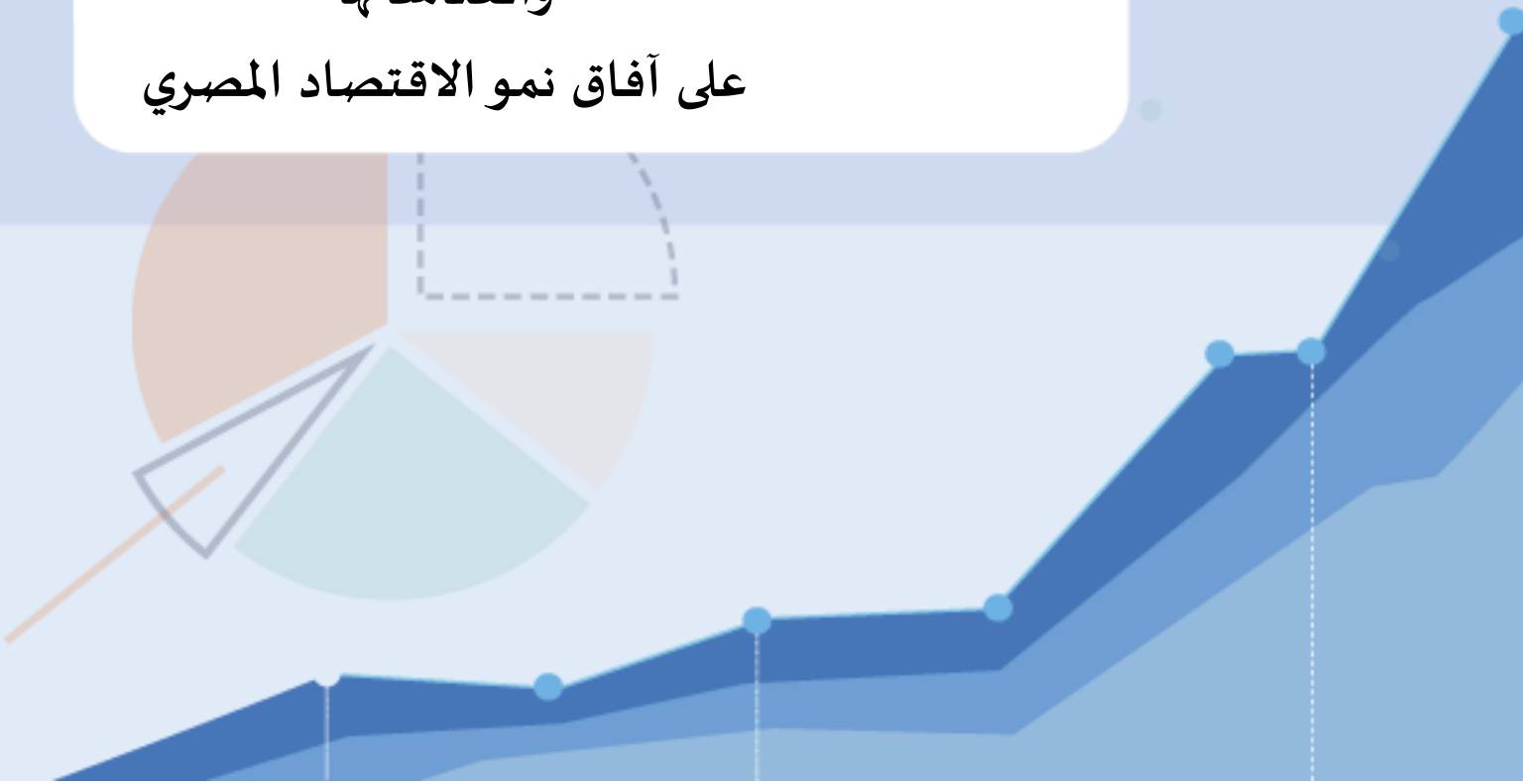

تمهيد

منذ إعلان بزوغ جائحة فيروس كورونا *COVID-19* بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٩ وانتشار الجائحة على مدار العامين التاليين وحتى مطلع عام ٢٠٢٢، والعالم أجمع يشهد اضطرابًا اقتصاديًا غير مسبوق تجلّت مظاهره وعواقبه الوخيمة في تدنّي مُعدّلات الاستثمار والتشغيل وتصاعُد مُعدّلات التضخم والبطالة والفقر، وتزايُد أعباء عجز المُوازنة العامة والدين العام، فضلًا عن انكماش المُبادلات التجارية الدولية، مع عدم انتظام سلاسل الإمداد العالمية، وتردّي الأوضاع في الأسواق المالية. وقد تمخّضت هذه التطوّرات غير المُواتية في مجموعها عن مُعدّلات نمو اقتصادي سالبة في مُعظم دول العالم خلال العام الأول لشيوع الجائحة.

ومع تتابُع موجات الفيروس والدخول في الموجة الخامسة في مطلع عام ٢٠٢٢، ومع ظهور السُلالات الجديدة من هذه الموجات على نحو مُتلاحق في مدى زمني قصير، وبعضُها أكثر شراسة أو أوسع انتشارًا من سابقتها [جدول رقم (١/١)]، تنامى الإحساس العام بقصور المعلومات وعدم الشفافية وغياب الإفصاح التام، أي عدم كمال المعلومات *"Information Imperfection"* عن هذا الفيروس الذي يتحوّر في أشكال عديدة، وصار يُلقي قدرًا من الشك حول فاعلية اللقاحات المُكتشفة في التصدي للفيروس في تحوّراته الحديثة.

جدول رقم (١/١)

تطوّر سُلالات فيروس كورونا المُستجد

السُلالة	تاريخ بدء السُلالة	بلد منشأ السُلالة
بيتا "Beta"	مايو ٢٠٢٠	جنوب أفريقيا
ألفا "Alpha"	سبتمبر ٢٠٢٠	المملكة المُتحدة
كبا "Kappa"	أكتوبر ٢٠٢٠	الهند
دلتا "Delta"	أكتوبر ٢٠٢٠	الهند
جاما "Gamma"	نوفمبر ٢٠٢٠	البرازيل
زيتا "Zeta"	نوفمبر ٢٠٢٠	المملكة المُتحدة
جوتا "Jota"	نوفمبر ٢٠٢٠	الولايات المُتحدة
إيتا "Eta"	ديسمبر ٢٠٢٠	المملكة المُتحدة ودول أخرى
لمدا "Lambda"	ديسمبر ٢٠٢٠	بيرو
مو "Mu"	يناير ٢٠٢١	كولومبيا

السُلالة	تاريخ بدء السُلالة	بلد منشأ السُلالة
ثيتا "Theta"	فبراير ٢٠٢١	الفلبين
دلتا (+) Delta	يوليو ٢٠٢١	كوريا الجنوبيّة
أوميكرون "Omecron"	نوفمبر ٢٠٢١	جنوب أفريقيا
إي إتش يو "IHU"	ديسمبر ٢٠٢١	جنوب فرنسا
دلتا كرون "Deltacron"	يناير ٢٠٢٢	قبرص
فلورونا "Florona"	يناير ٢٠٢٢	إسرائيل

المصدر: مُنظّمة الصِحّة العالميّة WHO.

ولذا، تجدّدت المُناداة بالعودة للانغلاق بدرجة أو بأخرى، وتشديد الإجراءات الاحترازية والوقائية، وعادت – مرّة ثانية – النزعة التشاؤمية لتسود الأوساط الاقتصادية، وازدادت درجة عدم اليقين بمجريات الأحداث، وتدنّت معها مُستويّات الثقة في سلامة اقتصادات العالم وقُدرتها على التعافي السريع من الجائحة.

وواقع الأمر، أنه مازالت – حتى الآن – الصورة الضبابية مُهيمنة على المشهد الدولي، فلا يستطيع أحد الجزم بالمدى الزمني المُتوقّع لزوال هذه الجائحة أو بحجم الأضرار والخسائر التي يُمكن أن تخلُفها. فرغم التراجُع النسبي في مُعدّلات الإصابة والوفيات في الآونة الأخيرة على الصعيد العالمي، إلا أن الجائحة عادت للظهور – وبصورة فجّة – في بعض مناطق العالم منذ مُنتصف شهر فبراير ٢٠٢٢ – مما يُنذر باحتمالات انتشارها مرّة أخرى في مناطق عديدة. ولذا، عاودت المُؤسّسات التمويلية الدولية طرح السيناريوهات المُحتملة لآفاق النمو الاقتصادي بدرجات مُتفاوتة من الحيطة والحذر والترقّب بحسب توقّعاتها للمدى الزمني للتعافي من الجائحة وتجاوُز مخاطرها، والعودة لمسارات النمو الطبيعي المُستدام.

وفي هذا السياق، يستعرض القسم الأول من وثيقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٢ الملامح الأساسية لأهم المُستجدّات الاقتصادية الدولية في الفترة (٢٠٢٠ – ٢٠٢٣) في ظل مُعاصرة جائحة فيروس كورونا. ويخُص بالذكر التأثيرات المُحتملة على النمو الاقتصادي والتجارة الدوليّة وتدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر، وتطوّر نشاط الأسواق الماليّة، وكذا مُؤشّرات التضخّم والبطالة والفقر، وبعض مُؤشّرات الأداء الاقتصادي لأكثر القطاعات تأثّرًا بالجائحة، وهما قطاعا السياحة والنقل البحري.

ولما كانت الأحداث الدولية الأخيرة المُرتبطة بالأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة قد أضافت أبعادًا اقتصادية دولية جديدة، في وقت بدأت معه بشائر الأمل تلوح في الأفق بشأن إمكانات التعافي السريع من تِبعات جائحة فيروس كورونا، فقد عمدت الوثيقة على رصد هذه الأبعاد، وتحليل التأثيرات المُحتملة على مُستويات أداء الاقتصاد المصري وسُبُل وآليّات التعامُل معها، وإن كان ذلك ليس أمرًا سهلًا نظرًا لحداثة هذه التطوّرات وصعوبة التحقّق من تِبعاتها.

وفي ختام هذا القسم، تعرض الوثيقة مُستخلصًا للانعكاسات المُحتملة لتداعيّات كل من الجائحة والأزمة الروسية/ الأوكرانية على آفاق النمو المُستقبلي للاقتصاد المصري، بُغية أخذها بعين الاعتبار عند صياغة مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٣/٢٢، وتناوُل مُكوّناتها الأساسية، وكذا عند طرح السياسات والبرامج ذات الصلة بالتحديّات التي تفرضُها مُستتبِعات الأزمات الدولية، والمُؤثّرة في مسيرة التنمية ومُعدّلات النمو الاقتصادي المنشودة خلال عام الخطة.

١/١ التطوّرات الاقتصاديّة العالميّة

١/١/١ النمو الاقتصادي

ظلّت تقديرات كافة المُؤسّسات الدولية – قبل وقوع جائحة فيروس كورونا – تميل إلى التفاؤل بشأن الأداء المُستقبلي لاقتصادات العالم، حيث توقّعت تصاعُد مُعدّل النمو من ٢,٩% عام ٢٠١٩ إلى ٣,٣% عام ٢٠٢٠ ثم إلى ٣,٤% عام ٢٠٢١. وقد ارتكزت هذه النزعة التفاؤلية على التطوّرات الإيجابية التي شهدها العالم عام ٢٠١٩ (بعد التجاوز السريع للأزمة المالية في سبتمبر ٢٠١٨)، ومنها تسارُع نمو الاقتصادات الناشئة، وتنامي الطلب الاستهلاكي والاستيرادي، فضلًا عن انتظام أسواق المال، وزيادة تدفقّات الاستثمار، وإن كان يُلاحظ أن تقديرات النمو للفترة (٢٠١٩ – ٢٠٢١) جاءت أكثر تحفّظًا قياسًا بمُعدّلات النمو المُحقّقة في العامين السابقين ٢٠١٧ و٢٠١٨ (٣,٦% و٣,٨% على التوالي)، على خلفيّة استمرار توتّر العلاقات التجارية الدولية في ظل تزايُد القيود الجمركية المفروضة من قِبَل القوى الاقتصاديّة الكُبرى، والمُعرقّلة لانسياب التدفّقات السلعية.

ومع ظهور جائحة فيروس كورونا وانتشارها السريع في عام ٢٠٢٠، وما لحق بها من تِبعات اقتصادية، مالت تقديرات المؤسسات الدولية للتحوّط والتحفّظ الشديد، مُعلِنة عن مُعدّلات نمو سالبة لكافة الدول (عدا استثناءات محدودة)، مع توقّعها بدء العودة للتعافي السريع في غضون شهور قليلة من ظهور الجائحة، وأقصاها بنهاية عام ٢٠٢٠.

ولكن مع استمرار تفشي الجائحة عام ٢٠٢١، تباينت التقديرات، فكانت أكثر تفاؤلًا بالنسبة للأداء الاقتصادي العالمي –ربما حتى أكتوبر ٢٠٢١، وقبل اكتشاف السُلالات الجديدة المُتحوّرة من الفيروس (أوميكرون) وظهور تأثيرها السريع. فوفقًا لتقرير **صندوق النقد الدولي** الصادر في أكتوبر ٢٠٢١، جاءت تقديرات مُعدّل النمو لعام ٢٠٢١ مُوجبة ومُرتفعة ليُسجّل الاقتصاد العالمي نموًا بنسبة ٥,٩% في ظل احتمالية انحسار الجائحة تدريجيًا وتأقلُم الدول على التعايُش معها ومُواصلة اتباع الإجراءات الاحترازية والوقائية في إطار سياسات التباعد الاجتماعي، ومع بوادر عودة الانفتاح على العالم، وبخاصة بعد الإعلان عن اكتشاف اللقاحات ومُضادات الفيروس (وحتى بعد ظهور سُلالة جديدة "دلتا"+).

وبالنسبة لعام ٢٠٢٢، توقّع الصندوق إمكانية تحقيق مُعدّل نمو مُوجب ومُرتفع (٤,٩%) ولكن أقل من المُعدّل المُناظر لعام ٢٠٢١ (٥,٩%)، وهو أمر طبيعي لتحرّكه من مُعدّل نمو بالغ الارتفاع في سنة الأساس (٢٠٢١) وانطلاقه من قيم سالبة في العام السابق (٢٠٢٠)، وهو ما يُعرف بأثر سنة الأساس *Base Effect*، فضلًا عن ظهور بوادر لانفراج العالم، مع سعي الدول لتنشيط اقتصادها وتنمية علاقاتها التجارية الدولية.

ويجدُر التنويه أن تقديرات الصندوق للنمو الاقتصادي لعامي ٢٠٢١، ٢٠٢٢ تبدو أكثر ميلًا للتفاؤل حيث جرى إعداد التقرير في أكتوبر ٢٠٢١ في وقت كانت فيه الدول تبذل أقصى مساعيها لاحتواء

الجائحة باتباع الإجراءات الاحترازية والوقائية، وفي اكتشاف اللقاحات المُضادة للفيروس وتحفيز تداولها، إلا أنه مع ظهور السُلالات الجديدة من الفيروس (أوميكرون ودلتا كرون وغيرهما ...)[1]، ومع عدم التأكّد بعد من فاعلية اللقاحات الحالية في مقاومتها، فقد تدارك **صندوق النقد الدولي** المخاطر المُحتملة المُؤثّرة في آفاق النمو الاقتصادي عام ٢٠٢٢، وأشار صراحة في تقريره الحديث الصادر في يناير ٢٠٢٢ إلى أن الاقتصاد العالمي استهل العام الجديد – وهو في وضع أضعف مما ورد في التوقّعات السابقة – مع انتشار سُلالة أوميكرون الجديدة المُتحوّرة من فيروس كوفيد-١٩، وعودة الدول لفرض قيود على الحركة، فضلًا عن تصاعُد أسعار الطاقة والانقطاعات في سلاسل الإمداد، والتي ساهمت في ارتفاع مُستويات التضخّم واتساع نطاقه على خلاف ما كان مُتوقّعًا. ولذلك، خفّض الصندوق تقديره ليُصبح في حدود ٤,٤% بدلًا من ٤,٩%.

أما بالنسبة لعام ٢٠٢٣، فقد توقّع الصندوق تباطؤ النمو العالمي إلى ٣,٨%، وإن جاء هذا المُعدّل أعلى من المُعدّل المُقدّر في الإصدار السابق في أكتوبر ٢٠٢١ (٣,٦%) بزيادة هامشية ٠,٢ نقطة مئوية، وذلك على خلفيّة احتمالية تحسّن مُعدّلات التطعيم على مُستوى العالم وزيادة فعالية العلاجات المُتاحة، وظهور بوادر النتائج الإيجابيّة في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢.

وبالنسبة لتقديرات البنك الدولي، فقد بدت أكثر تحفّظًا – بوجه عام – من تقديرات صندوق النقد الدولي. وفي أحدث إصدار (يناير ٢٠٢٢)، خفّف البنك من تقديره لمعدل تراجُع النمو الاقتصادي العالمي وقصُر المُعدّل على ٣,٤% عام ٢٠٢٠، بعد أن كان ٣,٥% في إصدار يونيو ٢٠٢١، توقّعًا لاحتمالات نجاح الدول في الحد من التداعيّات السلبية للجائحة.

أما بالنسبة لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، فقد توقّع البنك مُعدّلات نمو مُرتفعة – على غِرار تقديرات الصندوق – وإن كانت بدرجة أقل (٥,٥% و٤,١% على التوالي)، ومع افتراض تراخي النمو إلى ٣,٢% عام ٢٠٢٣ بسبب تباطؤ نمو الطلب العالمي، واحتمالات عودة سلاسل الإمداد للاضطراب، وتواصُل انتشار السُلالات الجديدة من الجائحة، مما يدفع الدول لاتخاذ مزيدٍ من إجراءات الحماية المُقيّدة للنمو السريع.

وعلى جانب آخر، تفيد تقديرات مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *(OECD)* – حسب إصدار ديسمبر ٢٠٢١، توقّع تحقيق الاقتصاد العالمي لمُعدّل نمو سالب (-٣,٥%) عام ٢٠٢٠ (مُقابل توقّع مُعدّل نمو موجب ٢,٧% قبل وقوع الجائحة) مع مُعاودة الارتداد لمُعدّلات نمو مُرتفعة (٥,٦% و٤,٥%)، في عامي ٢٠٢١، ٢٠٢٢ على التوالي، وهي تقل عن نظيراتها الصادرة من صندوق النقد الدولي، ولكن تظل أعلى من تقديرات البنك الدولي. وبالنسبة لعام ٢٠٢٣، فقد تماثلت تقديرات المُنظّمة مع البنك الدولي، بتوقّعهما مُعدّل نمو ٣,٢%، في حين جاءت تقديرات صندوق النقد الدولي أكثر تفاؤلًا (٣,٨%) [شكل رقم (١/١)].

---

(١) منذ ظهور سُلالة "أوميكرون" في نوفمبر ٢٠٢١، تصاعدت مُعدّلات الإصابة بدرجة ملحوظة، حيث بلغ عدد حالات الإصابة نحو ١٨٦,٢ مليون حالة خلال الفترة (نوفمبر ٢٠٢١ – ٢٨ فبراير ٢٠٢٢) مُقابل ٦٧,٩ مليون حالة في الفترة السابقة المُناظرة من عام ٢٠٢١، بنسبة زيادة تُناهز ١٧٦% (Worldometers, Daily Updates,2022).

شكل رقم (١/١)

تقديرات المؤسسات الدولية لمُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي

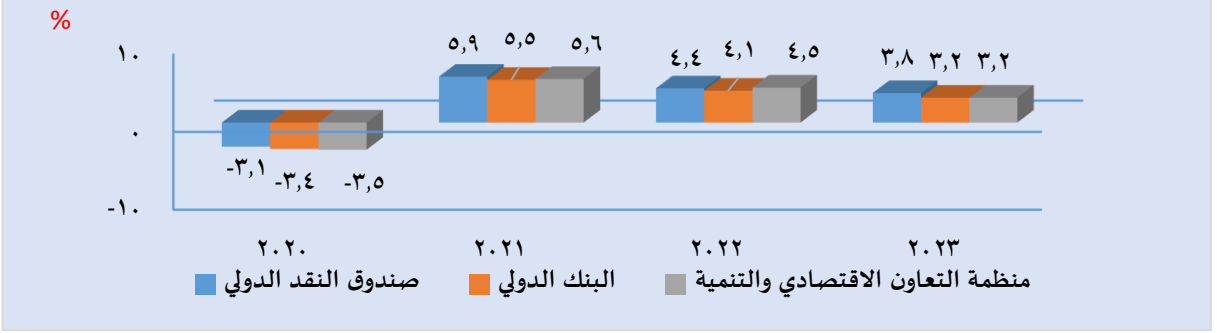

المصدر:

IMF, World Economic Outlook, October 2021, & Update Jan. 2022 , World Bank, Global Economic Prospects, Jan 2022
OECD, Economic Outlook, Dec 2021, Issue2.

وعلى مستوى مجموعات الدول "المُتقدّمة والناشئة والنامية"، تُفصِح تقديرات المُؤسّسات الدوليّة عن مُعدلات نمو سالبة لعام ٢٠٢٠، ومُوجبة مُتناقصة للأعوام الثلاثة التالية.

<u>ويتضّح من استقراء هذه التقديرات الآتي:</u>

- بالنسبة لعام ٢٠٢٠، يكون التأثير السلبي أكثر حِدّة للاقتصادات المُتقدّمة، بفعل تأثّرها الشديد باختناقات العرض الناجمة عن توقّف أو عدم انتظام سلاسل الإمداد الدولية، بينما يكون التأثير الإيجابي أكثر دفعًا للنمو في حالة الاقتصادات الناشئة والنامية، في ظل نجاح الصين والهند في الحفاظ على مُعدّلات نمو مُوجبة ومُرتفعة، فضلًا عن استفادة عددٍ من هذه الدول من ارتفاع أسعار صادراتها في الأسواق الدولية.
- تظل التباينات في مُعدّلات النمو لعامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ محدودة بين مجموعات الدول – سواء تلك الصادرة عن صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي – مع اتساع نطاق الاختلاف في عام ٢٠٢٢.
- رغم تناقُص مُعدّل النمو المُتوقّع في عام ٢٠٢٣ لمجموعتي الدول – وفقًا لتقديرات البنك الدولي – إلا أنه يكون أشد حِدّة في حالة الاقتصادات المُتقدّمة مُتراجِعًا بنحو ١,٥ درجة مئوية (من ٣,٨% إلى ٢,٣%)، مُقارنة بالاقتصادات الناشئة والنامية حيث يقتصر الانخفاض على ٠,٢ نقطة مئوية (من ٤,٦% إلى ٤,٤%)، وهو ما يجِد صداه أيضًا في اتساع الهوّة في مُعدّلات النمو الاقتصادي بين المجموعتين في عام ٢٠٢٣ [شكل رقم (٢/١)].

ومع ذلك، يتعيّن التنويه أنه من المُتوقّع أن تتعافى الاقتصادات المُتقدّمة بحلول عام ٢٠٢٢ لتعود لمُستويات النمو قبل الجائحة (عام ٢٠١٩)، بل ولتتجاوزها في عام ٢٠٢٣ بفعل مُواصلة برامج المُساندة المالية لقطاع الأعمال وتسريع عمليّات التطعيم ضد الوباء، على نقيض الاقتصادات الأخرى التي لن تُفلح مُعدّلات نموها في العودة للمستويات السابقة قبل الجائحة، ولا سيما مع تراخي برامج المُساندة المالية وتراجُع مُعدّلات التطعيم من الوباء، وبخاصة في الدول مُنخفضة الدخل.

شكل رقم (٢/١)

تقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمُعدّلات نمو الاقتصادات المُتقدّمة والناشئة والنامية (٢٠٢٠ – ٢٠٢٣)

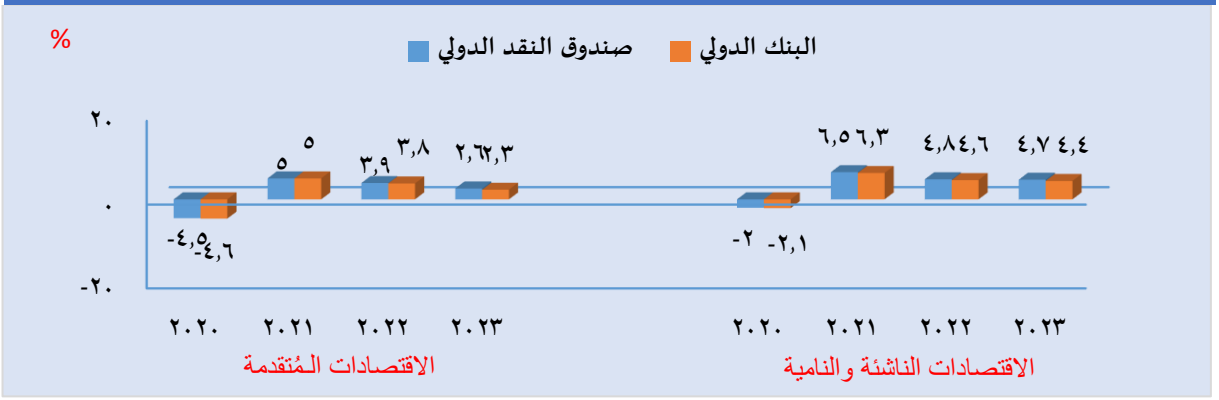

المصدر: World Bank, Global Economic Prospects, - IMF, World Economic Outlook, Oct. 2021, and Update, Jan. 2022

وبوجه عام، يجد ارتفاع مُعدّل النمو الاقتصادي للدول المُتقدّمة في عام ٢٠٢١، تفسيره في قوة المُساندة الحكومية التي يحظى بها قطاع الأعمال في مُواجهة تداعيّات الجائحة في هذه الدول بفضل كِبر اعتمادات الموازنة العامة المُخصّصة لذلك، على نقيض الدول الأخرى، وبخاصة مُنخفضة الدخل التي تشهد صعوبات جمّة في استدامة توفير المُخصّصات المالية الداعمة لقطاعات الإنتاج في مُواجهة الجائحة، وتواضُع مُعدّلات التطعيم ضد الفيروس.

وعلى صعيد أداء الدول الرئيسة، فقد خفّض صندوق النقد الدولي تقديراته لمُعدّل نمو الولايات المُتحدة عام ٢٠٢٢ بمقدار ١,٢ درجة مئوية، ليُصبح ٤% على خلفيّة استبعاد تطبيق حِزم السياسات المالية العامة الرامية إلى إعادة البناء بصورة أفضل. وتبكير الولايات المُتحدة في سحب إجراءات التيسير النقدي لمُواجهة التضخّم، فضلًا عن استمرار نقص الإمدادات. وكذلك خفّض الصندوق تقديراته لمُعدّل نمو الصين بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية لتُصبح ٤,٨%نتيجة الاضطرابات التي أثارتها الجائحة والمُتعلّقة بسياسة عدم التهاون المُطلق مع أيّة حالات عدوى كما حدث مُؤخرًا في شنغهاي، بالإضافة إلى استمرار عدم انتظام الإنتاج الصناعي بسبب انقطاعات الكهرباء وتراجُع الاستثمار العقاري، وتقليص الاستثمارات العامة.

وعلى مُستوى **دول منطقة اليورو**، فقد أدّى استمرار القيود على سلاسل الإمداد لفترة طويلة والاضطرابات الناجمة عن فيروس كورونا إلى تعديل مقداره ٠,٤ نقطة مئوية، مع تراجُعه بنسب أعلى في ألمانيا (٠,٨ نقطة مئوية) وبنسبة أقل (٠,٣ نقطة مئوية) في حالة المملكة المُتحدة. أما في **روسيا**، فقد جاء تخفيض التوقّعات نتيجة ضعف الإنتاج مع انتشار الموجة الثالثة من الجائحة. وفي **المكسيك والبرازيل**، يُعد تقييد السياسات النقدية لمُجابهة التضخّم أهم العوامل وراء تخفيض توقّعات النمو لانعكاساتها السلبية على حجم الطلب المحلي.

وبالنسبة لعام ٢٠٢٣، ترجع معظم التعديلات التي أجراها الصندوق في توقّعاته إلى عوامل تلقائيّة، تتمثّل في انحسار الصدمات التي تُشكّل عبئًا على النمو في عام ٢٠٢٢، مما ينعكس على ارتفاع مُعدّل النمو في عام ٢٠٢٣.

ويبرُز ذلك بصفة خاصة في حالة الهند على خلفيّة التحسّن المُتوقّع في نمو الائتمان، وبالتالي في الاستثمار والاستهلاك. وكذلك بالنسبة لليابان، بفعل تنامي الطلب الخارجي واستمرار الدعم المالي [جدول رقم (٢/١)].

وفي هذا السياق، يجدُر التنويه أن مقدار التعديل الرافع للنمو العالمي في عام ٢٠٢٣ لا يكفي لتعويض الخسائر الناجمة عن تخفيض التوقّعات لعام ٢٠٢٢. ولذا، من المُتوقّع أن يكون النمو العالمي على مدار العامين أدنى من التنبؤات السابقة بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية.

جدول رقم (٢/١)

تقديرات صندوق النقد الدولي لمُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي

على مُستوى المناطق وبعض الدول الرئيسة (٢٠٢٠ – ٢٠٢٣)

(%)

السنة / الدولة	فعلي ٢٠٢٠	تقديري ٢٠٢١	توقعات ٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣
الناتج العالمي	-٣,١	٥,٩	٤,٤	٣,٨
(أ) الاقتصادات المُتقدّمة	-٤,٥	٥,٠	٣,٩	٢,٦
الولايات المُتحدة	-٣,٤	٥,٦	٤,٠	٢,٦
منطقة اليورو	-٦,٤	٥,٢	٣,٩	٢,٥
- ألمانيا	-٤,٦	٢,٧	٣,٨	٢,٥
- فرنسا	-٨,٠	٦,٧	٣,٥	١,٨
- إيطاليا	-٨,٩	٦,٢	٣,٨	٢,٢
- أسبانيا	-١٠,٨	٤,٩	٥,٨	٣,٨
اليابان	-٤,٥	١,٦	٣,٣	١,٨
المملكة المُتحدة	-٩,٤	٧,٢	٤,٧	٢,٣
(ب) الاقتصادات الصاعدة والنامية	-٢,٠	٦,٥	٤,٨	٤,٧
- الصين	٢,٣	٨,١	٤,٨	٥,٢
- الهند	-٧,٣	٩,٠	٩,٠	٧,١
- مجموعة الآسيان	-٣,٤	٣,١	٥,٦	٦,٠
- روسيا	-٢,٧	٤,٥	٢,٨	٢,١
- البرازيل	-٣,٩	٤,٧	٠,٣	١,٦
- المكسيك	-٨,٢	٥,٣	٢,٨	٢,٧
- الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	-٢,٨	٤,٢	٤,٣	٣,٦
- نيجيريا	-١,٨	٣,٠	٢,٧	٢,٧
- جنوب أفريقيا	-٦,٤	٤,٦	١,٩	١,٤
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-٣,٢	٤,١	٤,٤	٣,٤
- البُلدان النامية مُنخفضة الدخل	٠,١	٣,١	٥,٣	٥,٥

المصدر: IMF, World Economic Outlook, Update Jan. 2022

وبوجه عام، ورغم تفاوت وتيرة التعافي الاقتصادي بين الدول والمناطق، إلا أنه يُتوقّع تواصُل التعافي السريع للدول الآسيوية، وبخاصة الصين والهند بعد عودة تسريع دوران عجلة الإنتاج خلال فترة وجيزة نسبيًا مُقارنة بالاقتصادات الأخرى.

ولا تختلف تقديرات **مُؤسّسات التصنيف الائتماني الدوليّة** في تقديراتها للنمو الاقتصادي عن تقديرات المؤسسات الدولية، فوفقًا **لمُؤسّسة فيتش** "Fitch"، من المُتوقّع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٧% عام ٢٠٢١ مُقابل توقّع سابق في إصدار سبتمبر في حدود ٦%. ويرجع ذلك إلى اختناقات

سلاسل العرض وضعف استجابة الإنتاج الصناعي للطلب المُتزايد على السلع الاستهلاكيّة المُعمّرة. ويصدُق ذلك بصفة خاصة على الولايات المُتحدة واليابان وألمانيا بسبب اختلالات الإنتاج الصناعي في الشهور الأخيرة من عام ٢٠٢١، وبخاصة النقص في المعروض منه المُكوّنات وأشباه المُوصّلات، وقد أسفر ذلك عن الإغلاق المُؤقّت لعدد من المُنشآت العاملة في مجال صناعة السيارات مما أضعف مُؤشّرات الناتج في الرُبع الثالث من عام ٢٠٢١ للدول المُتقدّمة سالفة الذِكر (Fitch, Sept. 2021).

وكذلك تتوقّع **مُؤسّسة ستاندر آند بورز (S&P)** تراجُع مُعدّلات النمو المُقدّرة لعام ٢٠٢٢ إلى ٤,٢% بالمُقارنة بنحو ٥,٧% في عام ٢٠٢١، مع نمو اقتصاد الولايات المُتحدة بنسبة ٣,٩%، ومنطقة اليورو بنسبة ٤,٤% مُقابل ٤,٩% في الصين عام ٢٠٢٢. ومع توقّع تباطؤ مُعدّل النمو في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ إلى ٣,٥% سنويًا. أما **الاقتصادات الناشئة**، فسوف يتعذّر عليها الحفاظ على مُعدّلات النمو المُرتفعة السابق تحقيقها قبل وقوع الجائحة، بسبب قصور الحيّز المالي والذي من شأنه تقييد الإنفاق العام على السلع والخدمات الأساسيّة.

وبالنسبة **للدول مُنخفضة الدخل**، يتوقّع **البنك الدولي** أن تسترد عافيتها تدريجيًا ليتجاوز مُعدّل نمو ناتجها المحلي الإجمالي ما كان عليه قبل وقوع الجائحة عام ٢٠١٩ (٤,٦%) وليُسجّل بذلك ما يُناهز ٥% و٦% في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ على التوالي، مع مُلاحظة تفاوت مُعدلات الأداء بين الدول بحسب درجة تكيُفها مع تِبعات الجائحة ومدى انفتاحها على العالم الخارجي، تصديرًا واستيرادًا، ومدى استجابة مواطنيها لحملات التطعيم وحصولهم على اللقاحات اللازمة.

وعلى مستوى المنطقة العربية تحديدًا، تتفاوت مُعدّلات النمو الاقتصادي المُتوقعة، سواء في قِيمها السالبة أو الموجبة بين الدول العربية، فتبرُز مُعدّلات نمو مرتفعة نسبيًا في كلٍ من مصر وجيبوتي والمغرب وقطر، ومُعدّلات نمو متوسطة في حالة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت والبحرين، وأخرى مُنخفضة في حالة لبنان، مع توقّع تحسّن مُعدّل النمو في العراق اعتبارًا من عام ٢٠٢٢ حال استقرار الأوضاع السياسية والأمنية.

وفيما يخُص التأثير المُتوقّع للأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة على نمو الاقتصاد العالمي، فرغم عدم إمكانية التقدير الدقيق لهذا التأثير بسبب حداثة الأزمة وصعوبة التنبؤ بتطوّراتها في ظل عدم اليقين بمُجريات الأحداث، إلا أنه ليس بخاف على أحد التأثير السلبي المُتوقّع من هذه الأزمة، وتفاقُم تِبعاتها كلما اشتدت الأزمة واتسع نطاقها، وقد تتراجع مُعدّلات النمو لتسجّل قيمًا سالبة بالنسبة لأوكرانية ودول شرق أوروبا، وقيمًا بالغة التواضُع في حالة روسيا، وبخاصة في حالة استمرار تزايُد العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها. كما قد يتراخى مُعدّل النمو بمقدار نصف نقطة أو نقطة مئوية في حالة الاقتصادات المُتقدّمة، وبدرجة أقل في الاقتصادات الناشئة، نتيجة تأثّر سلاسل الإمداد الدولية وحركة المُبادلات التجارية والملاحية الدولية.

وحقيقة الأمر أنه مع استمرار حالة الركود التضخّمي في ظل نقص المعروض السلعي وتصاعُد الأسعار العالمية للطاقة والغذاء، من المُتوقّع – وفقًا لتقرير فيتش *Fitch* في مارس عام ٢٠٢٢ – تراجُع مُعدّل النمو العالمي إلى ٣,٦% عام ٢٠٢٢، وتواصُل انخفاضه إلى ٣,٢% عام ٢٠٢٣. ويُقدّر تراجُع مُعدّل النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو من ٤% إلى ٣,٤%، والولايات المتحدة من ٣,٥% إلى ٣,١%[١].

---

(١) Fitch Solutions, March 2022.

ووفقًا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من المُتوقّع أن يتراجع مُعدّل النمو الاقتصادي العالمي بما يزيد عن نقطة مئوية عام ٢٠٢٢ *(OECD, March,2022)*.

ويُوضّح الجدول رقم (٣/١) مُعدّلات النمو الاقتصادي العالمي بحسب المناطق وفقًا لتقديرات فيتش وبلومبيرج، خلال الفترة (٢٠٢٢ – ٢٠٢٦) مُقارنة بالمُعدّلات الفعليّة للنمو خلال الأعوام الثلاثة السابقة (٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١).

جدول رقم (٣/١)
تقديرات مُعدّلات النمو الاقتصادي العالميّ بحسب المناطق (٢٠٢٢ – ٢٠٢٦)
مُقارنة بالمُعدّلات الفعليّة (٢٠١٩ – ٢٠٢١)

العالم / المنطقة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
العالم	٢,٦	٣,٢	٥,٨	٣,٦	٣,٢	٣,١	٣	٣
الأسواق المُتقدّمة	١,٨	٤,٤-	٥,١	٣,٢	٢,٢	١,٩	١,٩	١,٩
الأسواق الناشئة (الصاعدة)	٣,٧	١,٣-	٦,٧	٤,٣	٤,٦	٤,٦	٤,٥	٤,٥
المنطقة الآسيويّة (عدا اليابان)	٥,٤	٠,٣	٧,٤	٥,٥	٥,٦	٥,٥	٥,٤	٥,٤
دول أمريكا اللاتينيّة	٠,٨	٦,٦-	٦,٧	٢	٢,٣	٢,٥	٢,٤	٢,٤
الأسواق الأوروبيّة الناشئة	٢,٩	٢,١-	٦,١	٠,١-	١,٧	٢,٥	٢,٥	٢,٤
أفريقيا جنوب الصحراء	٢,٨	١,٩-	٤,١	٣,٤	٣,٧	٣,٦	٣,٧	٣,٩
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٠,٣	٢,٩-	٤,١	٤,٤	٤,٥	٤	٣,٦	٣,٧

المصدر: Fitch Solutions, March 2022.

<u>وتعكس التقديرات على مُستوى الدول الرئيسة التطوّرات الآتيّة:</u>

- تراجُع مُعدّل النمو الاقتصادي لروسيا بسبب العقوبات الاقتصاديّة والماليّة المُقرّرة عليها من الدول الغربيّة، وبفرض استمرارها خلال العام الحالي من ٤,٨% عام ٢٠٢١ إلى مُعدّل نمو سالب ٥,١-% عام ٢٠٢٢.
- انكماش مُعدّل النمو الاقتصادي وتحوّله إلى قيمة سالبة (١٠,٧-%) بعد أن كان من المُتوقّع أن يُحقّق مُعدّل نمو موجب قدره ٣,٥% بسبب ظروف الحرب الراهنة.
- تراجُع مُعدّلات النمو لدول شرق أوروبا الواقعة بالجوار (مثل بولندا ورومانيا والمجر) وغيرها بمناطق التأثير المُباشر للحرب الروسية/الأوكرانيّة.
- تصاعُد مُعدّل النمو الاقتصادي للدول الخليجيّة النفطيّة (المملكة العربيّة السعوديّة من ٣,٢% عام ٢٠٢١ إلى ٥,٦% عام ٢٠٢٢، والإمارات العربيّة المُتحدة من ٣,٤% إلى ٤,٦%)، بسبب الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط العالميّة.
- تواصُل النمو بمُعدّلات مُرتفعة عام ٢٠٢٢ – وإن كان أقل من سابقتها عام ٢٠٢١ – في الهند (من ٨,٦% إلى ٧,٥%)، والصين (من ٨,١% عام ٢٠٢١ إلى ٥,٢% عام ٢٠٢٢)، تحت تأثير القيود التجاريّة المُقرّرة عليها من الولايات المُتحدة الأمريكيّة.

- استمرار ارتفاع مُعدّل النمو الاقتصادي لدول شرق آسيا، وبخاصة أندونيسيا وماليزيا، نظرًا لتوفّر فائض تصديري من المُنتجات الزراعيّة الرئيسة لهاتين الدولتين، مع ارتفاع الأسعار العالميّة لهذه المُنتجات [شكل رقم (٣/١)].

شكل رقم (٣/١)

تطوّر مُعدّلات النمو الاقتصادي لبعض الدول الرئيسة (٢٠٢١ و٢٠٢٢)

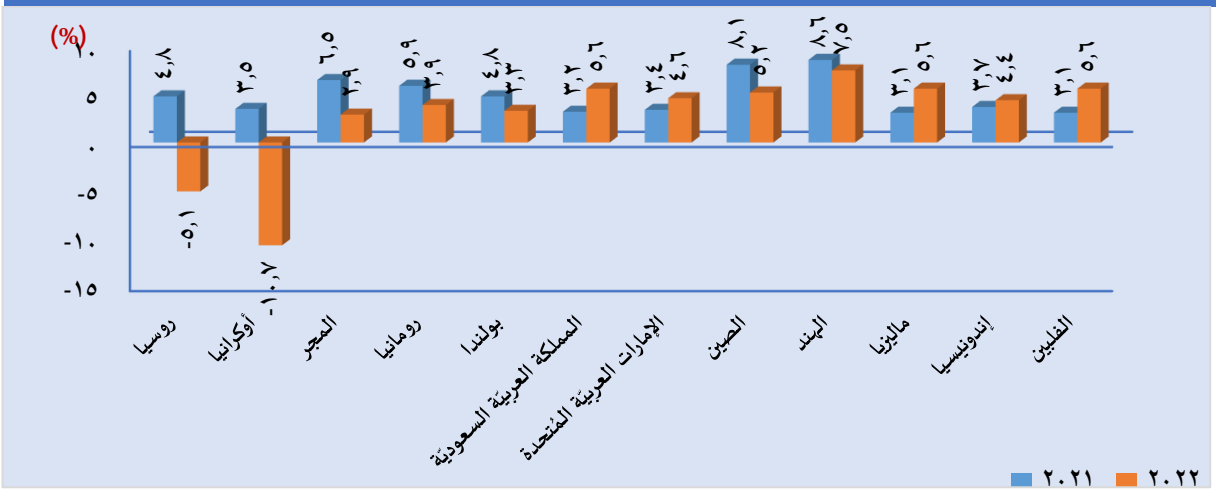

المصدر: Fitch Solutions, March 2022.

٢/١/١ تدفّقات التجارة الدوليّة

تُفيد تقديرات المُؤسّسات الدوليّة لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ انتعاش قوي وسريع في التدفّقات التجاريّة ليربو مُعدّل نمو التجارة العالميّة في عام ٢٠٢١ عن ٩%، وبين ٥% و٦% في عام ٢٠٢٢، مع تراجُع مُعدّل النمو إلى ما يُناهِز ٥% في عام ٢٠٢٣، وذلك على فرضيّة التعافي من جائحة فيروس كورونا بدرجة أكبر مما كان مُتوقّعًا مُسبقًا في بداية الجائحة، ومن خلال عودة دوران عجلة الإنتاج الصناعي بوتيرة أسرع، والتحسّن النسبي في سلاسل الإمداد الدوليّة. وأخذًا في الاعتبار تأثير سنة الأساس Base Effect والتي كانت تُشير إلى مُعدّلات نمو سالبة [شكل رقم (٤/١)].

شكل رقم (٤/١)

توقّعات مُعدّلات نمو التجارة الدوليّة

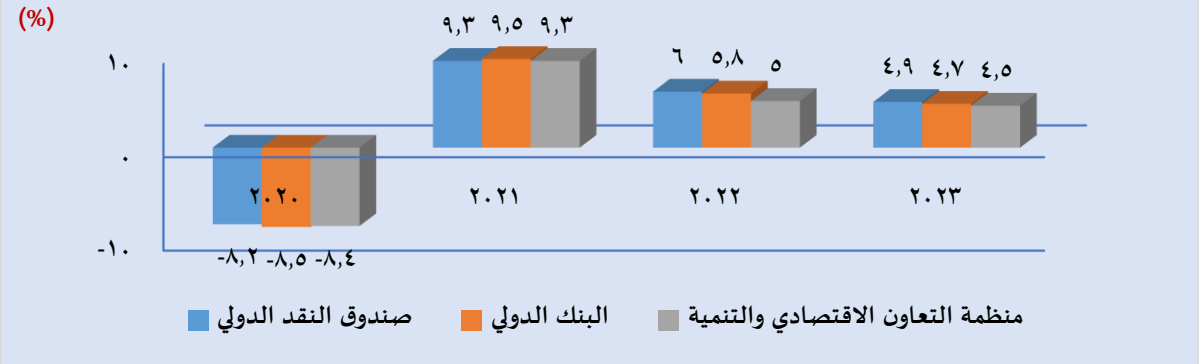

المصادر:

IMF, World Economic Outlook, October 2021, & Update Jan. 2022, World Bank, Global Economic Prospects, Jan 2022, OECD, Economic Outlook, Dec 2021, Issue2.

وبوجه عام، يكون نمو التجارة الدوليّة مدفوعًا بالأساس بالتنامي السريع في المُبادلات التجاريّة للدول الآسيويّة التي تحتل مكان الصدارة في الأسواق الدوليّة.

وبحسب التقديرات الصادرة عن مُنظّمة التجارة العالميّة في أكتوبر ٢٠٢١، يُتوقّع أن يصل مُعدّل نمو التجارة العالميّة إلى ١٠,٨% عام ٢٠٢٠، و٤,٧% عام ٢٠٢١، وهي مُعدّلات أعلى من تقديراتها في إصدارها السابق (مارس ٢٠٢١) والبالغة ٨% و٤% على التوالي[١].

ويجدُر التنويه أن التطوّرات الحديثة في نمط التجارة الدوليّة مع انتشار التجارة الإلكترونيّة (والتي تنامت بشكل ملحوظ في ظل الانغلاق الجزئي والتوجّه نحو العمل من المنزل) أدّى إلى تزايُد اعتماد كلٍ من الأسواق المحليّة والخارجيّة على المُعاملات الإلكترونية من خلال البيع والشراء عبر شبكات الإنترنت.

كما أن ظهور السُلالات الجديدة المُتحوّرة للفيروس في الشهور الأخيرة من عام ٢٠٢١ وشهر يناير ٢٠٢٢، من شأنه دفع مُؤسّسات التمويل الدوليّة لمُراجعة تقديرات نمو التجارة الدولية بالانخفاض حال عودة دول العالم للانغلاق واتباع السياسات الحمائيّة، وما يقترن بذلك من اختناقات في العرض وسلاسل الإمداد الدوليّة.

ومن واقع تقديرات الصندوق لمُعدّلات نمو تجارة السلع والخدمات على مُستوى الاقتصادات المُتقدّمة والصاعدة والناشئة، يتضّح الآتي [شكل رقم (٥/١)]:

- إن انكماش التجارة الدولية كان أشد وطأة على الاقتصادات المُتقدّمة خلال العام الأول للجائحة (٢٠٢٠) مُقارنة بالدول الأخرى، نظرًا لكونها أكثر تأثّرًا بانقطاعات خطوط الإمداد الدولية.
- إن تراجُع مُعدّلات النمو في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ يُعد أمرًا طبيعيًا بعد الطفرة الكبيرة المُقدّرة لعام ٢٠٢١، بحيث تدور هذه المُعدّلات بين ٥% و٦% سنويًا، ومن المُتوقّع لهذا التراجُع والناجم عن انخفاض الطلب العالمي على السلع أن يكون عاملًا مُساعدًا على تقليص اختلالات سلاسل الإمداد.
- إنه – باستثناء عام ٢٠٢١ – من المُتوقّع أن يكون مُعدّل نمو التجارة الدوليّة أكبر في حالة الاقتصادات الصاعدة والنامية مُقارنة بالاقتصادات المُتقدّمة.

شكل رقم (٥/١)
تقديرات صندوق النقد الدولي لمُعدّلات نمو التجارة الدوليّة حسب الاقتصادات المُتقدّمة والاقتصادات الصاعدة والنامية (٢٠٢٠ – ٢٠٢٣)

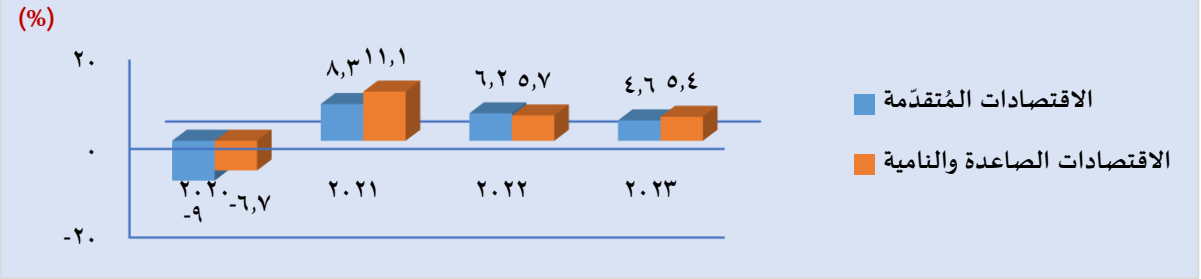

المصدر: IMF, World Economic Outlook, October 2021, & Update Jan. 2022

(١) تُعد هذه التقديرات أكثر تفاؤلًا من تلك الصادرة في مارس ٢٠٢١، حيث توقّعت المُنظّمة حينذاك العودة إلى مُعدّلات النمو السابقة على وقوع الجائحة وبلوغها ٨% عام ٢٠٢٠ و٤% عام ٢٠٢١.

وتعكس تقديرات مُنظّمة التجارة العالميّة التفاوت الكبير في مُعدّلات نمو التجارة الدوليّة (الصادرات والواردات) على مُستوى المناطق، وبصفة خاصة تسارُع مُعدّل نمو الصادرات للمنطقة الآسيويّة (١٤,٤%) ومُعدّل نمو الواردات لدول أمريكا الجنوبيةّ ١٩,٩% [جدول رقم (٤/١)].

جدول رقم (٤/١)
تطوّر مُعدّل نمو التجارة الدوليّة حسب المناطق

(%)

الدولة	أمريكة الشماليّة	أمريكا الجنوبيّة	أوروبا	أفريقيا	الشرق الأوسط	آسيا
الصادرات	٨,٧	٧,٢	٩,٧	٧	٥	١٤,٤
الواردات	١٢,٦	١٩,٩	٩,١	١١,٣	٩,٣	١٠,٧

المصدر: مُنظّمة التجارة العالميّة، أكتوبر ٢٠٢١.

وفي هذا السياق، يتعيّن الإشارة إلى العلاقة الارتباطيّة القويّة – صعودًا وهبوطًا – بين نمو التجارة الدوليّة والنمو الاقتصادي، وكذلك زيادة حساسية حركات التجارة الدوليّة للتغيّرات المُقابلة في النمو الاقتصادي. ففي فترات الانكماش الاقتصادي، يتراجع التبادُل التجاري بنسبة أكبر، وفي حالة النمو، يكون تحسّن المُبادلات التجاريّة بنسبة أكبر، الأمر الذي يُفسّر أهمّية التجارة الدوليّة كمُحرّك أساسي للنمو الاقتصادي، وهو ما يبدو جليًا بالنظر في تبِعات الجائحة، فانخفاض النمو الاقتصادي بنسبة ٣,١% عام ٢٠٢٠، اقترن بانكماش التجارة الدوليّة بنسبة أكبر (٨,٢%)، ومع توقّع ارتفاع مُعدّل النمو الاقتصادي إلى ٥,٩% عام ٢٠٢١، توقّعت المُؤسّسات الدوليّة نمو التجارة الدوليّة المُناظرة بمُعدّل أكبر (٩,٣%)، وكذلك الحال بالنسبة لعامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ [شكل رقم (٦/١)].

شكل رقم (٦/١)
العلاقة الارتباطيّة بين مُعدّل النمو الاقتصادي والتجارة الدوليّة (٢٠١٣-٢٠٢٢)

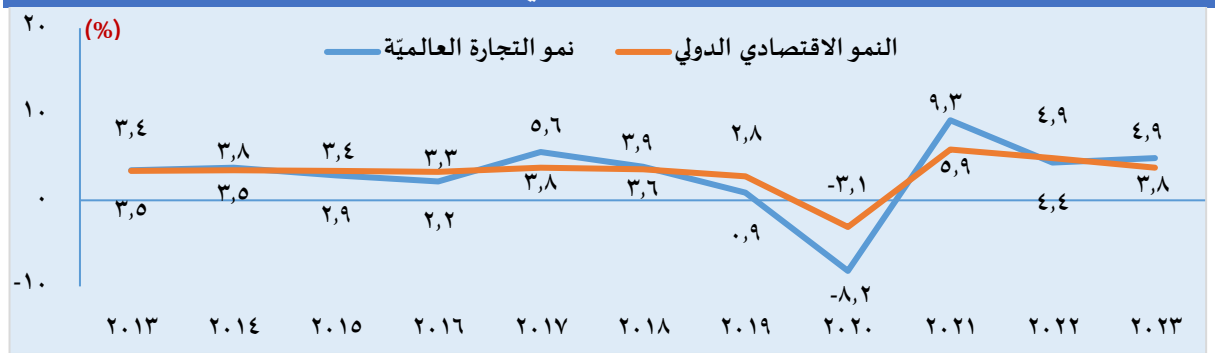

المصدر: IMF, World Economic Outlook Update, Oct. 2021, Jan. 2022

وفيما يخُص **هيكل التجارة الدوليّة**، تُشير تقديرات عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ إلى احتمالات العودة للتقارُب في مُعدّلات نمو التجارة السلعيّة وتجارة الخدمات، وارتفاع قيمها إلى نحو ١٠% في عام ٢٠٢١، ونحو ٦,٥% في عام ٢٠٢٢ [شكل رقم (٧/١)]، حيث يُتوقّع أن تقل حِدّة اختلالات العرض مع التحسّن التدريجي في سلاسل الإمداد الدوليّة، من ناحية، وفي تدفّقات الرحلات السياحيّة، من ناحية أخرى حال التخفيف من الإجراءات المُقيّدة لانتقالات الأفراد.

شكل رقم (٧/١)
تطوّر مُعدّلات نمو التجارة الدوليّة السلعيّة وتجارة الخدمات.

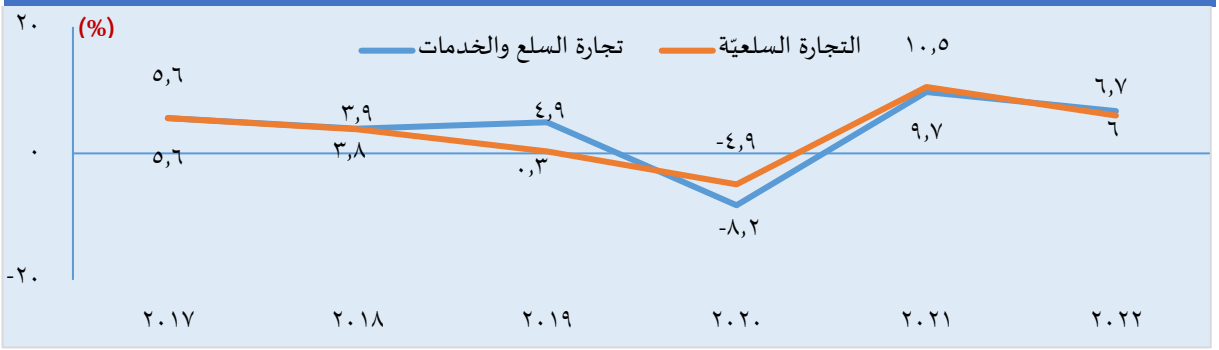

المصدر: IMF, World Economic Outlook, Oct. 2021

ومن استقراء هذه التقديرات، يتضّح أن تعافي الأسواق الدولية في مجال التبادُل السلعي سوف يكون بوتيرة أسرع من الأسواق الخدميّة والتي قد تستغرق فترة أطول للتعافي قد تمتد لما بعد عام ٢٠٢٢، نظرًا للتخوّف من انتشار العدوى بالفيروس إثر التخفيف من قيود السفر(١).

وعلى **مُستوى الدول الرئيسة**، فقد تباينت مُعدّلات النمو بدرجة كبيرة، وقد اتجهت للتحسّن بصورة ملحوظة بالنسبة للصين والدول الآسيويّة الناشئة واليابان في عام ٢٠٢١، مع تنامي صادراتها السلعيّة بنسبة ١٦,٧% و١٣,٢% و١١,٢% على التوالي، وهي نسب مُرتفعة تفوق في بعض الحالات النسب المُقابلة في عام ٢٠١٩ قبل وقوع الجائحة، غير أنه يُتوقّع تراخي الطلب نسبيًا على المُنتجات الصناعيّة في عام ٢٠٢٢ (باستثناء الطلب على المُعدّات والأجهزة الطبيّة والمواد الصيدلانيّة ووسائل الاتصال الحديثة) بعد فترة نمو مُتسارع في الأسواق التصديريّة عام ٢٠٢١ في أعقاب الانكماش المُشاهد في العام السابق، تحت تأثير سنة الأساس(٢).

وكذلك، توقّعت المؤسسات الدولية نموًا ملحوظًا في الصادرات السلعيّة للولايات المُتحدة ومنطقة اليورو نموًا ملحوظًا في عام ٢٠٢١ (٩,٨% و٥,٤% على التوالي)، وبوتيرة أقل نسبيًا في عام ٢٠٢٢، مع تباين مُعدّلات النمو فيما بينهما (٦% و٣,٥% على التوالي) (OECD, Economic Outlook, Dec. 2021).

وإذا كانت توقّعات المُؤسّسات الدولية قد مالت للتفاؤل بشأن مُعدّلات نمو التجارة الدولية في عام ٢٠٢٢، إلا أن التطوّرات المُرتبطة بالأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة قد ألقت بظلالها على آفاق نمو التجارة العالمية، وبخاصة في ظل اشتداد التوترات السياسية والعسكرية بشرق أوروبا، والاتجاه الدولي العام لفرض عقوبات اقتصادية على روسيا، وهي من أكبر مُنتجي الطاقة والقمح، وغيرهما من السلع الرئيسة، فضلًا

---

(١) وفقًا لتقرير "الأنكتاد" في فبراير ٢٠٢٢، من المُقدّر بلوغ حجم التجارة العالمية ٢٨,٥ تريليون دولار عام ٢٠٢١، بنسبة زيادة ٢٥% عن الحجم المُناظر عام ٢٠٢٠، وبنسبة زيادة ١٣% مُقارنة بعام ٢٠١٩ (قبل وقوع الجائحة). وقُدّر مُعدّل نمو التجارة السلعيّة بنحو ٢٧% في حين قُدّر مُعدّل نمو تجارة الخدمات بنحو ١٧%.

(٢) جاءت التقديرات منخفضة بالنسبة لعام ٢٠٢٢، على أساس مُعدّل نمو ٣%، (باستثناء منطقة الشرق الأوسط (١١,٧%)، مع توقّع قيم سالبة لمُعدّلات نمو الصادرات والواردات لدول الكومنولث المُستقلة (-١٢%، -٧,٩% على التوالي) تأثّرًا بظروف الحرب الروسية/ الأوكرانية وتبِعاتها، ومع استمرار توقّع النمو السالب لصادرات هذه الدول (-٥,٢%) في عام ٢٠٢٣.

عن كونها شريكًا أساسيًا في التجارة الدولية، تصديرًا واستيرادًا. ومن ثم، يُتوقّع أن تواجه سلاسل الإمداد العالمية قيودًا جديدة تُحِد من سلاسة انتظام عمليّات التوريد مما يُؤثّر سلبًا على حجم المُبادلات التجارية الدولية. وعلى مستويات الأسعار العالمية للسلع المتداولة في الأسواق العالمية فقد توقّفت سلاسل الإمداد الدوليّة من بعض المناطق المُتأثّرة مُباشرة بالنزاع القائم في حوض البحر الأسود، جرّاء إغلاق عددٍ من موانئ التداول ونقص أعداد الشاحنات، وزيادة تكلفة النولون والنقل والتأمين والخدمات اللوجيستيّة[1]، وتنامي المخاطر الملاحيّة في ظل العقوبات المفروضة على روسيا والمُؤثّرة على حركة النقليّات. ويبدو أن ذلك جليًّا بمُتابعة تأثير ارتفاع تكلفة الشحن البحري على المستويات السعريّة للنقليّات. فكما هو مُوضّح بالشكل رقم (٨/١)، بلغت نسبة الزيادة في أسعار المُنتجات الإلكترونيّة والحاسبات والأجهزة البصريّة نحو ١١,٤%، وفي الأثاث والمنسوجات والملابس الجاهزة ١٠,٢%، ومُنتجات البلاستيك ١٩,٤%. وبوجه عام، تفاوتت التأثيرات السعريّة لارتفاع تكلفة الشحن البحري بين ٦,٤% و١١,٤% بحسب طبيعة النقليّات. وتُفيد التقديرات الأوّليّة انخفاض حجم التجارة العالميّة بنسبة ٥,٦% خلال شهر فبراير.

شكل رقم (٨/١)

تأثير ارتفاع تكلفة الشحن البحري عن المُستويات السعريّة للمجموعات السلعيّة

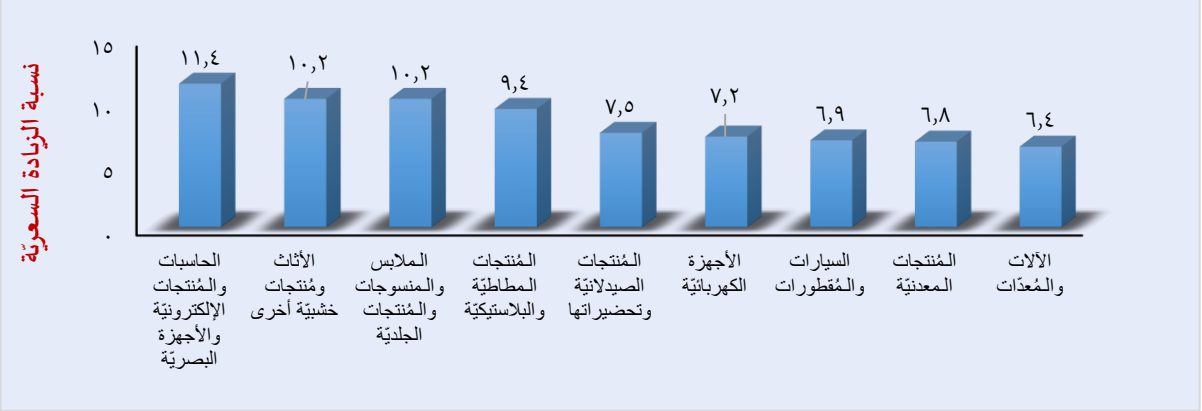

المصدر: UNCTAD, The Impact on Trade and Development of the War in Ukraine: UNCTAD Rapid Assessment (16 March 2022).

ولقد أوضحت مُنظمة التجارة العالمية في أحدث تقرير صادر في ١٢ أبريل ٢٠٢٢ أن الحرب الروسية/ الأوكرانية سوف تبطئ وتيرة انتعاش الاقتصاد العالمي بعد أن كان قد بدأ يتعافى من آثار جائحة فيروس كورونا، وسوف تُقلّص بالتالي التجارة السلعيّة بحيث لا يتجاوز مُعدّل نموها ٣% خلال عام ٢٠٢٢ بدلًا مما كان مُتوقعًا قبل وقوع الحرب (٤,٧%)، مع توقّع نمو التجارة بنسبة ٣,٤% خلال عام ٢٠٢٣ [شكل رقم (٩/١)] ويُضاعِف من هذا التأثير السلبي للحرب الروسية/ الأوكرانية نقص الإمدادات الدولية بعد عمليات الإغلاق لعددٍ من المدن والموانئ الصينية بسبب عودة انتشار جائحة كوفيد – ١٩.

---

(١) فعلى سبيل المثال، ارتفعت إيرادات الناقلات Afromax و Suezmax من ١٠ آلاف دولار/ يوم في ١٨ فبراير إلى ١٧ ألف دولار/ يوم مما نجم عنه ارتفاع تكلفة الشحن بنسبة ٤٠٠% (UNCTAD, Mar,2022)، كما زادت أسعار الشحن الجوي بنسبة ٢٠% بسبب ارتفاع أسعار الوقود والبنزين في العالم، كما ارتفعت أسعار النولون البحري بنسبة ٢٥%، مع نقص سلاسل الإمداد العالميّة، وقد تصل الزيادة إلى ٣٠% بالنسبة للناقلات المُتجهة إلى البحر المُتوسط. والمُلاحظ أن تكلفة التأمين تُعادل نسبة تتراوح بين ٢٠% و٥٠% من تكلفة النولون حسب درجة المخاطر الملاحيّة.

شكل رقم (٩/١)

تطوّر مُعدّل نمو التجارة السلعية العالمية (٢٠١٨-٢٠٢٣)

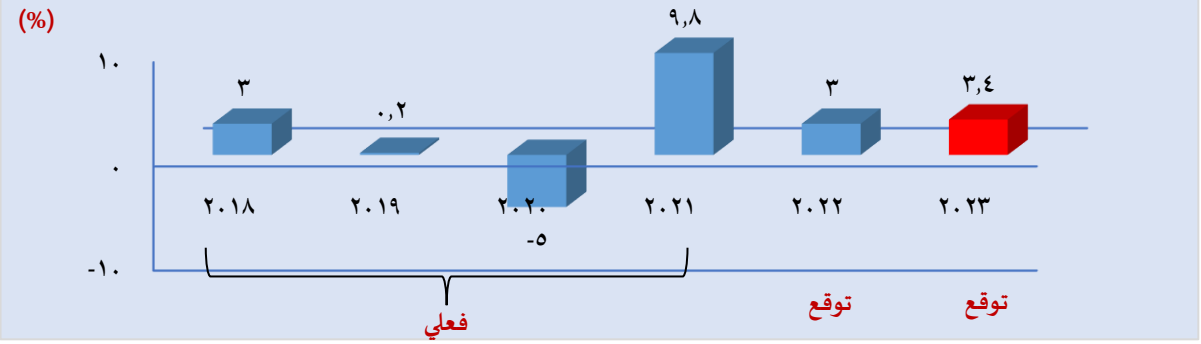

المصدر: IMF, World Economic Outlook, October 2021, & Update Jan. 2022

٣/١/١ تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر

اتفاقًا مع النزعة التفاؤليّة التي كانت سائدة – قبل الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة – في شأن احتمالات تحسّن الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٢ بفرض زوال الجائحة تمامًا، جاءت تقديرات "الأنكتاد" مُبشّرة بتوقّع طفرة في الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة في عام ٢٠٢٢ لتُسجّل نحو ١,٥ تريليون دولار كسابق عهدها قبل ظهور الجائحة [شكل رقم (١٠/١)].

شكل رقم (١٠/١)

تطوّر تدفقّات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم (٢٠١٥ – ٢٠٢٢)

(*) متوسط مُعدّل النمو (١٠% و ١٥%).

المصدر: UNCTAD World Investment Report, Investing in Sustainable Recovery, June 2021

وتعود التقديرات سالفة الذكر والمُتحفّظة إلى حد ما إلى عدم التأكّد من المدى الزمني للتعافي من الجائحة، مع ظهور السُلالات الجديدة للفيروس. وتباطؤ عمليّات التطعيم، إلى جانب التراخي في عودة الأنشطة الاقتصادية للعمل بكامل طاقتها. ولذا، لا يُتوقّع أن تسترد تدفقّات الاستثمار الأجنبي نموّها السريع، ما لم تتحسّن مُؤشّرات الاقتصاد الكلي وتعود للتعافي الكامل كما كان الوضع قبل حدوث الجائحة، ولتستعيد شركات الاستثمار ثقتها في سلامة مُناخ الأعمال.

أما تطوّر تدفقّات الاستثمار الأجنبي المُباشر بالنسبة لعام ٢٠٢١، فيمكن إيجازها في الآتي:

- استمرار استحواذ الاقتصادات المُتقدّمة على الشطر الأعظم من الاستثمارات الأجنبية المُباشرة، بفعل ضخامة عمليّات الاندماج والاستحواذ، من ناحية، وكِبر المُساندة المالية الحكومية المُقدّمة للشركات لمُواجهة الجائحة، وانتشار عمليّات التطعيم ضد الفيروس.

- احتفاظ الدول الآسيوية (الصين وهونج كونج والهند ..) بمكانتها كمراكز جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ثبُت صمودها عام ٢٠٢٠ في مُواجهة تداعيّات الجائحة.
- عدم توقّع تعافٍ رئيس في تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية في المدى القريب بسبب ضعف الهياكل الاقتصادية لهذه الدولة وقصور الحيّز المالي، ولاعتمادها بصفة رئيسة على تدفّق الاستثمارات الأجنبية في مشروعات جديدة *"Greenfield Investments"* والتي يتوقّع أن تظل محدودة [شكل رقم (١/١١)].

شكل رقم (١/١١)

توقّعات مُعدّلات نمو الاستثمار الأجنبي المُباشر عام ٢٠٢١ بحسب المناطق

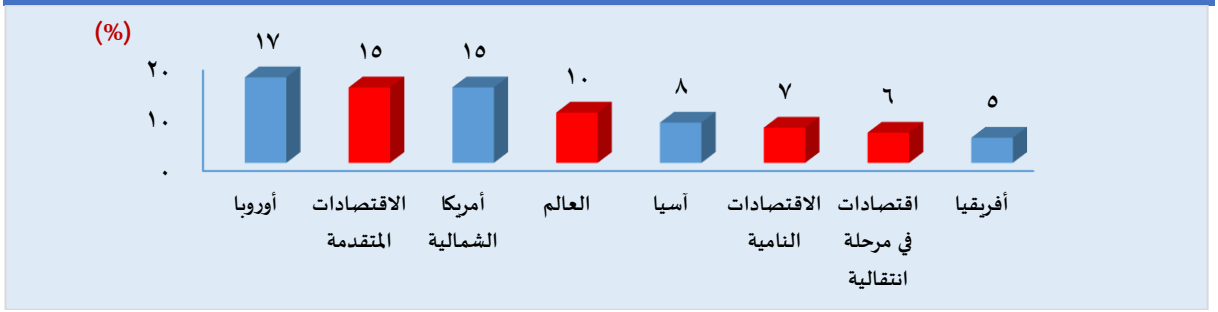

المصدر: UNCTAD World Investment Report, Investing in Sustainable Recovery, June 2021

وبوجه عام، تتوقّف احتمالات زيادة التدفّقات على مدى نجاح هذه الدول في تعميم تطعيم مُواطنيها ضد الفيروس أو توقعات نمو الطلب العالمي على السلع الأوليّة، وتحسّن العوامل الجيوسياسية المُؤثّرة في مُناخ الاستثمار.

- على مستوى **الدول الرئيسة المضيفة للاستثمار الأجنبي المُباشر**، تأتي الصين في المُقدّمة وتتبعُها ألمانيا والمملكة المتحدة واليابان.
- **وعلى المستوى القطاعي**، فمن المُتوقّع أن يكون لتراخي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر وقعًا شديدًا بالنسبة للقطاعات والصناعات التي تتأثّر بصورة مُباشرة من انكماش حجم التجارة العالمية، ونخُص بالذكر أنشطة الطاقة والسياحة والسفر والملاحة الدولية وصناعة السيارات والمواد الأساسية وغيرها من الصناعات التي تعتمد بصفة أساسيّة على انتظام سلاسل الإمداد الدولية.

أما الأنشطة المُتوقّع جذبها للاستثمارات الأجنبية، فتضم – وفقًا لاستقصاء الانكتاد لكُبريات وكالات ترويج الاستثمار – فتشمل الزراعة والأغذية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمُنتجات الدوائية، والرعاية الصحية، والكهرباء والطاقة، والتعدين على الترتيب.

ومن المُتوقّع زيادة تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر في الاقتصادات المُتقدّمة بنسبة تتراوح بين ١٥% و٢٠% في عام ٢٠٢١، تجسيدًا لتحسّن مُؤشّرات المُتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة وتحرّكها الإيجابي مُقارنة بالعام السابق[١]، فضلًا عن ضخامة حِزم المُحفّزات المالية المُقدّمة والتي تُؤدّي بدورها إلى تنامي

(١) من المُتوقّع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥% عام ٢٠٢١، مُقابل مُعدّل نمو سالب (-٥%) عام ٢٠٢٠، ومع تقديم حِزمة برامج داعمة في الولايات المُتحدة قدرُها ١,٩ تريليون دولار، وحِزم أخرى في اليابان وغيرها من الاقتصادات المُتقدّمة مما ينعكس إيجابًا على مُعدّلات ربحية الشركات والفائض المُعاد استثماره، مما يُزيد جاذبيتها كمقصد للاستثمارات الأجنبية المُباشرة.

الطلب الاستهلاكي وإحياء النشاط الاقتصادي، علاوة على نجاح هذه الدول في تعميم عمليّات التحصين ضد الفيروس وارتفاع مُعدّلات التغطية مُقارنة بالاقتصادات الأخرى.

ومع ذلك، ينبغي عدم الإفراط في التفاؤل، حيث أن هناك بعض الموانع التي قد تحول دون التدفّق السريع للاستثمارات الأجنبية المُباشرة في الدول المُتقدّمة، منها التشريعات الضريبية الجديدة المُقرّرة على أرباح الشركات، ومنها مخاطر التضخّم، واحتمالية استمرار القيود التجارية.

وبالنسبة لدول القارة الأفريقيّة، فمن المُتوقّع أن تكون الزيادة في تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر محدودة، بنسبة لا تتجاوز ٣٠% كأقصى تقدير، مع تركّز مُعظمها (بنسبة ٦٣%) في مجال الاستثمارات المُوجّهة للمشروعات الجديدة، وفي مجال التمويل الدولي[١]، وذلك في ظل توقّع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٨% عام ٢٠٢١، ونمو التجارة الدولية للقارة بنسبة ٨,٤%. ومن المُتوقّع – في إطار بروتوكول الاستثمار المُستدام في أفريقيا (AFCFTA)، أن تنمو الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة في القارة، وبخاصة في المناطق الاقتصاديّة ذات الطبيعة الخاصة (SEZs) والتي يُمكن أن تتوطّن بها هذه الاستثمارات في مجالات عِدّة، أهمّها الزراعة والغذاء والصناعات الخفيفة والمنسوجات والإلكترونيّات، بالإضافة إلى صناعة المركبات ومُستلزمات قطاع التشييد والبناء، مما يُيسّر تغيير الهيكل الصناعي صوب الصناعات عالية القيمة بدلًا من الصناعات التقليديّة. ومع ذلك، ينبغي عدم المُغالاة في التفاؤل، حيث أن هذه التوقّعات ترتبط إلى حدٍ كبير بمستوى نجاح دول القارة في الحد من انتشار الجائحة وتحصين مُواطنيها بالتطعيمات اللازمة، فضلًا عن احتواء النزاعات الإقليمية والقلائل السياسية المُؤثّرة سلبًا على مناخ الاستثمار.

ونُسارع بالقول أن التقديرات السابقة لاتجاهات تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر وإيقاع نموها وتوزيعها الجغرافي إنما استند إلى مرئيّات المؤسسات الدولية للتطوّرات الاقتصادية العالمية المُشاهدة في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، إلا أن المخاطر الجيوسياسية الناجمة عن تدخّل روسيا في أوكرانيا تدفع إلى التريُث وإعادة النظر في التوقعّات المُتفائلة للاستثمار الأجنبي المُباشر في عام ٢٠٢٢.

والواقع أن التطوّرات السريعة في العلاقات الاقتصادية الدولية جرّاء الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة وما نتَج عن ذلك من قلق دولي بشأن المخاطر على الأوضاع الأمنية لدول شرق أوروبا، وعلى استقرار النظام الاقتصادي الدولي بأكمله من شأنه التأثير سلبًا على تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر، ولا سيما في ظل تجدّد الصراعات بين القوى العُظمى (الولايات المتحدة وحلفاؤها وروسيا)، وتوجّه الصين لتبنّي موقف روسيا وزيادة التبادل التجاري، وبخاصة مع عدم التأكُد من فاعلية المُفاوضات الثنائية الجارية في بيلاروسيا (بين روسيا وأوكرانيا)، في إيقاف الحرب الدائرة وحل الأزمة.

ولا شك أن كل هذه المخاوف والتي سوف تنعكس على درجة انتظام سلاسل الإمداد العالمية وعلى حجم المُبادلات التجارية والنقل الدولي، وعلى أسعار النفط والغاز، سوف تتمخّض بدورها عن انكماش حجم

---

(١) ومثال ذلك، إعلان مجموعة (MTN) بجنوب أفريقيا استثمار نحو مليار دولار في تدعيمخ شبكة الاتصالات 4G في نيجيريا، وكذا إعلان شركة Eni خطتها بميناء محطة إنتاج غاز طبيعي في أنجولا، بخلاف الاستثمارات التي تم الإعلان عنها في مؤتمر جنوب أفريقيا للاستثمار، والذي عُقد في نوفمبر ٢٠٢٠، مثل تخصيص GOOGLE لاستثمارات قدرها ١٤٠ مليون دولار لتوفير كابل بحري للألياف الضوئيّة لتسريع اتصاليّة شبكة الإنترنت.

تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر، ولا سيما مع التطبيق الحازم للعقوبات الاقتصادية المُقرّرة على روسيا وعلى مُعاملاتها المالية عبر نظام السويفت وغيره من النظم المصرفية، فضلًا عن إعادة التوزيع الجغرافي لهذه التدفّقات بحثًا عن الدول أو المناطق التي تُشكّل ملاذًا أمنًا[1]. وسوف تميل أغلب شركات الاستثمار إلى توظيف أموالها داخل الوطن الأم، تفاديًا للمخاطر الناجمة عن عدم استقرار النظام الاقتصادي الدولي واستمرار السياسات العدائية بين اللاعبين الكِبار.

ويُضاعف من هذا التأثير السلبي على الاقتصادات النامية، توقّع تزايُد اتجاه المُستثمرين الأجانب للتراجُع عن توظيف أموالهم في مشروعات جديدة Greenfield Investment، أو في توفير التمويل الدولي، وتحبيذ الاستثمار في عمليّات الاستحواذ والاندماج.

وعليه، من المُتوقّع تراجُع الاستثمارات الأجنبية في المشروعات الإنتاجية في الدول المضيفة، وبخاصة تلك المُوجّهة لتعزيز البنية الأساسية والمرافق العامة.

٤/١/١ الأسواق الماليّة

مع ظهور الموجات الجديدة المُتعاقبة من فيروس كورونا، وانتشار السُلالات المُتحوّرة منه، عكّست مُؤشّرات الأسواق المالية الدولية اتجاهًا نزوليًا عامًا حتى شهر أكتوبر من ٢٠٢١، ثم تذبذبًا بين صعود وهبوط في الشهرين التاليين (نوفمبر وديسمبر) [جدول رقم (٥/١)]، وإن كانت هذه التطوّرات لم تُجسّد انعكاسات سلبية على أسعار الفائدة وعائد السندات وأسعار النفط، (كما يُتوقّع عادة في أوقات الأزمات)، فقد واصل عائد سندات الخزانة الأمريكيّة اتجاهه الصعودي منذ يوليو ٢٠٢١ وحتى يناير ٢٠٢٢، كما استمرّت الفائدة في التصاعُد المُطرد. وبالمثل، ارتفعت أسعار النفط مع تنامي الطلب حتى جاوزت الثمانين دولارًا للبرميل (خام برنت).

جدول رقم (٥/١)
أهم مُؤشّرات أسواق المال العالمية على امتداد عام ٢٠٢١

المُؤشّر	ستاندرد آند بورز SPX500	داو جونز الصناعي DJI30	سوق فرانكفورت (ألمانيا) DAX30	سوق لندن FTSE100	سوق هونج كونج (مُؤشّر هانج سينج) HIS	السوق الاسترالي ASX200	السوق السويسري 5MI	سوق أمستردام (هولندا) AEX	ناسداك (١٠٠) NDX100
يناير ٢٠٢١	٣٧٢٠	٣٠١٨٠	١٣٦١٤	٦٤٠٨	٢٨٢٨٤	٦٦٠٨	١٠٥٩١	٦٣٧,١	١٢٩٢٥
فبراير	٣٨٢١	٣٠٩٢٧	١٣٨٢١	٦٤٨٣	٢٨٩٨٠	٦٦٧٣	١٠٥٢٢	٦٥١,٣	١٢٩٠٩
مارس	٣٩٣٧	٣٢٧٠٠	١٥٢٤٠	٦٧١٤	٢٨٣٧٨	٦٧٩١	١١٠٤٧	٦٩٩,٩	١٣٠٩١
أبريل	٤١٦١	٣٢٩٣٣	١٥٣٧٧	٦٩٧٠	٢٨٧٢٥	٧١٦٢	١١٠٢٢	٧٠٧,٦	١٣٨٦١
مايو	٤٢٣٤	٣٤٥٢٠	١٥٤٦٨	٧٠٢٣	٢٩١٥٢	٧٣١٣	١١٣٦٤	٧٠٩,٤	١٣٦٨٧
يونيو	٤٤٢٢	٣٤٥٦٧	١٥٧٢٠	٧٠٣٨	٢٨٨٢٨	٧٣٩٣	١١٣٦٤	٧٢٩,٥	١٤٥٥٥
يوليو	٤٣٧٨	٣٥٢٢١	١٥٦٥١	٧٠٣٢	٢٥٩٦١	٧٥٣٥	١١٩٤٣	٧٥٤,٣	١٤٩٦٠
أغسطس	٤٥٠٢	٣٥٥٥٠	١٥٢٤٠	٧١٢٠	٢٥٨٧٩	٧٣١٩	١٢١١٧	٧٨٧,٦	١٥٥٨٣
سبتمبر	٤٣٨٥	٣٤٤٧٤	١٥٢٦٢	٧٠٨٦	٢٤٥٧٦	٧٣٣٢	١٢٤١١	٧٧١,٩	١٤٦٩٩
أكتوبر	٤٣٠٠	٣٤٠٠٣	١٥٠٩٦	٧٠٥٣	٢٤١٠٥	٧٢٤٨	١١٦٤٣	٧٦٥,٥	١٤٤٧٢
نوفمبر	٤٦٨٣	٣٥٦١٩	١٦١١٦	٧٢٥٥	٢٤٩٥١	٧٣٥٣	١٢١١٥	٨١٥	١٦٣٨١
ديسمبر	٤٦٤٩	٣٥٤٩٣	١٥٤٤٧	٧٣٤٢	٢٢٩٧١	٧٣٥٥	١٢١١٢	٧٧٥	١٥٩٨٦

المصدر: Investing Indices Data 2021.

(١) تلاحظ تزايُد تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر للصين بنحو ٣٨% في أعقاب الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة، ومن شأن ذلك التأثير السلبي على الدول النامية وعلى ميزان الحساب المالي والرأسمالي وارتفاع مديونياتها الخارجية.

ومع ذلك، مازالت الصورة ضبابيّة بالنسبة للتطوّرات المُستقبليّة للأسواق الماليّة العالميّة، فالتوسّع في عمليّات التطعيم ضد الفيروس، مع الإعلان عن عدم جسامة الإصابات بالسُلالات الجديدة، وإمكانية التعايُش معها على نقيض السُلالات السابقة – قد يُعطي مُؤشّرًا لاحتماليّة عودة الحياة الاقتصاديّة للتحسّن والخروج من دائرة الركود التضخّمي الذي يشهده العالم اليوم، غير أن التهديدات الأخرى المُرتبطة بتصاعُد مُعدّلات التضخّم وأسعار الفائدة وأسعار الطاقة، واستمرار التوتّرات التجاريّة وانقطاعات سلاسل الإمداد الدولية – كل ذلك قد يُلقي بظلاله على أداء الأسواق الماليّة في عام ٢٠٢٢، وقد يمتد للعام التالي (٢٠٢٣)، فالبورصات الماليّة ما هي إلا انعكاسًا لأداء مُؤشّرات الاقتصاد الكلّي وما يرتكز عليه من سياسات مالية ونقدية. وكلما تحسّن أداء هذه المُؤشّرات وتوافقت حِزم السياسات الماليّة والنقديّة المُطبّقة، كان ذلك مدعاة لاستقرار أسواق المال.

وهو ما تجلّى بوضوح في مُؤشّرات الأسواق المالية الدولية في الأسبوع الأخير من شهر فبراير تأثّرًا بالأزمة الروسية/ الأوكرانية. صحيح أن الاتجاه النزولي كان سائدًا في مُعظم الأسواق عند مُقاربة شهري يناير وفبراير من عام ٢٠٢٢ إلا أن التراجُع بات أكثر وضوحًا في أعقاب الأزمة[١]. كما هو مُبيّن بالجدول رقم (٦/١).

جدول رقم (٦/١)
تطوّر مُؤشّرات البورصات المالية (يناير – مارس ٢٠٢٢)

المُؤشّر	SPX٥٠٠	DJI٣٠	DAX٣٠	FTSE١٠٠	HSI	ASX٢٠٠	SMI	AEX	NDX١٠٠
٢٢ يناير	٤٥١٤	٣٥٤٧١	١٥٦٤٩	٧٤٨٦	٢٣٩٣٦	٧٢١١	١٢٤.٨	٧٧٠	١٥٢٤٧
١-٢٣ فبراير	٤٤٦٨	٣٥.٢٨	١٥١٣٧	٧٥٥٧	٢٤١٨٢	٧٢٢٨	١٢١.٦	٧٤٩	١٤٥٧٠
٢٤-٢٨ فبراير	٤٣.٤	٣٣.٤٢١	١٤٢٦٢	٧٣١٨	٢٢٧٢٧	٧.٦٣	١١٧٩٩	٧١٧	١٣٨٦٤
١-١٠ مارس	٤٢٧٧,٩	٣٣٢٨٥,٣	١٣٤٥٧,٤	٧١٠٣,٥	٢٠٨٩٠,٣	٧١٢٩,٨	١١٤٥٤,٠١	٦٧٧,٧٥	١٣٧٤٢,٢
١١-٢٠ مارس	٤٤٦١,٢	٣٤٥٥٢,٩	١٤٤٤٣,٥	٧٤٨١,٨	٢١٨٨٩,٣	٧٤٠٦	١٢١٢١,٧	٧٢٤,٥	١٤٣٧٦,١
٢١-٢٧ مارس	٤٥٤٣	٣٤٨٦١,٧	١٤٦١٠,٦	٧٥٣٨,٢	٢١٦٨٥	٧٤١٢	١٢٢٤٦,٢	٧٢٩,٤	١٤٧٥٤,٣

المصدر: Investing.com

٥/١/١ اتجاهات التضخّم

تُشير تقديرات **صندوق النقد الدولي** لمُعدّلات التضخّم لعام ٢٠٢٢ وتوقّعاته لعام ٢٠٢٣، إلى احتمالية ارتفاع مُعدّل التضخّم في العام الحالي مع تناقُصها التدريجي في العام التالي، وإن ظلّت أعلى من مُستوياتها المُناظرة قبل الجائحة في حالة الاقتصادات المُتقدّمة (٢% مُقابل ١% - ١,٥% في الفترة ٢٠١٧ – ٢٠١٩) [جدول رقم (٧/١)].

(١) ومن أمثلة ذلك، انخفاض مُؤشّر السوق الأوروبي بنسبة ٣,٩% في اليوم الأول من الحرب الروسيّة/الأوكرانيّة، وتراجُع مُؤشّرات البورصات بعد وقوع الأزمة مُقارنة بالفترة السابقة عليها، وكذلك تراجعت المُؤشّرات خلال الفترة (٢٤ فبراير – ١٠ مارس) بنسبة تراوحت بين ٢,٥% و٦% بمُتوسّط ٤% بالمُقارنة بالفترة (١ – ٢٣ فبراير) عدا مُؤشّر ASX، كما هبطت الأسهم الروسيّة بأكثر من ١٣% إثر استئناف التداولات في بورصة موسكو – بعد أن كانت قد أعلنت تعليق كافة التعامُلات في أعقاب الأزمة، مع مُلاحظة قدر من التحسّن النسبي في الفترة الأخيرة (١١ – ٢٨ مارس ٢٠٢٢).

جدول رقم (٧/١)
تقديرات صندوق النقد الدولي لمُعدّلات التضخّم العالمي
على مُستوى الاقتصادات المُختلفة (٢٠١٥ – ٢٠٢٣)

(%)

المُؤشّر	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
الاقتصادات المُتقدّمة	١,٣	١,٠	١,٥	١,٨	١,٥	٠,٧	٤,٨	٢,٨	٢,٠
الاقتصادات الصاعدة والنامية	٤,٧	٤,٣	٤,٤	٤,٩	٥,١	٥,١	٥,٥	٥,١	٤,٣
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤,٦	٤,٠	٤,٠	٤,٥	٤,٨	٤,٥	٥,٠	٤,٦	٣,٧
العالم	٠,٠	٠,٠	٣,٢	٣,٦	٣,٥	٣,٢	٤,٣	٣,٨	٣,٣

المصدر: IMF, World Economic Outlook, Oct. 2021، IMF, Update Report, Jan. 2022.

وتُفسّر هذه التوقّعات اتجاه اقتصادات العالم للانفراج على خلفيّة احتواء جائحة فيروس كورونا، مع توقّع عودة انتظام سلاسل الإمداد الدوليّة ودوران عجلة الإنتاج الصناعي بمُعدّلات مُتسارعة لمُواجهة الطلب الذي استرد عافيته جزئيًا بعد التخفيف من الإجراءات الاحترازيّة والوقائيّة، وفي ظل توجّهات البنوك المركزيّة للسيطرة على التضخّم بتقييد حِزم التيسيرات الماليّة المُقدّمة لإنعاش السوق، مع الإعلان عن الاتجاه لرفع أسعار الفائدة بقصد امتصاص فائض السيولة ومنع تأجيجها لمُستويات الأسعار.

<u>ومن استقراء البيانات عن تطوّر مُتوسطّات مُعدّلات التضخّم (٢٠٢٠ – ٢٠٢٢) في مجموعة مُختارة من الدول، تبين الآتي:</u>

- الاتجاه التصاعُدي لمُعدّلات التضخّم في عام ٢٠٢١ بالمُقارنة بعام ٢٠٢٠، (باستثناء الصين والهند) دلالة على اشتداد الضغوط السعريّة في العام الثاني للجائحة في ظل اختلالات العرض.
- توقّع اتجاه مُعدّلات التضخّم للتراجُع التدريجي في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ على خلفيّة تحسّن النشاط الاقتصادي في غالبيّة الدول، وتصويب اختلالات العرض والطلب (عدا المملكة المُتحدة / اليابان / الصين / جنوب أفريقيا).
- ارتفاع مُعدّلات التضخّم في بعض الدول لمُستويات تربو على ١٢% في المُتوسط (تركيا) ولمُستويات تدور حول ٥% (الهند وروسيا والبرازيل).

ولكن مع وقوع الأزمة الروسية/ الأوكرانية، وما ترتّب عليها من حدوث طفرات غير مسبوقة في أسعار النفط والغاز الطبيعي والقمح وغيرها من السلع الأساسية على النحو المُوضّح أدناه، تبدّدت احتمالية احتواء التضخّم في العام الحالي، والعودة به لمستويات أقل مما كان عليه عام ٢٠٢١. ففي ظل توقّع مزيدٍ من عدم الانتظام في سلاسل الإمداد الدولية، وتباطؤ النمو الاقتصادي مع تنامي اتجاهات الركود التضخّمي، من الأرجح أن ترتفع مُعدّلات التضخّم العالمي لتربو على ٥% في عام ٢٠٢٢، مع احتمالية التراجُع إلى ٤% حال عودة أوضاع الاقتصاد العالمي للاستقرار.

ووفقًا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (مارس ٢٠٢٢)، من المُتوقّع أن يرتفع مُعدّل التضخّم بنحو ٢,٥ نقطة مئوية عام ٢٠٢٢. وبالمثل، تشير توقّعات وكالة "فيتش إلى ارتفاع مُعدّل التضخّم العالمي إلى أكثر من ٦% عام ٢٠٢٢، وهو مُعدّل أعلى مما كان مُتوقّعًا لعامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ قبل

وقوع الأزمة (في حدود ٤% سنويًا) حال استمرار الأوضاع دون حل النزاع الروسي – الأوكراني، وبالمُقارنة بمُعدّل ٤,٤% عام ٢٠٢١. ويصدق ذلك على كافة المناطق الرئيسة بالعالم [شكل رقم (١٢/١)].

شكل رقم (١٢/١)

تطوّر مُتوسّط مُعدّلات التضخّم العالمي بحسب المناطق الرئيسة

في الأعوام (٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٢٠٢٢)

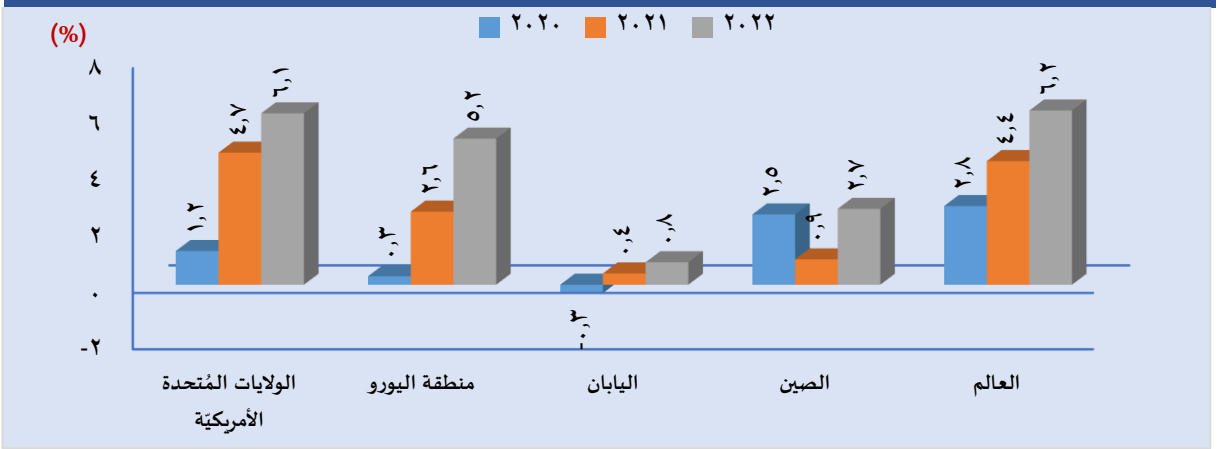

المصدر: Fitch Solutions, March 2022.

٦/١/١ الأسعار العالمية للطاقة والمعادن الأساسية والسلع الزراعية الغذائية

تُفيد التطوّرات السعرية خلال عام ٢٠٢١ الاتجاه التصاعدي لأغلب السلع الرئيسة على النحو المُوضّح تفصيلًا أدناه، وذلك تأثّرًا بفعل خمسة عوامل تشابكت تأثيراتها بصورة أو بأخرى.

أولّها: التحسّن النسبي في الطلب العالمي مع توقّع انتعاش النمو الاقتصادي المدفوع باكتشاف اللقاحات المُضادة لفيروس كورونا.

وثانيها: ارتفاع تكلفة الشحن البحري والجوي، وتحديّات قطاع النقل عامة والمُعرقلة لانتظام سلاسل الإمداد الدولية.

وثالثها: استمرار التوتّرات التجارية والتخوّف من مُداومة اتباع سياسات حمائية من جانب دول عديدة.

ورابعها: تأثير الظروف المناخية غير المواتية على مناطق الإنتاج في بعض الدول الرئيسة.

وخامسها: التوجّه المُتزايد في السوق العالمي نحو عمليّات المُضاربة في ظل ظروف عدم التيقّن.

وفيما يلي عرض للتطوّرات السعرية العالمية لأهم السلع مع إلقاء الضوء على التوقّعات المُستقبلية مُتوسطة الأجل لحركات الأسعار.

➢ **أسعار الزيت الخام**

تعكّس مُؤشّرات أسعار الزيت الخام (برنت) تراجُعًا مُطردًا وملموسًا منذ مطلع عام ٢٠٢٠، مع بلوغ السعر أدنى مستوى وهو ١٨,٦ دولار/ برميل في ٢١ أبريل من العام.

ويأتي هذا التراجُع الشديد في الأسعار العالمية للزيت الخام كمُحصّلة لتأثير عاملين، **أولهما:** زيادة المعروض من الزيت الخام في الأسواق العالمية من قِبَل المُنتجين الرئيسيين للنفط (المملكة العربية السعودية وروسيا)، **وثانيهما:** التباطؤ الحاد في نمو الطلب العالمي[1].

واعتبارًا من أواخِر أبريل عام ٢٠٢٠، وحتى نهاية العام، عادت أسعار النفط للارتفاع التدريجي حتى بلغت نحو ٥٠ دولارًا للبرميل في نهاية العام، ثم واصلت الأسعار منحاها التصاعدي حتى بلغ السعر ٦٦,٧ دولار/ برميل في نهاية شهر أبريل ٢٠٢١، مدفوعًا بارتفاع الطلب العالمي من ناحية، واستمرار تقييد الإنتاج من قِبل (أوبك +) من ناحية أخرى.

وبرغم اتجاه (أوبك +) لزيادة إنتاجها تدريجيًا اعتبارًا من يناير ٢٠٢١، إلا أن أسعار النفط واصلت ارتفاعها بدرجة كبيرة حتى سجّلت ٧٥,٤ دولار/ برميل في نهاية شهر يوليو ٢٠٢١، وبلغت ذروتها بنهاية شهر أكتوبر ٢٠٢١ (٨٣,٧ دولار/ برميل) مشفوعًا بتزايُد الطلب في ظل النزعة التفاؤلية بقُرب احتواء الجائحة مع إتاحة اللقاحات على نطاق واسع، وكذا توقّع عودة عجلة الاقتصاد العالمي لمسارها الطبيعي.

أما خلال عام ٢٠٢٢، فمن المُتوقّع – وفقًا لتقديرات البنك الدولي – استقرار المتوسط العام لأسعار الزيت الخام عند ٧٤ دولار/ برميل على خلفية استمرار قصور الإنتاج من ناحية، وتنامي الطلب على استخدام الزيت الخام – كبديل للغاز الطبيعي والذي ارتفع سعره بدرجة كبيرة، من ناحية أخرى.

أما في عام ٢٠٢٣، فيتوقّع البنك الدولي تراجُع أسعار الزيت الخام تدريجيًا ليستقر عند ٦٥ دولار/ برميل، مع تواصُل نمو إنتاج دول (أوبك +) وبعض الدول المُصدرة للزيت، مثل البرازيل وغانا والنرويج بما يتجاوز النمو المُتباطئ في استهلاك الزيت، ولاسيما في ظل توسّع الدول في التحوّل لمصادر الطاقة المُتجدّدة كبديل للمصادر التقليدية.

ويميل صندوق النقد الدولي إلى تبنّي هذه التوقّعات – على غِرار البنك الدولي – حيث يُشير إلى أن أسواق العقود الآجلة للنفط سوف تميل إلى الاعتدال، بحيث لا تتجاوز الزيادة ١٢% في عام ٢٠٢٢، وهي أدنى بكثير من الزيادة المُناظرة في عام ٢٠٢١ (*IMF, World Economic Outlook, Update Jan. 2022*).

وكما هو الحال في ظروف عدم التيقّن، تختلف الآراء بشأن علاقة التطوّرات السعريّة للزيت الخام بجائحة فيروس كورونا، فيرى خُبراء البنك الدولي أن تأثير الجائحة سيكون مُتواضعًا بسبب تراجُع تأثيره على مُستويات الطلب بعد أن تم تخفيف الإجراءات المُقيّدة للحركة والنشاط. ومع ذلك، قد يتعاظُم التأثير إذا صاحب ظهور السُلالات الجديدة المُتحوّرة نقص حاد في الطلب العالمي على الزيت الخام. ومن ناحية أخرى، قد يُحدث تراجُع شديد في العرض إذا تراخت الشركات المُنتِجة للنفط عن الاستثمار في الكشف عن حقول جديدة أو التوسّع في عمليّات الاستخراج من الحقول القائمة والتحوّل للبحث عن مصادر طاقة مُتجدّدة بديلة.

---

(١) فقد شهد تراجعًا مُنتظمًا منذ عام ٢٠١٦، وقد انخفض مُعدّل نمو الطلب بنسبة ٣% عام ٢٠١٦، وبنسبة ٢% عام ٢٠١٧، ثم بنسبة ١% و٠,٩٢% خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي.

ويجدُر التنويه أن التطوّرات التي شهدتها القارة الأوروبية في الآونة الأخيرة نتيجة الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة قد انعكست على مُستويات أسعار الزيت الخام، حيث شهدت أسعار خام (برنت) طفرة غير مسبوقة قفز السعر معها إلى ١٠٥ دولار/ برميل في بداية الأزمة [شكل رقم (١٣/١)]، ورغم تراجُعه بعد ذلك إلى ١٠٠ دولار/ برميل في ٢٨ فبراير، إلا أنه عاود الارتفاع وعلى نحو مُطرد وبلغ نحو ١٢١ دولار/ برميل في ٢٥ مارس ٢٠٢٢ [شكل رقم (١٤/١)]، ويعكّس ذلك طفرات سريعة ومُفاجئة أفرزتها الاعتبارات الجيوسياسية لم تكن تتوقعها المؤسسات الدولية[١].

شكل رقم (١٣/١)

تطوّر أسعار خام برنت في الفترة (٢٠١٤ – حتى الأزمة بداية الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة في فبراير ٢٠٢٢)

المصدر: *Refinitiv*

شكل رقم (١٤/١)

تطوّر الأسعار العالمية للزيت الخام (برنت) بعد اندلاع الأزمة الروسيّة / الأوكرانيّة

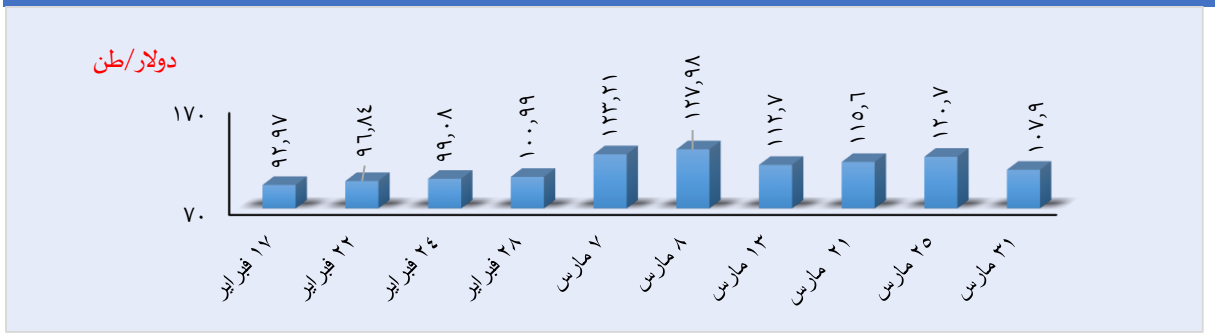

المصدر: Markets Insider,2022 و Oil Prices, 2022.

➢ الغاز الطبيعي

على غِرار الزيت الخام، شهدت أسعار الغاز الطبيعي تذبذبات مُستمرة، مع اتجاه نزولي عام خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، ثم ارتفاعات سعرية حتى نهاية العام. وخلال عام ٢٠٢١، واصلت الأسعار

---

(١) تصاعدت أسعار الزيت الخام تدريجيًا من ٥٢ دولار/ برميل في يناير ٢٠٢١ إلى ٨٢ دولار/ برميل في فبراير ٢٠٢٢، إلا أنه لم يكن من المُتوقّع أن يجتاز سقف المائة دولار للبرميل بأي حال من الأحوال. وفي ظل تطوّرات الأزمة الروسية/ الأوكرانية، من المُحتمل تواصُل المُنحنى التصاعدي للزيت الخام، ودون القدرة على التنبؤ المُسبق لما تؤول إليه الأسعار في المدى القريب أو المتوسط.

اتجاهها التصاعدي، وبخاصة في النصف الثاني مع بلوغ السعر ذروته في شهر سبتمبر ٢٠٢١ (٥,٤٧ دولار/ مليون وحدة حرارية)، مدفوعًا بعودة الطلب العالمي للانكماش النسبي في ظل توقّع نمو الطلب على الغاز بمقدار ١٢٥ مليار متر مكعب في حين ظل العرض مُتأثرًا بعدم انتظام سلاسل الإمداد في الأسواق الدولية عام ٢٠٢١، بعد انخفاض قياسي في عام ٢٠٢٠. وقد أدت الظروف الجوية – وبخاصة في أوروبا مع اشتداد موجات البرد – إلى تنامي الطلب على الغاز لأغراض التدفئة.

أما خلال عام ٢٠٢٢، فمن المُتوقّع – وفقًا لتقرير وكالة الطاقة الأمريكية – أن تشهد أسعار الغاز الطبيعي قدرًا كبيرًا من الاستقرار في ظل التقارُب النسبي بين مستويات الطلب والعرض العالميين، وهو ما يتفق وتوقّعات صندوق النقد الدولي، والتي تستند إلى أن أسواق العقود الآجلة في الغاز الطبيعي تُفيد أن الأسعار لن ترتفع بأكثر من ٥٨% عام ٢٠٢٢، وهو أقل من الزيادة السعريّة المُحقّقة في العام السابق.

وتُجدّر الإشارة إلى انعكّاس الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة على أسعار الغاز الطبيعي التي شهدت هي الاخرى ارتفاعات غير مسبوقة على غِرار الزيت الخام، حيث قفز السعر إلى ٤,٥٧ دولار/ مليون وحدة حرارية في اليوم الأول للتدخّل العسكري (٢٤ فبراير ٢٠٢٢) مُقابل ٣,٧٦ دولار لكل مليون وحدة حرارية كمتوسط سعري لشهر ديسمبر ٢٠٢١، ورغم تراجُع **السعر إلى ٤,٤ دولار/ مليون وحدة حرارية في نهاية شهر فبراير إلا أنه عاود الزيادة خلال شهر مارس ليُسجّل في نهايته ٥,٦٤ دولار/ مليون وحدة حرارية [شكل رقم (١/١٥)]**، مع تزايُد المخاوف من عدم انتظام تدفّق الغاز من روسيا إلى ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية، ولاسيما أن فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا مما قد يضطرّها إلى إيقاف تصدير الغاز لدول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يُثير قلقًا كبيرًا لدول الاتحاد التي تعتمد على روسيا في استيراد ٤٠% من احتياجاتها من الغاز، وتصل النسبة إلى ٥٠% في حالة ألمانيا، فضلًا عن دورها كوسيط في نقل الغاز لباقي الدول الأوروبية[١].

ومما يزيد من خطورة الأمر، أن مصادر الإمداد البديلة (الجزائر/ قطر/ النرويج) لا تستطيع جميعها الوفاء بأكثر من ١٥% من واردات دول الاتحاد الأوروبي من الغاز والتي تحصُل عليها من روسيا.

شكل رقم (١/١٥)

تطوّرات الأسعار العالمية للغاز الطبيعي في عام ٢٠٢٢

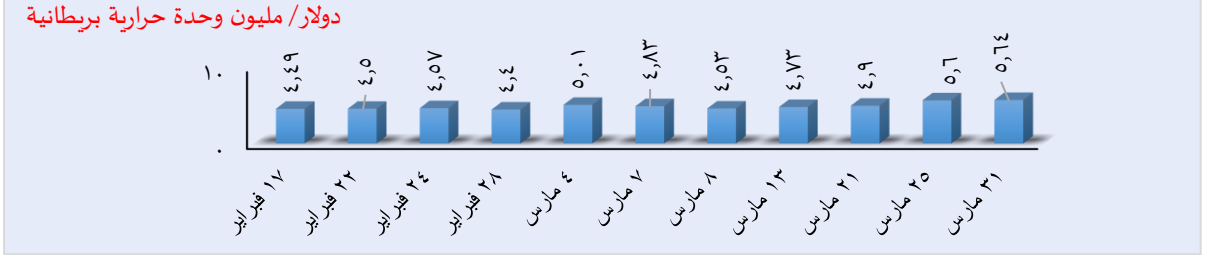

المصدر: Markets Insider,2022 و Oil Prices, 2022.

(١) يُنتظر أن تزداد أهميتها حال تفعيل مشروع (Nord Steam) لإقامة خط أنابيب بحري مُزدوج يربط ألمانيا مُباشرة بروسيا من خلال بحر البلطيق.

➢ الكهرباء والمُنتجات البترولية:

من المُتوقّع استمرار الاتجاه التصاعُدي لأسعار الطاقة الكهربائيّة على امتداد الفترة (٢٠١٩ – ٢٠٢٢) وكذلك زيادة السعر العالمي للمُنتجات البترولية في عام ٢٠٢١ بالمُقارنة بعام ٢٠٢٠، مع احتمال حدوث قدر من التراجُع في عام ٢٠٢٢، وإن ظلّت مُستوياتها أعلى من نظيراتها في عام الجائحة (٢٠٢٠) وأقل مما كان عليه الوضع في عام ٢٠١٩ [جدول رقم (٨/١)].

جدول رقم (٨/١)
تطوّر أسعار الكهرباء وبعض المُنتجات البترولية خلال الفترة (٢٠١٩ – ٢٠٢٢)

المُنتجات	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الكهرباء (سنت / ك.و.س)	١٣,٠١	١٣,٢٠	١٣,٥٠	١٣,٦٨
الجازولين (دولار / جالون)	٢,٦٠	٢,١٨	٢,٧٧	٢,٥٩
الديزل (دولار / جالون)	٣,٠٦	٢,٥٥	٣,٠٧	٢,٩٤
الكيروسين (دولار / جالون)	٣,٠	٢,٤٤	٢,٩٣	٢,٩٣

المصدر: US Energy Information Administration, July 2021

➢ المعادن والسلع الغذائية الأساسية:

شهِدت الأسعار العالمية لهذه الخامات بعض الانخفاض مُنذ شهر أغسطس ٢٠١٩، وهو يعود في جانب منه إلى نقص الطلب من قِبَل الصين أساسًا، وقد توقّعت المُؤسّسات الدولية قدرًا من الاستقرار السعري خلال عام ٢٠٢٠، غير أن ظهور جائحة فيروس كورونا وتفشّيها أثار قدرًا كبيرًا من الشك حول الاتجاهات المُستقبلية قصيرة المدى للأسعار. فهناك من توقّع انخفاض الأسعار بفعل انكماش السوق العالمي، ومع تراجُع الطلب بنسبة أكبر من العرض، في حين توقّع آخرون ارتفاع الأسعار بسبب القصور الشديد في المعروض السلعي في ظل اضطراب سلاسل الإمداد العالمية.

والتوقّعات الأوليّة للبنك الدولي كانت تميل لتبنّي الاتجاه النزولي للأسعار بوجه عام بالنسبة لعام ٢٠٢٠ قياسًا بالعام السابق، وكذا توقّع استمرار هذا التراجُع في الأعوام التالية، إلا أن مُؤشّرات الأسعار الفعلية أظهرت عدم دِقّة هذا التعميم، مع تباين مستويات الأسعار لعددٍ من المُنتجات من فترة لأخرى، ولتحوّل اتجاهاتها السعرية إلى الارتفاع أو العكس، أو لميلها إلى الاستقرار.

صحيح أن هناك عِدّة خامات زراعية ومعادن وسلع غذائية قد تراجعت أسعارها في عام ٢٠٢٠ مُقارنة بعام ٢٠١٩ ومنها الشعير والذرة والموز والقطن وبعض أصناف الشاي، وخام الفوسفات واليوريا والألومنيوم والرصاص والزنك والنيكل، إلا أن أسعار غالبية هذه السلع عاودت الارتفاع في عام ٢٠٢١، فضلًا عن استمرار الاتجاه التصاعدي لأسعار السلع التي سبق وأن شهدت ارتفاعًا في عام ٢٠٢٠.

وتفسّر هذه الاتجاهات التصاعدية للأسعار في عام ٢٠٢٠ بانخفاض المعروض من السلع الزراعية والمعادن في الأسواق العالمية، مع اتجاه الدول المُنتجة لتقييد التصدير بغية توفير الإنتاج المحلي لسد احتياجات السوق الداخلي في ظل عدم التيقّن من انتظام سلاسل الإمداد الدولية.

أما تواصُل الاتجاه التصاعدي في عام ٢٠٢١ فيعود إلى توقّع تنامي الطلب العالمي إثر زوال الجائحة وعودة النشاط الاقتصادي لسابق عهده[١].

ويتوقّع البنك الدولي أن تميل الأسعار إلى التراجُع المحدود خلال عام ٢٠٢٢ والعام التالي (٢٠٢٣/٢٢)، ما لم تحدُث زيادة ملموسة في أسعار مُدخلات الزراعة، وبخاصة أسعار الطاقة والأسمدة، تدفع أسعار السلع الزراعية لمُواصلة الارتفاع.

وقد جاءت الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّ لتُؤكّد توقّعات الاتجاه التصاعدي لأسعار الغذاء والمعادن، وواقع الأمر، أن حدوث طفرات سعرية غير مسبوقة للسلع الرئيسة التي تقوم روسيا وأوكرانيا بتصديرها في الأسواق العالمية، فعلاوة على ارتفاع أسعار الزيت الخام والغاز الطبيعي، زادت الأسعار العالمية للقمح من ٢٧٨,٥ يورو/طن إلى ٣٢٢,٥ يورو/طن في ٧ مارس، خلال أسبوعين من وقوع الأزمة وبلغت نحو ٣٧٠ يورو/ طن في ٣١ مارس بنسبة زيادة ٣٣%. وكذلك ارتفعت أسعار الذرة، حيث وصلت إلى ٧,٤٩ دولار/ بوشل (يُعادل ٢٥,٤ كجم) في ٣١ مارس بعد أن كانت ٦,٧٥ دولار/بوشل، بنسبة زيادة ١١%، بالإضافة إلى المعادن الرئيسة التي شهدت بدورها طفرات سعريّة، مثل الحديد والصلب[٢] والألومنيوم والنيكل والذهب والتيتانيوم والبلاديوم[٣] [شكل رقم (١٦/١)].

---

(١) ارتفعت أسعار السلع الزراعية بنسبة ٢٣% خلال عام ٢٠٢٠ بسبب تنامي الطلب الاستيرادي للصين من المواد الغذائية بما في ذلك الحبوب والزيوت النباتية. وكذلك أدت الظروف المُناخية القاسية إلى نقص المعروض من القمح والكاكاو والبن مما دفع أسعارها للارتفاع، كما ترتب على ارتفاع أسعار الطاقة زيادة أسعار الأسمدة مع التوسّع في الطلب عليها.

ففي حالة خام الحديد والذي ارتفعت أسعاره بنسبة ١٦% عام ٢٠٢١، وبنسبة تُناهز ٤٩% عام ٢٠٢١، فتأتي هذه التطوّرات انعكاسًا للقيود المفروضة على التوسّع في الإنتاج، وبخاصة بعد إعلان الصين الحد من إنتاج الصُلب خلال عام ٢٠٢٠ مع وضع قواعد جديدة لاستغلال الطاقات الإنتاجية للصُلب ولتضغط على الشركات المُنتجة للحد من العوادم الغازية الناجمة عن الصناعة.

يعزو ارتفاع أسعار الألومنيوم إلى تقييد الصين لإنتاجها في ظل أزمة الكهرباء، وإلى تنامي الطلب عليه مشفوعًا بزيادة الطلب على المركبات والسلع المُصنعة الأخرى، وعلى نشاط التشييد والبناء في الوقت الذي فرضت فيه بعض الدول قيودًا على التوسّع في الإنتاج لتقليل الانبعاثات والمخاطر البيئية، إلى جانب تباطؤ نمو الطلب السوقي بوجه عام مع التوجّه العالمي لتقليل الإنتاج من السلع كثيفة الاستخدام للطاقة، وفي مُقدمتها الألومنيوم الذي يعتمد على الطاقة لتحويل الخام إلى معدن.

(٢) ارتفعت أسعار خام البليت من ٧٠٠ دولار إلى ٩٥٠ دولار للطن خلال عشرة أيام من اندلاع الأزمة، بنسبة زيادة ٣٦%، كما ارتفعت أسعار الخردة من ٤٩٠ دولار/طن إلى ٧٠٠ دولار/طن خلال الفترة ذاتها بنسبة زيادة ٤٣%.

(٣) تعتمد سلاسل الإمداد الدولية بدرجة كبيرة على الصادرات المعدنيّة من روسيا وأوكرانيا، مثل البلاديوم المُستخدم في صناعة السيارات، والنيكل في صناعة الصلب والبطاريات، والتيتانيوم الإسفنجي المُستخدم في صناعة الطائرات، وكذلك تقوم الدولتان بإنتاج غازات النيون والأرجون المُستخدمين في صناعة أشباه الموصلات، علاوة على كونهما يمتلكان احتياطيّات ضخمة من اليورانيوم.

شكل رقم (١٦/١)
تطور أسعار السلع الرئيسة بعد اندلاع الأزمة الروسيّة / الأوكرانيّة

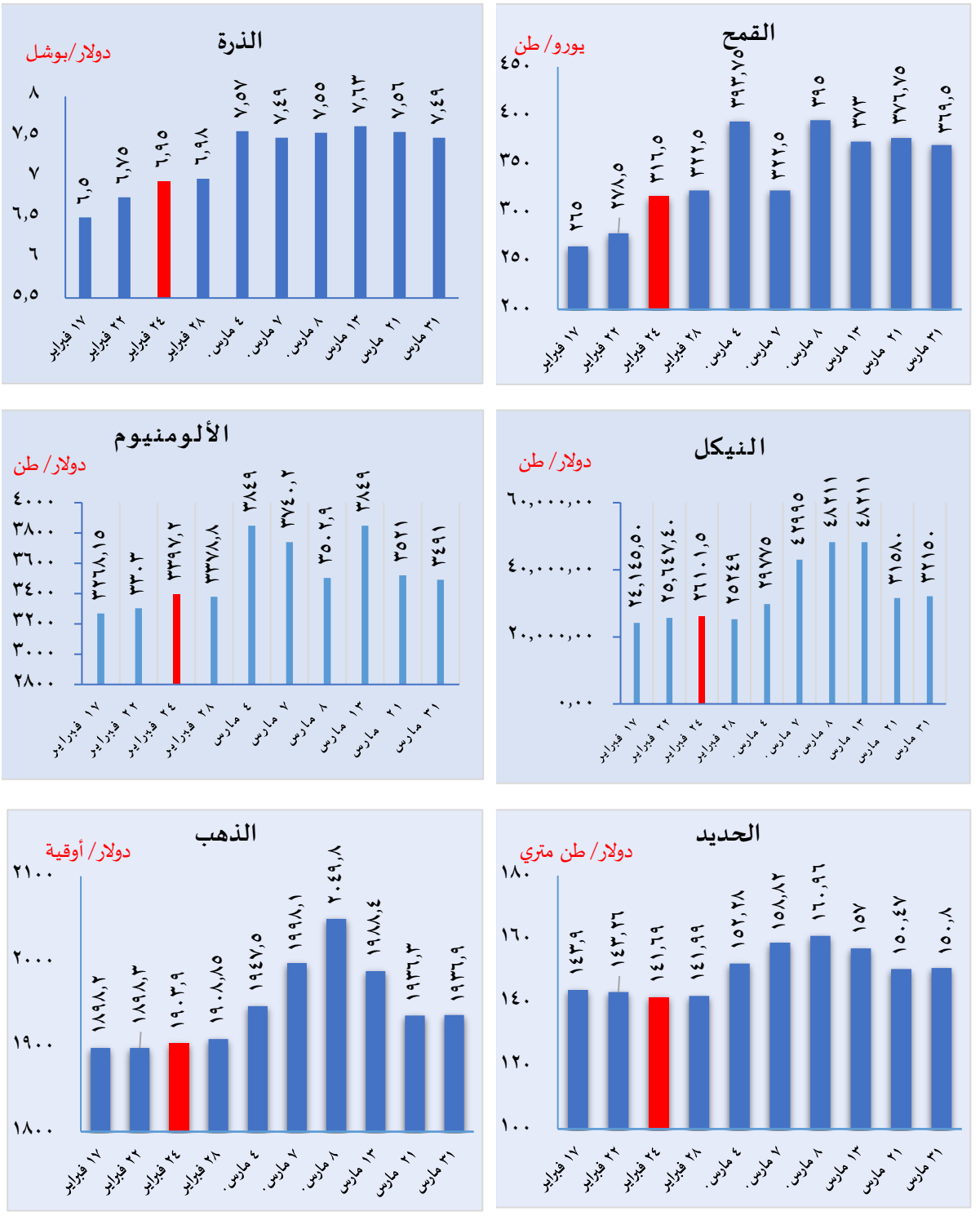

المصدر: Markets Insider,2022 و Oil Prices, 2022.

ولذلك، مع نقص الإمدادات من هذه السلع، وبخاصة من روسيا في ظل العقوبات الغربية المفروضة عليها، من المُتوقّع تواصُل ارتفاع أسعار الصادرات الروسية للعالم الخارجي [شكل رقم (١٧/١)].

شكل رقم (١/١٧)

مُعدّلات تغيّر أسعار الصادرات الروسيّة من المُنتجات الرئيسة (مُعدّل التغيّر عن يناير ٢٠٢٢)

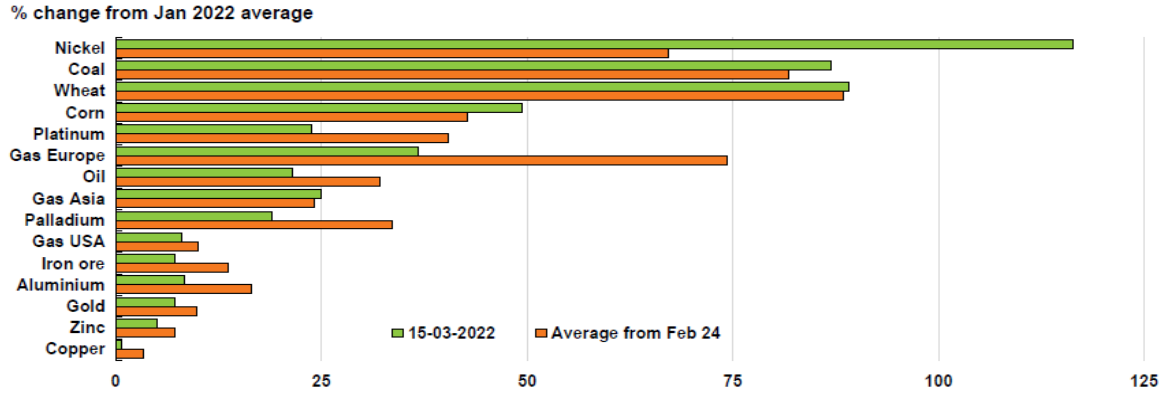

المصدر: Fitch Solutions, March 2022.

١/١/٧ الدين العالمي الخارجي

في عام ٢٠٢٠، شهد الدين العالمي أكبر طفرة منذ خمسين عامًا، حيث شكّل نحو ٢٥٦% من إجمالي الناتج المحلي مُقابل ٢٢٧% عام ٢٠١٨ ليُسجّل مستوى قياسي بلغ ٢٢٦ تريليون دولار.

وكذلك ارتفع الدين الخارجي – كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي – في الدول مُتوسطة ومُنخفضة الدخل إلى أعلى مستوى له منذ عام ٢٠١٢ بسبب تداعيّات جائحة فيروس كورونا[شكل رقم (١/١٨)].

شكل رقم (١/١٨)

الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول مُنخفضة ومُتوسطة الدخل

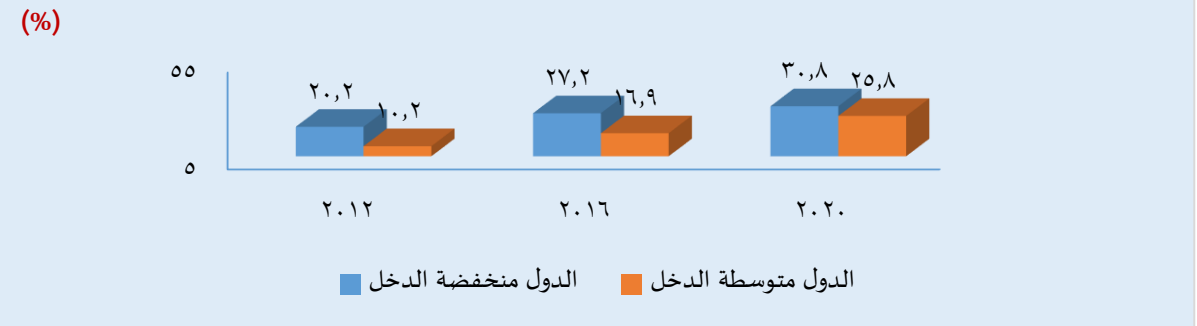

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير آفاق الوضع الاقتصادي العالمي ٢٠٢٢.

١/١/٨ مُعدّلات البطالة

كان من المُتوقّع أن يظل مُعدّل البطالة مُستقرًّا عند ٥,٥% عام ٢٠٢٠ مُناهزًا لمُستواه في العام السابق ٢٠١٩ (٥,٤%)، غير أنه تأثّر بتبِعات جائحة فيروس كورونا، وارتفع مُعدّل البطالة إلى ٦,٦% على مُستوى العالم وفقًا لتقرير مُنظّمة العمل الدوليّة الصادر مُؤخّرًا في يناير ٢٠٢٢، وعلى أن يعود للتراجُع التدريجي في الأعوام اللاحقة ليبلُغ ٥,٧% عام ٢٠٢٣، وليقترب بذلك لما كان عليه عام ٢٠١٥، وإن ظل أعلى بالمُقارنة بأعوام سابقة (٢٠٠٥ و٢٠١٠) [شكل رقم (١/١٩)].

شكل رقم (١/١٩)
تطوّر مُعدّلات البطالة العالمية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٣)

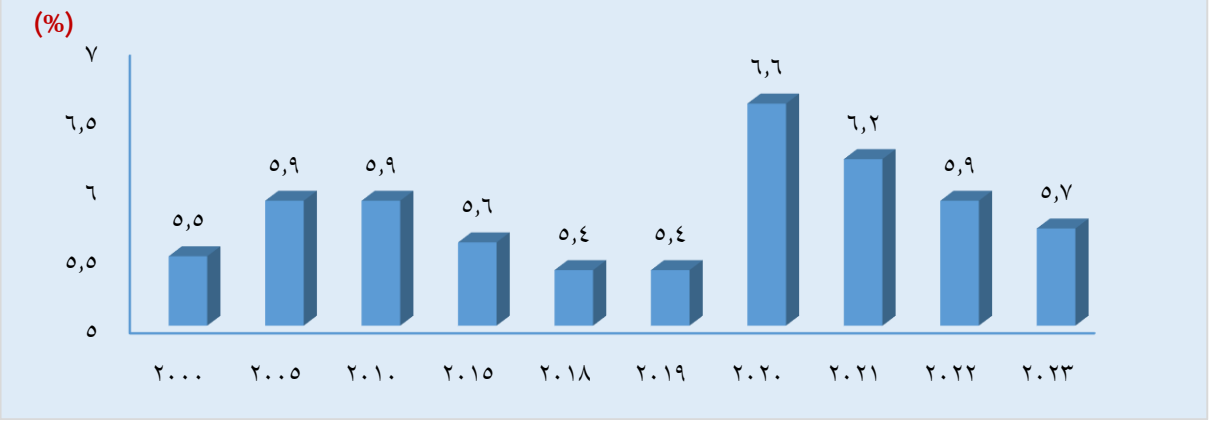

المصدر: ILO, World Employment and Social Outlook Trends, Jan. 2022 - ILO STAT, ILO Modelled Estimates, Nov. 2019.

وقد كان لجائحة فيروس كورونا تأثيرات سلبيّة على سوق العمل، إذ ارتفعت أعداد المُتعطّلين لتصل إلى نحو ٢٢٤ مليون مُتعطّل عام ٢٠٢٠، ولتتراجع تدريجيًا إلى نحو ٢٠٣ مليون مُتعطّل عام ٢٠٢٣. ومع ذلك، تظل هذه الأعداد أعلى من نظائرها قبل وقوع الجائحة، والتي كانت شبه مُستقرّة عند ١٨٦ مليون مُتعطّل ولفترة تصل إلى عشرة أعوام [شكل رقم (٢٠/١)].

شكل رقم (٢٠/١)
تطوّر أعداد المُتعطّلين على مستوى العالم خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠٢٣)

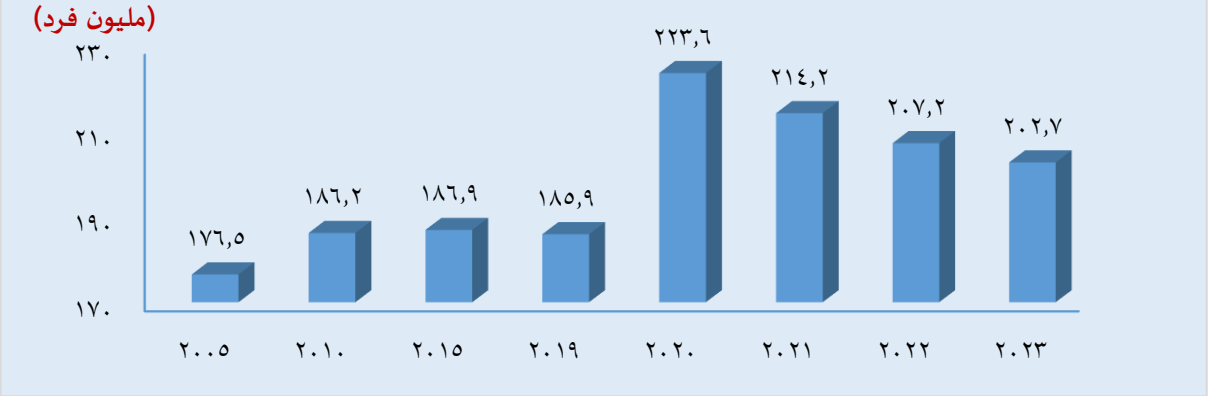

المصدر: ILO, World Employment and Social Outlook Trends, Jan. 2022.

ومن استقراء تطوّر أعداد المُشتغلين على مُستوى العالم خلال الفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٣، يتبيّن تراجُع أعداد المُشتغلين بما يربو على ١٠٠ مليون مُشتغل عام ٢٠٢٠، مع عودة للازدياد التدريجي في الأعوام التاليّة، ولكن بمُعدّلات مُتناقصة لتقتصر الزيادة على ٥٠ مليون مُشتغل عام ٢٠٢٣.

ويتضّح أيضًا أنه رغم تنامي أعداد المُشتغلين عام ٢٠٢١، إلا أن هذه الأعداد لن تكون كافية لسد فجوة التوظيف الناتجة عن الجائحة، والوصول إلى مُعدّلات عام ٢٠١٩. ورغم تزايُد الأعداد في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ وتخطّيها مُستويات ما قبل الجائحة، إلا أن الزيادات المُتوقّعة تبدو مُتواضعة وليس بالقدر الكافي لاستيعاب أولئك الذين فقدوا وظائفهم، وكذلك الداخلين الجُدُد إلى سوق العمل.

وعلى مُستوى **تصنيفات المناطق**، تكاد تتساوى مُعدّلات البطالة فيما بينها عام ٢٠٢٠ بفعل تأثير الجائحة، رغم تباين هذه المُعدّلات في عام ٢٠١٩، كما أنها تميل إلى التناقُص التدريجي – على غِرار المُتوسط العام للعالم – وإن ظلّت الفروق شاسعة في هذه المُعدّلات بين الدول مُرتفعة الدخل (٤,٧%) والدول ذات الشريحة العليا من الدخل المُتوسط (٦,٣%)، ووقوع الدول مُتوسطة الدخل ذات الشريحة الدنيا والدخول مُنخفضة الدخل بين هذين الحدّين (٥,٤% و٥,٧%) وذلك بحلول عام ٢٠٢٣.

<u>ويتضح من استقراء مُعدّلات البطالة على مُستوى المناطق الجغرافيّة خلال الفترة (٢٠١٩ – ٢٠٢٣) الآتي:</u>

- ارتفاع مُعدّلات البطالة لما يربو على ٩% في دول شمال أفريقيا وأمريكا اللاتينيّة ووسط آسيا، مع بلوغ أقصاها في الدول العربيّة غير الخليجيّة (١٤%).
- تفاوت مُعدّلات البطالة بين دول جنوب وشرق أوروبا (حوالي ٧%) ودول غرب أوروبا (٥% في المُتوسط).
- انخفاض مُعدّلات البطالة في دول جنوب شرق آسيا بسبب انتعاشها الاقتصادي نسبيًا، بالمُقارنة بالدول الآسيويّة الأخرى الواقعة بجنوب آسيا (٦%) أو شرقها (٤,٥%)، ودول وسط آسيا (١٠%).
- تراجُع مُعدّل البطالة من مُستواه المُرتفع ٨% عام ٢٠٢٠ في أمريكا الشمالية إلى النصف (٤%) تأثّرًا بالعودة المُتسارعة للانتعاش الاقتصادي.

يُفصح ارتفاع مُعدّلات البطالة في غالبية الدول عن حقيقة أن الأضرار الواقعة على سوق العمل جرّاء الجائحة لم تكن قاصرة على دول مُعيّنة، وإنما كانت شائعة في مُعظم البُلدان، بصرف النظر عن مُستويات الدخل.

ومن جانب آخر، تعطي تقديرات صندوق النقد الدولي صورة أكثر قتامة بالنسبة لفرص العمل التي يمكن أن يُتيحها سوق العمل في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا. فمهما قيل عن فتح آفاق جديدة للعمل في ظل الثورة الصناعية الرابعة والتقدّم المعرفي والتكنولوجي المُتسارع، سوف تظل القيود التي تفرضها الجائحة على سوق العمل قائمة، ولا تُبشر بتراجُع مُعدّلات البطالة في المدى القريب.

وفي هذا السياق، تُشير بيانات الصندوق إلى بلوغ مُعدّل البطالة ٨,٣% بنهاية عام ٢٠٢٠، وتصاعُده إلى ٩,٧% بنهاية عام ٢٠٢١، وهي تقديرات تبدو أكثر واقعية من حيث مُراعاتها للتأثيرات السلبية للجائحة على سوق العمل، في حين أن تقديرات مُنظمة العمل الدولية لمُعدّلات البطالة أفادت زيادة مُتواضعة بمقدار ١,٢ نقطة مئوية في مُعدّل البطالة عام ٢٠٢٠، ثم تواصُل تراجُع المُعدّل على نحو مُطرد في الأعوام اللاحقة إلى ٥,٧% عام ٢٠٢٣، على خلفيّة تحسّن أسواق العمل رغم تحذير المُنظمة من خطورة استمرار الجائحة ومثالبها وتبِعاتها الخطيرة على سوق العمل.

أما توقّعات مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – وإن كانت أكثر توافُقًا مع تقديرات الصندوق بوجه عام إلا أن تقديراتها تراوحت بين ٩,٥% و ١٤,٦% (عام ٢٠٢٠)، وبين ٨% و١٠% عام ٢٠٢١، حال سرعة التعافي من الجائحة.

وبالإضافة إلى تزايُد مُشكلة البطالة بوجه عام، ثمة عدّة سمات أخرى مُميّزة لأسواق العمل أفرزتها تبعات جائحة فيروس كورونا، نذكر منها الآتي:

- تبايُن مرونة أسواق العمل في الاستجابة لتداعيّات النشاط الاقتصادي، فالدول التي تعتمد على السياحة وعلى تصدير السلع كثيفة العمل، تتأثّر بدرجة أكبر من غيرها من الاقتصادات، وتجِد صعوبة أشد في تهيئة سوق العمل لاستيعاب تبِعات الجائحة. وكذلك الحال بالنسبة للاقتصادات التي تفتقد إلى شبكات الأمان الاجتماعي، ولا تُوفّر لمُواطنيها سُبُل التأمين والحماية من البطالة أو الإصابة أو المرض، فتكون أسواق العمل بهذه الدول أكثر عُرضة للصدمات.
- تضرّر أسواق العمل من انقطاع أو عدم انتظام سلاسل الإمداد الدولية من خلال التأثير السلبي على العمالة المُباشرة وغير المُباشرة المُرتبطة بعمليّات الإنتاج في نطاق منظومة سلاسل الإمداد[١].
- تغيّر أنماط العمل، بالاتجاه المُتزايد نحو العمل من المنازل باستخدام شبكات الإنترنت، وظهور صور ونماذج جديدة من الأعمال، مثل خدمات توفير المعلومات والخدمات اللوجيستية، وخدمات تقديم الاستشارات.
- تنامي المُعاملات الإلكترونية كبديل عن المُعاملات التجارية المُعتادة، مثل انتعاش أعمال التجارة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، الخدمات الإلكترونية، والخدمات السياحية والصحية الإلكترونية.
- تزايُد الضرر الواقع على العاملين بالمنشآت الصغيرة بالمُقارنة بالعمالة الدائمة وتلك المُشتغلة بالمنشآت كبيرة الحجم[٢].
- تضرّر العمالة المُؤقّتة بدرجة أكبر من العمالة الدائمة جرّاء الجائحة، وبخاصة في قطاعي الصناعة والتشييد، وهما من أكثر القطاعات كثافة من حيث تشغيل العمالة المُؤقّتة.

---

(١) فعلى سبيل المثال، قُدّر عدد من تضرّروا من ذلك بنحو ٩,٧ مليون عامل في أبريل ٢٠٢١ نتيجة نقص الطلب العالمي على المُنتجات الصناعية. ومن بين كل ثلاثة أفراد، يعملون في أنشطة مُرتبطة بسلاسل الإمداد الدولية – تعرّض عامل لإنهاء تعاقده أو لتخفيض عدد ساعات العمل، وغالبية هؤلاء من النساء العاملات (ILO, Employment and Informality In Latin America and the Caribean,2021)

وقدّرت مُنظمة العمل الدولية تراجُع المُشتغلين بالنشاط الصناعي بنحو ١١,٨% في الدول مُتوسطة الدخل ذات الشريحة الأقل، -٧,٤% في الدول ذات الشريحة الأعلى، مُقابل -٣,٩% في الدول مُرتفعة الدخل، -٣,٤% في الدول مُنخفضة الدخل (ILO STAT, Ilo Modelled Estimates, Nov.2020)

(٢) وفقًا لمنظمة العمل الدولية (٢٠٢١)، بلغت نسبة الانخفاض في ساعات العمل – بسبب تِبعات الجائحة عام ٢٠٢٠ – نحو ١٢,١% في حالة المنشآت مُتناهية الصِغر (١-٤ عمال)، ١١,٥% في المنشآت الصغيرة (٥-٤٩ عاملًا)، مُقابل ٨,٧% فقط في المنشآت الأكبر حجمًا (٥٠ عاملًا فأكثر). وكذلك للعاملين بأجر بنسبة ٢٠,٨% في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ مُقارنة بالربع المُناظر في العام السابق، بينما كانت النسبة المُقابلة ٢٣,٩% في حالة العاملين لحسابهم الخاص (ILO STAT, 2021).

ويجدُر التنويه أن مُشكلة تنامي مُعدّلات البطالة تأتي في مُقدّمة التحديّات التي تواجه الحكومات المُتقدّمة والنامية على حد سواء، فارتفاع أعداد المُتعطلين في العالم إلى ما يربو على ٢٠٠ مليون مُتعطل إنما يُلقي عبئًا كبيرًا على الاقتصاد العالمي، إذ يظل عليه التصدي لمُعضلتين أساسيتين تتعلق أولهما بكيفية تدبير الموارد المالية لتأمين مستوى معيشي لائق وكريم لهذه الأعداد الغفيرة من المُتعطلين، وثانيهما، كيفية دفع عجلة النمو الاقتصادي – في ظل ظروف الجائحة – بالسرعة الكافية لتحريك النشاط الاقتصادي وزيادة الطاقات الإنتاجية بما يسمح بتوسيع نطاق سوق العمل وقدرته على توفير فرص عمل مُنتج لامتصاص الزيادات التي تتوالى سنويًا لسوق العمل، بجانب امتصاص جانب من جموع المُتعطلين الذين تتزايد أعدادهم عامًا تلو الآخر.

ويجدُر التنويه أيضًا أنه لم تصدر حتى الآن تقارير دولية عن تأثير الحرب الروسية/ الأوكرانية على تطوّر مُعدّلات البطالة، غير أنه من المُسلم به أن تباطؤ النمو الاقتصادي والتجارة العالمية سوف ينسحب أيضًا على سوق العمل، وبخاصة في الأنشطة الأكثر تضرّرًا، سواء التجارية أو الصناعية أو الخدمية، مع توقّع تجاوز مُعدّل البطالة العالمي لحاجز ٦% واقترابه ربما من ٧%.

٩/١/١ مُعدّلات الفقر

تتجلّى تِبعات جائحة فيروس كورونا على مُعدّلات الفقر من خلال تأثيرها على عاملين، أولّهما، الأوضاع السائدة في سوق العمل، من حيث تراجُع مُعدّلات التوظيف في ظل تراخي الطلب السوقي وتوقّف أو تراخي عجلة الإنتاج مع انتشار حالة الركود الاقتصادي، وثانيهما، شبكات الحماية الاجتماعية التي توفّرها الدولة لمُواطنيها، وبخاصة الفئات مُنخفضة الدخل، وقد وهنت فاعليتها كثيرًا إزاء استشراء الجائحة وتنامي المُتطلّبات من الرعاية الصحية والخدمات العلاجية، بما يفوق الإمكانات المالية والقدرات البشرية على الوفاء بها بالكامل أو على النحو المنشود[١] من حيث إتاحة اللقاحات وإجراء الفحوص التشخيصية وتوفير أماكن تلقي العلاج.

ووفقًا لتقديرات **المعهد العالمي لبحوث اقتصاديّات التنمية** – بجامعة الأمم المتحدة – من المُتوقّع أن يزداد عدد الأشخاص الذين يسقطون في دائرة الفقر حال إصابة ٢٠% من الفقراء بالفيروس – بنحو ٥٤٨ مليون شخص مما يرفع إجمالي عددهم إلى ما يقرُب من (٤) مليار شخص عند خط فقر (٥,٥ دولار/ يوم). في عام ٢٠٢٠ بالمقارنة بعام ٢٠١٨، وبنسبة زيادة ١٦%. مع اقتصار نسبة الزيادة على نحو ٨% وأقل من ٤% في حالة نسبة إصابة ١٠% و٥% على التوالي، الأمر الذي يعكّس خطورة انتشار مُعدّلات الإصابة على الفئات الاجتماعية الأكثر فقرًا [شكل رقم (٢١/١)].

---

(١) ولا يعني ذلك إغفال العوامل الأخرى، المُؤثرة في تفاقم مُشكلة الفقر بخلاف تِبعات الجائحة، وبخاصة الظروف الجوية غير المُناسبة، مثل حالات الجفاف والفيضانات والسيول والأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية.

شكل رقم (٢١/١)
تطوّر الأعداد الإضافية من الفقراء بحسب نسب الإصابة بالفيروس وخطوط الفقر

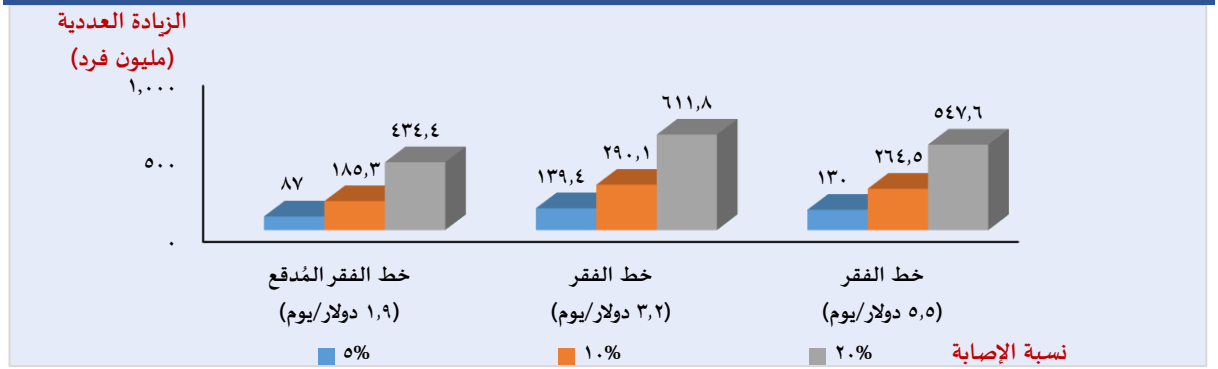

المصدر: المعهد العالمي لبحوث اقتصاديّات التنمية – جامعة الأمم المُتحدة – هلسنكي، أ. سومنر، وو. هوي وأ. أورتيز خواريز، *2020*. https://doi.org/10.35/88/UNU-WIDER/2020/800-9

وعلى **مستوى الفقر المُدقّع**، يُنتظر أن يقع ٤٣٤ مليون فرد تحت الخط بنسبة ٨٠% من إجمالي الزيادة المُقدّرة لأعداد الفقراء (١,٩ دولار/ يوم أو أقل)، مع مُلاحظة تركّز أكثر من ٥٠% من الزيادة المُتوقّعة في الفقراء المُدقعين بمنطقة جنوب آسيا، وتليها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٢٨%. أما عند الخط الأعلى للفقر النقدي (٥,٥ دولار/يوم)، فتتصدّر دول شرق آسيا قائمة الدول بنسبة ٤٣% من الإجمالي دلالة على انتماء هذه الدول الأخيرة للفئات العليا القريبة من حد الفقر، أي أنه تقل فيها فداحة أو حِدّة الفقر مُقارنة بالمناطق الأخرى [شكل رقم (٢٢/١)].

شكل رقم (٢٢/١)
المُتوسط العام للتوزيع النسبي للأعداد الإضافية من الفقراء بحسب المناطق ومستوى خط الفقر النقدي

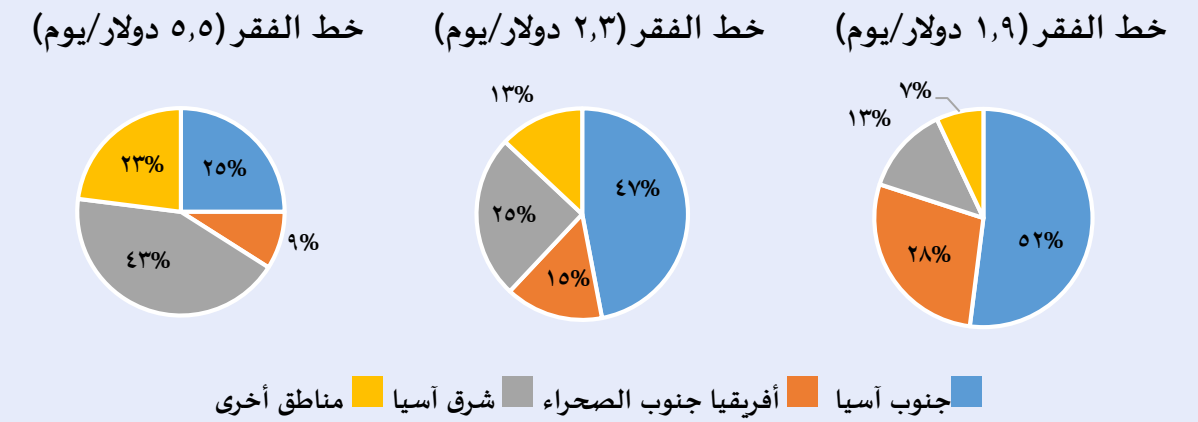

المصدر: المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية – جامعة الأمم المُتحدة – هلسنكي، أ. سومنر، وو. هوي وأ. أورتيز خواريز، https://doi.org/10.35/88/UNU-WIDER/2020/800-9-2020.

وقد توقّع **البنك الدولي** سقوط ما بين ٨٨ و١١٥ مليون فرد في أعتاب الفقر المُدقع خلال عام ٢٠٢٠، مما يُؤدي إلى زيادة إجمالي من يعيشون على خط فقر أقل من ١,٩ دولار/فرد في اليوم إلى بين ٧٣٠,٩ و٧٣٢,٩ مليون شخص، مع احتمال عودة مُعدّل الفقر المُدقع إلى مُستوياته المُسجّلة قبل ثلاثة أعوام

(عام ٢٠١٧) ليكون بين ٩,١% و٩,٤%. ويُمكن أن تُؤدي الزيادة الإضافية بنحو ٥ و٢٠ مليون شخص عام ٢٠٢١ إلى رفع العدد الإجمالي للفقراء الجُدُد إلى بين ٧٣٧,٦ و٧٥١,٥ مليون فرد [شكل رقم (٢٣/١)].

شكل رقم (٢٣/١)
تطوّر أعداد الفقراء (فقر مُدقع) خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠٢٠)

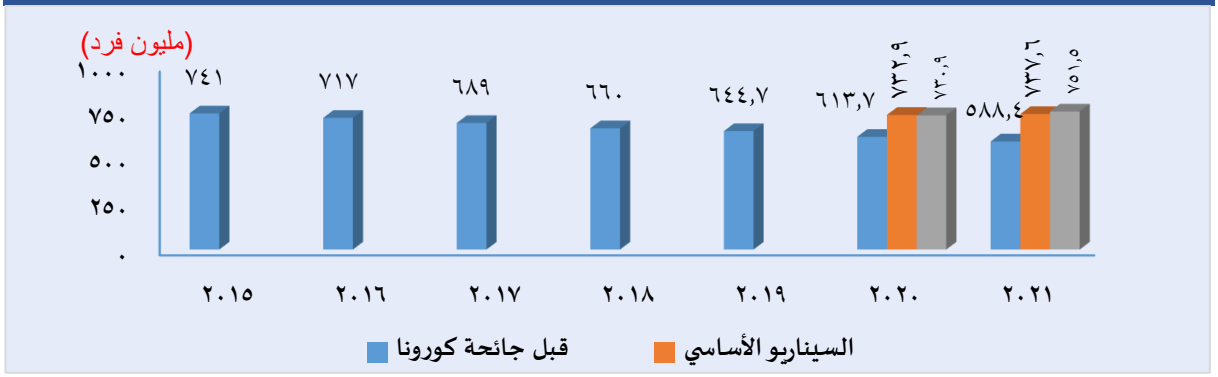

المصدر: البنك الدولي – الآفاق الاقتصادية العالمية، شبكة إحصاء الفقر – تقديرات يناير ٢٠٢١، تقرير الفقر والرخاء المشترك.

ومن جانبه، يُقدّر صندوق النقد الدولي عدد الفقراء المُدقعين عام ٢٠٢٠ بنحو ٧٦٦ مليون فرد حال إصابتهم بفيروس كوفيد – ١٩ مُقابل ٦٢٢ مليون قبل الجائحة، وكان يتوقّع تراجُع العدد إلى نحو ٧٢٧ مليون فرد عام ٢٠٢١ ولينخفض إلى أقل من ٦٠٠ مليون فرد عام ٢٠٣٠، وهو ما يعني ارتفاع مُعدّل الفقر المُدقّع من ٨,٤% عام ٢٠١٩ إلى ٩,٩% عام ٢٠٢٠ مع تراجُع طفيف عام ٢٠٢١ إلى ٩,٣% ثم استقراره عند مستوى منخفض ٧% في عام ٢٠٣٠. [جدول رقم (٩/١)].

جدول رقم (٩/١)
أعداد الفقراء ومُعدّلات الفقر (فقر مُدقّع)

العدد ومُعدّلات الفقر	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٣٠
عدد الفقراء قبل كورونا (بالمليون)	٦٥٠,٤	٦٢١,٩	٥٩٨,٣	٥٣٦,٩
مُعدّل الفقر قبل كورونا (%)	٨,٤	٨	٧,٦	٦,٣
عدد الفقراء بعد كورونا (بالمليون)	٦٤٦,٨	٧٦٦	٧٢٦,٥	٥٩٧,٩
مُعدّل الفقر بعد كورونا (%)	٨,٤	٩,٩	٩,٣	٧

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠٢٠، بيانات مُدوّنة الفقر للبنك الدولي.

ورغم تباين التقديرات بشأن مُعدّلات الفقر في المناطق المختلفة، إلا أن المُلاحظ، أنه – في جميع الحالات – ينتمي مُعظم الفقراء الجُدد إلى خط الفقر المُدقّع، كما أنهم يعيشون – عند خطوط الفقر الأعلى – في منطقة جنوب آسيا، وتليها منطقة أفريقيا وجنوب الصحراء، عند خط الفقر المُدقّع. بينما يكون مُعظم الفقراء في شرق آسيا والمحيط الهادي عند خط الفقر (٥,٥ دولار/ يوم).

وقد رصدت التقديرات السابقة أن نحو ملياري من هؤلاء الفقراء (أي ٥٠% منهم) يعملون خارج الاقتصاد الرسمي في أعمال مُؤقّتة وغير مُنتظمة ولا يتمتعون بدخل ثابت أو تغطية تأمينية ضد البطالة أو العجز أو المرض، مما يجعلُهم أكثر تضرّرًا من إغلاق المُنشآت وإجراءات حظر الانتقال والتجوال،

وبالتالي تداعيّات الجائحة، كما تُفيد المُؤشّرات أيضًا تضرّر العمالة من النساء ومن غير المُتعلمين بدرجة أكبر من العمالة من الذكور والمُتعلّمين[١].

ورغم عدم توفّر تقديرات عن مستويات الفقر عام ٢٠٢٢، إلا أن ظهور السُلالات الجديدة المُتحوّرة من الفيروس مع عدم كفاية الإنتاج العالمي من اللقاحات، فضلًا عن التوزيع الجغرافي غير المُتكافئ، ساهم في استمرار النزعة التشاؤمية وزيادة القناعة بعدم المساواة بين الدول الغنية والفقيرة. وفي هذا السياق، تشير الإحصاءات إلى تفاوت كبير بين الدول في الحصول على اللقاحات وإجراء الاختبارات التشخيصية والعلاجات، فبينما تصل نسبة السكان الحاصلين على لقاحات كاملة إلى حوالي ٧٠% في البُلدان مُرتفعة الدخل، لا تتجاوز هذه النسبة ٤% في البُلدان مُنخفضة الدخل، ولم تحقّق ٨٦ دولة – تُشكّل ٢٧% من سكان العالم هدف تطعيم ٤٠% بنهاية عام ٢٠٢١ حيث أن الجرعات التي حصُلت عليها كانت أقل بمقدار ٩٧٤ مليون جُرعة عمّا يلزم لتحقيق هذا الهدف. أما مُعدّلات إجراء الاختبارات التشخيصية، فكانت أعلى بحوالي ٨٠ مِثلًا في البُلدان مُرتفعة الدخل مُقارنة بالبلدان مُنخفضة الدخل (IMF, Updated Report), Jan.2022.

وكذلك تشير تقديرات البنك الدولي، إلى أن عدد الجُرعات ناهزت ٩ مليار جُرعة، إلا أنها مُوزّعة بصورة غير مُتكافئة، حيث الأوّلويّة للدول المُنتجة لها، قبل توزيع الفائض في الأسواق الخارجية وفقًا للمعايير التي تضعُها كل دولة مُنتجة. ولذا، فإن أكثر من ٧٥% من السكان في الدول المُتقدّمة حصلوا على تطعيم على الأقل جرعة واحدة مُقابل ٥٥% في الدول الناشئة والنامية، و٨% فقط في الدول مُنخفضة الدخل.

وتعود تلك الزيادة في مستويات عدم المساواة بين الدول إلى عدم تناسبية التعافي الاقتصادي بين الدول المُتقدّمة والدول النامية التي تضرّرت ومازالت تتضرّر اقتصاديًا وصحيًا بشكل أكبر من تداعيّات الجائحة، فقد استطاعت الدول الغنية تبنّي مُبادرات للتعافي أكثر نجاحًا نظرًا لتوفّر القُدرات المالية على تقديم الدعم الحكومي للشركات والأفراد[٢]. ولذا، من المُتوقّع أن تسترد الدول المُتقدّمة عافيتها الاقتصادية بنهاية عام ٢٠٢٢ في حين قد تنتظر الدول الناشئة والنامية لحين انتهاء عام ٢٠٢٣ لاسترداد عافيتها.

---

(١) تفيد الإحصاءات أن النساء أكثر عُرضة للتوقّف عن العمل بنسبة ٨% من الرجال، وأكثر من ٥% من العاملين دون مؤهّل عالٍ، عُرضة لفقد دخلهم بالمُقارنة بالعمالة الحاصلة على تعليم عال. وفي استقصاء ضم ٣٣ دولة نامية، تبين أن أكثر من ٦٠% من الأسر خسروا مصدر دخلهم منذ بداية الجائحة. وعلى مستوى الدول مُنخفضة الدخل، عانى حوالي ٣,٦% من الأسر من توقّف العمل أو فقد الوظائف. وكذلك يتمتع سوق العمل في الدول المُتقدّمة بدرجة عالية من المرونة تسمح بمزاولة عديدٍ من الوظائف من المنزل والعمل عن بُعد باستخدام المنصات الإلكترونية على نقيض الدول النامية حيث يغلُب العمل بالقطاع غير الرسمي وفي مهن مُنخفضة الأجر يتعذّر أداؤها من المنزل، ولا تتعدى الأعمال التي يمكن القيام بها عن بُعد عن ١٠% في حين تصل النسبة المُناظرة إلى ٤٠% في الدول المُتقدّمة (WB, Jan.2022).

(٢) بلغت حزم دعم السياسة المالية نحو ٢٨% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المُتقدّمة، بينما لم تتعد النسبة ٦% في المتوسط من الناتج في البلدان النامية، وفي حين أنفقت حكومات الدول الغنية ما يُقارب ٧,٤% من الناتج لتوفير الدعم المالي

وفي هذا الشأن، توصي المؤسسات الدولية بالتوسّع في إنتاج اللقاحات مع مُراعاة عدالة التوزيع مما يتطلّب أيضًا الاهتمام بتحسين البنية الاجتماعية والصحية في عديدٍ من الدول بالارتقاء بمستوى المعامل والمستشفيات العلاجية وأجهزة الاختبارات التشخيصية وتوفير الكوادر الطبية البشرية لإمكان تسريع تعافي الدول الأكثر تضرّرًا من الجائحة للنهوض بمستويات التشغيل وتحسين مستويات الدخول على نحو يُقلّل من تفاقم مشكلة الفقر، وبخاصة الفقر المُدقّع، والأكثر انتشارًا بين الشباب والإناث في القطاعات غير الرسمية.

والمُلاحظ أنه لا تتوفّر حتى الآن إحصائيّات كمية عن تطوّر أعداد الفقراء تأثّرًا باندلاع الحرب الروسية/ الأوكرانية – ربما لحداثة الأزمة – غير أنه مما لا شك فيه أن هذه الأزمة ستفرض أعباء جديدة تتفاقم معها مشكلة الفقر، نتيجة نقص الإمدادات الدولية من الزيت الخام والغاز الطبيعي والقمح والذُرة وارتفاع أسعارهما العالمية، فضلًا عن تراجُع تدفّق المنح والقروض الدولية والاستثمارات الأجنبية في الدول مُنخفضة الدخل على وجه الخصوص.

خلاصة ما تقدّم:

تُفيد تطوّرات الاقتصاد العالمي خلال العامين الماضيين – منذ ظهور جائحة فيروس كورونا واستفحالها – تنامي مخاطر عدم التيقّن بالآفاق المُستقبلية للنمو، وتزداد هذه المخاطر خطورة مع عدم اكتمال أو تماثل المعلومات، وبخاصة في ظل عدم إحكام السيطرة الفعلية على الجائحة مع ظهور سُلالات جديدة متحوّرة سريعة الانتشار لم يتم التحقّق بعد من فاعلية اللقاحات والمُضادات المُكتشفة حديثًا في القضاء عليها، فضلًا عن تعذّر إتاحتها بسهولة لملايين من البشر – وبصورة مُتكافئة – خلال فترة زمنية قصيرة.

ونظرًا لصعوبة التكهّن بالتطوّرات المُستقبلية، فقد تباينت مرئيّات المؤسسات الدولية لمآل الأحوال الاقتصادية بحسب توقّعاتها للمدى الزمني لزوال الجائحة وانتفاء تبِعاتها. ففي أوقات اشتداد الجائحة في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، غلبت النزعة التشاؤمية، ومع بداية الانفراج النسبي في النصف الثاني من العام، سادت حالة من التفاؤل، واستمرت بدرجة أو بأخرى على امتداد عام ٢٠٢١، وازداد وهجها مع اكتشاف الأمصال المُضادة للفيروس، واتساع نطاق تداولها. ولكن مع ظهور السُلالات الجديدة المُتحوّرة من الفيروس (أوميكرون) في الربع الأخير من عام ٢٠٢١، عادت حالة القلق وعدم التيقّن لتسود الأوساط العالمية، وظهرت ما يُعرف بمُؤشّرات التعافي[١].

وبوجه عام، عكّست تقارير المؤسسات الدولية استفحال تبِعات جائحة فيروس كورونا خلال عام ٢٠٢٠ من حيث انخفاض مُعدّلات النمو الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، وتواضُع تدفقّات الاستثمار الأجنبي المُباشر، وتراجُع أسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية، فضلًا عن تصاعُد مُعدّلات البطالة والفقر في ظل تراخي النشاط الصناعي والإنفاق الاستهلاكي والطلب على الخدمات اللوجيستية والنقص الحاد في عائدات السياحة والسفر والنقل البحري.

للأسر والشركات لمُواجهة الفيروس في الفترة مارس – سبتمبر ٢٠٢٠، اقتصرت نسبة الإنفاق العام في حالة الدول النامية على ٣,٨% فقط اعتبارًا من ٢٠٢١، وبلغت حزم الدعم المالي في الدول الغنية ثلاثة أمثال الدعم المُناظر في الدول النامية.

(١) مثل مُؤشّر بلومبرج ومُؤشّر مجموعة هورايزون، ومُؤشّر "الإيكونوميست" عن فترة العودة للحياة الطبيعية Global Normaley Index، وتسعى جميعها لقياس مُحدّدات التعافي على المستوى الدولي وبعضها على المستوى القطاعي.

ومع توقّع المؤسسات الدولية انحسار الجائحة تدريجيًا، مع التزام الدول بسياسات التباعُد الاجتماعي، جاءت التقديرات أكثر تفاؤلًا بتوقّع نمو الاقتصاد العالمي بما يربو على ٥% عام ٢٠٢١، وبين ٣% و٤% عام ٢٠٢٢. ومع ذلك، تظل المُستتبعات السلبية للجائحة قائمة. وقد تستمر لوقت ليس بقصير، وبخاصة أن عودة عددٍ من الدول للتشدّد في الإجراءات الوقائية والاحترازية سوف يزيد من وطأة تبِعات الجائحة من حيث تواصُل انكماش الأسواق، وعدم انتظام خطوط الإمداد الدولية، وتعميق ظاهرة الركود التضخّمي، وتزايُد الدين العام بسبب ضخامة الحزم المالية اللازمة لمُواجهة أبعاد الجائحة.

وتميل التوقّعات الدولية إلى تبنّي احتمالية التعافي التام من الجائحة خلال عام ٢٠٢٣، بالنسبة للاقتصادات المُتقدّمة، وخلال عام ٢٠٢٤ بالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية. وقد تطول أو تقصُر هذه التوقيتات بحسب درجة تكيُف المُجتمع الدولي مع الجائحة لفترة قادمة غير معلومة المدى والعواقب، ومدى استجابته لتلقّي اللقاحات المُضادة للفيروس واتخاذ التدابير اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد العالمي لسرعة التعافي من الجائحة.

وإذا كان القلق الدولي من تبِعات الجائحة قد خفّت حِدّته في الأونة الأخيرة، إلا أن الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة قد أثارت اهتمام العالم أجمع لما يُشكّله من خطر داهم يُهدّد الأمن الدولي واستقرار النظام الاقتصادي العالمي، مع تباين مواقف الدول العُظمى من الصراع الجاري وإصرار الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي على مُواصلة فرض عقوبات اقتصادية على روسيا قد تلجأ معها هذه الأخيرة لتطبيق مبدأ المُعاملة بالمثل.

١/٢/١ قطاع السياحة والسفر

➢ باستطلاع تقارير المُنظّمة العالميّة للسياحة (UNWTO) وغيرها من المُؤسّسات والهيئات ذات الصلة عن التأثيرات الاقتصاديّة لجائحة فيروس كورونا في القطاع السياحي، أمكن استخلاص الآتي:

- التراجع الشديد في حجم الحركة السياحيّة الدولية عام ٢٠٢٠، بنسبة ٧٣% مُقارنة بعام ٢٠١٩، مما يعني فُقدان ما يقرُب من ١,١ مليار سائح، ليهبط عدد الزائرين إلى نحو ٤٠٠ مليون زائر، الأمر الذي يُعيد قطاع السياحة إلى مُستويات عام ١٩٩٠، عندما كانت الأعداد تربو قليلًا على هذا الرقم، ولتنخفض الإيرادات السياحيّة تِباعًا لنحو ٦٣٨ مليار دولار مُقابل ١,٧ تريليون دولار عام ٢٠١٩.
- تحسّن طفيف في حجم التدفّقات السياحيّة عام ٢٠٢١ بنسبة ٣,٨% عن العام السابق، مع تنامي الدخل السياحي بدرجة أكبر بنسبة تتراوح بين ١٠% و٢٥%، ولتُسجّل ٧٠٠ – ٨٠٠ مليون دولار [جدول رقم (١/١٠)].

جدول رقم (١/١٠)
تطوّر التدفّقات السياحيّة الدوليّة والإيرادات المُولّدة على مُستوى العالم

البيان / العام	السياح الوافدون		الإيرادات السياحيّة	
	مليون فرد	مُعدّل التغيّر (%)	مليون دولار	مُعدّل التغيّر (%)
٢٠١٨	١٤١٣	-	١٤٤٠	-
٢٠١٩	١٥٠٠	٦,٢	١٧٠٠	١٣,٣
٢٠٢٠	٤٠٠	٧٣,٣-	٦٣٨	٦٢,٥-
٢٠٢١	٤١٥	٣,٨	٧٠٠ – ٨٠٠	٩,٧ – ٢٥,٤

المصدر: المُنظّمة العالميّة للسياحة، يوليو وأكتوبر ٢٠٢١، UNWTO, World Tourism Barometer, Jan, 2022.

- التراجُع الشديد في الناتج المحلي الإجمالي للسياحة من ٣,٥ تريليون دولار عام ٢٠١٩ إلى ١,٦ تريليون دولار عام ٢٠٢٠ بنسبة انخفاض ٥٤,٣%، مع تحسّن محدود في الناتج في عام ٢٠٢١ ليصعد إلى ١,٩ تريليون دولار بنسبة زيادة تُناهز ١٩% [شكل رقم (٢٤/١)]، وهو ما يعني انخفاض نسبة مُساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من ٤% عام ٢٠١٩ إلى ١,٨% و٢% في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ على التوالي.

شكل رقم (٢٤/١)
تطوّر الناتج المحلي الإجمالي للسياحة العالمية (٢٠١٩ – ٢٠٢١)

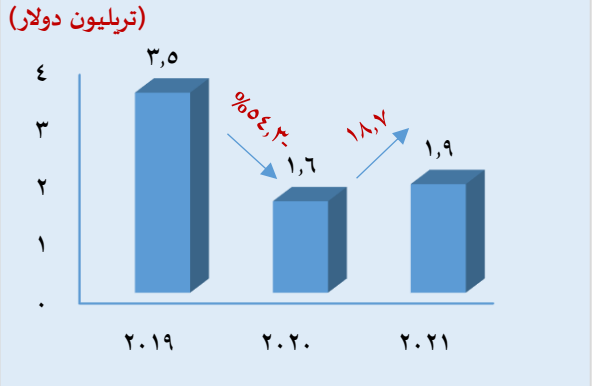

المصدر: UNWTO, World Tourism Barometer, Jan, 2022
UNWTO, Oct. 2021

- ارتفاع حجم الخسائر التي تكبّدها قطاع السياحة بسبب الجائحة في عام الجائحة إلى حوالي ١,٢ تريليون دولار، وهو ما يربو على ١١ مِثلًا للخسائر المُناظِرة المُحقّقة خلال الأزمة الماليّة العالميّة (٢٠٠٩/٠٨) (UNWTO, 2021 & Jan. 2022).
- تعرّض نحو ١٠٠ مليون فرد لمخاطر فقدان وظائفهم في قطاع السياحة، والدخول في دائرة الفقر، وهو ما يعني انخفاض عدد العاملين بالقطاع إلى نحو ٢٣٠ مليون فرد عام ٢٠٢٠، مُقابل حوالي ٣٣٠ مليون فرد بالقطاع السياحي والسفر عام ٢٠١٩، مع مُلاحظة أن دول منطقة آسيا والمحيط الهادي تُعد أكثر الدول تعرّضًا لمخاطر التشغيل بنسبة ٦٤% من إجمالي احتمالات فُقدان الوظائف، تليها أوروبا بنسبة ١٣%، ثم أمريكا الشماليّة وأفريقا بنسبة ٨% لكلٍ منهما، وبعدهما أمريكا اللاتينيّة بنسبة ٥% والشرق الأوسط بنسبة تُناهِز ٣%.
- تضرّر كافة المقاصد السياحيّة من الجائحة عام ٢٠٢٠، وبِنسَب مُرتفعة تربو على ٦٠%، وتصل أحيانًا في بعض المناطق إلى ٧٤% (أفريقيا)، وإلى ٧٩% (الشرق الأوسط)، مع تحقّق بعض التحسّن في أعداد الزائرين في بعض المناطق في عام ٢٠٢١، بتسجيل مُعدّلات تتفاوت بين ١٢% في أفريقيا، و١٧% في الأمريكتين و١٩% في أوروبا. على نقيض منطقة آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، واللتان تشهدان استمرار مُعدّلات النمو السالبة، وبخاصة منطقة آسيا التي وصل مُعدّل النمو السالب بهما إلى ٦٥% و٢٤% على التوالي مُقارنة بالعام السابق (UNWTO, World Tourism Barometer, Jan. 2022).
- أفادت تقارير مُنظّمة الأنكتاد أن تراجُع الحركة الدوليّة الوافدة بسبب الجائحة سوف يُكبّد العالم ٤ تريليون دولار بنهاية عام ٢٠٢١. وبتطبيق نموذج التوازُن العام بالحاسب الآلي (CGE)، أفادت المُنظّمة أن كل انخفاض قدره تريليون دولار في عائدات السياحة من شأنه إحداث تخفيض قدره ٢,٥ تريليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. أي أن الخسارة في الناتج تكون مرتين ونصف الخسارة في الإيرادات السياحيّة (UNCTAD, June 2021).

- انخفاض غير مسبوق بنسبة ٦٦% في الإيرادات العالميّة لصناعة السياحة والسفر في عام ٢٠٢٠ (التقرير السنوي ٢٠٢٠ للاتحاد الدولي للنقل الجوي IATA)[١].
- وبالنسبة لانعكاسات الجائحة على مُستويات التشغيل، يطرح المجلس الدولي للسياحة والسفر ثلاثة سيناريوهات مُفادها فُقدان القطاع لنحو ٩٨,٢ مليون وظيفة (سيناريو مُتفائل) أو ١٢١,١ مليون وظيفة (سيناريو مُتوسط) أو ١٩٧ مليون وظيفة (سيناريو مُتشائم).
- بالنسبة لعام ٢٠٢٢ وما بعدها، تُشير التوقّعات الدوليّة إلى احتمال تحسّن الأداء السياحي في ظل احتواء الجائحة مع التوسّع في عمليّات التطعيم ضد الوباء، والتخفيف من القيود المُعوّقة لانتقالات الأفراد والسفر عبر الحدود، وبخاصة في الدول التي جرى تطعيم غالبية مُواطنيها، وتشهد تناميًا ملحوظًا في الطلب على السلع والخدمات، وفي استخدام الشهادة الرقميّة لتيسير عمليّات السفر على غِرار الاتحاد الأوروبي EU Digital COVID Certification.

ومع ذلك، ثمّة اتفاق على أن التعافي لن يكون بوتيرة واحدة، فوفقًا لتقديرات المُنظّمة العالميّة للسياحة، سوف يستغرق الأمر مدى زمني قد يمتد بين عامين ونصف إلى أربعة أعوام حتى تعود السياحة إلى ما كانت عليه قبل وقوع الجائحة، مع توقّع حدوث تعافٍ كامل في مُنتصف عام ٢٠٢٣ (السيناريو الأول –بعد عامين ونصف) أو في نهاية عام ٢٠٢٣ (السيناريو الثاني – بعد ثلاثة أعوام) أو في نهاية عام ٢٠٢٤ (السيناريو الثالث – بعد أربعة أعوام).

وكذلك هناك اتفاق بين خُبراء السياحة من واقع الاستقصاءات التي أُجريت بصفة دوريّة مُنذ أكتوبر ٢٠٢٠ أن درجة التعافي سوف تتفاوت بين المناطق المُختلفة، وأن العودة إلى مُستويات ما قبل الجائحة قد تمتد حتى عام ٢٠٢٤، وربما بعدها، وبخاصة بالنسبة لمنطقة آسيا والباسفيك، في حين قد يكون التعافي بدرجة أسرع ويظهر جليًا في عام ٢٠٢٣ بالنسبة للأمريكتين.

ومُفاد ما تقدّم، أن الانتعاش السياحي سوف يكون بطيئًا خلال عام ٢٠٢٢، مع تحسّنه بدرجة ملحوظة في عام ٢٠٢٣، غير أن التعافي التام سوف يستغرق مدى زمني أطول قد يمتد لعام ٢٠٢٤ وربما بعد ذلك، فالمدى الزمني سوف يتوقّف على درجة توفّر اللقاحات الفاعلة وإتاحتها للكافة لاحتواء الجائحة، وعلى مدى التحرّر من قيود السفر وانتقالات الأفراد، ودرجة استعداد الشركات للتعامُل مع مُتطلّبات الحفاظ على المنظومة البيئيّة السياحيّة، فضلًا عن انطباعات راغبي السفر، ومدى تأثير الجائحة على ثقتهم في التردّد على المقاصد السياحيّة وعلى سلوكيّات السفر.

ومن ناحية أخرى، تظل العوامل الجيوسياسية بالغة التأثير على حركة السياحة والسفر، مثل ما هو مُتوقّع من تراجُع حركة السياحة لدول شرق وغرب أوروبا تأثّرًا بالاشتباكات العسكرية بين روسيا وأوكرانيا والتخوّف من امتداد اندلاعها لدول أوروبية وآسيوية أخرى، الأمر الذي يُثير احتمالية تراجُع الإيرادات السياحية السنوية بنسبة تتراوح بين ٢٥% و٣٠% حسب درجة إحلال أسواق أخرى بديلة (العربية والغربية) وبحسب إمكانية اجتذاب شرائح جديدة من الدول الآسيوية (الصين/ الهند/ اليابان).

---

(١) ووفقًا لتقرير المجلس الدولي للسياحة والسفر (WTTC, June 2021)، ترتب على قيود السفر الدولي خسائر لقطاع السياحة والسفر تُقدّر بنحو ٤,٥ تريليون دولار، مما أدّى إلى انخفاض مُساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٩% بالمُقارنة بالعام السابق، وتراجُع المُساهمة من نحو ١٠,٤% عام ٢٠١٩ إلى نحو ٥,٥% عام ٢٠٢٠.

٢/٢/١ قطاع النقل البحري

مع تفشّي جائحة فيروس كورونا على المستوى العالمي، صارت صناعة الشحن والنقل البحري من أكثر القطاعات تعرّضًا لخسائر ضخّمة وركود اقتصادي، وقُدّرت الخسائر التشغيليّة في القطاع بحوالي ٢٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وهو ما يعني محو ثمانية أعوام من الأرباح وفقًا لتقارير مُنظّمة الأنكتاد، بسبب إلغاء عديدٍ من الصفقات التجاريّة، وتعطّل كثير من عمليّات إبحار السُفُن التجاريّة.

وبالنسبة لعام ٢٠٢١، من المُتوقّع تنامي التجارة – عبر النقل البحري – بنسبة ٣% تزامُنًا مع نمو الناتج المحلي والتجارة العالميّة (UNCTAD, Review of Maritime Trade, Dec. 2021).

أما في المدى المُتوسط (٢٠٢٢ – ٢٠٢٦)، فمن المُتوقّع أن يكون مُعدّل نمو التجارة عبر النقل البحري في حدود ٢,٤% سنويًا.

ومن ناحية أخرى، تُفيد تقديرات تطوّر حركة التداول العالميّة عبر الموانئ، تراجُع الحركة بنسبة تتراوح بين ٧,٣% و١٢% عام ٢٠٢٠، مع احتمال حدوث انكماش آخر بنسبة تتراوح بين ٣% و١٠% في عام ٢٠٢١.

وبوجه عام، فقد تراجعت حركة البضائع المنقولة بحرًا إلى ١٠٦٤٨ مليون طن عام ٢٠٢٠ مُقابل ١١٠٧١ مليون طن في العام السابق بنسبة انخفاض ٣,٨%، وبنسبة تتباين بحسب طبيعة النقليّات (من ١,١% إلى ٧,٧%).

والواقع أن تأثير الجائحة على سلاسل التوريد البحريّة قد تفاوت بشكلٍ كبير حسب المنطقة، وشهدت أوروبا ودول البحر المُتوسط أكبر انخفاض في طلبات استدعاء السُفُن (Ship Calls) بلغ ١٣,٩% في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، مُقارنة مع الفترة المُناظرة من عام ٢٠١٩. أما أمريكا اللاتينيّة وأمريكا الشماليّة فقد سجّلا انخفاضًا مُماثلًا بنسبة ١٢% تقريبًا، بينما اقتصر الانخفاض في طلبات الاستدعاء للسُفُن في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء على (-٩,٧%)، وتُعد منطقة الشرق الأقصى أقل المناطق تأثّرًا بالجائحة، من حيث حركة التردّد على الموانئ، حيث كانت النسبة مُستقرة خلال فترتي المُقارنة.

ورغم بوادر التفاؤل بتحسّن أداء قطاع النقل البحري، إلا أن هناك قدرًا كبيرًا من التخوّف من المخاطر الناجمة عن ظهور السُلالات الجديدة المُتحوّرة للفيروس، وتباطؤ عمليّات التطعيم، وبخاصة في الدول مُنخفضة الدخل، فضلًا عن ارتفاع مصاريف الشحن والتفريغ وغيرها من خدمات الموانئ، وتصاعُد أسعار الزيت الخام والغاز الطبيعي، مما يرفع تكلفة النقل، وبخاصة حال استخدام طريق رأس الرجاء الصالح والذي يُطيل مسافة الرحلة بنحو ٧٠٠٠ ميل مُقارنة بالمرور عبر قناة السويس. أضِف إلى ذلك احتمال عودة الدول لفرض قيود حمائيّة وإجراءات احترازيّة لمنع انتشار الجائحة، مما يعني إعاقة التجارة وحركة النقل البحري.

وحقيقة الأمر، لا يملُك أحد إجابة قاطعة أو مُحدّدة عن الوقت اللازم حتى تعود سلاسل التوريد العالميّة إلى وضعها الطبيعي بعد انتهاء عمليّات الإغلاق الراهنة. ومن ثم، لا يستطيع أحد تقدير الفترة الزمنية المطلوبة لكي تسترد الصناعة بعضًا من عافيتها المطلوبة.

مع ذلك، جاءت تصريحات جامعة ويلز لتُبدي قلقها من تأثير الجائحة على قطاع النقل البحري والشحن على الأمد الطويل، إذ أن أكثر من ٨٠% من التجارة العالميّة يتم تداولُها عن طريق الشحن البحري، وانخفاض الطلب الراهن في أوروبا وأمريكا الشماليّة قد يمتد تأثيره لعددٍ من الأعوام القادمة، وربما ستزداد المُشكلات تعقيدًا إذا حدث تغيّر في الهيكل الاقتصادي الدولي، ولجأت الدول الأكثر تقدّمًا إلى تعزيز التوجّهات الحمائيّة أو العمل على توطين مزيدٍ من الصناعات على أراضيها، الأمر الذي يعني عمليًا تراجُع حركة التجارة الدوليّة وإضعاف صناعة النقل البحري.

ومن ناحية أخرى، يُثير الوضع الراهن لصناعة الشحن والنقل البحري تساؤلات حول الآفاق الاستثماريّة للصناعة. وعلى الرغم من اعتقاد كثيرٍ من الخُبراء أن الوقت لا يزال مُبكّرًا للوصول إلى نتيجة قاطعة في هذا الشأن، لكن في الأغلب ستكون الأزمة الراهنة مُحفّزًا، لتكثيف الاستثمار في مجال التقدّم الرقمي والتكنولوجي في الصناعة أكثر منه في دعم أسطول الناقلات، وأن الخطوة الأولى ستكون زيادة الاستثمار في تقنيّات الشحن. والثانية، في الشركات التي تُقدّم تحليلًا للبيانات وبرامج الذكاء الاصطناعي وإدارة سلاسل التوريد الشاملة من البداية إلى النهاية، حيث أن هذا النوع من الاستثمار سوف يُقلّل فُرصة حدوث أيّة صدمات مُماثلة مُستقبلًا، وسيزيد من مرونة القطاع.

وإذا نظرنا إلى الأزمة الروسية/ الأوكرانية الحالية من حيث تأثيرها على النقل البحري، فمما لا شك فيه سيكون الأثر سالبًا في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، وتوقّع عدم انتظام سلاسل التوريد العالمية وتباطؤ حجم المُبادلات التجارية، فضلًا عن تأثير ارتفاع أسعار الطاقة على نشاط حركة النقليّات، مع إغلاق عديدٍ من الموانئ التجارية في منطقة البحر الأسود، وارتفاع القيمة الإيجارية للناقالات، وزيادة تكلفة النولون والتامين والخدمات اللوجستية.

<u>ومن دلالات تأثّر حركة الشحن البحري بتبِعات الحرب الروسية/ الأوكرانية الآتي:</u>

- تراجُع التجارة البحرية لروسيا لأكثر من النصف منذ غزو أوكرانيا مُقارنة بما كانت عليه قبل ثلاثة أسابيع وقد كان عدد السفن المُتجهة إلى روسيا ثابتًا قبل الغزو عند ٣٢٥، سفينة فانخفض العدد بأكثر من ٥٥%.
- تراجُع عدد السفن التي تجري مكالمات الموانئ في بحر البلطيق بنسبة ٦٥% وأهمّها ميناء سانت بطرسبرج المسئول عن ثُلُث التجارة البحرية الروسي.
- انخفاض عدد السفن المُتجهة لموانئ المحيط الهادي بنسبة ٥٢% منذ بداية الحرب حيث تتلقى هذه الموانئ (بما في ذلك ميناء فلاديفوستوك) البضائع الواردة من الصين واليابان وكوريا الجنوبية.
- انخفاض عدد سفن الحاويات وناقلات النفط وشاحنات البضائع السائبة والتي تمثّل ٧٥% من حجم الأسطول المُتجه إلى روسيا بين ٤٠% و٦٠% منذ أواخر شهر فبراير.
- إغلاق الموانئ الأوكرانية أوديسا وماريوبول والتي تضرّرت من الهجوم الروسي، كما توقفت حركة الحاويات نظرًا لاحتجاز البضائع في الموانئ. (المصدر: Refinitive, Sky News, CNBC)

٣/١ الآفاق المستقبلية لنمو الاقتصاد المصري

تأثرت مصر – شأنها في ذلك شأن كافة دول العالم – بتبِعات الأزمات الدولية – سواء جائحة فيروس كورونا أو الحرب الروسية/ الأوكرانية، وكما ستوضحه وثيقة خطة العام المالي ٢٠٢٣/٢٢، فقد جاءت مُؤشّرات الأداء لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ لتعكس تباطؤ مُعدّلات النمو المُحقّقة بالمُقارنة بالمُعدّلات المُستهدفة في ذات العامين، وكذا بالمُقارنة بما تحقّق في العام السابق قبل وقوع الجائحة عام ٢٠١٩.

ومع ذلك، ينبغي توكيد نجاح الاقتصاد المصري في التصدي لتِبعات هذه الجائحة، وتحقيق نمو اقتصادي مُوجب بلغ ٣,٣% عام ٢٠٢١/٢٠ ومُتوقّع أن يصل إلى ٦% عام ٢٠٢٢/٢١ في وقت سجّلت فيه مُعظم دول العالم مُعدّلات نمو سالبة، وهو ما أشادت به مؤسسات التمويل الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني في تقاريرها عن سلامة الاقتصاد المصري واستقراره وقدرته على التعامل مع الجائحة ومُستتبعاتها.

فكما هو مُوضّح بالمُلحق الإحصائي رقم (م/١)، فقد بلغ إجمالي حالات الإصابة بالفيروس على مستوى العالم نحو ٤٨٨,٦ مليون حالة حتى نهاية مارس ٢٠٢٢، وحالات الوفيات نحو ٦,٢ مليون حالة، واختصّت عشر دول بنحو ٦١% من جملة حالات الإصابة والوفيات. وفي الحالة المصرية، لم تتعد حالات الإصابة ٥٠٨,١ ألف حالة، والوفيات ٢٤,٥ ألف حالة فقط بنسبة تُناهز ٥% من إجمالي الإصابات، وهي نسبة مُنخفضة، ويرجع ذلك إلى التحرّك المُبكر للحكومة للتصدي للوباء واتخاذ كافة الإجراءات والمُبادرات الوقائية والعلاجية، مع توفير المُخصّصات المالية اللازمة للحيلولة دون انتشار الجائحة، فضلًا عن توفير الحزم التمويلية والتيسيرية لدرء المثالب الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تفشي الجائحة.

وبالمثل، لم يسلم الاقتصاد المصري من تداعيّات الأزمة الروسية/ الأوكرانية، رغم اتخاذه خطوات استباقية للتصدي لها بغية الحيلولة دون استشراء تبِعات الأزمة، ولا سيما مع قوة العلاقات الارتباطية لمصر مع الدولتين، وتنامي مُعاملاتها التجارية.

ومع ذلك، لا ينبغي التهوين من المخاطر الناجمة عن تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وانتقالات رؤوس الأموال والتي مازالت قائمة وتلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي وتنتقل أبعادها بالتبعية بدرجة أو بأخرى للاقتصاد المصري. إلا أن ذلك لاي يعني رسم صورة قاتمة لآفاق نمو الاقتصاد المصري في ظل الظروف العالمية المُعاصرة، فالمُستتبعات السلبية التي تتمخّض عنها هذه الظروف يُمكن التكيّف معها، وتحويلها من نقاط ضعف إلى نقاط قوة من خلال التخيْر الرشيد والدقيق للسياسات واجبة الإتباع والتي تجمع بين "التحوّط والطموح" بصورة مُتوازنة، وبما يُمكن من تحويل كثير من مظاهر هذه المِحنَة إلى مِنحَة وفُرص يُمكن استغلالها.

ومن أمثلة الجوانب المُضيئة التي أفرزتها جائحة فيروس كورونا ويُمكن البناء عليها الآتي:

أولًا: القطاع الصحي:

أكّدت تبِعات الجائحة حتمية سعي كافة الدول لتأمين حياة مُواطنيها بتوفير كافة سُبل الرعاية الصحية والعلاجية لهم، بصرف النظر عن مُستوى الدخل أو الفئات الاجتماعية أو النوع أو السن أو أماكن المعيشة.

فالكل سواسية في الحق في التمتّع بصحّة جيّدة. وقد أوضحت الجائحة مدى حاجة العالم – المُتقدّم والنامي على حد سواء – لزيادة الإنفاق على الرعاية الطبية والخدمات الصحية، والاهتمام بزيادة المُستشفيات والوحدات العلاجية وتطويرها وتحديثها، وبوجه خاص معامل الفحص والاختبار والتحاليل للكشف عن الأمراض والفيروسات. فضلًا عن تحسين الأحوال المعيشية والظروف المادية للأطباء ولمُقدّمي الخدمات المُعاونة، علاوة على ضرورة التعاون الدولي في مجال تحسين الرعاية الطبية. وقد اعتمدت مصر عديدًا من التدابير في هذا الشأن سيرد الإشارة إليها في الأقسام التالية من وثيقة الخطة.

ثانيًا: قطاع التعليم:

ضرورة تطوير نُظُم التعليم من حيث المناهج والاختبارات وطُرُق التدريس، والتوجّه المُكثّف نحو تطبيقات الحاسب الآلي في العملية التعليميّة، والاهتمام بالتعلُّم عن بُعد من خلال شبكات الإنترنت. فالدول التي سيطرت في هذا المضمار، استطاعت أن تكيّف العملية التعليميّة مع تِبعات الجائحة على نقيض الدول التي تباطأت في الأخذ بتكنولوجيا التعليم، ولم تتمكّن من مُسايرة مُستتبِعات الجائحة على قطاع التعليم.

ثالثًا: سوق العمل:

أبرزت الجائحة أهمّية تطوير سوق العمل، بالتوجّه نحو العمل خارج المكاتب، أي من المنزل باستخدام شبكات الإنترنت لتفادي انتشار الجائحة في مواقع العمل التقليدية. وقد فتح ذلك آفاقًا واسعة أمام الشباب، للالتحاق بالعمل عن بُعد، والتوجّه للتعليم التكنولوجي، واختيار وظائف مُستحدثة غير مألوفة من قبل في مجال خدمات التجارة الإلكترونية، وخدمات الاتصالات، وخدمات إتاحة المعلومات... إلخ. وهي توجّهات جديدة يشهدها السوق المصري حاليًا، ويرصُدها من خلال مُتابعة أعداد المُلتحقين بالكليّات والمعاهد التكنولوجيّة والعاملين بأعمال تُقدّم عن بُعد.

و يمكن إبراز الجوانب المُشرقة لآفاق نمو الاقتصاد المصري في المدى القريب والمتوسط على النحو الآتي:

- **النمو الاقتصادي:** مُواصلة النمو بمُعدّل مرتفع لا يقل عن ٥,٥% سنويًا من خلال التركيز على القطاعات عالية الإنتاجية التي تتوفّر لها مقوّمات النمو السريع، ونخص بالذكر قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي القطاعات الثلاثة التي تُمثّل الركائز الأساسيّة للبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكليّة الي تم تدشينه في أبريل ٢٠٢١، مع العمل على رفع مُعدّل الاستثمار باعتباره من المُحرّكات الرئيسة للنمو.
- **التجارة الخارجية:** رغم التوتّرات بين شركاء التجارة وانعكاساتها على حركة الملاحة والنقليّات وعلى انتظام سلاسل الإمداد الدولية، إلا أنه يُمكن لمصر مُواصلة استهداف إصلاح الميزان التجاري من خلال استغلال المزايا النسبية التنافسية في مجال التصدير والإحلال محل الواردات والتفضيلات الممنوحة في ظل الاتفاقات التجارية ومناطق التجارة الحرّة الثنائية ومُتعددة الأطراف التي أبرمتها مصر مع دول عديدة على مستوى قارات العالم.

ونخُص بالذكر تنمية الصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار خلال ثلاثة أعوام، وزيادة الصادرات المصرية للقارة الأفريقية من ٥ مليار دولار حاليًا إلى ١٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥، بجانب ترشيد الواردات وتخفيضها بنسبة لا تقل عن ١٠% سنويًا من خلال مُراجعة التعريفات الجمركية والحد من استيراد السلع الكمالية أو السلع التي يتوفّر لها مُنتج محلي بديل، وتنويع مصادر الاستيراد، ومع تفعيل اتفاقيات التجارة الإقليمية.

وواقع الأمر تتوفّر فرص واعدة لتنشيط الصادرات الزراعية من الخضروات والفواكه لدول غرب أوروبا، وبخاصة ألمانيا وإيطاليا مع تنامي طلب هذه الدول على المُنتجات الزراعية المصرية، وفي ظل توفّر فائض تصديري لمصر، وارتفاع الأسعار العالمية للخُضر والفاكهة مما يُتوقّع معه زيادة مُتحصّلات التصدير بمُعدلات مُرتفعة.

وكذلك تتوفّر إمكانات هائلة لزيادة الصادرات المصريّة من الغاز الطبيعي المُسال في ظل نقص الإمدادات من روسيا لأوروبا، وما أسفر عنه ذلك من ارتفاع سعر الغاز الطبيعي بنسبة جاوزت ٢٢%، من ٤,٦٢ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية في ٢٣ فبراير ليصل إلى ٥,٦٤ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية في نهاية مارس ٢٠٢٢، مما يُخفّف من التأثير السلبي لارتفاع سعر الزيت الخام بالنسبة لمصر[١].

تزايُد أهميّة مصر كمركز إقليمي للطاقة في إطار مشروع (يورو – أفريقيا) الذي يربط شبكات الكهرباء بين مصر واليونان وقبرص، ولتنطلق منه إلى باقي الدول الأوروبية بقُدرة ٢٠٠٠ ميجا وات. مع إمكانية زيادة الطاقة الكهربائيّة المُوجّهة إلى أوروبا لـ ٣٠٠٠ ميجا وات، مما يُعزّز مركز مصر كمنصة لتجارة وتداول الطاقة في ضوء الموقع الاستراتيجي ووفرة وجاهزية البنية التحتيّة من خطوط وشبكات التي تحظى بها مصر.

- **الصناعة: من المُتوقّع تنامي دور الصناعة في تطوير هيكل البُنيان الاقتصادي لمصر من خلال:**
  - الإسراع باستغلال الطاقة القائمة العاطلة للوصول إلى التشغيل الكامل أو العمل نحو إضافة طاقات إنتاجية جديدة للصناعات التي يزداد الطلب عليها بمُعدّلات مُتسارعة، مثل الصناعات الهندسية والكهربية، والإلكترونية.
  - تعميق التصنيع المحلي لرفع نسبة المكوّنات المحلية للمُنتج الصناعي وزيادة القيمة المُضافة.
  - التوسّع في مشروعات الإنتاج المُشترك مع شركات عالمية مُتخصّصة عالية التقنية.
  - توطين عديدٍ من الصناعات الواعدة في المناطق الصناعية المُتخصّصة والمناطق الحرة والمناطق الصناعية المُؤهلة (الكويز) في إطار مفهوم العناقيد الصناعيّة مع الدخول في اتفاقات شراكة مع شركات عالمية تسمح بفتح أسواق التصدير أمام المُنتجات المُصنّعة في مصر، وبصفة خاصة تلك التي تسمح بإندماج مصر في سلاسل الإمداد الدولية.

---

(١) تُقدّر احتياجات مصر من الغاز الطبيعي بنحو ٢,١ تريليون متر مُكعّب، وقد نما الإنتاج من ٤٥,٣ مليون طن عام ٢٠٢٠ إلى ٥٣,١ مليون طن عام ٢٠٢١. كما بلغت صادرات مصر من الغاز الطبيعي ٣,٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١، ومن المُتوقّع ألا تقل القيمة عن ٥ مليار دولار عام ٢٠٢٢ دلالة على مكانة مصر على خريطة الإنتاج العالمي للغاز المُسال.

- **الزراعة:** الاستفادة من تنامي الطلب العالمي على الغذاء وارتفاع الأسعار العالميّة للسلع الغذائية بالعمل على تكوين مخزون استراتيجي لمُدّة ستة شهور على الأقل، والتوسّع في الزراعات التصديرية (الخضر والفواكه وبعض الحاصلات الحقلية) من خلال برامج التوسّع الأفقي والرأسي، والتوسّع في الزراعات التعاقدية والزراعة العضوية وبما يضمن جودة مُواصفات المُنتج الزراعي المصري. وكذلك تغيير التركيب المحصولي بالتوسّع في المحاصيل التي يجري الاعتماد بصفة أساسية على استيرادها كالقمح والذرة والفول وزيوت الطعام لرفع نسب الاكتفاء الذاتي، ومن ثم تقليل فاتورة الاستيراد، مع تنويع مصادر التوريد من السوق العالمي.
- **الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** استغلال تنامي الطلب على خدمات هذا القطاع، والمزايا النسبية لمصر في التوسّع في نشاط خدمات التعهيد وخدمات الاستشارات والتدريب في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتكثيف التوجّه الاستثماري في القارة الأفريقية في مجال البنية الأساسية لقطاع الاتصالات.
- **الأسعار العالمية:**

<u>لدرء التأثيرات المُحتملة لتحرّكات الأسعار العالمية على السوق المحلي، تحرِص الحكومة في المدى القريب اتباع الآتي:</u>

- بالنسبة لارتفاع السعر العالمي للطاقة، مُواصلة اتباع سياسة التحوّط التأميني ضد مخاطر تقلّبات أسعار الزيت الخام، بجانب زيادة المعروض المحلي من الزيت الخام والغاز الطبيعي والمُنتجات البترولية، ورفع كفاءة وحدات الإنتاج ومعامل التكرير القائمة، بجانب تنويع المناشئ (مصادر الإمداد).
- وبالنسبة للقمح، العمل على تنويع مصادر التوريد، وبخاصة أننا نتعامل مع أكثر من خمسة عشر دول مُورّدة للقمح تضم (رومانيا، وفرنسا، وكازخاستان، وكندا، وأستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، وبلغاريا، والمجر، والأرجنتين، وبارجواي) مع ملاحظة تفاوت العروض السعرية بين هذه الدول بنسبة تتراوح بين ٨% و١٠%. وقد بادرت مصر بالفعل في طرح المناقصات تحوّطًا لنقص المعروض من روسيا وأوكرانيا، فضلًا عن تأمين المخزون الاستراتيجي من القمح بما يكفي ستة شهور على الأقل.

<u>أما في المدى المتوسط، فإن خطط الدولة لتضييق الفجوة الاستيرادية من القمح ترتكز على الآتي:</u>

- مُواصلة التوسّع في المساحات المنزرعة لتقترب من ٤ مليون فدان عام ٢٠٢٣/٢٢ ثم إلى ٤,٥ مليون فدان في العام التالي ٢٠٢٤/٢٣.
- زيادة إنتاجية الفدان لتصل إلى ٣,٥ طنًا، بزراعة الأصناف عالية الإنتاج، واستنباط أصناف أخرى أكثر مُقاومة للظروف الجوية.
- خفض الفاقد أثناء عمليّات الحصاد وتداول الأقماح وحتى الاستهلاك، وتتراوح نسبته بين ٢٠% و٢٥% من جملة الإنتاج، وبما يُعادل ٢,٥ مليون طن في المتوسط، وذلك من خلال تعميم طرق الزراعة الحديثة، وبخاصة الزراعة بآلات التسطير والزراعة على المصاطب مما يُحقّق وفرًا مائيًا بنسبة ٢٠%، وفي كمية التقاوي بنسبة ٢٥%، وكذلك خفض الفاقد أثناء عمليّات التخزين بالتوسّع في إقامة الصوامع المعدنية والخرسانية والصوامع القريبة من مواقع الإنتاج،

وتفعيل برامج مُكافحة الطيور والقوارض في المناطق المحيطة بالشون، والعناية بعمليات التطهير والتجهيز للصوامع والشون.

- تفعيل دور التعاونيّات في توفير مُستلزمات الإنتاج من التقاوي المُنتقاه والأسمدة بأسعار مُناسبة، واتباع سياسات توريد مرنة مُجزية للمزارعين.
- ترشيد استهلاك القمح ليُصبِح في حدود ١٢٠ كجم/ سنة بدلًا من الوضع الراهن (١٧٥-٢٠٠ كجم/ سنة)، مقارنة بالمتوسط العالمي للاستهلاك (١٠٠ كجم/ سنة).

- وبالنسبة للخامات التصديرية ومواد البناء التي ارتفعت أسعارها العالميّة بدرجة ملحوظة في الآونة الأخيرة، درءًا لآثارها السلبية للاستفادة من اتساع النطاق الجغرافي للواردات من **الحديد والصلب** لتخيّر الدول الأكثر انتظامًا في الإمداد والأقل سعرًا دون المساس بعامل الجوّدة، بجانب التوسّع في إبرام اتفاقيّات تجارية طويلة المدى بأسعار مُحدّدة ابتداءً لتفادي الارتفاعات السعريّة الكبيرة أو المُفاجئة، مع مُراجعة الرسوم المُقرّرة على الواردات من الصلب، وكذلك الرسوم المُقرّرة على نشاط استخراجات مناجم الحديد.
- وكذلك لتفادي تأثير ارتفاع أسعار الألومنيوم على السوق المصري، يتعيّن العمل على تأمين الإمدادات من خام البوكسيت وفق تعاقدات طويلة الأجل، والعمل على استغلال الطاقات الإنتاجيّة لشركة مصر للألومنيوم، فضلًا عن تنويع مصادر استيراد خام الألومنيوم ومُنتجاته.
- ويصدُق الأمر كذلك بالنسبة **للأخشاب المُستوردة** من خلال السعي إلى تنويع مصادر الإمداد الخارجي بدلًا من التركز السوقي الحالي، وإعطاء أوّلويّة للدول ذات السعر المنخفض نسبيًا، فضلًا عن التركيز على الأنواع الأكثر احتياجًا ووفاءً لمُتطلّبات الصناعات المحلية.

- **الاستثمارات الأجنبية المُباشرة:** الاستفادة من تبوء مصر المركز الريادي في جذب الاستثمارات الأجنبية على مستوى القارة الأفريقية ودول الشرق الأوسط (مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، لاستقطاب الشركات العالمية للاستثمار في مصر وتوطين مشروعاتها في المناطق الصناعية مُتكاملة الخدمات، بجانب مُواصلة الجهود لتحسين مُناخ الاستثمار وتخفيض تكلفة الأعمال بتبسيط إجراءات الحصول على التراخيص وإقامة المُنشآت وتوفير الأراضي المُرفّقة بأسعار مُناسبة أو مقابل حق انتفاع، وتيسير إجراءات حسم المنازعات وحماية حقوق الأقلية.

وقد قطعت مصر شوطًا كبيرًا في هذا المجال، من خلال المُتابعة المُستمرة لتطوّرات المُؤشّرات الدالة على التحسّن المُطرد في مناخ الاستثمار وخفض تكلفة المُعاملات.

ويُمكن في هذا السياق أيضًا – تحفيز الشركات الغربية لتوطين مشروعاتها في المناطق الاقتصادية في مصر، ومنها المنطقة الحرة التابعة لهيئة قناة السويس.

- **الاستثمار في محافظ الأوراق الماليّة:** رغم طبيعة هذه الاستثمارات وتعرّضها للتقلّبات المُستمرة بحسب اتجاهات أسعار الفائدة، إلا أن العائد على الاستثمار في أدوات الدين العام في مصر مازال أكثر جاذبية للمُستثمر الأجنبي الذي يُحفّز هذه التوظيفات الرأسماليّة وما تُدرّه من عائدات من نقد أجنبي.

أما ارتفاع تكلفة الاقتراض من الخارج، فتحرِص الحكومة على تفادي آثارها السلبية من خلال الاستمرار في ترشيد الدين الخارجي وقصره على تمويل السلع الأساسية ومُكوّنات الآلات والسلع الوسيطة لمشروعات التنمية التي لا يتوفّر إنتاج محلي مثيل لها، وكذلك زيادة مُكوّن المِنَح من القروض الخارجية وإعادة هيكلة الدين بمد آجال السداد للديون قصيرة الأجل، وكذلك تفعيل دور الصناديق السيادية في اجتذاب رؤوس الأموال العربية للمشاركة في مشروعات استثمارية والاكتتاب في أسهم الشركات المُقيدة بالبورصة المصرية.

- **الإيرادات السياحية:** ثمة فرص واعدة لتنمية المُتحصلات السياحية رغم التأثير السلبي للأزمة الروسية/ الأوكرانية على الحركة الوافدة من الدولتين، وذلك من خلال:
  - الترويج المُكثّف لبرنامج تحفيز الطيران العارض، وبخاصة في دول الإرسال الرئيسة مثل المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وأسبانيا وإيطاليا.
  - التواصُل مع الجانب الروسي لتشجيع استئناف الرحلات لمصر، ولا سيما مع عودة تشغيل الخط المُنتظم (موسكو – القاهرة) وبدء مطار الغردقة في استقبال أفواج روسية، وتأكيد اتحاد مُنظمي الرحلات السياحية الروسية عودة الرحلات المُباشرة من موسكو إلى الغردقة وشرم الشيخ.
  - الترويج المُبكر للمقاصد السياحية المصرية في الأسواق العربية (وبخاصة الأسواق الخليجية)، والأسواق الآسيوية الواعدة، وعلى رأسها الصين والهند واليابان.

تكثيف النشاط الترويجي في أسواق أوروبا الغربية التي مازالت تُشكّل المصدر الرئيس للتدفّقات السياحية لمصر، وبصفة خاصة ألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا، كما سبق الذكر.

- **تحويلات المصريين العاملين بالخارج:** استهداف مزيدٍ من التحويلات والبالغة ٣١,٥ مليار دولار عام ٢٠٢١ لتصل إلى ٣٥ مليار دولار عام ٢٠٢٢، مع تحفيز تعبئة هذه التحويلات في قنوات إدخارية واستثمارية دافعة للنمو، وبخاصة بعد قرارات البنك المركزي لزيادة مرونة سعر الصرف ورفع مُعدّلات الفائدة على الودائع المصرفية، فضلًا عن اتفاقيّات الشراكة للبنوك الوطنية مع شركات عالمية لتيسير استقبال أموال المصريين بالخارج والمحوّلة لمصر بصورة آمنة وبتكلفة مناسبة[١].
- **مُستويات البطالة والفقر:** يُمكن مُجابهة المخاطر المُرتبطة بارتفاع مُستويات البطالة والفقر من خلال مُواصلة المُبادرات الداعمة للمشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغر، والتشبيك مع المُنشآت المُتوسطة وكبيرة الحجم ودمج القطاع غير المُنظّم في منظومة الاقتصاد الرسمي، فضلًا عن التوسّع في برامج التدريب وتنمية المهارات وتشجيع الابتكار والعمل الحر، ومد مظلّة شبكات الضمان الاجتماعي والعناية الخاصة بالأُسر مُنخفضة الدخل والمرأة المعيلة وذوي الهِمَم.

---

(١) مثل اتفاقية بنك مصر مع شركة موني جرام العالمية المُتخصّصة في مجال تحويل الأموال حول العالم، والتي تم توقيعها في أبريل ٢٠٢٢.

القسم الثاني

الإطار التنموي والمُستهدفات الرئيسة لخطة العام المالي ٢٠٢٣/٢٢

٢- الإطار الفكري والمُستهدفات الرئيسة لخطة عام ٢٠٢٣/٢٢

مُقدّمة:

جرى الإعداد المُسبق لوثيقة خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ على مدى ستة أشهر غطّت الرُبع الأخير من عام ٢٠٢١ والرُبع الأول من عام ٢٠٢٢. وهذه الفترة – تحديدًا – شهِدت تطوّر أربعة أحداث مُهمّة أضافت مزيدًا من الضبابيّة على مشهد الاقتصاد العالمي، كما ألقت بظلالها على آفاق نمو الاقتصاد المصري، من حيث تنامي درجة عدم التيقّن بالمُستبِعات المُستقبليّة في المدى العاجل والمُتوسط.

فمن ناحية أولى، عاصرت هذه الفترة ظهور السُلالات الجديدة المُتحوّرة من فيروس كورونا (أوميكرون)، مع اختلاف الرُؤى الدوليّة بشأن السياسات التدخّليّة واجبة الاتباع، بين فريق مُؤيد سياسة الإنغلاق والتطبيق الحاسم للإجراءات الاحترازيّة والوقائيّة (مثل سنغافورة وتايلاند والصين)، درءًا لمخاطر انتشار الجائحة، وفريق آخر يرى إمكانيّة التعايُش مع الجائحة بعد توفّر اللقاحات المُضادة للفيروس وتراجُع حالات الإصابة والوفيّات الناجمة عنه، ومع ازدياد مُعدّلات التطعيم (مثل المملكة المُتحدة وإيطاليا وفرنسا والنرويج واليونان).

وثمّة مجموعة ثالثة من الدول، مازالت مُترددّة، تميل إلى الأخذ بالحيطة والحذر، باتباع منهج الوسطيّة، بمعنى الانفتاح الجزئي للأسواق، مع استمرار الالتزام بالضوابط الاحترازيّة والوقائيّة لفترة زمنية قادِمة قد تطول نسبيًا. ويصدُق ذلك بصفة خاصة على الدول التي مازالت تُعاني من تواصُل ارتفاع مُعدّلات الإصابة بالفيروس، وهي عادة الدول التي تُواجه قصورًا شديدًا في مُعدّلات إتاحة اللقاحات المُضادة للفيروس، وعلى رأسها الاقتصادات مُنخفضة الدخل.

ومن ناحية ثانية، شهِدت فترة إعداد وثيقة الخِطّة تزايُد الصراعات الدوليّة والاضطرابات الجيوسياسيّة في مناطق عديدة من العالم.

ومن ناحية ثالثة، مازالت المُبادلات الدوليّة غير مُستقرّة في ظل استمرار توتّر العلاقات التجاريّة بين الدول الكُبرى، مثل القيود التجارية المُتبادلة بين الولايات المُتحدة والصين، والعقوبات المالية والاقتصادية المُقرّرة على روسيا من جانب الدول الغربية، مما يُهدّد استقرار وانتظام خطوط الإمداد الدوليّة.

ومن ناحية رابعة، شهِد العالم في الآونة الأخيرة تزايُد الاهتمام بالمخاطِر البيئيّة الناجمة عن التغيّرات المُناخيّة، وتأكيد الدعوة للتوجّه نحو الاقتصاد الأخضر، وهو ما تجلّى في توصيّات مُؤتمر التغيّرات المُناخيّة الذي عُقِد في نهاية أكتوبر ٢٠٢١ بمدينة جلاسجو بالمملكة المتحدة، وفي حِرص مصر على استضافة قمّة المُناخ (COP27) في شهر نوفمبر ٢٠٢٢.

وإدراكًا لهذه التطوّرات المُهمّة وتبِعاتها الاقتصادية والاجتماعية، فقد راعت وثيقة خطّة عام ٢٠٢٣/٢٢ أخذها بعين الاعتبار عند طرح المُعطيات والمُرتكزات الرئيسة للخطّة ومُحرّكاتها وتوجّهاتها الأساسيّة، وكذا عند تناول المُقاربات والأُطُر المنهجيّة والمفاهيم التنمويّة والتخطيطيّة التي ترتكز عليها الخطّة.

١/٢ المُعطيات الأساسية للخطة

يُقوم الإطار الفكري لخطة التنمية المُستدامة لعام ٢٠٢٣/٢٢ على مجموعة مُعطيات أساسية حاكِمة لتوجّهات التنمية وأولويّاتها، ومُؤثّرة في مُعدّلات الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وهي مُسلّمات تتوافق ومُستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المُستدامة والشاملة.

<u>وتتمثّل أهم هذه المعطيّات في الآتي:</u>

- إن بناء الإنسان المصري وتحسين جودة حياة المُواطن هما الغاية الأساسية وراء كل الجهود الإنمائية.
- إن إتاحة الفرص وتمكينها على نحو مُتكافئ بين جميع أطياف المُجتمّع والأقاليم والمناطق هو السبيل الفاعل لتعزيز المُواطنة وتحقيق التماسك الاجتماعي ومُعالجة التفاوتات البينيّة في مُستويّات الدخول والثروات.
- إن صون الموارد الطبيعية والرشادة في استخدامها هما شرطان ضروريان لتوفير مُقوّمات الاستدامة للنهضة الاقتصادية.
- إن المُشاركة المُجتمعيّة هي الأداة الفاعلة لضمان ديناميكيّة عمليّة التنمية ونجاحها في تحقيق النمو الاحتوائي وبلوغ مُستهدفاتها المنشودة.
- إن التوجّه الرشيد نحو تعظيم الاستفادة من مُقوّمات أقاليم الدولة في ضوء المزايا النسبية والتنافسية التي يحظى بها كل إقليم هو المنهاج الفاعل للحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم، ولتعظيم مُساهمات كلٍ منها في الناتج والتشغيل والنمو الاقتصادي.

- إن تنمية الموارد البشرية – كمًا وكيفًا – والتوسّع في الاستثمار في البشر هي ركيزة أساسية لإحداث التقدّم الاقتصادي والاجتماعي على نحو مُستدام.
- إن تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري مطلب أساسي لإمكان تبَوء مصر لمراكز مُتقدّمة على خريطة الاقتصاد العالمي وتحقيق مُستهدفات "رؤية مصر ٢٠٣٠".

٢/٢ المُرتكزات الرئيسة للخطة

تستند خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ إلى مجموعة مُرتكزات، يأتي بعضُها تواصُلًا مع ما سبق ذكرُه في إطار الخطة متوسطة المدى السابقة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)، وبعضُها الآخر تجاوبًا مع المُستحدثات العالمية والإقليمية التي يشهدها الاقتصاد المصري، ومُستتبعاتها على آفاق النمو الاقتصادي.

وتتمثّل أهم هذه المُرتكزات والمُوضّحة بالشكل رقم (١/٢) في الآتي:

- الالتزام التام والدقيق بتنفيذ تكليفات ومُبادرات القيادة السياسية لتوفير حياة كريمة لائقة للمُواطن المصري.
- التوافُق مع مُستهدفات الأجندة الوطنية لتحقيق التنمية المُستدامة في إطار "رؤية مصر ٢٠٣٠".
- استكمال التطبيق الفاعل للبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في مرحلته الثانية المعنيّة بالإصلاحات الهيكلية وتنمية القطاعات ذات الأولويّة.
- الوفاء الكامل بالاستحقاقات الدستورية المُتعلّقة بمُخصّصات الإنفاق العام على الصحة والتعليم المدرسي والتعليم الجامعي والبحث العلمي.
- الالتزام بالتصدّي للمخاطِر الصحية الناجمة عن السُلالات الجديدة المُتحوّرة لفيروس كورونا، مع مُداومة تطبيق الإجراءات الاحترازية والوقائية لحين الاحتواء الكامل للجائحة وتجاوز تداعيّاتها الاقتصادية والاجتماعية.
- التطبيق الفاعل للتشريعات الحديثة المعنيّة بالتخطيط العام والإدارة المحليّة ونُظم المُشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
- تطبيق المناهج والمُقاربات الحديثة ذات الصلة بعمليّات التخطيط والتنمية المُستدامة لتفعيل أداء الخطة، وتحسين آليّات المُتابعة والتقويم، مثل معايير الاستدامة البيئية والاقتصاد الأخضر، وأدلة النمو الاحتوائي، والتخطيط التفاعلي، والخطة المُستجيبة للنوع، ومعايير ومُؤشّرات الحوكمة الجيّدة.

- البناء على استخلاصات تقويم إنجازات الخطة متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) ومُستتبعات التطوّرات الاقتصادية العالمية والإقليمية على الاقتصاد المصري، وبخاصة التوجّهات التنموية الحديثة التي أبرزت أهميتها تبِعات جائحة فيروس كورونا، والأزمة الروسية/ الأوكرانية.

شكل رقم (١/٢)
مُرتكزات الخطة متوسطة المدى (٢٠٢٣/٢٢ – ٢٠٢٥/٢٤)

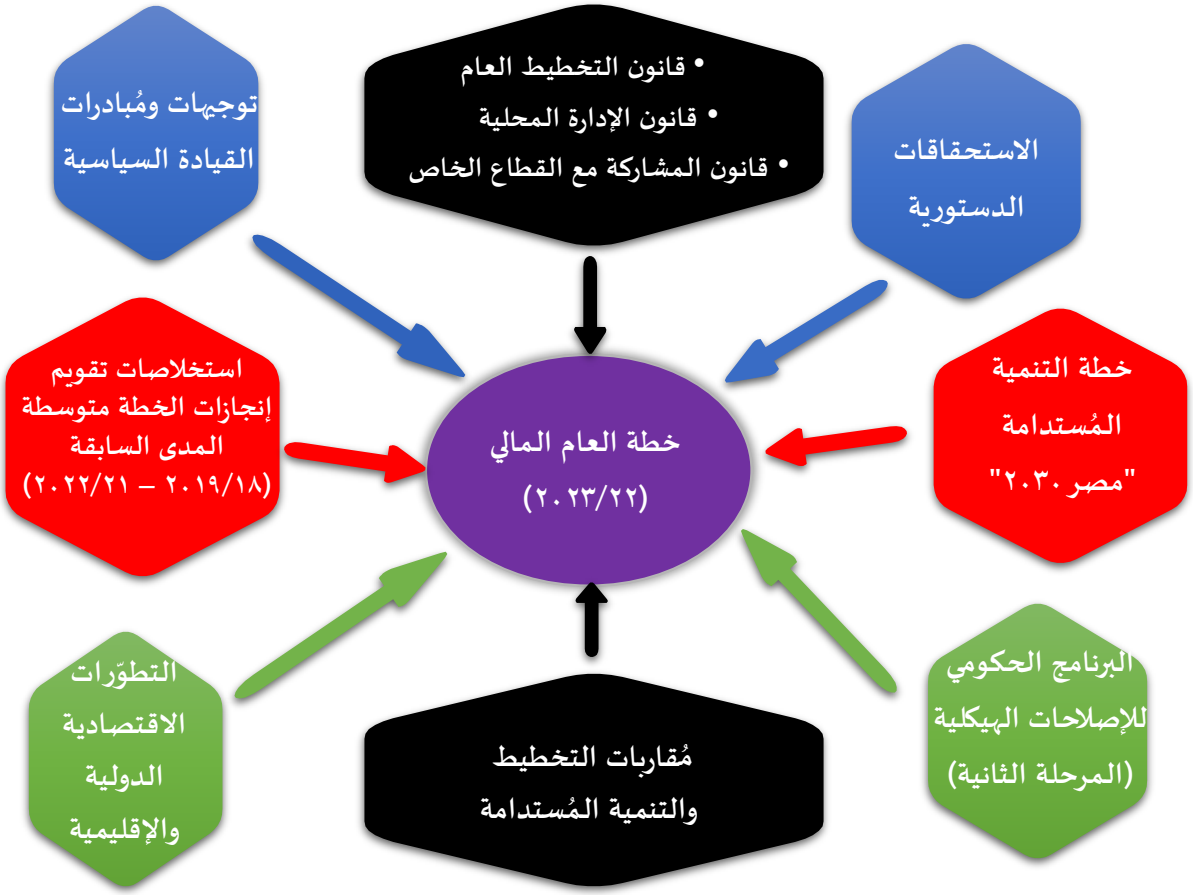

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

٣/٢ التوجّهات الحديثة للخطة

انطلاقًا من المعطيات والمُرتكزات، واسترشادًا بالأداء التنموي خلال الخطة متوسطة المدى السابقة. عنيّت خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ بإبراز المُحرّكات الدافعة للنمو وللتوجّهات الحديثة التي أفرزت أهميتها تواصُل انتشار جائحة فيروس كورونا واشتداد الصراع الروسي/ الأوكراني، وما شابهما من ظروف عدم اليقين بمآل الاقتصاد العالمي في المدى القريب من ناحية، وكذا فاعلية سياسات الحكومة المصرية في درء التبِعات الاقتصادية المُتوقعة، من ناحية أخرى.

ومن أبرز هذه التوجّهات – والتي سيتم تناولها تفصيلًا في الأقسام التالية من الخطة – الآتي:

- التوجّه الاستراتيجي نحو تنمية القرى المصرية، وتدبير احتياجاتها من البنية الأساسية والخدمات، وتهيئة سُبل تحسين الدخل ومستوى المعيشة اللائق لأهالي الريف في إطار مُبادرة حياة كريمة التي تمتد أنشطتها وخدماتها لتغطي مُتطلّبات نحو ٥٨% من إجمالي السكان، وفي إطار الرصد الدقيق لبرامج استهداف الفئات والمناطق الأكثر احتياجًا بدلالة مُؤشّرات البطالة والفقر والأمية.
- التنفيذ الفاعل للمُبادرات الرئاسية لتحسين صِحّة وجودة حياة المُواطن المصري والارتقاء بالأحوال المعيشية للأسرة المصرية.
- مُواصلة تكثيف استثمارات المشروعات القومية في مجالات البنية التحتية والتنمية الاجتماعية لدفع عجلة النشاط الاقتصادي وتحفيز المُشاركات التنموية للقطاع الخاص، فضلًا عن تحسين جودة الخدمات العامة المُقدّمة للمُواطنين، وذلك مع الاهتمام بإبراز التداخُل والارتباط الوثيق بين الأبعاد القطاعية والمكانية للاستثمارات العامة وانعكاساها على جودة حياة المُواطن.
- إعطاء أولويّة مُطلقة لتنمية القطاعات عالية الإنتاجية والنمو في إطار البرنامج الحكومي للإصلاح الهيكلي في مرحلته الثانية، مُمثّلة في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- إبراز التأثيرات التنموية للمشروعات المركزيّة، ودلالتِها على مُستويات معيشة المُواطن المصري.
- المُتابعة الدقيقة للبرامج التنفيذيّة لخطة تنمية الأسرة المصرية والتي ترتكز على ضبط مُعدل النمو السكاني، والارتقاء بخصائص السكان، في إطار جهود الدولة لتحسين جودة الحياة للمُواطنين.
- زيادة درجة الاعتماد على الموارد المحليّة، من خلال تنمية الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، والتوسّع في الزراعات التعاقدية، وفي مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية، على غِرار مشروع إنتاج البتلو، ومشروع تربية ١,٥ مليون رأس ماشية، ومشاريع

الاستزراع السمكي، ومن خلال زيادة المُكوّن المحلي في الصناعة، وتوطين الصناعات عالية التقنيّة والقيمة المُضافة.

- تبنّي استراتيجيّة التوجّه التصديري باستغلال الإمكانات والفرص التصديرية في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة، والأنشطة العقارية والخدمية والمالية، مع التوجّه – في الوقت ذاته لترشيد عمليّات الاستيراد من خلال إحلال المُنتج المحلي محل الواردات، وزيادة نسبة المُكوّنات المحليّة من إجمالي مُستلزمات التصنيع لتعظيم القيمة المُضافة.
- تحفيز مُشاركة القطاع الخاص في الجهود الإنمائية من خلال إتاحة فرص الاستثمار لقطاع الأعمال الخاص وتوفير التسهيلات لتحسين بيئة الأعمال وخفض تكلفة المُعاملات، فضلًا عن تشجيع مشروعات المُشاركة مع القطاع الحكومي في إطار نظام الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام.
- التركيز على مُبادرات التحسين البيئي ومشروعات الاقتصاد الأخضر، والتطبيق الدقيق لمعايير الاستدامة البيئية على جميع المشروعات.
- تكثيف الجهود المُوجّهة لتوفير سُبُل المُساندة المالية للفئات الاجتماعية مُنخفضة الدخل، وللمرأة المعيلة ولذوي الهِمم.
- إعطاء أولوية في توجيه المُخصّصات المالية للمحافظات مُنخفضة الدخل، من خلال التوزيع المُتكافئ للاستثمارات والاعتمادات المالية لتوطين البرامج والمشروعات. بما يُراعي تضييق الفجوات التنموية بين المحافظات من حيث مُستويات الدخل ومُعدّلات البطالة والفقر، وتوطين التنمية في المُحافظات المصريّة وزيادة تنافسيتها.
- تكثيف الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي، من خلال آليات التخطيط والتنمية المُستجيبة للنوع وأدلّة النمو الاحتوائي وخطط وبرامج تنمية الأسرة المصرية.
- التوسّع في الاستثمار في البشر من خلال التدريب وبناء القُدرات، والتطوير المُؤسّسي ورفع كفاءة أداء المُؤسّسات، وتطوير الخدمات الحكوميّة المُقدّمة للمُواطنين.
- التطبيق الحاسم لبرامج ترشيد الإنفاق الحكومي ورفع كفاءة الاستثمارات العامة، مع المُتابعة الدقيقة والكاملة لمُستهدفات ومُخرجات موازنة البرامج والأداء بمُختلف جهات الإسناد وتقويم فاعلية كلٍ منها.
- التوجّه نحو إنشاء إدارات مُتخصّصة في إدارة المخاطر والأزمات، وإدماجها في الهياكل التنظيمية لوحدات الجهاز الحكومي والهيئات والشركات التابعة، والتوسّع في إنشاء صناديق لمُواجهة التبِعات المالية للأزمات، وكذا دفع الهيئات والشركات لتكوين مُخصّصات لهذا الغرض على غرار الجهاز المصرفي.
- **<u>توكيد التوجّهات القطاعية الآتية:</u>**

- <u>قطاع الصحة:</u> تفعيل المُبادرات الرئاسية والحكوميّة الداعِمة لصِحّة المُواطنين، تكثيف الاستثمارات المُوجّهة لزيادة الطاقات الاستيعابية للمُستشفيات والوحدات العلاجية،

وتطوير ورفع كفاءة الطب الوقائي لأمراض الفيروسات، والتوسّع في الحوافز والبدلات لتحسين مُستويات دخول الأطقم الطبية المُتخصّصة على جميع مُستوياتها.

- قطاع التعليم: التوسّع في إنشاء المدارس والجامعات التكنولوجية، زيادة المُكوّن الرقمي في المناهج الدراسية، والتوسّع في نظام التعليم عن بُعد ومن المنزل.
- قطاع البحث العلمي: التركيز على تنمية المواهِب والقُدُرات الابتكارية، وزيادة مُخصّصات البحث العلمي وربط مُخرَجات البحث بمُتطلّبات قطاع الأعمال وسوق العمل.
- قطاع الاتصالات: مُواصَلة تنفيذ برنامج التحوّل الرقمي والقضاء على الفجوة الرقمية، وتكثيف الجهود المُوجّهة لتحقيق الشمول المالي، وتبنّي البرامِج المعنيّة بالذكاء الاصطناعي، والتوسّع في التطبيقات والابتكارات الخاصة بتقنية المعلومات، ونظام التعهيد لتنمية الصادرات الخدمية، ونشر خدمات الإنترنت المُتطوّرة، مثل إنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، والبيانات الكبيرة Big Data، مع تطوير البنية الأساسية المعلوماتية.
- قطاع الصناعة: التركيز على تعميق الصناعة الوطنية وتوكيد أهميتها في سلاسل الإمداد الدولية، وإعطاء الأولوية للصناعات الدوائية وإنتاج اللقاحات والأمصال المُضادة للفيروسات، مع تنمية القُدُرات التنافسية للصناعات الهندسية والكهربائية والإلكترونية.
- قطاع الزراعة والري: التوسّع في مشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي، مع ترشيد استخدام الموارد المائية، والتوسّع في الزراعات التعاقدية والمحاصيل التصديرية (الخُضر والفاكهة)، بجانب رفع نسب الاكتفاء الذاتي من القمح والفول والعدس، وغيرها من الحاصلات الغذائية الأساسية.
- قطاع السياحة وأنشطة البيئة والتنمية المُستدامة: تشجيع السياحة البيئية وإقامة الفندق البيئي، التوسّع في مشروعات الاقتصاد الأخضر والصناعات صديقة البيئة، تطبيق معايير الاستدامة البيئية على جميع القطاعات والأنشطة، مثل تنشيط السياحة الخضراء في إطار مُبادرات المشروعات الخضراء، والتوسّع في إنشاء المراكز اللوجستية وتسريع التحوّل نحو الاقتصاد المعرفي.
- قطاع التجارة الخارجية: تكثيف التواجُد الإقليمي لتجارة مصر الخارجية (المنطقة العربية والقارة الأفريقية) وتبنّي استراتيجيّة التوجّه التصديري ارتكازًا على المزايا التنافسية، والاستفادة من أنماط التجارة الحديثة (التجارة الإلكترونية، والتسويق الإلكتروني)، وترشيد عمليّات الاستيراد، والتوسّع في الاستثمار في المناطق الاقتصادية الحرّة وذات الطبيعة الخاصة والمناطق الصناعية المُؤهّلة لتنمية الصادرات المصرية (الكويز).
- سوق العمل: تكثيف برامج التدريب والتأهيل للالتحاق بالعمل، والتوسّع في نظام العمل عن بُعد ومن المنزل، وتدارُس احتياجات سوق العمل من الوظائف المُستحدثة وربطها بالنظام التعليمي، مثل مُقدّمي المُحتوى الرقمي، وخبراء الذكاء الاصطناعي، ومُقدّمي المناهج، وخبراء التسويق الرقمي، والتجارة الإلكترونية.

٤/٢ القضايا الإنمائية ذات الأولوية:

نستبين من العرض السابق للتوجّهات الحديثة لخطة العام المالي (٢٠٢٣/٢٢)، الأهمية الخاصة التي تُوليها الخطة لمُعالجة قضايا تنموية وفق آليات عمل جديدة ومُتطوّرة، وفي إطار برامج طموحة في أبعادِها المكانية والزمانية.

ومن أهم هذه القضايا التي تكتسب زَخَمًا خلال عام الخطة الآتي:

- **قضية التعافي السريع من جائحة فيروس كورونا وتداعيّاتها الاقتصادية**، وهي قضية مُلِحة لاعتبارين أساسيين، أولّهما، ضرورة توفير الرعاية الصحية والخدمات العلاجية والوقائية الكاملة لسرعة درء المخاطر الصحية للجائحة، وثانيهما، الحاجة الماسة إلى إعادة دوران عجلة الإنتاج وتنشيط السوق بوتيرة مُتسارِعة لضمان عودة الاقتصاد إلى مسارِه الطبيعي واستعادة مُعدّلات النمو المرتفعة. ويقتضي الاعتبار الأول مُواصَلة الالتزام بالتدابير الاحترازية والوقائية، والتوسّع في إتاحة اللقاحات وعمليّات التطعيم للمُواطنين لمُجابهة السُلالات الجديدة من الفيروس، كما يتطلّب الاعتبار الثاني استمرار انتهاج السياسات المالية والنقدية التيسيرية الدافعة للنمو الاقتصادي ولتنشيط المُبادلات السوقية، بالإضافة إلى التركيز على القطاعات الأكثر ديناميكِيّة ومرونة من حيث استجابة بُنيانها الإنتاجي لقوى عمل السوق.
- **قضية النمو السكاني**، حيث يتم تناولها في الخطة من منظور تخطيطي لتنمية الأُسرة المصرية وضبط مُعدّلات النمو السكاني والارتقاء بخصائص السكان.
- **قضية توسيع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل**، لتوفير ما يربو على ٩٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سنويًا لمُواجهة الزيادة في عرض قوة العمل والتخفيف من حِدّة مُشكلة البطالة الصريحة.
- **قضية الإصلاح الهيكلي**، بالتركيز على الاقتصاد الحقيقي بعد أن تحقّق الاستقرار النقدي والمالي في المرحلة الأولى من البرنامج الحكومي للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا السياق، واتفاقًا وفكر الأولويّات، تُبرِزُ الخطط القطاعية الأهمية التي تحظى بها قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كما سبق الذكر – كقطاعات رائدة مُحرّكة للنمو الاقتصادي، ودافِعة لمسيرة التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمكانية الشاملة.
- **قضية احتواء التضخّم**، وتحقيق استقرار الأسعار في ظل الضغوط التضخّميّة التي تفرضُها تبِعات جائحة فيروس كورونا، والأزمة الروسية/ الأوكرانية، وأبرزُها عدم انتظام سلاسل الإمداد الدولية، وارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية في الأسواق العالمية.
- **قضية النوع الاجتماعي**، من خلال استخدام آليات التنمية المُستجيبة للنوع، وأدِلّة النمو الاحتوائي، والتصدي الفاعِل لقضايا المرأة، وبخاصة المرأة المعيلة.
- **قضية توفير الرعاية الصحية المُتكامِلة للمُواطنين**، وذلك من خلال الارتقاء بالخدمات الصِحيّة والتنفيذ التدريجي لبرنامج التأمين الصحي الشامل، وصولًا للتغطية الكاملة لكافة المحافظات بحلول عام ٢٠٢٥، ومُواصَلة تفعيل المُبادرات الصحية الحالية، وتبنّي مُبادرات جديدة خلال عام الخطة.

- **قضية التحوّل لمصادر الطاقة المُتجدّدة**، من خلال مُواصَلة برنامج تنمية مصادر الطاقة غير التقليديّة (الطاقة الشمسية ومزارع الرياح ...)، للوصول إلى نسبة الـ ٤٢% المُستهدفة للطاقات الجديدة من إجمالي الاستخدامات بحلول عام ٢٠٣٥.
- **قضية تنمية الموارد المائية وترشيد استخدامها**، للوفاء بمُستلزمات القطاعات السلعية والخدمية، ومنها مُتطلبات استصلاح واستزراع نحو نصف مليون فدان في عام الخطة.
- **قضية اختلال الميزان التجاري**، في ظل اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات السلعية. وفي هذا السياق، تستهدف الخطة متوسطة المدى تحقيق طفرة تصديرية للوصول بالصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥/٢٤، مع ترشيد عمليّات الاستيراد بالتوسّع في توطين الصناعة المحليّة، سواء من السلع الرأسمالية أو الوسيطة أو سلع الاستهلاك النهائي.
- **قضية تنمية القُدرة التنافسية للاقتصاد المصري في مختلف المحافِل الدولية**. وفي هذه الجزئية تحديدًا، تتبنّى الخطة حزمة من السياسات والإجراءات التي من شأنها خفض نفقات الإنتاج وتكلفة المُعاملات مما يُدعم الميزة التنافسية للمُنتج المصري في الأسواق الدولية. وتحرِص الخطة على إبراز المؤشّرات الدالة على مُقوّمات تحسّن الأداء، وارتقاء مصر لمراكز مُتقدّمة على خريطة العالم من خلال تتبّع ترتيب مصر وفقًا لمُؤشّرات التنافسية الدولية والمُؤشّر العالمي للمعرفة، وأدلة النمو الاحتوائي، فضلًا عن باقي المُؤشّرات الدولية القطاعية المعنيّة بالتعليم والابتكار والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،،، إلخ.
- **قضية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر**، بالتصدي للقضايا البيئية والتركيز على مشروعات التحسين البيئي والالتزام بالتطبيق الدقيق لمعايير الاستدامة البيئية في كل المشروعات والقطاعات.

٥/٢ معايير اختيار المشروعات الاستثمارية والضوابط الحاكمة

يُمكن إيجاز أهم معايير أولويّات المشروعات المُستهدف إدراجها بالخطة، والضوابط الحاكمة لمُستويات الأداء، في الآتي:

- الوفاء بالاستحقاقات الدستورية المُتعلّقة بالنشاط الاقتصادي والخدمات الاجتماعية ذات الصلة بالتنمية البشرية، وعلى رأسها الخدمات الصحية والتعليمية (التعليم المدرسي والجامعي والبحث العلمي)، بما يُسهم في تطوير منظومتي الصحة والتعليم، تعزيزًا لبناء الإنسان المصري كهدف استراتيجي للجهود الإنمائية.
- إسناد أولويّة لمشاريع الاستكمال ذات نِسب التنفيذ المُرتفعة والتي أوشكت على الانتهاء (٧٠% فأكثر)، والأنشطة المُوفّرة للمياه والطاقة، والمشاريع كثيفة العمالة، وتلك المُوجّهة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمُواطنين.
- إعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية شاملة للمشروعات الجديدة المُقترح إدراجُها بالخطة، وتقويمها من منظور التكلفة والعائد للتحقّق من جدواها المالية واستدامتها وعوائدها الاقتصادية والاجتماعية تعظيمًا للنفع العام من الإنفاق الاستثماري الجديد.

- مُراعاة أبعاد التنمية المكانية المُتزنة، والفجوات التنموية القائِمة على مستوى المُحافظات والمراكز والقرى التابعة،عند تقرير أولويّات المشروعات، من خلال:
  - التركيز على المشروعات المُستهدفة بمدن المراكز بالمحافظات و فقًا للبرنامج الزمني لتنفيذ مُبادرة "حياة كريمة".
  - توطين المشروعات المُختارة في المناطق الأكثر احتياجًا، دون الإخلال باعتبارات الكفاءة الاقتصادية في التوزيع المكاني للمشروعات.
  - الالتزام بتوزيع مُخصّصات الإنفاق الاستثماري بين المُحافظات والمراكز استرشادًا بمعايير تقويم الفجوات التنموية القائِمة، ووفقًا لنِسَب التوزيع المُقرّرة.
  - عدم إدراج جهات الإسناد أية مشروعات مُستهدف تنفيذها في القُرى ذات الأولويّة في إطار مُبادرة حياة كريمة لتفادي الازدواج في ظل وجود اعتمادات مالية مُستقلّة مُخصّصة لمشاريع هذه المُبادرة.
- الالتزام بتطبيق معايير الاستدامة البيئية على مُستوى جميع المشروعات المُختارة (المشروعات الخضراء) استرشادًا بأدلّة إعداد مشاريع خطة التنمية المُستدامة، وتقرير أولويّاتها.
- التطبيق الدقيق لآليّات تطوير منظومة البرامج والأداء لرفع كفاءة الاستثمارات العامة، وترشيد أوجه الإنفاق العام، وذلك من خلال:
  - الاعتماد على استمارة "الإطار المنطقي للتخطيط والمُتابعة في تجميع المُستهدفات ومُؤشّرات الأداء المطلوبة لإعداد وثيقة الخطة".
  - التزام الوزارات بإعداد مصفوفة البرامج الرئيسة والفرعية التنفيذية، ومُؤشّرات الأداء ذات الصلة.
  - الالتزام بإدخال البيانات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية وفق المنظومة الإلكترونية لإعداد الخطة الاستثمارية.
- مُراعاة النوع الاجتماعي في مُقترحات المشروعات، وبخاصة المشروعات الجديدة، مع تعزيز الأولويّة لتلك التي تُراعي النوع الاجتماعي (المرأة/ الطفل/ ذوي الهِمم).
- التفصيل الدقيق لجميع بنود المشروعات الاستثمارية، بحيث تظل الاستثمارات غير المُوزّعة في أضيق الحدود، مع إيضاح مُبرّرات عدم التخصيص لأوجه إنفاق مُحدّدة مُسبقًا.
- إعطاء أولويّة للبرامج والمشروعات التي تعمل على دعم البُعد الاجتماعي في الخطط التنموية من أجل تحقيق المُساواة وتكافؤ الفرص بين الفئات الاجتماعية المُختلفة في إطار خطط التنمية المُستدامة المُستجيبة للنوع الاجتماعي.
- التحقّق من توفّر القُدُرات البشرية والعينيّة والتقنية المُؤهّلة لتنفيذ المشاريع المُقترح إدراجها بوثيقة الخطة، بما يضمن عدم التعثّر في التنفيذ، وتفادي تجاوز التكاليف الإنشائية المُقدّرة، والالتزام بالبرنامج الزمني للتنفيذ والبدء في التشغيل.
- التزام جهات الإسناد بتدارُس وتدقيق المشروعات الاستثمارية المُقترحة من جانب المُواطنين الواردة في تطبيق "شارك ٢٠٣٠" لاستجلاء ما يُمكن تنفيذه منها في إطار الضوابط، والموارد المُتاحة بالخطة، وفي ضوء الاختصاص الأصيل لكل جهة إسناد.

٦/٢ المُقاربات البحثية والأدوات التخطيطية:

بجانب المفاهيم التنموية التي تستنِد إليها الخطة والمُمثّلة في رؤية مصر للتنمية المُستدامة (٢٠٣٠)، والتخطيط الاستراتيجي، والتنمية المكانية المتزنة، يجري أيضًا الاعتماد على أساليب وأدوات تخطيطية مُتعدّدة بحسب الموضوعات محل الدراسة والتقويم، وبخاصة أساليب وآليات تفعيل أداء الخطة، من خلال المُقاربات الدولية ومُؤشّراتها، وأدوات الحوكمة الجيّدة، والمسئولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، وأدِلّة النمو الاحتوائي، ومُؤشّرات تمكين المرأة، ومُوازنة البرامج والأداء، ومعايير تقويم فاعلية الاستثمارات العامة.

وسوف تتناول الأقسام التالية من الخطة استعراض هذه المُقاربات البحثية والأدوات التخطيطية بقدرٍ من التفصيل بما يتوافَق والقضايا المُثارة وبما يُمكّن من قياس وتقدير تطوّر مُستويات الأداء لبلوغ المُستهدفات المنشودة خلال عام الخطة.

ويُوضّح الجدول رقم (١/٢) أهم المُقاربات والمناهج والأدوات التخطيطية المُستخدمة، بحسب طبيعة الموضوعات المطروحة.

جدول رقم (١/٢)
المُقاربات والمناهج البحثية والأدوات التخطيطية

المحاور	المناهج والأدوات البحثية
الأبعاد التنموية للخطة	- التخطيط الاستراتيجي - مُؤشّرات التنمية المتوازنة
المُساهمة في النمو الاقتصادي	منهجية الحسابات القومية للتوازن الاقتصادي العام – تحليل النِسَب – تحليل مُكوّنات القيمة المُضافة – تحليل مصادر النمو
تقديرات الاستثمارات المُستهدفة	- مُعاملات الارتباط بين الناتج والاستثمار – مُعاملات رأس المال/ الناتج. - مقاييس الفجوة الإدخارية.
الأداء القطاعي	- مُوازنة البرامج والأداء – أدِلّة التنمية البشرية. - منهجية مُجتمع المعلومات، مُؤشّر الجاهزية الشبكية، مُؤشّر الجاهزية الرقمية، مُؤشّر التعاملات الحكومية الإلكترونية – معايير الاستدامة البيئية.
التنافسية الدولية	- مُؤشّرات التنافسية الدولية – مُؤشّر تكلفة ممارسة الأعمال. - منهجية Porter للميزة التنافسية – مُؤشّر مشتروات المديرين. - التحليل الرباعي: نقاط القوة والضعف والفرص والتحديّات.
التكافؤ الاجتماعي	- مقاييس الفجوة النوعية - أدِلّة النمو الاحتوائي. - مُؤشّرات البطالة والفقر والأمية – مُؤشّرات الدخل والتضخّم.
التنوّع الاجتماعي	- معايير التنمية المُستجيبة للنوع – مُؤشّرات التمكين الاقتصادي للمرأة.
التحسين البيئي	- معايير الاستدامة البيئية.
كفاءة الاستثمار العامة	- منهجية تقويم الاستثمار العام – معايير الحوكمة الجيّدة - مُؤشّرات كفاءة الاستثمار.
الاستدامة المالية	- مُؤشّرات الاستدامة المالية (نسب الدين العام وأقساط خدمة الدين/ للناتج)، ونسبة الدين الخارجي للناتج وللصادرات السلعية والخدمية.

٧/٢ المُستهدفات الرئيسة للخطة:

تتبنّى الخطة كل الأهداف الإنمائية المُنبثقة من رؤية مصر ٢٠٣٠، وكذا الأهداف الواردة بالبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في مرحلته الثانية المعنيّة بالإصلاح الهيكلي، مع الالتزام بالاستحقاقات الدستورية المُقرّرة، وبمُواصلة تفعيل المُبادرات الجاري تنفيذها، وذلك في إطار تعزيز ركائز النمو الاحتوائي، وما تتضمّنه من ترسيخ للمُشاركة المُجتمعية ولاعتبارات تكافؤ الفرص والتمكين الاقتصادي.

واتفاقًا والمنظور المُتكامل للأبعاد الثلاثية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، تحرِص الخطة على التوفيق بين استراتيجية النمو الاقتصادي المُرتفع واستراتيجيّة استهداف التشغيل من خلال زيادة مُعدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتوسيع الطاقة الاستيعابية من العمالة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة المنشآت المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغَر.

ولمُراعاة البُعد الاجتماعي، تنشُد الخطة أيضًا الارتقاء بمُستويات معيشة المُواطن وبجودة الحياة، مع إتاحة فرص مُتكافئة للجميع، وتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات مُنخفضة الدخل، بما يسمح بالحد من الفجوات القائمة في مُستويات الدخول، ومُواصَلة خفض مُعدّلات الفقر لأدنى مُستوياتها.

وفي هذا السياق، تُولي الخطة اهتمامًا بالغًا بتنمية الريف المصري وفق برامِج طموحة مُحقّقة طفرة ونقلة حضارية غير مسبوقة وفي مدى زمني قصير.

وعلى قَدَم المُساواة، تولي الخطة عناية خاصة بالبُعد العُمراني والبيئي، حيث تستهدف نشر العُمران والتخفيف من التركّز السكاني في الدلتا والشريط الضيّق لوادي النيل، وكذا مُواصلة تقليل الفجوات التنموية بين مُختلف المحافظات، مع الالتزام بمداومة العمل على صون الموارد الطبيعية والموروث الحضاري والحفاظ على النظام الإيكولوجي لمنع التدهور البيئي ومُواجهة التغيّرات المناخية، وفي إطار استراتيجية الدولة للتوجّه نحو الاقتصاد الأخضر.

وانطلاقًا مما تقدّم، يُمكن إيجاز أهم المُستهدفات على مستوى المُتغيّرات الاقتصادية الكلية، وبعض المُتغيّرات القطاعية على النحو الآتي بيانه وبحسب المجالات التنموية الثلاثة سالفة الذكر.

أولًا: في مجال التنمية الاقتصادية:

- تحقيق مُعدّل نمو مُرتفع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قدره ٥,٥% في عام الخطة، مُقابِل توقّع مُعدّل ٥,٧% لعام ٢٠٢٢/٢١.
- زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٤% في عام الخطة.
- تنمية الطاقة الاستيعابية لسوق العمل بما يسمح بتوفير نحو ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنويًا لامتصاص فائض العرض، للإبقاء على مُعدل البطالة في حدود ٧,٣% من جملة القوى العاملة.

- زيادة مُعدّل الادخار إلى نحو ٩,٩% عام ٢٠٢٣/٢٢، ورفع مُعدّل الاستثمار إلى نحو ١٥,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ذاته.
- زيادة صافي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى نحو ١٠ مليار دولار في عام الخطة.
- تنمية الصادرات السلعية غير البترولية بمتوسط معدل نمو سنوي حوالي ١٠% لترتفع قيمتها إلى ٣٥ مليار دولار عام ٢٠٢٣/٢٢، وترشيد عمليّات الاستيراد بحيث لا تتجاوز الواردات السلعية ٩٠ مليار دولار في عام الخطة.
- تخفيض نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٢% في عام الخطة.
- تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري وتسريع انتقاله إلى الاقتصاد المعرفي لترتقي مصر بحلول عام ٢٠٣٠ إلى مصاف الدول الخمس الرائدة في مجموعة الدول الناشئة (دليل النمو الاحتوائي)، وكذا قائمة الخمسين دولة على مستوى العالم بحسب دليل ممارسة الأعمال.

ثانيًا: في مجال التنمية الاجتماعية

- مُواصلة خفض مُعدّل النمو السكاني من نحو ٢% عام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ١,٨% في عام الخطة.
- خفض نسبة الأمية من ١٨,٩% عام ٢٠١٩ وفقًا لنتائج النشرة السنوية لمسح القوى العاملة إلى نحو ١٧% في نهاية عام الخطة.
- تحقيق استقرار الأسعار بحيث لا يتجاوز مُعدّل التضخّم العام ١٠% في نهاية عام الخطة.
- خفض نسبة السكان تحت خط الفقر القومي من ٢٩,٧% عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ما دون ٢٥% في عام ٢٠٢٣/٢٢، وتحت خط الفقر المُدقع من ٤,٥% إلى نحو ٣,٨%.
- الحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف أقاليم الجمهورية، بحيث لا تتعدى الفجوة في معدلات الفقر (٢٠) نقطة مئوية فيما بين المحافظات.
- زيادة مُشاركة الإناث والشباب في قوة العمل لتضييق الفجوة النوعية والعمرية في معدلات البطالة.

ثالثًا: في مجال التنمية العُمرانية والتحسين البيئي والتحوّل نحو الاقتصاد الأخضر

- زيادة مساحة المعمور المصري لترتفع نسبة المساحة المأهولة إلى نحو ٩% عام ٢٠٢٣/٢٢.
- زيادة نسبة الاستثمارات العامة المُوجّهة لمشاريع الاقتصاد الأخضر من ٣٠% حاليًا من جملة الاستثمارات العامة إلى ٣٥% - ٤٠% في عام ٢٠٢٣/٢٢.
- رفع نسبة استخدامات الطاقة المُتجدّدة لجُملة الطاقة المُستخدمة لتصل إلى ٢٢% في عام الخطة.

- تخصيص ما لا يقل عن ثُلُث الاستثمارات العامة للتنمية والتطوير العمراني لمحافظات الصعيد والمحافظات الحدودية.
- التوسّع في إقامة مدن الجيل الرابع والتجمّعات العمرانية الجديدة لاستيعاب ما يقرُب من ١٠ مليون نسمة إضافية.
- ترشيد استخدامات الطاقة ومُواصّلة جهود التطوير البيئي ومُعالجة المُلوّثات وخفض نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى المُستويات العالمية.
- التوسّع في استخدام التكنولوجيا النظيفة وفي مشروعات إعادة تدوير المخلّفات على مستوى جميع المحافظات، في إطار مفهوم الاقتصاد الأخضر والمشروعات صديقة البيئة.

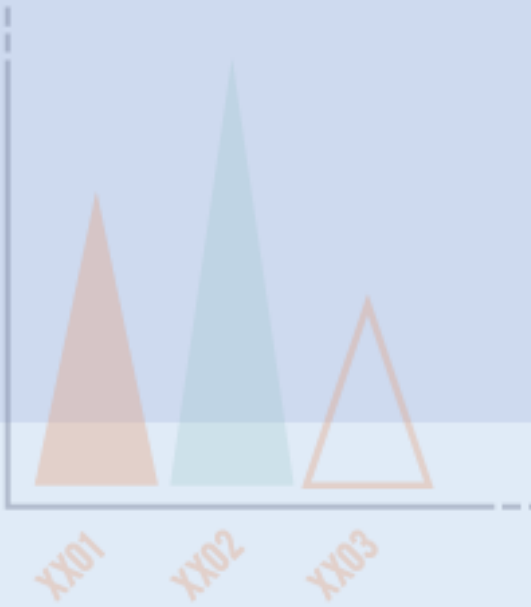

القسم الثالث

التوازن الاقتصادي العام "الصورة الكلية"

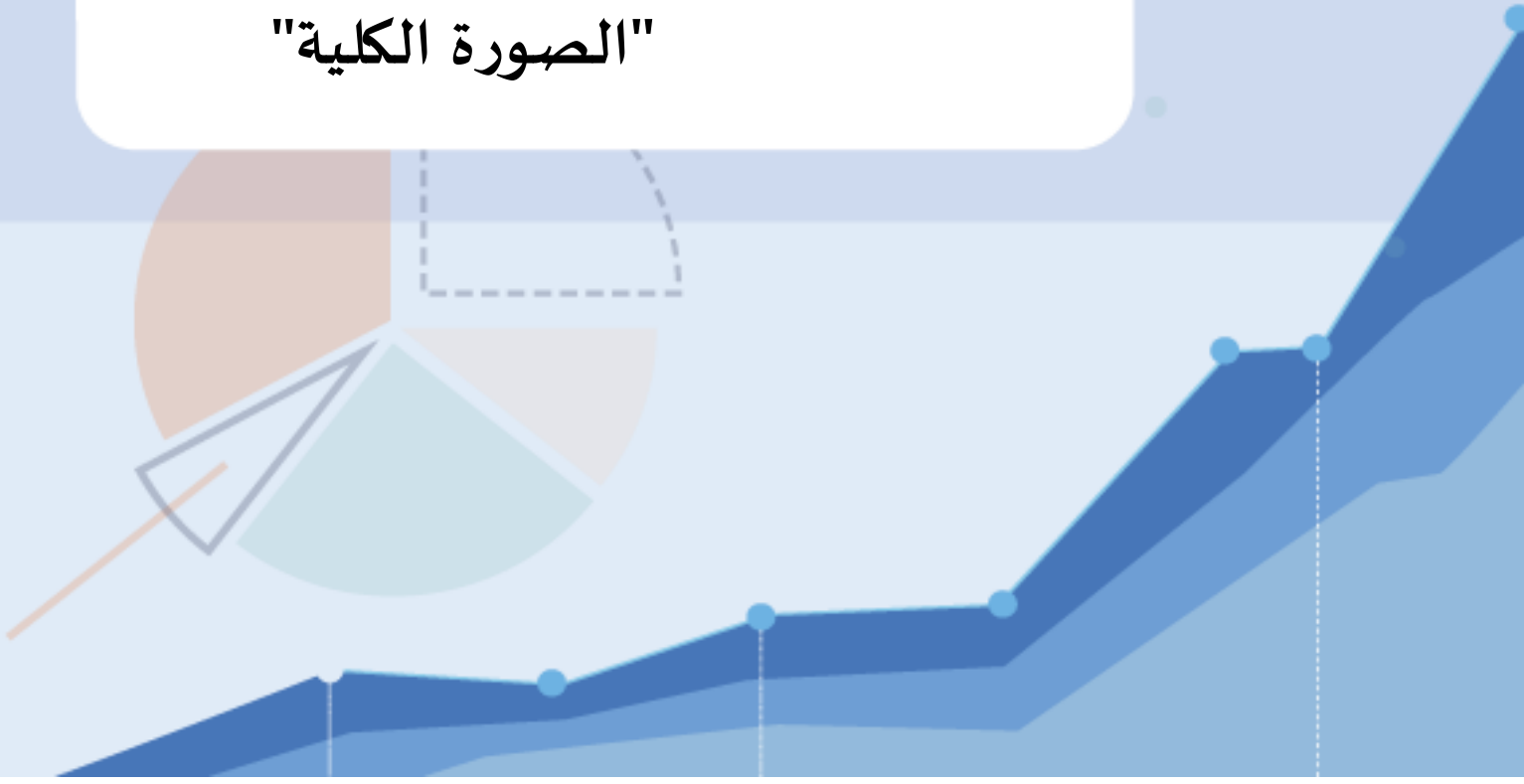

تمهيد

يستعرض هذا القسم من وثيقة خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ الصورة الكلّية للتوازن الاقتصادي على فرضيّة التعافي التدريجي من جائحة فيروس كورونا خلال عام ٢٠٢٢، ومن تبِعات الأزمة الروسيّة / الأوكرانيّة وتوقّع عودة عجلة الإنتاج للدوران تبعًا لتطوّر أداء القطاعات الاقتصادية، ومع مُراعاة تبايُن مُعدّلات نمو الأنشطة بحسب درجة مرونتها في بلوغ مُستهدفاتها التنموية، ومدى تعايُشها مع مُستتبِعات الأزمات الدوليّة واستجابتها لسياسات ومُبادرات التحفيز الحكومية المُطبقّة.

وتشمل الصورة التوازنيّة استعراض حجم الموارد الكلية المُتوقّع توفّرها واستخداماتها على امتداد عام الخطة، وكذلك تقديرات الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي وهياكلها القطاعيّة في ضوء مُعدّلات النمو المُستهدفة، وكذا تقديرات النمو الاقتصادي ومصادره على المُستوى الكلّي والمُستوى القطاعي.

وعلاوة على ما تقدّم يتضمّن عرض التوازن الاقتصادي العام تقدير حجم الاستثمارات الكلّية المنشودة وتوزيعاتها القطاعية وبحسب جهات الإسناد، وكذا مصادرها التمويلية.

١/٣ الموارد والاستخدامات

أولًا: الموارد

تواصُلًا لجهود التنمية الرامية لتسريع عجلة النمو الاقتصادي، تستهدف خطة ٢٠٢٣/٢٢ زيادة الموارد القومية والمُمثّلة في الناتج المحلي الإجمالي والواردات السلعية والخدمية إلى نحو ١٠,٥٣ تريليون جنيه بالأسعار الجارية في عام الخطة ٢٠٢٣/٢٢ بالمُقارنة بنحو ٩,١٣ تريليون جنيه مُتوقّع عام ٢٠٢٢/٢١. وتعكّس هذه الزيادة المُطلقة والبالغة نحو ١,٤ تريليون جنيه نموًا بنسبة تُقارِب ١٥,٤%، ويُناظِرُها مُعدّل نمو حقيقي بالأسعار الثابتة قدرُه ٣,٨% [شكل رقم (١/٣)].

شكل رقم (١/٣)
تطوّر الموارد القومية بالأسعار الجارية والثابتة
خلال عام الخطة ٢٠٢٣/٢٢ بالمُقارنة بالمُتوقّع بعام ٢٠٢٢/٢١

(أ) بالأسعار الثابتة

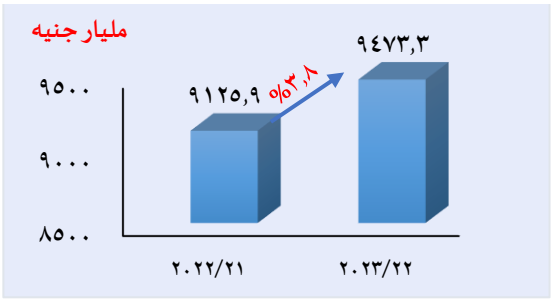

(ب) بالأسعار الجارية

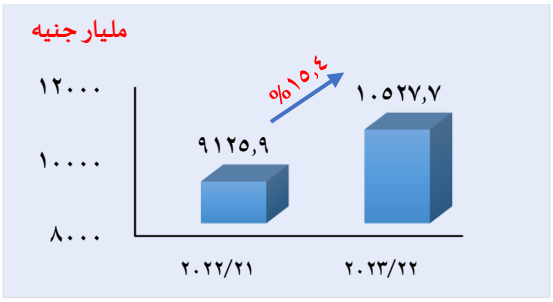

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وكما هو مُوضّح بالشكل رقم (٢/٣)، تُقدّر **الموارد الخارجية** المُمثّلة في الواردات السلعية والخدمية بنسبة ١٢,٤% من إجمالي الموارد القومية بالأسعار الجارية في عام الخطة بالمُقارنة بالنسبة المُقابلة في العام السابق (١٣%)، كما تُقدّر نسبتها للناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٤,٢% في عام الخطة بالمُقارنة بـ ١٤,٩% في عام ٢٠٢٢/٢١، دلالة على حدوث تناقُص طفيف في الأهميّة النسبيّة للواردات.

شكل رقم (٢/٣)
نسبة مُساهمة الواردات السلعيّة والخدميّة في العرض الكلي وفي الناتج المحلي الإجمالي
بالأسعار الجارية

نسبة المُساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

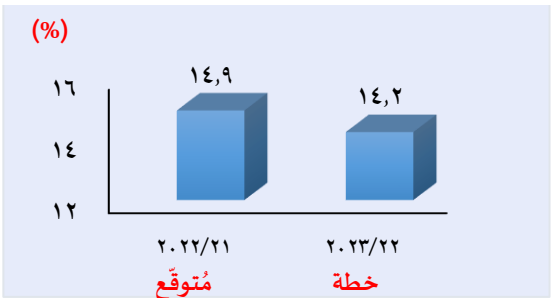

نسبة المُساهمة في العرض الكلي

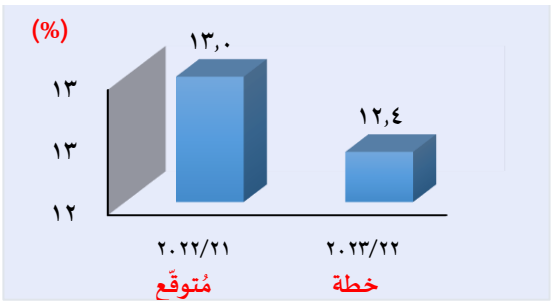

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وكما هو مُوضّح بالشكل رقم (٣/٣) عن هيكل الموارد القوميّة، يُمثّل الناتج المحلي الإجمالي نحو ٨٧,٦% من إجمالي الموارد وبزيادة طفيفة عن نسبته في العام السابق (٨٧%).

شكل رقم (٣/٣)
تطوّر هيكل الموارد القومية

عام ٢٠٢٢/٢١ (مُتوقّع)

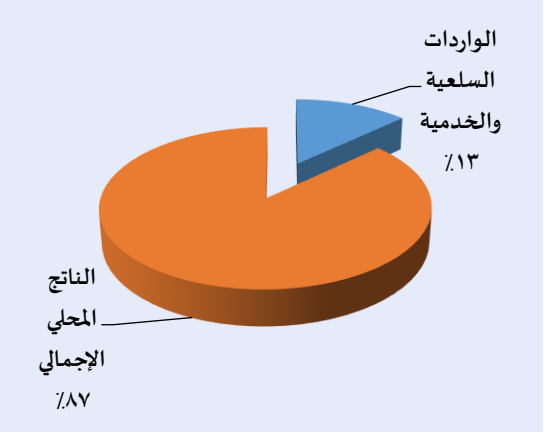

عام٢٠٢٣/٢٢ (خطة)

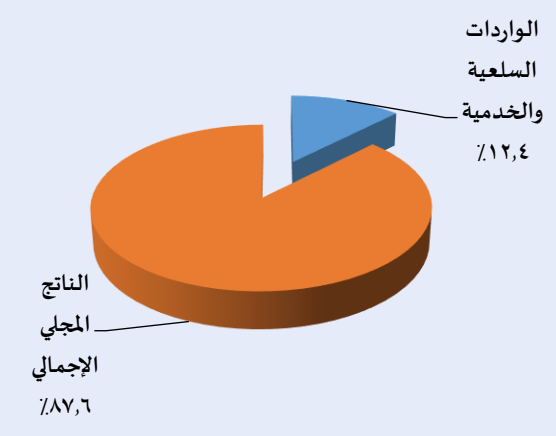

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح الشكل رقم (٤/٣) تقديرات الناتج المحلي الإجمالي خلال عام الخطة مُقارنة بالمُتوقّع في سنة الأساس (عام ٢٠٢٢/٢١)، وذلك بالأسعار الجارية والثابتة.

ويتبيّن من الشكل، توقّع تنامي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل لنحو ٩,٢٢ تريليون جنيه، وكذلك تزايُد الناتج بالأسعار الثابتة ليُناهِز ٨,٣٨ تريليون جنيه في العام ذاته، مُسجّلًا نسبة نمو حقيقي ٥,٥%.

شكل رقم (٤/٣)
تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالمُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢٢/٢١

بالأسعار الثابتة

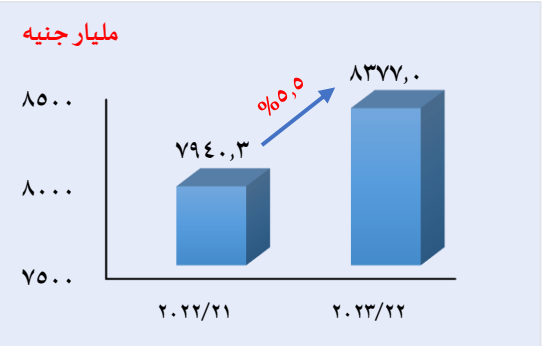

بالأسعار الجارية

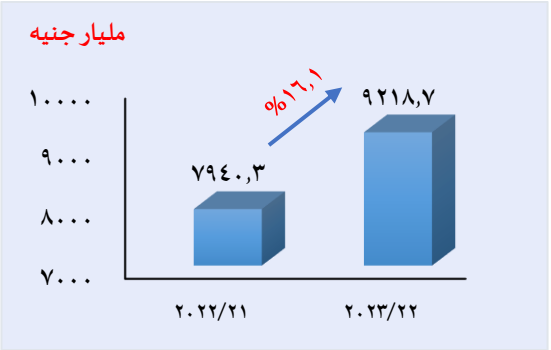

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي بإتباع طريقة الناتج على مستوى كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وذلك بحساب قيمة الإنتاج المُناظر وطرح قيمة مُستلزمات الإنتاج الوسيطة

للوصول إلى القيمة المُضافة والتي تُعبّر – في مجموعها – عن القيمة السوقية لكافة المُنتجات النهائية لقطاعات الاقتصاد القومي التي يتم إنتاجها داخل حدود الدولة.

وفي ضوء تقديرات الخطة لمُعدّلات النمو على مستوى كل قطاع استرشادًا بمُستهدفات القطاعات وبرامجها التنموية – يُجرى تقدير مُعدّلات النمو القطاعية، ويتم بناء عليها استخلاص الناتج المحلي الإجمالي وتطوّره عام تلو الآخر، وذلك على اساس تكلفة عوامل الإنتاج.

وللتوصّل إلى الناتج المحلي الإجمالي المُناظر بسعر السوق، يتم إضافة صافي الضرائب غير المُباشرة (أي بعد طرح الإعانات)، وللدلالة على الناتج بالأسعار الثابتة، يتم تطبيق أسعار عام ٢٠٢٢/٢١ باعتبارها سنة الأساس.

ثانيًا: الاستخدامات

إذا كان تحليل الموارد القومية يُعبّر عن جانب العرض، فإن تحليل الاستخدامات يعكّس جانب الطلب على هذه الموارد، مُمثّلًا في الآتي:

- الإنفاق الاستهلاكي النهائي، بشِقّيه العائلي (الخاص) والحكومي.
- الإنفاق الاستثماري العام والخاص (شاملًا التغيّر في المخزون).
- طلب العالم الخارجي، مُعبّرًا عنه بالصادرات السلعية والخدمية.

ويُوضّح الشكل رقم (٥/٣) تدفّقات الناتج المحلي الإجمالي بين الأطراف المعنيّة (القطاع العائلي/ المنشآت/ النظام المالي/ العالم الخارجي).

شكل رقم (٥/٣)
التدفقّات الدائرية للناتج المحلي الإجمالي

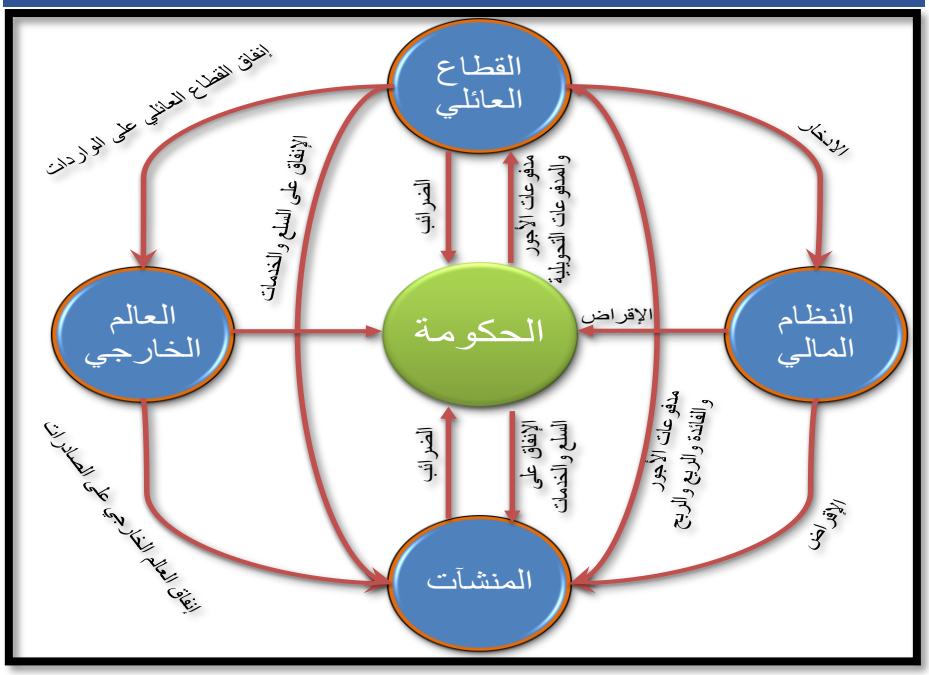

وفيما يتعلّق **بالإنفاق الاستهلاكي** النهائي بشقيه الخاص والحكومي، فمن المُستهدف زيادة هذا الإنفاق ليصل إلى نحو ٨,٣ تريليون جنيه في نهاية عام الخطة بنسبة ٧٩% من إجمالي الاستخدامات بالأسعار الجارية، ويخُص الاستهلاك الخاص وحده نحو ٧٢,٧% من الاستخدامات الكُلّية مُقابل ٦,٣% للاستهلاك الحكومي.

ويُبيّن الجدول رقم (١/٣) تطوّر قيم الاستهلاك النهائي (الخاص والحكومي)، ومُعدّلات النمو وأهميته النسبية للاستخدام الكلي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة.

جدول رقم (١/٣)
تطوّر قيم جملة الاستهلاك النهائي ونسبته إلى الاستخدام الكلي والناتج المحلي الإجمالي في عام الخطة مُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢٢/٢١

(تريليون جنيه)

العام	الاستهلاك النهائي		معدل النمو		النسبة من	
	الأسعار الجارية	الأسعار الثابتة	الإسمي	الحقيقي	الاستخدام الكلي(*)	الناتج المحلي الإجمالي(*)
٢٠٢٢/٢١ (توقع)	٧,٢	٧,٢	-	-	٧٩,١	٩٠,٩
٢٠٢٣/٢٢ (خطة)	٨,٣	٧,٥	١٥,١	٣,٣	٧٩	٩٠,٢

(*) بالأسعار الجارية.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويتبيّن من استقراء بيانات الجدول السابق الآتي:

- تصاعُد مُعدّل نمو الاستهلاك الحقيقي في عام الخطة بنسبة ٣,٣%.
- استحواذ الاستهلاك النهائي على ما يُعادل ٧٩% من جملة الاستخدامات خلال عام الخطة.

ومن ناحية أخرى، يعكّس الإنفاق الاستهلاكي بين القطاع العائلي والحكومي، استئثار الإنفاق الخاص بنحو ٩٢,١% من الإنفاق الكلي مُقابل ٧,٩% للاستهلاك الحكومي، مما يُجسّد أهمية الاستهلاك النهائي الخاص كمُحرّك أساسي للنمو الاقتصادي، مع مُلاحظة عدم اختلاف الوزن النسبي لِكليهما عن العام السابق.

وفيما يخُص **الإنفاق الاستثماري**، فمن المُقدّر أن يصل إلى ١,٤ تريليون جنيه في عام ٢٠٢٣/٢٢ مُقارنة بنحو ١,٢ تريليون جنيه مُتوقّع عام ٢٠٢٢/٢١، وليرتفع بذلك مُعدّل الاستثمار بدرجة طفيفة من ١٥,١% إلى ١٥,٢% في عام الخطة.

ويُوضّح الجدول رقم (٢/٣) تطوّر الاستثمارات الكلية بالأسعار الجارية ومُعدّلات نموها، وكذا نسبتها إلى إجمالي الاستخدامات خلال أعوام الخطة.

جدول رقم (٢/٣)
تطوّر الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢٣/٢٢ بالمُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢٢/٢١

العام	مليار جنيه	مُعدّل النمو (%)	% لإجمالي الاستخدامات	% الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٢٢/٢١ (مُتوقّع)	١٢٠٠	-	١٣,١	١٥,١
٢٠٢٣/٢٢	١٤٠٠	١٦,٧	١٣,٣	١٥,٢

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يخُص الصادرات السلعية والخدمية، فمن المُستهدف تناميها لتصل إلى ٨١٦ مليار جنيه بالأسعار الجاريّة، ولتشكّل بذلك نحو ٨,٩% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالمُقارنة بنحو ١٤,٢% نسبة الواردات لإجمالي الناتج، وهو ما يعني أن المُساهمة النسبية للواردات في تنمية الموارد (منظور العرض الكلي) تكون أكبر بالقياس بدور الصادرات في تغذية الطلب الكلي.

وعلى جانب آخر، من المُتوقّع أن يتواصَل تراجُع نصيب التجارة الخارجية (لمجموع الصادرات والواردات) للناتج المحلي الإجمالي من نحو ٢٣,٨% عام ٢٠٢٢/٢١ إلى ٢٣,١% عام ٢٠٢٣/٢٢ [شكل رقم (٦/٣)]، وهي نسبة مُنخفضة في الحالتين تعكس التوجّه المُتزايد نحو الاعتماد على الموارد القومية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتلبية احتياجات المُجتمع، فضلًا عن اختلال سلاسل الإمداد الدوليّة تأثّرًا بالأزمات العالميّة.

شكل رقم (٦/٣)
تطوّر درجة اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي
(نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي)

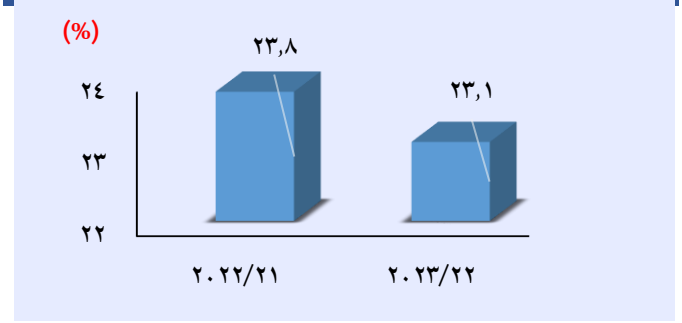

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يخُص الوزن النسبي لمكوّنات الاستخدامات الكلية، يتبيّن غلبة الاستهلاك النهائي من ناحية بنسبة مُساهمة يُقارِب ٧٩%، واستقرار مُساهمة الاستثمار والصادرات السلعية والخدمية عند ٢١% من ناحية أخرى.

ويوضّح المُلحقان رقم (م/٢) و(م/٣) بالمُلحق الإحصائي الموارد والاستخدامات الكلية خلال أعوام الخطة بالمُقارنة بسنة الأساس بالأسعار الثابتة والجارية، وكذلك مُعدّلات نموها وأهميّتها النسبية للناتج المحلي الإجمالي.

ثالثًا: فجوة الموارد:

تُقاس فجوة الموارد التمويلية بالفارق بين مُتطلّبات الاستثمار والقُدرة الادخارية في المُجتمع.

ومن المُتوقّع ارتفاع معدل الادخار إلى نحو ٩,٩% في عام الخطة بالمُقارنة بسنة الأساس (٩,١٪). ويُناظِر ذلك تزايُد طفيف في مُعدّل الاستثمار من ١٥,١٪ إلى ١٥,٢٪ كما سبق الذكر.

ووفقًا لهذه المُعدّلات، من المُتوقّع أن تتجه فجوة الموارد المحلية للتقلُّص لتصل إلى ٥,٣ نقطة مئوية في نهاية عام الخطة مُقارنة بفجوات أوسع في العام السابق (٦ نقاط مئوية) [شكل رقم (٧/٣)].

شكل رقم (٧/٣)
تطور معدل الادخار والاستثمار وفجوة الموارد

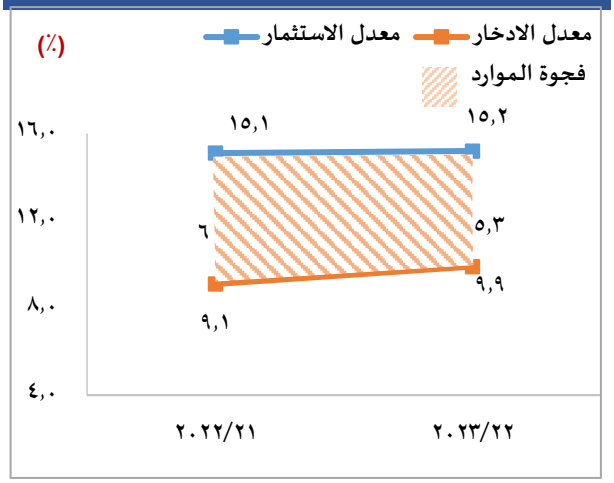

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ومن الناحية المُطلقة، تُقدّر الفجوة التمويلية في عام الخطة بنحو ٤٩٣ مليار جنيه [شكل رقم (٨/٣)].

ولذا، تُؤكّد الخطة حِرص الحكومة على اتباع حِزمة من السياسات والإجراءات الرامية إلى تنشيط الطلب السوقي بمُراجعة منظومة الدعم السلعي وتطوير منظومة الأجور وربط الأجر بالإنتاجية مع تنمية المُتحصّلات الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل وغيرها من وتطوير منظومة الأجور وربط الأجر بالإنتاجية مع تنمية المُتحصّلات الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل وتطوير منظومة الأجور

شكل رقم (٨/٣)
تطور الفجوة التمويلية

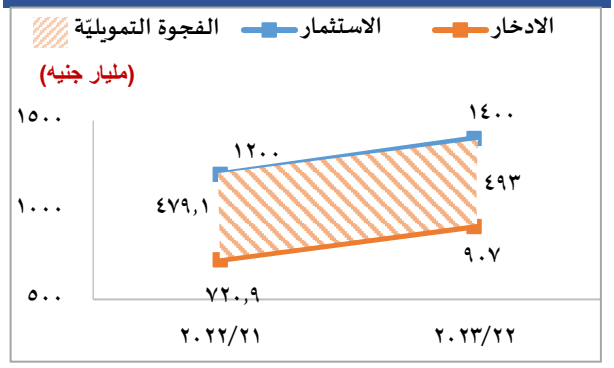

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وربط الأجر بالإنتاجية مع تنمية المُتحصّلات الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل وغيرها من الإجراءات اللازمة لخفض نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة، وبالتالي الحد من الادخار الحكومي السالب، وزيادة مُدخرات القطاع العائلي، هذا بجانب تواصُل استهداف السياسة النقدية امتصاص السيولة الفائضة في الأسواق واحتواء التضخّم.

وتُركّز الخطة – على وجه الخصوص – في إبراز أهمية تفعيل المُبادرات الداعمة لمفهوم الشمول المالي Financial Inclusion لتيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقُدرة على الاستفادة منها حيث مازالت تُوجد نسبة كبيرة من السكان والمشروعات مُستبعدة حاليًا من النظام المالي، مثل سكان المُجتمّعات الريفية والفئات مُنخفضة الدخل والمشروعات مُتناهية الصِغر، وبخاصة تلك العاملة في القطاع غير الرسمي.

ولتوسيع نطاق الشمول المالي، تُبرِزُ الخطة أهمية تفعيل آليات العمل الرامية لتنمية المعاملات المصرفية ارتكازًا على الآتي:

- تقويم الوضع الراهن لدرجة الشمول المالي في السوق المصرية من خلال تقدير حجم ونوع الطلب على المنتجات المالية المُناظر منها، وبالتالي الفجوة القائمة.
- تدارُس وتحليل المُقوّمات والمشاكل التي تحول دون وصول كافة الخدمات المالية الرسمية إلى شرائح مختلفة من المجتمع.
- تبسيط فتح الحسابات المصرفية باستخدام الرقم القومي فقط دون مصاريف ودون حد أدنى للإيداع.
- التوسّع في فتح فروع صغيرة للبنوك الحكومية ومكاتب البريد لتقديم خدماتها في المناطق الجغرافية التي تفتقر للقدر المُناسب من هذه الخدمات (المناطق النائية والمُهمّشة).
- التوسّع في عرض الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال تعزيز أجهزة نقاط البيع، والتوسع في شبكات أجهزة الصرف الآلي وفي إتاحة كروت الائتمان للعملاء، وفي تشغيل عمليات التحويل

النقدي عن طريق الهاتف المحمول، مثل صرف الرواتب والمعاشات، وتحصيل الفواتير وأقساط التمويل متناهي الصغر، وتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

- تشجيع إنشاء الشركات الخاصة في مجال الدفع الإلكتروني.
- ابتكار أدوات ادخارية جديدة بعائد مُجزٍ مُحفِّز للادخار، والتوسّع في نطاق التغطية لتشمل العمالة غير المُنتظمة، وبحث إمكانية إصدار مُنتجات تتناسب مع مُتطلّبات مجموعات الأفراد والقُدرة الادخارية للمرأة الريفية.
- تفعيل برامج التضامن الاجتماعي التي تُقدِّم دفعات شهرية للمُستفيدين عن طريق التحويل المصرفي.
- تنمية الثقافة المالية للمُواطنين من خلال تفعيل دور البنك المركزي والمؤسسات الحكومية والمالية والتعليمية والأجهزة الإعلامية في الحملات التوعويّة [مثل الاتجاه الحكومي لتقليل التعامل بالأموال المنقولة، وتيسير المُعاملات المالية من خلال التطبيقات التكنولوجية الحديثة، (مثل فوري وفلوسي).
- التوسّع في استخدام التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات مالية غير مصرفية بما في ذلك خدمات التمويل الجماعي والتمويل الأصغر والاستشارات الآلية.

وفي هذا السياق، تُؤكّد الخطة أهمية تفعيل التشريعات الداعِمة لنظام الشمول المالي، مثل التشريعات المُتعلّقة بالتمويل الأصغر والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق والمدفوعات الإلكترونية والتمويل الاستهلاكي والتكنولوجيا المالية وكذلك مُبادرة الشمول المالي الرقمي التي أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية في يناير ٢٠٢١ لزيادة المدفوعات الرقمية في قطاع التمويل غير المصرفي.

تحرِص الحكومة على العمل على رفع مُعدّلات الاستثمار إلى المُستويات المنشودة. وتحقيقًا لذلك، تُبرِز الخطة أهمية تفعيل آليات استهداف الاستثمار والتي من بينها الآتي:

١- مُواصَلة الالتزام الجاد باستكمال كافة مُكوّنات المرحلة الثانية للإصلاح الهيكلي من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، مع زيادة الحيّز المالي وتحقيق استقرار السياسات النقدية ومرونة أسعار الصرف، توكيدًا لتوفير بيئة مُواتية للاستثمار الخاص.
٢- مُواصلة تعزيز ثقة المؤسّسات الدولية في سلامة الاقتصاد المصري وفاعليّة السياسات النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية المُتبعة، من خلال التحسّن المُطرد في التنافسية الدولية للاقتصاد المصري، وفي التصنيف الائتماني الدولي لمصر.
٣- إعداد خرائط لفرص الاستثمار المُتاحة في كافة القطاعات الاقتصادية في مُختلف مناطق الجمهورية، مع تكثيف الترويج لإقامة مشروعات مُشتركة، وإعداد دراسات جدوى أولية أو كاملة للمشروعات ذات الأولويّة المُراد تسويقها وطرحها على المُستثمرين.

٤- التنسيق المُستمر مع اتحادات المُستثمرين من خلال الاجتماعات المُشتركة الدورية لبحث القضايا المُثارة وطرح الحلول الفاعِلة لتسوية أية خلافات أو مُنازعات.
٥- استكمال منظومة خفض تكلفة مُمارسة الأعمال لتحسين مركز مصر التنافسي الدولي.
٦- تعزيز دور الصندوق السيادي في الترويج الفاعِل لفُرص الاستثمار الأجنبي في مصر، وبخاصة في المحافل الدولية والسعي لاجتذاب الشركات دولية النشاط لتوطين مشروعاتها في مصر، وبخاصة في المنطقة الاقتصادية التابعة لهيئة قناة السويس والمناطق المُؤهّلة صناعيًا، والمناطق الأخرى ذات الطبيعة الخاصة.
٧- استكمال استصدار أو تفعيل التشريعات الداعمة لدفع عجلة الاستثمار، مثل قانون الأراضي المُوحّد لتخصيص وطرح الأراضي الصناعية، وقانون الجمارك الجديد، وسرعة تشغيل المُجمّعات الصناعية الجاري تنفيذها.

٢/٣ النمو الاقتصادي

استطاع الاقتصاد المصري تحقيق مُعدل نمو في النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢١ يُقدّر بنحو ٩% مُتجاوزًا بذلك توقّعات كلٍ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويرجع سبب هذه الطفرة إلى تحسّن أداء الأنشطة الاقتصادية الرئيسة وبدء تعافيها من تداعيّات جائحة فيروس كورونا، وأبرزُها قطاعات التشييد والبناء والسياحة والصناعة والاتصالات، مما أدى إلى استقرار الاقتصاد خلال تلك الفترة، وكان من المُنتظر أن يُحقّق عام ٢٠٢٢/٢١ نموًا قدره ٦,٤% بعد التعافي التدريجي من الجائحة، ولكن بسبب التأثيرات الناتجة عن الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة (نقص المعروض السلعي عبر سلاسل الإمداد الدوليّة والارتفاعات السعريّة غير المسبوقة للطاقة والغذاء ...)، من المُنتظر أن يبلُغ مُعدّل النمو الاقتصادي ٥,٧% في العام المالي ٢٠٢٢/٢١ مع قدر من التراجُع إلى ٥,٥% عام ٢٠٢٣/٢٢.

نظرة المُؤسسات الدولية لأداء الاقتصاد المصري

- وفقًا لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمية" الصادر عن البنك الدولي في يناير ٢٠٢٢، فقد رفع البنك توقّعاته لنمو الاقتصاد المصري لتصل إلى ٥,٥% للعام المالي ٢٠٢٢/٢١، ذلك لفاعليّة برنامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعته مصر، وتحسّن أداء المشروعات القومية القائمة، فضلًا عن التوسّع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاعات استخراج الغاز.

ويتضح من استقراء الشكل رقم (٩/٣) تجاوز مُعدل النمو الاقتصادي المُستهدف في الحالة المصرية لنظائره في عددٍ من الاقتصادات المُتقدّمة والناشئة والنامية، مما يعكس بوادِر الانتعاش الاقتصادي المُتوقّع أن تشهده مصر بعد تجاوزها حِدة جائحة فيروس كورونا نتيجة للإدارة الجيّدة لتداعيّات الجائحة واحتواء تأثيراتها السلبية على الاقتصاد المصري. وترجع التوقّعات المُتفائلة الصادرة من المُؤسّسات الدولية لمُعدّل نمو الاقتصاد المصري لعام الخطة إلى إطلاق الحكومة المصرية عددٍ من المشروعات القومية الضخمة والتي يأتي في مُقدّمتها مشروع "حياة كريمة"، الذي يشهد إنفاقًا استثماريًا كبيرًا من القطاعين العام والخاص، وكذلك حقق قطاع السياحة في عام ٢٠٢١ نموًا ملحوظًا في

الإيرادات – يصل إلى ثلاثة أمثال ما تحقّق عام ٢٠٢٠ – ولتعود إلى مُستويات ما قبل الجائحة، بفضل اتباع السياسات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا والترويج المُكثّف لعناصر الجذب السياحي، ومنها تنظيم الفعاليات والاحتفاليات العالمية[١].

شكل رقم (٩/٣)

معدلات نمو عدد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة والنامية المُستهدفة لعام ٢٠٢٢ مُقارنة بالمُتوقّع خلال عام ٢٠٢١

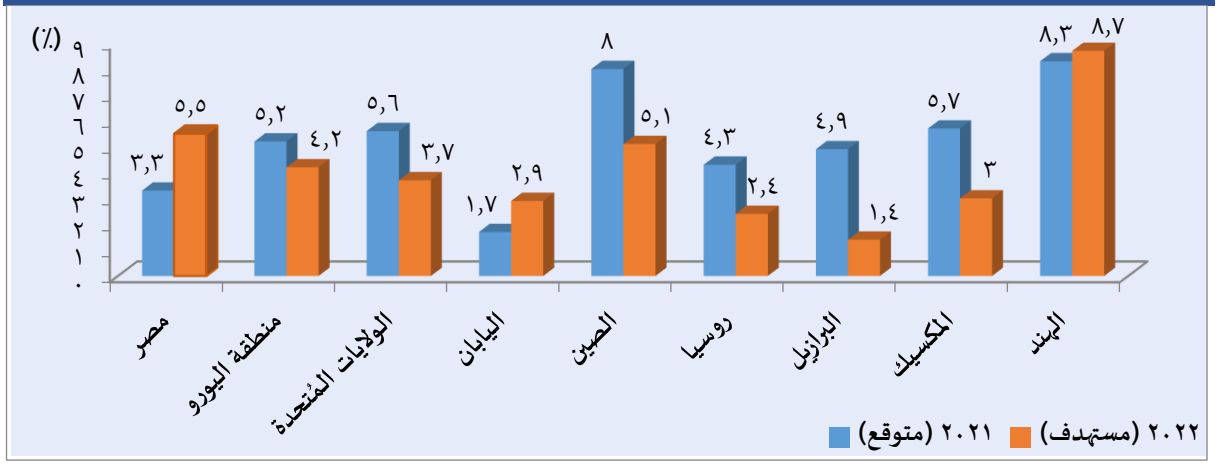

المصدر: *WB, World Economic Prospects, Jan. 2022*.

ويتضمّن الإطار رقم (١) بعض المُقتطفات الواردة بتقارير وكالات التصنيف الائتماني، والتي تُشيد بإنجازات مصر الاقتصاديّة.

إطار رقم (٢)

إشادة بعض وكالات التصنيف الائتماني بإنجازات الاقتصاد المصري

ستاندرد أند بورز B	• تعكس نظرتنا المستقبلية المستقرة توقعاتنا بانخفاض مُعدل الدين المحلي والخارجي بصورة تدريجية اعتبارًا من العام المالي ٢٠٢١/٢٠، مدعومة بالانتعاش القوي للنمو وإيرادات الحساب الجاري.
موديز B٢	• الاحتياطيات القوية من النقد الأجنبي واستعادة تحقيق فائض أولي بالموازنة ساهما في دعم أجندة الإصلاح الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية للصادرات وتوسيع قاعدة الإيرادات، ومن المُتوقّع نمو الاقتصاد بنسبة ٥,٥% عام ٢٠٢٢.
فيتش +B	• أظهر الاقتصاد المصري أدَاء متفوقًا على الغالبية العظمى من نظرائه بالتصنيف خلال أزمة كورونا مدعومًا بزيادة إنتاج الغاز والاستثمارات العامة ومرونة الطلب المحلي.

المصدر: Fitch Group, Moody's Corporation, S&P Global Ratings

(١) وأهمّها احتفالية نقل المومياوات الملكية، وافتتاح متحف الحضارة وطريق الكباش عبر أسُس تبنتها مصر والتي تستهدف التسويق للدولة كمزار ووجهة سياحية آمنة.

وكذلك أفادت التقديرات الحديثة لصندوق النقد الدولي (أبريل ٢٠٢٢) إعادة تقدير الصندوق لمُعدّل النمو الاقتصادي لمصر، والذي كان في حدود ٥,٥% وفقًا لتقرير يناير ٢٠٢٢، لترتفع التوقّعات إلى ٥,٩%.

مصادر النمو الاقتصادي:

يُوضح الشكل رقم (١٠/٣) مصادر النمو الاقتصادي خلال عام الخطة مُقارنة بسنة الأساس والتي تتمثّل في الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وصافي التغيّر في الصادرات. ويُفيد الشكل المُساهمة الإيجابية لمصادر النمو الثلاثة، بالإضافة إلى احتلال الإنفاق الاستهلاكي مركز الصدارة بنسبة ٦٥%، فضلًا عن الدور الفاعل الذي يلعبه كلٍ من الاستثمار وصافي التغير في الصادرات في دفع عجلة النمو.

شكل رقم (١٠/٣)
المُساهمة في مصادر النمو الاقتصادي

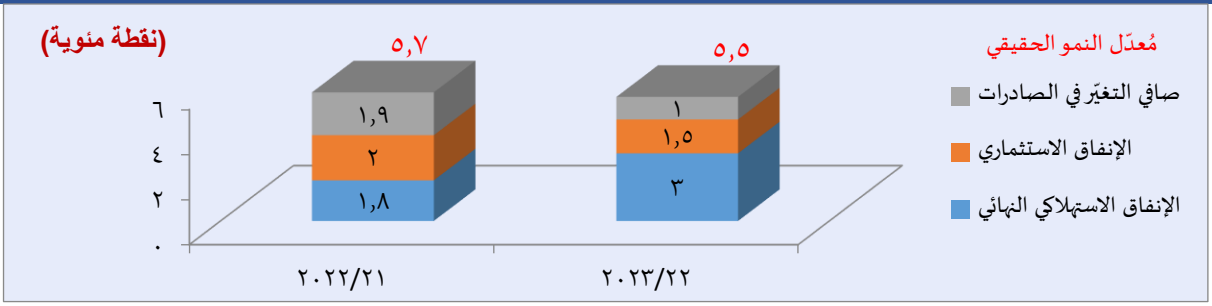

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

٣/٣ الإنتاج المحلي الإجمالي

تستهدف الخطة زيادة الإنتاج المحلي ليصل لنحو ١٤ تريليون جنيه بالأسعار الجارية، بنسبة نمو ١٥٪ العام السابق. ومن ناحية أخرى، يُقدّر الإنتاج المحلي المُناظر بالأسعار الثابتة بنحو ١٢,٨ تريليون جنيه، بنسبة نمو ٥,١٪ [جدول رقم (٣/٣)].

جدول رقم (٣/٣)
تقديرات الإنتاج المحلي الإجمالي لعام الخطة ٢٠٢٣/٢٢
مُقارنة بسنة الأساس ٢٠٢٢/٢١

(بتكلفة عوامل الإنتاج وبالمليار جنيه)

البيان	٢٠٢٢/٢١ (متوقع)	٢٠٢٣/٢٢ (مستهدف)
الإنتاج بالأسعار الجارية	١٢٢٢٠	١٤٠٤٧
الإنتاج بالأسعار الثابتة	١٢٢٢٠	١٢٨٤٦
معدل النمو السنوي الحقيقي (٪)	--	٥,١
معدل النمو السنوي الإسمي (٪)	--	١٥

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويتضّح من التوزيع القطاعي للإنتاج الـمُستهدف في عام الخطة أن القطاعات الـمُتوقّع لها تحقيق معدلات نمو مُرتفعة تربو على المتوسط العام (٥,١٪) تتمثّل في قطاعات الاتصالات (١٦,١٪) والتشييد والبناء (٨,٣٪).

والصناعة التحويليّة الأخرى (٧,٢%) وقناة السويس (٦,٦٪) بالإضافة إلى الخدمات الصحيّة (٥,٢٪)، بينما جاءت مُعدلات نمو القطاعات الأخرى مُتفاوتة بين ٤,٩٪ و٠,٥٪، عدا قطاع استخراجات البترول الذي يُتوقّع أن يُسجّل مُعدّل نمو سالب (-٣,٣٪) [شكل رقم (٣/ ١١)].

شكل رقم (٣/ ١١)

(أ) القطاعات التي تنمو بمُعدّلات أعلى من أو تُعادل المُتوسّط العام لمُعدّل النمو (٥,١%)

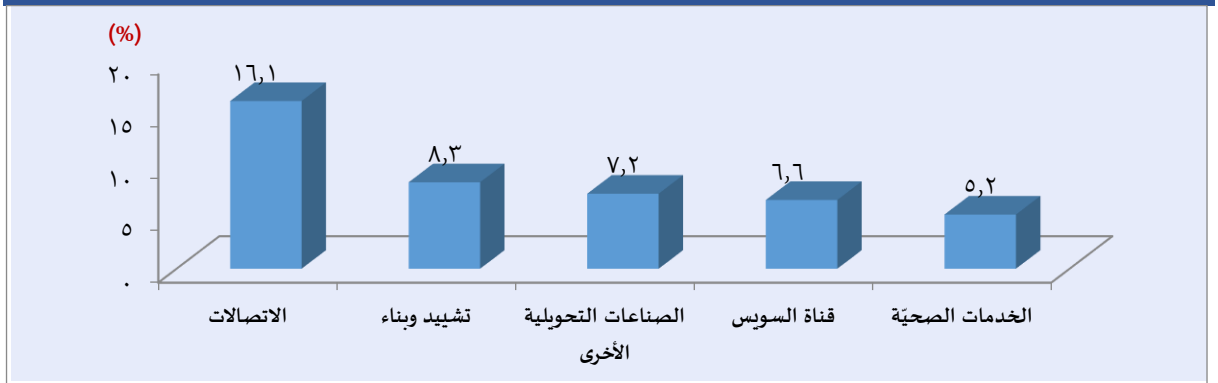

(ب) القطاعات التي تنمو بمُعدّلات أقل من المُتوسّط العام لمُعدّل النمو (٥,١%)

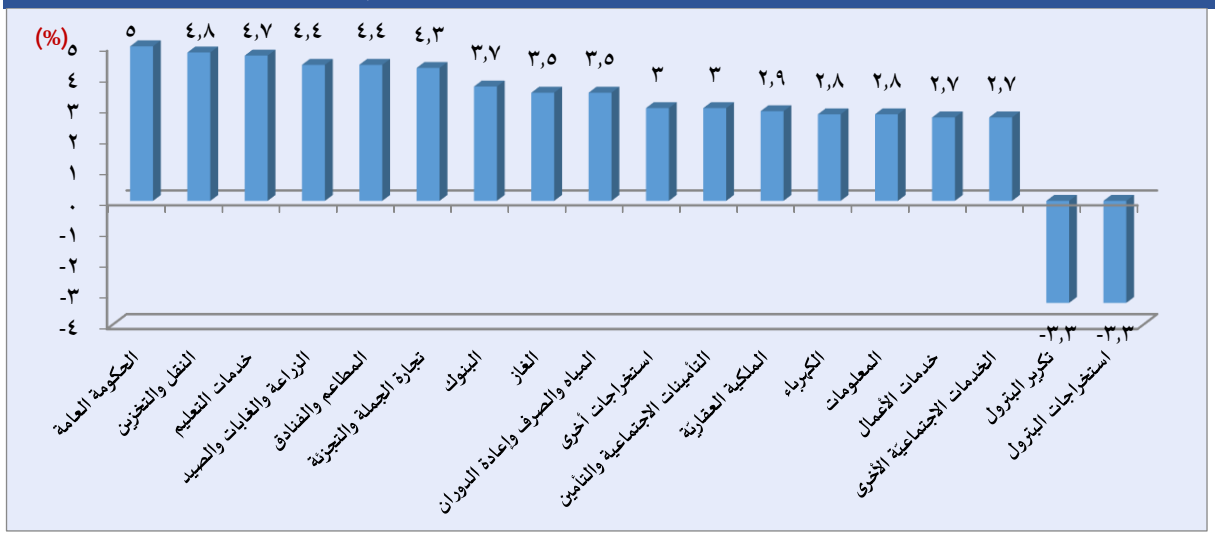

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يتعلّق بالمُساهمات النسبيّة لكلٍ من القطاعين العام والخاص، فمن المُتوقّع استحواذ القطاع الخاص على ما يربو على ٧٦٪ من جملة الإنتاج المحلي الإجمالي في عام الخطة، مع تفاوت المُساهمة من نشاطٍ لآخر، وتمايُزها على وجه الخصوص في أنشطة الصناعة التحويلية والاتصالات والمعلومات والأنشطة الزراعية والسياحية والخدمات الاجتماعية والتشييد والبناء والنقل والتخزين والملكية العقارية وتجارة الجملة والتجزئة، بنسبة مُساهمة تتراوح بين ٧٦٪ و١٠٠٪.

ويُوضّح المُلحقان رقم (م/٤) ورقم (م/٥) بالمُلحق الإحصائي تطوّر الإنتاج المحلي بالخطة بكلٍ من الأسعار الجارية والثابتة على مستوى القطاعات الاقتصادية، ومعدلات النمو المناظرة.

٤/٣ الناتج المحلي الإجمالي

- **مُراجعات الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢٢/٢١)**

يُعبّر الناتج المحلي الإجمالي عن قيمة ما يتم إنتاجه داخل حدود الدولة من سلع وخدمات وفقًا للأنشطة الاقتصادية القائمة. ويجري حساب الناتج المحلي الإسمي والحقيقي وفقًا للمنهجيّات والمعايير الدولية التي أقرّتها الأمم المتحدة لنظام الحسابات القومية (*SNA*) لعام ١٩٩٣ والمُحدّث في عام ٢٠٠٨، وكذا وفقًا للتصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية (*ISIC4*).

وفي إطار حِرص الحكومة على تدقيق مُؤشّرات النمو الاقتصادي، وفي مُقدّمتها تطوّر قيمة الناتج المحلي الإجمالي، تقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بمُراجعة حسابات الناتج المحلي بصفة دوريّة بعد صدور التعدادات الاقتصادية العامة، باعتبارها أكثر شمولًا وتغطية للأنشطة الاقتصادية بالمُقارنة بالمسوحات الدوريّة (السنوية والربع سنوية والشهرية) التي تعتمد في الأساس على أسلوب العينّة، الأمر الذي يزيد من دِقّة البيانات المُستخلصة من التعدادات، ومن صِحّة تمثيلها للواقع، ومن ثم درجة مِصداقيّتها في الدلالة على تطوّرات الناتج المحلي الإجمالي[١].

ولقد قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بإجراء مُراجعات الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ بعد صدور نتائج التعداد الاقتصادي الأول عام ٢٠١٣/١٢، ثم كرّرت هذه المُراجعات عام ٢٠٢١ بعد صدور التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٨/١٧ وإعلان نتائجه عام ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من الشمول الذي يتصف به التعداد من حيث التغطية الكاملة لكافة مُنشآت القطاع العام وقطاع الأعمال العام، وتضمينه عيّنة كبيرة مُمثّلة لمنشآت القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي، إلا أنه لا يشمل نشاط الحكومة العامة (الجهاز الحكومي والمحليّات والهيئات العامة الخدمية)، كما لا يُغطي نشاط الهيئات الاقتصادية العامة (وعددُها ٥٥ هيئة عام ٢٠٢٢/٢١)[٢].

وعلاوة على ما تقدّم، لا يعكس التعداد نشاط القطاع الخاص غير الرسمي خارج المنشآت، ولا تشمل بياناته أيضًا المشروعات القومية، مثل مشروعات الطرق والكباري والأنفاق، والمشروع القومي لتنمية الريف المصري في إطار مُبادرة حياة كريمة.

<u>وفي ضوء ما تقدّم، تم في إطار مُراجعات حسابات الناتج المحلي الإجمالي عمل الآتي:</u>

- تدقيق البيانات المُتعلقة بنشاط المنشآت بحسب نتائج التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٨/١٧.

---

(١) هناك أمثلة عديدة لدول تجري مُراجعات دورية للناتج المحلي الإجمالي مع إصدار التعدادات الاقتصادية، منها الولايات المتحدة والصين وأندونيسيا وجنوب أفريقيا.

(٢) غطى هذا التعداد الأخير كافة المنشآت التابعة للقطاع العام وقطاع الأعمال العام – حصرًا شاملًا – بعدد ١٥٣٦ منشأة، بجانب عيّنة من منشآت القطاع الخاص الرسمي ضمّت ١,٧ مليون منشأة، وبالإضافة إلى عيّنة من منشآت القطاع غير الرسمي اشتملت على ٢ مليون منشأة.

- تغطية نشاط الحكومة العامة من خلال الحسابات الختامية الصادرة من وزارة المالية.
- تغطية نشاط الهيئات الاقتصادية العامة من خلال قوائم الدخل والحسابات الختامية لهذه الهيئات وبما يتوافق مع مفاهيم ومنهجيّات نظام الحسابات القومية.
- تقرير ناتج الأنشطة غير الرسمية خارج المنشآت من خلال الاستعانة ببحوث القوى العاملة بالعيّنة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. للوقوف على حجم العمالة بهذه الأنشطة، والاسترشاد بالناتج المتوسط للعامل في القطاع غير الرسمي داخل المنشآت.
- تقدير قيمة مُساهمة المشروعات القومية في الناتج المحلي من خلال الوقوف على حجم الاستثمارات المُخصّصة لهذه المشروعات، في مُختلف القطاعات والأنشطة وحساب الناتج المُتولّد منها في كل قطاع أو نشاط.

<u>ويُمكن إيجاز أهم نتائج المُراجعة لحسابات الناتج المحلي الإجمالي في الآتي:</u>

١) ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الجارية بعد المُراجعة بنحو ٧% - ٧,٥% عن القيم الواردة بالحسابات قبل المُراجعة، للفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢٠/١٩)، وارتفعت نسبة الزيادة إلى ٩,٢% عام ٢٠٢١/٢٠، ومن المُتوقّع أن تزداد إلى ١١,٥% عام ٢٠٢٢/٢١ مُسجّلة زيادة مُطلقة قدرُها ٨١٩ مليار جنيه [شكل رقم (١٢/٣)].

شكل رقم (١٢/٣)
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية

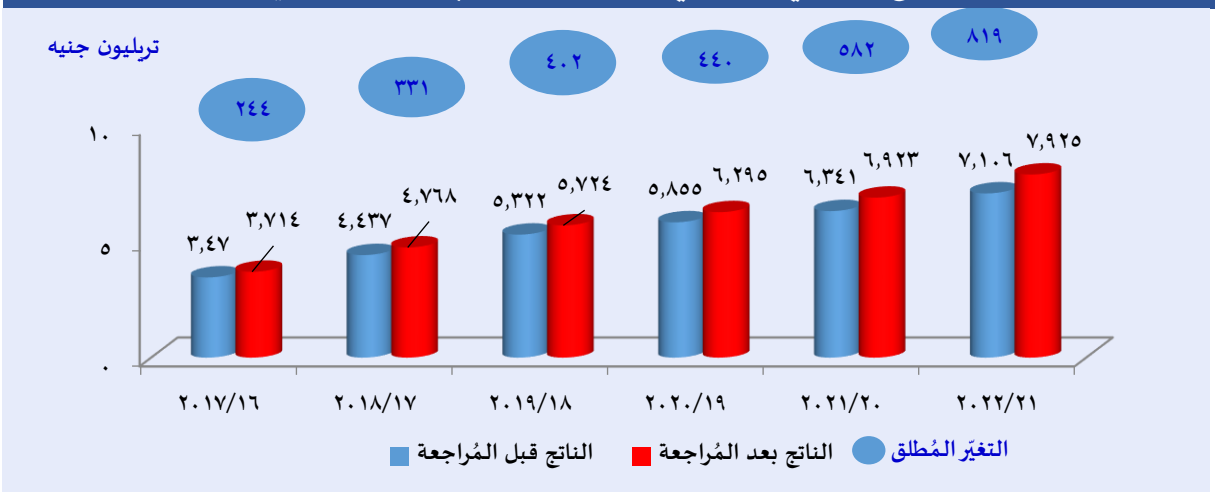

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

٢) بالمُقارنة بالتعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٣/١٢،تُعد نتائج تعداد عام ٢٠١٨/١٧ أفضل وأكثر دِقّة، وشمولًا، وساهمت بالنصيب الأكبر في تعديل قيمة الناتج، وخصوصًا مع تطوير المنهجيّة المُستخدمة [شكل رقم (١٣/٣) وشكل رقم (١٤/٣)].

شكل رقم (١٣/٣)
مُقارنة نطاق شمول تعدادي ٢٠١٣/١٢، ٢٠١٨/١٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج التعداد الاقتصادي.

شكل رقم (١٤/٣)
نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة عملية المُراجعة بعد تعدادي ٢٠١٣/١٢ و٢٠١٨/١٧

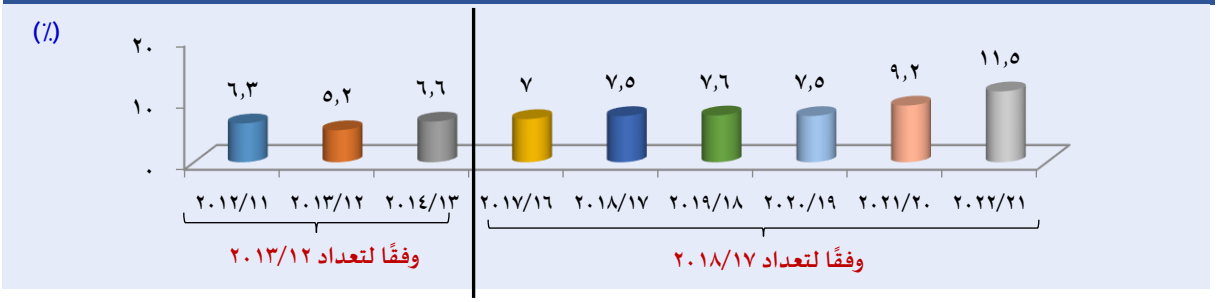

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

تم تدقيق مُساهمة القطاع الخاص غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي لتُصبح في حدود ٣٠%، على نقيض التقديرات غير الدقيقة التي ترفع هذه النسبة إلى بين ٤٠% و ٥٠%، كما تم الوقوف على حجم مُساهمة للقطاع الخاص غير الرسمي داخل المنشآت (٥%)، وخارج المنشآت (٢٥%) وكذا أحجام العمالة بكلٍ منهما (٣,٥ و ١١,٥ مليون عامل على التوالي).

٣) تم التعرّف الدقيق على مُساهمات كافة القطاعات الرسمية في الناتج المحلي. وبلغت هذه المُساهمة في عام ٢٠١٨/١٧ نحو ٣٤% للقطاع الخاص، ٢٧% لقطاع الأعمال العام والهيئات الاقتصادية، ٧% للجهاز الحكومي [شكل رقم (١٥/٣)].

شكل رقم (١٥/٣)
مُساهمة القطاعات المُختلفة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨/١٧

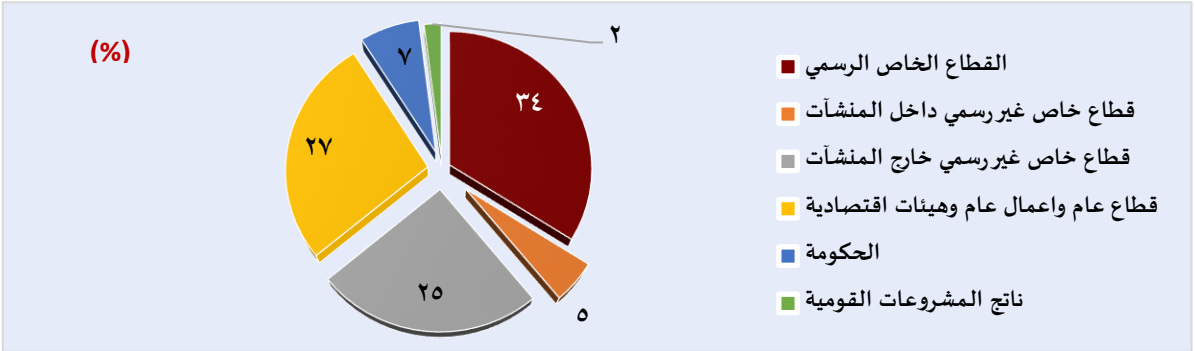

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

٤) على مستوى الأنشطة الاقتصادية، فقد تصدّرت أنشطة التشييد والبناء والصناعة القائمة من حيث المُساهمة في القيمة المُعدّلة للناتج (بعد المُراجعة) عام ٢٠١٨/١٧ [شكل رقم (١٦/٣)].

شكل رقم (١٦/٣)

نسبة مُساهمة الأنشطة الاقتصادية في القيمة المُعدّلة للناتج في ٢٠١٨/١٧

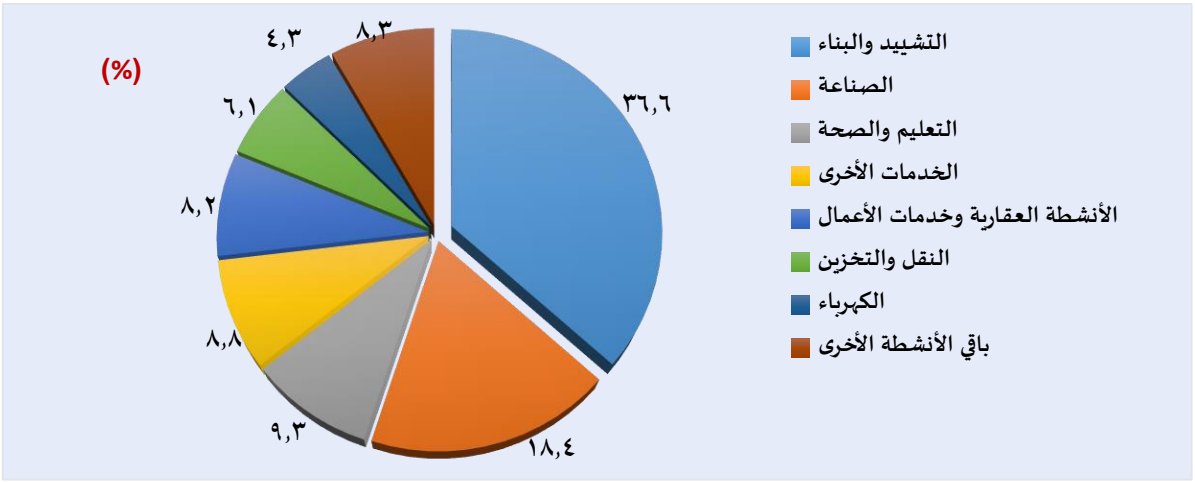

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

- **تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٢/٢١**

تباينت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٢/٢١، تأثّرًا في البداية بإنجازات النصف الأول من العام والذي نما خلاله الناتج المحلي بنسبة ٩% مُقارنة بالفترة المُناظرة من العام السابق، فكان من المُتوقّع أن يصل مُعدّل النمو خلال العام بأكمله إلى ٦,٤%، على أساس تحقيق مُعدّل نمو يُناهز ٤% في النصف الثاني من العام [شكل رقم (١٧/٣)].

شكل رقم (١٧/٣)

تقديرات مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٢/٢١

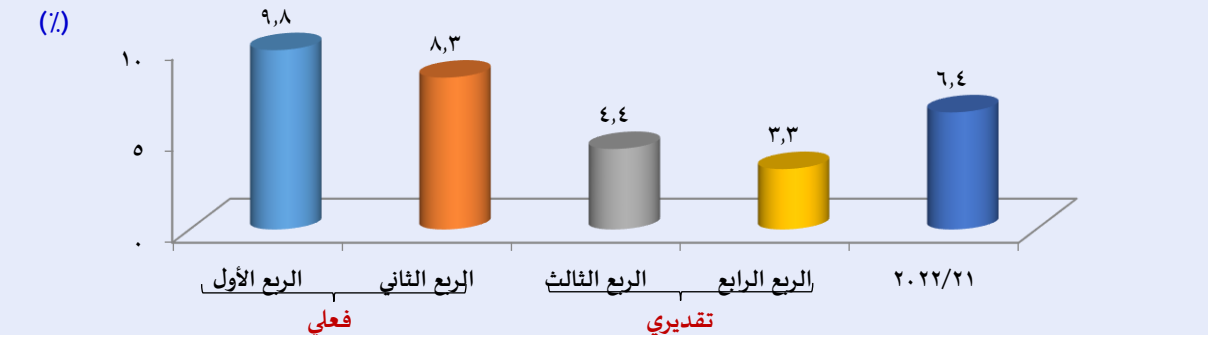

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وبناءً على التقدير السابق لمُعدّل النمو الاقتصادي، وفي ظل فرضيّة بلوغ مُعدّل التضخّم (٧%)، توافقًا والاتجاهات التضخّميّة السائدة والمُعلنة من البنك المركزي، تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٢/٢١ بنحو ٧٩٢٥ مليار جنيه.

ومع اندلاع الأزمة الروسية/ الأوكرانية، وتوقّع تنامي تداعيّاتها الاقتصادية في شكل ارتفاع صارخ في أسعار الطاقة (الزيت الخام والغاز الطبيعي) وأسعار المواد الغذائية (القمح والذرة ...) مع تفاقُم مُشكلة عدم انتظام سلاسل الإمداد الدولية، فضلًا عن تصاعُد التوتّرات السياسية في القارة الأوروبية، وانعكاساتها السلبية على مناخ الاستثمار والأعمال، ومع رصد المُؤشّرات الأوليّة للرُبع الثالث لعام ٢٠٢٢/٢١ لمُعدّل نمو ٤,٥%

شكل رقم (١٨/٣)
تقديرات مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المُعدّل ٢٠٢٢/٢١

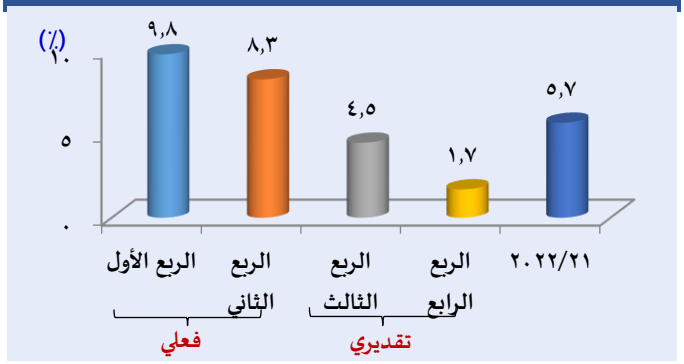

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

في ظل نشوب الحرب الروسيّة / الأوكرانيّة. فقد مالت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لمصر للتحفّظ بالنسبة لعام ٢٠٢٢/٢١، على خلفيّة توقّع مُعدّل نمو اقتصادي أقل، في حدود ٥,٧% بدلًا من ٦,٤% [شكل رقم (١٨/٣)]. وتصاعد مُعدل التضخّم لمستوى أعلى (٨,٥% بدلًا من ٧%). وعليه، تم مُراجعة التقدير السابق للناتج المحلي الإجمالي، ليصبح في حدود ٧٩٤٠ مليار جنيه بسعر السوق، بدلًا من القيمة المُقدّرة السابقة ٧٩٢٥ مليار جنيه.

- **الناتج المحلي الإجمالي في عام الخطة (٢٠٢٣/٢٢)**

تستهدف الخطة زيادة الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ليصل إلى نحو ٨,٨ تريليون جنيه بالأسعار الجارية، بنسبة نمو ١٥,٩٪ مُقارنة بالناتج المُتوقّع لعام ٢٠٢٢/٢١ والذي يُقدّر بحوالي ٧,٦ تريليون جنيه.

وبالأسعار الثابتة، من المُستهدف أن يُناهز الناتج حوالي ٨ تريليون جنيه في عام الخطة، بنسبة نمو ٥,٢% [شكل رقم (١٩/٣)].

شكل رقم (١٩/٣)
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج

بالأسعار الجارية

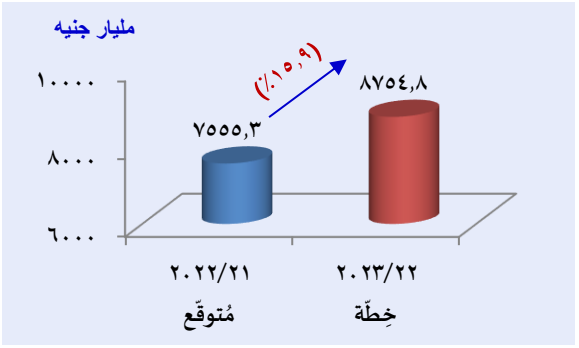

بالأسعار الثابتة

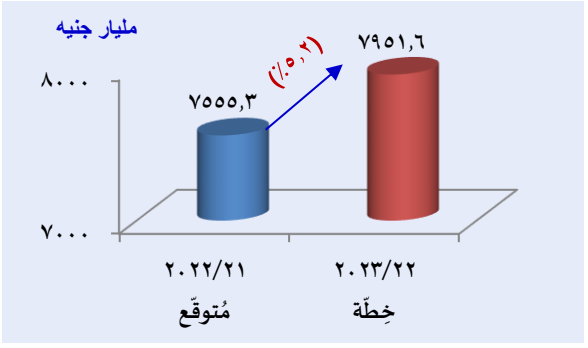

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح الشكل رقم (٢٠/٣) معدلات النمو القطاعية المُستهدفة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج لعام ٢٠٢٣/٢٢. ويُبرِز الشكل الأهمية النسبية للقطاعات الدافعة للنمو التي يزيد مُعدّل

نموّها عن المتوسط العام لمعدل النمو السنوي (٥,٢%) والتي تتمثّل في قطاع الاتصالات (١٦,٥٪) الذي يلعب دورًا فاعِلًا ورئيسًا في تسريع عجلة النمو الاقتصادي نتيجة الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية وتفعيل منظومة التحوّل الرقمي والشمول المالي. ويرتكز دور وفاعليّة القطاع على تطوير نُظُم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تعميق الصناعة التكنولوجية وتنمية المنتجات الإلكترونية وتعزيز القُدرة التصديرية للقطاع.

ويأتي قطاع التشييد والبناء في المرتبة الثانية (٨,٩٪) نتيجة الطفرة التي شهدها هذا القطاع في الأعوام الأخيرة في ظل تسارُع تنفيذ المشروعات القومية الخاصة بالطرق والكباري واشتراك عديدٍ من الشركات في مُبادرة "حياة كريمة" التي تتبنّاها الدولة لتحسين مُستوى المعيشة في القرى، ثم قطاع الصناعات التحويلية الأخرى (٧,٧٪)، ويتبعه نشاط قناة السويس (٧٪)، وقطاع المطاعم والفنادق (٥%)، ثم قطاعات الخدمات الصحية والحكومة العامة بمعدل نمو (٥,٨٪)، (٥,٦٪) على التوالي.

شكل رقم (٢٠/٣)
معدلات النمو القطاعية المُستهدفة في عام الخطة (٢٠٢٣/٢٢)

أ- قطاعات تربو معدلات نموها على المتوسط العام (٥,٢٪)

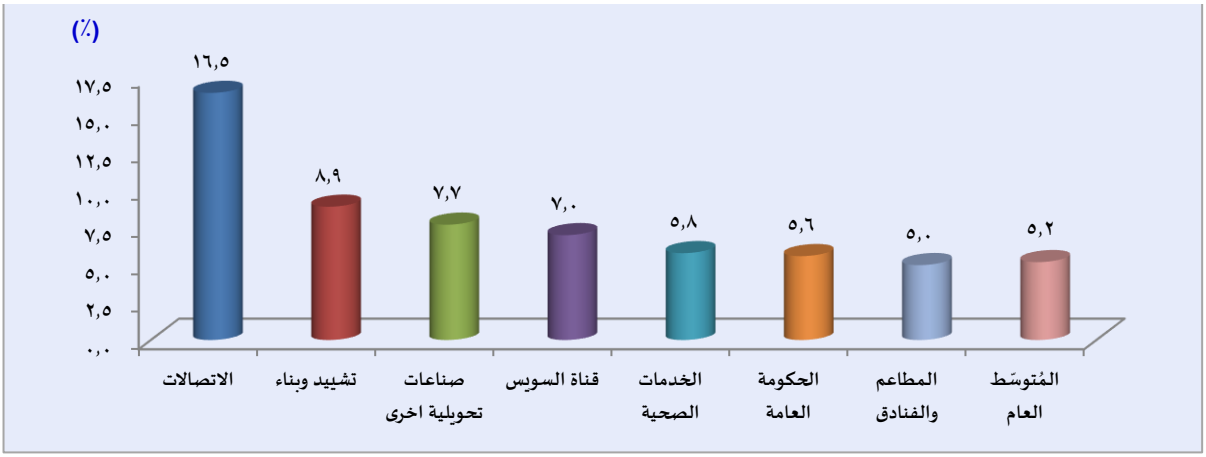

ب- قطاعات تقل مُعدلات نموها عن المتوسط العام (٥,٢٪)

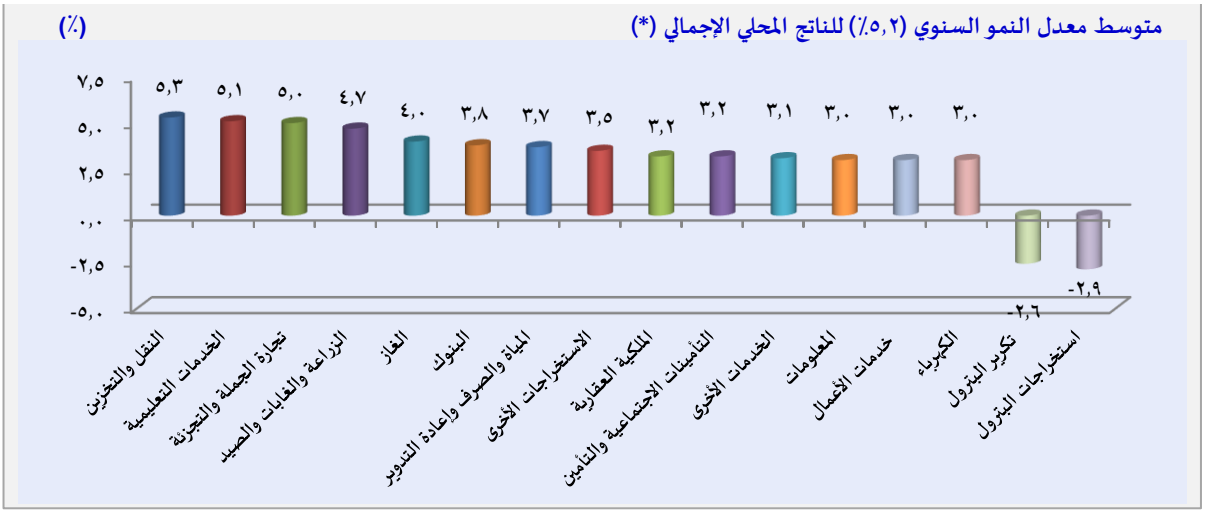

(*) بتكلفة عوامل الإنتاج.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ومن حيث الوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، تأتي الصناعات التحويلية في المرتبة الأولى وتصل أهمّيتها النسبية إلى ١٥,٥٪ من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية في عام الخطة، ويليها قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ١٣,٤٪ من الناتج، وقطاع التشييد والبناء بنسبة ١١,٣٪، ثم قطاعا الزراعة والغابات والصيد (١٠,٩٪) وقطاع الاستخراجات (٧,٩%) [جدول رقم (٤/٣)].

جدول رقم (٤/٣)
هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
بحسب النشاط الاقتصادي خلال عام الخطة

القطاع	الهيكل (٪)	القطاع	الهيكل (٪)
الصناعات التحويلية	١٥,٥	الاتصالات	٢,٥
تجارة الجملة والتجزئة	١٣,٤	خدمات التعليم	٢,٢
التشييد والبناء	١١,٣	المطاعم والفنادق	٢,١
الزراعة والغابات والصيد	١٠,٩	الكهرباء	١,٨
الاستخراجات	٧,٩	الخدمات الأخرى	١,٦
الملكية العقارية	٧,١	قناة السويس	١,٤
الحكومة العامة	٦,٣	التأمينات الاجتماعية والتامين	٠,٦
النقل والتخزين	٥,١	المياه والصرف وإعادة التدوير	٠,٦
خدمات الأعمال	٣,٤	المعلومات	٠,٤
البنوك	٣,٣	الإجمالي العـــام	١٠٠,٠
خدمات الصحة	٢,٦		

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ومن حيث مُساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، فتُناهز نحو ٧٥٪ خلال عام الخطة، وهي النسبة ذاتها في العام السابق، مُقابل ٢٥٪ مُساهمة القطاع العام.

ومن حيث مُساهمة الأنشطة في النمو الاقتصادي، يُوضّح الجدول رقم (٥/٣) التفاوت الملحوظ في مُساهمات القطاعات بحسب مُعدّل نمو كلّ منها ووزنها النسبي في هيكل الناتج، وتتمثّل الأنشطة التي تُساهم بنسبة ١٠٪ فأكثر في النمو المُحقّق في الناتج في كلٍ من التشييد والبناء (١٨,٧٪)، والصناعة التحويلية الأخرى (١٨,٣٪)، وتجارة الجملة والتجزئة (١٣٪)، والزراعة (١٠%).

وتضُم الأنشطة التي يُساهِم كلٍ منها بأقل من ١٠٪ قطاع الاتصالات (٧,٤٪)، الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال (٦,٥٪)، والخدمات الاجتماعية (٦٪)، والنقل والتخزين (٥,١٪)، بينما ساهمت باقي القطاعات بنسب هامشية تتراوح بين ٠,٢٪ و٢,٣٪.

جدول رقم (٥/٣) المُساهمة القطاعية في مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي		
القطاع / النشاط	المُساهمة في النمو (نِقاط مئوية)	الأهمية النسبية (٪)
الزراعة والغابات والصيد	٠,٥	١٠
الاستخراجات	٠,١	١,٤
- بترول	(٠,١)	(١,٨)
- غاز طبيعي	٠,١	٢,٣
- استخراجات أخرى	٠,٠٥	٠,٩
صناعات تحويلية	٠,٩	١٦,٨
- تكرير البترول	(٠,١)	(١,٦)
- تحويلية أخرى	١,٠	١٨,٣
الكهرباء	٠,١	١,١
المياه والصرف وإعادة التدوير	٠,٠٢	٠,٤
التشييد والبناء	١,٠	١٨,٧
النقل والتخزين	٠,٣	٥,١
الاتصالات	٠,٤	٧,٤
المعلومات	٠,٠١	٠,٢
قناة السويس	٠,١	١,٨
تجارة الجملة والتجزئة	٠,٧	١٣
البنوك	٠,١	٢,٤
التأمينات الاجتماعية والتأمين	٠,٠٢	٠,٤
المطاعم والفنادق	٠,١	٢
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	٠,٣	٦,٥
- الملكية العقارية	٠,٢	٤,٥
- خدمات الأعمال	٠,١	٢
الحكومة العامة	٠,٤	٦,٨
خدمات التعليم	٠,١	٢,١
خدمات الصحة	٠,٢	٢,٩
خدمات أخرى	٠,١	١
الإجمـــــالي	٥,٢	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح المُلحقان رقم (م/٦) ورقم (م/٧) بالمُلحق الإحصائي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بحسب القطاع والنشاط الاقتصادي خلال عام الخطة مقارنة بسنة الأساس ٢٠٢٢/٢١، وكذا معدلات النمو السنوية المناظرة.

٥/٣ الاستثمار

أولًا: حجم الاستثمارات الكلية

تُقدّر الاستثمارات الكلية لعام الخطة بنحو ١,٤ تريليون جنيه. وقد تم تقديرها استنادًا إلي تطوّرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومُعاملات رأس المال الناتج/الحدي (ICOR)، وبتطبيق معدلات الاستثمار المُشتقة علي قيم الناتج المحلي الإجمالي المُناظِر بالأسعار الجارية [جدول رقم (٦/٣)].

جدول رقم (٦/٣)
تقديرات الاستثمارات الكلية

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)	معاملات رأس المال	معدل الاستثمار (٪)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه بسعر السوق)	الاستثمارات الكلية (مليار جنيه)
٢٠١٧/١٦	٤,٢	٣,٦٤	١٥,٣	٣٤٧٠	٥٣٠
٢٠١٨/١٧	٥,٣	٣,١٥	١٦,٧	٤٤٣٧,٤	٧٣٩,١
٢٠١٩/١٨	٥,٦	٣,٢٥	١٨,٢	٥٣٢٢,١	٩٦٩,٣
٢٠٢٠/١٩	٣,٦	٣,٨١	١٣,٧	٥٨٥٥	٨٠٤,٤
٢٠٢١/٢٠	٣,٣	٣,٩٧	١٣,١	٦٣٤١	٨٣٢,٨
٢٠٢٢/٢١(*)	٥,٧	٢,٦	١٥,١	٧٩٤٠,٣	١٢٠٠
٢٠٢٣/٢٢(*)	٥,٥	٢,٧٦	١٥,٢	٩٢١٨,٧	١٤٠٠

(*) وفقًا لتعديلات الناتج المحلي الإجمالي بعد المُراجعة والتحديث وفقًا لنتائج التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٨/١٧ والصادر في عام ٢٠٢٠.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويتضح من الشكل رقم (٢١/٣) تنامي الاستثمارات الكلية المُستهدفة لعام الخطة (٢٠٢٣/٢٢) بنحو ١٦,٧٪ بالمُقارنة بالاستثمارات الكلية المُتوقّعة للعام السابق.

شكل رقم (٢١/٣)
تطوّر الاستثمارات الكلية

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

التوزيع القطاعي للاستثمارات المُستهدفة

تُقسم الأنشطة الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات رئيسة، تضُم المجموعة الأولى الأنشطة السلعية والتي تتمثّل في قطاعات أولّية وقطاعات ثانوية، أما المجموعة الثانية، فتضُم قطاعات الخدمات الإنتاجية، وتضُم المجموعة الثالثة قطاعات الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية.

وتُفيد البيانات الواردة بالجدول رقم (٧/٣) التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية للخطة بحسب المجموعات الرئيسة سالفة الذكر، ومنه يُلاحظ توقّع استئثار القطاعات الخدمية الإنتاجية على نحو ٤١,٣٪ مُقارنة بنسبة أقل ٣٥,٨% في العام السابق، ويرجع ذلك إلى ضخامة الاستثمارات المُوجّهة للمشروعات القومية المعنيّة بتطوير وتحديث المرافق العامة والبنية الأساسية من إجمالي الاستثمارات، مع مُلاحظة شبه تقارُب الأهمية النسبية لقطاعي الخدمات الاجتماعية (٣٠,٨%) والأنشطة السلعية (٢٧,٩%).

جدول رقم (٧/٣)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية لعام الخطة بحسب المجموعات الرئيسة
مقارنة بعام الأساس

المجموعة الرئيسية	الاستثمارات الكلية (مليار جنيه)		الأهمية النسبية (٪)	
	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢
القطاعات السلعية	٤٢٧,٤	٣٩١,٥	٣٥,٦	٢٧,٩
قطاعات الخدمات الإنتاجية	٤٢٩	٥٧٧,٦	٣٥,٨	٤١,٣
قطاع الخدمات الاجتماعية والبشرية	٣٤٣,٦	٤٣٠,٩	٢٨,٦	٣٠,٨
الإجمالي	١٢٠٠	١٤٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعلى مستوى الأنشطة الفرعية المُنتمية للمجموعات الرئيسة الثلاث سالفة الذكر، **يتضّح من** التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية لخطة عام ٢٠٢٣/٢٢ **المُوضّحة بالجدول رقم (٨/٣)**، الآتي:

- استحواذ قطاع خدمات التنمية البشرية والاجتماعية على المركز الأوّل، بنسبة ٣٠,٨% من جملة الاستثمارات المُستهدفة لخطة عام ٢٠٢٣/٢٢ مُوزّعة بين خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى إعمالًا لمبدأ الاستحقاق الدستوري ورفع المُخصّصات المُوجّهة لقطاعات الصحة والتعليم والثقافة وغيرهم، وهو ما يتسق مع هدف بناء الإنسان المصري.

- يحتل قطاع النقل المرتبة الثانية حيث أنه من المُستهدف أن يحظى بنحو ٢١,٩٪ من الاستثمارات الكلية خلال عام الخطة نظرًا للأهمية التي يحتلّها القطاع والطفرة الكبيرة التي يشهدُها في مجال إنشاء منظومة طُرُق حديثة تتفق مع المُواصفات العالميّة وتحديث شبكة القطارات ومد خطوط المترو إلى كافة أنحاء العاصمة، وتنفيذ مشروع المونوريل والقطار السريع وغيرها من المشروعات التي من شأنها تحسين جودة الحياة وتأمين وسيلة مواصلات آمنة للمُواطن.
- استئثار قطاع الأنشطة العقارية بالمركز الثالث حيث تستحوذ على ١١,٣٪ من إجمالي الاستثمارات القطاعية.
- تواضُع حجم الاستثمارات المُوجّهة لقطاع المعلومات والبالغة نحو١٠,٤ مليار جنيه بنسبة أقل من ١% من إجمالي الاستثمارات.

جدول رقم (٨/٣)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية بحسب النشاط الاقتصادي، عام٢٠٢٣/٢٢

النشاط الاقتصادي	الاستثمارات (مليار جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	النشاط الاقتصادي	الاستثمارات (مليار جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
الزراعة والغابات والصيد	٨٢,٩	٥,٩	الاتصالات	٥٦,٧	٤,١
الاستخراجات	٤٩,٥	٣,٥	المعلومات	١٥,٧	٠,٧
– البترول الخام	١٧,٦	١,٣	قناة السويس	١٣,١	٠,٩
– الغاز الطبيعي	٣١,٢	٢,٢	تجارة الجملة والتجزئة	٢٦,٧	١,١
– استخراجات أخرى	٠,٦	٠,٠٤	الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	٩,٦	٠,٧
الصناعات التحويلية	٩٣,٥	٦,٧	المطاعم والفنادق	٧,٤	٠,٥
– تكرير البترول	١٩,٤	١,٤	الأنشطة العقارية	١٥٧,٨	١١,٣
– صناعات تحويلية أخرى	٧٤,١	٥,٣	خدمات التعليم والصحة وأخرى	٤١١,٩	٢٩,٤
الكهرباء والطاقة	٢٩,٣	٢,١	احتياطيات عامة	١٠,٠	٠,٧
المياه والصرف وإعادة التدوير	١٠٣,٤	٧,٥	تعويضات المشروعات الاستثمارية	٩,٠	٠,٦
التشييد والبناء	٣٢,٩	٢,٤	الإجمالي العام	١٤٠٠	١٠٠
النقل والتخزين	٣٠٦,٩	٢١,٩			

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

هيكل الاستثمارات بحسب الجهات المعنيّة

يجري توزيع الاستثمارات الكلية بحسب الجهات المعنيّة والتي تتمثّل في الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية العامة والشركات التابعة لقطاع الأعمال العام والاستثمارات المركزية واستثمارات القطاع الخاص.

وكما هو مُوضّح بالشكل رقم (٢٢/٣)، من المُستهدف استحواذ الاستثمارات العامة على النصيب الأكبر (٧٨,٦٪) مُوزّعة بين الجهات، وحصول القطاع الخاص على النسبة المُتبقيّة (٢١,٤٪) من جملة الاستثمارات المُوجّهة لخطة عام ٢٠٢٣/٢٢.

ويُلاحظ من الشكل تنامي استثمارات الهيئات الاقتصاديّة مُسجّلة نحو ٤١٠,٩ مليار جنيه لترتفع بذلك أهميتها النسبية في هيكل الاستثمارات الكلية إلى ٢٩,٤٪. ويأتي القطاع الحكومي في المرتبة الثانية بجملة استثمارات مُستهدفة تُقدّر بنحو ٣٧٦,٤ مليار جنيه لتبلغ أهميتها النسبية ٢٦,٩٪.

ويخُص القطاع الخاص استثمارات تُقدّر بنحو ٣٠٠ مليار جنيه، بنسبة ٢١,٤٪ من جملة استثمارات الخطة كما سبق الذكر ولتأتي بذلك في المرتبة الثالثة، بالإضافة إلى الاستثمارات المركزية والتي تُقدّر بنحو ٢٣٧ مليار جنيه، بنسبة ١٦,٩%. أما استثمارات القطاع العام، فتقُدّر بنحو ٧٥,٧ مليار جنيه، بنسبة ٥,٤%.

شكل رقم (٢٢/٣)

توزيع الاستثمارات الكلية المُستهدفة لعام ٢٠٢٣/٢٢ بحسب الجهات المعنيّة

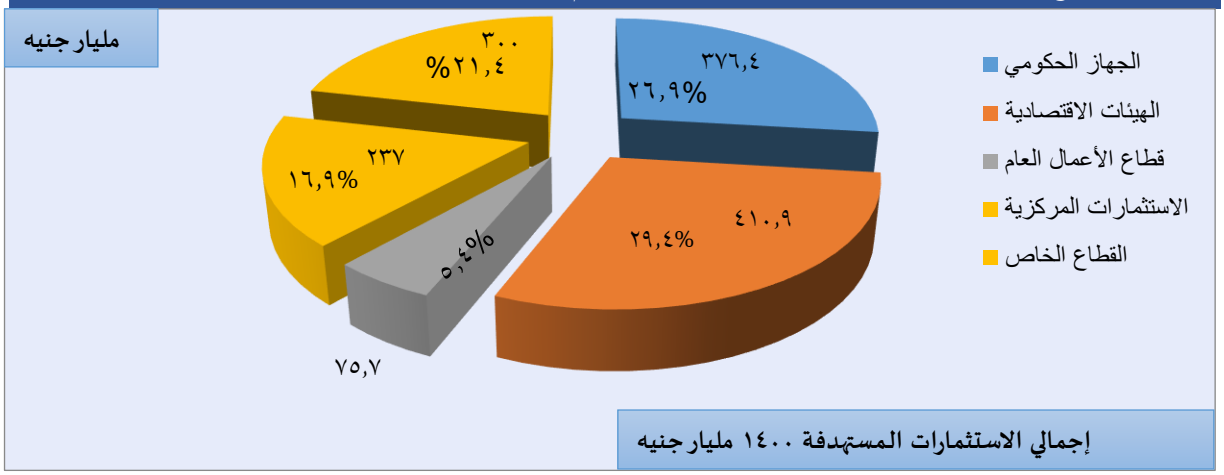

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتعكس بيانات الشكل رقم (٢٣/٣) التطوّر الإيجابي في نصيب الفرد من الاستثمارات العامة، اعتبارًا من عام ٢٠٢١/٢٠.

شكل رقم (٢٣/٣)

تطوّر نصيب الفرد من الاستثمارات العامة

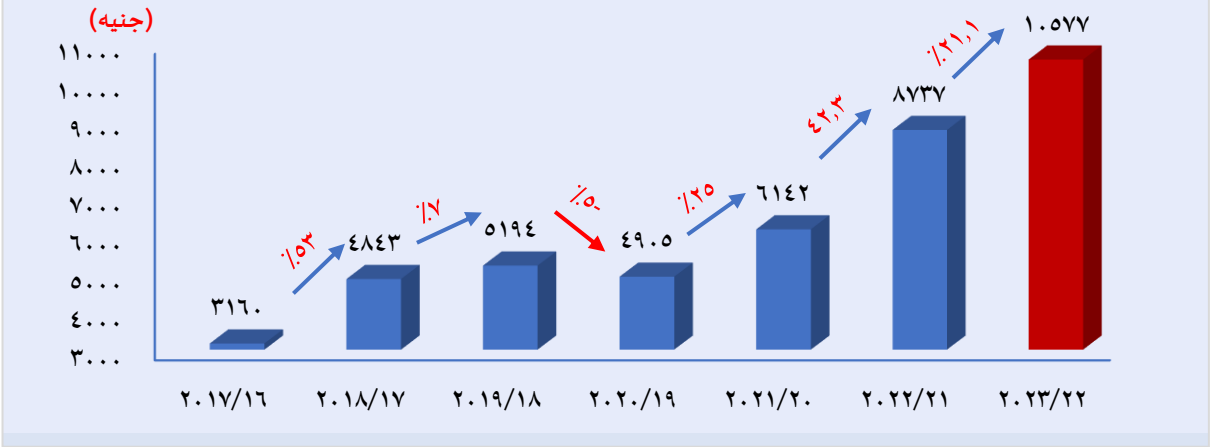

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاستثمارات الحكومية

تشمل استثمارات الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية العامة. ومن المُستهدف تخصيص ٣٧٦,٤ مليار جنيه لتُناهز بذلك ٢٧٪ من إجمالي الاستثمارات لخطة عام ٢٠٢٣/٢٢. ويتبيّن من توزيع الاستثمارات بين هذه الجهات الثلاث استئثار الجهاز الإداري بنحو ٢٣١,٤ مليار جنيه، بنسبة تُناهز ٦١,٥٪ من إجمالي استثمارات الجهاز الحكومي، بينما تبلُغ الاستثمارات المُوجّهة للهيئات الخدمية نحو ١٢٢ مليار جنيه، بنسبة ٣٢,٤٪، وتلك المُوجّهة للإدارة المحليّة حوالي ٢٣ مليار جنيه، بنسبة ٦,١٪ [شكل رقم (٢٤/٣)].

شكل رقم (٢٤/٣)
هيكل الاستثمارات المُستهدفة للجهاز الحكومي، ٢٠٢٣/٢٢

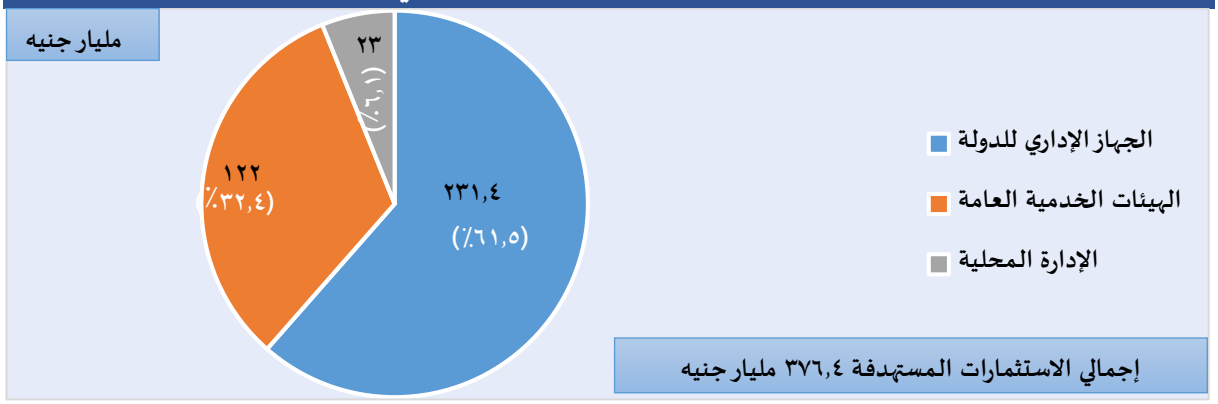

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ومن حيث الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكوميّة في عام الخِطّة، يتضّح من جدول رقم (٩/٣) اعتماد الجهاز الحكومي على تمويل الخزانة العامة بنسبة ٦٥,٢% من إجمالي الموارد التمويليّة للاستثمار، مما يعتمد على المصادر الإيراديّة الأخرى بنسبة ٣١,٨%. أما القروض والمِنَح الخارجيّة، فتُشكّل ٣%.

جدول رقم (٩/٣)
الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية

المصادر	مليار جنيه	النسبة (%)
الخزانة العامة (محلي وأجنبي)	٢٤٥,٤	٦٥,٢
مصادر أخرى	١١٩,٧	٣١,٨
مِنَح وقروض ومُساعدات محليّة	١١,٣	٣
الإجمالي	٣٧٦,٤	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح الجدول رقم (١٠/٣)التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية لعام الخطة، ويُلاحظ منه الآتي:

- تتصدّر الخدمات الاجتماعية المُتعلّق ببناء الإنسان (التعليم – الصحة – الخدمات الاجتماعيّة الأخرى) قائمة استثمارات الجهاز الحكومي، حيث تستأثر وحدها بنحو ٢١٧,٧ مليار جنيه، بنسبة تُناهِز ٥٨%.

- تأتي خدمات النقل والتخزين في المرتبة الثانية باستثمارات تُقدّر بنحو ٣٦ مليار جنيه، بنسبة ٩,٦% من الإجمالي.
- يحتل قطاع المياه والصرف الصحي المركز الثالث باستثمارات تُقدّر بنحو ٣٢ مليار جنيه، بنسبة ٨,٥%.
- يُسهِم قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي باستثمارات تُقدّر بـ ٢٦ مليار جنيه، بنسبة تُناهز ٧٪ من جملة الاستثمارات الحكومية.

جدول رقم (١٠/٣)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية
وبحسب الجهات التابعة، ٢٠٢٣/٢٢

(مليار جنيه)

القطاع/ النشاط	الجهاز الإداري	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	الإجمالي	(٪)
الخدمات الاجتماعية الأخرى	٧٠,٥	٢٢,٧	٢٨,٩	١٢٢,١	٣٢,٤
خدمات التعليم	٣٠,١	٠,٢	٢٨,٥	٥٨,٨	١٥,٦
الخدمات الصحية	٢٣,١	--	١٣,٧	٣٦,٨	٩,٨
النقل والتخزين	١٢,٤	--	٢٣,٦	٣٦	٩,٦
المياه والصرف الصحي	٢١,٧	--	١٠,٣	٣٢	٨,٥
الزراعة والري واستصلاح الأراضي	٢٢,٣	--	٣,٧	٢٦	٦,٩
الاتصالات	١٤,٨	--	٠,٣	١٥,٢	٤
الأنشطة العقارية	٠,٤	--	١٢,٢	١٢,٦	٣,٤
الاحتياطيات العامة	١٠	--	--	١٠	٢,٧
تعويضات المشروعات الاستثمارية	٩	--	--	٩	٢,٣
المعلومات	٧,٥	--	٠,١	٧,٦	٢
الكهرباء والطاقة	٧,٦	--	--	٧,٦	٢
التشييد والبناء	١,٦	--	٠,٧	٢,٣	٠,٦
أخرى	٠,٣	٠,١	--	٠,٤	٠,٢
الإجمالي	٢٣١,٤	٢٣	١٢٢	٣٧٦,٤	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

استثمارات الهيئات الاقتصادية

تحتل الاستثمارات المُوجّهة للهيئات الاقتصادية المركز الأول من جملة الاستثمارات العامة. وتبلغ الاستثمارات المُستهدفة لهذه الجهات نحو ٤١٠,٩ مليار جنيه في عام الخطة، بنسبة ٣٧,٤٪ من جملة الاستثمارات العامة. وتتركّز أهمّها في قطاع النقل والتخزين (٥٣,٥٪)، وقطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى (٣٢,٧٪)، مع تفاوت الحِصّة المُتبقية بين القطاعات والأنشطة الأخرى [جدول رقم (١١/٣)].

جدول رقم (١١/٣) التوزيع القطاعي لاستثمارات الهيئات الاقتصادية بحسب الجهات القطاعات والأنشطة عام ٢٠٢٣/٢٢		
القطاع/النشاط	الاستثمارات المُستهدفة	(٪)
النقل والتخزين	٢١٩,٧	٥٣,٥
التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية	١٣٤,٣	٣٢,٧
قناة السويس	١٣,١	٣,٢
التشييد والبناء	١٠	٢,٤
الكهرباء والطاقة	٩,٤	٢,٣
المياه والصرف الصحي	٨,٨	٢,١
الاستخراجات	٧,٢	١,٨
الاتصالات	٤,٤	١
أخرى	٤	١
الإجمالي	٤١٠,٩	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ومن حيث مصادر تمويل استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة، فيجري الاعتماد في الأساس على القروض المحليّة والأجنبيّة بما يُعادل ٢٥٠,٩ مليار جنيه، بنسبة ٦١%، ثم على الاحتياطيّات والمُخصّصات المحليّة والأجنبيّة، بما يُعادِل ١٤٧ مليار جنيه بنسبة ٣٥,٨%، بجانب مصادر أخرى بنسبة ٣,٢% [جدول رقم (١٢/٣)].

جدول رقم (١٢/٣) الهيكل التمويلي لاستثمارات الهيئات الاقتصاديّة		
المصادر	مليار جنيه	النسبة (%)
قروض محليّة	١٧٢,٣	٤١,٩
قروض خارجيّة	٧٨,٦	١٩,١
احتياطيّات ومُخصّصات محليّة	١٤٣,٦	٣٤,٩
احتياطيّات ومخصّصات أجنبيّة	٣,٤	٠,٩
مُساهمات خزانة عامة	١٠,٥	٢,٦
مِنَح ومعونات خارجية	٠,٩	٠,٢
مصادر إيراديّة أخرى	١,٦	٠,٤
الإجمالي	٤١٠,٩	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

استثمارات شركات قطاع الأعمال العام

تبلغ الاستثمارات المُستهدفة لشركات قطاع الأعمال العام نحو ٧٥,٧ مليار جنيه، بنسبة ٦,٩٪ من جملة الاستثمارات العامة. وتنقسم هذه الاستثمارات بين الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وشركات القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، والشركات القابضة النوعية.

أولًا: الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣

- تُشكّل الاستثمارات المُستهدفة للشركات الخاضعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ نحو ٣٤,١ مليار جنيه في عام الخطة، بنسبة ٤٥٪ من جملة استثمارات قطاع الأعمال العام، ونحو ٣,١٪ من إجمالي الاستثمارات العامة
- يتركّز ٩٦,٥٪ من استثمارات الشركات الخاضعة لهذا القانون في أربعة قطاعات رئيسة، تتمثّل في قطاع الصناعات التحويلية (٥٥,٤٪)، والخدمات الاجتماعية الأخرى (١٤,٧٪)، البترول والثروة المعدنية (١٣,٥٪)، النقل والتخزين (١٢,٩٪) [شكل رقم (٢٥/٣)].

شكل رقم (٢٥/٣)
هيكل استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ عام ٢٠٢٣/٢٢

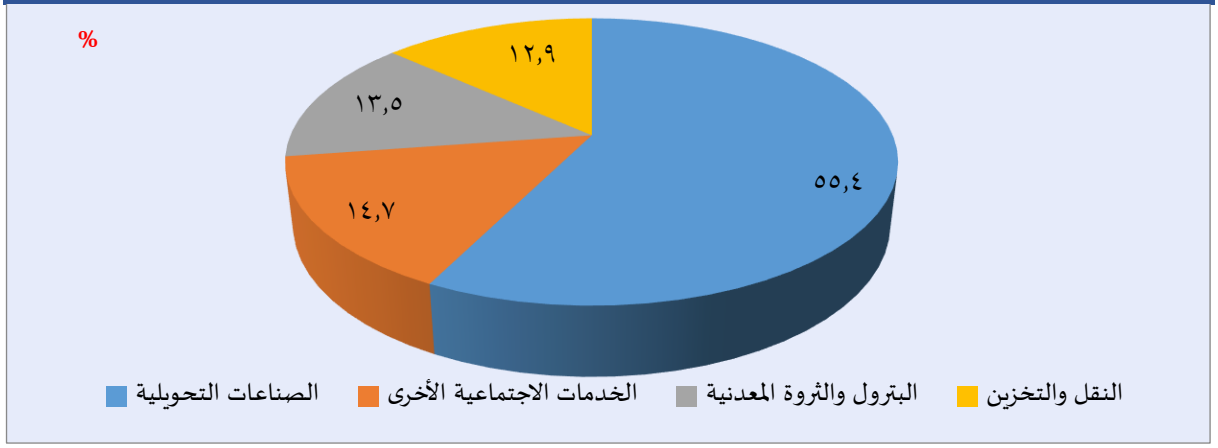

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يخُص الهيكل التمويلي لاستثمارات الشركات الخاضعة لقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣، فيضُم من الاحتياطيّات والمُخصّصات المحليّة والأجنبيّة ٣١ مليار بنسبة ٩٠,٩% من إجمالي المصادر التمويليّة، وتمُثّل التسهيلات المحليّة والأجنبيّة ٢,١ مليار جنيه بنسبة ٦,٢%، أما مُساهمات الخزانة العامة تبلُغ مليار جنيه بنسبة ٢,٩% [جدول رقم (١٣/٣)].

جدول رقم (١٣/٣)
الهيكل التمويلي لاستثمارات الشركات الخاضعة لقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣

المصادر	مليار جنيه	النسبة (%)
احتياطيّات ومُخصّصات (محليّة وأجنبيّة)	٣١	٩٠,٩
تسهيلات محليّة وأجنبيّة	٢,١	٦,٢
خزانة عامة	١	٢,٩
الإجمالي	٣٤,١	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثانيًا: الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

- تُقدّر استثمارات الشركات الخاضعة لهذا القانون بنحو ٣٠,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣/٢٢، بنسبة ٤٠,٧% من جُملة استثمارات قطاع الأعمال العام، وتتركّز أغلبية الاستثمارات في الصناعات التحويلية (٢٦,٩ مليار جنيه) بنسبة تربو على ٨٧٪، والنقل والتخزين (١,٢ مليار جنيه)، والمطاعم والفنادق (١,٢ مليار جنيه) [شكل رقم (٢٦/٣)].

شكل رقم (٢٦/٣)

هيكل استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ عام ٢٠٢٣/٢٢

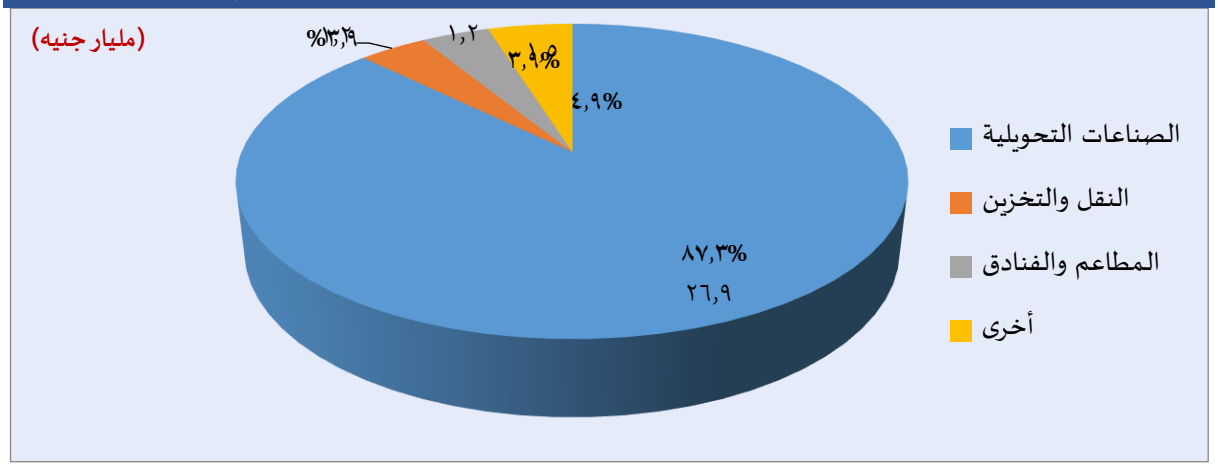

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثالثًا: الشركات القابضة النوعيّة

تُقدّر الاستثمارات المُوجّهة للشركات القابضة النوعية بنحو ١٠,٨ مليار جنيه في عام الخطة، وتُوزّع بين قطاع الكهرباء والطاقة (٥,٧ مليار جنيه)، وقطاع الاستخراجات (٣,٢ مليار جنيه) والنقل والتخزين (١,٥ مليار جنيه)، والصناعة التحويليّة (٤٠٠ مليون جنيه).

الاستثمارات المركزية:

تُقدّر جُملة الاستثمارات المركزية بنحو ٢٣٧ مليار جنيه. وتُشكّل بذلك نحو ٢١,٥٪ من جملة الاستثمارات العامة، و١٦,٣٪ من جملة الاستثمارات المُستهدفة في عام الخطة.

ويُوضّح الجدول رقم (١٤/٣) توزيع هذه الاستثمارات بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وتأتي الأنشطة العقارية في المرتبة الأولى باستثمارات تُقدّر بنحو ٩٠ مليار جنيه، مُشكّلة بذلك ٣٨٪ من جملة الاستثمارات المركزية، ويحتل قطاع الصرف الصحي المرتبة الثانية بنسبة ١٩,٣٪. ويأتي قطاع الزراعة والري في المرتبة الثالثة بنسبة ١٢,٣٪، ثم الخدمات الاجتماعية المُتمثّلة في خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى بنسبة ١٠,٥٪، ثم قطاعا النقل والتخزين والمياه بنسبة ٧,٢٪ و٤,٤٪ على التوالي.

جدول رقم (١٤/٣) التوزيع القطاعي للاستثمارات المركزية		
النشاط	مليار جنيه	(٪)
الأنشطة العقارية	٩٠	٣٨
الصرف الصحي	٤٥,٨	١٩,٣
الزراعة والري والصيد	٢٩,١	١٢,٣
الخدمات الاجتماعية	٢٤,٩	١٠,٥
النقل والتخزين	١٧,١	٧,٢
المياه	١٠,٥	٤,٤
الاتصالات	٩,٦	٤,١
أنشطة أخرى	١٠	٤,٢
الإجمالي	٢٣٧	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاستثمارات الخاصة:

في ظل ظروف عدم التيقّن بأحوال السوق وتطوّرات النشاط الاقتصادي ومسارات النمو الناجمة عن تبِعات جائحة فيروس كورونا والأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة، من المُتوقّع ألا تتجاوز استثمارات القطاع الخاص ٣٠٠ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣/٢٢ بانخفاض يُناهِز ٥% عن الاستثمارات المُتوقّعة لعام ٢٠٢٢/٢١ وقدرُها ٣١٤,٩ مليار جنيه [شكل رقم (٢٧/٣)].

شكل رقم (٢٧/٣)
تطوّر الاستثمارات الخاصة
في عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢

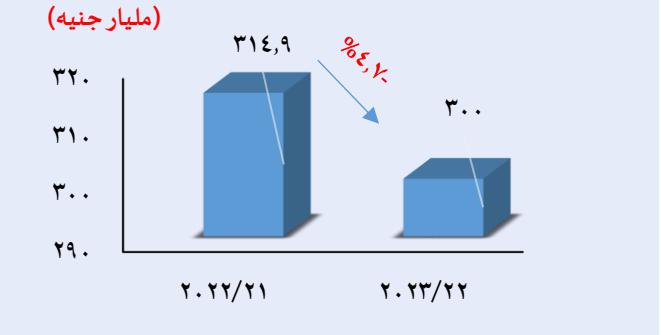

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويعكِس التراخي النسبي في الاستثمارات الخاصة خلال عامي ٢٠٢١/٢٠ و٢٠٢٢/٢١ وخطة عام ٢٠٢٣/٢٢ [شكل رقم (٢٨/٣)] التأثيرات السلبيّة للأزمات الدوليّة على مُناخ الاستثمار الخاص بفعل شيوع ظاهرة الركود التضخّمي من حيث تباطؤ الطلب السوقي ونقص المعروض في ظل ارتفاع تكلفة الإنتاج والمُعاملات.

شكل رقم (٢٨/٣)
تطوّر نصيب الاستثمار الخاص من الاستثمارات الكلية خلال الفترة ٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٣/٢٢

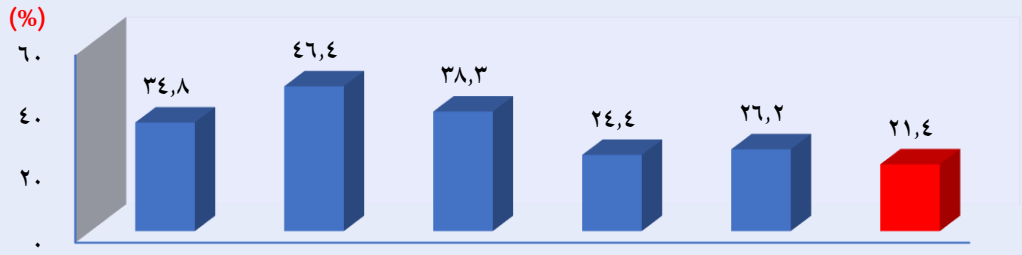

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح الجدول رقم (١٥/٣) التوزيع القطاعي لاستثمارات القطاع الخاص، ومنه يُستدل على أهمّية الأنشطة العقاريّة والصناعة التحويليّة غير البترولية واستخراجات الغاز الطبيعي وأنشطة الاتصالات والزراعة والنقل والتخزين والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والتي تستحوذ في مجموعها على ما يربو على ٢٨٨,٦ مليار جنيه، بما يُعادِل ٨٢,٥% من جُملة استثمارات القطاع الخاص.

جدول رقم (١٥/٣)
التوجّهات الاستثماريّة للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي خلال عام ٢٠٢٣/٢٢

القطاعات / الأنشطة	مليار جنيه	الأهمّية النسبيّة (%)	القطاعات / الأنشطة	مليار جنيه	الأهمّية النسبيّة (%)
الأنشطة العقاريّة	٥٤,٨	١٨,٣	الوساطة الماليّة والتأمين	٨,١	٢,٧
الصناعة التحويليّة غير البترولية	٣٧,٧	١٢,٦	الخدمات التعليميّة	٨	٢,٨
الغاز الطبيعي	٢٧,٩	٩,٣	المياه والصرف الصحي	٦,٣	٢,١
الاتصالات	٢٧,٦	٩,٢	المطاعم والفنادق	٦,٢	٢,١
الزراعة	٢٧	٩	البترول الخام	٥,٩	٢
النقل والتخزين	٢٦,٨	٨,٩	تكرير البترول	٥,٧	١,٩
التشييد والبناء	١٥,٩	٥,٣	الكهرباء	٣,٧	١,٢
تجارة الجملة والتجزئة	١٤,٩	٥	المعلومات	١,١	٠,٤
الخدمات الاجتماعيّة الأخرى	١٢,٩	٤,٣	استخراجات أخرى	٠,٦	٠,٢
الخدمات الصحيّة	٨,٩	٣	الإجمالي	٣٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

ومن المُؤشّرات المُهمّة التي يتم الاسترشاد بها في التعرّف على أداء القطاع الخاص ومرئيّاته بالنسبة لتطوّرات قطاع الأعمال ما يُعرف بمُؤشّر مُديري المُشتريات[١].

(١) مُؤشّر مُديري المُشتريات هو مُؤشّر اقتصادي عام شهري يتم حسابه من مسوح شركات القطاع الخاص التي لا تعمل في قطاع النفط.
ففي مصر، يتم حساب المُؤشّر من قِبَل مُؤسّسة HIS Markit وتصدُر بواسطة Emirates NBD.
يصدُر المُؤشّر ليعكس أداء حوالي ٤٠٠ شركة قطاع خاص غير مُنتِجة للنفط، وتشمل قطاع الصناعة وقطاع التشييد وقطاع الخدمات وقطاع البيع بالتجزئة وقطاع البيع بالجُملة.

ويُفيد المُؤشّر العام استمرار حالة التراخي في النشاط السوقي، حيث ظلّت قيم المُؤشّر دون المُستوى المُحايد (٥٠ نقطة) على امتداد الخمسة عشر شهرًا الماضية، واستمرت قيمة المُؤشّر عند مُستوى ٤٨,١ نقطة في فبراير ٢٠٢٢ شكل رقم (٢٩/٣).

شكل رقم (٢٩/٣)

تطوّر مُؤشّر مُديري المُشتريات لمصر (مايو ٢٠١٧ – مارس ٢٠٢٢)

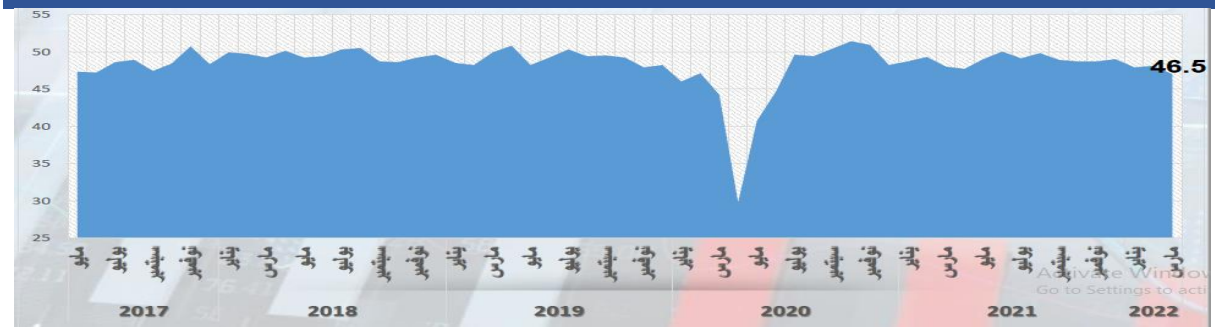

وكذلك يتبيّن من المُؤشّرات الفرعيّة للمُؤشّر العام استمرار الاتجاه الانكماشي على امتداد الشهور القليلة الماضية، [جدول رقم (١٦/٣)]. حيث تلاحظ الآتي:

- تراجُع مُؤشّر طلبات التصدير الجديدة عن المُستوى المُحايد ليُسجّل ٤٨,٣ نقطة.
- تراجُع مُؤشّري الإنتاج والطلبات الجديدة في يناير وفبراير عام ٢٠٢٢ مُقارنة بديسمبر ٢٠٢١.
- شِبه استقرار مُؤشّر التوظيف حول ٤٩ نقطة مئوية.
- انخفاض مُؤشّر الأعمال المُتراكمة ومُؤشّر أسعار المُدخلات على امتداد الفترة المعنيّة.

وكذلك، يُلاحظ تراجُع التوقّعات المُستقبليّة لاتجاهات المُؤشّر، مع الانخفاض الحاد في النشاط في ظل تنامي الفارق بشأن الظروف الاقتصاديّة وتأثير نقص سلاسل الإمداد الدوليّة وارتفاع مُستويات الأسعار العالميّة والناجم عن الأزمات الدوليّة المُعاصرة[١].

جدول رقم (١٦/٣)

المُؤشّرات الفرعيّة للمُؤشّر العام لمديري المُشتريات

المُؤشّرات الفرعيّة	ديسمبر ٢٠٢١	يناير ٢٠٢٢	فبراير ٢٠٢٢
تسليم المُورّدين	٤٩,٥	٤٩,٧	٤٩,٤
طلبات التصدير الجديدة	٥٤,٩	٥١,٢	٤٨,٣
أسعار المُخرجات	٥٣,٥	٥١,٧	٥١,٢
الأعمال المُتراكمة	٥٠,٦	٥٠	٤٩,٨
الإنتاج / النشاط	٤٨,٢	٤٥,٩	٤٦,١
الطلبات الجديدة	٤٨,٨	٤٦,٩	٤٧,٣
مخزون المُشتريات	٤٨,٢	٤٩,٦	٤٩,٧
التوظيف	٤٩,٥	٤٩,١	٤٩,٢
أسعار المُدخلات	٥٩,٣	٥٩,٥	٤٥,٥

المصدر: HIS Markit.

يتم حساب المُؤشّر كمُتوسّط مُرجّح لخمسة مُؤشّرات فرعيّة كالآتي: طلبات جديدة (٣٠%) والإنتاج (٢٥%) والتشغيل (٢٠%) ومواعيد التسليم (١٥%) والمخزون من السلع المُشتراه (١٠%).

(١) توقّع ١١% فقط من الشركات أن يتوسّع الإنتاج خلال الإثنتى عشرة شهرًا القادمة.

الاستثمار الأجنبي المُباشر:

وتحفيزًا لمزيدٍ من التدفّقات الاستثماريّة، تُبرِز خِطّة التنمية المساعي التي بذلتها الحكومة في هذا الخصوص، ومن أبرزها:

- التوكيد – إعلاميًا – على سلامة المناخ الاستثماري لمصر، ودعوة الشركات الأجنبية لتوطين مشروعاتها في مصر للاستفادة من الموقع الجغرافي المُتميّز والحوافز المُقرّرة بقوانين الاستثمار، ومع إبراز أهمية المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة والمنطقة الاقتصادية التابعة لقناة السويس والمناطق الصناعية المُؤهّلة (الكويز).
- إبراز أهمية مصر في الربط بين الأسواق الآسيوية الواقعة شرق القارة والأسواق الأوروبية في غربها، فضلًا عن أهمية مصر كمنفذ للسوق الأفريقي الواعد.
- تحفيز الاستثمارات العربيّة في مشروعات مُشتركة مع الشركات الوطنيّة، وصندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية.

➢ كانت التوقّعات السابقة تميل إلى تصاعُد تدفقّات الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى ٧ مليار دولار عام ٢٠٢٢/٢١ (بعد انخفاضها إلى ٥,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠/١٩ تأثّرًا بتداعيّات جائحة فيروس كورونا) وليعود الاستثمار الأجنبي للاقتراب مما كان عليه قبل وقوع الجائحة، حيث كان يدور مُتوسطه السنوي حول ٨ مليار دولار[١].

➢ وقد كانت تقديرات صندوق النقد الدولي أكثر تفاؤلًا حينذاك، حيث توقّع الصندوق أن يتزايد الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى ٨,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٢/٢١، ثم إلى ١١,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٣/٢٢، وليُواصِل ارتفاعه إلى ١٤,٦ و ١٦,٣ مليار دولار في العامين التاليين [شكل رقم (٣٠/٣)].

شكل رقم (٣٠/٣)

تطوّر صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر في مصر

خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢٥/٢٤)

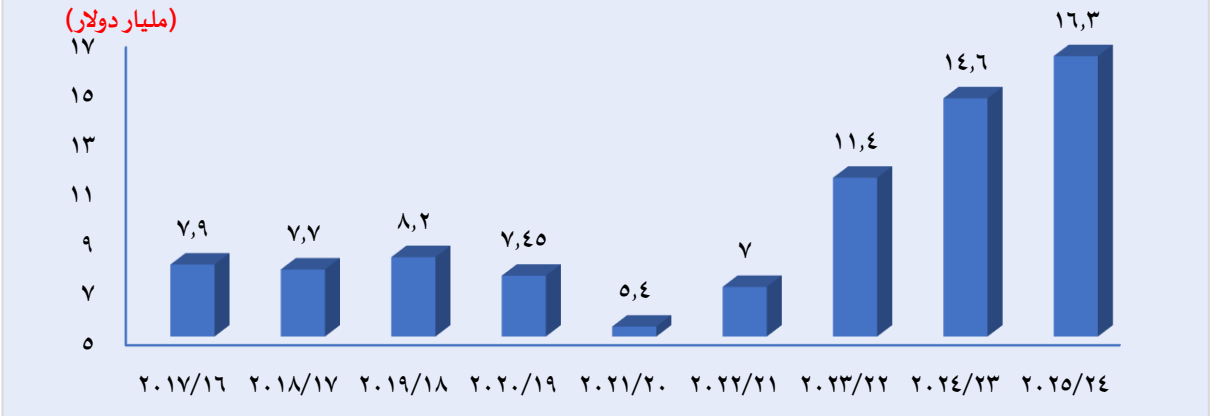

المصدر: البنك المركزي المصري (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢١/٢٠)، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢٢/٢١).
صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠٢١ (٢٠٢٣/٢٢ – ٢٠٢٥/٢٤)

---

(١) وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جاءت مصر في مركز الصدارة على صعيد القارة الأفريقية كأكبر دولة مُستقبلة لتدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر خلال عام ٢٠٢٠، وكذلك جاءت مصر في المركز (٢٩) ضمن إجمالي ٨٥ دولة في قائمة الدول المُستقبلة للاستثمار، وفقًا لتقرير FDI Market (أكتوبر ٢٠٢٠).

- وفي ظل تصاعُد الأزمة الروسية/ الأوكرانية، تفاوتت التوقّعات بشأن تِبعاتها، وإن كانت تميل إلى التحفّظ في تقديراتها لحجم التدفّقات الاستثمارية المُستقبلية على امتداد عام ٢٠٢٢.
- وقد تتأثّر مصر بهذه التداعيّات، خصوصًا وأنه يُتوقّع أن تتراجع الاستثمارات الأجنبية المُباشرة (غير العربية) مع تفضيل المُستثمر الأجنبي توظيف الأموال بالداخل وفي الملاذات الأمنة في ظل عدم استقرار النظام الاقتصادي الدولي.

أما التدفّقات الداخلة لاستثمارات دول الخليج العربي، فمن المُتوقّع تناميها بدرجة ملحوظة في المدى العاجل، وبخاصة مع توفّر فرص واعدة للاستثمار ومُساندة قوية من الصناديق السيادية.

- وفي ضوء ما تقدّم، من المُتوقّع أن يتراوح صافي الاستثمارات الأجنبية المُباشرة بين ٨ و١٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٢ مُقارنة بنحو ٥,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢١/٢٠ [شكل رقم (٣١/٣)].

شكل رقم (٣١/٣)

تقديرات صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر لمصر عام ٢٠٢٢

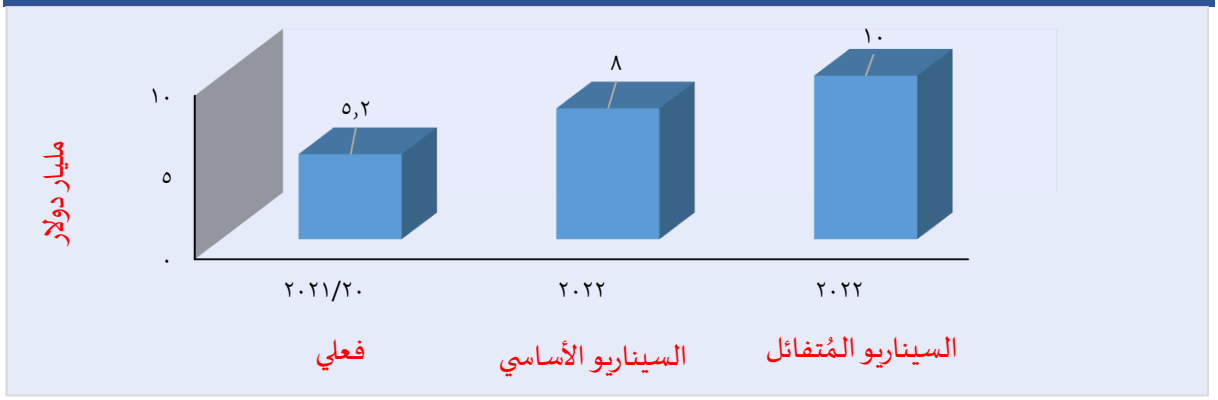

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاستثمار في حافظة الأوراق الماليّة

- في أعقاب الأزمة الروسية/ الأوكرانية – تعرّضت البورصة المصرية لاضطرابات ملحوظة، شأنها في ذلك شأن سائر الأسواق المالية العالمية. ومن دلالات ذلك:

(أ) فقدان رأس المال السوقي لأكثر من ٢٠ مليار جنيه ليغلق عند ٦٨٩ مليار جنيه في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢.

(ب) هبوط المُؤشّر الرئيس للسوق (EGX30) بنسبة ٣,٦٣% ليغلق عند ١٠٨٩٠ نقطة بانخفاض قدرُه ٤١٠ نقطة، وكذلك تراجُع مُؤشّر (EGX70) بنسبة ٩%، ليغلق عند ١٧٧٤ نقطة، ومُؤشّر GX100 والذي انخفض بأكثر من ٧%، وذلك خلال الأسبوع الأول من الأزمة الروسية/ الأوكرانية. ويبرُز الشكل رقم (٣٢/٣) اتجاهات تراجُع الأداء بمقارنة المُؤشّرات الرئيسة لشهر فبراير بنظائرها في شهر يناير السابق.

شكل رقم (٣٢/٣)

مُؤشّرات أداء البورصة في شهر فبراير مقارنة بشهر يناير ٢٠٢٢

EGX30

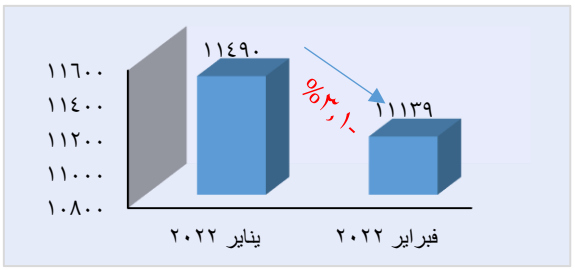

EGX50

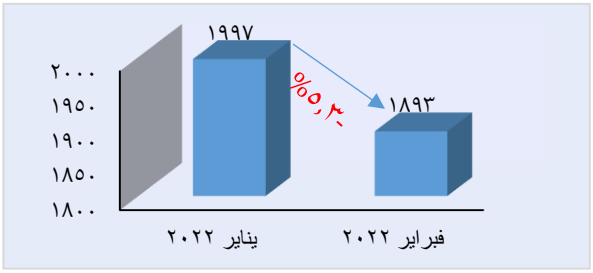

EGX70

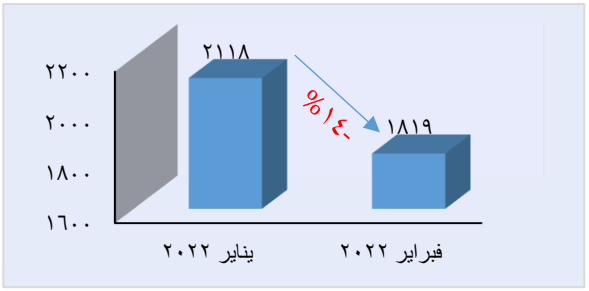

EGX100

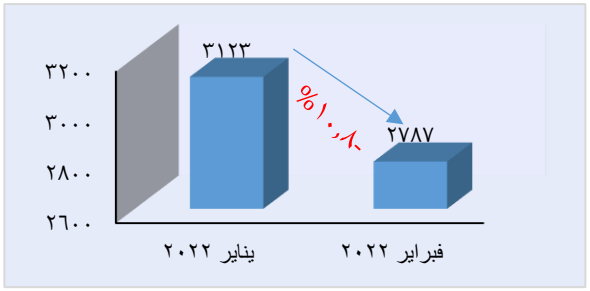

المصدر: EGX, Market Indicator,2022

(ج) تقلّب قيمة رأس المال السوقي بين الزيادة والنقصان تأثّرًا بتطوّرات الأزمة وتِبعاتها على أسواق المال، ومع انخفاضه بمقدار ٢٤ مليار جنيه في ٣١ مارس، حيث بلغ ٧٢٦ مليار جنيه مُقابل ٧٥٠ مليار جنيه في ٢٤ مارس ٢٠٢٢ [شكل رقم (٣٣/٣)].

شكل رقم (٣٣/٣)

تطوّر رأس المال السوقي بالبورصة المصرية (٢٥ يناير – ٣١ مارس ٢٠٢٢)

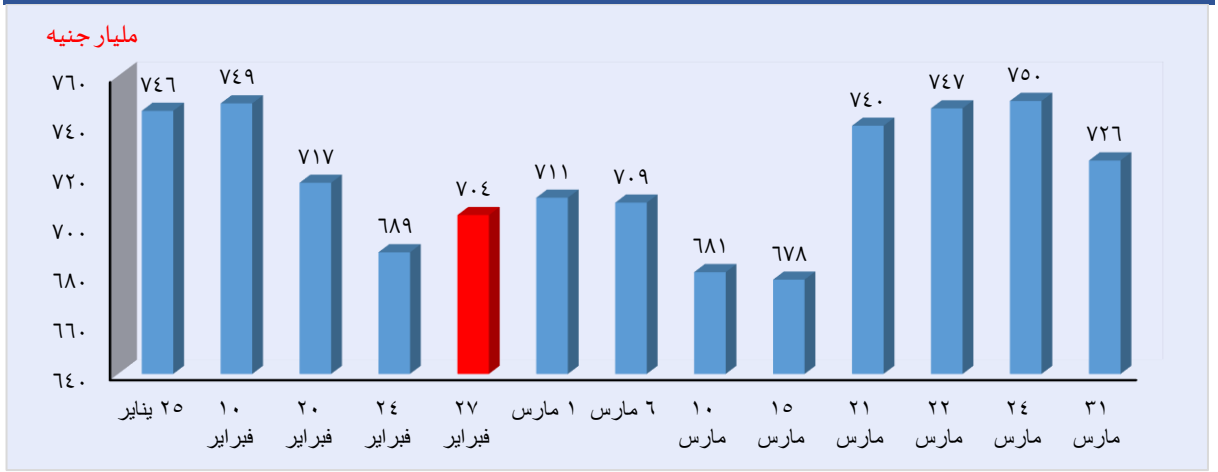

المصدر: البورصة المصرية.

(د) زيادة تحويلات الأجانب لأموالهم للخارج والتي جاوزت (٣) مليار دولار خلال أيام قليلة من وقوع الحرب الروسية/ الأوكرانية[١] ، الأمر الذي يُؤثّر سلبًا على حجم الاحتياطيّات الدولية بالنقد الأجنبي لدى البنك المركزي.

(هـ) ووفقًا لتقرير البنك المركزي عن تطوّر ميزان المُعاملات المالية والرأسمالية، فقد شهدت استثمارات الأجانب في محفظة الأوراق المالية تراجعًا حادًا، بعد أن كانت قد سجّلت ١٨,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢١/٢٠ وانخفضت إلى ٣,٥٦ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٢/٢١ وما استتبع ذلك من تحويلات ضخمة للخارج [شكل رقم (٣٤/٣)].

شكل رقم (٣٤/٣)

تطوّر استثمارات الحافظة في مصر

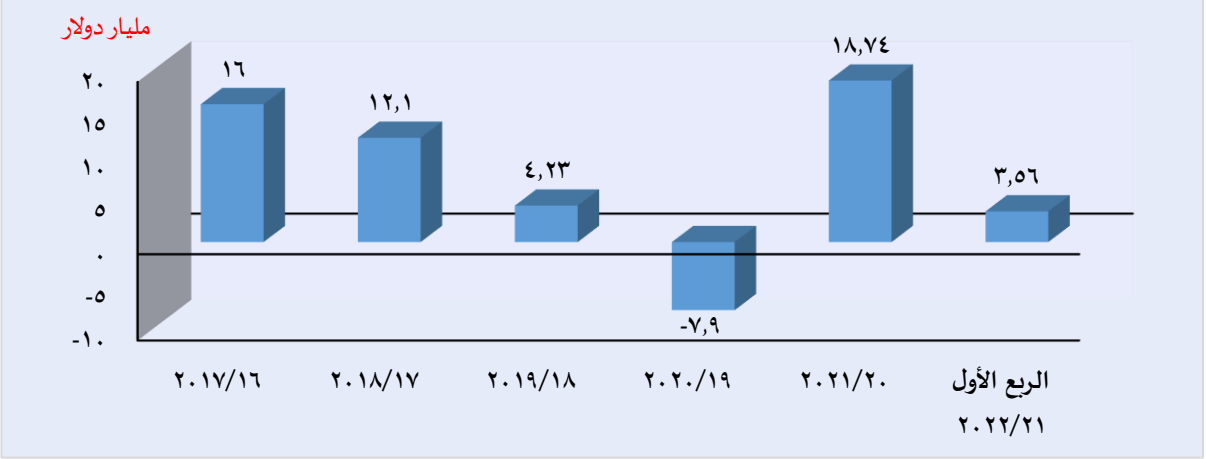

المصدر: البنك المركزي المصري

وهذه الظاهرة تجد تفسيرها في اضطراب الأسواق الماليّة العالميّة في رغبة المُستثمر في تدبير السيولة جرّاء تخارُجه من السوق المصري لتدعيم مركزه المالي في الأسواق الخارجية، فضلًا عن رغبته في الاستفادة من الارتفاعات غير المسبوقة في أسعار الفائدة والتي أعلنتها كل من الاحتياطي الفيدرالي (الأمريكي) والبنوك المركزية الأوروبية.

وقد كان من قرارات البنك المركزي الصادرة مُؤخّرًا في ٢١ مارس ٢٠٢٢ وما تضمّنته من رفع أسعار الفائدة وطرح شهادات بفائدة مُرتفعة (١٨% لمُدّة عام) ورفع سعر الدولار أن تحسّن أداء مُؤشّرات البورصة. ومع ذلك ما زال التأثير السلبي للحرب الروسيّة/الأوكرانيّة واضحًا على أداء البورصة المصريّة، حيث مالت المُؤشّرات للتراجُع مرّة أخرى خلال الأسبوع الأخير من مارس ٢٠٢٢ [جدول رقم (١٧/٣)].

---

(١) بدأ اتجاه تخارُج الأجانب من البورصة المصرية مع تنامي جائحة فيروس كورونا بظهور السُلالات الجديدة المتطوّرة من الفيروس (أوميكرون)، والقلق من عودة تداعيّات الجائحة على أسواق المال، إلا أن إيقاع التخارج زادت سرعته بدرجة ملحوظة في الأونة الأخيرة، مع تطوّرات الأزمة الروسية/ الأوكرانية.

جدول رقم (١٧/٣)

تطوّر المُؤشّرات الرئيسة للبورصة عقب قرار البنك المركزي في ٢٠٢٢/٣/٢١

اليوم	EGX30	EGX50	EGX70	EGX100
٣/٢١	١٠٩٧٤	١٩٠٩	١٩٢٥	٢٨٩٤
٣/٢١	١١٥١١	١٩٩٣	١٩٨٠	٢٩٩٧
٣/٢٢	١١٦٦٣	٢٠٠٣	١٩٩٢	٣٠٠٩
٣/٢٣	١١٧٤٤	٢٠١٩	٢٠٠٣	٣٠٣٢
٣/٢٤	١١٧٠٩	٢٠١٦	١٩٩٦	٣٠٢٢
٣/٢٧	١١٥٤٦	١٩٨٠	١٩٧١	٢٩٨٠
٣/٢٨	١١٢٤١	١٩٢٣	١٩٢٢	٢٨٩٨
٣/٢٩	١١٣٩٤	١٩٤٢	١٩٢٨	٢٩١٩
٣/٣٠	١١٢٣٩	١٩٣٢	١٩٠٨	٢٩٠٠
٣/٣١	١١٢٣٨	١٩٢٨	١٩١٠	٢٨٩٤

المصدر: EGX Market Indicator, 2022

ومن المُتوقّع أن يتحسّن أداء البورصة المصرية مع تزايُد الإقبال على الاستثمار واقتناء الأسهم في الشركات المُقيّدة، وعودة الأموال التي سبق أن تخارجت في ظل أسعار الصرف الجديدة المرنة المُطبّقة، وتصاعُد قيم أسهم عديدٍ من الشركات، وبخاصة تلك التي استفادت من ارتفاع أسعار مُنتجاتها بعد الأزمة الروسية/ الأوكرانية، والتي تُعد بذلك فرصًا جاذبة للاستثمار الأجنبي.

ومن آليّات العمل التي تتبنّاها الحكومة لتنشيط سوق الأوراق الماليّة خلال خطّة عام ٢٠٢٢/٢٣ الآتي:

- تحفيز الشركات الكبيرة والمُتوسّطة لطرح أسهمها في البورصة المصريّة وتشجيع الاكتتاب العام.
- تفعيل برنامج الأطروحات لشركات قطاع الأعمال العام، بالبدء في طرح بعض الشركات ذات العائد المُرتفع لتحفيز الاكتتاب العام.
- توكيد سلامة أسواق المال المصرية، ودعوة الشركات الكبيرة والمتوسطة لطرح أسهمها في البورصة المصرية، وتشجيع الاكتتاب بها، وكذلك تفعيل برنامج الأطروحات لشركات قطاع الأعمال العام بالبدء في طرح بعض الشركات ذات العائد المرتفع لتحفيز الاكتتاب العام.
- دعوة المستثمرين العرب لزيادة مُعاملاتهم المالية من خلال نشاط البورصة المصرية بالتوسّع في الاستثمار في أسهم الشركات المُقيّدة بها، على غِرار الإمارات العربيّة المُتحدة التي اكتتبت في أسهم البنك التجاري الدولي وشركة فورس للاتصالات.
- تفعيل دور الصندوق السيادي في تنشيط الاستثمارات العربيّة في مصر والدخول في مُشاركات مع الشركات الوطنيّة والتعريف بفُرص الاستثمار المُتاحة في مُختلف المجالات لجذب مزيدٍ من الاستثمارات العربية.
- النظر في منح إعفاء ضريبي لصناديق الاستثمار في أدوات الدين العام والأسهم المُقيّدة بالبورصة وشركات رأسمال المخاطر.

القسم الرابع

التنمية القطاعية

١/٤ قطاع الزراعة والري

الأهمّية الاقتصاديّة:

يحتل قطاع الزراعة والري أهمّية مُزدوجة، حيث يُمثّل – من ناحية – إحدى الدعائم الأساسيّة للأمن القومي الغذائي، كما يُشكّل – من ناحية أخرى – إحدى الركائز الرئيسة لدعم القُدرات الإنتاجيّة للصناعة الوطنيّة، وما يرتبط بها من أنشطة نقل وتجارة وخدمات لوجيستيّة.

وتُعد الزراعة المصدر الرئيس للدخل والتشغيل نظرًا لاتساع رقعتها الجغرافية، ولتوطين أكثر من ٥٥% من سكان مصر في المناطق الريفية حيث الاعتماد الأساسي على الأنشطة الزراعية، وما يلحقُ بها من أنشطة إنتاج حيواني وداجني وسمكي، ومن خدمات نقل وتخزين وتسويق.

ولقد أظهرت تطوّرات جائحة فيروس كورونا والأزمة الروسيّة/ الأوكرانية أهمية القطاع الزراعي في التصدّي لتبِعاتها، من حيث ضرورة الاعتماد على الموارد المحليّة في تحقيق أقصى درجة مُمكِنة من الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجيّة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين في ظل قصور الإمدادات الدولية وارتفاع الأسعار العالمية. وفي الوقت ذاته، حتمية تنمية الأسواق التصديريّة للسلع الرئيسة ذات الفائض الإنتاجي لدعم الميزان التجاري، وذلك في ضوء الإمكانات والفُرص الواعدة للزراعة المصرية، وما تحظى به من مزايا نسبيّة وتنافسيّة.

ولعل ارتفاع مُساهمة اقتصاديّات القطاع الزراعي هي خير دليل على أهميته الاقتصادية، فهو يُشكّل نحو ١١% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام الخطة، ١٥% من الصادرات السلعيّة غير البترولية، كما يستوعب نحو ٢٥% من إجمالي القوى العاملة. لذلك، يُعد قطاع الزراعة أحد القطاعات الثلاثة التي ارتكز عليها البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكليّة إلى جانب الصناعة التحويليّة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

استراتيجيّة التنمية الزراعية المُستدامة ٢٠٣٠

في ظل التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، والاهتمام البالغ بالزراعة الحديثة والتغيّرات المناخية وتبِعاتها، والتطوّرات التقنيّة المُتلاحقة في الزراعة، صار من الضرورة بمكان مُراجعة وتحديث استراتيجية التنمية الزراعية المُستدامة ٢٠٣٠، لمُواكبة هذه المُستحدثات. وفي هذا السياق، تم

توقيع بروتوكول تعاون فني لتحديث الاستراتيجية مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، وذلك في إطار البرنامج الوطني للفترة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢) والذي يُركّز على ثلاث أولويّات حكومية، شملت تحسين الإنتاجيّة الزراعية، ورفع مستوى الأمن الغذائي، والاستخدام المُستدام للموارد الزراعية الطبيعية. وقد أصدرت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي تقريرًا في عام ٢٠١٩ مُتضمنًا الملامح والأبعاد الأساسية لهذه الاستراتيجية، وتبعها تقرير مُحدّث أكثر تفصيلًا في عام ٢٠٢٠ في ذات الخصوص.

وقد تبلّورت الأهداف الإنمائية لهذه الاستراتيجية حول الآتي:

- ضمان تحقيق استراتيجية الأمن الغذائي والمائي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المائية والأرضية والتطوير المؤسسي والتنظيمي المُلائم للقطاع الزراعي.
- التحسين المُطرد في إنتاجيّة القطاع الزراعي لرفع نسبة مُساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ولزيادة دخول المزارعين.
- توسيع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل الزراعي من خلال التوسّع في مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي، وتنويع مجالات العمل والإنتاج بالمناطق الريفية، وبخاصة لصغار المُزارعين.
- تنمية الصادرات المصرية من الحاصلات ذات الفائض الإنتاجي بتنشيط النفاذ للأسواق الخارجية، وفتح منافذ جديدة للمُنتجات المصرية في إطار الالتزام التام بمعايير الجودة وتوافُقها مع المواصفات العالمية.

التحديّات القائمة:

على الرغم من الأهمية الاقتصادية القصوى لقطاع الزراعة، إلا أن مُعدّلات النمو المُحقّقة خلال العقود الماضية ظلّت بالغة التواضُع في حدود ٢,٥% - ٣% سنويًا. وهي مُعدّلات تكاد تتقارب أو تربو قليلًا عن مُعدّلات النمو السكاني مما لا يُفسِحُ مجالًا كبيرًا للنهوض بالأحوال المعيشية للعاملين بالنشاط الزراعي.

ويُعزى ذلك – في واقع الأمر – لعِدّة تحديّات تراكمت تأثيراتها السلبية لفترات مُمتدة من الزمن، وصارت تُشكّل تحديّات قوية أمام مُتخذي القرار، وأبرزها الآتي:

- النمو السكاني السريع والذي يربو على ٢% سنويًا وتجاوز ٢,٥% وفقًا للتعداد السكاني الأخير عام ٢٠١٧ مما ترتّب عليه تزاحُم سكاني شديد في الريف وضغط مُتزايد على الموارد الزراعية في صورة اعتداءات مُستمرة على الأراضي، وتناقص مُطرد في نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى قيراطين فقط بعد أن كان يُقارب (٥) قراريط منذ خمسة عشر عامًا مضت، فضلًا عن وجود فجوات غذائية وبخاصة من السلع الاستراتيجية.
- صِغر حجم الحيازات الزراعية والتفتيت المُستمر لها بحيث صارت الحيازات القزميّة (أقل من فدان) تُمثّل ٨٠% من إجمالي حيازات الأراضي الأمر الذي يتعذّر معه الاستفادة من تطبيق نُظُم

الميكنة والزراعة الحديثة، ومن وفورات التسويق التعاوني، فضلًا عن فقدان مساحات كبيرة من الأراضي تُقدّر بنحو ١٢% في شكل فواصل بينيّة بين هذه الحيازات القزميّة.

- محدودية الموارد المائية للوفاء بمُتطلّبات الخطط الطموحة لاستصلاح واستزراع الأراضي، مما يستوجب السعي الدائم نحو تدبير مصادر مياه إضافية، مثل إعادة استخدام مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي، وتحلية مياه البحر، والتنقيب عن المياه الجوفية وتعظيم الاستفادة من مياه الأمطار والسيول ... إلخ، فضلًا عن الترشيد في استخدامات هذه الموارد المائية.
- التغيّرات المناخية التي أدت إلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري، وما يرتبط بذلك من مخاطر ارتفاع درجة الحرارة وزيادة مُعدّلات البخْر والنتح والملوحة، وكذا ارتفاع منسوب مياه البحر وتهديد للمناطق الساحليّة، وبخاصة بالدلتا، وكذلك القضايا البيئيّة الناجمة عن الإفراط في استخدام الأسمدة الكيماوية والمُبيدات الحشرية، وحرق مُخلّفات الحقول الزراعية (مثل قش الأرز)، وعن تدهور نوعية المياه بسبب الصرف الزراعي والصناعي والصحي في المجاري المائية، ومثل هذه التغيّرات البيئية إنما تُشكّل تحديًا قويًا من منظور التنمية المُستدامة ليس في المدى الطويل فحسب من حيث زيادة مُعدّلات تَدهور الأراضي، بل في المدى العاجل والقريب من حيث تأثيرها السلبي على نوعيّة الغذاء والسلامة الصحية للمواطنين في ظل مخاوف انتشار الأمراض والأوبئة.

التوجّهات الأساسية للقطاع:

وإدراكًا للأهمية القصوى لقطاع الزراعة، تولي الخطة اهتمامًا بالغًا بتحسين اقتصاديّات القطاع من خلال تبنّيها لخمسة توجّهات أساسية:

أوّلها: تحقيق زيادة مُطردة في الاستثمارات المُوجّهة لأنشطة الزراعة والري بما يتناسب مع مُستهدفات التوسّع الأفقي والرأسي خلال عام الخطة،

وثانيها: تطوير أداء القطاع الزراعي من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية وترشيد استخدامات المُدخلات، وتعظيم العائد من وحدة المياه وزيادة القيمة المضافة،

وثالثها: النهوض بكفاءة القطاعات الخدميّة ذات الصلة بالنشاط الزراعي، كالنقل والتخزين والخدمات اللوجيستية والتجارية مما يُسهِم في تقليل الفاقد الزراعي، وتسريع النفاذ للأسواق، وضمان عائد مُناسب للمُزارعين.

ورابعها: تفعيل مجموعة البرامج القومية الرامية لتنمية أنشطة القطاع الزراعي، في إطار حزم من السياسات والإجراءات المُحفّزة للمُزارعين على الممارسات العملية لها.

وخامسها: التوسّع في تنفيذ مشروعات الري الحديث وتبطين وتأهيل الترع وتطوير المساقي والمراوي لتعظيم الاستفادة من الموارد المائية.

مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٣/٢٢

يُمكن إيجاز أهم مُستهدفات التنمية الزراعية في عام الخطة في الآتي:

- زيادة استثمارات قطاع الزراعة والري لتصل إلى ٨٢,٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٣/٢٢ مُقابل ٦٢,٩ مليار جنيه مُتوقّع عام ٢٠٢٢/٢١، وبنسبة نمو تُناهز ٣١,٨% [شكل رقم (١/٤)].

شكل رقم (١/٤)
الاستثمارات الزراعية المُستهدفة بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢ بالمُقارنة بعام ٢٠٢٢/٢١

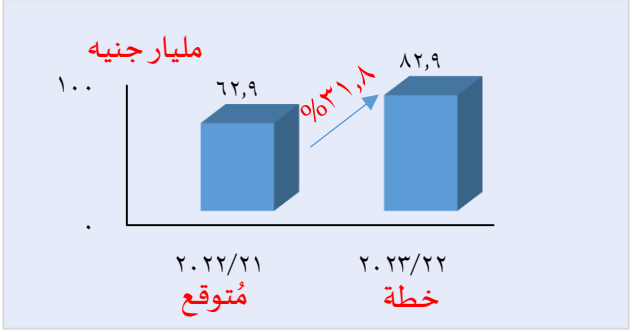

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وتُعزى هذه الطفرة الاستثمارية إلى التوسّع المُستهدف في مشروعات الاستصلاح والاستزراع بالدلتا الجديدة وتوشكى وشرق العوينات وشمال ووسط سيناء والريف المصري الجديد وغيرها من المناطق، وفي أعمال التوسّع والاستكمال لبرامج تنمية الإنتاج الحيواني والثروة السمكية، وكذلك إقبال شركات القطاع الخاص والمُزارعين على التوسّع في نظام الزراعات التعاقدية، وفي زراعة المحاصيل التصديرية، وكذلك التوسّع في مشروعات تبطين التُرع والري الحديث.

ويعكّس هيكل الاستثمارات الزراعية استئثار الاستثمارات العامة بنحو ٥٥,٨ مليار جنيه، بنسبة ٦٧,٣% من الإجمالي، مُقابل استثمارات خاصة في حدود ٢٧,١ مليار جنيه، بنسبة ٣٢,٧% من جملة الاستثمارات الزراعية في عام الخطة.

وكما هو مُوضّح بالشكل رقم (٢/٤)، يخُص الجهاز الحكومي نحو ٢٦ مليار جنيه من الاستثمارات العامة، بنسبة ٤٦,٦% منها، ويُوزّع الباقي بين الهيئات الاقتصادية العامة والاستثمارات المركزية بإجمالي ٢٩,٨ مليار جنيه، بنسبة ٥٣,٤%.

شكل رقم (٢/٤)
هيكل الاستثمارات الزراعية بحسب جهات الإسناد بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢

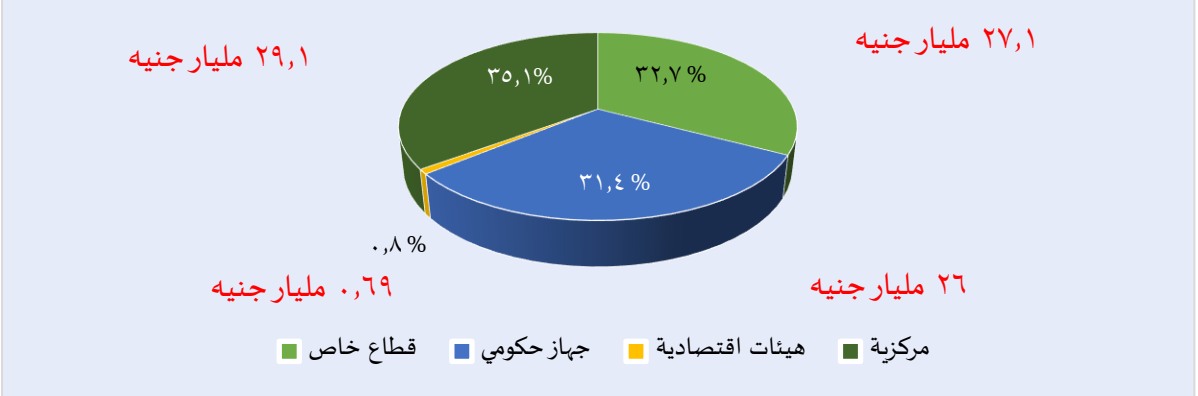

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

- زيادة الإنتاج الزراعي من ١,٢ تريليون جنيه مُتوقّع عام ٢٠٢٢/٢١ إلى ١,٣٧ تريليون جنيه بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢ بالأسعار الجارية، بمُعدّل نمو ١٢,٨% وبما يُعادل ١٠% من الإنتاج المحلي الإجمالي، وبالأسعار الثابتة إلى نحو ١٢,٧ تريليون جنيه في عام الخطة بمُعدّل نمو ٤,٤% [شكل رقم (٣/٤)].

شكل رقم (٣/٤)
تطوّر الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة عام ٢٠٢٣/٢٢

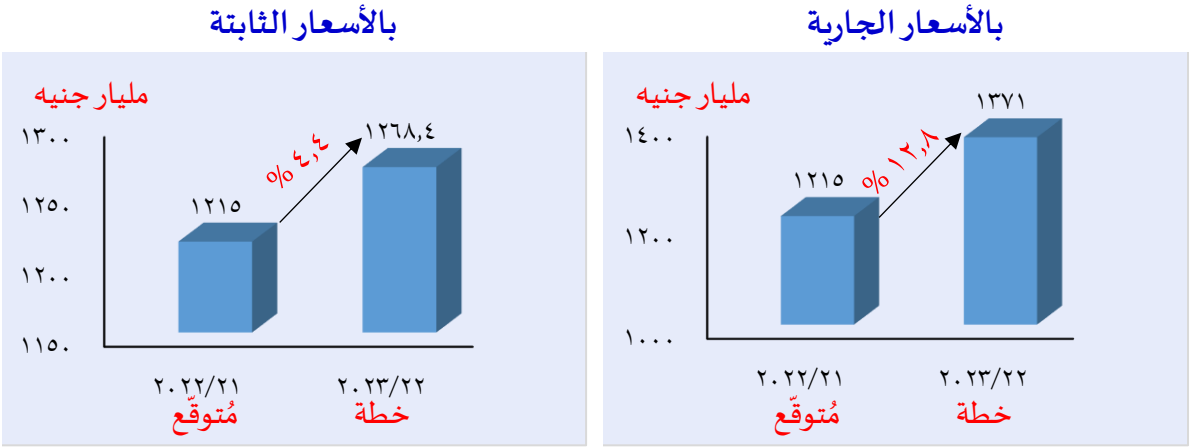

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

- زيادة الناتج المحلي الزراعي – بعد استبعاد مُستلزمات الإنتاج الوسيطة – إلى ٩٥٩,٧ مليار جنيه في عام الخطة بالأسعار الجارية مُقارنة بنحو ٨٣٨,٢ مليار جنيه في سنة الأساس، بنسبة نمو ١٤,٥%، وإلى ٨٧٧,٩ مليار جنيه بالأسعار الثابتة بنسبة نمو ٤,٧% عن المُتوقّع في عام ٢٠٢٢/٢١، [شكل رقم (٤/٤)].

شكل رقم (٤/٤)
تطوّر الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة
ونسبته للناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٣/٢٢ بالمُقارنة بعام ٢٠٢٢/٢١

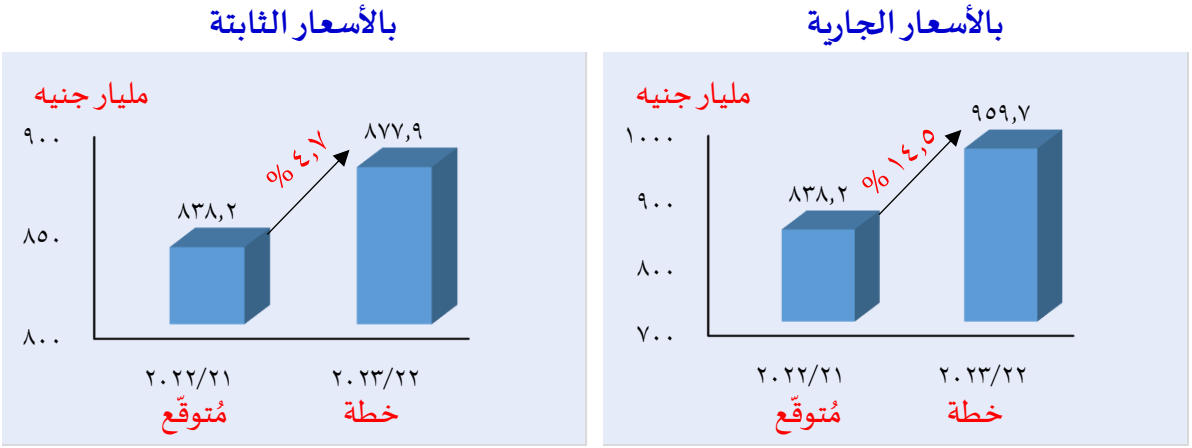

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

- تحسين الإنتاجية الزراعيّة لتتجاوز المساحة المحصولية ١٩ مليون فدان بنهاية عام ٢٠٢٣/٢٢ بالمُقارنة بمساحة ١٧,٥ مليون فدان عام ٢٠٢٠. ومن المُتوقّع زيادة الإنتاجية بنسبة تتراوح بين

١٥% و٢٠% برفع كفاءة استخدام وحدتي الأرض والمياه من خلال تنفيذ مجموعة برامج وآليات عمل موضّحة أدناه، منها: استنباط أصناف وسُلالات جديدة من المحاصيل تكون عالية الإنتاجية ومُبكّرة النضج ومُقاومة للإجهادات الحيوية والبيئية ومُدخّرة للمياه[١]. وكذا، تطبيق الممارسات الزراعية الحديثة المُوفّرة لمياه الري (مثل الري بالتنقيط والرش، والتسوية بالليزر، والزراعة على المَصاطِب وبنظام الشتلات)، والتوسّع في الزراعات العضوية والمحميّة والزراعة التعاقديّة، وتطوّر نُظُم الري الحقلي وتبطين الترع وتطوير المساقي والمراوي، وتقليل الفاقد في المحاصيل الزراعية من خلال زيادة سِعات التخزين للصوامع والمراكز اللوجيستية.

- تنمية الصادرات الزراعية لتصل إلى نحو ٣,٦ مليار دولار في عام الخطة بالمُقارنة بنحو ٢,٤ مليار دولار صادرات مُتوقّعة لعام ٢٠٢٢/٢١، مما يرفع نسبة مُساهمة الصادرات الزراعية إلى ١٥% من الصادرات السلعيّة غير البترولية في عام الخطة (٢٠٢٣/٢٢).

برامج التنمية الزراعية المُتكاملة بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢

أولًا: برنامج التوسّع الأفقي:

تبلُغ المساحة المُنزرعة حاليًا نحو ٩,٧ مليون فدان، منها ٦,١ مليون فدان بالأراضي القديمة، و٣,٦ مليون فدان بالأراضي الجديدة. ومن المُستهدف خلال الفترة (٢٠٢٠ – ٢٠٢٥) التوسّع في الأراضي الجديدة في ضوء الموارد المائية المُتاحة، مع تنويع مصادرها، حيث تُوجد مساحات أراضي جديدة جاري تجهيزها وإعداد البنية الأساسية تمهيدًا للاستصلاح والاستزراع، منها مشروع "مُستقبل مصر والدلتا الجديدة" بمنطقة الضبعة بالساحل الشمالي الغربي، ومشروع تنمية الريف المصري الجديد، ومشروع توشكى وشرق العوينات.

وفي إطار خطة عام ٢٠٢٣/٢٢، من المُستهدف التوسّع في مناطق الاستصلاح بإضافة نصف مليون فدان لتتجاوز المساحات الكليّة المُنزرعة ١٠,٢ مليون فدان.

وفيما يلي إشارة مُوجزة لأهم مشروعات التوسّع الأفقي الجاري تخطيط بعض مراحلها في خطة عام ٢٠٢٣/٢٢.

أ) مشروع الدلتا الجديدة:

يأتي هذا المشروع – ضمن المُبادرات الرئاسية – لتنفيذ استراتيجيّة التنمية المُستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ – وهو مشروع قومي للتنمية الزراعية المُتكاملة تحت مُسمى مشروع "الدلتا الجديدة"، والذي يضم في نطاقه مشروع مُستقبل مصر للإنتاج الزراعي.

ويهدف المشروع إلي إقامة مُجتمعات عُمرانية مُتكاملة الخدمات، ومُجتمعات صناعية حديثة تُوفّر آلافًا من فُرص العمل. ويرتكز المشروع على استصلاح واستزراع ما يُناهِز تنفيذ ٢,٣٧

---

(١) تم خلال عام ٢٠٢١ استنباط وتسجيل ٢٥ من الهِجن والأصناف الجديدة لمحاصيل الطماطم والباذنجان والفلفل والكنتالوب والبطيخ والبازلاء واللوبيا والفاصوليا والخيار. كما تم التوسّع في استنباط أصناف وهِجن جديدة من محاصيل القمح والذرة والأرز والقطن والفول البلدي، وكذا تفعيل البرنامج الوطني لإنتاج تقاوي محاصيل الخُضر.

مليون فدان[1] [خريطة رقم (١/٤)]. ويجري استزراع هذه المساحات اعتمادًا على المياه الجوفية ومياه الصرف الزراعي لأراضي غرب الدلتا بعد مُعالجة ثلاثية من خلال محطة عملاقة. وتُفيد الدراسات التي أُجريت على مساحة ٢٠ ألف فدان صلاحية التربة لزراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة الصفراء والبقوليّات ومحاصيل الخُضر والموالح وأنواع أخرى من الفواكه.

خريطة رقم (١/٤)

مشروع الدلتا الجديدة

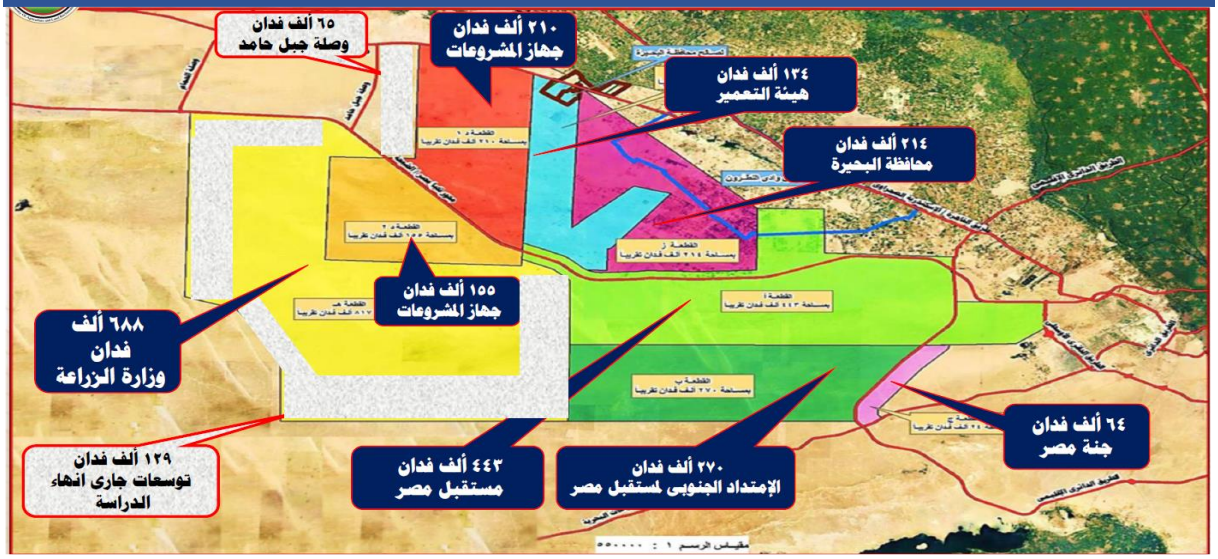

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٢٢.

وتبرُز أهمية هذا المشروع على وجه الخصوص، في ظل تراكيبه المحصوليّة التي تتضمّن عديدًا من المحاصيل المُوجّهة لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي، وعلى رأسها القمح والذرة الصفراء والشعير، وبنجر السكر، فضلًا عن اعتماد المشروع على المياه الجوفية ومياه الصرف الزراعي المُعالجة بطاقة ٦ مليون متر مُكعّب/ يوم، مما يُسهم في مُواجهة مشكلة الفقر المائي، علاوة على تعدّد وتنوّع أنشطته الإنتاجيّة، والتي تضُم – بجانب الاستزراع – الإنتاج الحيواني والداجني والزراعة المحميّة، والتصنيع الزراعي ومحطات الفرز والتعبئة للمُنتجات وصوامع التخزين ومُجفّفات الحبوب وثلاجات الحفظ والتبريد والتجميد.

ب) مشروع تنمية جنوب الوادي (توشكى):

يهدف هذا المشروع – والذي أعاد إحيائه السيد/ رئيس الجمهورية – إلى تضييق حجم الفجوة الغذائية، وذلك بزيادة الرُقعة الزراعية لتصل بتوسّعاتها في المُستقبل إلى ١,٤ مليون فدان، وتتضمّن المرحلة الأولى من المشروع الجاري نحو ٣٢٥ ألف فَدان مُوزّعة على ١٢ قطعة

---

(١) وفي نطاق مشروع سهل مصر لاستصلاح واستزراع ٥٠٠ ألف فدان، تم زيادة الرقعة الزراعية إلى ما يُقرُب من ٢٠٠ ألف فدان في موسم ٢٠٢١/٢٠، ونحو ١٥٠ ألف فدان في موسم ٢٠٢٢/٢١، وإضافة مساحة أخرى في حدود ١٥٠ ألف فدان في عام الخطة ٢٠٢٣/٢٢.

زراعيّة[1] وتشمل أعمال المرحلة الثانية استكمال أعمال الترع بطول ٨٠كم ومد شبكة طُرق خدميّة على الترع بطول ١٢٠ كم، ومن المُستهدف خلال هذه المرحلة استصلاح واستزراع نحو ٤٠٠ ألف فدان وفي إطار خطة عام ٢٠٢٣/٢٢، من المُستهدف دخول نحو ٢٥٠ ألف فدان موسم زراعة عام ٢٠٢٣/٢٢.

ويجدر التنويه أن جهاز الخدمة الوطنية يقوم بزراعة ٢٢٠ ألف فدان قمح بمناطق توشكى وشرق العوينات والفرافرة وعين دلّة لإنتاج ٥٥٠ ألف طن. ومن المُقدّر زيادة المساحة المُنزرعة إلى ٥٣٠ ألف فدان في المرحلتين الثانية والثالثة من مشروع توشكى ليُصبح إجمالي المساحة المنزرعة قمحًا ٧٥٠ ألف فدان تُنتج نحو ٢ مليون طن/ سنة.

وتوضح الخريطة رقم (٢/٤) المساحات المُخطّط والجاري استصلاحها بواسطة جهاز مشروعات الخدمة الوطنية والشركات الزراعيّة المُتخصّصة بمساحة إجماليّة ١,١٢ مليون فدان، بالإضافة إلى التوسّعات المُستقبليّة للمشروع تجاه الغرب بمساحات إضافية ٢٨٧ ألف فدان [خريطة رقم (٣/٤)].

خريطة رقم (٢/٤)

المساحات المُخطّط والجاري استصلاحها بمشروع توشكى

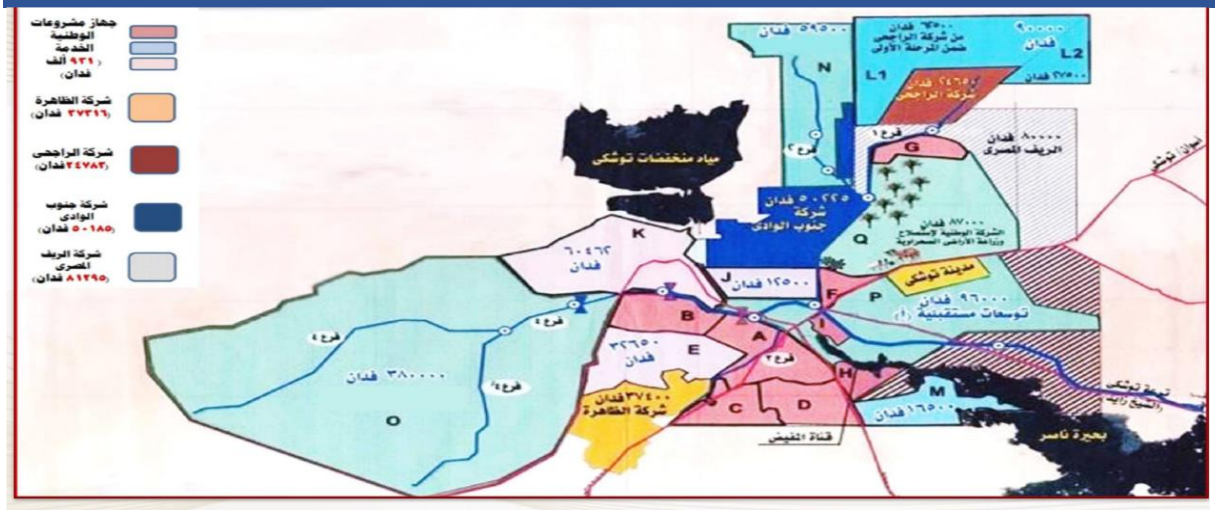

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٢٢

---

(١) يعكس الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى للمشروع الأعمال الآتية:

- زراعة ٣٠ ألف فدان خلال أول ثلاثة أشهر من بداية المرحلة الأولى.
- حفر وتبطين ترع بأطوال ١٩,٨كم٢ ، وجاري حفر ترع بأطوال ١٨,٢ كم.
- إنشاء ٥٢ محطة طُلمبات تضم ٢١٩ طُلمبة لضخ المياه لأجهزة الري المحوري، و٤٧ محطة أخرى (٢٣٩ طُلمبة) جاري إنشاؤها.
- مد شبكات ري بإجمالي أطوال ١٠٩٠كم٢ (منها ٤٢٠ كم تم مدها، ٦٧٠ كم جاري تنفيذها).
- تنفيذ كافة أعمال الكهرباء (٢٩٠٧ برجًا، ٦٥٠ كم هوائيّات، (٨) مُوزع جُهد، ٩١ كُشك توزيع لتحويل الجُهد المُتوسط إلى جُهد مُنخفض.
- توريد وتركيب وتشغيل ٨٠٠ جهاز ري مُحوري.
- إنهاء ٤٥٠ كم من شبكة الطرق، واستكمال تنفيذ ٦٧٧ كم بإجمالي ١٠٩٢ كم.

خريطة رقم (٣/٤)
التوسّعات المُستقبليّة لمشروع توشكى

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٢٢

ج) مشروع تنمية الريف المصري

يستهدف المشروع استصلاح واستزراع مساحة إجمالية تصل إلى ١,٥ مليون فدان اعتمادًا على المياه الجوفية على النحو المُوضّح بالخريطة رقم (٤/٤) والتي تفيد الانتشار المكاني للمشروع في واحتي الفرافرة وباريس بالوادي الجديد، ومحافظات الصعيد (المنيا وأسيوط).

خريطة رقم (٤/٤)
مشروع تنمية الريف المصري

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٢٢

د) **مشروع تنمية شمال ووسط سيناء:**

يستهدف هذا المشروع ربط سيناء بمنطقة الدلتا ودمج أبناء سيناء في تجمّعات جديدة تقوم على الزراعة المُستدامة في ظل توافر الأراضي القابلة للاستصلاح والبنية التحتيّة من شبكات طرق ومرافق عامة ومياه وكهرباء وصرف صحي وتبلُغ المساحة المُستهدف استصلاحها ما يربو على نصف مليون فدان مُوزّعة على النحو الموضّح بالخريطة رقم (٥/٤)، ويُجرى ري هذه المساحات باستخدام المياه المخلوطة من مياه النيل (فرع دمياط) ومياه الصرف الزراعي (محطة صرف فارسكور) بنسبة ١:١، بإجمالي ٣,٨ مليار م^{٣}/ سنة، بالإضافة إلى مياه الآبار الجوفيّة في بعض المناطق.

خريطة رقم (٥/٤)

مشروع تنمية شمال ووسط سيناء

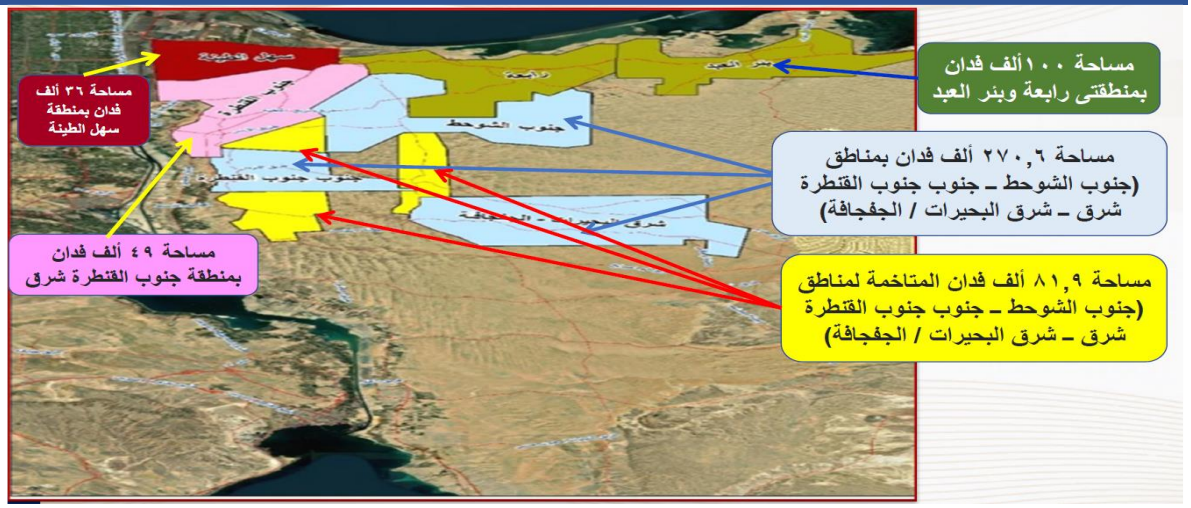

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٢٢

ثانيًا: برنامج التوسّع الرأسي:

يهدف هذا البرنامج إلي زيادة إنتاجية الفدان بنسبة تتراوح من ١٥٪ إلى ٢٠٪، وذلك برفع كفاءة استخدام وحدتي الأرض والمياه من خلال مُجموعة الآليّات الآتية:

- استنباط أصناف وهُجُن من المحاصيل عالية الإنتاجية ومُبكّرة النُضج ومُقاومة للإجهادات الحيوية والبيئيّة.
- تطبيق المُمارسات الزراعية الحديثة المُوفّرة لمياه الري، مثل الري بالتنقيط.
- التوسّع في الزراعة المحميّة.
- تطوير وتحديث نُظُم الري الحقلي.
- تطوير منظومة الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا الزراعية.
- تقليل الفاقد في المحاصيل الزراعية، سواء أثناء الحصاد أو ما بعد الحصاد من أعمال نقل وتخزين وتسويق.

ووفقًا لإحصاءات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، تبلُغ المساحة المحصولية في الوقت الراهن نحو ١٧,٥ مليون فدان، منها ١٢ مليون فدان بالأراضي القديمة بنسبة ٧٠٪، و٥,٥ مليون فدان بالأراضي الجديدة بنسبة ٣٠٪.

ويُوضّح الجدول رقم (١/٤) توزيع المساحات المحصولية على الحاصلات الشتوية والصيفية والمُعمّرات في عام ٢٠٢١.

جدول رقم (١/٤)
المساحة المحصولية بحسب الحاصلات والمُعمّرات الزراعية عام ٢٠٢١

(١) المحاصيل الشتوية (٧,٨ مليون فدان)		(٢) المحاصيل الصيفية (٧,٧ مليون فدان)	
القمح	٣,٤	الذرة الشامية والرفيعة	٣,٣
البرسيم	١,٥	الأرز	١,٧
بنجر السكر	٠,٧	القطن	٠,٢
خُضَر شتوية	١,٥	خُضَر صيفية	١,٢
أخرى	٠,٧	أعلاف وفول سوداني وأخرى	١,٣
(٣) مُعمّرات (حدائق / نخيل / قصب) (٢ مليون فدان)			

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٢٢.

ويُوضّح الشكل رقم (٥/٤) الوضع الراهن للتركيب المحصولي من حيث المساحات والقيمة التقديرية لمجموعات المحاصيل.

شكل رقم (٥/٤)
هيكل التركيب المحصولي بحسب المساحات والقيمة النقدية لمجموعات المحاصيل (٢٠٢١)

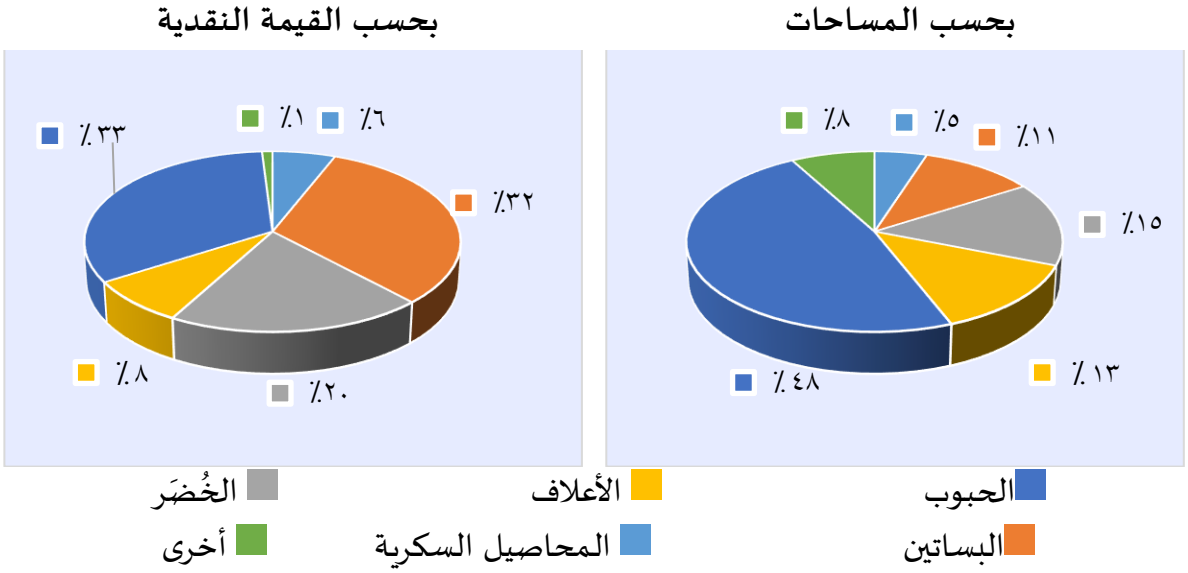

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، فبراير ٢٠٢٢.

ويتضح مما تقدّم، ارتفاع العائد من زراعات الخُضر والفواكه مُقارنة بالمحاصيل التقليدية وقياسًا

بالمساحات المُنزرعة من كل منها. وكذلك الحاجة لزيادة العوائد من زراعة البقوليات والمحاصيل السُكريّة والأعلاف بتوفير مزيدٍ من الحوافز للمُزارعين.

وفي ظل البرامج الرامية للنهوض بالإنتاجية الزراعية، من المُتوقّع زيادة المساحة المحصولية في عام ٢٠٢٣/٢٢ لتتجاوز ١٩ مليون فدان كما سبق الذكر. وفي هذا السياق، من المُستهدف زيادة إنتاجية بنجر السكر من ٢٢ طن/فدان إلى ٢٥ طن/فدان، وقصب السكر من ٥٠ طن/فدان إلى ٥٢ طن/فدان، والقمح من ١٨ أردب/فدان إلى ٢٠ أردب/فدان، والموالح من ١١,٥ طن/فدان إلى ١٤ طن/فدان.

ثالثًا: برنامج تحقيق الأمن الغذائي:

- يُعد ضمان استدامة الأمن الغذائي من أهم التحديّات التي يُواجهها الاقتصاد المصري، ويأتي التصدي لهذه القضية في مُقدمة أهداف التنمية المُستدامة الأمميّة (القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي).
- ويتطلّب إنجاز هذا الهدف العمل على توفير الغذاء من خلال زيادة الإنتاج المحلي مع استدامة الموارد المُتاحة، وطرح مُنتجات عالية الجودة توفّر السلامة الصحية، وكذلك تكوين مخزون استراتيجي مُناسب، وتأمين مصادر الاستيراد، مع إتاحة المُنتجات بأسعار مُناسبة للمُستهلكين، تضمّن في الوقت ذاته عائدًا مُلائمًا للمُزارعين يكون مُحفّزًا لهم للإقبال على الزراعة وزيادة الإنتاج.
- وفي واقع الأمر، اتخذت الحكومة بعض خطوات استباقية في هذا الشأن إثر اندلاع الحرب الروسية/ الأوكرانية وتبِعاتها على الإمدادات الغذائية لمصر من المناشئ الدولية، وبخاصة مع تنامي الواردات من السلع الغذائية قبل اندلاع تلك الأزمة [شكل رقم (٦/٤)]، وكون دولتي الصراع من أهم مُصدّري الحبوب لمصر، وحيث يجري استيراد ما يُعادل ٣٧% في المُتوسّط السنوي من جملة الفاتورة الاستيرادية للسلع الغذائية من هاتين الدولتين [جدول رقم (٢/٤)].

شكل رقم (٦/٤)

تطوّر الواردات المصرية من الحاصلات الزراعية خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١)

المصدر: تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية، ديسمبر ٢٠٢١.

جدول رقم (٢/٤)
التوزيع الجغرافي للواردات المصرية من الحاصلات الزراعية
خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١)

(مليون دولار)

الدولة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١(*)	المتوسط السنوي	(%) من المتوسط
روسيا الاتحادية	١٦٥٧	٢٠٨٣	١٥٠٤	١٩٦٧	١٥٧٧	١٧٥٨	٢١
الولايات المتحدة	٥٠٢	١٥٩٧	١٤٨٧	١٥٩٩	١٧٣٥	١٣٨٤	١٧
أوكرانيا	١٣٤٢	٩٥٣	١٦٤٩	١٤٢٤	١٤١٨	١٣٥٧	١٦
الأرجنتين	٧٥٢	٥٦٢	٧٩٤	٩٤٨	١٥٩٨	٩٣١	١١
البرازيل	٥٠٨	٥١٧	٥٩٧	٥٠٥	٧٢٥	٥٧٠	٧
رومانيا	٢٥٣	٢٥٨	٤٢٨	٢٨٧	٦٣٣	٣٧٢	٥
فرنسا	٧٨	٢٧	٢١٧	٢٣٧	١١٧	١٣٥	٢
أستراليا	١٩٣	١٧٣	١٧٨	٢١٣	٣٤٦	٢٢١	٣
الصين الشعبية	١٢٠	١٧٠	٣٣٥	١٦٥	١٣٤	١٨٥	٢
أوروجواي	٢٣		٥٤	١٥٦	٤٥٣	١٧١	٢
إجمالي أكبر ١٠ دول	٥٤٢٨	٦٣٤٠	٧٢٤٣	٧٥٠١	٨٧٣٦	٧٠٥٠	٨٦
إجمالي الواردات الغذائية	٦٤٠٨	٧٣٦٢	٨٦٧١	٨٧٩٨	٩٨٩٣	٨٢٢٦	
(%) أكبر عشر دول من إجمالي الواردات الغذائية	٨٥	٨٦	٨٤	٨٥	٨٨	٨٦	

(*) تقديري استرشادًا بالواردات الفعليّة (يناير – نوفمبر ٢٠٢١).

المصدر: تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية، ديسمبر ٢٠٢١.

ومن هذه الإجراءات الآتي:

- العمل على تنويع المناشئ، أي مصادر توريد السلع الغذائية، والتوسّع في إبرام الصفقات الآجلة، وتكوين مخزون استراتيجي يكفي لمدّة ستة أشهر على الأقل.
- استكمال المراحل التالية للمشروع القومي للصوامع الاستراتيجية لزيادة طاقتها الاستيعابية من الإنتاج المحلي والواردات، ومنها زيادة طاقات التخزين للصوامع الجديدة إلى ٥,٦ مليون طن من القمح.
- تخصيص ٣٦ مليار جنيه لشراء (٦) مليون طن محلي من الأقماح من المزارعين، مُستهدف توريدهم للصوامع في موسم عام ٢٠٢٢.
- توفير حافز توريد إضافي للمزارعين لِحثهم على توريد أكبر كمية مُمكنة من القمح، بالإضافة إلى صرف ثلاثة شكائر أسمدة مُدعمة لكل صاحب حيازة.
- منع تخزين حبوب القمح بالشون الترابيّة والتوسّع في إنشاء الصَوامع المعدنيّة.
- التوسّع في زيادة محطات الميكنة وشراء الآلات الزراعية لزيادة عمليّات الميكنة لمحصول القمح لتقليل الفاقد وخفض التكاليف. وفي هذا السياق، تم إقرار خصم بنسبة ٥٠% على تأجير الماكينات لعمليّات الحصاد والدَرس.

- التوسّع في إقامة حقول إرشاديّة لمُزارعي القمح لزيادة الإنتاجية وللتوعية بأساليب الحصاد السليمة لمنع الهدر والفاقد.
- التوسّع في إقامة المعارض والمنافذ لتوفير السلع الأساسية بأسعار مُخفّضة.

وفي إطار خطة عام ٢٠٢٣/٢٢، من المُستهدف مُواصلة الارتقاء بنسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية التي تُلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وذلك في ضوء المساعي المبذولة لزيادة المساحات المُنزرعة وتحسين إنتاجيتها.

ووفقًا لخطة وزارة الزراعة لتحقيق هدف الاكتفاء الذاتي، من المُستهدف رفع نسب الاكتفاء من القمح من ٤٥% عام ٢٠٢٠ إلى ٦٥% بحلول عام ٢٠٢٥، ومن الذرة الصفراء من ٢٤% إلى ٣٢% خلال الفترة ذاتها، ومن الفول البلدي من ٣٠% إلى نحو ٤٠%، ومن العدس من ٢% إلى ١٦%، ومن المحاصيل الزيتية من ٣% إلى ١٠%، ومن اللحوم الحمراء من ٥٧% إلى ٦٥%.

ويتطلّب الارتقاء إلى هذه النسب، ضمان استزراع المساحات المُناسبة المُستهدفة من الأراضي لهذه المحاصيل، والنهوض بإنتاجية الفدان على نحو مُنتظم والارتقاء بمنظومة التوريد، فضلًا عن ترشيد أنماط الاستهلاك بما يتوافق والسلامة الصِحية للمُواطنين.

ثالثًا: برنامج الزراعة التعاقديّة:

أثبتت الزراعة التعاقديّة كفاءتها وفاعليتها في التسويق الزراعي لعديدٍ من الحاصلات الزراعية منذ التوسّع في تطبيق هذا النظام في الأعوام القليلة الماضية.

فهذا النظام التعاقدي يُوفّر منظومة تسويق مُفادها التعاقد مع المزارعين على المحصول قبل زراعته، مع تحديد وجهة الشراء والسعر والكمية المُقرّر بيعُها بما يضمّن انتظام عمليّات التوريد وحصول المُزارع على عائد مُناسب، فضلًا عن الربط المُباشر بين المعروض من المُنتجات الزراعية، والطلب عليها في الأسواق المحلية والخارجية.

وتتمثّل أهم المحاصيل الخاضعة لنظام الزراعة التعاقدية في القمح والقصب وبنجر السكر والأرز والطماطم والبطاطس والموالح، مع اتساع مجال التطبيق ليشمل حاليًا محاصيل أساسية أخرى، مثل القطن والذرة الصفراء والحاصلات الزيتية، كدوار الشمس وفول الصويا.

ومن المُستهدف في إطار خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ التوسّع في المحاصيل الخاضعة لنظام الزراعة التعاقديّة بنسبة تتراوح بين ١٠% و ٢٠%، مع المرونة في إدراج حاصلات أخرى للانتفاع بمزايا هذا النظام.

وتفعيلًا لنظام الزراعة التعاقدية وتنظيمًا لقواعد وإجراءات التعامُل به، تم إنشاء مركز الزراعات التعاقديّة في مارس ٢٠٢٢ ليختص بالآتي:

- التوعية والإرشاد والترويج للزراعة التعاقديّة.
- وضع نماذج استرشادية للعقود المُبرمة في هذا الشأن.
- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات وإتاحتها للمُزارعين.
- الفصل في المُنازعات التي قد تنشأ عن تفسير أو تنفيذ عقود الزراعة التعاقديّة.

وتحرّص الحكومة – لضمان فاعلية هذا البرنامج في تحقيق مُستهدفاته – على توفير المُقوّمات الأساسيّة لنجاح البرنامج، مُمثّلة في الآتي:

- الإعلان المُسبق عن أسعار التعاقد التي يتم التوريد على أساسها، ويكون الإعلان في وقت كافٍ لتمكين المزارع من اتخاذ قرار زراعة المحصول التعاقدي من عدمه أو الكميات التي يرغب في توريدها.
- ضمان سعر مُناسب للمُزارع يكون مُحفّزًا له لتوريد أكبر كمية من المحصول بدلًا من تسرّبه إلى السوق وبيعه من خلال الوسطاء والتجار، كما حدث بالنسبة لحافز توريد القمح لموسم ٢٠٢٢ عندما تم رفع السعر إلى ٨٨٥ جنيه للأردب تحفيزًا للمُزارع على نقل المحصول وتوريده للصوامع أو نقاط التجميع التابعة لفروع البنك الزراعي المصري أو الجمعيّات الزراعيّة[١].
- تيسير حصول المُزارعين على مُستحقاتهم كاملة حال التوريد دون تأخير.
- تعميم توزيع النماذج الإرشاديّة للعقود التي أعدها مركز الزراعة التعاقديّة، وتيسير إتاحة كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالزراعات التعاقديّة للمُزارعين لتشجيعهم على الإقبال على العمل وفق هذا النظام.

رابعًا: برنامج إنتاج التقاوي:

يُعد عدم توفّر التقاوي بالكميّات المُناسبة والجودة العالية من المشاكل الرئيسة التي تُواجه الزراعة المصريّة. ولذا، تحرِص الدولة – في إطار جهودها للتوسّع الأفقي والرأسي في الزراعة – على إتاحة التقاوي عالية الجودة وبالكميات التي تفي باحتياجات خطط التنمية الزراعيّة[٢].

وفي سبيل ذلك، تستهدف خِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢ مُواصلة العمل على تحقيق مُستهدفات برنامج إنتاج التقاوي من خلال الآليّات الآتية:

- التوسّع في زراعة التقاوي عالية الجودة كبديل عن الاستيراد.
- استنباط سُلالات جديدة لإنتاج أصناف مُتميّزة عالية الإنتاجية وقادرة على التأقلُم مع المُتغيرات المناخية، وكذلك توفيرها قبل موسم الزراعة للمُزارعين وللمشروعات القومية مثل مشروع غرب غرب المنيا ومُنتفعي مشروع الريف المصري.

---

(١) يبلغ عدد المواقع التخزينية التي يمتلكها البنك الزراعي المصري – من خلال فروعه المُنتشرة – ١٩٦ موقعًا لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية وبمساحات تبلغ ٨٠٦ ألف متر مربع، لاستقبال نحو ٨٥٠ ألف طن قمح خلال موسم ٢٠٢٢، علاوة على مراكز التجميع المُتاحة في القرى للتيسير على صِغار المُزارعين. وقد تم عمل منظومة جديدة لاستقبال القمح يتم إدارتها إلكترونيًا من خلال توفير ماكينات نقاط البيع (POS) في كافة المواقع التخزينية، ويتم من خلالها تكوين قاعدة بيانات لحظية تشمل معلومات خاصة بكلٍ مُورد والكميات المُسلّمة، ويجري ربطها بشاشات عرض ذكية مُرتبطة بالمركز الرئيسي والشون وكافة فروع البنك الزراعي بالمحافظات ويتم السداد الفوري من خلال الحساب البنكي للموردين.

(٢) ففي زراعات القطن – على سبيل المثال – بلغت المساحة المُنزرعة ١٨٢ ألف فدان عام ٢٠٢٠ وازدادت إلى ٢٣٧ ألف فدان عام ٢٠٢١ ومُتوقع أن تصل إلى ٥٠٠ ألف فدان عام ٢٠٢٢ مما يتطلّب التوسّع المُطرد في إنتاج وإتاحة التقاوي اللازمة من ٤٨ ألف طن عام ٢٠٢١/٢٠ إلى ٦٠ ألف طن عام ٢٠٢٣/٢٢.

- التوسّع في إنشاء مزيدٍ من محطّات الفحص لتلبية احتياجات المناطق الجديدة.
- استكمال مشاريع البنية الأساسيّة لتحديث صناعة التقاوي في مصر.
- تنفيذ المشروع القومي للتحوّل لزراعة قصب السكر بالشتل لزيادة مُتوسّط إنتاجيّة الفدّان من ٣٣ إلى ٥٥ طن، وخفض تكاليف الزراعة وخفض الهدر في الأسمدة بنسبة ٣٠%، وترشيد استخدام المياه بنسبة ٣٥% على الأقل.

وكما هو مُوضّح بالجدول رقم (٣/٤) يتنامي الطلب على التقاوي لِمُواجهة مُتطلّبات التنمية الزراعية. فعلى سبيل المثال، يُقدّر الطلب على تقاوي القمح بنحو ٩٣ ألف طن في عام الخطة ٢٠٢٣/٢٢، وعلى تقاوي قصب السكر ٧٥ ألف طن، وتقاوي الذرة الشامية نحو ٢٨ ألف طن.

جدول رقم (٣/٤)

تطوّر الاحتياطيّات من التقاوي الزراعية ٢٠٢١/٢٠ – ٢٠٣٠

(بالألف طن)

	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٤/٢٣	٢٠٢٥/٢٤	٢٠٣٠
القمح	٨٢,٩	٨٧,٧	٩٢,٦	٩٩,٤	١٠٥	١٥٠
قصب السكر	٦٥	٦٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥
الذرة الشامية	٢٧	٢٧,٥	٢٨	٢٨	٣٠	٣٠,٥
الذرة الرفيعة	١,٦٨	١,٨٤	٢	٢,٢١	٢,٣٦	٣
الأرز	١,٢	١,٣	١,٤	١,٥	١,٦	١,٨
الشعير	٢	٣	٤	٥	٦	٧
الفول البلدي	١,٥٨	١,٧٩	٢,٢٨	٢,٧٧	٣,٣٨	٤
الفول الصويا	٠,٤	٠,٤٨	٠,٥٨	٠,٧٥	٠,٨٥	١,٥
الفول السوداني	٣	٥	٦	٧	٨	١٢
السمسم	٠,٢	٠,٢٢	٠,٢٣	٠,٢٤	٠,٢٥	٠,٢٨

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

خامسًا: برنامج تنمية الإنتاج الحيواني:

من البرامج الرئيسة التي تستهدف تنمية الثروة الحيوانية وزيادة مُنتجاتها، البرنامج القومي لإحياء البتلو، والمشروع القومي لمراكز تجميع الألبان. وفيما يلي إشارة مُوجزة لكلٍ منهما:

أ) برنامج المشروع القومي لإحياء البتلو:

يُعد هذا المشروع من المشروعات الرئيسة التي تستهدف تنمية الثروة الحيوانية في مصر، وتُفيد المُؤشّرات الإحصائيّة أنه حتى عام ٢٠٢٠، تم إتاحة نحو ٣,٣ مليار جنيه لتسمين نحو ٢٢٤ ألف رأس ماشية، استفاد منها نحو ٢٠ ألف من صِغار المُزارعين.

وخلال عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩، بلغ عدد الحيوانات التي تم تسمينُها نحو ٨٩ ألف رأس، وعدد المُستفيدين من القروض المُقدّمة البالغة ١,٢٣ مليار جنيه نحو ٧١٠٠ مُزارع.

ووفقًا للبيانات الحديثة، فإن إجمالي ما تم تمويله لإعادة إحياء المشروع القومي للبتلو قد تجاوز ٦,٤ مليار جنيه حتى فبراير ٢٠٢٢. وقد استفاد حوالي ٣٨,٥ ألف فرد قام بتربية وتسمين

ما يزيد على ٤٣٠ ألف رأس ماشية محليّة ومُستوردة، وقد تم – في سياق هذا المشروع – توفير قروض مُيسّرة بفائدة ٥% لصِغار المُربين لشراء رؤوس من المواشي وشراء العلائق اللازمة للتسمين، وذلك من خلال فروع البنك الزراعي بمُختلف مُحافظات مصر.

وقد أعلنت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء إلى ٥٥%، حيث يجري استهلاك ٩٥٠ ألف طن سنويًا، في حين أن الإنتاج يُقدّر بحوالي ٥٢٠ ألف طن، منها ٥٠ ألف طن لحوم حمراء من إنتاج مشروع البتلو.

ونظرًا لأهمية الاستمرار في دعم هذا المشروع لدوره في تنمية الثروة الحيوانيّة وزيادة وتنويع دخل المُزارعين من النشاط، تحرص وزارة الزراعة على إبرام تعاقُدات مع شركات مُتخصّصة في إنتاج اللحوم وتربية المواشي، مثلما حدث مع شركة الدلتا لإنتاج اللحوم بنظام الإيجار لمزرعة طاقتها ٦٠ ألف رأس سنويًا على مساحة ٤٠ فدانًا، وكذا التعاقُد مع جمعيّات المُجتمع المدني لتطوير وتشغيل المزارع التابعة للوزارة، على غِرار ما تم مع بعض الجمعيّات في مُحافظات دمياط والبحيرة والغربية وبني سويف لتطوير وتشغيل ست مزارع بطاقة ستة آلاف رأس من عجول التسمين.

ومن المُستهدف في خطة ٢٠٢٣/٢٢ أن يصل ما تم تسمينه إلى نحو ٥٠٠ ألف رأس، وليزداد أعداد المُستفيدين من المشروع ليتجاوز ٤٠ ألف فرد.

ولمزيد من التفعيل لهذا البرنامج تحرص الخطة على:

- التوسّع في إنشاء مجازر نموذجية ليصل عدد المجازر الآليّة إلى ٢٠٠ مجزر، وبخاصة في المُحافظات ذات الكثافة العالية في الإنتاج الحيواني.
- مُواصَلة العمل على إنشاء نظام مُتكامل لترقيم وتسجيل الحيوانات، وتفعيل مظلة التأمين على الماشية (صندوق التأمين).

ب) برنامج مراكز تجميع الألبان:

يهدف هذا البرنامج إلى تقديم حلول عملية من شأنها تحسين جودة الألبان المُنتجة لدى صغار المُربين ورفع كفاءة عمليّات النقل من خلال إنشاء وتطوير نقاط ومراكز تجميع الألبان بمُواصفات قياسية ويفتح البرنامج آفاقًا واسعة لتصدير الألبان ومُنتجاتها للخارج، كما يضمّن انتظام عمليّات التوريد للمصانع، وللمُستهلك النهائي.

وتستهدف وزارة الزراعة رفع كفاءة ١٣٠ مركزًا قائمًا بالفعل، وإنشاء ٧٥ مركزًا جديدًا لتجميع الألبان وفقًا للمعايير الدولية بإجمالي ٢٠٥ مركزًا مُوزّعين على مُختلف محافظات الجمهورية، مع التركيز على أكثر المناطق إنتاجًا للألبان، وبتكلفة إجمالية تربو على مليار جنيه. وقد تم بالفعل تخصيص استثمارات قدرُها ٤٠٠ مليون جنيه للمرحلة الأولى، وتشمل تطوير ٨٠ مركزًا، وبلغت مُعدّلات التنفيذ ٦٥% حتى الآن.

ويقوم البنك الزراعي المصري بتوفير قروض مُيسّرة بفائدة سنوية بسيطة ومُتناقصة قدرُها ٥%، وذلك للفئات المُستفيدة من البرنامج والتي تضم مُربّي الثروة الحيوانية وأصحاب الأعمال

الراغبين في إنشاء مراكز تجميع الألبان، مع منح المُستفيدين من قروض البنك فترة سماح (ستة) شهور، وتوفير دراسة جدوى لمراكز التجميع ومُقايسة تكاليف مجّانًا، كما يهيئ البنك قائمة بالجهات والشركات المُتخصّصة في توريد المُعدات والتجهيزات دون مصاريف إدارية. ويوفّر البنك قروضًا لشراء معدات التبريد والتخزين والنقل، فضلًا عن قروض أخرى لتمويل مصاريف التشغيل.

وتستهدف مُبادرة تطوير مراكز تجميع الألبان الآتي:

- توفير الألبان الأمنة والصحية للمُواطنين.
- الحِفاظ على الثروة الحيوانية ومُنتجاتها.
- توطين صناعة مُعدات وأجهزة مراكز تجميع الألبان.
- الحصول على شهادات اعتماد وفقًا للمعايير الدولية مما يفتح مجالًا أوسع لتصدير مُنتجات الألبان.

وقد تم في عام ٢٠٢٠ عمل حصر شامل ودقيق للثروة الحيوانية على مستوى المراكز والقرى بما يوفر خريطة كاملة على مُستوى الجمهورية، بالإضافة إلى عمل حصر شامل لمراكز تجميع الألبان والبالغة ٨٢٦ مركزًا في ١٤ محافظة، كما صدر قرار وزاري لتنظيم آليّات إصدار التراخيص لمراكز تجميع الألبان.

وفي هذا الإطار، يُركز البرنامج على استجذاب سُلالات أجنبية عاليّة الإدرار، حيث أن السُلالات المحلية تُنتج من ١٠ إلى ١٥ كيلو في حين تصل إلى ٤٠ – ٤٥ كيلو في حالة السُلالات الأجنبية، كما يحرِص البرنامج على التأكُد من سلامة الحيوان وخُلوّه من الأمراض التي يُمكن أن تنتقل إلى الإنسان، مثل حُمى البحر المتوسط وغيرها، مع التوعية بضرورة النظافة في عملية الحَلب ونقل الحليب لمراكز التجميع في أقساط لا تتفاعل مع اللبن أو تُلوّثه أو تُغيّر من طبيعته. لذا، يتم تجهيز المراكز بمُعدات مُعقّمة ومُزوّدة بأجهزة للكشف عن مكوّنات اللبن ودرجة جودته في دقائق معدودة ولا يتم السماح بتوريد الألبان للمراكز إلا تحت الإشراف البيطري، مع تسجيل وترقيم الحيوان لمُتابعته بيطريًا وإنتاجيًا.

وفي هذا السياق، فقد قام البنك الزراعي باعتماد مُخصّصات مالية لتمويل ٣٣ مركزًا لتجميع الألبان في محافظات البحيرة والغربية والمنوفية والشرقية والفيوم والإسماعيلية وسوهاج والأقصر ودمياط وبني سويف.

ومن المُستهدف في إطار خطة عام ٢٠٢٣/٢٢، مُواصَلة تفعيل هذا البرنامج، بإضافة نحو عشرة مراكز جديدة لتجميع الألبان، فضلًا عن تطوير ورفع كفاءة عددٍ آخر يتراوح بين ٢٠ و٣٠ مركزًا قائمًا.

الجدير بالذِكر أنه جاري تنفيذ ٤٦ مركزًا لتجميع الألبان بتكلفة كليّة ٢٣٠ مليون جنيه ضمن المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة".

ويحرِص البرنامج لضمان فاعلية مراكز تجميع الألبان على العمل على ضمان استدامة إنتاج وتوريد الألبان بالكميّات المُناسبة مما يستوجب تعزيز الجهود الرامية لتنمية الثروة الحيوانية واستيراد الأبقار عالية الإدرار، وتعميم التلقيح الاصطناعي على مستوى محافظات الجمهورية.

سادسًا: برنامج الاستزراع السمكي:

يُشكّل إنتاج المزارع السمكيّة المصدر الرئيس للإنتاج السمكي في مصر، حيث تبلُغ نسبته نحو ٨٠% من جُملة الإنتاج، في حين لا تتعدّى مُساهمة أسماك البحيرات ١٠%، وأسماك المياه البحرية ٥%، وأسماك المياه العذبة ٤٠%[١]، وحقول الأرز بنسبة ١%.

وخلال الأعوام القليلة الماضية، تنامى الإنتاج السمكي من المزارع والتي تشغل مساحة ٣٠٠ ألف فدان، حيث قفز من ١,٥ مليون طن عام ٢٠١٥/١٤ وإلى ٢,٣ مليون طن عام ٢٠١٩/١٨، بزيادة مُطلقة قدرُها ٨٠٠ ألف طن [شكل رقم (٧/٤)]، الأمر الذي جعل مصر تتبَوأ المركز الأول في الاستزراع السمكي في قارة أفريقيا، والمركز الثاني عالميًا في إنتاج أسماك البلطي.

شكل رقم (٧/٤)
تطوّر إنتاج المزارع السمكية

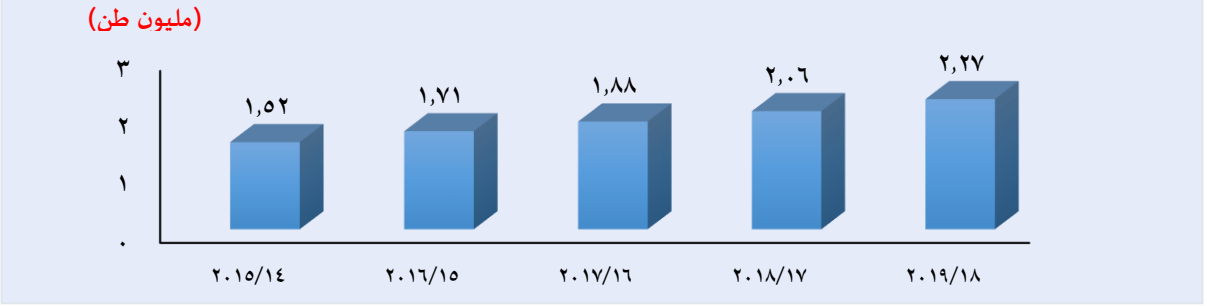

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

وتتركّز مُعظم المزارع السمكية في خمس مُحافظات، على رأسها مُحافظة كفر الشيخ، ثم دمياط وتليها البحيرة والشرقية وبورسعيد على التوالي، بنسبة مُساهمة كليّة ٩٦% [شكل رقم (٨/٤)].

شكل رقم (٨/٤)
التوزيع المكاني للمزارع السمكية بحسب المُحافظات، ٢٠١٩

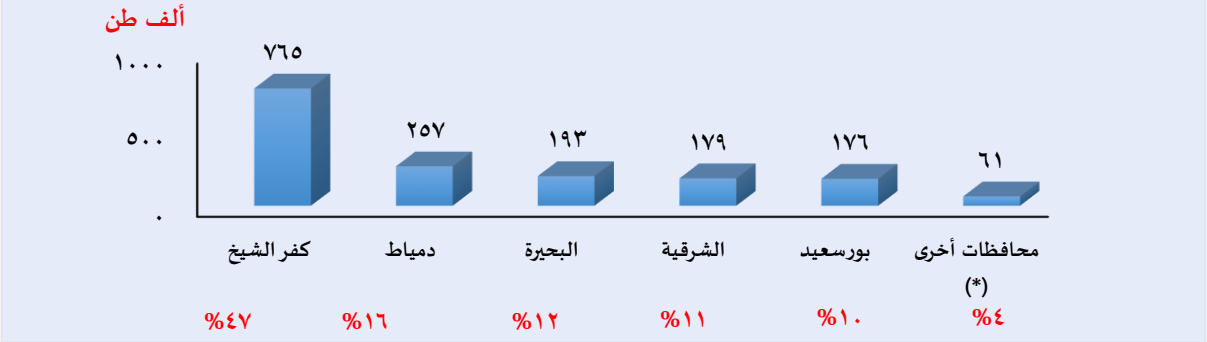

(*) أهمّها الإسماعيلية والفيوم والإسكندرية والسويس.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات القطاع السمكي، فبراير ٢٠٢١.

---

(١) الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج السمكي.

ويتركّز إنتاج المزارع السمكيّة في أصناف البُلطي وعائلة البوري والمبروك بإجمالي إنتاج ١,٥٣ مليون طن، بما يُعادِل ٩٣% من الإجمالي، وتليها بدرجة محدودة الأصناف عالية القيمة كالدنيس والقاروص واللوت، بنسبة مُساهمة ٥,٦% [شكل رقم (٩/٤)].

وفيما يخُص هيكل الملكيّة، تشغل المزارع الأهليّة نحو ٢٧٥ ألف فدان، بينما تشغل المزارع الحكوميّة والبالغة ١٥ مزرعة[١] مساحة تُقدّر بنحو ١٨ ألف فدان، بإجمالي ٢٩٣ ألف فدان وفقًا لإحصاء عام ٢٠١٩.

شكل رقم (٩/٤)
التوزيع المكاني للمزارع السمكية بحسب المُحافظات، ٢٠١٩

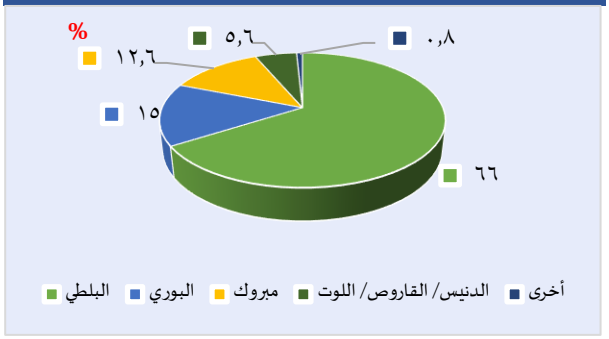

(*) القراميط/ الجمبري/ خشان/ البياض.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج السمكي، فبراير ٢٠٢٢.

وتستهدف استراتيجيّة تنمية الثروة السمكيّة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسماك بحلول عام ٢٠٣٠، فضلًا عن استهداف التحوّل للاستهلاك السمكي كبديل للحوم الحمراء والبيضاء كمصدر للبروتين الحيواني يكون مُنخفض الثمن وفي مُتناول المواطنين، وبحيث يرتفع مُتوسط استهلاك الفرد من ١٣ كجم/سنة إلى ١٨,٥ كجم/سنة.

وتستهدف خِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢ أن يتجاوز الإنتاج السمكي ٣,٥ مليون طن بنهاية العام مُقابل أقل من ٣ مليون طن مُتوقّع عام ٢٠٢٢/٢١ [شكل رقم (١٠/٤)]، ليستمر الاتجاه التصاعُدي للإنتاج للاقتراب من هدف ٥ مليون طن بحلول عام ٢٠٢٥.

شكل رقم (١٠/٤)
تطوّر الإنتاج السمكي خلال الفترة ٢٠١٥/١٤ – ٢٠٢٣/٢٢

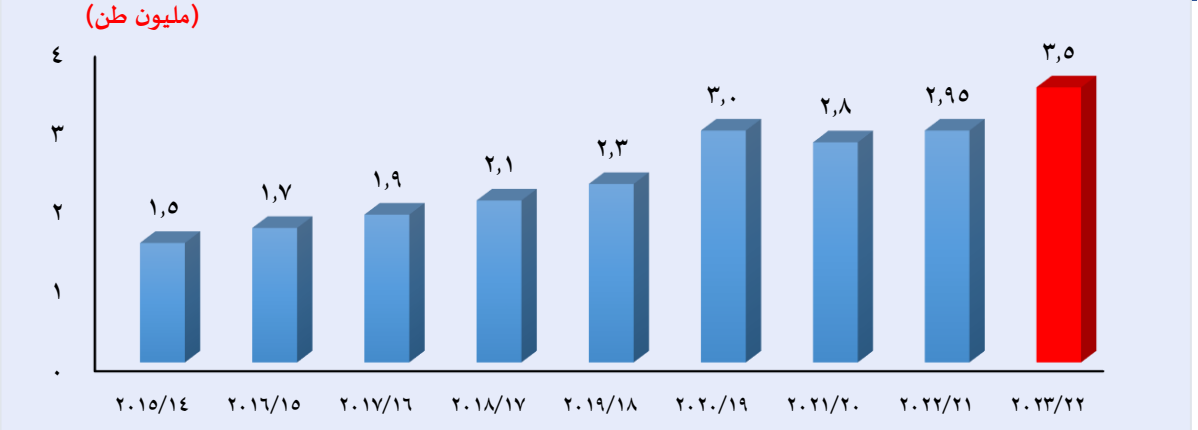

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

(١) منها (٥) مزارع بالشرقية، (٣) بكفر الشيخ، (٢) بكلٍ من الإسكندرية والبحيرة، (١) بكلٍ من الإسماعيلية ودمياط والدقهلية.

وتشمل خِطّة الدولة لتنمية الثروة السمكيّة برنامج التوسّع في مشروعات الاستزراع السمكي، والتي حقّقت فيها مصر نجاحًا ملحوظًا خلال الأعوام الماضية، مما جعلها تحتل المركز الأول على مُستوى القارة الأفريقيّة كما سبق الذكر، والمركز السادس عالميًا وفقًا لتقارير مُنظّمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المُتحدة (الفاو).

ومن أمثلة هذه المشروعات، مشروع الثروة السمكيّة بمُحافظة كفر الشيخ (بركة غليون)، ومشروعات الاستزراع السمكي في الأقفاص العائمة والمُنخفضات اللاجونيّة والأحواض الترابيّة بالساحل الشمالي الغربي، ومنها أيضًا إقامة المزارع السمكيّة حول محور قناة السويس الجديدة على مساحة تربو على ٥٧٠٠ فدان، ومزارع سمكيّة أخرى بأم شيحان ومطار العريش، وإنشاء نموذج للمزارع السمكيّة المُتكاملة بسيناء على مياه الآبار، وأقفاصًا بحريّة بشمال سيناء. هذا بالإضافة إلى المزرعة النموذجيّة بقرية الزريقات بمركز أرجيت بالأقصر، وبحيرة "عرب العليقات" بالخانكة بمُحافظة القليوبيّة، والمزارع السمكيّة بدمياط.

<u>وفي هذا السياق، تتضمّن خطّة عام ٢٠٢٣/٢٢:</u>

- التوسّع في إنشاء المُفرّخات البحريّة اللازمة لعمليّات الاستزراع السمكي البحري.
- إنشاء مزارع سمكيّة بحريّة على ساحلي البحر المُتوسط والبحر الأحمر.
- استكمال إنشاء المفرخ البحري الجديد بالكيلو ٢١ بالإسكندرية لإنتاج ٥٠ مليون زريعة.
- تطوير مزرعة مطار النُزهة البحري للاستزراع السمكي.
- استكمال تطوير ملّاحة بورفؤاد لتحسين إنتاجيّة الملّاحة.

<u>وفي واقع الأمر، تحتل المزارع السمكيّة أهمّية خاصة للأسباب الآتية:</u>

- تُعد المزارع السمكية أكبر مصدر للإمدادات الذاتية من الأسماك في مصر، حيث تُساهم بنحو ١,٥٢ مليون طن من إجمالي ١,٩ مليون طن، أي بنسبة ٨٠٪ كما سبق الذكر.
- يبلغ نصيب الفرد من الإنتاج المحلي للأسماك من المزارع بنحو ١٥,٩ كجم مُقابل متوسط عام من كافة المصادر قدره ١٩,٦ كجم، أي بما يُمثّل نحو ٨٢٪ من إجمالي الاستهلاك.
- تشكّل المزارع السمكية مصدرًا للبروتين الحيواني – ويُعد إنتاجها بديلًا للحوم والدواجن، وتلعب المزارع السمكية دورًا مُهمًّا في ضبط الأسعار، وبخاصة، في الأسواق الشعبيّة لأسماك البلطي.
- تُقدّر الاستثمارات في المزارع السمكية بنحو ٦٠ مليار جنيه طبقًا لأسعار ٢٠١٨ (١)، بخلاف الاستثمار في الأحواض السمكية والصناعات المُعاونة، مثل المُفرّخات ومصانع الأعلاف والتسهيلات التسويقية.
- يُوفّر قطاع الاستزراع السمكي حوالي ١٥٠ ألف فرصة عمل في سلسلة القيمة.
- يُعظّم الاستزراع السمكي العائد من الموارد عن طريق استغلال المياه الضحلة ومياه الصرف الصحي والزراعي بعد مُعالجتها في تربية الأسماك.

---

(١) د. أحمد برانيه، الاستزراع السمكي في مصر، أوراق وسياسات في التخطيط والتنمية المُستدامة، الإصدار رقم (١٩) ٢٠٢٠، معهد التخطيط القومي.

وسوف تُسهِم المشروعات التي يتضمّنها البرنامج خلال عام ٢٠٢٣/٢٢ في زيادة الإنتاج السمكي بما يسمح برفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك من ٨٢% عام ٢٠٢٠ إلى ما يربو على ٨٥% بنهاية الخِطّة، كما سيُسهِم في تغطية جانب من البروتين الحيواني للمُستهلِك، بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الأصناف عالية الجودة والقيمة مثل أسماك القاروص واللوتس والدنيس، فضلًا عن الحفاظ على الاستقرار النسبي في السوق المحلي.

سابعًا: برامج تنمية الموارد المائية وترشيد استخدامها:

تستهدف الخطة تنمية الأمن المائي لمصر اتفاقًا وأهداف استراتيجية التنمية المُستدامة، وذلك من خلال:

- التركيز على المشروعات الجاري تنفيذها والتي تمس المواطنين بشكل مُباشر.
- تنفيذ مشروعات تنمية الموارد المائية وترشيد استخدامها وإدارة الطلب عليها.
- المُساهمة في تنفيذ مشروعات التنمية الساحليّة بمحافظتي شمال وجنوب سيناء وتوشكى.
- حماية وتطوير السواحل والتكيّف مع المُتغيّرات المكانية ومُواجهة التلوّث، وتطوير شبكة الصرف المُغطى.
- استكمال وإعادة تأهيل البنية القومية لمنظومة المياه ومحطات الري والصرف.
- التوسّع في تنمية المياه الجوفية والحفاظ عليها.
- تنفيذ التكليفات الرئاسية والمشروعات القومية (مشروع تبطين الترع ومشروع التحوّل إلى الري الحديث).

وتتضمّن خطة تنمية الموارد المائية والري تنفيذ عدة أعمال، منها:

- أعمال نقل المياه المُنتجة من محطة مياه مصرف بحر البقر إلى الأراضي المُخطط زراعتُها شمال ووسط سيناء.
- البدء في تنفيذ أعمال البروتوكول الثالث لاستكمال البنية الأساسية لمشروع تنمية توشكى بجنوب الوادي.
- استكمال أعمال إنشاء المآخذ وشبكات الري والصرف وقُرى التوطين وأعمال التغذية الكهربائية بمناطق الاستصلاح بشمال سيناء.
- تحسين نوعيّة المياه بمصرف كتشنر.
- استكمال تنفيذ مشروعات تنمية المياه الجوفية واستغلال مياه الأمطار.
- استكمال أعمال تطوير وحماية مجرى نهر النيل وتأهيل المنشآت الكُبرى على المجاري المائية.
- استكمال المشروع القومي لتبطين الترع لتحقيق وفر في مياه الري.
- استكمال ورفع كفاءة نحو ٥٤ محطة رفع، والبدء في رفع كفاءة محطة طُلمبات توشكى، والتغذية الكهربائية لعدد ١٦ محطة بسيناء.
- نهو أعمال محطتي مصرف بحر البقر.

- استكمال أعمال إحلال وتجديد شبكات الصرف المغطى لزمام ٦٠ ألف فدان.
- استكمال أعمال حماية مناطق الاستزراع السمكي بشرق عزبة البرج.

أهم برامج تنمية الموارد المائية وترشيد استخدامها:

وفيما يلي إشارة مُوجزة إلى عددٍ من البرامج الرئيسة. وتضم مشروع تبطين الترع ومشروع التحوّل إلى الري الحقلي الحديث، ومشروع الصوب الزراعية، ومشروع تطوير البحيرات.

أ) مشروع تأهيل وتبطين التُرع:

يحتل هذا المشروع أهمية استراتيجيّة حيث يستهدف تحقيق وفر مائي قدره ٥ مليار متر مُكعّب من خلال تأهيل وتطبين تُرع بأطوال ٢٠ ألف كيلو متر في مُختلف مُحافظات مصر بتكلفة إجمالية تربو على ٦٨ مليار جنيه خلال الفترة المُمتدّة حتى عام ٢٠٢٤/٢٣.

وقد تم خلال عام ٢٠٢١/٢٠ تأهيل نحو ألفي كيلو متر بتكلفة ٥,٣ مليار جنيه، ومن المُخطط الانتهاء خلال عام ٢٠٢٢/٢١ من تأهيل أربعة آلاف كيلو متر بتكلفة ١٢ مليار جنيه، يخُص مُبادرة حياة كريمة منها ٦,٨ مليار جنيه.

أما خطة عام ٢٠٢٣/٢٢، فتستهدف تأهيل ٥٧٥٩ كيلو متر باعتمادات ١٥,٨ مليار جنيه.

وحتى مارس ٢٠٢٢، يتبيّن من الموقف التنفيذي أنه تم الانتهاء من تأهيل تبطين ١٥٠٠ كم في ١٨ مُحافظة ضمّت ٤٨ مركزًا وقد تم تبطين نحو ٨٨٦ كيلو متر في عشرة مراكز رئيسة تُناهز ٦٠% من إجمالي الأطوال المُنفّذة حتى نهاية مارس من خطة عام ٢٠٢٣/٢٢.

ويُوضّح الشكل رقم (١١/٤) أطوال التُرع التي تم تأهيلها وتبطينها في نطاق أكبر عشرة مراكز ضِمن مُبادرة "حياة كريمة" حتى مارس ٢٠٢٢.

شكل رقم (١١/٤)

أطوال التُرع التي تم تأهيلها وتبطينها في نطاق أكبر عشرة مراكز حتى مارس ٢٠٢٢ من خِطة العام المالي ٢٠٢٣/٢٢ (١٥٠٠ كم)

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والمنظومة الإلكترونية لمُتابعة "حياة كريمة".

ب) مشروع تطوير الري الحقلي:

يستهدف هذا المشروع الارتقاء بنُظُم الري المُتبعة بالتوسّع في نظام الري الحقلي الحديث لتحقيق وفر مائي لا يقل عن ٤٠% مُقارنة بنُظُم الري التقليدية. وقد بلغت مساحة الأراضي التي تم إدخالها أو تمويلُها بنظام الري الحديث نحو ١,٣٥ مليون فدان، وتستهدف خطة ٢٠٢٣/٢٢ مُواصلة أعمال تطوير الري الحقلي في مساحات إضافية تصل إلى نصف مليون فدان.

ج) <u>المشروع القومي للصوب الزراعيّة:</u>

يستهدف هذا المشروع القومي إنشاء ١٠٠ ألف صوبة، وقد جاء تدشين هذا المشروع القومي في نطاق مشروع استزراع ١,٥ مليون فدان.

ويحتل هذا المشروع أهمية بالغة، حيث يُسهم في تعظيم المردود الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج من المحاصيل الرئيسة والتقليل من وحدة المساحة المُنزرعة، فضلًا عن الترشيد في كميّات المياه المُستخدمة، حيث تستهلك الصوب المحميّة من ٦٠% إلى ٧٠% من كميّات المياه المُستهدفة في الزراعة التقليدية.

وقد تم تخصيص مساحات لإقامة هذه الصوب في مناطق غرب المنيا ومنطقة المراشدة وحلايب وشلاتين وواحة الفرافرة، وذلك لزراعات الطماطم والفلفل والخيار والباذنجان والبصل الأخضر والكوسة والكُرنب الأحمر والخس والفاصوليا والبطيخ وزهور القطف.

وفي إطار هذا المشروع، من المُستهدف التوسّع بإضافة ٢٠ ألف صوبة في خطة عام ٢٠٢٣/٢٢.

د) <u>المشروع القومي لتطوير البحيرات:</u>

تم إطلاق هذا المشروع عام ٢٠١٧ بهدف تطهير البحيرات وإزالة التعديّات الواقعة عليها لتعود إلى سابق عهدها كمصدر أساسي للثروة السمكيّة ومصدرًا لتوليد الدخل لآلاف الصيادين وأسرهم.

ويشمل نطاق التطوير خمسة بحيرات شماليّة وهي المنزلة والبُرلس وإدكو والبردويل ومريوط، وتحتل هذه البحيرات أهمية بالغة نظرًا لقيامها بتوفير أكثر من ٧٥% من إجمالي الإنتاج السمكي في مصر. ويُقدّر حجم الإنتاج ببحيرة إدكو بنحو ١٠,٣ ألف طن وبحيرة المنزلة ٥٨,٤ ألف طن وبحيرة البُرلس بنحو ٥٩,٨ ألف طن. كذلك بحيرة مريوط ٥,٣ ألف طن، والبردويل ٣,١ ألف طن.

<u>وتتضمّن أعمال التطوير الآتي:</u>

١- إزالة كافة الحشائش والعِشش والمباني والمزارع غير المُرخّصة على أرض هذه البحيرات.

٢- تكريك وإزالة الرواسب باستخدام كرّاكات عملاقة لتعميق البحيرات مما يؤدي إلى رفع منسوب المياه بها والحِفاظ على المناسيب طوال العام، وهو ما يسمح أيضًا باستخراج المعادن المُتواجدة بباطن البحيرات واستخلاصها.

٣- إنشاء قرى صيادين مُجهّزة ومد طرق بينها تصل إلى البحيرات (بحيرة البردويل).

٤- تطهير مجرى البواغيز ومد قنوات شعاعية لها، وتكسية وتدبيش جانبي البواغيز.

٥- رفع كفاءة وتطوير مراسي الصيد في البحيرات.

٦- منع إلقاء الصرف الصحي واتخاذ إجراءات صارمة ضد المُخالفين.

٧- استعادة مساحات كبيرة من البحيرة بعد استحواذ عددٍ من أهالي المنطقة عليها وبِناء أسوار.

وتستهدف خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ مُواصَلة أعمال التطوير للبحيرات سالفة الذكر بما يُسهِم في تنمية الثروة السمكية وزيادة دخول الصيادين، ومن ثم تحسّن أحوالهم المعيشية.

ثامنًا: برنامج تنمية الصادرات الزراعيّة:

تتمتّع مصر بمزايا تنافسيّة في عديدٍ من السِلَع الزراعيّة، مما يُمكّنها من النفاذ لمجموعة عريضة من الأسواق، وبخاصة تلك التي يتنامى طلبُها على الخضروات والفواكه الطازجة.

وتربو الصادرات الزراعيّة حاليًا على (٥) مليون طن، بحصيلة تزيد عن ٣,١ مليار دولار عام ٢٠٢٢/٢١. وتأتي روسيا في مُقدّمة الدول المُستورِدة للحاصلات الزراعيّة المصريّة، حيث تستورد مُنتجات مُتنوّعة، مثل العِنب والفراولة واليوسفي والمانجو والبرتقال والبطاطا والخضروات والجزر. وقد بلغت حصيلة الصادرات لروسيا نحو ٤٨٩ مليون دولار عام ٢٠٢١، وبنسبة زيادة ١٧,٥% عن عام ٢٠٢٠ (٤١٦ مليون دولار)، وقد شكّلت واردات روسيا من الفواكه والخضروات المصريّة نحو ٢٣% من إجمالي الصادرات المصريّة منها عام ٢٠٢٠.

أما أوكرانيا – وإن كانت تستورد كميّات أقل بالمُقارنة بروسيا – إلا أن وارداتها من الخضروات والفواكه المصريّة تُشكّل نحو ٧٠% من جُملة وارداتها من مصر.

ولذا، من تداعيّات الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة صعوبة مُواصَلة النشاط التصديري لهاتين الدولتين بذات الفاعليّة المعهودة في ظل ظروف عدم انتظام خطوط الإمداد والعقوبات الغربيّة المُقرّرة على روسيا. فضلًا عن تعذّر تحصيل شركات التصدير المصريّة لمُستحقّاتها من دولتي الصراع عن الصفقات التي أُجريت قبل وقوع الأزمة في ظل القيود المفروضة حاليًا على المُعاملات الماليّة عبر نظام (سويفت).

وكإجراء عاجل لمُواجهة هذه التداعيّات، عمدت الحكومة إلى تكثيف الصادرات الزراعيّة لدول غرب أوروبا – وبخاصة ألمانيا وإيطاليا وفرنسا – كمنافذ بديلة – وفي ظل تنامي الطلب من قِبَل هذه الدول على المُنتجات الزراعيّة المصريّة، وكذلك التباحُث في إمكانيّة تحصيل مُستحقات شَرِكات التصدير المصريّة من خلال نُظُم دفع مُغايرة لنظام "سويفت" والمُطبّقة في روسيا والصين وبعض الدول الأخرى.

وفي إطار خِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢، من المُستهدف زيادة الصادرات الزراعيّة إلى نحو ٦ مليون طن، مُقابل توقّع ٥,٢٥ مليون طن عام ٢٠٢٢/٢١ [شكل رقم (١٢/٤)] وهو ما يسمح بتنمية حصيلة الصادرات الزراعيّة لتتجاوز ٣,٦ مليار دولار في عام الخِطّة ٢٠٢٣/٢٢.

شكل رقم (١٢/٤)
تطوّر الصادرات الزراعيّة المصريّة
(٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٣/٢٢)

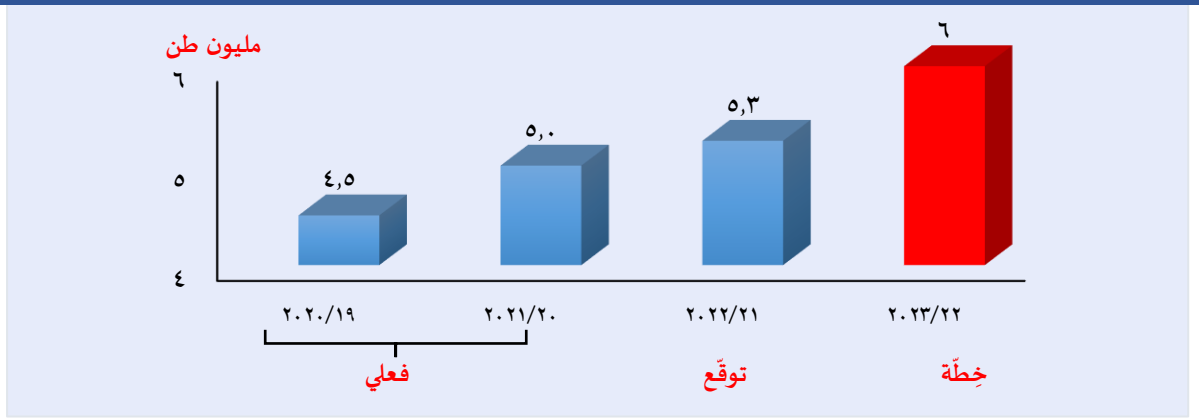

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

<u>ويتأتى تحقيق هذه المُستهدفات منه خلال محورين أساسيين للتحرّك:</u>

<u>أوّلهما</u>: تنمية الحاصلات الزراعيّة ذات القُدرات التصديريّة العالميّة – وهي التي يتوفّر بها فائض إنتاجي بعد تشبّع السوق المحلي، وعلى رأسها الخُضروات (الكوسة والفلفل ...) والبصل والثوم والموالح والجوافة والفواكه الأخرى والتمور، وهو ما يتطلّب بدوره التوسّع في المساحات المُنزرعة بهذه المحاصيل التصديريّة، وفقًا لخِطّة التوسّع المُعتمدة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، بالإضافة إلى التوسّع في إقامة الصوب الزراعيّة على غِرار مشروع ١٠٠ ألف صوبة، بجانب إدخال محاصيل جديدة ذات ميزة تصديريّة، مثل الكينوا والكاسافا في المشروع القومي لاستصلاح ١,٥ مليون فدان.

<u>وثانيهما: التوسّع في النفاذ للأسواق الخارجيّة من خلال:</u>

- تعزيز وتكثيف الصادرات الزراعيّة للأسواق الغربية التقليديّة والتي يُتوقّع أن يرتفع طلبها على الخُضروات والفواكه المصريّة في ظل ظروف الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا وانعكاساته السلبيّة على سلاسل الإمداد الدوليّة.
- فتح أسواق غير تقليديّة لتصدير العِنب والموالح والثوم وغيرها إلى الصين وتايوان واليابان وكندا ودول أمريكا اللاتينيّة، وكذا إيجاد منافذ للمُنتجات الزراعيّة المصريّة في الأسواق الأفريقيّة ودول حوض النيل[١].
- تحفيز دخول مزيدٍ من الشركات الزراعية المُتخصّصة والبالغة حاليًا نحو ١٠٠ شركة للولوج في مجال تصدير المُنتجات الزراعيّة الطازجة، سواء للأسواق التقليديّة أو غير التقليديّة، مع مُواصلة توفير مُخصّصات رد الأعباء، وفقًا لبرنامج المُساندة الماليّة لشركات التصدير.

---

(١) يجري حاليًا التعامُل مع ١٣٨ سوقًا خارجيًا، ومن المُستهدف بلوغ العدد – وفقًا لتقديرات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – ١٥٨ سوقًا بحلول عام ٢٠٢٥.

- التعاون المُشترك مع بعض الدول المُتقدّمة، مثل ألمانيا وإيطاليا في تنفيذ عددٍ من المشروعات الزراعيّة القوميّة مما يُعزّز من قُدرة المُنتجات المصريّة على النفاذ للأسواق الأوروبيّة.
- تفعيل مُشاركة مصر في المعارض الزراعيّة الدوليّة، مثل المعرض الزراعي الألماني والذي يُشكّل نافذة مُهمّة للتواجُد المصري المُوسّع في أسواق الاتحاد الأوروبي.
- التوسّع في الزراعات العضويّة اتفاقًا وسلامة المنظومة البيئية ومُتطلّبات التنمية المُستدامة، والمُواصفات العالميّة للصادرات الزراعيّة، وبخاصة بعد صدور قانون الزراعة العضويّة ولائحته التنفيذيّة، وذلك من خلال توفير المُخلّفات الزراعيّة لإنتاج الأسمدة العضويّة والاستفادة من الخامات الطبيعيّة كمُصدّر للأسمدة غير المُخلّقة.
- التوسّع في نظام تطبيق نظام تكويد المزارع الذي تنتهجه مصر حاليًا لمنع أي تلاعب في جودة الصادرات الزراعية.
- مُواصَلة الالتزام بالاشتراطات والمُواصفات الفنية للدول المُستوردة لضمان انتظام تدفّق الصادرات المصرية لهذه الأسواق.
- التوسّع في تصدير المُنتجات الزراعية المُصنّعة (المُجمدّة – المُجفّفة – العصائر ... إلخ).
- الاستمرار في برنامج مُساندة الصادرات الزراعية مع صرف مُستحقات المُزارعين، حال إتمام عملية التصدير.
- تفعيل دور جهاز التمثيل التجاري في الترويج للصادرات الزراعية، وإتاحة المعلومات عن الأسواق المُحتملة والواعدة.

٢/٤ قطاع الصناعة التحويلية

الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة التحويليّة:

يتميّز القطاع الصناعي بخاصيتي الديناميكيّة والتنوّع، مما يجعلُه قادرًا على التكيّف السريع مع التطوّرات التقنيّة في مجالات الإنتاج، ومع المُستجدّات في نطاق سلاسل الإمداد الدوليّة والمُعاملات التجاريّة، بالإضافة إلى ارتفاع إنتاجيّته وتحقيقه لمُعدّلات نمو عالية على نحو مُطرد، فضلًا عن قوّة علاقاته الارتباطيّة والتشابُكيّة مع سائر القطاعات الاقتصاديّة الأخرى.

وترتيبًا على ما تقدّم، يحتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى، من حيث المُساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بحِصّة لا تقِل عن ١٦%، علاوة على توظيفه نسبة يُعتد بها من القوى العاملة تربو على ١٥% من الإجمالي، وكذلك تتعاظم مُساهمة القطاع في النشاط التصديري بنسبة تصل إلى ٨٥% من إجمالي الصادرات السلعيّة غير البترولية، مما يُؤهّله لتبادُل المركز الأول مع تحويلات المصريين العاملين بالخارج في قائمة المصادر الرئيسة المُولّدة للنقد الأجنبي، ومن ثم، تعزيز دوره في التخفيف من حِدّة اختلالات ميزان المُعاملات الجارية.

وبوجه عام، تُعد الصناعة التحويليّة قاطرة التنمية الاقتصاديّة في مصر، ومُحرّكًا أساسيًا لنمو كافة القطاعات الأخرى. ومن المُتوقّع أن تُصبِح مصر دولة صناعيّة رائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من حيث الأداء الصناعي والنمو الاقتصادي، وكذا مركزًا رئيسًا لتصدير المُنتجات الصناعيّة مُتوسطة التكنولوجيا بحلول عام ٢٠٢٥.

الرؤية التنمويّة:

وفقًا لاستراتيجيّة التنمية المُستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، تتمثّل الرؤية المُستقبليّة لقطاع الصناعة في أن تكون التنمية الصناعيّة هي قاطرة التنمية الاقتصاديّة الاحتوائيّة والمُستدامة في مصر، والتي تُلبّي الطلب المحلي وتُدعّم نمو الصادرات لتُصبِح مصر لاعبًا فاعلًا في الاقتصاد العالمي، وقادرة على التكيّف مع المُتغيّرات العالميّة.

وتتطلّب هذه الرؤية التنموية توفير المُناخ المُلائم للنمو الصناعي المُستدام القائم على تعزيز تنافسية المُنتَج المصري وتنمية المعرفة والابتكار، وتوسيع الطاقة الاستيعابيّة للقطاع لإتاحة فُرص العمل اللائق، مع تكثيف الاستثمارات الصناعيّة، وبخاصة في المجالات التي تحظى فيها مصر بميزة نسبية وتنافسيّة وقادِرة على التكيّف مع مُستجدّات الثورة الصناعيّة الرابعة.

التوجّهات الاستراتيجيّة لخِطّة التنمية الصناعيّة:

اتفاقًا والرؤية سالفة الذِكر، ترتكز استراتيجيّة التنمية الصناعيّة على التوجّهات الآتية:

- تعميق التصنيع المحلي بالتركيز على توفير المُستلزمات الوسيطة للصناعات المُستهدف تسريع تنميتها، مثل صناعات البتروكيماويات والمُعدّات والسيارات وصناعة البرمجيّات وتقنية المعلومات. .
- التركيز على الأنشطة الواعدة التي تُثبِت قُدرتُها على الصمود ومُواجهة الأزمات الدوليّة ونقص المعروض العالمي، وفي مُقدّمتها الصناعات الغذائيّة والدوائيّة والكيماويّة والهندسيّة.
- إعطاء دفعة قويّة للصناعات الحديثة المُتوافقة مع الثورة الصناعيّة الرابعة، ومنها الصناعات الإلكترونيّة والأجهزة الطبيّة والهندسيّة والدوائيّة والتكنولوجيا الحيويّة، وهندسة الفضاء، والتطبيقات المُتطوّرة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، مثل البيانات الكبيرة وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابيّة.
- تبنّي أنماط جديدة للتنمية الصناعيّة، ترتكز على مفهوم المناطق الصناعيّة مُتكاملة الخدمات Industrial Parles وتنمية العناقيد الصناعيّة Industrial Clusters والمناطق الحيويّة (Bio-Regions). .
- مُواصلة إعادة هيكلة الصناعة المصريّة، وتطوير الصناعات النسيجيّة والجلديّة والخشبيّة، والاهتمام بالصناعات الصغيرة والمُتوسّطة المُغذيّة للصناعات الكبيرة.
- إعادة توزيع الخريطة الصناعيّة وتوطين الصناعات في المُدُن الجديدة والمناطق الاقتصاديّة ذات الطبيعة الخاصة، مثل المنطقة الاقتصاديّة الحُرة التابعة لهيئة قناة السويس، والمناطق الصناعيّة المُؤهّلة (QIZ)، وكذلك الاستفادة من إمكانات المناطق الواعدة بجنوب الصعيد والوادي الجديد والساحل الشمالي الغربي وسيناء، وذلك لتحقيق الانتشار الجغرافي المُتوازِن وتضييق الفجوة التنموية بين الأقاليم والمُحافظات.
- تنمية القُدُرات التصديريّة للصناعات الوطنية، بالتركيز على تعزيز مُقوّمات التنافسيّة الدوليّة والاندماج في سلاسل الإمداد العالميّة، وجَذب الشركات العملاقة للاستثمار في مصر، ودعم جهود التصدير وبصفة خاصة من المُنتجات عالية التقنية.
- مُواصلة تنفيذ الإجراءات التي تضمّنها برنامج الإصلاحات الهيكليّة فيما يخُص قطاع الصناعة.
- التوجّه الصناعي نحو ترشيد استخدامات الطاقة والاهتمام بالأبعاد البيئيّة والصحيّة من خلال

تبنّي وتفعيل البرامج ذات الصلة، ومنها البرنامج القومي لسلامة الغذاء، وبرنامج ترشيد الطاقة في الصناعة والتقويم الشامل لاستخدام الطاقة داخل المُنشأة، وبرنامج التوافُق البيئي، وبرامج التصنيع المحلي لمُعدّات الطاقة المُتجدّدة (الطاقة الشمسيّة / طاقة الرياح).

- إتاحة المناطق الصناعيّة المُرفّقة للاستثمار الصناعي والترويج المُكثّف لها في إطار المشروعات المُشتركة واتفاقيّات التعاون الصناعي مع الدول ذات التجارب الناجحة وفق منظومة المُطوّر الصناعي العام، وبخاصة في مُحافظات جنوب مصر والمناطق الصناعيّة الواقعة بالمُدُن الجديدة.
- تنمية المهارات والقُدرات البشريّة للعمالة الصناعيّة، من خلال تطوير نُظُم التعليم التقني والتدريب الفني والمهني، والتوسّع في إنشاء مراكز التدريب، وتطبيق برامج الإدارة الحديثة، ونُظُم الجودة الشاملة.
- تحسين منظومة جودة المُنتجات الصناعيّة عن طريق نشر ثقافة الجودة، والتوسّع في إصدار المُواصفات القياسيّة للمُنتجات، وتأهيل مُقدّمي الخدمات للقطاع الخاص، بالإضافة إلى تحديث منظومة القياس والرقابة الصناعيّة.

مُؤشّرات الأداء خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠٢٠):

قطعت الدولة شوطًا كبيرًا خلال الأعوام السبعة الماضيّة في دفع جهود التصنيع، الأمر الذي رفع مُعدّل نمو القطاع إلى ما لا يقل عن ٦,٥%، وزيادة مُساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ليتجاوز ١٦% فضلًا عن مُواصَلة نمو صادراته غير البترولية لتتخطى حاجز الـ ٢٥ مليار دولار.

وفيما يلي إشارة مُوجزة للإنجازات المُحقّقة والإجراءات المُنفّذة خلال الفترة المذكورة:

- **المُجمّعات الصناعيّة:**
  - **افتتاح خمس مُجمّعات صناعيّة (الأقصر/ بنى سويف/ المنيا/ البحر الأحمر/ قنا) بإجمالى ١١٧٨وحدة، تعمل فى قطاعات مواد البناء والصناعات الكيماويّة والهندسيّة والغذائيّة والنسيجيّة ومواد البناء الديكوريّة.**
  - **جارى اتخاذ إجراءات طرح خمس مُجمّعات بمُحافظات (أسيوط/أسوان/ الفيوم/قنا)، بواقع مُجمّع فى كل مُحافظة ومُجمّعين في مُحافظة الفيوم بإجمالى وحدات ١٦٩٢ وحدة، تعمل فى مجالات الصناعات الغذائيّة والكيماويّة والهندسيّة والدوائيّة والجلود والمفروشات والملابس الجاهزة.**
  - **منح ١٠,٢ ألف رُخصة تشغيل لمُنشآت صناعيّة.**
- **المناطق الصناعيّة:**
  - تطوير (أربع) مناطق صناعيّة بمُحافظتي قنا وسوهاج ضمن برنامج التنمية المحليّة لصعيد مصر.
  - توقيع ثلاث اتفاقيّات لإنشاء مناطق صناعيّة، وتعزيز التعاون والاستثمار الصناعي.
- **الأراضي الصناعيّة المُرفّقة:**

بلغت مساحات الأراضي الصناعيّة المُرفّقة خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠٢١) نحو ٤٠ مليون متر مُربّع منها ٣١,٢ مليون متر مُكعّب أراضي مُرفّقة، مع تقسيط قيمة الأراضي، وبفائدة مُنخفضة.

➢ التراخيص وخدمات المُستثمرين:

- منح ١٠,٢ ألف رُخصة تشغيل لمُنشآت صناعيّة.
- تقديم مزايا وحوافز غير مسبوقة للمُستثمرين بالمُجمّعات الصناعيّة تتمثّل في:
  - تبسيط الشروط والمُستندات المطلوبة للحصول على الوحدات بالمُجمعات الصناعيّة.
  - توسيع قاعدة البنوك المُموّلة لتَصِل إلى ٨ بنوك بالإضافة الى جهاز تنمية المشروعات المُتوسّطة والصغيرة ومُتناهية الصِغَر، ورفع سقف التمويل ليصِل إلى ١٠٠% من قيمة الوحدة.
  - تخفيض مبلغ جدّية الحجز من ٥٠ ألف جنيه إلى ١٠ آلاف جنيه
  - إعفاء المُستثمرين من سداد مُقابِل تقديم العروض البالغ ألف جنيه.
- إصدار ٨٣٤ مُواصفة قياسيّة مصريّة فى كافة القطاعات بزيادة ١٥% عن عام ٢٠٢٠.
- إعداد قائمة بـ ١٠٠ إجراء تحفيزى للنهوض بالقطاع الصناعى وجذب استثمارات جديدة فى مُختلف القطاعات.
- إتاحة خدمات المراكز التكنولوجيّة لحوالي ٢,٧ ألف شركة، واختيار ثمانِ شركات للمُنافسة على جائزة الابتكار الصناعي.
- تخريج ١٤,٣ ألف طالب بنظام التلمذة الصناعيّة.
- تنفيذ ١٤٤ برنامج تدريبى لـ ٦٠٢ عامل بالشركات الصناعيّة.
- إجراء ١٠ آلاف و٧٩٧ حملة تفتيشيّة للرقابة على المصانع واعتماد ٩٩٨ مركز خدمة وصيانة.
- إصدار ٨٣٤ مُواصفة مصريّة، ودراسة ٢٥٠٠ مشروع مُواصفة قياسيّة أجنبيّة.
- تقديم ١٧٤٩ خدمة عن طريق مركز تحديث الصناعة لحوالي ٦٨٣ شركة فى مجال الدعم الفنى للشركات الصناعيّة بتكلفة ٣٧,٩ مليون جنيه.

➢ تعميق التصنيع المحلي:

- تم مُراجعة كافة البنود الجمركيّة للواردات، وحصر الواردات المُراد تقييدها وتلك المُستهدف إحلال مُنتجات محليّة كبديل لها، وذلك بقطاعات الصناعات الهندسيّة والغذائيّة والنسيجيّة والمعدنيّة والكيماويّة ومواد البناء والصناعات الطبيّة والدوائيّة.
- تبنّي برنامج تنمية سلاسل المُورّدين، وتطوير قاعدة صناعيّة من المُورّدين المحليين، وقد تم التعاون مع أكثر من ٣٠٠ مُنشأة صناعيّة لتحفيز تكامُل سلاسل التوريد المحليّة. وبلغ عدد المُورّدين المُستفيدين من البرنامج أكثر من ٥٠ مُورّدًا، وتم بالفعل البدء في تصنيع ٥١ مُنتجًا محليًا، مع التركيز في المرحلة الأولى على قطاع الصناعات الهندسيّة، وبالأخص صناعة الأجهزة الكهربائيّة والصناعات المُغذية لها، وكذلك بعض الصناعات الكيماويّة، مثل إنتاج إطارات السيارات.
- العمل على دعم دور القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي، وإعادة التوطين الصناعي في ضوء مُبادرة القيادة السياسيّة الخاصة بالصناعة.

➢ **تطوير شركات قطاع الأعمال العام:**

- تم تطوير وإعادة تأهيل عددٍ من الشركات الصناعية، مثل شركة الدلتا للصُلب، وشركة كيما، ومحلج الفيوم بتكلفة جاوزت ١,١ مليار جنيه.
- استكمال أعمال التطوير وإعادة هيكلة شركات الغزل والنسيج، وعلى رأسها شركات المحلة الكبرى وكفر الدوار ودمياط، بتكلفة ٢١ مليار جنيه، منها ١١ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل شراء ماكينات جديدة من مُورّدين أوروبيين، وعلى أن يتم الانتهاء من أعمال التطوير وبدء الإنتاج اعتبارًا من النصف الثاني من العام المالي ٢٠٢٢/٢١.
- البدء في أعمال إنشاءات أكبر مصنع للغزل على مساحة ٦٢٥٠٠م٢ بالمحلة الكُبرى يستوعب ١٨٢ ألف مردن بطاقة إنتاجية ٣٠ طن غزل/ يوم، والمُتوقّع تشغيله بحلول مارس ٢٠٢٢، مما يُسهِم في زيادة القيمة المُضافة للقطن بدلًا من تصديره خامًا للخارج(١).

➢ وعلى الرغم مما شهِده القطاع الصناعي من تداعيّات جائحة فيروس كورونا في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، إلا أن مُؤشّرات الإنجاز الصناعي تُفصِح عن تحسّن الأداء في صورته الكليّة خلال الأعوام القليلة الماضية. ومن دلالات ذلك الآتي:

- نمو الناتج الصناعي بمُعدّلات مُرتفعة بلغ مُتوسطها العام خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢١/٢٠) نحو ١٣% سنويًا بالأسعار الجارية.
- زيادة أعداد المُنشآت الصناعيّة من ٣٥,٣ ألف مُنشأة عام ٢٠١٤ إلى ٤٢ ألف مُنشأة عام ٢٠٢٠، بمُعدّل نمو ١٩% خلال الفترة.
- زيادة أعداد المُشتغلين بالقطاع الصناعي من ٢ مليون عام ٢٠١٤ إلى ٢,٣ مليون فرد عام ٢٠٢٠ بمُعدّل نمو ١٥%.
- زيادة الاستثمارات الصناعيّة العامة من ٦,١ مليار جنيه عام ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٤٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩.

المُستهدفات الرئيسة لخِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢

➢ **الإنتاج الصناعي:**

من المُقدّر أن يرتفع الإنتاج الصناعي – شاملًا تكرير البترول – من نحو ٢٩٨٤,٧ مليار جنيه إلى نحو ٣٤٠٥,٣ مليار جنيه بالأسعار الجارية، مُحقّقًا مُعدّل نمو قدره ١٤,١%، وكذلك زيادة إنتاج القطاع بالأسعار الثابتة ليصل إلى نحو ٣١٤١,٦ مليار جنيه، بنسبة نمو ٥,٣%، مع مُلاحظة تنامي الصناعات غير البترولية بمُعدّلات أعلى من نظائرها في حالة الصناعات البترولية بالأسعار الجارية، بينما تنمو هذه الأخيرة بمُعدّلات سالبة بالأسعار الثابتة [جدول رقم (٤/٤)].

---

(١) لضمان توفير مُستلزمات هذا الصرح الصناعي، من المُستهدف مُضاعفة المساحة المُنزرعة قطنًا، وتوفير الحوافز للمُزارعين للتوسّع في زراعته.

جدول رقم (٤/٤) تطوّر الإنتاج الصناعي خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ -٢٠٢٣/٢٢		
بالأسعار الجاريّة		
القطاع / النشاط	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢
الصناعات البترولية (مليار جنيه)	٥٤٥,١	٥٩٧,٥
مُعدّل النمو (%)	--	٩,٦
صناعات غير بترولية (مليار جنيه)	٢٤٣٩,٦	٢٨٠٧,٨
مُعدّل النمو (%)	---	١٥,١
الصناعات التحويليّة ومُنتجات البترول	٢٩٨٤,٧	٣٤٠٥,٣
مُعدّل النمو (%)	---	١٤,١
بالأسعار الثابتة		
القطاع / النشاط	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢
الصناعات البترولية (مليار جنيه)	٥٤٥,١	٥٢٧,١
مُعدّل النمو (%)	--	٣,٣-
صناعات غير بترولية (مليار جنيه)	٢٤٣٩,٦	٢٦١٤,٥
مُعدّل النمو (%)	---	٧,٢
الصناعات التحويليّة ومُنتجات البترول	٢٩٨٤,٧	٣١٤١,٦
مُعدّل النمو (%)	---	٥,٣

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

➢ **الناتج الصناعي:**

من المُقدّر أن يصل الناتج الصناعي بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٢٣/٢٢ إلى نحو ١٣٥٧,٩ مليار جنيه، مُقارنة بنحو ١١٧٦,٨ مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة ١٥,٤%، وبالمثل يُتوقّع أن يشهد الناتج الحقيقي للقطاع الصناعي زيادة تُقدّر بنحو ٥,٦%، ليُسجّل ١٢٤٣,٢ مليار جنيه في عام الخطة مُقارنة بعام الأساس [جدول رقم (٥/٤)].

جدول رقم (٥/٤) تطوّر الناتج المحلي الإجمالي الصناعي خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ -٢٠٢٣/٢٢		
بالأسعار الجاريّة		
القطاع / النشاط	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢
الصناعات البترولية (مليار جنيه)	٢٣٨,٧	٢٦٢,٩
مُعدّل النمو (%)	--	١٠,٢
صناعات غير بترولية (مليار جنيه)	٩٣٨,١	١٠٩٥
مُعدّل النمو (%)	---	١٦,٧
الصناعات التحويليّة ومُنتجات البترول	١١٧٦,٨	١٣٥٧,٩
مُعدّل النمو (%)	---	١٥,٤

بالأسعار الثابتة		
القطاع / النشاط	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢
الصناعات البترولية (مليار جنيه)	٢٣٨,٧	٢٣٢,٥
مُعدّل النمو (%)	--	٢,٦-
صناعات غير بترولية (مليار جنيه)	٩٣٨,١	١٠١٠,٧
مُعدّل النمو (%)	---	٧,٧
الصناعات التحويلية ومُنتجات البترول	١١٧٦,٨	١٢٤٣,٢
مُعدّل النمو (%)	---	٥,٦

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

➢ الاستثمارات الصناعيّة:

- تستهدف الخطة توجيه استثمارات قدرُها حوالي ٩٣,٥ مليار جنيه لقطاع الصناعات التحويليّة، بنسبة زيادة ٦,١% عن الاستثمارات المُناظِرة في العام السابق، والمُتوقّع بلوغها ٨٨,١ مليار جنيه.
- تستحوذ الصناعات التحويليّة غير البترولية على نحو ٨٠% من جُملة استثمارات القطاع (٧٤,١ مليار جنيه)، بينما تحتل الصناعات التحويليّة البترولية على النسبة المُتبقيّة ٢٠% (١٩,٤ مليار جنيه) [شكل رقم (١٣/٤)].

شكل رقم (١٣/٤)

تطوّر الاستثمارات الكليّة المُستهدفة لقطاع الصناعة التحويليّة

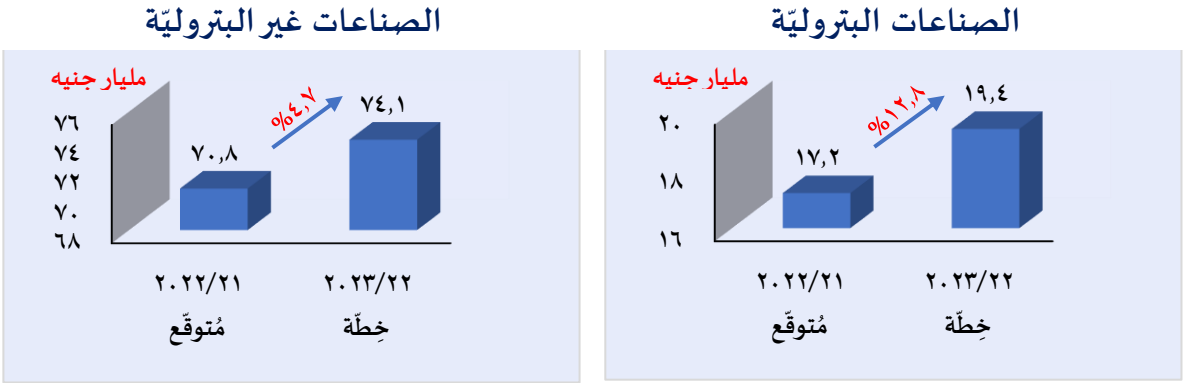

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح الشكل رقم (١٤/٤) هيكل استثمارات الخطة بحسب جهات الإسناد، ومنه يتضّح الآتي:

- استئثار الاستثمارات العامة بنحو ٥٠,٢ مليار جنيه، بما يُعادِل ٥٣,٧% من إجمالي استثمارات القطاع، مُقابل ٤٧,٣ مليار جنيه للقطاع الخاص بنسبة ٤٦,٣%.
- تمركّز الشطر الأعظم من الاستثمارات العامة في شركات قطاع الأعمال العام، والتي تحظى بحوالي ٤٦,١ مليار جنيه، وبنسبة ٩١,٨% من الاستثمار العام، مُقابل نحو ٧,٦% للاستثمارات المركزيّة، ونسبة هامشيّة لاستثمارات الجهاز الإداري والهيئات الاقتصاديّة.

شكل رقم (١٤/٤)

هيكل استثمارات خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ لقطاع الصناعة التحويليّة

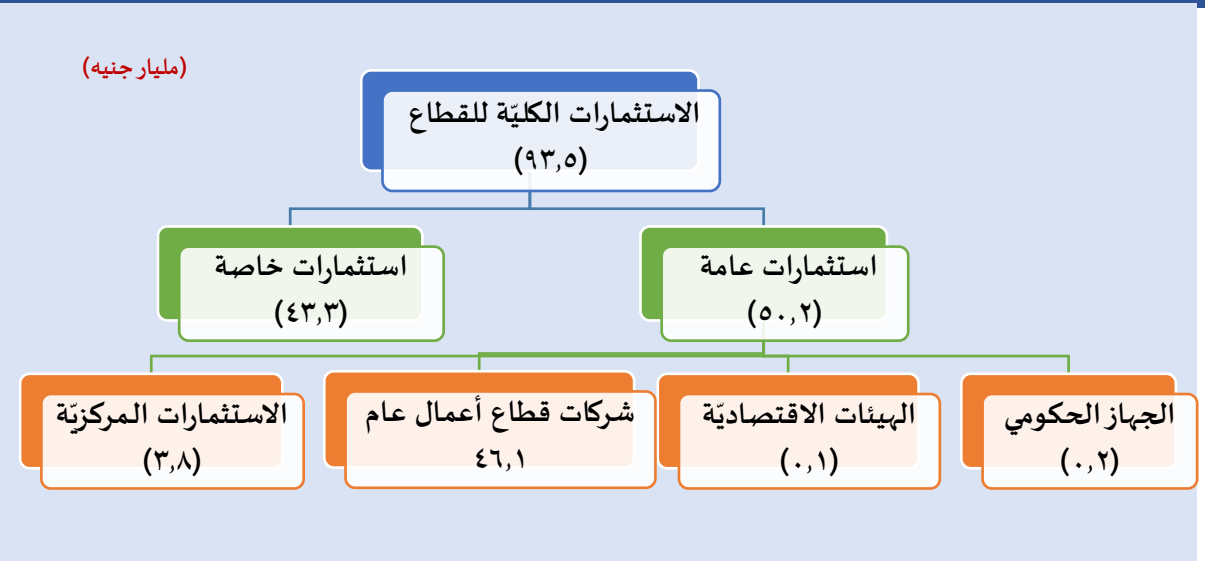

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

البرامج الرئيسة لخِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢:

وترتكز خطّة وزارة التجارة والصناعة على تنفيذ أربعة برامج عمل رئيسة، مُمثّلة في الآتي:

- **برنامج تحفيز الاستثمار الصناعي وتعميق التصنيع المحلي:**

يرتكز البرنامج على تحسين بيئة الأعمال الصناعيّة من خلال تنفيذ مُبادرة الـ ١٠٠ إجراء لتحفيز القطاع الصناعي، والتوجّه نحو التحوّل الرقمي في تقديم الخدمات وتيسير إجراءات إصدار التراخيص الصناعيّة، وإقامة التجمّعات الصناعيّة المُوجّهة لإحلال الواردات، والعمل على تطوير ورفع كفاءة تشغيل المناطق الصناعيّة القائمة بمُحافظات الصعيد، بالإضافة إلى دعم الصناعة الخضراء وتشجيع التحوّل إلى الصناعة المُستدامة القائمة على ترشيد الموارد وضمان كفاءة استخدامها، والعمل على نقل وتوطين التكنولوجيا والابتكار لتعزيز الصناعة الخضراء، وتطوير وتهيئة البنية التحتيّة لعددٍ من المُجمّعات الصناعيّة المُتخصّصة كثيفة العمالة (المحلة الكُبرى – كفر الدوّار – مُرغم).

- **برنامج تحسين تنافسية القطاع الصناعي:**

يهدف البرنامج إلى زيادة جوّدة المُنتجات الصناعيّة، وتنمية قُدرتها على المُنافسة في السوقين المحلي والخارجي بما يتضمّنه ذلك من تطوير منظومة المُواصفات والجودة ونُظُم الفحص والاختبارات، فضلًا عن العمل على تأهيل المنشآت للحصول على شهادات الجودة، والقيام بمهام الرقابة الصناعية وعلى مُستلزمات الإنتاج الصناعيّة والخدميّة، وتوفير خدمات الدعم الفني وبناء قُدرات المُنشآت الصناعيّة وتحديث الصناعة.

- **برنامج تنمية الصادرات:**

يهدف برنامج "تنمية الصادرات" إلى تعزيز تواجُد المُنتجات المصريّة في الأسواق الخارجيّة، وزيادة قُدرتها على المُنافسة من خلال تنفيذ عدد من الإجراءات والخدمات إلى مُجتمع المُصدّرين تتمثّل في:

- تنمية سياسات التجارة الخارجيّة وإزالة المُعوّقات التي تُواجه الصادرات المصريّة في الأسواق الخارجيّة.
- حماية الصناعة الوطنيّة من المُمارسات الضارة في التجارة الخارجيّة، وتطوير منظومة المُساندة التصديريّة وربطها بمجموعة من المعايير.
- تحسين منظومة الرقابة على الصادرات والواردات من خلال تطوير معامل الاختبارات في الموانئ وتيسير الإجراءات.
- التوجّه نحو الأسواق المُستهدفة التي تتضمّن فُرص تصديريّة واعدة.
- تعزيز النفاذ للأسواق الخارجيّة من خلال مجموعة من الخدمات التي تستهدف الترويج للمُنتجات المصريّة في الأسواق التصديريّة وتعريف المُصدّرين بالفُرص التصديريّة المُتاحة بها.
- التوسّع في تنظيم المعارض داخليًا وخارجيًا، إلى جانب توفير الدعم الفني والمعلومات حول الأسواق الواعدة والمُنتجات والاشتراطات الخاصة بتلك الأسواق، بالإضافة إلى توفير التدريب المُتخصّص في موضوعات التصدير والمُؤهّل للحصول على تراخيص مُزاولة المهنة لأخصائي التصدير.
- مُواصلة تفعيل برنامج مُساندة الصادرات في إطار القانون الجديد، وما يُتيحه من تيسيرات للمُصدّرين، مثل نظام السداد الفوري، وتسهيلات الإفراج الجُمركي، وزيادة مُخصّصات الدعم لمصاريف الشحن.

- **برنامج تنمية مهارات العاملين بالقطاع الصناعي:**

يهدف إلى تنمية مهارات العاملين بالقطاع الصناعي وتطوير منظومة التدريب الصناعي وبناء شراكات محليّة ودوليّة لرفع كفاءة العنصر البشري طبقًا للمعايير الدوليّة، وذلك من خلال الخدمات التي تُقدّمها مُؤسّسات التدريب، مثل مصلحة الكفاية الإنتاجيّة ومعهد التبين للصناعات المعدنيّة، لتحقيق التنمية الصناعيّة، وتدريب الشباب على مُمارسة العمل الفني من خلال المراكز المُنتشرة لمصلحة الكفاية الإنتاجيّة والتي تُغطي عدد من القطاعات الصناعيّة الهامة، كما يرتكز عمل معهد التبين على توفير التعليم والتدريب التخصّصي لمرحلة ما بعد الجامعي للعاملين في قطاع الصناعات المعدنيّة والتعدينيّة والهندسيّة.

- وفي إطار استراتيجيّة التنمية المُستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠، تتضمّن برامج التدريب الصناعي لوزارة التربية والتعليم لخِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢ تدريب نحو ١١ ألف من المُعلّمين على تكنولوجيا الاتصالات الرقميّة، وعشرة آلاف مُعلّم على المناهج المبنية على الجدارات، وتدريب نحو ألف من المُدرّبين (TOT) على البرامج التقنيّة المُتطوّرة، مع توفير الخامات التدريبيّة لنحو عشرين ألف مُتدرّب.

➢ وعلاوة على البرامج سالفة الذِكر، تتضمّن الخِطّة سياسات وإجراءات تستهدف الآتي:

- مُواصلة تقديم المُبادرات الماليّة والضريبيّة الداعمة للنشاط الصناعي، وخاصة تلك المُتضرّرة بصورة مُباشرة من الأزمات الدوليّة، وعلى غِرار مُبادرات البنك المركزي والتيسيرات الماليّة والضريبيّة.
- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لإقامة مشروعات صناعيّة للإحلال محل الواردات، مع مُراعاة البدء بالصناعات المُغذية.
- مُواصلة تحسين مُناخ الاستثمار لجذب الصناعات عالية التقنية لرفع القيمة المُضافة للمُنتجات الوطنيّة، وزيادة تنافسيتها في الأسواق الدوليّة، مع تحفيز الاستثمارات الأجنبيّة على إقامة مراكز للبحث والتطوير للمُعاونة في نقل المعرفة والتقنيات الحديثة.
- التوسّع في إنشاء المدارس والمعاهد التكنولوجيّة، مع مُلاحظة عمليّات التدريب والتأهيل بمُتطلّبات المصانع المصريّة القائمة.
- مُراعاة حجم الأعباء على المشروعات الصغيرة والمُتوسّطة، وتخصيص جِهة شراء مُوحّدة لتوفير احتياجاتها، مع توثيق الروابط بينها وبين المشروعات كبيرة الحجم.
- مُواصلة توفير الحوافز لضم القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي، مع تيسير إجراءات التصالُح للمصانع المُخالفة لتوثيق أوضاعها.
- تعزيز التوجّه الصناعي للأنشطة صديقة البيئة والتوسّع في إنتاج مصادر الطاقة النظيفة وإتاحتها للقطاع الصناعي.
- مُواصلة تفعيل دور الأجهزة الرقابيّة والتقنية للنشاط الصناعي، مثل دور جهاز مُكافحة الإغراق التابع لوزارة التجارة والصناعة، وجهاز حماية المُنافسة ومنع المُمارسات الاحتكاريّة، وجهاز حماية المُستهلك.
- تفعيل برنامج الطروحات الحكوميّة في البورصة المصريّة، وذلك لتنشيط سوق الأوراق الماليّة وزيادة حجم التداولات ورأس المال السوقي.
- التوسّع في الإنتاج المدني للمصانع الحربيّة، بما يكفُل استغلال الطاقات الإنتاجيّة القائمة، والتوسّع في تلبية احتياجات السوق المحلي من بعض السِلَع كبديل لعمليّات الاستيراد.
- العمل على تسريع وتيرة الاستثمار الصناعي في سيناء من خلال التوسّع في إقامة المُجمّعات الصناعيّة الجاهزة، وتفعيل مشروع إقامة منطقة صناعيّة جديدة بوسط سيناء على مساحة ٧٨ ألف فدّان.

مهام الجهات والهيئات التابعة لوزارة التجارة والصناعة في خِطّة ٢٠٢٣/٢٢:

➢ **ديوان عام التجارة والصناعة:**

- استكمال تحديث مراكز المعلومات بالوزارة وإنشاء منظومة معلوماتيّة لتوفير المعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة.
- استكمال إنشاء البوّابة الإلكترونيّة التي تربط الوزارة بجميع الجهات التابعة لها إلكترونيًا.

- تطوير وتأهيل المدارس المهنيّة ومراكز التدريب المهني ورفع كفاءة المُتدربين لمُواجهة مُستلزمات التشغيل.

➢ **مصلحة الرقابة الصناعيّة:**

- توفير بيئة عمل مُناسبة ومسايرة لأحدث التقنيات، وأداء الأعمال المُميّكنة إلكترونيًا.
- توفير المُستلزمات والأجهزة المُعاونة في عملية التفتيش والفحص.
- التدعيم بالأجهزة والمُعدّات اللازمة للفحص الظاهري لتطوير المنظومة الإجرائيّة للرقابة والتفتيش على المُنتجات الصناعيّة داخل المصانع.
- تطوير أداء وحدة دليل خدمة المُواطن، لزيادة فاعلية وسرعة حل المشاكل التي تُواجه المُواطنين.

➢ **مصلحة الكفاية الإنتاجيّة والتدريب المهني:**

- رفع كفاءة المُنشآت التدريبيّة.
- تطوير وتحديث الورش والمعامل بالآلات والمُعدّات لتتناسب مع المهن المُتطوّرة.
- إحلال وتجديد بعض مراكز المصلحة في القاهرة الكبرى والوجه البحري والوجه القبلي.

➢ **التمثيل التجاري:**

- تجهيز ورفع كفاءة سبع مكاتب للتمثيل التجاري في قارة أفريقيا (طرابلس – بني غازي – أنجولا – رواندا – الكاميرون – الكونغو الديموقراطيّة – جنوب السودان) لتنمية الصادرات المصريّة للدول الأفريقيّة.
- توفير شبكة لربط أجهزة التمثيل بالخارج بالمكاتب التجاريّة بالخارج بجهاز التمثيل التجاري بالداخل لمُساعدتها في القيام بعملها وتقديم خدمات معلوماتيّة مُميّزة للمُستثمرين والمُصدّرين والمجالس التصديريّة.

➢ **الهيئة العامة للمُواصفات والجودة:**

- إحلال وتجديد منظومة الجودة للأنشطة الصناعيّة لتُواكِب أحدث النُظُم التكنولوجيّة.
- استكمال أعمال التأهيل للإدارة العامة للجودة في إطار تنفيذ مُتطلّبات مشروع التوأمة المُؤسّسية.
- استكمال تجهيز معمل لاختبارات المراجل البخاريّة ومعامل أخرى لاختبارات المقطورات.
- استكمال توفير الأجهزة والمُعدّات للمعامل لتغطية كافة الاختبارات التي تتضمّنها المُواصفات القياسيّة للسلع والمُنتجات.

➢ **المجلس الوطني للاعتماد:**

- تأهيل المُلحق التدريبي للمجلس بما يتناسب مع دوره في عقد ورش عمل للتوعية وعقد دورات تدريبيّة في مجالات الاعتماد المُختلفة.
- استكمال أعمال الشبكة الداخليّة ونظام ميكنة أعمال التقييم والاعتماد شاملًا البوّابة الإلكترونيّة والأرشيف الإلكتروني.

➢ **المعهد القومي للجوّدة:**

- إصدار شهادات صلاحية لمُقدّمي خدمات التأهيل والتدريب ومُراجعة واعتماد المُقرّرات التدريبيّة في مجالات الجوّدة والبيئة والسلامة.
- تطوير وسائل التحفيز والإشراف على جوائز الجوّدة وبرامج الخطط القوميّة – إقامة المُؤتمرات والندوات وحملات التوعية.
- رعاية الجمعيّات والمُنظّمات الأهليّة في مجالات الجودة وحماية المُستهلك.

➢ **معهد التبين للدراسات المعدنيّة:**

- تجهيز منظومة حريق وعمل صيانة لعامل وأجهزة وأقسام المعهد
- تدبير أجهزة جديدة لتُواكِب وتلائم التطوّر التكنولوجي والثورة الصناعيّة وثورة الإنتاج والتحوّل الرقمي في الاتصالات والتعليم والدراسة عن بُعد.

➢ **الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات:**

- استكمال أعمال إنشاء وتطوير مباني ومعامل الهيئة بالمُحافظات لزيادة القُدرة التحليليّة للمعامل وتقليل زمن الفحص والحفاظ على العيّنات أثناء التداول تنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسيّة.
- تدبير الأجهزة والمُعدّات اللازمة لرفع طاقات المعامل وتطويرها بجميع الموانئ لتسريع إجراءات الفحص وسرعة الإفراج عن الرسائل.

➢ **الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصريّة:**

- استكمال أعمال تطوير وتجهيز المقر الرئيس للهيئة والفروع لمُجمّع خدمات التصدير.
- استكمال إنشاء منصّة إلكترونيّة مُدعّمة بأحدث النُظُم الإلكترونيّة والدعم الفني للارتقاء بأعمال المُصدّرين في مختلف القطاعات.
- تقديم برامج تحفيزيّة للمُصدّرين الجُدُد وتيسير مُناخ الأعمال والتعاون مع الجهات والمُؤسّسات الداعمة للتصدير.
- إعداد بحوث ودراسات النفاذ للأسواق الخارجيّة والخِطَط التصديريّة المُتكاملة من حيث التسعير والترويج وقنوات التوزيع ومُتطلّبات الأسواق وبما يُمكّن المُنافسين من المُنافسة في الأسواق العالميّة.

➢ **صندوق تنمية الصادرات:**

- استكمال تطوير البنية المعلوماتيّة لبعض برامج الحاسب الآلي وتراخيص تلك البرامج والعمل على تشجيع المُنتجات الوطنيّة للأسواق الخارجيّة.

➢ **الهيئة المصريّة العامة للتحكيم واختبارات القُطن:**

- توفير جهاز قياس الصفات الطبيعيّة لشُعيرات القُطن H.V.I.
- استكمال تحديث وتطوير تجهيزات مركز المعلومات.
- استكمال إعادة تأهيل وتطوير وتحديث معامل وأجهزة الهيئة لتوفير الخدمات الفنية للأطراف

المُتعاملة في الأقطان في كافة مراحل التداول وإصدار الشهادات الخاصة باختبارات الرطوبة وفرز الخبراء والمُعتمدة محليًا ودوليًا.

➢ **الهيئة العامة للتنمية الصناعيّة:**

- استكمال إنشاء مبنى إداري وتجديد (٢٢) فرعًا للهيئة لتخطيط وإنشاء المناطق الصناعيّة الجديدة.

➢ **الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعيّة والتعدينيّة:**

- استكمال أعمال تطوير وتجهيز ميناء سفاجا.
- استكمال أعمال إنشاء منطقة صناعيّة للصناعات النسيجيّة بكفر الدوار.
- استكمال أعمال إنشاء مُجمّع للصناعات البلاستيكيّة بالإسكندرية.
- تأهيل ورفع كفاءة المُنشآت لمقر الجهاز وإجراء الإحلال والتجديد للآلات والمُعدّات والعِدَد والأدوات لرفع كفاءة العمل بكل من إدارات المعامل والمساحة والخدمات الفنية.

➢ **الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية:**

- طباعة كافة الكُتُب المدرسيّة وجميع الأوراق الحكوميّة والاستثمارات المطلوبة بأحدث آلات الطباعة لتقديم أفضل خدمة بأقل الأسعار وتحقيق عائد يعود على الخزانة العامة للدولة.

المُستهدفات الكميّة للقطاع الصناعي في خطة عام ٢٠٢٣/٢٢

يُوضّح الجدول رقم (٦/٤) أهم المُستهدفات الكميّة والمشاريع المُدرجة بخطة القطاع الصناعي لعام الخطة

جدول رقم (٦/٤)
المُستهدفات الكميّة والمشاريع المُدرجة بخطة القطاع الصناعي لعام ٢٠٢٣/٢٢

المُؤشّر	٢٠٢٣/٢٢
توفير عمالة ماهرة ومُدرّبة	
عدد الخريجين (ألف)	١٤
عدد الطلاب المُستفيدين من التدريب الصناعي (ألف)	٥٠
عدد المِهَن التي يتم تحديثها	٥
عدد مراكز التدريب التي تم تطويرها	١٢
عدد المناهج التي يتم تطويرها أو استحداثها	٤
عدد الشراكات التدريبيّة مع القطاع الخاص والجهات المانِحة لتعزيز التدريب الصناعي	٢
مشروع توفير التدريب التخصّصي لحل مشاكل الصناعة	
عدد الدورات التدريبيّة المُتخصّصة	١٦
عدد الخريجين من الدراسات العليا لخريجي الدبلومة	٦٢
عدد البحوث العلمية والتطبيقيّة والمعمليّة لحل مشاكل الصناعة	٢٣

المُؤشّر	٢٠٢٣/٢٢
عدد حضانات التكنولوجيا للمشروعات الصغيرة	٦
مشروع توفير خدمات الدعم الفني وبناء قُدرات المُنشآت الصناعيّة	
عدد خدمات الدعم الفنى المُقدّمة للمُنشآت الصناعيّة	١٠٠٠
عدد خدمات الدعم الفنى المُقدّمة للحِرَف التُراثيّة والصناعات الإبداعيّة	١٠٠
عدد خدمات الدعم الفنى المُقدّمة للمُنشآت الصناعيّة في مجال الاقتصاد الأخضر	١٠٠
مشروع التحوّل الرقمي وتيسير الإجراءات الصناعيّة	
عدد رُخَص التشغيل الصادرة (ألف رخصة)	١٤
مشروع إقامة المُجمّعات الصناعيّة المُوجّهة لإحلال الواردات	
الانتهاء من إنشاء ٧ تجمّعات صناعيّة مُتخصّصة	إنشاء مُجمّع واحد
استكمال المرحلة الثانية والثالثة مدينة الروبيكي	%٢٥
عدد الوحدات الصناعيّة التي تم شغلها نتيجة الخطة الترويجيّة	١٠٠٠
مشروع دعم الصناعة الخضراء وتشجيع التحوّل الى الصناعة المُستدامة	
عدد المصانع التي تم تأهيلها / تطويرها لتطبيق المنظومة	٢٠
عدد الاستشارات الفنية والدعم الفنى	١٤٣٠
نسبة ترشيد الموارد ونسبة تقليل الانبعاثات والمُخلّفات	٢٥
- عدد اختبارات وتطوير جودة المُنتَج سنويًا (ألف اختبار)	١٨,٣
عدد ورش العمل والدورات التدريبيّة	٦٥
عدد المصانع التي تستفيد من برنامج تطوير التكنولوجيات المُستخدمة	١٦٥
عدد العمالة الفنية المُستفيدة	١٤٠٠
عدد المُنتجات والتصميات المُبتكرة	٣٠
تحديث وإقامة المناطق الصناعيّة	
منطقه الصناعات بالمحلة الكُبرى	%٣٠
منطقه الصناعات النسيجيّة بكفر الدوار	%٢٥
مُجمّع الصناعات البلاستيكيّة بمرغم	التعاقد مع المستثمرين لعدد ٤٣ قطعه أرض مرفقة
تطوير ميناء سفاجا	١٥
تطوير منظومة المُساندة التصديريّة	
عدد الشركات المُستفيدة من برنامج رد الأعباء (شركة)	٢٣٥٠
قيمة مُخصّصات برنامج رد الأعباء (مليار جنيه)	١٢
تطوير منظومة الرقابة علي الصادرات والواردات	

المُؤشّر	٢٠٢٣/٢٢
الزمن المُستغرق لإنهاء إجراءات الفحص والرقابة علي الصادرات (ساعة)	١٦
زيادة النفاذ للأسواق الخارجيّة	
عدد المعارض الخارجيّة التي بها مُشاركة مصريّة	٦٠
عدد الفُرَص الاستثماريّة التي تم إتاحتها	٢٠٠
عدد المشروعات الاستثماريّة التي تم الترويج لها	٢٣٠
عدد الاتفاقات ومُذكرات التفاهُم التي تم توقيعها في المجال الاقتصادي والتجاري	١٠٠
مشروع توفير الدعم الفني والمعلومات للمُصدّرين	
عدد وِرَش التوعية لتعريف المُصدّرين بمعلومات التصدير (ورشة)	١١٠
عدد المُشاركين في ورش التوعية والتدريب (مُشارك)	٢٦٠٠
إجمالي عدد المُشتركين والمُتصلين بالبوابة الإليكترونيّة (ألف مُشترك)	٢١

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

٣/٤ قطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة

الأهمية الاقتصادية لقطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة:

تبرُز أهمّية القطاع في اضطلاعه بمسئوليّة توفير الطاقة لكافةِ مُستخدميها، وفي مُختلف المجالات الإنتاجيّة والاستهلاكيّة، وبما يُسهِم في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة في الارتقاء بالخدمات المُقدّمة للمُواطنين، وفي تلبية مُستلزمات قطاعات الاقتصاد الوطني من الطاقة لضمان تواصُل دوران عجلة الإنتاج بالمُعدّلات المنشودة.

وتتنامى فاعليّة القطاع في تحقيق مُستهدفاته بقدر نجاحه في تنويع مصادر الطاقة والاستفادة المُثلى من مواردها المُتجدّدة، بجانب ترشيد كفاءة استخدام المصادر التقليديّة، والتخطيط المُستقبلي لمُجابهة التطوّرات المُرتقبة في الطلب، ومُواصَلة الالتزام بالجودة في الخدمات والإتاحة لكافةِ المُواطنين والمناطق.

الرؤية التنمويّة:

تتمثّل الرؤية التنمويّة للقطاع في تطوير منظومة الطاقة لتتميّز بالكفاءة والتقدّم التكنولوجي، ولتكون قادرة على توفير الطاقة بأسعار تنافسيّة واستدامة بيئيّة لتحسين جودة الحياة للمواطن المصري.

التوجّهات الاستراتيجيّة للقطاع:

إدراكًا لأهميّة القطاع، فقد تبنّت وزارة الكهرباء والطاقة المُتجدّدة استراتيجيّة تنمويّة مُتكاملة ومُستدامة حتى عام ٢٠٣٥ لدعم قُدُرات القطاع، وتبلوّرت خلالها التوجّهات الاستراتيجيّة لتنمية القطاع في الآتي:

- تنمية قُدُرات محطّات التوليد، والتوسّع في الإنتاج والإتاحة على نحو يتواكَب مع تطوّرات مُعدّلات الاستهلاك.

- تنويع مصادر الطاقة وتعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة المُتجدّدة والوصول بمُساهمتها إلى نحو ٢٢% من إجمالي الطاقة الكهربائيّة المُولّدة عام ٢٠٢٣/٢٢ في إطار خِطّة الدولة لتوفير الطاقة النظيفة صديقة البيئة والحد من التلوّث في ضوء استهداف الحفاظ على سلام المنظومة البيئيّة، والتزامًا بمعايير الاستدامة البيئية.
- رفع كفاءة محطّات التغذية الكهربيّة، وتوفير المُخصّصات الماليّة اللازمة لإجراء أعمال الصيانة والعمرات لوحدات إنتاج الكهرباء بالشبكة المُوحّدة على نحوٍ مُستدام، مع تطبيق التقنيّات الحديثة عالية الكفاءة، (مثل تكنولوجيا الضخ والتخزين بالنسبة لمحطّات التوليد المائيّة)، وبما يضمن تحقيق هدف الاستخدام الكامل والأمثل لكافة مصادر الطاقة.
- تحقيق احتياطي آمن من الطاقة الكهربائيّة، والحفاظ على حق الأجيال القادمة في الحصول على طاقة نظيفة على نحوٍ مُستدام.
- تحسين وتطوير شبكات النقل، بما في ذلك محطّات المُحوّلات على الجهود العاليّة والفائقة لاستيعاب القُدرات الإضافيّة، والتوسّع في شبكات توزيع الكهرباء من خلال زيادة أعداد المُوزّعات للجُهد المُتوسّط والمُحوّلات والكابلات على الجُهدين المُتوسط والمُنخفض لضمان استدامة التغذية الكاملة والتغطية الشاملة لكافة أنحاء الجمهوريّة.
- تطوير الاستخدامات السلميّة للطاقة النووية.
- إعادة هيكلة قطاع الكهرباء من أجل ترشيد الاستخدامات وتحسين الجودة والنهوض بالخدمات المُؤدّاة للمُواطنين ولمُستخدمي الطاقة من القطاعات الاقتصاديّة المُختلفة.
- تعميق التصنيع المحلي للمُعدّات والمُستلزمات الكهربائيّة لتعظيم القيمة المُضافة وخفض تكلفة استيراد المُكوّنات الرأسماليّة والمُدخلات الوسيطة.
- ترشيد منظومة الدعم للطاقة لتحقيق العدالة الاجتماعيّة، مع مُراعاة الحفاظ على حقوق الفئات الأكثر احتياجًا والأقل دخلًا.
- تحفيز مُساهمة القطاع الخاص في أنشطة الطاقة الكهربائيّة ومشروعاتها، وبخاصة في مجال مشروعات الطاقة المُتجدّدة، وتفعيل نظام الشِراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وفق الصيغ والآليّات المُحفّزة للاستثمار الخاص، مثل BOT وBOO وBOOT وEPC+F، مع تخيّر الآليّات الأكثر فاعليّة في تحقيق الأهداف المُشتركة لتنمية القطاع.
- تعظيم مُساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والتصدير والتشغيل والنمو الاقتصادي.
- توسيع دائرة الربط الكهربائي الإقليمي بما يُحقّق استدامة التنمية للقطاع، مثل مشاريع الربط الكهربائي مع السودان والمملكة العربية السعودية والأردن، والربط الكهربائي شمالًا مع اليونان وقُبرص، وبقية الدول الأوروبيّة في إطار مشروع (يورو – أفريقيا) والذي يُحقّق الربط بين الدول الثلاث، ومنه إلى الدول الأوروبيّة الأخرى بقُدرة ٢٠٠٠ ميجاوات، مع إمكانية رفع الطاقة إلى ٣٠٠٠ ميجاوات، مما يُعزّز مركز مصر كمنصّة لتجارة وتداول الطاقة في ضوء موقعها الاستراتيجي، ووفرة وجاهزية البنية التحتيّة من خطوط وشبكات ... إلخ.

مُؤشّرات الأداء:

➢ في مجال الإنتاج والاستهلاك:

زادت الطاقة المُولّدة في النصف الأول من عام ٢٠٢٢/٢١ إلى ١١١,٤ مليارك.و.س مُقارنة بنحو ١٠٦,٧ مليارك.و.س في الفترة المُماثلة من العام السابق ٢٠٢١/٢٠، بنسبة نمو ٤,٤%.

وفيما يخُص التوزيع القطاعي لاستهلاك الطاقة، فقد زادت الكهرباء المُستخدمة في القطاع الصناعي إلى ٢٣ مليارك.و.س مُقابل ٢٠,٦ مليارك.و.س في الفترة المُقابلة من العام السابق، بنسبة نمو ١١,٧%، وفي القطاع المنزلي والتجاري إلى ٣٨,٧ مليارك.و.س، مُقابِل نحو ٣٧,٨ مليار ك.و.س في فترة المُقارنة بنسبة نمو ٢,٤%.

➢ في مجال تطوير شبكات النقل والتوزيع:

- تحسين أداء الشبكة والمُحافظة على مُستوى جودة التغذية الكهربائيّة، حيث بلغ إجمالي كمية الطاقة المُباعة خلال عام ٢٠٢١ حوالي ١٨٩ مليارك.و.س.
- تم زيادة أطوال خطوط وكابلات الجُهد الفائق من ٢٩٤٦٩ كم لتُصبح ٣١٠٨٤ كم بزيادة قدرُها ١٦١٥ كم، وبنسبة نمو قدرها ٥,٥%، كما تم زيادة سِعات محطّات المُحوّلات الجهد الفائق من ٩٥٣١٥ م.ف.أ لتُصبِح ١١٢٢٠٨ م.ف.أ بنسبة زيادة قدرها ١٧,٧%.
- تم زيادة سِعات ثمانِ محطّات مُحوّلات الجُهد العالي من ٦٢٥٣,٤ م.ف.أ لتُصبح ٦٥١٦,٣ م.ف.أ، بنسبة زيادة قدرُها ٤,٢%، وكذلك زيادة أطوال خطوط وكابلات الجُهد العالي من ٢٢٤٨٦ كم لتُصبِح ٢٢٧٧٠ كم، بزيادة قدرُها ٢٨٤ كم، وبنسبة نمو قدرُها ١,٣%، علاوة على ما تم إضافته من أطوال خطوط وسِعات محطّات مُحوّلات على باقي الجهود، سواءً كان إنشاء مشروعات جديدة أو توسّعات لمشروعات قائمة.
- ربط مشروعات محطّات الإنتاج الثلاثة العملاقة (بني سويف، البُرلس، العاصمة الإداريّة الجديدة) على جهد ٢٢٠، ٥٠٠ ك.ف.
- تم استثمار حوالي ٩٦٥ مليون جنيه لتطوير شبكات توزيع الكهرباء في قطاع جنوب سيناء التابع لشركة القناة خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى مارس ٢٠٢٢.
- **التوجّه لإنتاج الكهرباء باستخدام تكنولوجيا الضخ والتخزين**، حيث جاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء أول محطّة على مُستوى الشرق الأوسط لتوليد الكهرباء من المحطّات المائيّة باستخدام هذه التقنية الحديثة بقُدرة ٢٤٠٠ ميجا وات بجبل عتاقة للاستفادة من الطاقة المُنتَجة من المصادر المُتجدّدة وتخزينها في أوقات توافرها، ثم الاستفادة منها في أوقات الاحتياج في ساعات الذروة.

➢ في مجال الطاقة المُتجدّة:

- تكثيف جهود تنويع مصادر الطاقة للارتقاء بنسبة مُشاركة الطاقة المُتجدّدة من الحمل الأقصى إلى ٢٢% بنهاية عام ٢٠٢٣/٢٢، ثم إلى ٢٥% عام ٢٠٢٥/٢٤، ولتقترب بذلك من ٤٢%، وهي النسبة المُستهدفة عام ٢٠٣٥.

- وصلت إنتاجيّة الطاقة الكهرومائيّة خلال الرُبع الثالث من العام المالي ٢٠٢٢/٢١ حوالي ٢٦٥٤ جيجاوات/ساعة، حيث سجّلت مشروعات طاقة الرياح حوالي ١١٣٣ جيجاوات/ساعة، وبلغت الطاقة المُنتَجة من الخلايا الشمسيّة المُتصلة بالشبكة حوالي ٩٤٩ جيجاوات/ساعة، بالإضافة إلى حوالي ٢٢ جيجاوات/ساعة مُولّدة من مشروعات الوقود الحيوي.
- التعاون مع شركات عالميّة للبدء في إجراء الدراسات لتنفيذ مشروعات تجريبيّة لإنتاج الهيدروجين الأخضر في مصر كخطوة أوّليّة نحو التوسّع في هذا المجال وصولًا إلى إمكانيّة التصدير. وتتجاوز التقديرات الأولى لإجمالي إنتاجيّة المرحلة الأولى لهذه المشروعات من الهيدروجين الأخضر حاجز الـ ١,٥ مليون طن، وتتخطّى إجمالي كافة المراحل ٥ مليون طن.
- إنشاء مُجمّع بنبان للطاقة الشمسيّة في العالم بغرب أسوان، والذي يتكوّن من ٣٢ محطّة بإجمالي قُدُرات ١٤٦٥ ميجاوات، بتكلفة استثماريّة تجاوزت ٢,٢ مليار دولار، ويُعتبر أكبر تجمّع لإنتاج الطاقة الكهربائيّة من الخلايا الشمسيّة، وتم تنفيذه بنظام BOO (البناء والتشغيل والتملّك).
- إنشاء محطة توليد كهرباء من طاقة الرياح بخليج السويس قُدرة ٢٥٠ ميجا وات بنظام BOO من خلال شركة رأس غارب لطاقة الرياح، والتي تضُم تحالُف (إنجي الفرنسية – أوراسكوم المصريّة – تويوتا اليابانيّة)، وهي أوّل محطة رياح مملوكة للقطاع الخاص في مصر.
- إنشاء محطّة توليد الكهرباء من طاقة الرياح بجبل الزيت قُدرة ٢٥٠ ميجاوات بنظام BOO من خلال شركة ليكيلا باور.
- شهِدَت قُدُرات المشروعات قيد التطوير ارتفاعًا ملحوظًا، إذ بلغت ٣٥٧٠ ميجاوات، باستثمارات أجنبية مُباشرة تُقارِب ٣,٥ مليار دولار، أي ضِعْف نظيرتُها عام ٢٠٢٠، منها ٧٨% لمشروعات طاقة الرياح بمنطقة خليج السويس على ساحل البحر الأحمر ذات سُرعات الرياح العالية، و٢٢% للطاقة الشمسيّة.
- **المحطة النووية بالضبعة**، جاري العمل على استكمال الميناء البحري الخاص بالمحطة، وقد شهِد عام ٢٠١٩ بداية الأعمال التحضيريّة الخاصة بإقامة قاعدة التجهيزات الأساسيّة بالموقع، وشَهِد عام ٢٠٢٠ بداية أعمال الحفر والتسوية للتربة. أما عام ٢٠٢١، فشهِد الأعمال التمهيديّة للإنشاءات الرئيسة للموقع والخاصة بالوحدة النوويّة الأولى.

➢ **<u>في مجال الربط الكهربائي مع أفريقيا وأوروبا ودول الخليج، حيث تم:</u>**

- تم توقيع مُذكرة تفاهُم واتفاقيّة تعاون مع المُنظّمة الدوليّة لتطوير مشروعات الربط الكهربائي (GEIDCO) للتعاون في عددٍ من المجالات، من بينها إجراء البحوث حول استراتيجيّة الطاقة في مصر، وتعزيز تنمية استخدام الطاقات المُتجدّدة وتكامُل الشبكات الكهربائيّة، وكذلك التشاور الفني لتطبيقات الشبكات الذكيّة.

- تم توقيع عقد مع المملكة العربيّة السعوديّة لتبادُل ٣٠٠٠ ميجاوات.
- جرى الانتهاء من تشغيل المرحلة الأولى من مشروع الربط بين مصر والسودان بقُدرة ٥٠ ميجاوات، والإعداد للمرحلة الثانية لرفع القُدرة المنقولة إلى ٢٤٠ ميجاوات بتركيب أجهزة مُعوّضات القُدرة لرفع القُدرة المنقولة إلى ٣٠٠ ميجاوات، ومن المُتوقّع الانتهاء من تنفيذ المشروع في أكتوبر ٢٠٢٢.
- رفع قُدرات خط الربط الكهربائي مع الأردن بهدف زيادة صادرات الطاقة الكهربائيّة إلى ٢٠٠٠ ميجاوات.
- مُواصَلة دراسة إنشاء مشروع الربط الكهربائي بين مصر واليونان وقُبرص عن طريق كابل كهربائي بحري يُوفّر ربط مُباشر لتبادُل الكهرباء بين مصر واليونان ويمتد لسوق دول الاتحاد الأوروبي.

مُستهدفات خِطة عام ٢٠٢٣/٢٢:

من المُستهدف زيادة **إنتاج** قطاع الكهرباء بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٢٣/٢٢ إلى حوالي ٣٥٨,٨ مليار جنيه بالمُقارنة بنحو ٣١٧,٥ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١ (سنة الأساس)، بنسبة نمو ١٣% في عام الخِطّة، وبنسبة مُساهمة ٢,٦% في الإنتاج الإجمالي.

وكذلك، من المُستهدف زيادة الإنتاج بالأسعار الثابتة إلى نحو ٣٢٦,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٣/٢٢ مُقابل ٣١٧,٥ مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة نمو ٢,٨% [جدول رقم (٧/٤)].

جدول رقم (٧/٤)

تطوّر الإنتاج المحلي لقطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة بالأسعار الجارية والثابتة خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢

السنة	الإنتاج بالأسعار الجارية		الإنتاج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	مُعدّل النمو (%)	مليار جنيه	مُعدّل النمو (%)
٢٠٢٢/٢١ (سنة الأساس)	٣١٧,٥	---	٣١٧,٥	---
٢٠٢٣/٢٢ (خِطّة)	٣٥٨,٨	١٣	٣٢٦,٤	٢,٨
نسبة المُساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٣/٢٢ (%)	٢,٦		٢,٥٤	

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

وعلى مُستوى **ناتج القطاع** بالأسعار الجارية، من المُستهدف زيادته إلى نحو ١٥٧,٩ مليار جنيه في عام الخِطّة، بالمُقارنة بنحو ١٣٧,٥ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١ (سنة الأساس)، بنسبة نمو ١٤,٨%، بنسبة مُساهمة في الناتج الإجمالي للقطاع نحو ١,٨%. أما بالأسعار الثابتة، فمن المُستهدف زيادة ناتج القطاع إلى نحو ١٤١,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٣/٢٢، بنسبة نمو ٣% [شكل رقم (١٥/٤)].

شكل رقم (١٥/٤)
تطوّر ناتج قطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة بالأسعار الجارية والثابتة
خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢

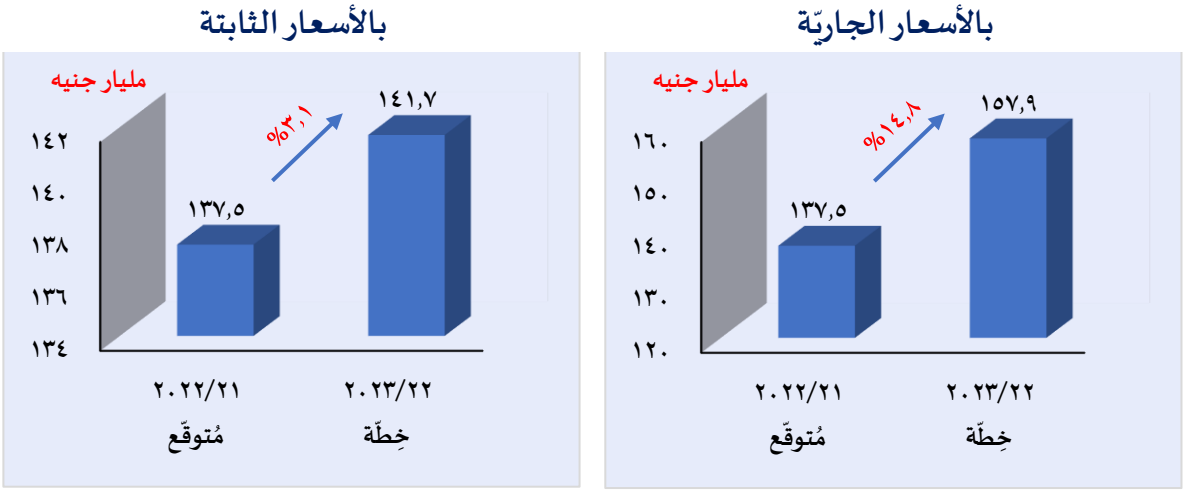

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

وتستهدف خِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢ استثمارات كليّة لقطاع الكهرباء والطاقة قدرها ٢٩,٣ مليار جنيه. وتتوزّع هذه الاستثمارات بين جهات الإسناد على النحو المُوضّح بالشكل رقم (١٦/٤) والذي يُفيد استئثار الاستثمارات العامة بنحو ٨٧% مُقابل ١٣% للقطاع الخاص، واستحواذ الهيئات الاقتصاديّة وحدها على ٣٢% من الإجمالي، مُقابِل ٢٦% للجهاز الإداري للدولة.

شكل رقم (١٦/٤)
هيكل الاستثمارات الكليّة لقطاع الكهرباء بحسب الجهات

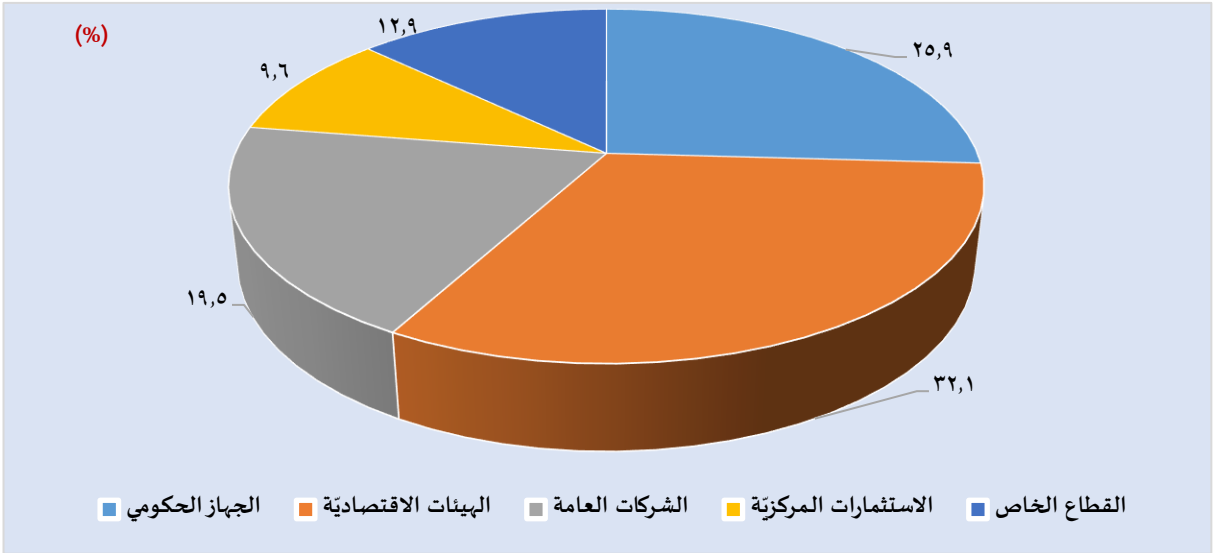

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

أهم المشروعات المُستهدفة بخِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢

- **مشروعات استراتيجيّة لتوسيع الشبكة القوميّة للكهرباء وتأمين التغذية الكهربائيّة لمشروعات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة بإجمالي ٦,٥ مليار جنيه.**

وتشمل تأمين التغذية الكهربائيّة لكلٍ من:

- منطقة شرق العوينات (المرحلة الثالثة).
- منطقة الساحل الجنوبي الشرقي.
- المشروع القومي لتنمية سيناء.
- الربط الكهربائي مع دولة السودان (المرحلة الثانية).
- مشروع استصلاح الأراضي بتوشكى.
- منطقة الساحل الشمالي الغربي.
- مصنعا الفصل والتركيز بمشروع الرمال السوداء.
- مشروعا مونوريل (العاصمة الإداريّة الجديدة – السادس من أكتوبر)، وتعديل مسار شبكات الكهرباء المُتعارضة مع المشروع.

- **مشروعات إحلال الخطوط الهوائيّة المارة أعلى الكُتل السكنية بكابلات أرضيّة، بتكلفة ٠,٥ مليار جنيه، وتشمل:**

- تحويل الخطوط الهوائيّة للجُهد المُتوسّط إلى كابلات أرضية، بإجمالي أطوال ١٩٤,٣ كم.
- تحويل الخطوط الهوائيّة للجهد الفائق والعالي إلى كابلات أرضيّة، بإجمالي أطوال ٢٤٠ كم.

- **مشروعات استراتيجيّة لنقل وتعديل مسار الشبكة الكهربائيّة المُتعارضة مع المشروع القومي لتطوير الطُرُق بتكلفة ٠,٥ مليار جنيه.**

وتشمل تعديل مسارات الشبكات المُتعارضة مع كلٍ من (مشروع تطوير الطريق الدائري / مشروع تطوير الطريق الساحلي / مشروع محور عمرو بن العاص / مشروع القطار السريع / مشروع تطوير طريق القاهرة/الإسكندرية الصحراوي.

- **استكمال مشروعات هيئة الطاقة الذريّة، باستثمارات ٢٠٦ مليون جنيه.**

وتشمل أعمال التطوير والاستكمال الآتي:

- المعامل الإنتاجيّة بمركز البحوث النووية.
- استكمال أعمال توليد الكهرباء باستخدام نُظُم الخلايا الفوتوفولطية بالغردقة قُدرة ٢٠ ميجاوات، بالتعاون مع الوكالة اليابانيّة للتعاون الدولي، باستثمارات قدرُها ٥٠ مليون جنيه.
- مُواصَلة مشروعات تمهيد الأراضي اللازمة لمشروع تعريفة التغذية الكهربائيّة بمناطق (شرق وغرب النيل، كوم أمبو) بهدف توفير وإتاحة الأراضي للمُستثمرين بنظام حق الانتفاع لتنفيذ مشروعات إنتاج الكهرباء من الطاقة المُتجدّدة.

- الانتهاء من أعمال تنفيذ محطّة خلايا شمسيّة لإنتاج الكهرباء بقُدرة ٥٠ ميجاوات بمنطقة الزعفرانة، والمُنتظر بدء تشغيلها في الرُبع الأول عام ٢٠٢٣/٢٢، والبالغ إجمالي استثماراته حوالي ٧٠٠ مليون جنيه.
- مُواصلة أعمال تركيبات مشروع طاقة الرياح قُدرة ٢٥٠ ميجاوات بمنطقة خليج السويس، والمُنتظر تشغيله في النصف الثاني من عام ٢٠٢٣.
- الإعداد لطرح مُناقصة توريد ٥٣٠ ألف عدّاد ذكي لمُوزّعات جُهد مُتوسّط، على أن تتلقّى المظاريف الماليّة قبل نهاية يونيو ٢٠٢٢.

- **تطوير وتجهيز مبنى جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المُستهلك، باستثمارات قدرها نحو ١٨ مليون جنيه.**
- **استكمال تهيئة وتجهيز الموقع والبنية الأساسيّة بمشروع إقامة المحطّة النوويّة بالضبعة، باستثمارات قدرُها ٥ مليار جنيه.**

٤/٤ قطاع البترول والثروة المعدنية

الأهمية الاقتصادية للقطاع:

يُعد قطاع البترول والثروة المعدنيّة مُحرِكًا رئيسًا للتنمية الشاملة، ويُمثل العمود الفقري لخطط وبرامج التنمية القومية للدولة، ويلعب دورًا حيويًا واستراتيجيًا في تلبية احتياجات السوق المحلي من المُنتجات البترولية.

ولذا، تُعتبر تنمية موارد الطاقة الأوليّة وإدارتها من أهم ركائز التنمية المُستدامة في مصر، وتحرِص الخطة في هذا الإطار على تحقيق الاستغلال الاقتصادي الأمثل للثروات الطبيعية من خلال تكثيف مشروعات الثروة المعدنية والبتروكيماويات، وكذا رفع وتطوير كفاءة معامل التكرير القائمة وتَحديث وحدات الإنتاج وأنظمة العمل بها، بالإضافة إلى التوسّع في أنشطة توصيل الغاز الطبيعي للمنازل والمصانع.

الرؤية التنموية:

اتفاقًا واستراتيجيّة التنمية المُستدامة، تتمثّل رؤية تنمية قطاع البترول في تأمين احتياجات البلاد من المواد البترولية لمُواكَبة مُتطلّبات التنمية المُستدامة وتعظيم مُساهمة قطاع البترول في الدخل القومي، وتحويل مصر إلى مركز استراتيجي لتداول الطاقة.

التوجّهات الرئيسة وآليات العمل:

يُمكن إيجاز أهم هذه التوجّهات والآليّات في الآتي:

- تأمين احتياجات البلاد من المُنتجات البترولية والبتروكيماويات والثروات المعدنية بما يتوافق ومُعدّلات النمو السكاني من ناحية، ومُتطلبات دفع عجلة النمو الاقتصادي من ناحية أخرى.
- تأمين إمدادات الزيت الخام والغاز الطبيعي والمُنتجات البترولية من خلال تنويع المناشئ والتحوّط التأميني والتوسّع في أنشطة البحث والاستكشاف.
- مُواصَلة الجهود الرامية لتحويل مصر لمركز إقليمي بمنطقة الشرق الأوسط لتداول وتجارة الغاز والزيت الخام باعتبارها وسيطًا بين الدول المُنتجة والمُستهلكة لمُنتجات الطاقة، ولتوفّر تجهيزات البنية الأساسية لمصر والمُؤهّلة لها كمركز إقليمي.
- تطوير معامل تكرير البترول وصناعات البتروكيماويات لزيادة مُعدّلات الإنتاج وتحسين مستوى الجودة وبما يُمكّن من تعظيم القيمة المُضافة المُولّدة من الأنشطة الإنتاجية.
- ترشيد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة بتطوير منظومة دعم الطاقة وتأكيد وصول الدعم للفئات المُستحِقّة له، وتوجيه مزيج الطاقة لصالح الطاقة المُتجدّدة.
- تسريع مُعدّلات توصيل الغاز الطبيعي للمنازل والمصانع لتعظيم انتفاع المُواطنين والمناطق الصناعية من إمدادات الغاز الطبيعي.
- تطوير قطاع التعدين بإنشاء منصّة رقميّة للخدمات التعدينيّة بهدف توفير احتياجات البلاد من الخامات التعدينية من خلال الكشف عن الاحتياطيّات المُؤكّدة منها ومُتابعة تطوّر الأعمال الاستكشافية ومُعدّلات التنفيذ والتشغيل والإنتاج.
- مُراجعة الأُطُر التشريعيّة والمؤسسيّة الحاكِمة للاستثمار وإعادة هيكلة القطاع، تقديم عقود الشِراكة مع الأطراف الأجنبية، مع رفع كفاءة كافة الأنشطة ذات الصِلة، ومُواصَلة بِناء الكوادر البشريّة الوطنية ذات المهارات العالية والمُتخصّصة.

تداعيّات الأزمة الروسية/ الأوكرانية على اقتصاديّات قطاع البترول والثروة المعدنيّة:

- تعتبر مصر دولة مُستوردة للزيت الخام والمُشتقات البترولية. وقد بلغت الواردات من هذه المُنتجات نحو ١١ مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة ٢٠١٦ – ٢٠٢٠، وتُشكّل بذلك نحو ١٥% من إجمالي الواردات المصرية.
- نظرًا للتوتّرات الجيوسياسيّة الراهنة التي تجتاح العالم، فمن المُتوقّع أن تستمر أسعار النفط في الارتفاع وعدم الاستقرار مما ينعكّس سلبًا على الاقتصاد المصري من حيث ارتفاع الفاتورة الاستيرادية وانتقال التضخّم المُستورد إلى الأسعار المحلية للبنزين والديزل وغيرهما من المُنتجات البترولية، وبالتالي ارتفاع أسعار تكلفة النقل وأسعار المُنتجات النهائية.
- ارتفع السعر العالمي للزيت الخام (خام برنت) من ٩٤ دولار/ برميل قبل الأزمة، ووصل إلى أقصاه ١٢٨ دولار/ برميل في ٨ مارس ٢٠٢٢. ورغم تراجُعه بعد ذلك، إلا أنه ظل مُرتفعًا (١١١,٤ دولار/ برميل في

٣٠ مارس ٢٠٢٢) [شكل رقم (١٧/٤)]، وكذلك ارتفعت أسعار العقود الآجلة، وبلغت ١١٩ دولار/ برميل.

شكل رقم (١٧/٤)

تطوّر أسعار الزيت الخام (برنت) سبتمبر ٢٠٢١ حتى ٣٠ مارس ٢٠٢٢

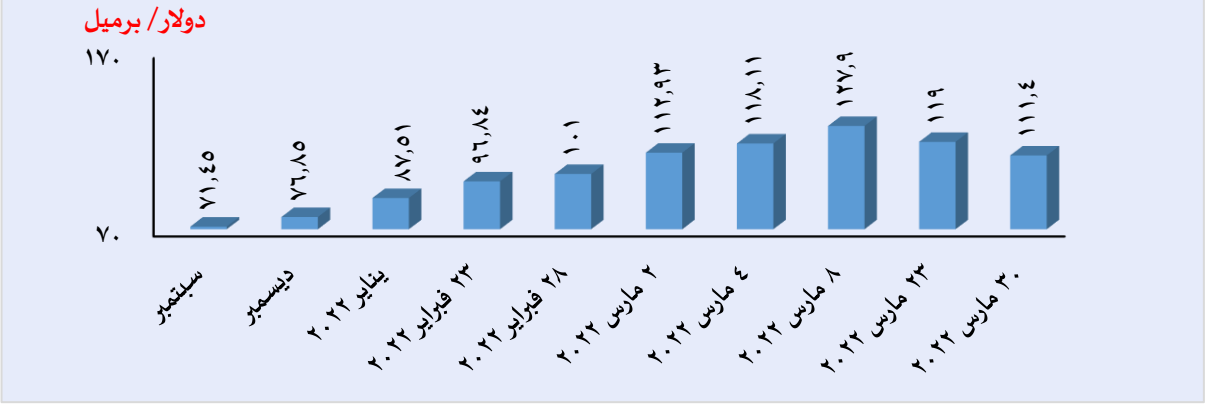

المصدر: Market Insider,2022

- ومن شأن هذه الزيادة السعرية ارتفاع الفاتورة الاستيرادية لمصر من الزيت الخام والمُنتجات البترولية، مثل السولاروالبنزين وغاز البوتجاز، وانعكاس ذلك على الأسعار المحلية لهذه المُشتقات، وارتفاع تكلفة النقل، ومن ثم أسعار المُنتجات النهائية، ووفقًا لبيانات البنك المركزي المصري، فقد بلغت الواردات من المُنتجات البترولية ٨,٧ مليار دولار، بنسبة ١٢,٣% من قيمة الواردات الإجمالية عام ٢٠٢١/٢٠ [جدول رقم (٨/٤)].

جدول رقم (٨/٤)

تطوّر الواردات البترولية ونسبتها من إجمالي الواردات

خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – الربع الأول ٢٠٢٢/٢١)

(مليار دولار)

	الواردات البترولية	إجمالي الواردات	% الواردات البترولية للإجمالي
٢٠١٧/١٦	١٢,١	٥٩	٢٠,٥
٢٠١٨/١٧	١٢,٥	٦٣,١	١٩,٨
٢٠١٩/١٨	١١,٦	٦٦,٥	١٧,٤
٢٠٢٠/١٩	٨,٩	٦٣,٨	١٤,١
٢٠٢١/٢٠	٨,٧	٧٠,٧	١٢,٣
٢٠٢٢/٢١ (الربع الأول)	٣,٢	١٩,٩	١٦,١

المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير يناير ٢٠٢٢.

- وتشمل الواردات البترولية كلٍ من الزيت الخام (٥,٢ مليار دولار) بنسبة ٤٠%، والمُنتجات البترولية كالبنزين والسولار والديزل (٣,٤ مليار دولار) بنسبة ٦٠% (عام ٢٠٢١/٢٠).
- وتعتمد مصر في استيرادها للزيت الخام والمُنتجات البترولية على دول الخليج العربي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المُتحدة والكويت بنسبة ٤٥% من إجمالي الواردات البترولية.
- ورغم أن نصيب روسيا من الواردات البترولية لمصر لا يتجاوز ٣% إلا أن أهمّيته تتمثّل في كونه من أكبر مُنتجي الزيت الخام في العالم. (مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية)، حيث تُنتج روسيا ١٠,٧ مليون برميل/ يوم (٢٠٢٠) بما يُعادل ١٢% من الإنتاج العالمي [شكل رقم (١٨/٤)].

شكل رقم (١٨/٤)

أكبر عشر دول مُنتجة للزيت الخام في ٢٠٢٠

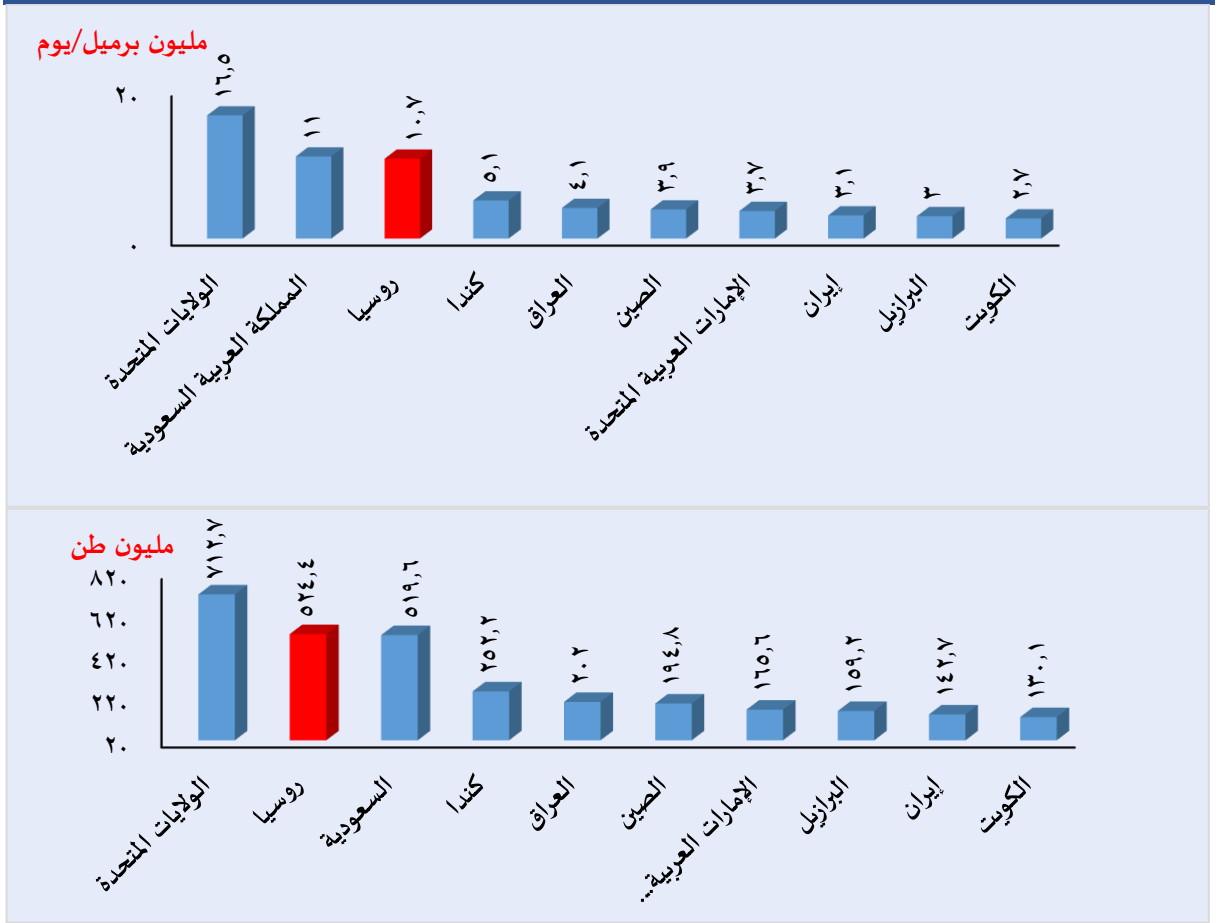

المصدر: Statistical review of world energy,2021

- ولذا، كان من التداعيّات المُباشرة للأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة نقص الإمدادات البترولية على مستوى العالم.

- ومن المُتوقّع أن يستمر نقص الإمدادات البترولية لفترة مُمتدّة بسبب تداعيّات الحرب من ناحية، وحِرص الدول المُصدّرة للبترول (أوبك +) على ضبط المعروض في الأسواق الدولية والتحكّم في السعر وتكوين مخزونات استراتيجيّة، من ناحية أخرى.
- وعلى ذلك، فإنه مُتوقّع في حالة ارتفاع اسعار الزيت الخام بنسبة ٣٠% خلال عام ٢٠٢٢ أن تزداد الفاتورة الاستيرادية لمصر – في ظل ثبات الكميات المُستوردة على غِرار العام الماضي – لتصل إلى ١١,٣ مليار دولار، مما يُؤدي بدوره إلى زيادة العجز في الميزان البترولي والذي بلغ نحو ١٠١,١ مليون دولار خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠٢١ بعد أن كان قد حقّق فائضًا قدره ١٤٣,٧ مليون دولار خلال الفترة ذاتها من العام المالي السابق.

ومن ناحية أخرى، تُشكّل التطوّرات سالفة الذكر عبئًا على الموازنة العامة للدولة حيث يُقدّر سعر النفط عند مستوى ٦١ دولار/برميل. وكل دولار زيادة في سعر البرميل تتحمّله الدولة يُمثّل زيادة بمقدار يُعادل ٢,٣ مليار جنيه في الموازنة الجديدة للدولة لعام ٢٠٢٣/٢٢، وكذلك تُفيد تقديرات البنك الدولي أن كل زيادة بمقدار ١٠ دولارات في السعر العالمي عن السعر المُقرّر في الموازنة العامة سوف يترتّب عليها ارتفاع نسبة العجز في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٠,٢ – ٠,٣ نقطة مئوية، مما يتعذّر معه بلوغ مُستهدفات الموازنة العامة في خفض نسبة العجز للناتج إلى نحو ٦,٢%.

وإزاء هذه التداعيّات، تَحرِص الخطة على توكيد أهمية مُواصَلة سياسة التحوّط التأميني ضد مخاطر تقلّبات سعر الزيت الخام، والتوسّع في إبرام العقود الآجلة، مع السعي الدءوب لتنويع مصادر الإمدادات وطرح المناقصات في الأوقات المناسبة لضمان انتظام التوريد بحسب مُتطلبات السوق، وزيادة للكميات المُوردّة من المملكة العربية السعودية والكويت في ظل الاتفاقات التيسيرية طويلة الأجل، وكذا من ليبيا والعراق في ظل تنامي العلاقات التجاريّة وأوجه التعاون مع هاتين الدولتين في ظل توجّه الأوضاع الأمنية والسياسية بهما للاستقرار النسبي.

وعلاوة على ما تقدّم، تولي الخطة عناية بالغة بفعل الجهود المبذولة لسرعة الانتهاء من تطوير معامل التكرير القائمة لشركات القطاع العام، وبخاصة تلك التي أوشكت على الدخول في طور التشغيل وكذلك وحدات تصنيع المُنتجات البترولية التي في مرحلة الاستكمال وتحظى بأولويّة في اعتمادات خطة عام ٢٠٢٣/٢٢.

ومع ذلك، تجدُر الإشارة إلى الفرص الواعدة التي تتيحها تبِعات الأزمة الروسية/ الأوكرانية بشأن التصاعُد المُستمر في أسعار الغاز الطبيعي، وما يهيئُه ذلك لمِصر من إمكانات تنمية صَادراتها من كل من الغاز الطبيعي والغاز المُسال.

ففي ظل نقص الإمدادات والمَعروض الدولي وتنامي الطلب العالمي واتجاه الأسعار للارتفاع على نحو غير مَسبوق، حيث تُفيد الإحصاءات ارتفاع سعر الغاز الطبيعي من ٤,٦٢ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية قبل اندلاع الحرب إلى ٥,٦٤ دولار/ مليون وحدة حرارية في نهاية مارس ٢٠٢٢، وكذلك ارتفاع

سعر الغاز المُسال من ٣٩ دولار/ مليون وحدة حرارية في فبراير ٢٠٢٢ إلى نحو ٤٥ دولار/ مليون وحدة حرارية في مَطلع شهر أبريل.

وهذه التطوّرات السعريّة تُخفّض من التأثير السلبي لارتفاع الأسعار العالمية للزيت الخام على الفاتورة الاستيراديّة لمِصر وبخاصة مع توفّر احتياطيّات ضخمة من الغاز تصل إلى نحو ٢,١ تريليون متر مُكعّب، وتنامي الإنتاج من ٤٥,٣ مليون طن عام ٢٠٢٠ إلى ٥٣,١ مليون طن عام ٢٠٢١، ونمو الصادرات من الغاز الطبيعي لتبلُغ ٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٢١ ومُتوقّع ارتفاعها إلى ٥ مليار دولار عام ٢٠٢٢ دلالة على مَكانة مِصر على خريطة الإنتاج العالمية.

الركائز الاستراتيجية لقطاع البترول والثروة المعدنيّة:

تقوم استراتيجية قطاع البترول على مُجموعة من الركائز، أهمها الآتي:

١) تلبية احتياجات السوق المحلي وسد الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج.

من خلال:

- الحِفاظ على مستوى الاحتياطي المُؤكّد من الزيت الخام والغاز، وتكوين احتياطي استراتيجي لتغطية احتياجات خِطط التنمية.
- سرعة وضع الحقول والآبار المُكتشفة على خطوط الإنتاج لتحقيق زيادة ملموسة في إنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعي.
- تنمية مصادر الطاقة غير التقليدية (الطاقة الشمسية/ مزارع الرياح).
- تنفيذ خطة قومية لترشيد الاستهلاك المحلي بالتنسيق بين الجهات المعنيّة تشمل حملات إعلامية وتوعويّة على نطاق واسع.
- تشجيع الاستثمار في مجالي الاستكشاف والتنمية البترولية، وطرح مُزايدات جديدة للبحث والاستكشاف.
- وضع آليات لتطوير الاتفاقيات البترولية تسمح بتعديل سعر شراء الغاز الطبيعي من الشركاء الأجانب بما يتناسب مع تكاليف الإنتاج من الحقول.
- مُواصلة الانتظام في سداد مُستحقات الشركاء الأجانب المُتراكمة لحثهم على عمليّات البحث والاستكشاف والتنمية في مصر، وبالتالي تحقيق التوازن بين كل من الهيئة العامة للبترول وشركاتها.
- تطوير وتنويع نماذج الاتفاقيّات البترولية بما يتناسب مع طبيعة وظروف كل منطقة لجذب مزيدٍ من الاستثمارات، وتعظيم الاحتياطيّات البترولية والإنتاج وتعظيم عوائد الدولة منها.

٢) التخطيط لتكون مصر مركز لتسويق المُنتجات البترولية.

من خلال:

- تطوير البنية الأساسية اللازمة لنقل وتوزيع وتداول المُنتجات البترولية.
- التوسّع في بناء معامل تكرير حديثة بمُشاركة القطاع الخاص.

- تطوير ورفع كفاءة الموانئ البترولية القائمة (الزيتيّة/ السويس/ الإسكندرية) من خلال تحديد أماكن الاختناقات واستبدال الخطوط القديمة بخطوط جديدة ذات أقطار أكبر وذلك بهدف استقبال ناقلات المُنتجات البترولية المستوردة (مازوت – بوتاجاز) ذات الحمولات الكبيرة، مما يُساعد على سهولة توصيل المُنتجات البترولية لدوائر الاستهلاك.
- تقليل تكاليف النقل وتأمين احتياجات البلاد وسرعة التلبية في حالة وجود نقص في الإمدادات.
- زيادة السعات التخزينية للزيت الخام والمُتكثفات والمُنتجات البترولية لتكوين أرصدة استراتيجية آمنة، بالإضافة إلى تعزيز إمكانية جعل مصر كمركز إقليمي لتداول مصادر الطاقة.

٣) تنمية القُدرات البشرية لقطاع البترول.

من خلال:

- الاختيار الدقيق للكوادر الواعِدة من خلال تطبيق النُظُم القياسية للاختبار والتقويم.
- تحديث بطاقات الوصف الوظيفي ومستويات الجدارة المطلوبة لكل وظيفة أو تخصّص.
- مُواصَلة تكثيف خطط التدريب والتطوير.
- تفعيل نُظُم التقييم والتدريب وقياس العائد المُرتقب من التدريب.

٤) إعادة هيكلة قطاع البترول والثروة المعدنية.

من خلال:

- تطوير قطاع الثروة المعدنية بما يُساهم في زيادة عائدات الدولة وتعظيم القيمة المُضافة للمُجمّعات الصناعية المُتكاملة.
- طرح مُزايدات جديدة للمعادن النفيسة بالتوافُق مع قانون الثروة المعدنية المُعدّل.
- العمل على تنمية منطقة المُثلث الذهبي بصعيد مصر بهدف إنشاء منطقة اقتصادية ذات مُواصَفات عالمية تشمل عمليّات استخراج للمعادن.
- إنشاء جهاز تنظيمي للبترول أُسوةً بما تم في قطاع الغاز الطبيعي يعمل بصفة أساسية على مُراقبة تنفيذ القوانين المُنظمة للأسواق بما يضمن تشجيع القطاع الخاص، وتوفير مُناخ جاذِب للاستثمار، مع تنظيم وتطوير شبكات النقل والتوزيع، وإتاحة استخدامها للمُستثمرين بأسعار مُناسبة.

الإنجازات المُحقّقة خلال عام ٢٠٢١:

وفقًا لتقرير نتائج الأعمال عن عام ٢٠٢١، يُمكن رصد الإنجازات الآتية:

في مجال الاتفاقيّات والمُزايدات والاكتشافات البترولية والمعدنية:

- توقيع (٧) اتفاقيّات بترولية، وجاري استصدار (١١) اتفاقية جديدة، وحفر ١٤ بئرًا، والعمل على حفر (٣٩) بئرًا جديدًا.
- توقيع (١٧) عقد تنمية بالصحراء الغربية والصحراء الشرقية، بإجمالي منح توقيع (٧) مليون دولار.

- تحقيق (٥٢) اكتشافًا، منها ٣٩ زيت خام، ١٣ غاز، بالصحراء الغربية وخليج السويس والبحر المتوسط وسيناء والصحراء الشرقية.
- إطلاق مَنصّة "بداية مصر للاستكشاف والإنتاج الرقمية" *Egypt Upstream Gateway* للتسويق للمناطق البترولية عالميًا في ١٧ فبراير ٢٠٢١، وذلك بعد عام واحد من توقيع العقد مع "شركة شلمبرجير العالمية"، وهو ما يُعزّز اتجاه الدولة للتحوّل الرقمي.
- طرح أول مزايدتين عالميتين على منصة "بوابة مصر" للاستكشاف والإنتاج الرقمية في فبراير ٢٠٢١ لعدد (٢٤) منطقة بشرق وغرب البحر المتوسط وخليج السويس والصحراء الغربية.
- طرح مُزايدة عالمية - من خلال الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية - لمنطقة شمال كينج مريوط البحرية على عددٍ من كُبرى الشركات العالمية في أول نوفمبر ٢٠٢١.
- ترسية (٨) مناطق للبترول والغاز على شركات عالمية، بإجمالي مساحات ١٢,٣ ألف كيلو متر مربع، وبحد أدنى للاستثمار في النشاط البحثي يُقدّر بنحو ٢٥٠ مليون دولار، وذلك لحفر ٣٣ بئرًا.
- اجتذاب شركات عالمية عملاقة في مجال البحث والتنقيب في مصر، مثل شركتي إكسون موبيل وشيفرون الأمريكيتين.
- توقيع ٢٥ عقدًا للبحث والتنقيب عن الذهب مع عشر شَرِكات أجنبيّة وأربع شَرِكات مِصريّة.

في مجال الإنتاج:

- بلغ إجمالي الإنتاج من الثروة البترولية من معامل التكرير وشركات الاستثمار حوالي ٨٢,٤ مليون طن، بنسبة زيادة ٨,٤% عن العام السابق، منها ٢٨,٣ مليون طن زيت خام ومُكثفات، و٥٣,١ مليون طن غاز طبيعي، و١ مليون طن بوتاجاز.

في مجال الاستهلاك:

- بلغ إجمالي الاستهلاك حوالي ٧٥,٨ مليون طن عام ٢٠٢١، بنسبة زيادة ٦% عن العام السابق مما ساهم في تغطية احتياجات المواطنين وقطاعات الدولة المختلفة من المُنتجات البترولية والغاز، وساعد بذلك على تحقيق الاستقرار الكامل في السوق المحلي.
وقد بلغ الاستهلاك المحلي من الخدمات البترولية ٢٧,٨ مليون طن، منها ١٩,٢ مليون طن تم تغطيته من الإنتاج المحلي بنسبة ٦٩% من الاستهلاك، والباقي وقدره ٨,٦ مليون طن من خلال الاستيراد بتكلفة ٥,٣ مليار دولار.
- بلغ استهلاك السوق المحلي من الغاز الطبيعي نحو ٤٨ مليون طن عام ٢٠٢١، بزيادة نِسبتُها ٦% عن العام السابق، وخُصّص نحو ٦٠% من تلك الكمية لمُواجهة استهلاكات قطاع الكهرباء.

في مجال التصدير:

- بلغت صادرات قطاع البترول من الزيت الخام والغاز الطبيعي والمُسال ومن المُنتجات البترولية والبتروكيماوية حوالي ٨ مليار دولار في النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢١ مُقابل ٣,٦ مليار دولار في الفترة المُناظرة من العام السابق، مُسجّلة نسبة زيادة ١٢٣%، وذلك بسبب زيادة الأسعار

العالمية للزيت الخام بحوالي ٧٦% خلال فترتي المُقارنة، فضلًا عن زيادة كمية الصادرات من الغاز الطبيعي والمُسال بنسبة ١٦٥%، وبخاصة بعد إعادة تشغيل مصنع إسالة الغاز بدمياط، واستئناف تصدير الغاز المُسال بعد فترة توقّف دامت ثمانية أعوام، وكذلك زيادة الصادرات من الغاز بنسبة ٨٧٠% عن الفترة المُماثلة من العام السابق.

وقد ارتفعت الصادرات من الغاز الطبيعي المُسال بنسبة زيادة ٩٠٠% في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢١ بالمُقارنة بالربع المُناظر لعام ٢٠٢٠، ممّا وضع مصر في مركز الصدارة على مستوى المنطقة العربية، مع بلوغ القيمة المُصدّرة من الغاز الطبيعي مليون طن.

وفي مجال الاستيراد:

- سبق الإشارة إلى استيراد ما قيمته ٥,٣ مليار دولار لاستكمال استيفاء احتياجات السوق المحلي من المُنتجات البترولية، والبالغة وارداتها نحو ٨,٦ مليون طن. وقد أفاد تقرير نتائج الأعمال عن النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢١، ارتفاع قيم الواردات إلى ٥,٦ مليار دولار، بنسبة زيادة ٦٠% عن الفترة المُقابلة في العام السابق، رغم تناقُص الكميات المُستوردة من الزيت الخام بنسبة ٢٧%، وذلك بسبب تواصُل ارتفاع الأسعار العالمية.

في مجال نقل وتوزيع المُنتجات البترولية:

- إطلاق أول تطبيق إلكتروني على الهاتف المحمول *Mop Stations* للتعريف بمواقع وأماكن محطات تموين السيارات بمُختلف أنواع الوقود على جميع أجهزة الهواتف الذكية، ويُتيح التطبيق لمُستخدميه تحديد موقع أقرب المحطات التي تُقدّم الخدمة التي يحتاجُها، وذلك من خلال اختيار نوع الوقود الذي يرغب قائد المركبة في استخدامه.
- تشغيل أربعة خطوط جديدة لنقل الزيت الخام والمُنتجات البترولية بالإضافة إلى إحلال وتجديد عددٍ من الخطوط بهدف الحِفاظ على الطاقة التشغيلية لشبكة أنابيب البترول. وقد بلغ إجمالي أطوال الخطوط حوالي ٢٩٥ كم بإجمالي تكلفة حوالي ١,٦ مليار جنيه.
- تشغيل خمسة خطوط لتدعيم الشبكة القومية لنقل الغاز الطبيعي، بإجمالي أطوال حوالي ١٨٥ كيلو متر، وبتكلفة ٣ مليار جنيه.
- زيادة عدد محطات تموين وخدمة السيارات والمنافذ التي تم تشغيلها خلال العام ١١٠ محطة حتى نوفمبر ٢٠٢١ ليصبح إجمالي عدد المحطات ٣٨٩٠ محطة.
- بلغ عدد مراكز توزيع أسطوانات البوتاجاز التي تم إضافتها ١٨ مركزًا جديدًا حتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠٢١ ليصل إجمالي عدد المراكز على مستوى الجمهورية إلى ٣٠٩٢ مركزًا.
- تدشين أول منظومة إلكترونية لإدارة ومُتابعة عمليّات تداول وتوزيع البوتاجاز محليًا في كافة مراحلها، بغرض إحكام الرقابة على الكميات المنقولة.

في مجال توصيل الغاز الطبيعي للمنازل:

- توصيل الغاز إلى حوالي ١,٢ مليون وحدة سكنية خلال عام ٢٠٢١.

- توصيل الغاز الطبيعي إلى ٧٥ منطقة جديدة دخلها الغاز الطبيعي لأول مرّة.
- توصيل الغاز لنحو ٩٦ قرية، وجاري التوصيل لـ ٢٤١ قرية أخرى في إطار مُبادرة حياة كريمة لتطوير القرى الأكثر احتياجًا.
- توصيل الغاز الطبيعي لنحو ٣١٥٦ مخبزًا بلديًا حتى فبراير ٢٠٢٢ بزيادة حوالي أربعة أمثال عن العام السابق ٢٠٢١، والذي بلغ نحو ٨٢٦ مخبزًا، وجاري توصيل ٢٤٦٩ مخبزًا.

<u>وفي مجال المشروعات لعام ٢٠٢١ (جديد واستكمال)</u>

- استكمال تنمية حقول شمال الإسكندرية وغرب دلتا النيل بهدف إنتاج ٨٥٠ مليون قدم مُكعّب غاز، بالإضافة إلى ٢٤ ألف برميل مُتكثفات يوميًا من خلال حفر ٨ آبار بحرية جديدة، وإنشاء تسهيلات مُعالجة برية بسعة ٩٠٠ مليون قدم مُكعّب يوميًا، باستثمارات حوالي ٤ مليار دولار. وقد تم بدء الإنتاج من المشروع في يناير ٢٠٢١.
- مشروع استكمال تنمية حقول شمال سيناء (المرحلة الثالثة) بهدف إنتاج كميات كبيرة من الغاز الطبيعي تصل إلى نحو ٤٥ مليون قدم مُكعّب يوميًا باستثمارات حوالي ٨٧ مليون دولار، وقد تم بدء الإنتاج من البئر الأول في ديسمبر ٢٠٢١.
- مشروع إنتاج البنزين عالي الأوكتين بشركة أسيوط لتكرير البترول، بهدف إنتاج حوالي ٨٠٠ ألف طن سنويًا من البنزين عالي الأوكتين لسد احتياجات مناطق الوجه القبلي من المُنتجات البترولية، باستثمارات قدرُها ٤٥٠ مليون دولار.
- استكمال مُجمّع إنتاج السولار بشركة أنويك، بإنشاء مُجمّع لتحويل المازوت مُنخفض القيمة الاقتصادية بطاقة تغذية ٢,٥ مليون طن سنويًا وتحويله إلى مُنتجات بترولية عالية الجودة (سولار/ بنزين عالي الأوكتان/ بوتاجاز)، باستثمارات حوالي ٢,٩ مليار دولار.
- جاري العمل على مشروع مُجمّع البحر الأحمر للبتروكيماويات بالمنطقة الاقتصادية بقناة السويس، وذلك في إطار خطة الدولة لتنمية المنطقة الاقتصادية للمُساهمة في تلبية احتياجات السوق المحلي من المُنتجات البترولية والبتروكيماوية وتصدير الفائض. وتبلغ طاقة المشروع حوالي ٤ مليون طن من الزيت الخام المُستورد، وذلك لإنتاج حوالي ٢,٧ مليون طن سنويًا من المُنتجات البتروكيماوية، و١,٢ مليون طن سنويًا من المُنتجات البترولية، باستثمارات حوالي ٧,٥ مليار دولار.
- إنشاء رصيفين بحريين بالشركة العامة للبترول، بهدف استيعاب الزيادة المُتوقّعة في الإنتاج من الآبار البحرية الجديدة التالية، وكذا إنشاء خطوط بحرية بإجمالي أطوال ٢٥ كم للحقلين، باستثمارات حوالي ٦٠,٤ مليون دولار.
- إنشاء مُستودعين للخام بمحطة قارون التابعة لشركة أنابيب البترول بهدف إنشاء سِعات تخزينية جديدة، وذلك عن طريق إنشاء ٢ مستودع خام سعة الواحد ١٠ آلاف متر مُكعّب. وتبلغ تكلفة المشروع ١٩٥ مليون جنيه.

في مجال تنمية الثروة المعدنيّة:

- تم بيع حوالي ٤٦٩ ألف أوقية ذهب وفضة من منجم السُكري خلال عام ٢٠٢١ بقيمة تصل إلى ٧٤٨ مليون دولار، بالإضافة إلي قيمة الإتاوة المُستحقة (٣%)، وتبلُغ حوالي ٢٢,٤ مليون دولار.

في مجال التعاون الإقليمي:

- بادرت مصر بطرح فكرة إنشاء مُنتدى غاز شرق المتوسط منذ عامين خلال القمة الثلاثية بين زعماء مصر وقبرص واليونان بجزيرة كريت. وتم تأسيس المنتدى بالفعل والتوقيع الرسمي لميثاق المنتدى من قبل الدول السبع المؤسسين في سبتمبر ٢٠٢٠ ودخول الميثاق حيز النفاذ في مارس ٢٠٢١، والذي بمقتضاه أصبح المُنتدى منظمة دولية حكومية في منطقة شرق المتوسط، مقرُها القاهرة، ويُعد المُنتدى مثالًا للتعاون الإقليمي حيث اجتمعت الدول الأعضاء المؤسسين (مصر – اليونان – قبرص – إسرائيل – الأردن – فلسطين – إيطاليا) على تحقيق هدف مُشترك وهو تحقيق أقصى استفادة من ثروات منطقة شرق المتوسط لصالح شعوب المنطقة من خلال توثيق التكامُل فيما بينها واستغلال البنية التحتية القائمة بالفعل التي تمتلكها كل دولة بما يعود بالنفع على المُنتجين والمُستهلكين على حد سواء من خلال توفير الغاز الطبيعي بأسعار تنافسية.

مُستهدفات خطة ٢٠٢٣/٢٢

- زيادة الإنتاج للقطاع بالأسعار الجارية من ٦٧١,٥ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١ (سنة الأساس) ليصل إلى نحو ٧٩٠,٩ مليار جنيه خلال عام الخطة بنسبة زيادة ١٧,٨%، وبالمثل، بالأسعار الثابتة، ليرتفع إلى نحو ٦٧٥,٥ مليار جنيه خلال الفترة ذاتها بنسبة زيادة طفيفة ٠,٦% [جدول رقم (٩/٤)]، مع ملاحظة زيادة الإنتاج من الزيت الخام والغاز الطبيعي بهذه المُعدّلات المرتفعة بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة.

جدول رقم (٩/٤)
تطوّر إنتاج قطاع الاستخراجات خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و ٢٠٢٣/٢٢

(مليار جنيه)

السنة	الإنتاج بالأسعار الجارية		مُعدّل النمو (%)	الإنتاج بالأسعار الثابتة		مُعدّل النمو (%)
	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢		٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢	
استخراجات البترول	٢٧٦,٢	٣٢١	١٦,٢	٢٧٦,٢	٢٦٧	(٣,٣)
استخراجات الغاز الطبيعي	٢٦٠,٢	٣١٣,٥	٢٠,٥	٢٦٠,٢	٢٦٩,٣	٣,٥
استخراجات أخرى	١٣٥,١	١٥٦,٤	١٥,٨	١٣٥,١	١٣٩,٢	٣
الإجمالي	٦٧١,٥	٧٩٠,٩	١٧,٨	٦٧١,٥	٦٧٥,٥	٠,٦

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- زيادة ناتج قطاع الاستخراجات ليصل إلى ٦٨٦,٩ مليار جنيه بالأسعار الجارية مُقابل ٥٧٥,٦ مليار جنيه في العام السابق مُحقّقًا بذلك مُعدّل نمو يربو على ١٩,٣%، وبالأسعار الثابتة، ليصل إلى ٥٨١,٢ مليار جنيه في الفترة ذاتها، بنسبة زيادة طفيفة (١%) بسبب تراجُع ناتج استخراجات الزيت الخام بنسبة ٢,٩% [جدول رقم (١٠/٤)].

جدول رقم (١٠/٤)

تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الاستخراجات خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢

(مليار جنيه)

السنة	الناتج بالأسعار الجارية		مُعدّل النمو (%)	الناتج بالأسعار الثابتة		مُعدّل النمو (%)
	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢		٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢	
استخراجات البترول	٢٤٣,٧	٢٨٧,٨	١٨,١	٢٤٣,٧	٢٣٦,٥	(٢,٩)
استخراجات الغاز الطبيعي	٢٢٩,١	٢٨٠,٨	٢٢,٦	٢٢٩,١	٢٣٨,٣	٤
استخراجات أخرى	١٠٢,٨	١١٨,٣	١٥,١	١٠٢,٨	١٠٦,٣	٣,٥
الإجمالي	٥٧٥,٦	٦٨٦,٩	١٩,٣	٥٧٥,٦	٥٨١,٢	١

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- توجيه استثمارات لتنمية قطاع البترول والثروة المعدنية قدرُها ٤٩,٥ مليار جنيه خلال عام الخطة، منها (١٧,٦ مليار جنيه) لنشاط تكرير البترول، و(٣١,٩ مليار جنيه) لأنشطة الاستخراجات، بنسبة ٣,٥% من إجمالي الاستثمارات الكلية.
- ويستحوذ القطاع الخاص على الحِصّة الأكبر من استثمارات القطاع بنحو ٧٠%، بينما يخُص القطاع العام النسبة المُتبقّية (٣٠%) [شكل رقم (١٩/٤)]، والتي تتوزّع بين استثمارات كلٍ من الهيئات الاقتصادية (٧,٢ مليار) والشركات العامة (٧,٨ مليار).

شكل رقم (١٩/٤)

هيكل الاستثمارات المُستهدفة لقطاع البترول والثروة المعدنيّة خلال عام الخطة ٢٠٢٣/٢٢

(أ) حسب النشاط

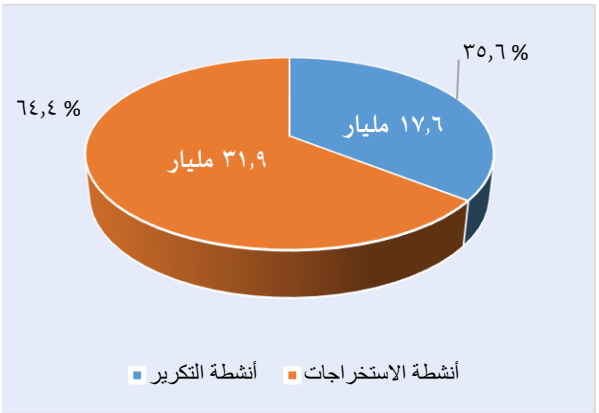

(ب) حسب جهات الإسناد

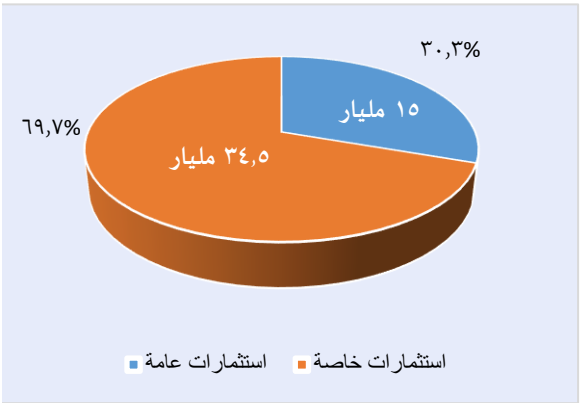

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

المشروعات المُستهدفة في خطة عام ٢٠٢٣/٢٢

ديوان عام وزارة البترول:

- إحلال وتجديد المُستودعات البترولية الاستراتيجيّة وعددها حوالي ١٥ مُستودع بمُختلف أنحاء الجمهورية، وإنشاء شبكة خطوط أنابيب وقود ثابتة شرق القناة بإجمالي طول ٢٦٣,٥ كم.

الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنيّة:

- إنشاء أول مصفاة مُعتمدة للذهب بمرسى علم في نطاق مُحافظة البحر الأحمر، حيث أن الكشف التجاري في منطقة إيقات بالصحراء الشرقية أفاد بوجود احتياطيّات تربو على مليون أوقية من الذهب كحد أدنى، ومن المُتوقّع أن تتجاوز الاستثمارات في الكشف المليار دولار.
- تطوير المعامل المركزيّة بالدقي بمحافظة الجيزة، وتوفير الاحتياجات اللازمة لتأكيد احتياطي خام الفوسفات بمنطقة وادي النيل.
- إمداد البعثات الحقليّة بمناطق (شمال الصعيد، جنوب الصعيد، البحر الأحمر، الوادي الجديد) باحتياجاتها، وإمداد المقر الرئيسي والمراكز التعدينيّة وتفاتيش المناجم باحتياجاتها،
- إنشاء دليل المُستثمر لصناعة التعدين والقيمة المُضافة، ووضع الخريطة الرقميّة ونظام التراخيص الرقمي.

الهيئة المصرية العامة للبترول:

- تجديد وحدات مُعالجة ضغط الغاز.
- إحلال وتجديد نُظُم الأمن الصناعي وحماية البيئة.
- إحلال وتجديد وإعادة تأهيل الشبكة القومية لخطوط الغاز والوفاء بالاستهلاكات المطلوبة للوحدات السكنية والمصانع والشركات.

جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز:

- استكمال تجهيزات مقر الجهاز الإداري لتنمية نشاط الغاز الطبيعي.

الشركة العامة للبترول:

- إحلال وتجديد الوحدات المختلفة والمُحافظة على الطاقة الإنتاجية للآبار.
- إحلال وتجديد نُظُم الأمن الصناعي وحماية البيئة.

شركة الإسكندرية للبترول:

- تجديد وحدات التكرير وأجهزة التحكم وإزالة الاختناقات.
- تطوير نظام الأمن الصناعي.
- تطوير الحاسب الآلي والمعلومات ويهدف إلى استكمال ربط إدارات الشركة بشبكة المعلومات.

- إنشاء وحدة تقطير جوي *CDU* والتي تهدف إلى الاستفادة من الخام المُنتج لإنتاج مُشتقات بترولية فائقة الجودة.

شركة السويس لتصنيع البترول:

- إحلال وتجديد وحدات الشركة المختلفة والمُعدات المُتقادِمة بالوحدات الإنتاجية بالشركة.
- إنشاء مُجمّع التفحيم وإنتاج السولار والذي يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لتصل إلى ١,٢ مليون طن متري/ سنة.

شركة النصر للبترول:

- تجديد وحدات التكرير وإزالة الاختناقات، وإنشاء جهاز تقطير خام، ووحدة استرجاع غازات جديدة، إنشاء وحدة جديدة للتكسير الهيدروجيني.

٥/٤ قطاع النقل

الأهمية الاقتصادية لقطاع النقل:

يلعبُ قطاع النقل دورًا رئيسًا في التطوّر الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ويُشكّل دُعامة أساسيّة للنمو المُستدام، فشبكات النقل – بكافةِ أنواعِها – سِكَك حديديّة وطُرُق بريّة وقنوات ملاحيّة – هي بمثابة شرايين الحياة التي يتدفّق عبرها النشاط الاقتصادي والاجتماعي لنشر الرخاء والعُمران في كافة أنحاء البلاد، كما أن الموانئ البحريّة والجويّة والبريّة (الجافة) تُعتبر المنافذ الرئيسة لنقل التجارة الخارجيّة ودعم ميزان المُعاملات الجاريّة. وبذلك، تُحقّق شبكات النقل كلًا من المنفعة المكانيّة والمنفعة الزمانيّة من تدفّقات السلع والخدمات، فضلًا عن المنفعة المعرفيّة والتقنيّة الناتجة عن تنامي الأسواق والعلاقات الاقتصاديّة الدوليّة.

وواقع الأمر، تعتمد جميع قطاعات الاقتصاد القومي – بشكلٍ أو بآخر – على خدمات ومرافق هذا القطاع في الربط بين أسواق الإنتاج وأسواق التوزيع والاستهلاك، وفي تدبير احتياجاتها من الخدمات ومُستلزمات التشغيل من مواقع الاستخراج أو الإنتاج أو الاستيراد.

وبوجه عام، يُعد ناتج قطاع النقل في مصر مُدخلًا مُهمًّا من مُدخلات الإنتاج في كثيرٍ من القطاعات الإنتاجيّة والخدميّة، مثل الصناعة التحويليّة والاستخراجيّة وأنشطة التجارة، حيث تبلُغ نسبة ناتج قطاع النقل كمُدخلات وسيطة في سائر قطاعات الاقتصاد القومي نحو ٤٥% من إجمالي ناتج القطاع. وكذلك، على مُستوى المُعاملات الدوليّة، يحتل قطاع النقل أهمّية جوهريّة نظرًا لما تحظى به مصر من موقع جغرافي مُتميّز في مُنتصف محاور النقل الدوليّة، ومزايا القُرب من الأسواق الرئيسة في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، مما يجعلُها تشغل مركزًا ومحورًا عالميًا في خدمات النقل والتخزين واللوجيستيّات، وبخاصة مع الانتشار الواسع لنظام النقل مُتعدّد الوسائط، وما يُحقّقه من وفورات اقتصادية بالغة الأثر.

ولذا، يُعتبر تحسين كفاءة قطاع النقل أمرًا حيويًا لانعكاساته الإيجابيّة على أداء بقية القطاعات الاقتصاديّة، وعلى تعزيز قُدرتها التنافسيّة، وربط المناطق الجغرافيّة ببعضها في ظل الانتشار الجغرافي الواسع لخدمات شبكات النَقل، وتسهيلها لعمليّات الحركة والانتقال للمُواطنين وللسلع والخدمات وخفض تكلفتها.

الرؤية التنمويّة للقطاع:

تتخطّى الرؤية التنموية للقطاع مُجرّد تطوير آليّات نقل الركّاب والبضائع إلى المُشاركة الفاعلة في ترسيخ مفهوم التنمية المُستدامة، وذلك من خلال توفير نظام نقل يُحقّق أهداف التنمية المُستدامة، ويرتبط ارتباطًا جوهريًا مع مُتطلّبات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة القوميّة المُستقبليّة، ويُدعّم – في الوقت ذاته – دور النقل على المُستوى الإقليمي والدولي.

التوجّهات الاستراتيجيّة لخِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢:

في إطار الرؤية التنمويّة للقطاع، تتمثّل التوجّهات الاستراتيجيّة لخِطّة تنمية القطاع في الآتي:

- تحقيق التوازن والتكامُل بين وسائل النقل المُختلفة، مع التركيز على تنمية منظومة النقل مُتعدّد الوسائط لضمان الاستخدام الأمثل لكل وسيلة نقل.
- تطوير قطاع السِكَك الحديديّة وزيادة مُساهمته في نقل البضائع لتحسين اقتصاديّات القطاع وتوفير وسيلة نقل رخيصة، وتخفيف العبء عن شبكة الطُرُق، وبخاصة وأن مُساهمته الحالية لا تتجاوز ٥% من إجمالي حركة النقليّات.
- تشجيع مُساهمة النقل النهري في نقل البضائع لرِخَص تكلفته، وبخاصة للبضائع كبيرة الحجم، حيث لا تتعدّى مُشاركته الحالية ٤% من جُملة حجم النقليّات.
- تدعيم الدور الحيوي للنقل البحري ولخدمات الموانئ الملاحيّة واللوجيستيّة في تنشيط حركة التجارة الدوليّة وانتقالات الأفراد، والرحلات السياحيّة.
- مُواصلة تفعيل برامج التحوّل الرقمي وميّكنة كافة الخدمات بالموانئ البحريّة والبريّة، وتوفير آليّات حجز التذاكر الإلكتروني، وتطبيق المحمول والبوّابات الإلكترونيّة بقطاعات السِكَك الحديديّة والأنفاق، وتعزيز التكامُل مع الجهات المعنيّة من خلال أنظمة الشباك الواحد والإفراج الجُمركي المُسبق، وتطبيقات أنظمة النقل الذكيّة، وخدمات المراكز اللوجيستيّة والموانئ الجافة.
- إعادة الهيكلة الماليّة والإداريّة للهيئات والإدارات التابعة، والنهوض بالكفاءات البشريّة للارتقاء بمُعدّلات الأداء وتعظيم العائد من استثمارات النشاط.
- تعميق التصنيع المحلي لبعض مُكوّنات النقليّات، مثل عربات السِكَك الحديديّة، وبعض مُستلزمات مركبات النقل.
- تعزيز مُشاركة القطاع الخاص في تطوير منظومة النقل والارتقاء بالجودة، والدخول في مشروعات بنظام الشِراكة مع القطاع العام.

- تحقيق مُستويات عالية من الأمان والسلامة في قطاع النقل، والارتقاء بمُستوى جوّدة الخدمات المُقدّمة للمُواطنين، وللقطاعات المُستخدمة لوسائل النقل.
- التحوّل التدريجي لمركبات النقل الكهربائيّة للحد من التلوّث البيئي للهواء وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (الناجم عن وسائل النقل العام).

الإنجازات المُحقّقة:

حقّق قطاع النقل إنجازات ملموسة خلال الأعوام القليلة الماضية، ساهمت بصورة فاعلة في تطوير منظومة النقل والارتقاء بجوّدة خدماتها، نذكر منها – على سبيل المثال – في مجال الطُرُق الآتي:

- زيادة أطوال شبكة الطُرُق الرئيسة بنسبة ١١٢% بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢٠.
- زيادة أعداد الكباري العلوية من ٢٣٧٠ كوبريًا عام ٢٠١٣ إلى ٤١٥٩ كوبريًا عام ٢٠٢٠، بنسبة نمو ٧٥%.
- زيادة أعداد الكباري الثابتة من ٢٠٨ كوبريًا عام ٢٠١٣ إلى ١٨٤٨ كوبريًا عام ٢٠٢٠، بنسبة نمو ٧٩٠%.
- تطوير عدد المحاور على النيل من ٣٨ محورًا عام ٢٠١٤/١٣ إلى ٤٩ محورًا عام ٢٠٢١/٢٠، بنسبة نمو ٢٩%.
- خَفض ازدحام المركبات المُرخّصة لكل كيلومتر من ٣٠٢ مركبة عام ٢٠١٩ إلى ٢١٩ مركبة، بنسبة تراجُع ٢٧%.
- انخفاض حوادث الطُرُق بنسبة ١٠% من ٢,٢ حادثة لكل ألف مركبة عام ٢٠١٣ إلى ٠,٨ حادثة/ألف مركبة عام ٢٠٢١.

وقد ساهمت الإنجازات المُحقّقة في الارتقاء بشبكات الطُرُق والكباري، والإشادة الدوليّة بما يجري إنجازه، ومنها ارتقاء مصر بالتصنيف العالمي لجودة الطُرُق ٨٥ مركزًا، لتقفز مصر من المركز ١١٣ إلى المركز ٢٨ عالميًا عام ٢٠٢٠.

وفي إطار خِطّة عام ٢٠٢٢/٢١، تم توجيه استثمارات ضخمة لقطاع النقل ناهزت ٢٤١ مليار جنيه، ساهمت في تنفيذ ونهو عِدّة مشروعات، واستكمال بعضِها الآخر، ومنها – على سبيل المثال – مشروعات الهيئة القوميّة للأنفاق التي خُصِّص لها نحو ١١٣ مليار جنيه لتنفيذ القطار الكهربائي السريع وخطّي المونوريل (العاصمة الإداريّة – مدينة ٦ أكتوبر)، واستكمال تنفيذ الخط الثالث لمترو الأنفاق (المرحلة الثالثة والرابعة)، والمرحلة الأولى من الخط الرابع للمترو، وتطوير قطار أبو قير والإسكندرية، وإعادة تأهيل ترام الرمل، والخط السادس لمترو الأنفاق.

وفي مجال السِكَك الحديديّة، تضمّنت الأعمال المُستهدف نهوها خلال عام ٢٠٢٢/٢١ تطوير الأعمال الإنشائيّة لعدد ١١٠٢ مزلقانًا، وتطوير المحطّات (١٢ محطّة في المرحلة الرابعة)، وإنشاء واستكمال عددٍ من الخطوط والكباري.

المُستهدفات التنمويّة للقطاع:

➢ إنتاج وناتج القطاع:

من المُستهدف أن يصل إنتاج قطاع النقل بالأسعار الجاريّة خلال عام ٢٠٢٣/٢٢ إلى ٦٧٢,٤ مليار جنيه، مُقارنة بنحو ٥٨٦,٥ مليار جنيه في سنة الأساس (٢٠٢٢/٢١)، بنسبة زيادة ١٤,٧%، بينما يستهدف الإنتاج الحقيقي للقطاع زيادة بنسبة ٤,٨%، حيث من المُقدّر ارتفاعه ليصل إلى ٦١٤,٦ مليار جنيه.

وفيما يخُص ناتج القطاع، من المُستهدف أن يرتفع من ٣٨٠,٦ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢/٢١ ليصل إلى ٤٤٢,٤ مليار جنيه عام ٢٠٢٣/٢٢ بالأسعار الجارية، مُحقّقًا مُعدّل نمو ١٦,٢%. وكذلك، زيادة ناتج القطاع بالأسعار الثابتة ليبلُغ ٤٠٠,٨ مليار جنيه في الفترة ذاتها بنسبة نمو ٥,٣% [جدول رقم (١١/٤)].

جدول رقم (١١/٤)
تطوّر الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي لقطاع النقل خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢

النشاط	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢	مُعدّل النمو (%)
الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)	٥٨٦,٥	٦١٤,٦	٤,٨
الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه)	٥٨٦,٥	٦٧٢,٤	١٤,٧
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)	٣٨٠,٦	٤٠٠,٨	٥,٣
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه)	٣٨٠,٦	٤٤٢,٢	١٦,٢
نسبة مُساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجاريّة	٥,٠	٥,٠	---

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

➢ استثمارات القطاع:

من المُقدّر أن يبلُغ إجمالي الاستثمارات المُستهدفة لقطاع النقل نحو ٣٠٦,٨ مليار جنيه في عام الخِطّة، مُقابل ٢٤٠,٧ مليار جنيه في العام السابق. وتتوزّع تلك الاستثمارات بين جهات الإسناد، حيث تستحوذ الاستثمارات المُوجّهة للهيئات الاقتصاديّة على الحِصّة الأكبر من جُملة استثمارات القطاع بنسبة ٧١,٦% (٢١٩,٧ مليار جنيه). ويأتي في المرتبة الثانية استثمارات الجهاز الحكومي بنسبة ١١,٧% (٣٦ مليار جنيه)، ثم القطاع الخاص باستثمارات تُقدّر بنحو ٢٦,٨ مليار جنيه بنسبة ٨,٨% من جُملة استثمارات القطاع [شكل رقم (٢٠/٤)، جدول رقم (١٢/٤)].

شكل رقم (٢٠/٤)

توزيع الاستثمارات الكليّة المُستهدفة لقطاع النقل بحسب جهات الإسناد لعام ٢٠٢٣/٢٢

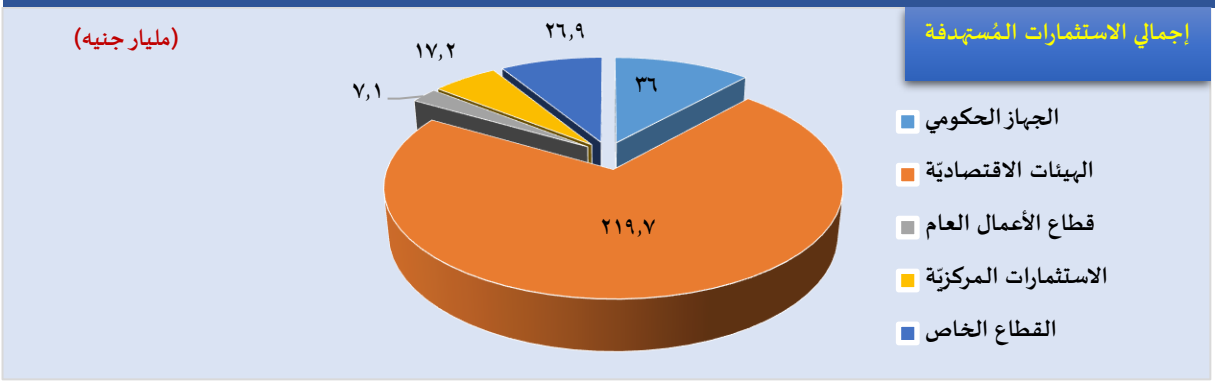

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

جدول رقم (١٢/٤)

هيكل استثمارات قطاع النقل في خِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢

الجهة	مليار جنيه	النسبة لإجمالي الاستثمارات (%)
الاستثمارات العامة		
➢ الجهاز الحكومي	٣٦	١١,٧
• الجهاز الإداري	١٢,٤	٤
• الهيئات الخدميّة	٢٣,٦	٧,٧
➢ الهيئات الاقتصاديّة العامة	٢١٩,٧	٧١,٦
➢ الشركات العامة	٧,١	٢,٣
• القطاع العام (١٩٨٣/٩٧)	٤,٤	١,٤
• قطاع الأعمال العام (١٩٩١/٢٠٣)	١,٢	٠,٤
• القابضة النوعيّة	١,٥	٠,٥
➢ الاستثمارات المركزيّة	١٧,١	٥,٦
جُملة الاستثمارات العامة	٢٨٠	٩١,٣
الاستثمارات الخاصة	٢٦,٨	٨,٧
الإجمالي العام	٣٠٦,٨	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

وتتوزّع الاستثمارات العامة على جهات الإسناد الآتية:

➢ **أولًا: الهيئة العامة للطُرُق والكباري:**

تم توزيع الاستثمارات المُقترحة لقطاع الطُرُق والكباري بُناءً على بعض المعايير والضوابط التي تتمثّل في:

- مُراعاة الاستثمارات المطلوبة للمشروعات القوميّة المُتوقّع نهوها.
- توجيه كامل الاستثمارات المطلوبة لمشروعات محاور النيل والكباري العلويّة ولمشروعات الطُرُق الداخليّة والواصلة بين المُحافظات المُتوقّع نهوها.

- مُراعاة ترتيب الأولويّات والتركيز على المشروعات ذات الأولويّة (مثل الطريق الدائري حول القاهرة الكُبرى).
- إرجاء النظر في تمويل مشروعات الطُرُق الجديدة.
- توفير الاعتمادات المطلوبة لمشروعات محاور النيل الجديدة طبقًا لقرارات رئاسة مجلس الوزراء.

➢ **وفيما يلي عرض لمشروعات الطُرُق والكباري المُستهدفة بخطة العام المالي ٢٠٢٣/٢٢:**

تم توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات لنهو المشروعات التي قاربت على الانتهاء وللمشروعات القوميّة ذات الأولويّة، مع الاهتمام بنهو المشروعات ذات البُعد الاجتماعي والتأثير المُباشر على حياة المُواطنين داخل المُحافظات.

➢ **مشروعات الطُرُق:**

- **مشروعات شبكة الطُرُق القوميّة:**

استكمال أعمال المرحلة الثالثة من شبكة الطُرُق القوميّة بعدد ستة مشروعات، وتتمثّل في الآتي:

- مشروعات مُستهدف نهوها:

عدد ثلاثة مشروعات بأطوال ٤٩٥ كم:

- استكمال ازدواج طريق أسيوط / سوهاج / البحر الأحمر.
- ازدواج طريق ٦ أكتوبر / الواحات.
- توسعة وتطوير رافد جمصة / المنصورة.

- مشروعات مُستهدف استكمالها:

استكمال أعمال ثلاثة مشروعات:

- تطوير طريق القاهرة / أسيوط الصحراوي الغربي.
- توسعة وتطوير طريق السويس / جنيفة / الإسماعيليّة (المُعاهدة).
- تطوير طريق وادي النطرون / العلمين.

- **مشروعات الاستكمال (طُرُق تربط بين المُحافظات):**

بلغ إجمالي المشروعات المُستهدف استكمالها في خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ نحو ٢٩ مشروعًا مُوزّعة على النحو الآتي:

- مشروعات مُستهدف نهوها:

(١١) مشروعًا بأطوال ٢١٦ كم، منها:

- محور المنصورة / شربين / دمياط الشرقي (كوبري طلخا الجديد شرنقاش حتى كوبري شربين ١٢ كم).
- ازدواج طريق الفردان / الصالحية بطول ٣٠ كم.
- إنشاء وصلة طهطا للربط مع الطريق الصحراوي بطول ٢٠ كم.

- مشروعات مُستهدف استكمالها:

استكمال أعمال ١٨ مشروعًا، منها:

- تطوير طريق القاهرة / الإسكندرية الزراعي، بطول ١٨٠ كم.
- رفع كفاءة طريق مطروح / سيوة، بطول ٢٨٥ كم.
- ازدواج المسافة من كفر الشيخ حتى دسوق، بطول ٣٢ كم.

- **مشروعات الطُرُق الاستراتيجيّة بجنوب سيناء:**

استكمال أعمال المرحلة الثالثة من شبكة الطُرُق القوميّة في ستة مشروعات، وتتمثّل في الآتي:

- انتهاء أعمال رفع كفاءة طريق شرم الشيخ / دهب (بطول ٤,٥ كم).
- استكمال أعمال رفع كفاءة طريق دهب / نويبع (مسافة جديدة بطول ٥٠ كم).

- **مشروعات أخرى ذات أولويّة:**

- استكمال أعمال تطوير الطريق الدائري حول القاهرة الكُبرى.
- استكمال أعمال رفع كفاءة الطريق الساحلي الدولي.
- تنفيذ ونهو أعمال نقل المرافق المُتعارِضة (كوابل اتصالات) لثلاثة طُرُق (القاهرة / الإسكندرية الصحراوي والقاهرة / السويس والصعيد الحُر).
- استكمال أعمال منظومة النقل الذكي على الطُرُق السريعة.

➢ **مشروعات الكباري:**

وتتوزّع تلك المشروعات على النحو الآتي:

- **كباري على النيل (محاور النيل):**

- مشروعات مُستهدف نهوها:

الانتهاء من أعمال ثلاثة محاور على النيل، (محور بديل لخزّان أسوان – محور الفشن ببني سويف – محور طما (مرحلة ثانية) بسوهاج).

- مشروعات مُستهدف استكمالها:

استكمال أعمال خمسة محاور من محاور النيل (دراو بأسوان – ديروط بأسيوط – أبو تيج ساحل سليم بأسيوط – تلا بوسط الدلتا – جرجا مرحلة ثانية بسوهاج).

- مشروعات جديدة مُستهدف البدء في تنفيذها:

البدء في إنشاء محورين من محاور النيل الجديدة (محور أبو غالب – محور القطا).

- **كباري علويّة للسيارات:**

تتمثّل مشروعات الكباري العلويّة المُستهدفة لخِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢ في (١٨) كوبريًا بمُختلف مُحافظات الجمهورية. وفيما يلي عرض لتلك المشروعات:

- مشروعات مُستهدف نهوها:

- إنشاء ثمانية كباري علويّة على طريق القاهرة / الإسكندريّة الزراعي.
- إنشاء ثلاثة كباري على الطريق الساحلي الدولي.

- كوبري العياط / بني سويف (الميمون).

- مشروعات مُستهدف استكمالها:

- الكباري العلويّة المُتقاطعة مع مسار القطار الكهربائي السريع.
- كباري علويّة أعلى مزلقانات السكك الحديديّة.
- إنشاء كباري خرسانيّة أعلى المجاري المائيّة البديلة للمعديّات.
- كوبري علوي بمدخل المراغة.
- إحلال وتجديد الكباري الضعيفة.

- مشروعات جديدة مُستهدف البدء في تنفيذها:

البدء في تنفيذ كوبري دقادوس العلوي بمُحافظة الدقهليّة، وتبلُغ التكلفة الكليّة لهذا الكوبري حوالي ١٥٠ مليون جنيه.

الهيئة القوميّة للأنفاق:

- القطار الكهربائي السريع (العين السخنة / العاصمة الإداريّة الجديدة / مدينة العلمين الجديدة). وتبلّغ التكلفة الإجماليّة للمشروع نحو ١٥٩,٧ مليار جنيه.
- القطار الكهربائي (عدلي منصور / العاشر من رمضان / العاصمة الإداريّة الجديدة). وتبلُغ التكلفة الكلية للمشروع حوالي ٥٠,٨ مليار جنيه.
- خطّا المونوريل العاصمة الإدارية الجديدة و٦ أكتوبر. وتبلُغ التكلفة المُقدّرة للمشروع نحو ٤٩,٨ مليار جنيه.
- استكمال تنفيذ الخط الثالث لمترو الأنفاق (المرحلة الثالثة والرابعة)، بتكلفة نحو ٥٣,٧ مليار جنيه.
- المرحلة الأولى من الخط الرابع لمترو الأنفاق، وتبلُغ التكلفة الإجماليّة للمشروع نحو ٦٧,٢ مليار جنيه.
- تطوير قطار أبو قير الإسكندرية، بتكلفة إجماليّة للمشروع نحو ٣٥,٢ مليار جنيه.
- إعادة تأهيل ترام الرمل (محطة فيكتوريا / المنشيّة)، بتكلفة إجماليّة للمشروع نحو ١٠,٨ مليار جنيه.
- استكمال أعمال تشغيل وتحديث خطوط مترو الأنفاق العاملة، ومُستهدف أن تصل التكلفة الإجماليّة للمشروع إلى نحو ٦٢,١ مليار جنيه.
- الخط السادس لمترو الأنفاق (الخصوص / المعادي)، وتبلغ التكلفة الكليّة للمشروع نحو ٦٤,٩ مليار جنيه.
- دراسات النقل الخاصة بربط خطوط المترو المختلفة.
- تطوير مباني الهيئة القومية للأنفاق.

➢ الهيئة القوميّة لسكك حديد مصر:

➢ **المُنشآت الثابتة على الخطوط الحديديّة:**

بلغت التكلفة الكليّة لتلك المشروعات نحو ١٢٥ مليار جنيه، وتتمثّل أهمّها في الآتي:

- **أعمال مُستهدف نهوها:**
  - تطوير أعمال إنشاء ١,١ ألف مزلقان.
  - تطوير واستعادة استغلال محطّات المرحلة الخامسة بعدد (٣٥) محطة.
  - إحلال وتجديد الأسوار المُتهالكة والآيلة للسقوط واستكمال الباكيات بطول ٢٥ كم.
  - تعديلات السكك الحديديّة للخطوط الجاري تطوير نُظُم إشاراتها بطول ١٤٠ كم سكة و٩٧٤ مفتاح.
- **أعمال مُستهدف استكمالها:**
  - إنشاء خط بطرة / بسنديلة بطول ٥,٢ كم.
  - إنشاء خط السمعانة / الحسينية بطول ٩ كم.
  - إنشاء كوبري القناطر الخيريّة الجديد بطول ٤٩٠ متر.
  - إنشاء خط الروبيكي / العاشر / بلبيس بطول ٦٩ كم.
  - توريد وتركيب بوابات دخول وخروج إلكترونيّة بالمحطّات.
  - إعادة تأهيل وإنشاء خط الفردان / بئر العبد / العريش / رفح / طابا.
  - إنشاء خط مطروح / جرجوب وإعادة تأهيل خط سملا / السلوم ومده ليصل إلى بني غازي بليبيا.
- **أعمال مُستهدف البدء في تنفيذها:**
  - إعادة تأهيل خط قنا / أبو طرطور بطول ٣٥٠ كم.
  - ربط خط سكك حديد القاهرة / أسوان بسكك حديد السودان.

➢ **ثانيًا: الوحدات المُتحرّكة وتجديد العربات:**

تبلُغ التكلفة الكلية المُستهدفة لتلك المشروعات نحو ٥٨,٣ مليار جنيه، وتتمثّل أهمّها في الآتي:

- **أعمال مُستهدف نهوها:**
  - توريد ١٤٠ عربة بضائع.
- **أعمال مُستهدف استكمالها:**
  - توريد ١,٣ ألف عربة استنليس ستيل جديدة.
  - توريد ١٠٠ جرّار، بالإضافة إلى ١٧٣عربة توليد قوي.
  - توريد ٦ قطارات، شاملة الصيانة وقطع الغيار.

- توريد ٥٠ جرّارًا جديدًا، وتحديث ٥٠ آخرين، علاوة على عمل عَمرة لنحو ٤١ جرّارًا وصيانة ١٤٠جرّار.
- توريد حوالي ١١٠جرّارات.

➢ **تطوير نُظُم الرقابة وتوفير عوامل الأمان:**

تبلُغ التكلفة الكليّة لتلك المشروعات نحو ٣٧,١ مليار جنيه بيانها كالآتي:

- **أعمال مُستهدف نهوها:**
  - تطوير نُظُم إشارات خط القاهرة / الإسكندرية، بطول ٢٠٨ كم.
  - تطوير نُظُم إشارات خط بني سويف / أسيوط، بطول ٢٥٠ كم.
  - تطوير نُظُم إشارات خط أسيوط / نجع حمادي، بطول ١٨١ كم.
  - تطوير نُظُم إشارات خط بنها / الزقازيق / الإسماعيليّة / بورسعيد والوصلة بين الزقازيق / أبو كبير، بطول ٢١٤ كم.
- **أعمال مُستهدف استكمالها:**
  - تطوير نُظُم إشارات خط القاهرة / بني سويف، بطول ١٢٥ كم.
  - تطوير نُظُم إشارات خط نجع حمادي / الأقصر، بطول ١١٨ كم.
  - تطوير نُظُم التحكّم والتشغيل لعدد ١,١ ألف مزلقان.
  - توريد وتركيب بوّابات دخول وخروج إلكترونيّة بالمحطّأت.

➢ **تجديد الخطوط الحديديّة:**

تبلُغ التكلفة الكليّة لتلك المشروعات نحو ٣,٧ مليار جنيه، وتتوزع على النحو الآتي:

- **أعمال مُستهدف نهوها:**
  - تجديدات السِكَك الحديديّة (مسافات مُتراكمة بطول ١٠٣٥ كم وألف مُفتاح).
- **أعمال مُستهدف استكمالها:**
  - رفع كفاءة ماكينات تجديد وصيانة السكّة الحديد.

➢ **الهيئة العامة للنقل النهري:**

تهدف مشروعات الهيئة إلى تطهير وتطوير الوحدات النهريّة على طول المجرى الملاحي من القاهرة شمالًا إلى أسوان ووادي حلفا جنوبًا وتزويده بالشمندورات، وكذا تطوير المجرى الملاحي بكل من الريّاح البحيري وترعة النوباريّة لربط ميناء الإسكندرية بشبكة النقل النهري، وكذا تطهير وتطوير المجرى الملاحي بفرع دمياط من القاهرة حتى دمياط، وذلك لربط ميناء دمياط الجديدة بعواصم المُحافظات الواقعة على المجرى الملاحي، بالإضافة إلى إنشاء شبكة للمُراقبة والتحكّم لتنظيم الملاحة.

وتتركّز الاستثمارات المُقترحة للهيئة في دعم العمليّات الرئيسة، ومنها:

- رفع كفاءة رصيف ميناء حلفا النهري بالسودان عن طريق إزالة الاختناقات الملاحيّة من ميناء السد العالي حتى ميناء حلفا بالسودان. ومن المُستهدف البدء في تنفيذ المشروع لزيادة التبادُل التجاري ونقل الركّاب بين مصر والسودان، ولاسيّما وأن نقل البضائع نهريًا يُعد من

أرخص وسائل النقل، بالإضافة إلى كونه وسيلة نقل آمنة وصديقة للبيئة وتنقل أحمالًا كبيرة وغير نمطيّة، مما يُؤكّد جدواه الاقتصاديّة، مُقارنة بوسائل النقل الأخرى ذات التكلفة العالية.

- تطهير وتطوير الوحدات النهريّة على طول المجرى الملاحي بنهر النيل، مما يدعم انتظام حركة الملاحة النهريّة وزيادتها داخل المسار الملاحي، وربط نهر النيل بحركة التجارة الخارجيّة بزيادة حجم المنقول، وتخفيف العبء على الطُرُق. ومن الاختناقات المُستهدف استكمال إزالتها، الآتي:

- إزالة الاختناقات الملاحيّة على طول المجرى الملاحي لكلٍ من:
  - القاهرة / الإسكندرية عبر الريّاح البحيري – ترعة النوباريّة، مع حماية جسور ترعة النوباريّة وإنشاء كباري فوق أهوسة المالح بالإسكندرية.
  - القاهرة / أسوان، بالإضافة إلى عملية تصنيع وتوريد وإلقاء خمسمائة شمندورة بالخط الملاحي أسوان / الأقصر.
  - القاهرة / دمياط (القناطر الخيريّة – ميت غمر – ميناء دمياط)، بالإضافة إلى رفع كفاءة هويس زفتى.
  - القاهرة / الإسماعيليّة (ترعة الإسماعيلية).
- إنشاء شبكة مُراقبة وتحكّم مركزيّة.

➢ **الهيئة المصريّة لسلامة الملاحة البحريّة:**

وتسعى وزارة النقل إلى دعم جهود تطوير الملاحة بالبحرين المُتوسّط والأحمر وخليج السويس، وذلك من خلال تركيز الاستثمارات المُقترحة للهيئة لعام الخِطّة في عددٍ من العمليّات، من أهمّها:

➢ استكمال تطوير فنار (الأخوين – الأشرفي – العريش)، وتطوير المباني المُلحقة بفناري دمياط والبُرلُس.

➢ تطوير لنشات البحث والإنقاذ (أدبيّة ١ – أدبيّة ٣ – نبق ٢).

➢ استكمال إنشاء مبنى تفتيش بحري شلاتين وتطوير مبنى تفتيش بحري العريش.

➢ استكمال تطوير وتحديث المُساعدات الملاحيّة بالبحر المُتوسط وخليجي السويس والبحر الأحمر.

➢ البدء في تطوير المباني المُلحقة بفناري رأس غارب والزعفرانة.

➢ البدء في تطوير وتحديث محطّات تحديد المواقع بواسطة الأقمار الصناعيّة لعدد سِت محطّات.

➢ **الموانئ البحريّة:**

➢ **الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر:**

- **أعمال مُستهدف نهوها:**
  - أعمال رفع كفاءة وتطوير الأرصفة البحريّة بميناء نويبع.
  - إنشاء خط حريق بميناء بورتوفيق (السويس).

- إنشاء مركز عمليّات مُتطوّر بميناء السويس.
- إنشاء مبنى إداري خدمي استثماري أمام ميناء الغردقة.
- رفع كفاءة المنظومة الإلكترونيّة بالهيئة.

- **أعمال مُستهدف استكمالها:**

- إنشاء رصيف بطول ١,١ ألف متر بميناء سفاجا، وغاطس بعمق ١٧ مترًا.
- إنشاء محطّة لتداول الحاويات بسفاجا.
- استكمال بناء وتوريد قاطرتين بحريتين بقوّة شد ٧٠ طن.

- **أعمال مُستهدف البدء في تنفيذها:**

- إنشاء خط حريق بميناء شرم الشيخ.
- رفع كفاءة شبكة الصرف الصحي بميناء بورتوفيق.
- رفع كفاءة المباني والمُنشآت لموانئ (السويس – الغردقة – سفاجا – نويبع).
- إحلال وتجديد المُساعدات الملاحيّة بموانئ (الأدبية – بورتوفيق).

➢ **<u>الهيئة العامة لميناء الإسكندرية:</u>**

- **أعمال مُستهدف نهوها:**

- توريد سِت قاطرات بحرية قوّة شد ٧٠ طنًا.
- توريد (ستة) لنشات إرشاد، بالإضافة إلى أربعة لنشات مُكافحة مُلوّثات صلبة عائمة، و(٢) كاشط زيوت.
- إعادة تأهيل القاطرة دخيلة (٤).
- تطوير وتجديد أنظمة الحماية المدنيّة (المرحلة الثانية).

- **أعمال مُستهدف استكمالها:**

- تحويل ميناء الإسكندرية إلى ميناء ذكي Smart Port.
- إنشاء محطة مُتعدّدة الأغراض (رصيف ١٠٠).
- تعميق الممر الملاحي ودائرة الدوران.
- إنشاء محطة الصب الجاف.

➢ **<u>الهيئة العامة لميناء دمياط:</u>**

- **أعمال مُستهدف نهوها:**

- استكمال تعميق الممر الملاحي إلى ١٨,٥ مترًا.
- تنفيذ منظومات الحماية المدنيّة ومُكافحة الحريق.
- استكمال إنشاء حاجز أمواج غربي، بطول ٣,٥٥ ألف متر.
- مد خط سِكّة حديد حتى حدود محطّة الحاويات الثانية (تحيا مصر).

- **أعمال مُستهدف استكمالها:**

- استكمال إنشاء محطّة الحاويات الثانية [تحيا مصر (١)] بطاقة ٣,٥ مليون حاوية مُكافئة، بأطوال أرصفة ١٩٧٠ مترًا، وعُمق ١٨ مترًا، وساحة خلفيّة ٩١٠ ألف متر مُربّع.

- **أعمال مُستهدف البدء في تنفيذها:**

- إنشاء محطة مُتعدّدة الأغراض [تحيا مصر (٢)] خلف الحاجز الغربي، بأطوال أرصفة ٣,٤ ألف متر، وساحة خلفيّة ١,٣ مليون متر مُربّع.
- إنشاء رصيف بحري بطول ٦٠٠ متر، وساحة ٢٧٠ ألف متر مُربّع بجوار الحاجز الشرقي.
- توصيل المرافق لمحطّة الحاويات الثانية (تحيا مصر).

الهيئة العامة للموانئ البريّة والجافة:

أهم الإجراءات السابق اتخاذها من قبَل وزارة النقل لتيسير حركة التجارة بالموانئ الجافة في الآتي:

- إعداد مُخطّط شامل لإنشاء ١٣ ميناءً جافًا ومركزًا لوجيستيًا على مُستوى الجمهورية.
- تنفيذ أعمال إنشاء المراكز اللوجيستيّة بالموانئ الجُمركيّة، وجاري تنفيذ نظام معلومات مركزي عن البضائع والمنافذ.
- تطوير ميناء السلوم البرّي، وزيادة مساحته إلى الضعف، وتزويده بأحدث أجهزة الكشف على البضائع.
- تطبيق الفحص القائم على المخاطر بالميناء على ألا تتعدّى نسبة الشُحنات التي يتم فحصها ١٠ – ٢٠% من إجمالي الشُحنات المُتداولة بالميناء.
- تنفيذ منظومة إدارة المخاطر للتجارة العابرة للحدود والتسجيل المُسبق للشحنات.

وتتركّز الاستثمارات المُقترحة للهيئة في دعم الموانئ البريّة والجافة لاستكمال إجراءات تيسير حركة التجارة بالموانئ. ومن أهم تلك الأعمال:

- إنشاء محطّتين للطاقة الشمسيّة لتغذية مينائي قسطل البرّي وأرقين البرّي.
- استكمال منظومة ميكنة التحصيل إلكترونيًا بمينائي رفح والعوجة.
- استكمال أعمال إنشاء شبكة حريق بمينائي رفح والعوجة.
- استكمال إمداد جميع الموانئ البريّة بالتجهيزات اللازمة، مع إجراء دراسات للمراكز اللوجيستيّة.

الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل:

وفيما يلي عرض لبعض الدراسات المُستهدف تنفيذها خلال عام الخطّة:

- دراسات الهيئة القوميّة لسِكَك حديد مصر فيما يخُص بعض الخطوط الحديديّة.
- دراسات الهيئة العامة للموانئ البريّة والجافة.
- دراسات الهيئة القوميّة للأنفاق الخاصة بامتداد الخط الأول للمترو حتى شبين القناطر.

ديوان عام النقل والنقل البحري:

ديوان عام النقل:

تهدف مشروعات الديوان إلى مُعالجة الأزمات الخاصة بالنقل والحد من مخاطرها، ووضع سياسات تنظيم وسلامة النقل بالسكك الحديديّة واقتراح الحلول اللازمة لتلافي المُشكلات ووضعها في حيّز التنفيذ، وتوفير التجهيزات اللازمة للربط الإلكتروني بين الديوان والجهات التابعة لسُرعة الحصول على المعلومات، وذلك في ضوء الاستعداد للانتقال للعاصمة الإداريّة

الجديدة، وتتركّز الاستثمارات المُقترحة للديوان في استكمال تنفيذ المرحلة الثانية من المنظومة الجغرافية بالتعاون مع وزارة الاتصالات.

- **ديوان عام النقل البحري:**

وتتمثّل أهم العمليّات المُستهدفة بالقطاع البحري في:

- تشغيل منصّة سياحة اليخوت.
- إنشاء شبكة واحدة وقاعدة بيانات مركزيّة.
- تشغيل بنك معلومات النقل البحري.

- **المعهد القومي للنقل:**

يستهدف المعهد تنفيذ الدراسات التالية:

- **الدراسات الخاصة بمجال الطُرُق:**

- دراسة أعمال صيانة الطُرُق وتحديد الأولويّات طبقًا لأفضل استغلال للموارد المُتاحة.
- تعزيز قواعد بيانات النقل على الطُرُق، مثل كميّات ومناطق نقل البضائع وقواعد بيانات الحوادث.
- دراسة تطبيق قطاعات للرصف شبه المَرِنة على الطُرُق المصريّة لمُواجهة الأحمال الثقيلة.
- دراسة لتحديد مُواصفات إعادة تدوير قطاع الرصف بالكامل.

- **الدراسات الخاصة بمجال السِكَك الحديديّة:**

- تأثير التوسّع في كهربة الإشارات على زيادة طاقة الخطوط.
- إدارة منظومة فحص السِكّة لتقديم الحلول الاستباقيّة للصيانة.
- نُظُم مُتابعة الجرّارات وعربات نقل البضائع إلكترونيًا وأثرها على كفاءة التشغيل.
- تطوير منظومة حجز التذاكر إلكترونيًا عبر الهواتف الذكيّة والإنترنت ليشمل تقديم خدمة تخفيضات اللحظة الأخيرة قبل إقلاع القطار من خلال عرض التخفيضات للركاب، وذلك لتشجيع عدم تحرّك القطارات وبها أماكن شاغرة.

- **الدراسات الخاصة بمجال مترو الأنفاق:**

- دراسة إمكانية ربط القطار الكهربائي السريع بوصلات المراكز اللوجيستيّة المُقترحة.

- **جهاز تنظيم النقل البرّي الداخلي والدولي:**

تتمثّل أهمّية الجهاز في تنفيذ عديدٍ من المهام، منها:

- تأمين سلامة وحدات ووسائل النقل البرّي الداخلي والدولي.
- رسم السياسات الخاصة بتطوير منظومة النقل البرّي.
- الاشتراك في وضع الخِطّط والسياسات اللازمة لتطوير منظومة النقل مُتعدّد الوسائط مع الجهات المعنيّة لتعظيم دور نقل البضائع على السِكّة الحديد والنقل النهري، وتخفيف الأعباء على شبكة الطُرُق.
- وضع نُظُم تسعير الخدمة وتعريفات أجور نقل الركاب.

- إصدار تراخيص مُزاولة أعمال نقل الركاب والبضائع داخليًا ودوليًا، وتلبية المُتطلّبات البيئيّة في هذا المجال.
- ضمان الالتزام بأحكام الاتفاقيّات الدوليّة والقرارات الصادرة عن المُنظّمات الدوليّة والإقليميّة المُتعلّقة بالنقل البرّي للركاب والبضائع التي تُقرّها جمهورية مصر العربيّة.

وتتركّز الاستثمارات المُقترحة للجهاز في دعم تطوير تكنولوجيا خدمات النقل، من خلال تنفيذ بعض العمليّات، من أهمّها: [المنصّة الإلكترونيّة لإصدار التراخيص (المرحلة الأولى والثانية) / برامج النمذجة المروريّة / محطة فحص السيارات / الدراسات الخاصة بالنقل التردّدي / إنشاء مركز للمعلومات].

- **النقل الجوّي:**
  - **الرسالة:**

النهوض بقطاع الطيران المدني ليرقى إلى المُستويات العالميّة من خلال تحديد عوامل المُنافسة في الصناعة (الجودة – السعر – المرونة – الوقت) بما يتواكَب مع المُتغيّرات البيئيّة الداخليّة والخارجيّة لضمان تحقيق رضاء العُملاء عن الخدمات المُقدّمة لهم، اتساقًا مع خِطّة التنمية المُستدامة في إطار السياسة العامة للدولة، وتطوير الطاقة الاستيعابيّة للمطارات وزيادتها، بما يتناسب مع الزيادة المُطردة في حركة الركّاب والطائرات والتوقّعات المُستقبليّة لهذه الحركة.

  - **الأهداف الاستراتيجيّة للقطاع:**

- النهوض بخدمات الطيران المدني ليُنافس المُستويات العالميّة.
- تأمين سلامة وأمن الطيران المدني.
- رفع كفاءة أداء العاملين بالقطاع وتطوير مهارتهم بما يتسِق مع تطوّر صناعة النقل الجوي العالمي.
- تعزيز مُساهمة القطاع الفعّالة في خِطط التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة في إطار السياسات والتوجّهات العامة للدولة.

  - **آليّات العمل:**

- تحديد أولويّات المشروعات، والتركيز على تلك المشروعات الجاري استكمالها، بالإضافة إلى الاهتمام بالمشروعات التنمويّة المُؤثّرة – سواءً بصورة مُباشرة أو غير مُباشرة – على حياة المُواطن.
- تفعيل الاتجاه نحو التكنولوجيا الخضراء صديقة البيئة المُتمثّلة في (وقود، طاقة، إلخ...)، نظرًا لمردودها الإيجابي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- تعزيز مُشاركة القطاع الخاص في مشروعات قطاع الطيران المدني.
- استحداث واستنباط أنشطة تجاريّة غير مُرتبطة بالأنشطة الرئيسة لقطاع الطيران المدني.
- الاستعانة بأحدث الوسائل والنُظُم التكنولوجيّة العالميّة في منظومة الطيران المدني.

➢ **مُستهدفات خطّة ٢٠٢٣/٢٢**

وفي هذا السياق، تستهدف مشروعات قطاع الطيران المدني تطوير شبكة المعلومات وكافة الخدمات المُقدّمة للجمهور لجعل المطارات أماكن تُلبّي احتياجات جميع المُسافرين، مع الحِفاظ على الجانب البيئي للمشروعات المُستقبليّة لقطاع الطيران.

- **ديوان عام وزارة الطيران المدني:**

- تحقيق وفحص حوادث الطائرات:

تحقيق أجهزة ومُعدّات تحليل البيانات الخاصة بالطائرات، وتحديث صور الأقمار الصناعيّة لعدد خمسة مطارات عن طريق استخدام أحدث الوسائل والتقنيّات التكنولوجيّة للفحص والتحقيق الفني في جميع الحوادث.

- مُراقبة النُظُم الأمنيّة للمطارات:

اتخاذ الإجراءات اللازمة وعمل الاتفاقيّات الثنائيّة والدوليّة وشراء الأجهزة المُساعدة للتفتيش بالمطارات بهدف تبادُل حقوق النقل الجوي لتنظيم أعمال القطاع.

- تطوير وتحديث مركز المعلومات والسلامة الجويّة:

إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لاستخدام النُظُم والأساليب التي تُساعِد على رفع كفاءة الرقابة والسيطرة والمُتابعة لجميع أنشطة السلامة الجويّة.

- مركز العمليّات وإدارة الأزمات:

مُتابعة جميع الأعمال اليوميّة الخاصة بالنشاط الجوي، وتلقّي البلاغات واتخاذ الإجراءات اللازمة في التوقيتات المُناسبة من خلال إضافة وحدات تخزين فائقة السُرعة لصالح ميكنة خدمة العُملاء، بالإضافة إلى شراء التجهيزات والمُعدّات اللازمة لميكنة المجلس الأعلى لتسعير الخدمات.

- **الهيئة العامة للأرصاد الجويّة:**

- إنشاء محطّات أرصاد جديدة في المناطق التي تفتقر إلى خدمات الأرصاد الجويّة، واستكمال شراء محطّات الأرصاد الأوتوماتيكيّة الجديدة.
- تحقيق التنمية المُستدامة لمحطات الأرصاد الجويّة باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة من محطّات وأجهزة رصد جوي خاصة في مُحافظتي شمال وجنوب سيناء.
- تطوير مراكز التنبؤات المُلحقة بالمطارات الدوليّة لرفع مُستوى هذه المطارات.
- تجميع واستقبال بيانات الطقس الواردة والصادرة من وإلى جميع أنحاء العالم.
- إصدار التقارير والإنذارات الجويّة للعمل على تقليل آثار السيول والعواصِف والتقلّبات الجويّة.
- استكمال شراء رادارات الطقس الجديدة.
- تجهيز معمل ومحطّات تلوّث الهواء بمقر الهيئة.
- شراء وتركيب وتشغيل محطّتين رصد آلي ومحطّتين جو زراعيّة (الجيزة – العاشر من رمضان).

- تطوير محطّات الأرصاد المُلحقة بمطاري (نويبع وطابا).
- استكمال تطوير نظام الأرصاد الآلي على الممرّات الثلاثة بمطار القاهرة.
- شراء وتركيب محطّتي إشعاع شمسي (دهب – القنطرة شرق).

- **صندوق دعم وتطوير الطيران المدني:**

- إتاحة البيانات المطلوبة بدقة،مما يُسهِم في اتخاذ القرارات بصورة سليمة.
- تطوير وميكنة أساليب العمل بالصندوق لتحقيق المرونة وسرعة إنجاز الأعمال.
- الدعم الفني لتفعيل دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الخدمات الحكوميّة وتحسين جودتها.

٦/٤ قطاع قناة السويس

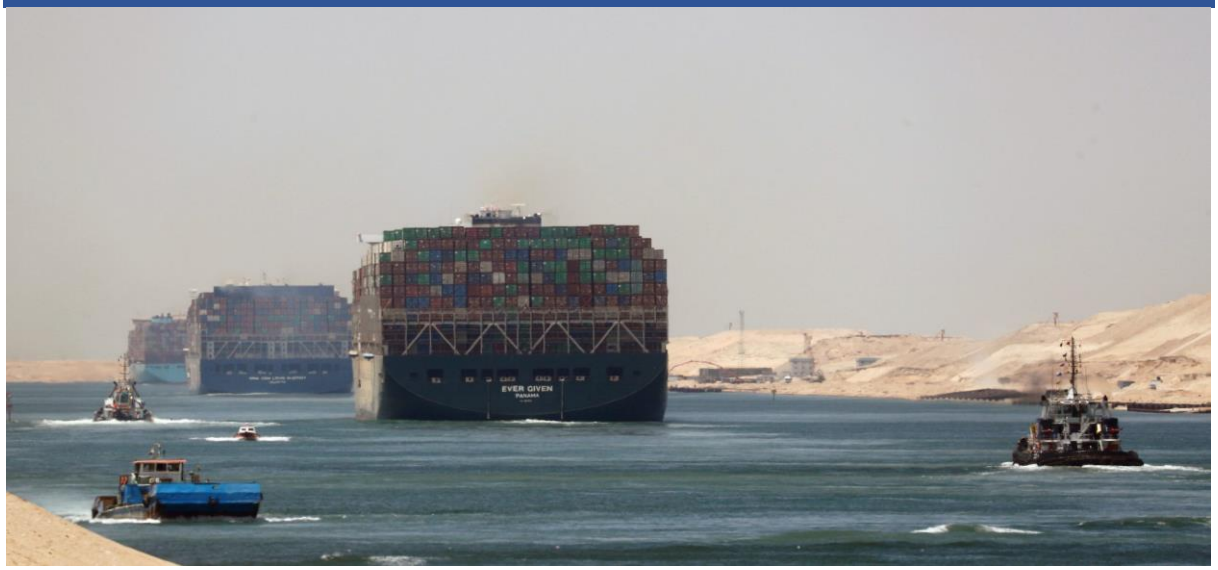

الأهميّة الاقتصاديّة

يُعتبر النقل البحري أرخص وسائل النقل. ولذا، يتم نقل نحو ٨٠% من حجم النقليّات عبر الطُرُق والقنوات البحرية.

وتُسهِم قناة السويس في استيعاب حركة التجارة المُتنامية واستقبال الناقلات الضخمة والسفن العملاقة. حيث يمر من خلالها نحو ١٠% من إجمالي حركة التجارة العالمية، وما يُقارب ٢٥% من إجمالي حركة البضائع المُحْوّاه عالميًا، و١٠٠% تقريبًا من إجمالي تجارة الحاويات المنقولة بحرًا من بين آسيا وأوروبا.

ويرجع هذا النشاط المحوري لقناة السويس لكونها أقصر طريق ربط بين الشرق والغرب وأرخصها، حيث تُحقّق للسفن العابرة وفرًا في الوقت والمسافة، وبالتالي خفضًا في الوقود وتكلفة التشغيل مما يُضفي على القناة ميزة تنافسية تجاه الممرات الملاحية البديلة الأخرى.

وعلى صعيد الاقتصاد الوطني، تُعد قناة السويس أحد المصادر الرئيسة لتوليد النقد الأجنبي حيث تُولّد إيرادًا سنويًا يُناهز ٦ مليار دولار.

مُؤشرات الأداء:

نجحت مصر في درء مخاطر تبِعات جائحة فيروس كورونا حيث ظلت كافة مُؤشّرات الأداء تعكّس صورة إيجابية بعد وقوع الجائحة في مطلع عام ٢٠٢٠ واستمرارها على مدار عام ٢٠٢١، وامتداد الشهور الأولى لعام ٢٠٢٢.

فوفقًا لإحصاءات هيئة قناة السويس، لم يتأثّر نشاط القناة بدرجة محسوسة في العام الأول للجائحة (٢٠٢٠)، حيث استقرت أعداد السفن العابرة عند ١٩ ألف سفينة مُقارنة بالعام السابق، مع تراجُع طفيف في الحمولات الصافية بنسبة تقل عن ٠,٨%، ولتبقى الإيرادات المُحقّقة في حدود ٥,٦ مليار دولار.

وخلال عام ٢٠٢١، أظهرت مُؤشّرات الأداء تحسّنًا ملحوظًا، بزيادة أعداد السفن العابرة بنحو ١٠%، والحمولة الصافية بنسبة ٨,٦% والإيرادات المُناظرة بنسبة ١٢,٥% [شكل رقم (٢١/٤)].

شكل رقم (٢١/٤)

تطوّر نشاط قناة السويس خلال عامي الجائحة مُقارنة بعام ٢٠١٩

المصدر: هيئة قناة السويس.

وتجدر الإشارة إلى نجاح قناة السويس في تحقيق مُعدّلات نمو فاقت مُعدّلات نمو التجارة العالمية، حيث سجّلت الحركة العابرة عبر القناة نموًا قدره ٨,٥% مُقابل ٣,٧% فقط للتجارة العالمية خلال عام ٢٠٢١ وفقًا لتقرير بيت الخبرة Clarksons[(١)]، وكذلك ارتفع حجم تجارة الحاويات المارة بالقناة بنحو ٧,٢% مُقابل ٦% لتجارة الحاويات عالميًا خلال العام ذاته. وبالمثل، بلغت نسبة الزيادة في حجم تجارة البضائع الصب المارة عبر القناة ١٩,٥% مُقابل ٤,١% عالميًا.

ولقد تحقّقت هذه النتائج الإيجابية بالنسبة لكافة أنواع النقليّات، ومنها سفن الحاويات والصب وناقلات الغاز الطبيعي المُسال [جدول رقم (٤/ ١٣)].

جدول رقم (٤/ ١٣)

تطوّر الحركة العابرة للقناة لبعض أنواع السفن والناقلات في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١

	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة الزيادة (%)
ناقلات الغاز الطبيعي المُسال	٦٨٦	٩٣٧	٣٦,٦
سفن الحاويات	٤٧١٠	٥١٨٦	١٠,١
سفن الصب	٥٨٩٣	٥١١٣	١٥,٣

المصدر: هيئة قناة السويس

ويرجع ذلك الأداء المُتميّز لما تحظى به قناة السويس من مكانة عالمية، فضلًا عن الجهود المُتواصلة للهيئة في تنفيذ مشروعات التوسعة للقناة وأعمال التطوير للأرصفة والمعديّات والمراسي وغيرها من الأصول الثابتة، من أوناش ولوادر وخلافه[(٢)]، علاوة على انتهاج القناة لاستراتيجيّات تسويقية فاعِلة.

---

(١) Clarksons Shipping Intellipence Network, Databases.

(٢) في إطار جهود تطوير المجرى الملاحي، بلغ إجمالي مُعدّلات التكريك بمشروع تطوير القطاع الجنوبي للقناة ٧,٦ مليون متر مُكعّب من الرمال المُشبّعة بالمياه حيث تم إزالة ما يُقرُب من ٦,٥ مليون متر مُكعّب من الرمال المُشبعة بالمياه بمشروع ازدواج القناة بالبحيرات المرة الصغرى من الكم ١٢٢ ترقيم قناة إلى الكم ١٣٢ ترقيم قناة، كما تم إزالة ما يقرُب من ١,١ مليون متر مُكعّب من الرمال المُشبعة من المياه بمشروع التوسعة والتعميق من الكم ١٣٢ ترقيم قناة إلى الكم ١٦٢

ولسياسات سعرية مرنة من شأنها تعظيم المردود الاقتصادي للقناة. وقد تجلى ذلك في زيادة حصيلة الإيرادات المُحقّقة بنسبة ١٥,١% مُسجّلة ٥٤٥,٥ مليون دولار (غير شاملة الخدمات الملاحية) خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ مُقابل ٤٧٤,١ مليون دولار خلال الشهر ذاته من العام الماضي بفارق ٧١,٤ مليون دولار[١].

وعلى جانب آخر، لم تتأثّر إيرادات قناة السويس سلبًا بتبِعات الأزمة الروسية/ الأوكرانية والتي نشبت في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، حيث تُفيد مُؤشّرات شهري فبراير ومارس تنامي المُتحصلات من رسوم المرور بقناة السويس في ظل تزايُد الحركة الملاحيّة، وتحوّل دول أوروبا لاستيراد البضائع من مناطق أخرى غير منطقة البحر الأسود، وبخاصة الزيت الخام والغاز الطبيعي المُسال من منطقة الخليج العربي، فضلًا عن الوفورات المُحقّقة للناقلات عند المرور عبر قناة السويس بدلًا من المسارات الأخرى التي تستغرق مدى زمني أطول وتكلفة أعلى في ظل تخطي سعر الزيت الخام حاجز ١٠٠ دولار/برميل[٢]. فقد سجلت الإيرادات نحو ٥٤٦ مليون دولار في شهر فبراير ٢٠٢٢ وهو الأعلى مُقارنة بالشهر ذاته في الأعوام السابقة، وبنسبة زيادة تُناهز ١٧% قياسًا بشهر فبراير ٢٠٢١، كما ارتفعت الإيرادات في شهر مارس إلى ٦٠١ مليون دولار بالمُقارنة بنحو ٤٧٠ مليون دولار في شهر مارس عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة ٢٧,٩%. ومن المُتوقّع تواصُل تحسّن الإيرادات في الربع الرابع المُتبقي من العام المالي ٢٠٢٢/٢١، لتُدور حول ٦٠٠ مليون دولار شهريًا، بنسبة زيادة تربو على ٢٢% في المتوسط بالمُقارنة بالربع المُناظر من العام المالي السابق [جدول رقم (٤/ ١٤)].

جدول رقم (٤/ ١٤)
تطوّر إيرادات السفن العابرة لقناة السويس شهريًا
خلال الأعوام المالية (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

(مليون دولار)

الشهر	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
يوليو	٤٦٩	٤٩٨	٤٤٠	٥٣١
أغسطس	٤٣٣	٤٥٩	٤٦٧	٥٦٠
سبتمبر	٤٨١	٤٧٢	٤٧٠	٥٦٠
أكتوبر	٤٨٤	٤٧٦	٤٩٠	٥٥٢
نوفمبر	٥٠٣	٤٤٤	٤٩٠	٥٧٣

ترقيم قناة، كما استحدثت الهيئة استخدام التكريك لأول مرة في أعمال الإنقاذ البحري، ونجحت في تعويم السفينة العملاقة Ever Given بكفاءة بشكل آمن دون أن يُسفر ذلك عن أية خسائر تلحق ببدن السفينة أو البضائع المحمولة عليها، وهو ما حظى بإشادات دولية عديدة، أبرزها إشادة المنظمة البحرية الدولية IMO.

(١) نقلًا عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، فقد شهد شهر مارس عبور ٢١٣ سفينة بقناة السويس، بموانئ شرق وغرب بورسعيد، والعريش بالمنطقة الشمالية، بإجمالي حمولة ٣,٧ مليون طن، فضلًا عن عبور سفينة الحاويات العملاقة EVER ARM، التابعة للخط الملاحي EVER GREEN في ١٥ أبريل ٢٠٢٢.

(٢) باستثناء حركة ناقلات البضائع الصب الجاف العابرة للقناة، نظرًا لتوقّف حركة النقليّات من الحبوب والفحم ومُنتجات الصلب والأسمدة من روسيا، ومن الحبوب وخام الحديد ومُنتجات الصُلب من أوكرانيا

الشهر	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
ديسمبر	٤٦٨	٤٠٧	٤٨٦	٥٥٤
يناير	٤٩٤	٤٩٧	٤٤٠	٥٤٦
فبراير	٥٠١	٥٠٩	٤٦٧	٥٤٦
مارس	٤٦٩	٤٦٧	٤٧٠	٦٠١
أبريل	٥٠٥	٥١٦	٤٩٠	٦٢٢(*)
مايو	٤٦١	٤٧٧	٤٩٠	٥٩٨ (*)
يونيو	٤٧٢	٤٨٨	٤٨٦	٦٠٤(*)
الإجمالي	٥,٧٣٩	٥,٧٠٩	٥,٦٨٦	٦,٨٤٥(*)

(*) أرقام مُتوقعة.

المصدر: هيئة قناة السويس

وتعكس هذه التطوّرات التعافي الذي شهده سوق النقل البحري من حيث ارتفاع الطلب على مُختلف فئات سفن الأسطول العالمي وزيادة نوالين الشحن بسوق سفن الحاويات إلى حوالي ستة أمثال خلال شهري فبراير ومارس من عام ٢٠٢٢ مُقارنة بعام ٢٠١٩، وزيادة أسعار تأجير السفن بنسب تخطت الـ ٢٠%، علاوة على ارتفاع الرسوم المُقرّرة لكافة الخدمات المُرتبطة بسوق النقل البحري.

وإدراكًا للأهميّة الاستراتيجيّة لقناة السويس، قرّرت هيئة القناة تطبيق رسوم إضافية جديدة لمُختلف فئات السفن العابرة للقناة تتراوح من ٥% إلى ١٠% من رسوم العبور اعتبارًا من أول مارس ٢٠٢٢، وكذا إلغاء التخفيضات السابق منحها لسفن الغاز الطبيعي المُسال العابرة للقناة وكانت بنسبة ١٥% من رسوم العبور العادية، وذلك بدءًا من ١٥ مارس في ظل حركة الرواج التي تَشهدُها التجارة العالمية للغاز المُسال، حيث سجّلت أسعار الغاز الطبيعي المُسال طفرات غير مسبوقة من ٧,٦٤ دولار/ مليون وحدة حرارية في مايو ٢٠٢١ إلى ٤٤,٦ دولار/ مليون وحدة حرارية في مطلع أبريل ٢٠٢٢ بنسبة زيادة ٤٨٣% [شكل رقم (٢٢/٤)].

شكل رقم (٢٢/٤)

تطوّر أسعار الغاز الطبيعي المُسال في الفترة من مايو ٢٠٢١ حتى مطلع أبريل ٢٠٢٢

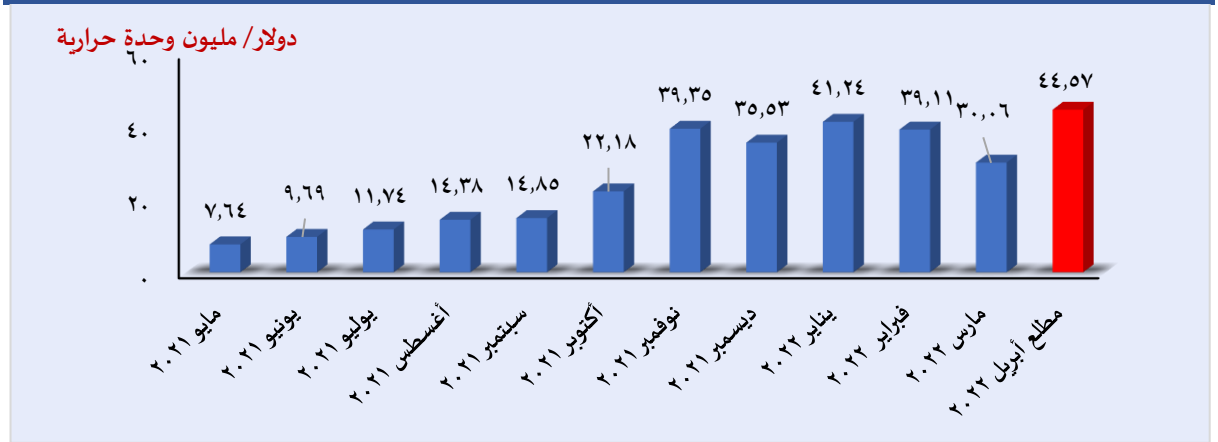

المصدر: Statistical Review of World Energy, July 2021

استراتيجية هيئة قناة السويس في إطار خطة عام ٢٠٢٣/٢٢

تلتزم الهيئة خلال عام الخطة بتفعيل كافة عناصر وركائز استراتيجية التنمية المُستدامة لأنشطة ومشروعات هيئة قناة السويس والمنطقة الاقتصادية التابعة، والتي تتضمّن الآتي:

- مُواصلة اتباع سياسات تسعيرية مرنة لمُواكبة تطوّرات الحركة التجارية والملاحية الدولية والمركز التنافسي للقناة إزاء الممرّات الملاحية البديلة المُنافسة.
- استمرار تكثيف الجهود الترويجية في المحافل الدولية للتعريف بمزايا قناة السويس والجهود التطويرية التي تتم بانتظام.
- تطوير وتحديث هياكل الشركات التابعة لهيئة قناة السويس.
- تسريع التحوّل الرقمي وتطبيق منظومة الشبكة الموحدة.
- إنشاء مركز الذكاء الاصطناعي لدعم اتخاذ القرار، وتحديث مركز الأبحاث لمشروعات التطوير بقناة السويس والموانئ المصرية وكذلك إنشاء إدارة خاصة للتسويق لهيئة قناة السويس لطرح استراتيجية تسويقية وخطط ترويجية طويلة المدى.
- مُواصلة تدعيم الهيئة بالكوادر البشرية الماهرة والمُتخصّصة في أنشطة النقل البحري.
- مُواصلة الجهود التطويرية للمنطقة الاقتصادية التابعة لهيئة قناة السويس لتعظيم العوائد الاقتصادية منها وتنفيذ استراتيجية التطوير للمنطقة الاقتصادية والتي تستند إلى ركيزتين أساسيتين هما:

أ) تسريع وتيرة التحوّل الرقمي لربط كافة الجهات المعنيّة بالاستثمار في المنطقة الاقتصادية إلكترونيًا حيث يتم تبسيط وتيسير إجراءات الإفراج الجمركي والتداول بين مشروعات المنطقة وتسهيل إجراءات تصدير منتجات المنطقة سواء للسوق الداخلي أو الخارجي، فضلًا عن تفعيل خدمة الشحن السريع من خلال التوسّع في إنشاء مناطق لوجيستية مُتخصّصة لشركات خطوط الملاحة العالمية ومستودعات جُمركية متنوّعة لكافة أعمال التخزين، وكذا تفعيل آليات التخليص الجمركي المُسبق وإنشاء دوائر جمركية خاصة خارج أسوار الميناء في الظهير الصناعي للمنطقة.

ب) تحفيز التوطين الصناعي والتكنولوجي لشركات عالمية مُتخصّصة من خلال حزم التسهيلات والحوافز المالية والضريبية التي تُوفّرها المنطقة، وبصفة خاصة تشجيع الشركات التي أوقفت نشاطها في مناطق الصراع جرّاء الأزمة الروسية الأوكرانية لإعادة توطين أنشطتها في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بالإضافة إلى اجتذاب الشركات المُتخصّصة في بعض الصناعات المُستهدف توطينها في المنطقة، وأهمّها صناعات الطاقة والهيدروجين الأخضر وتجميع السيارات والصناعات الغذائية والدوائية والمنسوجات والملابس الجاهزة وتكنولوجيا المعلومات.

مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٣/٢٢:

- زيادة الإنتاج بالأسعار الجارية من ١٠٣,٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١ إلى ١٢٠,٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٣/٢٢، بنسبة زيادة ١٥,٨%. وبالأسعار الثابتة، ليصل إلى ١١٠,٨ مليار جنيه، بنسبة زيادة ٦,٦% [شكل رقم (٢٣/٤)].

شكل رقم (٢٣/٤)

تطوّرات الإنتاج المحلي الإجمالي لنشاط قناة السويس

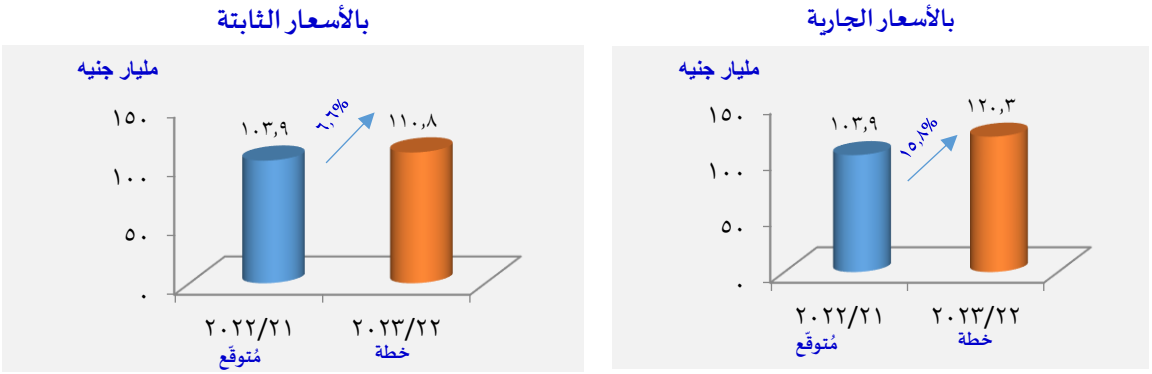

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي لقناة السويس بالأسعار الثابتة بنسبة ٧% ليرتفع الناتج من ١٠٠,٥ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠ (سنة الأساس) إلى ١٠٧,٦ مليار جنيه في عام الخطة، وكذلك زيادة الناتج بالأسعار الجارية وهو ما يعادل تقريبًا إلى ١١٨,٤ مليار جنيه، بنسبة زيادة ١٧,٨% عن العام السابق [شكل رقم (٢٤/٤)].

شكل رقم (٢٤/٤)

تطوّرات الناتج المحلي لنشاط قناة السويس

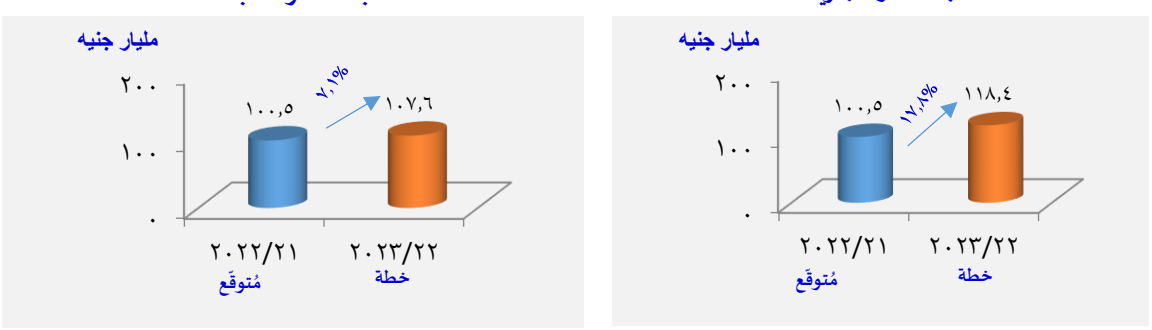

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يخُص توقّعات الحركة والإيرادات المُتوقّعة من رسوم المرور وخدمات قناة السويس خلال عام الخطة، فقد تم تقدير الحركة العابرة بنحو ٢٣,٧ ألف سفينة بحمولة صافية تُقارِب ١٤٨٧ مليون طن، يُناظِرُها إيرادات في حدود ٧,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٣/٢٢، وهي تقديرات تعكّس في مُجملِها تطوّرات

مُرتقبة ملموسة بنسب زيادة ١٠% في أعداد السفن و١٥% في الحمولة والإيرادات بفرض استمرارية تعافي حركة التجارة والملاحة العالمية، وبخاصة من الشرق والغرب عبر قناة السويس وتحوّل دول أوروبا لاستيراد البضائع من مناطق أخرى غير منطقة البحر الأسود، وبخاصة الزيت الخام والغاز الطبيعي المُسال من منطقة الخليج العربي [شكل رقم (٢٥/٤)].

شكل رقم (٢٥/٤)

تقديرات الحركة العابرة للقناة والإيرادات المُتولّدة منها خلال عام ٢٠٢٣/٢٢ مُقارنة بالعام السابق

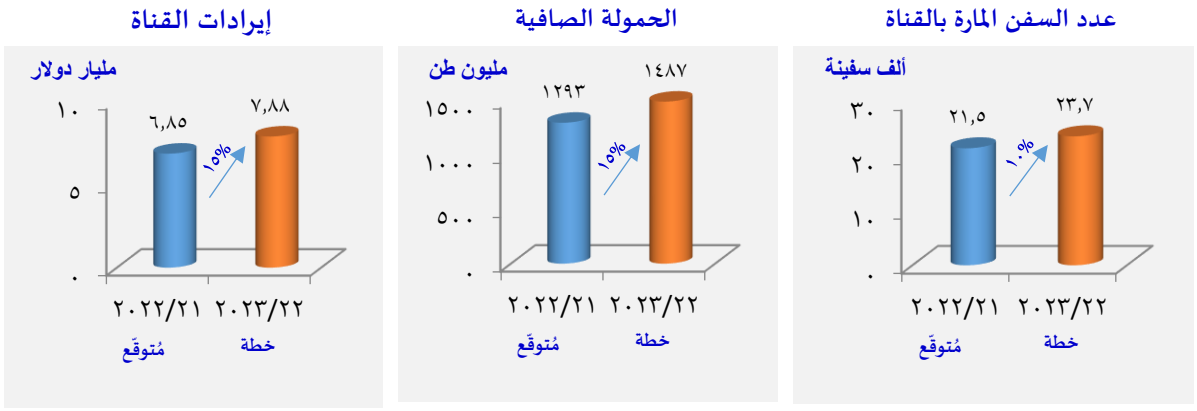

المصدر: بيانات ٢٠٢٢/٢١: هيئة قناة السويس، **بيانات ٢٠٢٣/٢٢:** وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

مُستهدفات أعمال التطوير والتحديث لمشروعات هيئة قناة السويس لخطة عام ٢٠٢٣/٢٢:

تُقدّر استثمارات هيئة قناة السويس بنحو ١٣,١ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢٣/٢٢، وهي مُخصّصة لتنفيذ أعمال تطوير الممر الملاحي والخدمات المُلحقة، وأهمّها الآتي:

- استكمال تطوير المجري الملاحي وخاصة مشروع توسعة وتعميق القطاع الجنوبي.
- بناء (٢) كراكة، (كراكة ماصة حاملة سعة البئر ١٠٠٠٠ م٣، وكراكة Backhoe).
- استكمال تعديل المدخل الشمالي والجنوبي بمنطقة البلاح.
- استكمال إنشاء أحواض الترسيب.
- تطوير تفريعة بورسعيد الغربية والبوغاز الغربي.
- تطوير الجراجات مع إنشاء قيسونات وتكسيات علي طول القناة.
- تطوير شمعات الرباط علي طول القناة وبما يتلاءم مع زيادة أعداد وحمولات السفن.
- استكمال ازدواج القناة من كبريت حتي جنيفة.
- إنشاء قناة اقتراب جانبية منفصلة لتفريعة بورسعيد الغربية.
- رفع كفاءة الأحواض والأوناش العائمة والمُعدات البحرية ومعدات وآلات الورش، لإجراء عمليات الصيانة والتجديد والبناء للوحدات البحرية.

- توفير الإمكانيات اللازمة لمُكافحة ومجابهة حوادث السفن في القناة، وبخاصة حوادث الانسكاب البترولي.
- تنمية وتطوير ترسانات الهيئة ببورسعيد وبورتوفيق، لمواجهة التطور العالمي للسفن العابرة وتطوير نظم إصلاحها.
- تنمية مواقع الهيئة بمدن القناة الثلاث، بتشييد المباني غير السكنية، وتحسين الطرق والمرافق، وتحديث محطات وشبكات المياه لخدمة هذه المدن ومواجهة الامتدادات العمرانية والتوسعات الأفقية بما يتناسب مع التطور المُنتظر في خطة الامتداد العمراني للمنطقة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات القومية، مثل (مشروعات بمنطقة شرق بورسعيد، مشروع كوبري الفردان، مشروع تطهير بحيرة المنزلة، مشروع تطوير وتكريك بحيرة البردويل، مشروع تطهير بحيرة مريوط وميناء أبو قير البحري، بناء وشراء (٢٤) سفينة صيد).

وفيما يخص الاستثمارات المُقترحة للمنطقة الاقتصادية للقناة تتضمّن الأعمال الآتية:

- رفع كفاءة وتطوير ميناء الأدبية وأعمال تطوير ميناء الطور من عمل مباني إدارية وسكنية وإنشاء أبراج حراسة.
- استكمال أعمال المشروعات الاستراتيجية بمنطقة (شرق بورسعيد) والتي تتضمن تحسين التربة، وشبكة طرق وشبكات مرافق، و٤ محطات رفع ومحطة معالجة وشبكات كهرباء وغاز طبيعي، ومحطة محولات، وشبكة اتصالات، واستكمال المنظومة الإلكترونية وتطوير مشروعات المنطقة الصناعية بالقنطرة ومشروعات منطقة وادى التكنولوجيا.
- استكمال أعمال تطوير ميناء العريش البحري والمتضمنة إنشاء أرصفة جديدة وطرق وساحات وأرصفة وأسوار وبوابات، بالإضافة إلى أعمال التكريك أمام الأرصفة ودائرة الدوران الملاحي.
- البدء في تنفيذ أعمال تطوير ميناء السخنة، وتشمل ٤ أحواض بحرية و١٢ كم أرصفة بحرية بخلاف أعمال البنية التحتية والمرافق، وإضافة محطات وأرصفة جديدة للصب الجاف والسائل وأعمال التكريك لاستيعاب السفن الكبيرة بأعماق تصل إلى ٢١ مترًا، وإنشاء المخازن والمراكز اللوجستية الخضراء (ميناء شرق بورسعيد).
- استكمال عمليّات إنشاء وترفيق (٤) مناطق صناعية لاجتذاب الصناعات الخضراء.

٧/٤ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الأهمية الاقتصادية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

يلعب قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دورًا مُهمًّا ورئيسًا في تعزيز مُقوّمات التنمية المُستدامة، بما يُهيّئه من وسائل معرفة ومعلومات حديثة تكون مُحفّزة ومُرشّدة لقرارات الاستثمار والإنتاج والتشغيل.

وفي هذا الإطار، تحرِص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على بناء مصر الرقميّة والوصول إلى مُجتمع يتعامل رقميًا في كافة مناحي الحياة، من خلال تعزيز البنية التحتيّة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والارتقاء بالخدمات الحكوميّة الرقميّة بما يُهيئ السبيل لتحسين أداء الجهاز الحكومي ورفع جودة الخدمات المُقدّمة وكفاءتها في دعم عملية صُنع القرار وطرح الحلول الفاعلة لقضايا المُجتمع.

الرؤية التنمويّة وأهدافها الاستراتيجيّة:

تتبلوّر الأهداف الاستراتيجيّة للرؤية التنمويّة للقطاع حول التفاعُل مع مُعطيات العصر الرقمي الذي تتوالى فيه المُستجدّات التكنولوجيّة على نحو مُطرد ومُتسارع. وتتمثّل أهم هذه الأهداف الاستراتيجيّة في الآتي:

- تطوير وتحديث البنية المعلوماتيّة والمُحتوى الرقمي.
- استكمال وتطوير المرحلة الأولى والثانيّة من مدينة المعرفة.
- تطوير وتفعيل استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- بناء مُجتمع معلومات مُتكامِل قادِر على الاستفادة الكاملة من البنية الأساسيّة للاتصالات، وعلى استثمار كافة الحلول التكنولوجيّة المُبتكرة.

- تنمية صناعات الاتصالات والمعلومات، وتعميق التصنيع المحلي للإلكترونيّات لزيادة القيمة المُضافة.
- التوسّع في إنشاء المناطق التكنولوجيّة لفتح آفاق جديدة للاستثمار.
- رفع كفاءة الأجهزة والهيئات العامة، وتطوير الأنظمة القائمة للنهوض بمُستوى الخدمات المُقدّمة للمواطنين.
- تطوير برامج التعاون مع الشركات العالميّة والمُنظّمات الدوليّة لزيادة كفاءة الجهاز الإداري للدولة من خلال توفير أحدث البرمجيّات وبأسعار تنافسيّة من الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- تطويع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإتاحة الخدمات التعليميّة وتحقيق المُساواة في الفُرص العلمية لكافة فئات المُجتمع.
- تنمية أنشطة القطاع لرفع مُساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٥% في عام الخطة ليصل إلى ٥% في غضون عامين.
- تنمية الصادرات من خدمات التعهيد والمُنتجات الإلكترونيّة لتتجاوز ٦ مليار دولار مُقابل ٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٢٢/٢١.
- زيادة نصيب الصادرات التكنولوجية لجُملة الصادرات السلعيّة إلى ٥% مُقابل نسبة ٢,٥% - ٣% عام ٢٠٢٢/٢١.

الإنجازات ومُؤشّرات الأداء:

حقّق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إنجازات ملموسة خلال عام ٢٠٢١، حيث كان القطاع الأعلى نموًا، كما شهد تحوّلًا كبيرًا لاستكمال المشروعات الضخمة التي يتم تنفيذُها، مثل التحوّل الرقمي وتطوير البنية التحتيّة للاتصالات وزيادة الخدمات الحكوميّة المُرقمنة المُقدّمة للمواطنين عبر منصّة مصر الرقميّة ومكاتب البريد، ورفع سرعات الإنترنت باستثمارات ضخمة، وإتاحة تردّدات جديدة لخدمات المحمول ساهمت في إحداث نقلة نوعيّة بخدمات نقل البيانات عبر الموبايل في عام ٢٠٢٢.

وبرغم حداثة القطاع، إلا أنه استطاع أن يُحقّق إنجازات ملموسة في غضون أعوام قليلة بتبنّيه المشروع القومي للنهضة التكنولوجيّة. وتمثّلت أبرز إنجازات القطاع خلال عام ٢٠٢١ في الآتي:

- ارتفاع مُعدّل نمو القطاع ليصل إلى ١٦% في عام ٢٠٢١/٢٠ مُقارنة بـ ١٥,٢% في عام ٢٠٢٠/١٩.
- نمو قيمة الصادرات الرقميّة من ٤,١ مليار دولار في عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٤,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢١/٢٠.

وقد تبلورت الإنجازات المُحقّقة في تحسّن مركز مصر على خريطة العالم الرقميّة. ومن دلالات ذلك:

- جاءت مصر ضِمن أسرع ١٠ دول نموًا للشمول الرقمي وفقًا للتقرير الصادر عن مُؤسّسة Roland Berger.
- تقدّم ترتيب مصر ٤٣ مركزًا في مُؤشّر القواعد التنظيمية للمحافظ الإلكترونيّة للهاتف المحمول، الصادر عن الجمعيّة الدوليّة لشبكات الهاتف المحمول GSMA عن عام ٢٠٢٠، لتُصبح في المركز

٣٦ بين ٩٠ دولة تعتمد هذا النوع من الخدمات على مُستوى العالم، مُقارنة بالمركز ٧٩ في عام ٢٠١٩، مُحقّقة بذلك أعلى نسبة نمو بالمُؤشّر على مُستوى العالم.

- تقدّم ترتيب مصر خمسة مراكز في مُؤشّر الإنترنت الشامل ٢٠٢١ لتُصبِح في المركز ٧٣ بين ١٢٠ دولة، مُقارنة بالمركز ٧٨ في العام السابق، كما احتلت المركز الرابع على مُستوى الدول الأفريقيّة الواردة في المُؤشّر وعددها ٢٩ دولة، وفقًا للتقرير الصادر عن وحدة أبحاث مجلة The Economist.
- احتلت القاهرة المرتبة الأولى في قارة إفريقيا في استراتيجيّات جذب الاستثمار الأجنبي المُباشر، وذلك وفقًا لتقرير "مُستقبل بيئة الأعمال التكنولوجيّة في إفريقيا لعام ٢٠٢٢/٢١" الصادر عن مُؤسّسة FDI Intelligence التابعة لصحيفة Financial Times.
- جاءت مصر في المرتبة الأولى بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، والمركز ١٥ على مُستوى العالم في "مُؤشّر مواقع الخدمات العالميّ" الصادر عن مُؤسّسة "كيرني الاستشاريّة العالميّة لعام ٢٠٢١.

وفيما يلي، إشارة مُوجزة لأهم الإنجازات بحسب مجالات النشاط:

- **في مجال التحوّل الرقمي:**

تُمثّل مصر الرقميّة رؤية وخطة شاملة وبمثابة حجر الأساس لتحويل مصر إلى مُجتمع رقمي. ويُعد التحوّل الرقمي أحد المحاور الأساسيّة لبناء مصر الرقميّة، ويتضمّن التوجّه الاستراتيجي للتحوّل الرقمي:

- تحسين جودة حياة المُواطِن من خلال تحسين ظروفه المعيشيّة وتقديم خدمات إلكترونيّة مُتعدّدة من خلال كافة المنافِذ الرقميّة وغير الرقميّة.
- تحويل الحكومة إلى حكومة مُترابطة رقميًا من خلال ربط الأنظمة الرقميّة الحكوميّة وتحسين العمل داخل الجهاز الإداري للدولة ليعمل بكفاءة وفاعليّة.
- تعزيز ركائز الحكومة الإلكترونيّة وتدعيم قيم الشفافيّة والمُحاسبة والمُراقبة لكافة الأعمال من خلال التفاعُل والتشارُك بين عناصر المُجتمع المُختلفة، بما في ذلك الجامعات والقطاع الخاص والمُجتمع المدني وغيره.

ومن أهم الإنجازات التي تمت في مجال التحوّل الرقمي، نذكر الآتي:

- الإطلاق الرسمي لمنصّة التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصاديّة بالتعاون مع وزارة العدل، والتي ستُسهِم في إنجاز إجراءات التقاضي أمام المحاكم الاقتصاديّة والتيسير على المُتعاملين.
- الإطلاق التجريبي لخدمات التحوّل الرقمي في القطاع الزراعي، بالتعاون مع وزارة الزراعة.
- منح تراخيص جديدة من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات لمُزاولة نشاط خدمات التوقيع الإلكتروني لشركتين جديدتين في مصر دعمًا لجهود التحوّل الرقمي وربط الخدمات الحكوميّة بالقطاعين الخاص والمدني.
- ارتفاع عدد مُعاملات التوقيع الإلكتروني من ١٧٠ ألف مُعاملة في ٢٠٢٠ إلى ١٤٠ مليون مُعاملة في ٢٠٢١.
- تقديم برنامج جديد للتوقيع الإلكتروني لتطبيق نظام التسجيل المُسبق للشحنات ACI

بمصلحة الجمارك المصريّة لتبسيط إجراءات الإفراج الجُمركي، وكذلك تقديم تطبيق جديد للتوقيع الإلكتروني لتنفيذ منظومة "الإيصال الإلكتروني" بمصلحة الضرائب ليخدم أكثر من ٣٥٠٠ مموّل من خلال تقديم أكثر من سبعة مليون إيصال إلكتروني مُوقّع.

- تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية.

➢ **في مجال بناء القُدرات الرقميّة:**

- زيادة أعداد المُتدرّبين ومُضاعفة مُوازنة التدريب التقني من ١٤٨ ألف مُتدرّب بميزانية ٤٠٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠، إلى تدريب ٢٠٠ ألف مُتدرّب مُستهدف بميزانيّة ١,١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١.
- التشغيل التدريبي لاثنين من مراكز إبداع مصر الرقميّة والتشغيل الفعلي لخمسة مراكز، ليصل الإجمالي إلى سبعة مراكز، فيما يجري العمل على إنشاء تسعة آخرين بتكلفة إجمالية للمرحلتين ١,٥ مليار جنيه، وذلك في إطار خِطّة تستهدف إنشاء مركز في كل مُحافظة بهدف إتاحة التدريب التقني ورعاية الإبداع.
- إنشاء خمس مدارس جديدة للتكنولوجيا التطبيقيّة كمدارس ذكيّة مُتخصّصة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم للوصول لإجمالي سِت مدارس.
- التعاون مع شركة "مايكروسوفت" العالميّة لبناء قُدرات عدد ١٠٠٠ من شباب الخريجين لإعدادهم لوظائف المُستقبل في التحوّل الرقمي، مثل الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات وإدارة عمليّات الحوسبة السحابيّة والبرمجة المُتقدّمة وإدارة قواعد البيانات.
- تدريب نحو ٥٠ ألف من العاملين بالجهاز الإداري للدولة على تطبيق نُظُم المعلومات والتحوّل الرقمي.
- رفع الوعي الرقمي وتعزيز المعارف والمهارات الرقميّة لنحو ٦٨,٥ ألف من المُواطنين بالقُرى المُستهدفة بالمشروع القومي لتطوير القُرى المصريّة "حياة كريمة"، بالإضافة إلى أصحاب مراكز الخدمات الحكوميّة والعاملين بها.
- تخريج أكثر من ستة آلاف مُتدرّب من معهد تكنولوجيا المعلومات في مجالات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات والأنظمة المُدمجة وروبوتات الأعمال والفنون الرقميّة، وبلغت نسبة التشغيل من خرّيجي المعهد نحو ٨٥%.

➢ **في مجال الذكاء الاصطناعي:**

- إطلاق منصّة تحت مظلّة المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، وتضُم الاستراتيجيّة الوطنية للذكاء الاصطناعي وكافة الفعاليّات والأخبار والتفاصيل الخاصة بالمشروعات المعنيّة، وكذلك برامج بناء القُدرات التي تقدّمها الجهات المُختلفة والإنجازات التي تُحقّقها مصر في هذا المجال.

- الإطلاق التجريبي لتطبيق "هدهد" المُساعد الذكي للفلاح، باستخدام تقنيّات الذكاء الاصطناعي، لخلق تواصل أكثر فاعليّة مع المُزارعين من خلال توفير مُحتوى إرشادي رقمي حول مواضيع تَهُم المُزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة.
- تدريب ١٠٠ مُوظّف حكومة من الخُبراء في مجالات الزراعة والصحة والصناعة والتخطيط والري وغيرها، على أساسيّات الذكاء الاصطناعي بالاتفاق مع شركة Teradata لتمكينهم من التعرّف على حلول المُشكلات بواسطة الذكاء الاصطناعي.

➢ **في مجال تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات:**

- إطلاق برنامج المُساندة التصديريّة لشركات تكنولوجيا المعلومات عن عائدات صادرات عامين مُتتاليين (منها صرف ٧٠ مليون استفادت منها ١٣١ شركة).
- الإعلان عن فوز ١٦ شركة من الشركات الصغيرة والمُتوسّطة بتنفيذ ١٥ مشروعًا للتحوّل الرقمي بالجهات الحكوميّة بقيمة تزيد عن ٤٣,٥ مليون جنيه، وذلك ضِمن مُبادرة "فُرصتنا رقميّة".
- الانتهاء من وضع وصياغة استراتيجيّة طموحة بالتعاون مع شركة Ernst & Young الاستشاريّة العالميّة بهدف زيادة حجم الصادرات الرقميّة من مُنتجات وخدمات التعهيد العابرة للحدود بنحو ثلاثة أمثال الأعوام الخمسة القادمة.
- قيام مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيّات بوضع إطار التحوّل الرقمي واعتماده لعدد ٢٧ جامعة مصريّة حكوميّة وتدريب ٣٧ من القيادات المُختصّة، كما قام بوضع إطار وبنية مرجعيّة قياسيّة في التحوّل الرقمي في صناعة البرمجيّات DX4SW لتطوير الشركات المحليّة في هذا المجال وتقييم ٢٥ شركة لتعزيز تنافسيّتهم.

➢ **في مجال دعم الاستثمار والابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال:**

- نمو حجم الاستثمارات في الشركات الناشئة من ١٩٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ إلى ٤٦٥ مليون دولار في ٢٠٢١، في ضوء النمو الذي يشهده قطاع ريادة الأعمال والشركات الناشئة، حيث ساهم في إنشاء ٣٣٥ شركة ناشئة جديدة خلال ٢٠٢١.
- بلوغ عدد المُستثمرين في قطاع الشركات الناشئة المصريّة نحو ١٢٢ مُستثمرًا خلال عام ٢٠٢١، مما يعكس زيادة ثقة المُستثمر الأجنبي وصناديق رأس المال العالميّة في مُناخ ريادة الأعمال والشركات التكنولوجيّة الناشئة، حيث تُمثّل الاستثمارات الأجنبيّة نسبة ٦٠% من إجمالي الاستثمارات وصفقات التمويل.
- الاستثمار في دعم وتشجيع رائدات الأعمال من خلال برنامج "هي رائدة" لعام ٢٠٢١، حيث تم دعم ٣٠٠ سيدة أعمال في المراحل المُبكّرة لمشروعاتهن الرياديّة خلال عام ٢٠٢١ بما يُمثّل ٦٠% زيادة في المُستفيدات من البرنامج مُقارنة بإجمالي عدد ٥٠٠ رائدة أعمال في الفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠.
- تعاون ثلاثي بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، ومركز تحديث الصناعة، وشركة

Siemens مصر لإنشاء أول مركز إبداع في الجيل الصناعي الرابع بمدينة المعرفة في العاصمة الإداريّة الجديدة، يتم من خلاله تبنّي تقنيات الثورة الصناعيّة الرابعة والتحوّل الرقمي في الصناعة المحليّة.

➢ **في مجال البنية التحتيّة للاتصالات وتحسين جودة خدمات الاتصالات:**

- ربط ١٥ ألف مبنى حكومي بشبكة الألياف الضوئيّة، ليصل إجمالي المباني التي تم ربطها بهذه الشبكة نحو ٢٠ ألف مبنى حكومي من مُستهدف ٣٣ ألف مبنى.
- ارتفاع مُتوسط سرعة الإنترنت الثابت من ٦,٥ ميجابايت/ثانية في يناير ٢٠١٩ إلى ٤٥,٧ ميجابايت/ثانية في نوفمبر ٢٠٢١، لتحتل مصر بذلك المركز الرابع على مُستوى إفريقيا مُقارنةً بالمركز الأربعين في يناير ٢٠٢٩.
- تقدّم الترتيب الدولي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ٥٤ مركزًا ليجيء في المركز ٤١ بين ١٩٣ دولة، مُقارنة بالمركز ٩٥ في عام ٢٠١٩، كما جاء الجهاز المركز الثاني على مُستوى أفريقيا، مُقارنة بالمركز ١٩ في عام ٢٠١٩.
- البدء في إجراءات رفع كفاءة خدمات الاتصالات الأساسيّة بشبه جزيرة سيناء، وذلك من خلال تمويل إنشاء وتشغيل محطات التليفون المحمول لعدد ٣٠ منطقة عُمرانيّة وأربعة طُرُق حيويّة بأطوال تصل إلى ١١٢ كيلومتر، كما تم البدء في إجراءات تغطية خمسة طُرُق استراتيجيّة بخدمات الهاتف المحمول.
- اعتماد إنشاء وتشغيل ٢٣١٠ محطة محمول جديدة خلال عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة قدرها ٨٠% مُقارنة بالعام ٢٠٢٠.

➢ **في مجال تطوير أمن المعلومات:**

يهدف هذا البرنامج إلي إيجاد آليّات غير تقليدية لمُواجهة الجرائم الإليكترونيّة، بالإضافة إلي صياغة أطُر تنظيمية وتشريعية للتعامل مع جرائم الإنترنت ومُستحدثاتها التقنية المُرتبطة بها، وهو ما يتطلّب تفعيل تطبيق مشروعات حماية البيانات الشخصية ومُكافحة جرائم تقنية المعلومات، وإصدار لوائحها التنفيذية وتأسيس الهيئة المنوط بها تنظيم تطبيق ومراقبة تنفيذ القانون، وتطوير العلاقة التكامليّة مع التشريعات الدوليّة المُماثلة لتسهيل تطوير وتنوّع المُنتجات الإلكترونيّة عابرة القارات.

➢ **في مجال تطوير هيئة البريد المصري:**

تُنفّذ الهيئة القومية للبريد استراتيجيّة للتطوير الشامل لمكاتب البريد، من حيث الشكل والمضمون في إطار الدور الحيوي الذي يقوم به البريد المصري بصفته أحد منافذ تقديم خدمات مصر الرقميّة، وأحد الركائز الداعمة لتنفيذ خِطّة الدولة لتحقيق الشمول المالي، ومن أبرز ما تحقّق خلال عام ٢٠٢١ الآتي:

- إنشاء ٢٠٠ مكتب بريد جديد، ليصل إجمالي مكاتب البريد إلى نحو ٤٢٠٠ مكتب، وتطوير ١٥٠٠ مكتب بريد، ليصل إجمالي المكاتب المُطوّرة إلى نحو ٣١٣٠ مكتب بريد.
- تجهيز ٤٩ سيارة مُتنقلة مُجهّزة بأحدث النُظُم التكنولوجيّة ليصل إجمالي عدد السيارات

المُتنقلة إلى ٨٩ سيارة.

- فوز مصر مُمثّلة في البريد المصري بعضوية مجلسي الإدارة والاستثمار البريدي لمُدّة أربعة أعوام في الانتخابات التي أجراها اتحاد البريد العالمي خلال دورته السابعة والعشرين بأبيدجان.

وعلى مُستوى المُؤشّرات الكميّة، تُشير بيانات شهر يناير ٢٠٢٢ الصادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى تحسّن مُعظّم المُؤشّرات على النحو المُوضّح بالجدول رقم (١٥/٤).

جدول رقم (١٥/٤)

تطوّر مُؤشّرات أداء قطاع الاتصالات خلال شهر يناير من عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢

البيان	٢٠٢١	٢٠٢٢	مُعدّل التغيّر (%)
عدد المُشتركين في خدمات التليفون الثابت (مليون مستخدم)	١٠,٣٩	١١,٣١	%٨,٩
عدد المُشتركين في الإنترنت فائق السرعة (ADSL) (مليون مشترك)	٨,٩٦	١٠,١٨	%١٣,٦
عدد مُستخدمي الإنترنت عن طريق المحمول (مليون مُستخدم)	٥٠,٥	٦٣,٩	%٢٦,٥
نسبة مُستخدمي شبكة الإنترنت عن طريق التليفون المحمول (%)	٥١,٧	٦٨,٥	%٣٢,٥
ارتفاع أعداد السنترالات	١٥١١	١٥٣٢	%١,٤

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تقرير فبراير ٢٠٢٢.

ويبيّن الجدول رقم (١٦/٤) بعض المُستهدفات الكميّة التفصيليّة الواردة بخِطّة عام ٢٠٢٢/٢١ مُقارنة بالعام المالي السابق، في مجال تطوير ونُظُم الاتصالات، وتعميق الصناعة التكنولوجيّة وتنمية صادرات القطاع من خدمات التعهيد والمُنتجات الإلكترونيّة.

جدول رقم (١٦/٤)

المستهدفات التنموية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في خطة ٢٠٢٢/٢١ مقارنة بعام ٢٠٢١/٢٠

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
أولًا: تطوير نظم الاتصالات			
عدد مجتمعات التكنولوجيا والإبداع المُستهدف إنشاؤها	مجتمع	٣	٣
قيمة الاستثمارات الأجنبية المُباشرة المُستهدف جذبها	مليون جنيه	٢٧٧	٣٣٣
عدد المصانع بالمناطق التكنولوجية المُستهدف إنشاؤها	مصنع	١	٢
قيمة الاستثمارات الخاصة في المناطق التكنولوجية	مليون جنيه	١٥٠	١٥٠
عدد العاملين بالمناطق التكنولوجية لتطوير نظم الاتصالات	عامل	١٥٠٠	٢٠٠٠
نسبة الإنجاز في مشروع إنشاء المدينة الرقميّةللمعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة	(٪)	٣٥	٣٥
عدد الخرّيجين الذين تم تدريبهم وتأهيلهم لسوق العمل	خريج	٣٠٠٠	٢٠٠٠
عدد المراكز المُجتمعيّة المُتكاملة الدامجة التي تم تطويرها للتوسّع في برامج التنمية المُجتمعية ودمج ذوي الإعاقة	مركز	١٠٠	٩٠

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
أطوال شبكة الألياف الضوئية للاتصالات	ألف كم٢	٢٣٠٠	٢٨٠٠
حجم حركة الإنترنت الدوليّة من مصر	تيرابايت	١,٥	٢
قيمة إيرادات مكاتب البريد علي مستوي الجمهورية	مليون جنيه	٢١٢١	٢٣٣٣
ثانيًا: تعميق الصناعة التكنولوجية			
عدد الشركات الناشئة المُستهدف احتضانها لتعزيز الإبداع التكنولوجي	شركة	٩٥	١١٠
قيمة الاستثمارات في الشركات الناشئة	مليون دولار	٣	٣,٧
عدد الشركات المُستفيدة من برنامج دعم الصادرات	شركة	١٠٣	١٠٨
عدد شركات الاستثمار العالميّة المُستهدف جذبها	شركة	١	٢
عدد الشركات المُستفيدة من برامج دعم الاستثمار الأجنبي المباشر	شركة	٤٣	٤٨
ثالثًا: تنمية الصادرات التكنولوجيّة			
عدد مصانع الإلكترونيّات المُستهدف إنشاؤها	مصنع	٢	٢
عدد فرص العمل المُباشرة المُستهدف توفيرها	ألف	٢٩	٣٥
عدد فرص العمل غير المُباشرة المُستهدف توفيرها	ألف	٤٦	٥٥
عدد الشركات التي تم دعمها لتصدير تكنولوجيا حديثة	شركة	١٤٦	١٥٦

المصدر: المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

مُستهدفات خِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢

من المُتوقّع أن يزداد إنتاج القطاع بنسبة تُناهِز ٢٠% بالأسعار الجاريّة، وبنسبة ١٤,٣% بالأسعار الثابتة [شكل رقم (٢٦/٤)]. وكذلك بالنسبة للناتج، من المُستهدف زيادته بنسبة تُقارِب ٢١% بالأسعار الجاريّة، و١٤,٤% بالأسعار الثابتة [شكل رقم (٢٧/٤)]، بنِسَب مُساهمة ٢,٩% و٣% على الترتيب من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (٢٦/٤)

تطوّر الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الجاريّة والثابتة

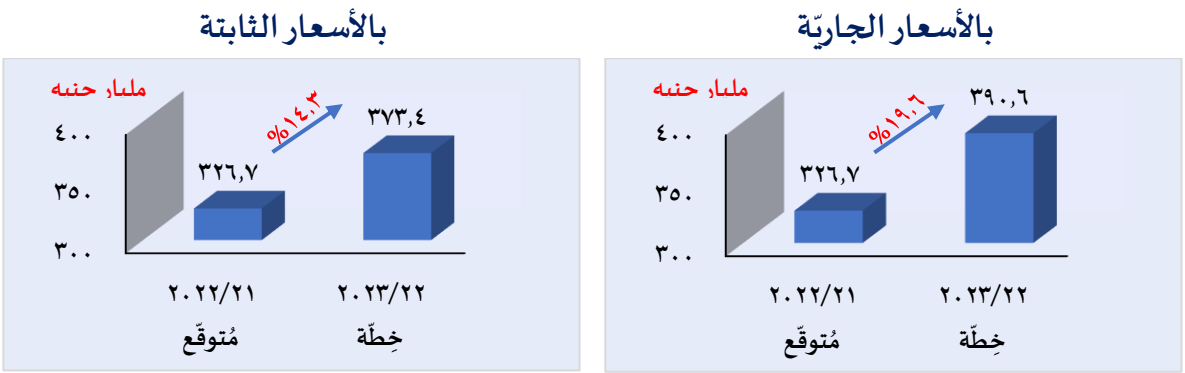

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

شكل رقم (٢٧/٤)

تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الجاريّة والثابتة

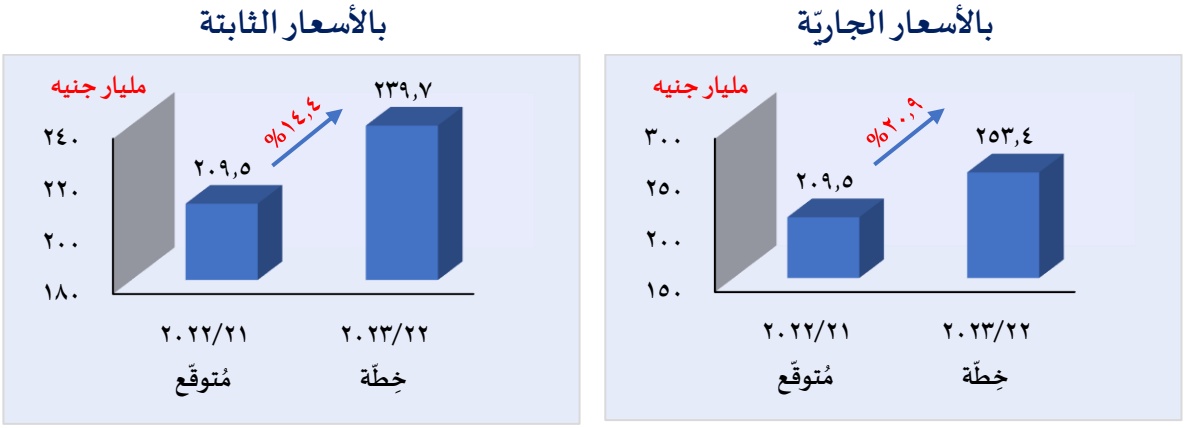

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

ومن المُستهدف أن تُوجّه خِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢ استثمارات قدرُها ٦٧,١ مليار جنيه لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مُقابِل ٥٨,٢ مليار جنيه استثمارات مُتوقّعة بنهاية العام السابق ٢٠٢٢/٢١، بمُعدّل نمو ١٥%، مع مُلاحظة أن نسبة استثمارات القطاع لإجمالي استثمارات الخِطّة في حدود ٥% [جدول رقم (١٧/٤)].

جدول رقم (١٧/٤)

تطوّر استثمارات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

العام / القطاع	٢٠٢٢/٢١ (مُتوقّع)	٢٠٢٣/٢٢ (خِطّة)	مُعدّل النمو عن عام ٢٠٢٢/٢١ (%)
الاتصالات	٤٩,٣	٥٦,٧	١٥
تكنولوجيا المعلومات	٨,٩	١٠,٤	١٦,٨
إجمالي القطاع	٥٨,٢	٦٧,١	١٥,٣
النسبة من إجمالي الاستثمارات	٤,٨	٤,٨	---

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

ويُوضّح الشكل رقم (٢٨/٤) هيكل استثمارات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بحسب جهات الإسناد، ومنه يتبيّن استئثار الاستثمارات العامة بنحو ٥٧,٤% من الإجمالي، مُقابل ٤٢,٦% للقطاع الخاص، وكذلك استحواذ استثمارات الجهاز الحكومي بنحو ٥٩,٢% من الاستثمارات العامة.

شكل رقم (٢٨/٤)

هيكل استثمارات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بحسب جهات الإسناد

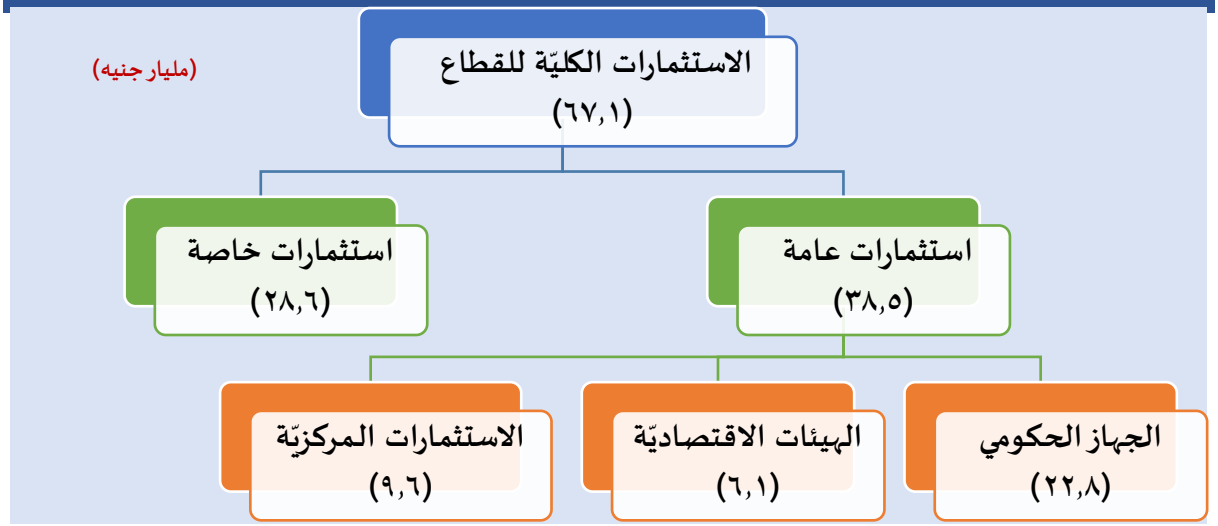

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

البرامج المُستهدفة لعام ٢٠٢٣/٢٢:

- **برنامج التحوّل إلى المُجتمع الرقمي:**

ومن المشروعات المُستهدفة:

- نهو إنشاء شبكة وطنيّة مُوحّدة لخدمات الطوارئ والسلامة العامة المُتطوّرة.
- نهو منظومة مصلحة الجوازات وإصدار التأشيرة الإلكترونيّة.
- استكمال إنشاء المرحلة الأولى والثانيّة من مدينة المعرفة، كما سبق الذِكر.
- استكمال مشروع مصر الرقميّة.
- استكمال مشروع تطوير وتحديث البنية المعلوماتيّة والمُحتوى الرقمي.
- استكمال المرحلتين الثانية والثالثة من مشروع إنفاذ القانون.
- البدء في ميكنة البنية التكنولوجيّة بالجهاز الإداري.
- البدء في مشروع إنشاء شبكة حكوميّة مُغلقة.
- البدء في مشروع رفع كفاءة استخدامات الإنترنت وشبكات الربط (بالجهاز الإداري للدولة).
- البدء في مشروع إخلاء النطاق الترّدي.

- **برنامج تنمية المهارات الرقميّة وبناء القُدرات:**

من أهم المشروعات الفرعيّة التي يتضمّنها البرنامج:

- مشروع برامج التدريب المُتخصّص.

- مشروع مُبادرة بُناة مصر الرقميّة.
- مشروع مُبادرة أشبال مصر الرقميّة.

➢ **برنامج تنمية صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:**

يهدف إلى تعزيز مكانة مصر على الخريطة العالميّة لصادرات الخدمات والإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، وكذا صناعة الإلكترونيّات.

➢ **المعهد القومي للاتصالات:**

ويندرج تحته مشروعي:

- التدريب وإعداد المُتخصّصين وتنمية الموارد البشريّة في مجال تكنولوجيا الاتصالات، والذي يهدف إلى زيادة أعداد المُشتركين ببرنامج دبلوم الدراسات العليا المُتخصّص في مجال الاتصالات، وزيادة عدد الشركات دولية النشاط، بالإضافة إلى تطوير المُحتوى العلمي بتكنولوجيا التعليم عن بُعد.
- مُضاعفة عدد الدراسات الخاصة بوضع التكنولوجيات والتطبيقات القائمة بالفعل، وتقديم الاستشارات والدعم الفني للقطاعات المُتصّلة بقطاع الاتصالات، وتطوير وتجهيز المعامل بأحدث التقنيات للاستعانة بها في المشاريع البحثيّة.

➢ **الهيئات الاقتصادية:**

- **الهيئة القوميّة للبريد:**

تتمثّل أهم المشروعات المُدرجة للهيئة في:

- مشروع تدعيم البنية التحتيّة الأساسيّة للوحدات البريديّة: لاستكمال تطوير منظومة الخدمات المُتكاملة لأكثر من ألف مكتب بريد على مُستوى الجمهوريّة، بالإضافة إلى تحسين وتجديد مقرّات الإدارات البريديّة بالمُحافظات.
- مشروع رفع كفاءة وتجهيزات مراكز الخدمات البريديّة: لتحسين جودة الخدمات المُقدّمة لزيادة حِصّة الهيئة في سوق الخدمات البريديّة من خلال تحويل الخدمات البريديّة من الأداء اليدوي إلى المُميكن، وتنفيذ منظومة (الشبّاك الشامل).
- مشروع البنية المعلوماتيّة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: لتحديث مُدخلات ومُخرجات الخدمة البريديّة باستخدام تكنولوجيا اتصالات وتقنيّات معلومات جديدة، وكذا الربط الشبكي في إطار الدمج بين خدمات الشهر العقاري والأحوال المدنيّة.
- مشروع رفع كفاءة مطابع البريد: لضمان مُستوى عالي لخدمات الطباعة وفقًا لمعايير البنك المركزي المصري في مجال الطباعة وتأمين المعلومات.

- مشروع نُظُم تأمين الوحدات البريدية: لتأمين جميع المكاتب البريديّة بمُختلف المُحافظات والخِزَن الرئيسة عن طريق تركيب كاميرات مُراقبة بالداخل والخارج وأجهزة إنذار ضد السرقة لتنفيذ منظومة الرقابة.

- **الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات:**

- مشروع إنشاء محطّات للمُراقبة والتحكّم في الطيف الترددي: وذلك عن طريق تطوير أجهزة القياس والمُراقبة بشكل دوري لتتواكب مع التحديث التكنولوجي وخدمات الاتصالات والتفتيش الفني ومُراقبة للخدمات عن طريق قياس الانبعاثات الصادرة من محطّات المحمول ومُراعاة الشروط والمُواصفات القياسيّة، ومُراقبة جودة خدمات شبكات نقل البيانات.

- مشروع إنشاء مقر للجهاز والوفاء باحتياجاته.

- **هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات:**

وتتضمّن مشروعات الهيئة تنمية الأعمال الإلكترونيّة بهدف إصدار وتجديد التراخيص اللازمة لمُزاولة أنشطة خدمات التوقيع الإلكتروني وغيرها من الأنشطة في مجال المُعاملات الإلكترونيّة، وتحديد معايير منظومة التوقيع الإلكتروني.

ويتضمّن الجدول رقم (١٨/٤) الاستثمارات المُقدّرة لبعض البرامج والمشروعات الرئيسة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٢٣/٢٢.

جدول رقم (١٨/٤)
التكلفة الاستثماريّة التقديريّة لبعض البرامج والمشروعات الرئيسة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال عام ٢٠٢٣/٢٢

البرنامج / المشروع	التكلفة الاستثماريّة التقديريّة (مليار جنيه)
تطوير برنامج التعاون مع الشركات العالميّة لتوفير أحدث رُخص البرمجيّات	٢,٥
إنشاء شبكة وطنية مُوحّدة لخدمات الطوارئ والسلامة العامة المُتطوّرة	٢,٤
إطلاق النطاق الترددي وإتاحة ترددات لتحسين جودة شبكات الاتصالات	١,١
إنشاء شبكة حكوميّة مُغلقة لضمان التواصّل بين الجهات الحكوميّة	١,٢٥
ميكنة البيئة التكنولوجيّة بالجهاز الإداري (إنشاء شبكة معلومات / ربط المواقع الإلكترونيّة / تجهيز مراكز المعلومات)	١,٠
رفع كفاءة استخدامات الإنترنت وشبكات الربط للجهاز الإداري	١,٥
تطوير وتحديث البنية المعلوماتيّة والمُحتوى الرقمي	١,٠
تطوير منظومة مصلحة الجوازات وإصدار التأشيرات الإلكترونيّة	٠,٥

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وتجدُر الإشارة إلى أن الحكومة تعمل من خلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة على المساهمة بفاعلية في دعم توجه الدولة للتحول الرقمي، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين على مواصلة تنفيذ مشروعات تطوير خدمات المحليات والتي تشمل تطوير دواوين عموم المحافظات وتطوير المراكز التكنولوجية بالأحياء والمدن، والمجتمعات العمرانية الجديدة، والتوسع في إنشاء المراكز التكنولوجية المتنقلة (سيارات الخدمة المتنقلة والتي بلغت نحو ١٨٢ مركز تكنولوجي متنقل)، وكذلك التوسع في إنشاء مراكز ومجمعات الخدمات الحكومية النموذجية المتكاملة (مركز خدمات مصر) والتي تقدم الخدمات الجماهيرية للمواطنين بأعلى جود.

٤ /٨ قطاع السياحة والآثار

الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة:

تُعد السياحة مُحرّكًا أساسيًّا للاقتصاد العالمي، حيث تُولّد وحدها نحو ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وتستأثر بحوالي ٧% من التجارة الدوليّة، و٢٨% من الصادرات الخدميّة الدوليّة، وتُوظّف نحو ٣٣٠ مليون فرد، وتُوفّر بشكل مُباشر وغير مُباشر فُرَص عمل في السياحة والمجالات المُرتبطة بواقع فُرصة واحدة من بين كل عشر فُرص عمل مُولّدة على المُستوى الإجمالي.

وتأتي هذه المُساهمات الاقتصاديّة الملموسة تجسيدًا لكِبَر حجم حركة السياحة الدوليّة، والبالغة نحو ١,٥ مليار سائح سنويًا، وتنامي الدخل السياحي الناجم عن إنفاق الأعداد الغفيرة من الزائرين الدوليين، والذي يُقدّر بنحو ١,٥ تريليون دولار سنويًا، وهذه التدفّقات السعريّة والماليّة تزداد سنويًا بنسبة لا تقل عن ٥% في الظروف العادية.

ويحتل قطاع السياحة أهمّية خاصة بالنسبة للاقتصاد المصري لعِدّة أسباب:

أوّلًا: إنه قطاع ديناميكي يتميّز بارتفاع مُعدّلات النمو وكِبَر مُساهمته القطاعية في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وثانيًا: إنه يُمثّل أحد المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي في مصر، لما يُولّده من إيرادات جرّاء إنفاق الملايين من زائري المقاصد السياحية المصرية جدول رقم (١٩/٤).

وثالثًا: تمايُز القطاع باتساع طاقته الاستيعابية للعمالة بما تُهيّئه مُنشآته الفندقية والسياحية من فُرص عمل عديدة، وخاصة لجموع الشباب.

ورابعًا: اتصاف القطاع السياحي بالانتشار المكاني لامتداد أنشطته لِمقاصد سياحيّة ولِمناطق صحراوية غير آهلة بالسكان، مما يُسهِم في زيادة رُقعة المعمور المصري بنشر العُمران في مُختلف ربوع مصر.

وخامسًا: تنامي العلاقات التشابُكيّة للقطاع وارتباطها الوثيق بعديدٍ من القطاعات الأخرى التي تمُد الأنشطة السياحية بالمُدخلات، وتستفيد في الوقت ذاته من إنفاق الزائرين على السلع والخدمات المُقدّمة من هذه القطاعات.

جدول رقم (١٩/٤)
المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي في مصر

(مليار دولار)

البيان / العام		٢٠١٠/٠٩	٢٠١٥/١٤	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
حصيلة الصادرات	بترولية	١٠,٣	٨,٩	١١,٦	٨,٥
	غير بترولية	١٣,٦	١٣,٣	١٦,٩	١٧,٩
تحويلات العاملين بالخارج		٩,٧	١٩,٣	٢٥,٢	٢٧,٨
الاستثمار الأجنبي المُباشر		٦,٨	٦,٤	٨,٢	٧,٤
قناة السويس		٤,٥	٥,٤	٥,٧	٥,٨
السياحة		١١,٦	٧,٤	١٢,٦	٩,٩
الإجمالي		٥٦,٥	٦٠,٧	٨٠,٢	٧٧,٣
نسبة السياحة للإجمالي (٪)		٢٠,٥	١٢,٢	١٥,٧	١٢,٨
ترتيب السياحة		الثاني	الرابع	الثالث	الثالث

المصدر: البنك المركزي المصري، نشرات مُختلفة.

تأثير تداعيّات الأزمات الدوليّة على اقتصاديّات السياحة المصريّة:

تأثير جائحة فيروس كورونا:

قبل وقوع الجائحة في مطلع عام ٢٠٢٠، حقّقت السياحة المصريّة إنجازات ملموسة، أبرزها الآتي:

- حقّق قطاع السياحة نموًا سنويًا يتراوح بين ١٠% و٢٠% سنويًا.
- ولّدت الأنشطة السياحيّة إيرادات تربو على عشرة مليارات دولار كل عام.
- وفّرت السياحة ما يربو على ٢ مليون فُرصة عمل بشكل مُباشر في أنشطتها الرئيسة، وبشكل غير مُباشر في الأنشطة الاقتصاديّة الأخرى المُرتبطة.
- تنامي تشابُك القطاع السياحي مع سائر القطاعات الاقتصاديّة، والتي تعدّت ٧٠ قطاعًا في مُختلف المجالات الزراعيّة والصناعيّة والتجاريّة والعُمرانيّة والخدميّة، وهو ما تجلّى في ارتفاع قيمة المُضاعف السياحي إلى ٢,٥ – ٣ دلالة على كِبَر الإسهامات غير المُباشرة للإنفاق السياحي في الاقتصاد القومي، سواءً من منظور الناتج أو التشغيل.

ومع وقوع جائحة فيروس كورونا واستمرار تفاقُم تداعيّاتها عبر عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، برزت تبِعات الجائحة وتأثيراتها السلبيّة على السياحة المصريّة.

- وبمُقارنة إحصاءات عام الجائحة (٢٠٢٠) بالأعوام الأربعة السابقة وبعام الذروة (٢٠١٠) [شكل رقم (٢٩/٤)]، تتضح التأثيرات السلبية الشديدة التي عانى منها القطاع – وما زال يُعاني منها – كما تدُل شواهد إحصاءات شهور عام ٢٠٢١.

شكل رقم (٢٩/٤)

تطوّر الحركة السياحية والدخل السياحي خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠)

ومُقارنة بعام الذروة (٢٠١٠)

(أ) أعداد الزائرين الدوليين

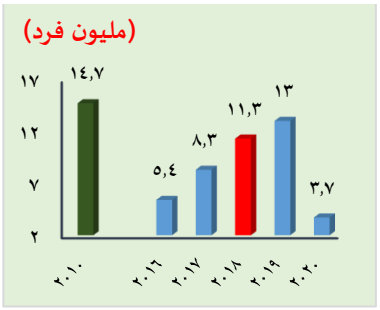

(ب) أعداد الليالي السياحية

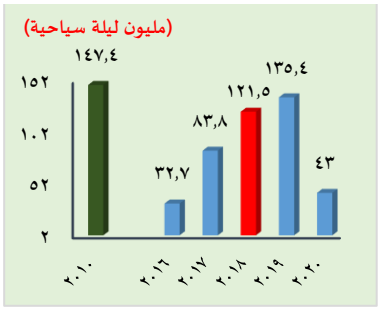

(ح) الإيرادات السياحية

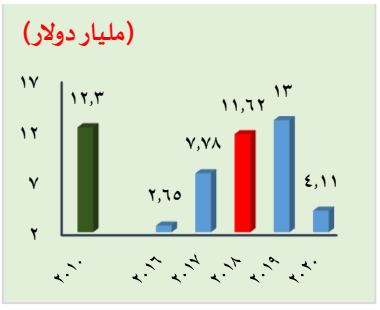

المصدر: وزارة السياحة والآثار.

- <u>ومن واقع المُؤشّرات السياحية المُوضّحة بالجدول رقم (٢٠/٤)، يُمكن استخلاص الآتي:</u>

- تراجُع الأعداد السياحية الوافدة بنسبة تُناهِز ٧٢٪ في عام الجائحة مُقارنة بالعام السابق، وقياسًا بأعوام سابقة نمت فيها الأعداد بنِسَب تراوحت بين ٣٦٪ و٥٤٪.
- تناقُص أعداد الليالي السياحية والإنفاق السياحي بنسبة تربو على ٦٨٪ عام ٢٠٢٠ بالمُقارنة بالعام السابق، وقياسًا بأعوام سابقة شهِدت مُعدّلات نمو مُوجبة أكثر ارتفاعًا.
- انخفاض الطاقات الفندقية المُتاحة من ٥٢ ألف غرفة عام ٢٠١٧ إلى ٤٦,٣ ألف غرفة في عام الجائحة.
- تدنّي نِسَب الإشغال الفندقي إلى ٢٥٪ من الطاقات المُتاحة، بعد أن كانت في تصاعُد مُستمر لتصل إلى ٦٢,٢٪ عام ٢٠١٩.

جدول رقم (٢٠/٤)

تطوّر المُؤشّرات الإحصائيّة لقطاع السياحة المصرية في الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢٠)

المُؤشّر	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
مُعدّلات تغيّر الحركة(٪)				
- أعداد الزائرين	٥٣,٧٪	٣٦,١٪	١٥,٠٪	-٧١,٥٪
- أعداد الليالي السياحية	١٥٦,٣٪	٤٥٪	١١,٤٪	-٦٨,٢٪
- الإيرادات السياحية	١٩٣,٦٪	٤٩,٤٪	١١,٩٪	-٦٨,٤٪
مُتوسط مُدّة الإقامة (ليلة)	١٠,١	١٠,٨	١٠,٤	١١,٦
الطاقة الفندقية المُتاحة (ألف غُرفة)	٥٢,١	٥٢,٩	٥٠,١	٤٦,٣
مُتوسط نسب الإشغال السنوي (٪)	٤٦,٣٪	٥٥,٧٪	٦٢,٢٪	٢٥,٤٪
مُتوسط إنفاق الزائر (دولار / ليلة)	٩٢,٨	٩٥,٦	٩٦,٠	٩٥,٦

المصدر: من بيانات وزارة السياحة والآثار.

- وتُشير البيانات الشهريّة عن الحركة السياحيّة الوافدة المُوضّحة بالشكل رقم (٣٠/٤) اتساع الفجوة بين الأعداد الوافدة خلال عام الجائحة (٢٠٢٠)، بالمُقارنة بالعام السابق، وبخاصة في شهري أغسطس وسبتمبر.

شكل رقم (٣٠/٤)

تطوّر الحركة السياحية الدولية خلال عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ على المستوى الشهري

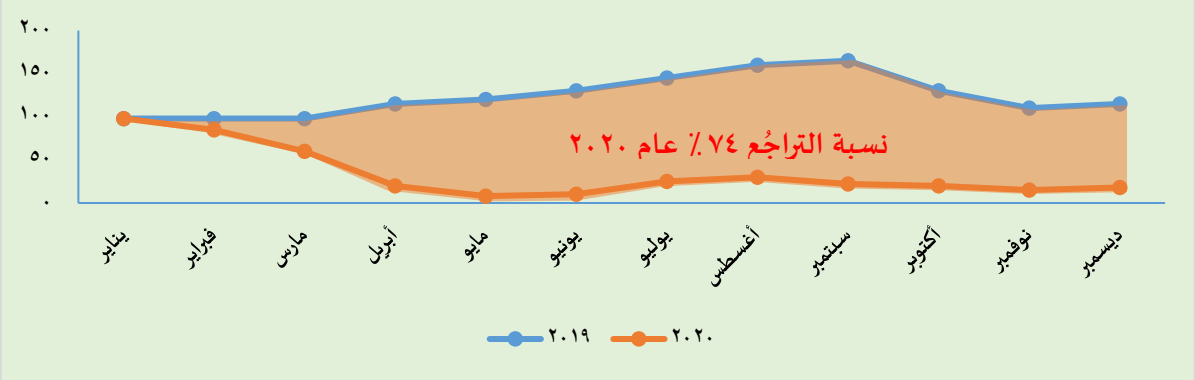

المصدر: UNCTAD,Covid-19 & Tourism: An Update, Jun 2021.

وتُفيد مُؤشّرات عام ٢٠٢١/٢٠ تراجُع الإيرادات السياحيّة بنسبة ٥٤% تقريبًا مُقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢٠، وبما يُمثّل خسارة تُقدّر بحوالي ٥ مليار دولار، الأمر الذي أدّى إلى تناقُص نسبة مُساهمة الدخل السياحي في تغطية العجز التجاري بصفة مُطردة لتصل إلى ١١,٦% عام ٢٠٢١/٢٠ مُقارنة بنحو ٢٧% في عام ٢٠٢٠/١٩، و٣٣% في العام السابق ٢٠١٩/١٨ [جدول رقم (٢١/٤)].

جدول رقم (٢١/٤)

تطوّر مُساهمة الدخل السياحي في المُتحصّلات السياحية

وفي تغطية عجز الميزان التجاري خلال الفترة ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠

السنة	الدخل السياحي	العجز التجاري	نسبة تغطية العجز التجاري
٢٠١٩/١٨	١٢,٥٧	٣٨,٠٣	%٣٣,١
٢٠٢٠/١٩	٩,٨٦	٣٦,٤٧	%٢٧
٢٠٢١/٢٠	٤,٨٦	٤٢,٠٦	%١١,٦

المصدر: البنك المركزي المصري.

وواقع الأمر، أن كافة التوقّعات كانت تُشير إلى تحقيق قطاع السياحة المصرية لإيرادات تصل إلى ١٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مُقابل نحو ١٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩/١٨، و٩,٨ مليار دولار عام ٢٠١٨/١٧ مُتجاوزة بذلك مُستوياتها في عام ٢٠١٠ والذي كان يُلقّب بعام الذروة السياحية مع بلوغ الإيرادات نحو ١١,٦ مليار دولار، إلا أن ما تحقّق بالفعل لم يتجاوز ٩,٩ مليار دولار بسبب تفشّي جائحة فيروس كورونا في النصف الثاني من العام.

أما أسباب هذا التردّي في الأداء فهي معروفة، وتعود إلى توقّف حركة الطيران مع قرارات الإغلاق الكلي والجزئي للمطارات، والإجراءات الاحترازية والوقائية التي طُبّقت وشكّلت قيودًا على حركة انتقالات الأفراد، فضلًا عن تطبيق قواعد التباعُد الاجتماعي التي أدت بدورها إلى تراخي السياحة الداخلية وعدم قدرتها على تعويض النقص الحاد في حركة السياحة الوافدة.

وقد كان لانحسار الحركة السياحيّة الوافدة وتراجُع ليالي الإقامة تأثير سالب على نِسَب الإشغال الفُندقي التي تراجعت بصورة حادة يتعذّر معها تحقيق نقطة التعادُل Break-even Point، لقصور الإيرادات عن تغطية النفقات المُناظرة.

وفي إطار جهود الدولة لاحتواء الجائحة والتقليل من خسائرها على القطاع السياحي، صدرت عِدّة قرارات من مجلس الوزراء ومُبادرات من البنك المركزي المصري وعددٍ من الوزارات بجانب غُرفة المُنشآت الفُندقيّة تضمّنت تسهيلات ضريبيّة وماليّة وتخفيضات في رسوم التأشيرات والخدمات بالمطارات، ومُبادرات لتطوير وإحلال وتجديد المُنشآت الفُندقيّة والسياحيّة، وضمانات ائتمانيّة من البنك المركزي ... إلخ.

- **تأثير الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة:**

- إثر استئناف روسيا رحلات الطيران لمصر. اعتبارًا من أغسطس ٢٠٢١، شهدت السياحة الوافدة من روسيا وأوكرانيا ودول شرق أوروبا الأخرى، طفرات غير مسبوقة في أعداد الوافدين منها [شكل رقم (٣١/٤)].

شكل رقم (٣١/٤)

تطوّر الحركة السياحية الوافدة من روسيا وأوكرانيا ودول شرق أوروبا

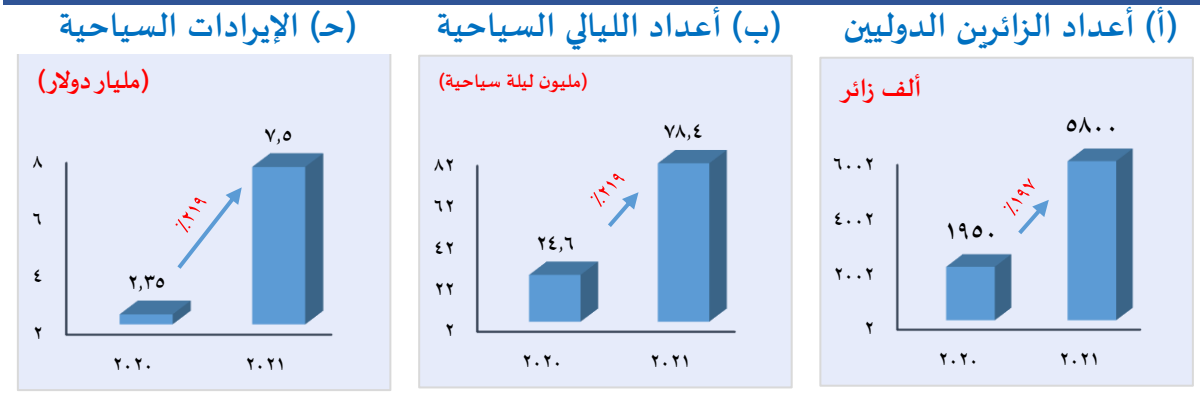

المصدر: من بيانات وزارة السياحة والآثار.

- وقد أثّرت الأزمة الروسية/ الأوكرانية بشكل كبير على الحركة القادمة من البلدين، حيث إنهما يُمثلان معًا نحو ٣٦% من الأسواق الوافدة إلى مصر في الفترة الأخيرة (أغسطس ٢٠٢١ – يناير ٢٠٢٢). وإذا أضيفت بعض دول شرق أوروبا الواقعة في نطاق التأثير المُباشر للحرب الدائرة (مثل بيلاروسيا، وبولندا، والتشيك، والمجر، ورومانيا)، فسترتفع الحصّة السوقيّة إلى نحو ٤٢% [شكل رقم (٣٢/٤)].

شكل رقم (٣٢/٤)

تطوّر الحركة السياحية الوافدة لمصر من دول شرق أوروبا (أغسطس ٢٠٢١ – يناير ٢٠٢٢)

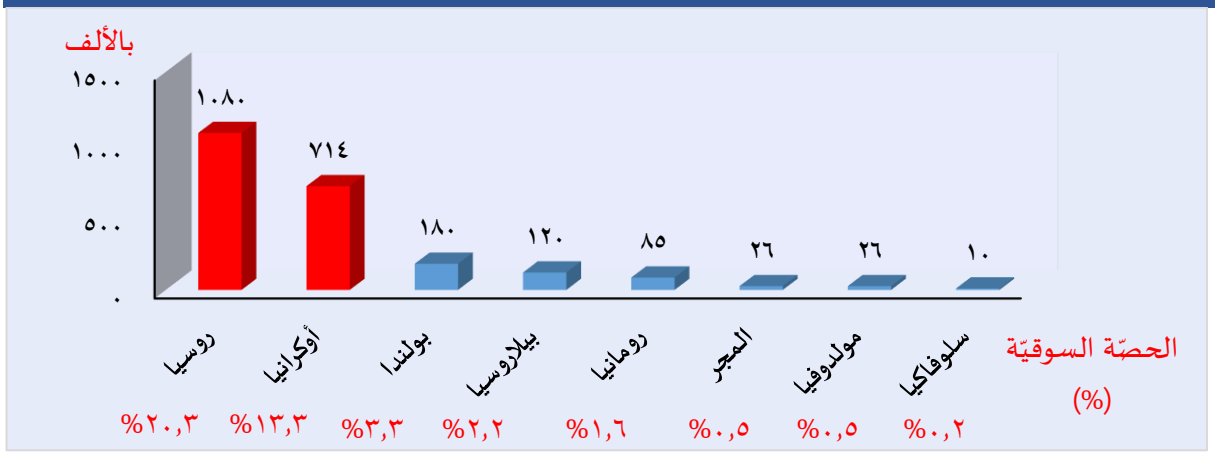

المصدر: وزارة السياحة والآثار

- وقد ترتّب على إغلاق المجال الجوي الأوكراني، وفرض حظر طيران في الأجواء الروسية، توقّف الحركة الوافّدة من أوكرانيا، ومن ثم حدوث تراجُع حاد في أعداد الروس بعد وقوع الحرب، وما صاحب ذلك من تداعيّات في اقتصاديّات القطاع السياحي.
- <u>ومن دلالات ذلك الآتي:</u>

- إلغاء مئات من الحجوزات السابق تأكيدها من الدولتين، بنسبة قدّرت بين ٢٠% و٣٠% حتى نهاية فبراير ٢٠٢٢.
- انخفاض عدد الرحلات السياحية الأوكرانية لجنوب سيناء إلى نحو ١٨٨ طائرة مُقارنة بنحو ٢٦٤ طائرة في يناير ٢٠٢٢.
- انخفاض عدد الرحلات الجوية الروسية إلى ٢٥٥ طائرة في شهر فبراير ٢٠٢٢ بالمُقارنة بعدد ٤٣٦ طائرة في شهر يناير.
- تراجُع الحركة الوافّدة من روسيا من ٣٥٠٠٤ زائر في الفترة ٢٦ فبراير – ٤ مارس إلى ٦٠٠٠ سائح فقط في الأسبوع الثاني من الشهر (٣/٥ – ٣/١١)، وهو ما يعني تراجُع روسيا من المركز الأول إلى المركز السابع ضمن قائمة أكبر عشر دول إرسال أفواج سياحية إلى مصر، واختفاء روسيا من هذه القائمة في الأسبوعين التاليين من ١٢ مارس وحتى ٢٥ مارس ٢٠٢٢. ويُلاحظ عدم إدراج أوكرانيا في القائمة لتوقّف الحركة القادمة منها بعد الغزو الروسي.
- تراجُع إشغالات الفنادق في المقاصد السياحية المصرية بنسب تتراوح بين ٢٠% إلى ٣٥%، مع انخفاض نسب الإشغال على مدار أسبوع واحد من وقوع الأزمة من ٦٠% إلى ٥٠% في فنادق الغردقة، ومن ٧٠% إلى ٦٠% في فنادق شرم الشيخ (ويُلاحظ أن روسيا وأوكرانيا يشغلان المراكز الأولى من حيث إشغالات الفنادق بهذين المقصدين، بالإضافة إلى مرسى علم).

وتفيد مُتابعة الموقف السياحي خلال شهر مارس الآتي:

- تراجُع الحركة الإجمالية الوافّدة من ١١٣,١ ألف زائر في الأسبوع الأول من وقوع الأزمة (٢/٢٦ – ٣/٤) إلى ٩٣,٩ ألف زائر في الأسبوع الرابع، بنسبة انخفاض ١٧% خلال شهر مارس [جدول رقم (٢٢/٤)].

جدول رقم (٢٢/٤)
قائمة أكبر (١٠) دول إرسال للسائحين إلى مصر
خلال الفترات من ٢٦ فبراير وحتى ٢٥ مارس ٢٠٢٢

الفترة من ٢٦ فبراير إلى ٤ مارس		الفترة من ٥ إلى ١١ مارس		الفترة من ١٢ إلى ١٨ مارس		الفترة من ١٩ إلى ٢٥ مارس	
الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
روسيا	٣٥٣٨٤	ألمانيا	٢٣٤٠٩	ألمانيا	٢٣٦٣٧	ألمانيا	٢٤٤١٥
ألمانيا	٢٠٢٨٢	السعودية	٢٢٢٩٢	السعودية	٢٣١٠٩	السعودية	١٣٦٠١
السعودية	١١٩١٢	المملكة المتحدة	٩٧٧٧	السودان	١٠٣٠٣	السودان	١١٠٥٢
المملكة المتحدة	٩٨٦٧	السودان	٩٤٧١	المملكة المتحدة	٩٨٩٦	المملكة المتحدة	٩٥٧٣
السودان	٨٩٧١	الولايات المتحدة	٦٩٧١	الولايات المتحدة	٧٦٦٥	الولايات المتحدة	٦٩٤٦
بولندا	٦٤٣٥	بولندا	٦٢٠٨	بولندا	٦٦٨١	بولندا	٦٥٤٩
الولايات المتحدة	٥٩٨٩	روسيا	٦٠٢١	ليبيا	٥٧١٨	ليبيا	٥٩٢٤
ليبيا	٤٩١٥	التشيك	٥٩٧١	فرنسا	٥٦٧١	إيطاليا	٥٨٦٨
الكويت	٤٧٠٨	فرنسا	٥٣٦٢	التشيك	٥٦٤٦	فرنسا	٥٤٥٧
إيطاليا	٤٦٩٣	ليبيا	٥٢٨٢	إيطاليا	٤٨٣٥	إسرائيل	٤٥٣٤
الإجمالي	١١٣١٥٦	الإجمالي	١٠٠٧٦٤	الإجمالي	١٠٣١٦١	الإجمالي	٩٣٩٢٢

المصدر: من بيانات وزارة السياحة والآثار

- تراجُع مركز روسيا بعد أن كانت تتصدر قائمة أكبر ١٠ دول إرسال للسائحين إلى مصر في الأسبوع الأول بعد الحرب إلى المركز السابع في الأسبوع الثاني، من ٣٥ ألف زائر إلى ستة آلاف زائر فقط، واختفائها من القائمة بعد ذلك، كما سبق الذكر.
- عدم شمول القائمة لدولة أوكرانيا، لتوقّف الحركة الوافّدة منها بسبب الحرب وإغلاق المطارات الأوكرانية.
- استقرار أسواق بعض دول شرق أوروبا رغم إطلالها على دولتي الصراع، مثل بولندا والتشيك بحجم تدفّقات ستة آلاف زائر أسبوعيًا من كلٍ منهما.
- احتلال ألمانيا مركز الصدارة في قائمة أكبر عشر دول مُرسِلة للسائحين لمصر (اعتبارًا من الأسبوع الثاني (٣/٥ – ٣/١١)، وتليها المملكة العربية السعودية في المركز الثاني.
- عدم تأثّر الحركة الوافّدة من الدول الغربية الرئيسة، مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا بظروف وملابسات الأزمة الروسية/ الأوكرانية.
- استقرار الإشغالات في كل من فنادق شرم الشيخ عند مستوى يتراوح بين ٢٥% إلى ٣٠%، وفي فنادق الغردقة بين ٣٥% و٤٥% خلال الأسبوع الأخير من شهر مارس ٢٠٢٢، مع مُلاحظة أن

زيادة نسب التراجُع في إشغالات مُنتجعات شرم الشيخ وجنوب سيناء بالمُقارنة بنظائرها في البحر الأحمر، مردّه تركّز الأفواج الروسية والأوكرانية بدرجة أكبر في جنوب سيناء، في حين يميل بدرجة أكبر السياح الغربيون، وبخاصة من ألمانيا وإيطاليا لمقاصد البحر الأحمر.

- تحمّل الفنادق والشركات السياحية وشركات الطيران المصرية، تكلفة إقامة العالقين الذين امتدت مدّة إقامتهم بالفنادق بعد تعذّر العودة لبلادهم بسبب توقّف حركة الطيران، وكذا تحمّل تكلفة سفر هؤلاء العالقين على متن شركات الطيران المصرية إلى دول الجوار في شرق أوروبا (بولندا – رومانيا ..)

تعذّر استئداء أصحاب الفنادق وشركات السياحة المصرية لمستحقاتهم المالية طرف مُنظمي الرحلات الروسية بسبب العقوبات المُقرّرة على روسيا والتي تحول دون تسوية المدفوعات الدولية بنظام "سويفت".

إنجازات قطاع السياحة والآثار حتى عام ٢٠٢١:

- **في مجال تنشيط السياحة:**
  - إنشاء الممشى السياحي بترعة المريوطيّة.
  - إنشاء مطعم "ناين بيراميدز لاونج" بالتنسيق مع شركة أوراسكوم بيراميدز.
  - إطلاق فعاليّات مهرجان الواحات البحريّة للسياحة والتسوّق.
  - رفع كفاءة الطريق السياحي البرّي المُؤدّي إلى معبد أبو سمبل.
  - تركيب منظومة كاميرات لمُراقبة السوق السياحي وكورنيش النيل.
  - إعادة رصف طريق معبد وادي الملوك.
  - إنشاء وتسيير "التاكسي النهري".
  - تطوير الحِرَف اليدويّة التراثيّة لأبناء البحر الأحمر.
  - تطوير الجُزُر الوسطى والحدائق بالسويس.
  - عقد ندوات وورش عمل للتوعية بقيمة الآثار المصريّة.
  - استضافة وفود بطولة العالم للدرّاجات بمنطقة الأهرامات بالجيزة.
  - الانتهاء من مشروع خفض منسوب المياه الجوفيّة بكوم الشقافة.
  - افتتاح المعرض الفني الرابع لمُؤسّسة "Art D'Egypte".
  - تطوير ميدان مسجد السيد أحمد البدوي بطنطا.
  - استضافة سباق نصف ماراثون الأهرامات للسنة الثالثة على التوالي في سبتمبر ٢٠٢١.
  - استضافة عديدٍ من البطولات الرياضيّة والفعاليّات، منها:
    - بطولة العالم لكرة اليد للرجال ٢٠٢١.
    - بطولة العالم للرماية.
    - مهرجان الطبول الدولي للإنشاد والمُوسيقى الروحيّة.

- إطلاق مجموعة مُبادرات تنشيطيّة للحركة السياحيّة، ومنها:
  - إطلاق مُبادرة حكايتنا في مايو ٢٠٢١.
  - إطلاق الحملة الدعائيّة "الصيف في مصر حكاية" في مايو ٢٠٢١.
  - إطلاق مُبادرة "شتّي في مصر" في يناير ٢٠٢١.
  - إطلاق حملة إلكترونيّة للترويج عالميًا للمقصد السياحي المصري لموسم شتاء ٢٠٢٢ تحت عنوان "Sunny Christmas".

- **<u>في مجال السياحة المُستدامة والخضراء:</u>**
- إضافة أنماط سياحيّة جديدة في إطار التنمية المُستدامة واستغلال المُقوّمات السياحيّة.
- قيام وحدة السياحة الخضراء بالتنسيق مع بعض البرامج الوطنيّة لعمل دراسات تفصيليّة عن استخدامات الطاقة والمياه في مناطق سياحيّة مُختلفة.
- التعاون مع وزارة البيئة وبرنامج الأمم المُتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمي لتفعيل مشروع دمج إجراءات حفظ التنوّع البيولوجي بقطاع السياحة.
- إطلاق مشروع تحويل مدينة شرم الشيخ إلى مدينة خضراء.

- **<u>في مجال إحياء الحضارة المصريّة:</u>**
- مُتابعة أعمال افتتاح المُتحف المصري الكبير والانتهاء منه في ٢٠٢٢.
- افتتاح المتحف القومي للحضارة المصريّة الذي يقع بالقُرب من حصن بابليون، ويُطل على منطقة عين الصيرة في قلب مدينة الفُسطاط التاريخيّة.
- افتتاح مقبرة وادي المُومياوات الذهبيّة بالواحات البحريّة في نوفمبر ٢٠٢١، وتُعتبر المقبرة من أهم الاكتشافات الأثرية في القرن الحادي والعشرين.
- افتتاح طريق الكباش في نوفمبر ٢٠٢١ بعد الترميم والتطوير بتكلفة ٧١,٥ مليون جنيه للقطاعين الأول والخامس من الطريق.
- افتتاح أول مصنع للمُستنسخات الأثرية في مصر والشرق الأوسط في مارس ٢٠٢١.
- إنشاء المتحف الآتوني بمُحافظة المنيا بالتعاون بين وزارة السياحة والآثار ومتحف هيلدسهايم الألماني.
- الانتهاء من أعمال بناء متحف العاصمة الإداريّة الجديدة "متحف العواصم" في مارس ٢٠٢١.
- افتتاح متحف المطار (صالة ٢ و٣) في مايو ٢٠٢١.
- افتتاح معرض رمسيس وذهب الفراعنة بمتحف هيوستن بالولايات المُتحدة الأمريكيّة للعلوم الطبيعيّة في نوفمبر ٢٠٢١.
- إنشاء متحف شرم الشيخ القومي وافتتاحه في أكتوبر ٢٠٢٠، ويُعد أول متحف للآثار المصريّة بمُحافظة جنوب سيناء.
- إنشاء متحف كفر الشيخ القومي وافتتاحه في أكتوبر ٢٠٢٠.
- إنشاء متحف الغردقة وافتتاحه في فبراير ٢٠٢٠، وهو يُعتبر أول متحف في مُحافظة البحر الأحمر وأول متحف يتم بناؤه بالشِراكة مع القطاع الخاص.

- افتتاح هرم أوناس بمنطقة آثار سقارة للزيارة.
- استرداد ٥٢٦٦ قطعة أثريّة من دول أجنبية مُختلفة، منها هولندا وفرنسا وأسبانيا والولايات المُتحدة الأمريكيّة.

- **<u>في مجال ترميم الآثار:</u>**
- ترميم معبد الياهو هانبي بالإسكندريّة، وتم افتتاحه في يناير ٢٠٢٠.
- ترميم معبد الرامسيوم ومقابر وادي الملوك بالأقصر.
- ترميم معبد هيبس بالواحات الخارجة.
- ترميم متحف تل العمارنة بمُحافظة المنيا.
- تطوير وترميم متحف الإسماعيليّة، وهو من أقدم المتاحف في مصر.
- ترميم وافتتاح متحف آثار طنطا.
- ترميم معبد الأوبت بالأقصر.
- ترميم الهرم المنحني للملك سنفرو بمنطقة دهشور وهرم ألكا العقائدي.
- ترميم مقبرتين بذراع أبو النجا بالأقصر.
- الانتهاء من أعمال المرحلة الثانية من مشروع ترميم وتطوير معبد دندرة.
- ترميم وافتتاح مقبرتي "قار" و"إيدو" بمنطقة آثار الهرم.
- ترميم دير الأنبا "بضابا" الأثري.
- الانتهاء من مشروع ترميم هرم زوسر المُدرّج.
- ترميم مسجد عمرو بن العاص بدمياط.
- تطوير وحماية المنطقة الأثرية بأبو صير ودهشور وسقارة.
- استكمال تطوير المنطقة الأثرية بهضبة الأهرامات.
- افتتاح المرحلة الأولى من تطوير المتحف المصري بالتحرير.
- ترميم مقبرة "محو" بسقارة.
- الانتهاء من ترميم جامع الأزهر الشريف.
- الانتهاء من مشروع تطوير مسجد السيدة رقية الجديد.
- تنفيذ مشروع إحياء مسار العائلة المُقدّسة الذي يتضمّن تطوير كنيسة السيدة العذراء وكنيسة الشهيد أبانوب بسمنود بالغربيّة.
- ترميم مقبرتي الورديان بمنطقة آثار كوم الشقافة بالإسكندرية.
- ترميم مسجد العباسي بمدينة بورسعيد.
- ترميم وتطوير قصر البارون أمبان في يونيو ٢٠٢٠ بتكلفة ١٧٥ مليون جنيه.

مُستهدفات خِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢

تقديرات الإنتاج والناتج:

على مُستوى إنتاج القطاع، من المُقدّر أن يبلُغ نحو ٢٩٠,٨ مليار جنيه بالأسعار الجارية خلال عام الخِطّة، مُقابِل توقّع إنتاج قدرُه ٢٥٤,٤ مليار جنيه في العام السابق ٢٠٢٢/٢١، بنسبة نمو ١٤,٣%، وبالأسعار الثابتة إلى ٢٦٥,٦ مليار جنيه في عام الخِطّة بنسبة زيادة ٤,٤% [شكل رقم (٣٣/٤)].

شكل رقم (٣٣/٤)

تطوّر الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة بالأسعار الجاريّة والثابتة

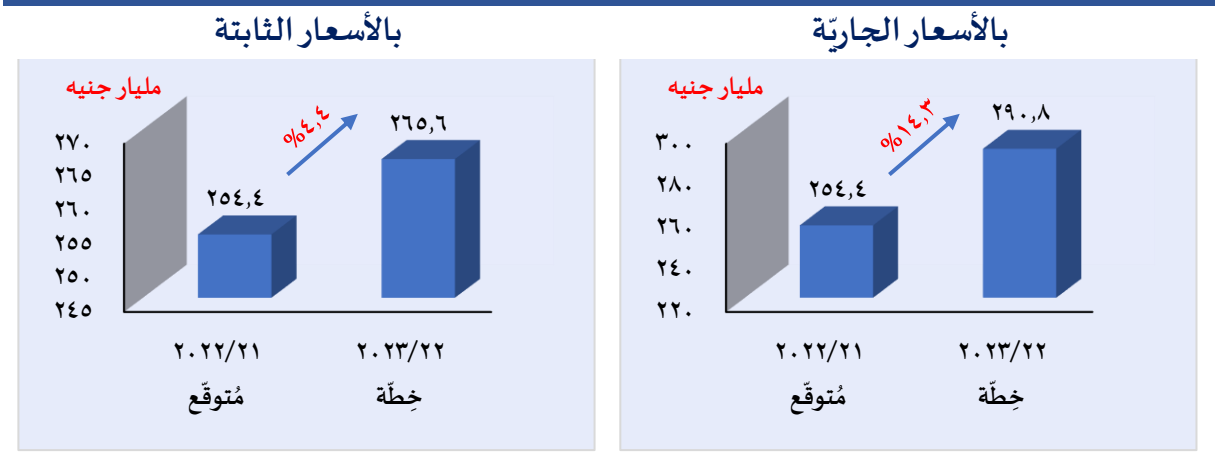

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

أما الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة، فمن المُقدّر ارتفاعه خلال عام الخِطّة إلى ١٨٦,١ مليار جنيه بالأسعار الجاريّة، مُقارنة بنحو ١٦٠,١ مليار جنيه في سنة الأساس، بنسبة نمو ١٦,٣%. وبالمثل، يُسجّل ناتج القطاع بالأسعار الثابتة نموًا ملحوظًا إلى ١٦٨,١ مليار جنيه عام ٢٠٢٣/٢٢ بنسبة زيادة ٥% [شكل رقم (٣٤/٤)].

شكل رقم (٣٤/٤)

تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة بالأسعار الجاريّة والثابتة

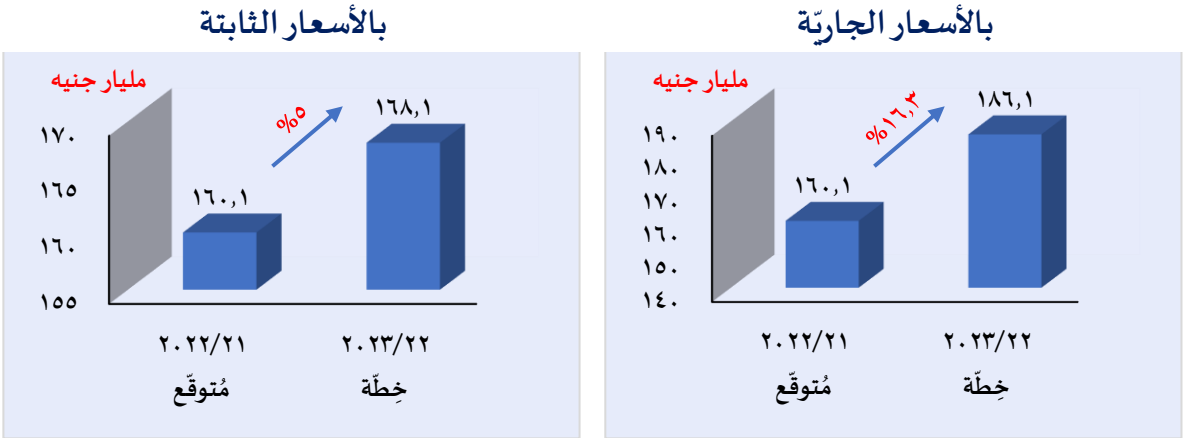

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

تقديرات الاستثمارات المُستهدفة:

من المُقدّر أن تصل استثمارات قطاع السياحة والآثار إلى نحو ٧,٤ مليار جنيه في عام الخِطّة، مُقابِل ٦,٢ مليار جنيه استثمارات مُتوقّعة عام ٢٠٢٢/٢١ بنسبة نمو ١٩,٤% [شكل رقم (٣٥/٤)].

شكل رقم (٣٥/٤)
تطوّر استثمارات قطاع السياحة والآثار

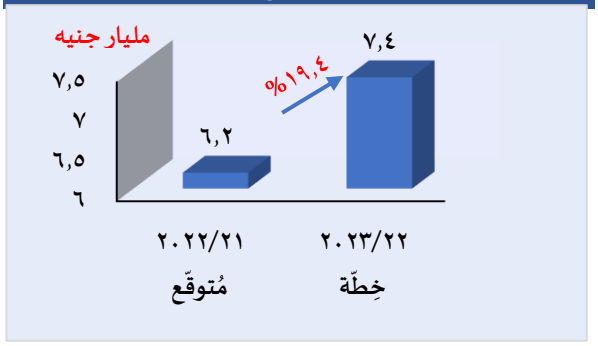

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

وتُشكّل استثمارات القطاع الخاص الشطر الأعظم من الاستثمارات الكليّة لقطاع السياحة والآثار، حيث تُقدّر بنحو ٦,٢ مليار جنيه، بنسبة ٨٣,٨% تقريبًا من الإجمالي. وهذه الاستثمارات مُوجّهة لاستكمال نحو ألفي غُرفة فندقيّة و١٥٠٠ غرفة إسكان سياحي تحت الإنشاء، بالإضافة إلى تلك المُوجّهة لتطوير وإحلال وتجديد المُنشآت القائمة وتجهيزاتها.

أما الاستثمارات العامة، والبالغة ١,٢ مليار جنيه بنسبة ١٦,٢% من الإجمالي، وتتولّاها شركات قطاع الأعمال العام، (باستثناء مبلغ ١٣,٢ مليون جنيه يخُص الجهاز الحكومي) منه ٦,٢ مليون جنيه للجهاز الإداري، و٧ مليون جنيه للهيئة العامة للتنشيط السياحي، وهي مُوجّهة لاستكمال أعمال تطوير وتحسين الأماكن السياحية بمُحافظتي جنوب سيناء والبحر الأحمر ومُحافظات جنوب الصعيد، بجانب إحلال وتجديد بعض أصول وتجهيزات ديوان عام الوزارة والهيئة العامة للتنشيط السياحي.

تقديرات النمو السياحي في عام الخِطّة:

يتعذّر تقدير الحركة السياحيّة المُتوقّعة لعام ٢٠٢٢/٢١ ولعام الخِطّة ٢٠٢٣/٢٢ بدرجة عالية من الدِقّة في ظِل استمرار تبِعات الأزمات الدوليّة (جائحة فيروس كورونا، والحرب الروسيّة/الأوكرانيّة)، وبخاصة تلك المُتعلّقة بالقيود المفروضة على تحرّكات الأفراد والسفر سواء لمنع انتشار الموجات المُتتالية من الجائحة أو لدواعي الأمن والسلامة وللضوابط المُقرّرة على التحويلات النقديّة والمُعاملات الماليّة عامة في ظل اشتداد الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة.

ففي حالة جائحة فيروس كورونا، تباينت مرئيّات خُبراء السياحة بشأن المدى الزمني المُتوقّع لانقشاع الجائحة وعودة الحركة السياحيّة لمسارها الطبيعي عام ٢٠١٩ (قبل وقوع الجائحة).

فعلى سبيل المثال، تذهب بعض المراكز البحثيّة إلى أن التعافي الكامل لا يُتوقّع أن يكون قبل عام ٢٠٢٥/٢٤، بعد مرور ثلاثة أعوام على الأقل من استخدام اللقاحات وثبوت فاعليتها في الإيقاف التام لانتشار الجائحة.

أما أنصار النزعة التفاؤليّة، فيرون أن السياحة المصريّة سوف تشهد تعافيًا، وإن كان جزئيًّا – وبصورة مُتدرّجة اعتبارًا من العام المالي ٢٠٢٢/٢١[(١)].

(١) وفقًا للتصريحات الصادرة عن مجموعة سيتي جروب وبنك أبو ظبي، من المُتوقّع أن تبدأ السياحة المصريّة في الانتعاش خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١، وأن تعود الحركة إلى ما كانت عليه قبل جائحة فيروس كورونا في عام ٢٠٢٢.

وتُعَد تقديرات صندوق النقد الدولي للإيرادات السياحيّة في الأعوام المُقبِلة أكثر تجسيدًا لهذا الاتجاه التفاؤلي، كما تُوضّحه الإيرادات المُقدّرة من جانب الصندوق والمُبيّنة بالشكل رقم (٣٦/٤).

شكل رقم (٣٦/٤)

تقديرات صندوق النقد الدولي للإيرادات السياحيّة لمصر (الفترة ٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٥/٢٤)

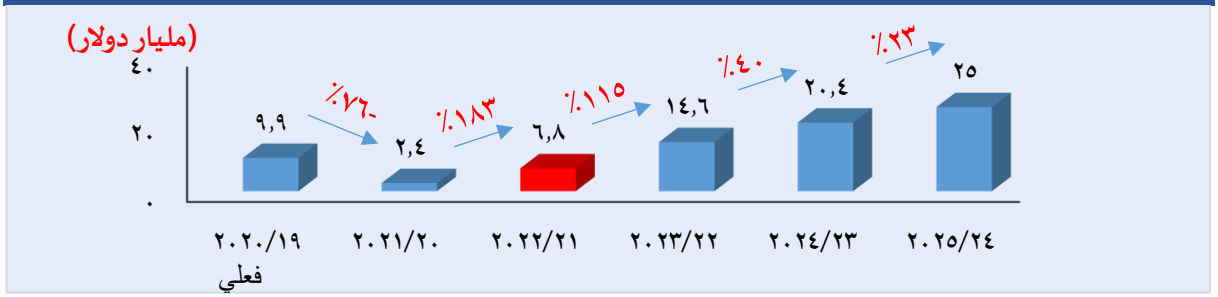

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢١.

وبالنسبة لعام الخطة، تأتي تقديرات بعض المراكز البحثيّة لتُسجِّل قيمًا أعلى للإيرادات السياحيّة عن تلك المُقدّرة من صندوق النقد الدولي.

فعلى سبيل المثال، يُقدرها بنك الاستثمار – فاروس بنحو ٧,٢ مليار دولار، بينما يذهب بنك الاستثمار بلتون والمجموعة المالية هيرمس إلى توقّع بلوغ هذه الإيرادات نحو ٩,٣ مليار دولار، بالمُقارنة بتقديرات صندوق النقد الدولي (٦,٨ مليار دولار) للعام ذاته.

أما التقديرات الخاصة بعام ٢٠٢٢/٢١، وقبل اندلاع الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة، فقد استرشدت بتوقّعات تعافي قطاع السياحة العالميّة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢/٢١، وبخاصة مع ظهور الأمصال الفعّالة للوقاية من الفيروس، ومع الاتجاه الدولي نحو الإزالة التدريجيّة للقيود المفروضة على السفر، كما استندت إلى التطوّر الملحوظ في الحركة السياحيّة الوافدة لمصر أعقاب عودة استئناف الرحلات الروسيّة لكافة المقاصد السياحيّة المصريّة، وعلى النحو المُتسارع في الحركة الوافدة من أوكرانيا ودول شرق أوروبا كالمجر وبولندا وبلغاريا وبيلاروسيا ... إلخ.

ويُوضّح الجدول رقم (٢٣/٤) تطوّر الحركة السياحيّة الوافدة لمصر والدخل السياحي المُناظِر خلال الشهور العشر الأولى من العام المالي ٢٠٢٢/٢١ (يوليو ٢٠٢١ – أبريل ٢٠٢٢).

جدول رقم (٢٣/٤)

تطوّر الحركة السياحية خلال الفترة (يوليو ٢٠٢١ – أبريل ٢٠٢٢)

الشهر	عدد السائحين الوافدين (بالألف)	عدد الليالي السياحية (مليون ليلة)	الإيرادات (مليون دولار)
يوليو	٧٠٢,٢	٨,٢	٧٨٦,١
أغسطس	٧٣٨,٠	١١,٤	١٠٨٥,٩
سبتمبر	٧٩٦,٨	١٠,١	٩٦٤,٨
أكتوبر	١١١٤,٥	١٠,٧	١٠٢٥,٠
نوفمبر	١٠٨٢,٧	١١,٥	١٠٩٩,٩
ديسمبر	٩٢٧,٦	٩,٨	٩٣٣,٤

الشهر	عدد الساحئين الوافدين (بالألف)	عدد الليالي السياحية (مليون ليلة)	الإيرادات (مليون دولار)
يناير ٢٠٢٢	٧٣٠	٩,٤	٨٨٣
فبراير ٢٠٢٢	٧٠٩	٧,٤	٦٩٦
مارس ٢٠٢٢	٧٦٧	٨,٥	٨٠٠
أبريل ٢٠٢٢	٨٣٩	٨,٤	٧٩٠
الإجمالي	٨٤٠٦,٨	٩٥,٤	٩٠٦٤,١

المصدر: مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية – البنك المركزي المصري – وزارة السياحة والآثار.

ويتضّح مما تقدّم، بلوغ الحركة الوافّدة ٨,٤ مليون فرد خلال الفترة المذكورة، والليالي السياحية نحو ٩٥,٤ مليون ليلة مع إنفاق يُقدّر بنحو ٩ مليار دولار.

وبفرض تدفّق نحو ٧٥٠ ألف زائر في كلٍ من شهري مايو ويونيو، يقضون ١٥ مليون ليلة، ويُناظِرها دخل قدرُه ١,٤ مليار دولار، فإنه يُمكن تقدير حجم الحركة والدخل السياحي لعام ٢٠٢٢/٢١ بنحو ٩,٩ مليون زائر، و١١٠ مليون ليلة،، والدخل السياحي المُقابل بحوالي ١٠,٥ مليار دولار.

أما تقديرات عام ٢٠٢٣/٢٢، فقد بُنيت على احتماليّة تراجُع الحركة الوافدة والليالي السياحية، وكذلك الدخل السياحي على خلفية استمرار تداعيّات الأزمات العالميّة، ولكن دون تفاقُم تبِعاتها الاقتصادية وتأثيراتها على حركة السياحة والسفر، وعلى اعتبار أن عام ٢٠٢٣/٢٢ هو عام تصحيح الأوضاع والتكيّف مع المُستجدّات قبل مُعاودة الانطلاق والاستفادة الكاملة لعافية القطاع السياحي [جدول رقم (٢٤/٤)].

جدول رقم (٢٤/٤)

تقديرات الحركة السياحية الوافدة وعدد الليالي والدخل السياحي

خلال عام الخطة مُقارنة بالعام السابق

البيان	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢
أعداد الزائرين (مليون فرد)	٩,٩	٨,٩
أعداد الليالي السياحيّة (مليون ليلة)	١١٠	٩٩
الدخل السياحي (مليار دولار)	١٠,٥	٩,٤

المصدر: تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

التوجّهات الرئيسة لاستراتيجيّة التنمية السياحيّة عام ٢٠٢٣/٢٢

أظهر التحليل السابق لأداء القطاع السياحي أنه يُعتبر أكثر القطاعات تأثّرًا بالأزمات الدوليّة، وهو ما يبرُز جليًا في تراجُع الحركة الوافدة إثر بزوغ جائحة فيروس كورونا. وقد تكرّر الأمر مع اندلاع الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة، حيث انخفضت الحركة القادمة من روسيا بصورة جذريّة، وتوقّفت تمامًا تلك القادمة من أوكرانيا خلال الشهرين التاليين لوقوع الأزمة. وكانت دولتا الصراع تُشكّلان معًا نحو ٣٦% من إجمالي التدفّقات السياحيّة لمصر خلال الفترة (أغسطس ٢٠٢١ – يناير ٢٠٢٢).

ورغم التسليم بهشاشة القطاع السياحي وسرعة تأثّره بالأزمات والأحداث الدولية والإقليميّة، إلا أنه

يتعيّن التنويه – في الوقت ذاته – أنه قطاع ديناميكي مرن قادر على الصمود واستعادة عافيته خلال فترة وجيزة في ضوء تفاعله الإيجابي مع المُبادرات وآليّات العمل الرامية لاسترداد مسيرته التنمويّة.

ومن دلالات ذلك ما تحقّق من نمو سياحي خلال عام ٢٠٢١ (رغم استمرار الجائحة) مُقارنة بعام الذروة للجائحة (عام ٢٠٢٠)، فقد قفزت أعداد الزائرين من نحو ٣,٧ مليون زائر إلى نحو ٨ مليون زائر، وأعداد الليالي السياحيّة من ٤٣ مليون ليلة إلى ٩٣,٨ مليون ليلة، ويُناظِرهم نمو الدخل السياحي من ٤,١ مليار دولار إلى ٩ مليار دولار خلال عامي المُقارنة. وكذلك تعكس توقّعات الأداء لعام ٢٠٢٢/٢١ بلوغ الحركة نحو ٨,٩ مليون زائر يقضون نحو ١٠٠ مليون ليلة ويُنفِقون نحو ٩,٦ مليار دولار. أما تقديرات الخِطّة لعام ٢٠٢٣/٢٢، فتعكس تراجُعًا محدودًا في حدود ١٠% في الحركة، و١٢% في الليالي والدخل السياحي – كما سبق الذِكر – تأثّرًا بتبِعات الأزمة الروسية/الأوكرانيّة، وهي تقديرات مُتحفّظة قابلة للمُراجعة في ضوء فاعلية آليّات العمل التي تتبناها الدولة للمُواجهة الحاسمة لتبِعات هذه الأزمة.

وفي هذا السياق، تُؤكّد الخطة التوجّهات الاستراتيجيّة للقطاع السياحي، وأبرزها الآتي:

- الترويج المُكثّف لبرنامج تحفيز الطيران العارض، وتكثيف الخِطّة الإعلاميّة لهذا البرنامج في دول الإرسال الرئيسة، والوافدة، وبخاصة المملكة المُتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا، وكذا دول شرق أوروبا التي لم تتراجع الأعداد القادمة منها، مثل بولندا والتشيك ورومانيا وبيلاروسيا.
- التواصُل مع الجانب الروسي لاستئناف الرحلات، وبخاصة أن روسيا أعلنت استئناف رحلات الطيران العارض بدءًا من ٩ أبريل مع ٥٢ دولة، ومنها مصر.
- الترويج المُبكِّر للمقاصد السياحيّة المصريّة في الأسواق العربيّة (وبخاصة الأسواق الخليجيّة والدول العربيّة التي بدأت تستقر أوضاعها الداخليّة نسبيًا لتنتقل لمرحلة إعادة البناء والتعمير (ليبيا / العراق)[1]، والأسواق الآسيويّة الواعدة، وعلى رأسها الصين والهند واليابان [جدول رقم (٢٥/٤) وشكل رقم (٣٧/٤)].

جدول رقم (٢٥/٤)

الأهميّة النسبيّة لمناطق الإرسال السياحي لمصر

(٪)

مجموعات الدول	فعلي				تقديري			
	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٤/٢٣	٢٠٢٥/٢٤
المنطقة العربيّة	٢٩,٦	٢٦,٧	٢٤,٢	٢٥	٢٨	٢٨	٢٩	٢٧
غرب وشمال أوروبا	٢٧,٥	٢٧,٨	٢٥,٨	٢١,٣	٢٣	٢١	٢٠	١٩
شرق وجنوب ووسط أوروبا	٢٨,٨	٣٣,٤	٣٨,٥	٤١,٤	٣٥	٣٨	٣٩	٤١
آسيا	٧,٧	٥,٩	٥,٣	٥,٢	٧,٥	٧	٦,٥	٦,٥
الأمريكتان	٤,٣	٤	٤,٢	٤,٧	٤	٤	٤	٤,٥

(١) تُشير الإحصاءات إلى تجاوز أعداد الزائرين العرب مليون زائر عام ٢٠٢١، ومن المُستهدف زيادة العدد ليصل إلى ١,٥ مليون زائر عام ٢٠٢٢.

مجموعات الدول	فعلي				تقديري			
	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١/٢٢	٢٠٢٢/٢٣	٢٠٢٣/٢٤	٢٠٢٤/٢٥
أفريقيا	١,٨	١,٥	١,٣	١,٥	٢	١,٥	١,٢	١,٥
أخرى	٠,٣	٠,٧	٠,٧	٠,٩	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٥
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة السياحة والآثار، وتقديرات دراسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

شكل رقم (٣٧/٤)

هيكل التوزيع الجغرافي للأسواق المُصدّرة للسياحة لمصر بحسب المناطق

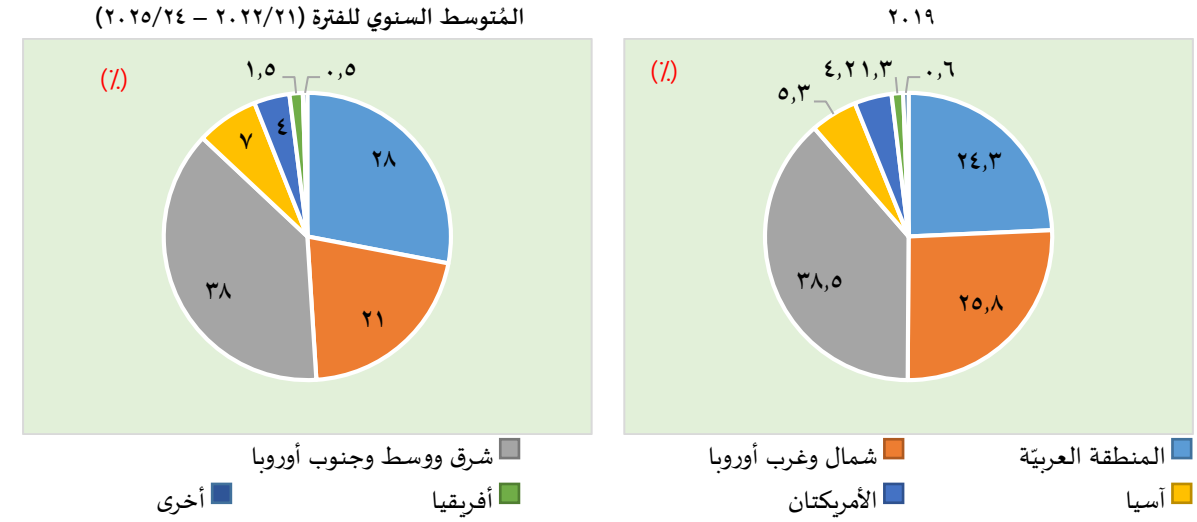

المصدر: وزارة السياحة والآثار، وتقديرات دراسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

ركائز استراتيجيّة القطاع السياحي وآليّات العمل في إطار خِطّة عام ٢٠٢٢/٢٣ لاستعادة عافيته:

يُمكن إيجاز أهم عناصر هذه الاستراتيجيّة في المرحلة الحالية في الآتي:

- مُواصلة تفعيل مُبادرات البنك المركزي وغيرها من المُبادرات الداعمة لاتحادات القطاع السياحي الخاص على غِرار ما تم لمُواجهة تداعيّات جائحة فيروس كورونا.
- الترويج لأنماط سياحيّة مُتطوّرة غير تقليديّة لمُخاطبة شرائح جديدة من السائحين، وتحظى فيها مصر بميزة تنافسيّة، مثل السياحة الاستشفائيّة وسياحة المعارض والمُؤتمرات ومتاحف المُقتنيات الأثريّة، وسياحة اليخوت وسياحة السفاري والمُغامرات وسياحة المُؤتمرات والسياحة الدينية، مثل مسار رحلة العائلة المُقدّسة. ويدخل في ذلك أيضًا تطوير السياحة النيليّة وسياحة البواخر ورحلات اليوم الواحد.
- تنشيط السياحة الداخليّة، من خلال تقديم التسهيلات للرحلات الجماعيّة التي تُنظّمها المصالح والهيئات الحكوميّة والنقابات، وخفض رسوم المزارات السياحيّة والأثريّة والمتاحف للمواطنين، والتوسّع في المُبادرات المُحفّزة للسياحة الداخليّة، مثل مُبادرة "شتّي في مصر" التي أطلقتها وزارة السياحة والآثار ووزارة الطيران المدني بالتعاون مع غُرفة المُنشآت الفندقيّة.
- ***الربط بين السياحة الشاطئيّة والسياحة الأثريّة***، من خلال ضمان انتظام رحلات الطيران الداخلي التي تربط بين المقاصد السياحيّة بالغردقة وشرم الشيخ من ناحية، والأقصر وأسوان

وأبو سمبل من ناحية أخرى، مع توفير وسائل النقل البرّي السريع والمُنتظم، والاهتمام بتحسين الطُرُق البريّة وتوفير الخدمات من استراحات ومحطّات وقود ونقاط إسعاف ... إلخ، وذلك من مُنطلق إطالة مُدّة إقامة الزائر، ورفع نِسَب الإشغال الفُندقي، وهو الاتجاه التطويري الذي تُدعّمه وزارة السياحة والآثار.

- تنمية نمط السياحة البيئيّة الخضراء لتتكامل مع التنمية المُستدامة من خلال تطوير المحميّات الطبيعيّة وإعلان محميّات جديدة، وإقامة مُنتجعات سياحيّة تقوم على مفهوم الفُندق البيئي Ecolodge على غِرار التجارُب الناجحة في مُنتجعات واحة سيوة ومرسى علم بالبحر الأحمر، ودهب بخليج العقبة، ومن خلال مُتابعة التزام الشركات والمُنشآت بالضوابط البيئيّة كشرط أساسي لحصولها على شهادات الصلاحيّات البيئيّة في إطار التطبيق الفاعل لمعايير السياحة الخضراء.
- مُعاودة استئناف السياحة النيليّة الطويلة (القاهرة – أسوان) لتنامي الطلب العالمي على هذه النوعية من السياحة التي تنفرد بها مصر، وتتسم بارتفاع مُتوسط الإنفاق للزائر الأجنبي.
- التوجّه نحو التطوير التقني السياحي، من خلال:
  - إنشاء منصّات تسمح بالتعرّف على المقاصد السياحيّة المصريّة عبر شبكات الإنترنت.
  - إدخال مرونة على نُظُم الحجز للاستجابة للمُستجدّات المُختلفة (الحجز المُتأخّر Last Minute – إلغاء الحجز دون تكلفة Free Cancelation – إصدار قسيمة حجز Voucher لاستخدامها في وقت لاحق في حالة تعذّر السفر بسبب الإصابة كما يُمكن استخدامها في شراء المُنتجات السياحيّة التقنيّة التي سيأتي ذكرها).
  - ميكنة ٥٠ خدمة جديدة للتيسير على الفنادق من الحصول على التراخيص أو تجديدها وسداد الرسوم المُستحقة، وذلك من خلال الموقع الرسمي للوزارة، مع تدريب العاملين على آليّة التنفيذ من خلال منظومة الخدمات المُميّكنة للمُنشآت الفندقيّة والمحال والأنشطة السياحيّة.
  - مُواصلة الحملة التي أطلقتها وزارة السياحة والآثار للتعريف بالتسهيلات الجديدة في إجراءات الحصول على التأشيرة السياحيّة لمصر، وذلك باستهداف دول أخرى عديدة، مثل دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر وجنوب أفريقيا وكازاخستان وأذربيجان وجورجيا وأرمينيا، بالإضافة إلى استحداث رحلات ذات نقاط اتصال مُنخفضة Reduced Touch Points في المطارات والفنادق والتنقّلات وحجز التذاكر من خلال استخدام تقنيّات NFC (المعمول بها ضمن الكروت الذكية) والبلوتوث Bluetooth والإنترنت وتطبيقات الهواتف الذكية.
- تكثيف أنشطة الترويج السياحي وتطبيق أدوات تنشيطيّة مُستحدثة لتعزيز المُنتَج المصري إزاء المُنافسة الشديدة من قِبَل المقاصد السياحيّة الأخرى. وبخاصة في حوض البحر المُتوسّط، وذلك من خلال:
  - تقوية الرسالة التسويقيّة والدعائيّة في الخارج من خلال التنفيذ الفاعل للحملة الدوليّة للترويج التي تم التعاقُد عليها مع كُبريات الشركات المُتخصّصة.

- إعداد خِطط تعريفيّة شاملة لشركات الطيران، ومُنظّمي الرحلات، ووكلاء السفر، والكُتّاب والصحفيين السياحيين.
- العمل على زيادة الوعي التعريفي الشامل الخاص بالمُنتَج المصري في أهم الدول المُصدّرة للسياحة إلى مصر.
- تنظيم قوافل سياحيّة للدول العربيّة، يتم التركيز فيها على إبراز مُميّزات المُنتَج السياحي المصري التي يبحث عنها السائح العربي ارتكازًا على خصوصيّة السوق العربي وارتباطه عاطفيًا وثقافيًا بمصر.
- التوسّع في تنفيذ أجندة أحداث فنيّة وثقافيّة ثابتة وإلى الدعاية لها، (على غِرار ما حدث من عرض للمركبات الملكيّة، ومسيرة المُمياوات إلى المتحف القومي للحضارة المصريّة)، وعلى رأسها افتتاح المتحف المصري الكبير.
- مُواصلة الإعلان المُستمر عن الاكتشافات الأثرية الحديثة، والترويج لها مع إدراج زيارتها في برامج رحلات الأفواج السياحية.
- تطوير أدوات التنشيط المُختلفة بمُتابعة تصميم وتفعيل موقع السياحة الجديد على شبكة الإنترنت بعِدّة لُغات وأدلّة تسويقيّة ومطبوعات للمُهنيين، وتنظيم حملات إعلانيّة مُشتركة بالتعاون مع مُنظّمي الرحلات بالخارج بهدف تنشيط حركة الإنتاج.
- مُواصلة التيسير في منح تأشيرات الدخول وتطبيق نظام التأشيرة الإلكترونيّة.
- مُواصلة أعمال الصيانة للمقتنيّات الأثريّة، ومع خفض رسوم زيارات المتاحف والمناطق الأثريّة.
- تفعيل دور مكاتب التنشيط السياحي المصرية بالخارج في التعريف بالمُنتج السياحي المصري وخصائصه المُميّزة، وفي تدارُس أسواق الدول التي تتواجد بها أو يُشرفون عليها من حيث (تفضيلات أذواق المواطنين – مُستويات الدخول والإنفاق على الخدمات الترفيهية – البرامج السياحية المُعلنة ومُحتوياتها، ومستويات الأسعار ومواصلة الاتصال بأهم مُنظمي الرحلات، والشركات لهذه الدول السياحية، والتعرّف على الأسواق السياحية المُنافسة لمصر. ...).
- تركيز الحملات الترويجيّة على تجربة السفر في حد ذاتها، وليس فقط على خصائص المقاصد السياحيّة في مصر لتحريك رغبة السائح في السفر والانتقال.

➢ تنمية مهارات العاملين بالقطاع السياحي، من خلال العمل على تكثيف البرامج التدريبيّة داخل المُنشآت On-the-job training، ومن خلال التردّد على مراكز تدريب مُتخصّصة في مُختلف مجالات العمل السياحي، مع منح حوافز ماليّة لأصحاب المُنشآت السياحيّة لرفع المُستوى المهاري للعاملين. ويصدُق ذلك على مهارات اللغات والمهارات الرقميّة في التعامُل مع أجهزة الاتصالات الحديثة، مثل خدمات الحجز الإلكتروني وغيرها. وفي تصميم البرامج التدريبيّة وفقًا

لمُقتضيات العمل والقُدرات المطلوبة في كل تخصّص مِهَني مُرتبط بالنشاط السياحي.

- التوسّع في تشغيل خطوط طيران جديدة لاستقطاب الحركة من بعض الدول، مثل تشغيل خط يربُط القاهرة بكازاخستان، وكذا خط طيران لأيرلندا، يربط بين دبلن والقاهرة اعتبارًا من ٢ يونيو ٢٠٢٢ بمعدل (٤) رحلات أسبوعيًا.
- تشغيل خط بحري لسُفُن الرحلات السياحيّة يربط بين كلٍ من أبو ظبي والغردقة وشرم الشيخ والعقبة لدعم التعاون الإقليمي في مجال تنشيط سياحة الرحلات البحريّة.

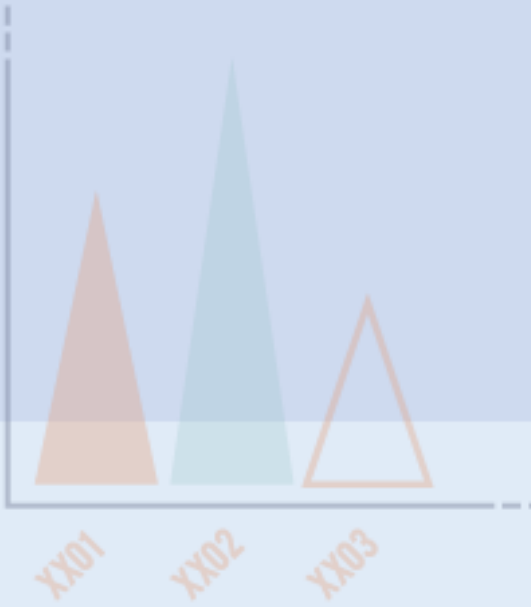

القسم الخامس

التنمية البشرية والاجتماعية

١/٥ الأُطر العامة الحاكمة لبناء الإنسان المصري

تتكاتف الجهود الإنمائية كافة من أجل تحقيق غاية أساسية، ألا وهي بناء الإنسان المصري، ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. وترتكز عملية البناء بهذا المفهوم الواسع على دُعامتين رئيستين يُشكلان الأُطُر الفكرية الاستراتيجية الحاكمة لأبعاد التنمية وبرامجها، وتتعلقان بحق الإنسان في التمتّع بحياة كريمة وعلى أُسُس مُتكافئة وعلى نحو مُستدام، اتساقًا مع إيمان الدولة بأن الحق في التنمية هو حق رئيس من حقوق الإنسان.

وفيما يلي نُبذة مُختصرة عن هاتين الركيزتين في إطار استعراض أبعاد التنمية البشرية والاجتماعية لخطة عام ٢٠٢٣/٢٢.

الركيزة الأولى: الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان:

تستهدف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٢ توجيه الاستثمارات العامة تجاه تحقيق أهداف محاور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وبخاصة المحور الثاني "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، والمحور الثالث "حقوق الإنسان للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الهِمَم والشباب وكبار السن"، وذلك من خلال تبنّي عديدٍ من المُبادرات والبرامج والمشروعات.

ويُوضّح المُلحق رقم (م/٩) على نحوٍ تفصيلي هذين المحورين من محاور الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان

أ) محور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

أولًا: الحق في الصحة:

تستهدف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تحقيق الآتي:

١) تعميم تغطية الخدمات الصحية على مستوى الجمهورية، وبخاصة في المناطق الريفية والنائية، والحدودية.
٢) الارتقاء بمنظومة جودة المرافق والخدمات الصحية.

٣) تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل على كافة المُحافظات، وفقًا للمراحل الست المُقرّرة، ووصولًا بنسبة المواطنين المُؤمّن عليهم بالتأمين الصحي الاجتماعي الشامل إلى ١٠٠% بحلول عام ٢٠٣٠.

٤) تعزيز الإدارة الرشيدة للمُخلّفات، بما فيه التخلّص الآمن من المُخلفّات الخطرة، وزيادة مُشاركة القطاع الخاص في مجال جمع وتدوير ومُعالجة المُخلفّات الصلبة.

ثانيًا: الحق في التعليم:

تستهدف الاستراتيجية إلى تحقيق الآتي:

١- رفع مُعدّلات القيد والحد من التسرّب من التعليم، وتضييق الفجوة التعليمية بين الأطفال في الحضر والريف.

٢- التوسّع في إنشاء مدارس في كافة المراحل التعليمية بجميع المناطق، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية.

٣- تحسين جودة التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي، بما يتوافق مع المعايير العالمية.

٤- تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المِهني، وزيادة التخصّصات وربط مُخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.

٥- تطوير منظومة البحث العلمي، من خلال تحديث التشريعات واللوائح المُنظمة، لعملية البحث العلمي، وتنمية الموارد البشرية العاملة في المجالات البحثيّة.

ثالثًا: الحق في العمل:

تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق الآتي:

١- زيادة فرص العمل الجديدة، من خلال تعزيز سياسات التشغيل في القطاعات المُختلفة.

٢- إحراز تقدّم ملموس، فيما يتعلق بدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وإنشاء قاعدة بيانات دقيقة للعمالة غير المُنتظمة.

٣- تكثيف الجهود المبذولة في مجال التدريب المهني للموظفين والعاملين، ورفع وعيهم بحقوقهم وواجباتهم الوظيفية.

٤- تعزيز معايير العمل اللائق، وبخاصة فيما بتهيئة بتوفير ظروف عمل آمنة وصحيّة، وضمان توفير أجور عادلة، وتعزيز آليات الوساطة والتحكيم، وفض مُنازعات العمل الجماعيّة، بما يُعزز حقوق العمال.

رابعًا: الحق في الضمان الاجتماعي:

تسعى الاستراتيجية إلى زيادة وعي الفئات المُستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية بإيجابيات تنظيم الأسرة، وذلك لتحقيق وتنفيذ عديدٍ من المشروعات والبرامج والمُبادرات التنموية، منها المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية.

خامسًا: الحق في الغذاء:

تتضمّن أهداف الاستراتيجية الآتي:

١- تبنّي الخطط المُلائمة لتحقيق أهداف نمو الإنتاج الزراعي المحلي، وتوفير المياه اللازمة لزيادة الرُقعة الزراعية، وتنمية الابتكارات والبحث العلمي الزراعي وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة.

٢- خفض التعديّات على الأراضي الزراعية، وإعادة تأهيل المتدهور منها، وتعزيز تقنين أراضي وضع اليد إنفاذًا للقانون.

٣- تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية.

٤- تعزيز توفير مخزون استراتيجي آمن من السلع الأساسية.

٥- تحديث التشريعات واللوائح المُنظمة لضمان سلامة وجودة مُنتجات الغذاء المحلي والمُستورد، وتطوير معايير الجودة والمُواصفات القياسية لعديدٍ من المُنتجات الزراعية، وتعزيز قُدرات ودور الهيئة القومية لسلامة الغذاء.

٦- تفعيل آليّات الرقابة على الأسواق ومُكافحة المُمارسات الاحتكارية.

سادسًا: الحق في مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي:

تشمل مُستهدفات الاستراتيجية الآتي:

١- مُواصلة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، ورفع جودة المياه، وزيادة عدد محطات التحلية.

٢- تطوير مشروعات البنية التحتية للصرف الصحي، واستكمالها لتغطية كافة المناطق الجغرافية.

سابعًا: الحق في السكن اللائق:

تشمل مُستهدفات الاستراتيجية إلى تحقيق الآتي:

١- زيادة عدد الوحدات السكنية لكافة الشرائح الاجتماعية، ولا سيما لمحدودي الدخل، وتقديم تسهيلات في إطار التمويل العقاري.

٢- توفير وتطوير الخدمات والمرافق الأساسية في المُجتمعات السكنية والمدن الجديدة، كالخدمات الصحية والتعليمية وشبكة الطرق والمواصلات.

٣- زيادة بناء مدن جديدة، ووحدات سكنية ملائمة في مناطق الظهير الصحراوي، تتمتّع بالتغطية الكاملة بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية.

٤- إزالة كافة المناطق العشوائية غير الآمنة، وتطوير المناطق التي لم تخضع للتخطيط العُمراني وتجديد شبكات المرافق الأساسية.

ثامنًا: الحق في التنمية الثقافية:

تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق الآتي:

١- توزيع الخدمات الثقافية في مُختلف ربوع الوطن بشكل مُتوازن، لا سيما المناطق النائية، والحدودية والأكثر احتياجًا.

٢- تقديم مزيدٍ من الدعم لقصور الثقافة لتمكينها من الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها.

٣- تعزيز جهود صيانة المواقع التراثية وحمايتها، وتنمية الوعي بأهميتها.

ب) محور حقوق الإنسان للمرأة، والطفل، والأشخاص ذوي الهِمم، والشباب، وكبار السن

أولًا: حقوق المرأة

تستهدف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، تحقيق الآتي:

١- صياغة سياسات تهدف إلى التصدّي للموروثات الثقافية السلبية، التي تُرسخ التمييز ضد المرأة.
٢- تعزيز نهج التخطيط القائم على النوع لتعزيز تمكين المرأة.
٣- الرصد الدقيق للبيانات المُتعلقة بالمرأة على المستويين القومي والمحلي، بصورة دورية، للتعرّف على الفجوات التي تحول دون تمكين المرأة.
٤- تفعيل آليات التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة.
٥- حماية المرأة من كافة أشكال العنف والممارسات الضارة.

ثانيًا: حقوق الطفل

تشمل أهداف الاستراتيجية الآتي:

١- رفع الوعي بحقوق الطفل، وتشجيع المُبادرات والأنشطة المُتعلقة بحقوقه.
٢- ترسيخ مبدأ المصلحة الفُضلى للطفل، عند كافة الجهات المعنية بالأطفال.
٣- الحد من ظاهرة الأطفال بلا مأوى.
٤- تعزيز آليات حصول الأطفال على الرعاية الصحية الكاملة، من خلال النهوض بجودة الخدمات الصحية المُقدّمة لهم، وزيادة تغطية خدمات رعاية الحمل المُنتظمة، وتقليل عدد وفيات الأطفال.

ثالثًا: حقوق الأشخاص ذوي الهِمم

تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق الآتي:

١- إعداد قاعدة بيانات مُوحدة ومُحدّثة عن الأشخاص ذوي الهِمَم لضمان حقوقهم وتحسين أوضاعهم المعيشية.
٢- تعزيز المُشاركة السياسية للأشخاص ذوي الهِمم.
٣- إتاحة فرص الوصول العادل للتعليم، وتوفير التسهيلات، لتلقي الخدمات التعليمية.
٤- تعزيز تمتّع الأشخاص ذوي الهِمم بحقهم في العمل المُلائم من خلال اتخاذ مزيدٍ من التدابير المُناسبة للحد من انتشار البطالة.
٥- تفعيل سُبُل الرعاية الاجتماعية والصحية لذوي الهِمم.
٦- تطوير الخدمات المُتكاملة المُقدّمة لذوي الهِمم، بما يُساعد على التطبيق العملي لمبدأ الدمج والإتاحة.

رابعًا: حقوق الشباب

تستهدف الاستراتيجية تحقيق الآتي:

١- زيادة تمكين الشباب من المُشاركة في الحياة العامة.
٢- تعزيز الخدمات المُقدمة للشباب في المحافظات الحدودية والأماكن النائية.

٣- تدعيم جهود الارتقاء بصحة الشباب ولياقتهم البدنية، واستمرار التوسّع في تطوير وإنشاء مراكز الشباب، والملاعب المُختلفة، وبيوت الشباب، والمدن الشبابية.

خامسًا: حقوق كِبار السن

تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق:

١- تعزيز حصول كِبار السن على الرعاية الصحية المُناسبة.
٢- تمكين كِبار السن من المُشاركة في الحياة العامة.
٣- تشجيع التوسّع في إنشاء دور رعاية لكِبار السن.

الركيزة الثانية: الاستراتيجية الوطنية للتنمية المُستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠

تُعد التنمية المُستدامة هي المقصد النهائي من الجهود الإنمائية، والمقياس الحقيقي لمدى نجاح الخطة في بلوغ مُستهدفاتها في المدى الطويل. ولذا، تتبني خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ أهداف وغايات خطة التنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠ والتي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥، وكذا استراتيجية التنمية المُستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تتوافق في أهدافها وتوجّهاتها مع الخطة العالمية، مع مُراعاة التكيّف مع الظروف المحلية للاقتصاد الوطني.

ويُقصد بالتنمية المُستدامة – بعبارة موجزة - نمط التنمية الذي يؤدي إلى تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر وبما لا يُخِل بحق الأجيال القادمة في حياة أفضل.

ويشتمل هذا المفهوم على ثلاثة أبعاد رئيسة تتداخل فيما بينها، وتتكامل في مُدخلاتها ومُخرجاتها، وهي البُعد الاقتصادي والبُعد الاجتماعي والبُعد البيئي.

وتشتمل أطروحات التنمية المُستدامة على (١٧) هدفًا رئيسًا [شكل رقم (١/٥)]، ويندرج تحت كلٍ منها مجموعة أهداف فرعية ومؤشّرات قياس للإنجازات المُتوخّاة.

شكل رقم (١/٥)

أهداف التنمية المُستدامة

ولتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ على المستوى القطاعي، تم اعتماد عِدّة استراتيجيات قطاعية للتنمية المُستدامة، منها – على سبيل المثال لا الحصر – المشروع القومي لتنمية الأسرة (٢٠٢١ – ٢٠٢٣)، الاستراتيجية الوطنية

للذكاء الاصطناعي (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات)، والاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصَغر وريادة الأعمال (جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصَغر)، واستراتيجية التنمية المُستدامة للسياحة (وزارة السياحة والآثار).

وتم تحديث استراتيجية التنمية المُستدامة بهدف ضمان مواءمة واتساق الأهداف الوطنية مع أهداف التنمية المُستدامة وأجندة أفريقيا ٢٠٦٣، وتأكيد تكامُل الأبعاد الثلاثية للتنمية المُستدامة عبر كافة الأهداف، فضلًا عن دمج نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنّته الحكومة المصرية في عام ٢٠١٦ إلى رؤية مصر ٢٠٣٠، بالإضافة إلى المُتغيّرات والمُستجدات التي تضُم بزوغ جائحة فيروس كورونا وانعكاساتها السلبية على المستوى الوطني والعالمي، والتحديّات التي فرضتها. فضلًا عن التغيّرات الكبيرة التي طرأت على الخريطة الجيوسياسية عالميًا وإقليميًا، وتضمين عدد من القضايا المُلحة، مثل القضية السُكانيّة وندرة المياه وتغيّر المُناخ والشمول المالي وغيرها من القضايا التنمويّة المحوريّة

وتعتمد النسخة المُحدّثة من رؤية مصر ٢٠٣٠ على أربعة مبادئ حاكمة تضع المُواطن في صميم التنمية ومركزها مع ضمان العدالة والإتاحة للجميع، إلى جانب نهج المرونة والتكيّف الضروريين للتعامُل مع تغيّرات العالم السريعة. وتعتبر هذه المبادئ المظلّة الشاملة التي توجّه تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الوطنية الستة التي ترمي إلى تحسين جودة حياة المصريين ورفع مُستوياتهم المعيشية من خلال القضاء على الفقر، وتوفير الغذاء، وإتاحة خدمة صحية مُتميزة، والارتقاء بمنظومة التعليم، وإتاحة السكن اللائق، إلى جانب إثراء الحياة الثقافية والرياضية للمُواطن المصري، وذلك مع تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة من خلال الحد من الفجوة النوعية، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتحقيق الإدماج وتكافؤ الفُرص وتقليص التفاوتات بين الفئات الاجتماعية، إلى جانب تعزيز التنمية المكانية والمحلية لسد الفجوات التنموية في المناطق الجغرافية المُختلفة.

وكذلك، تهدف الاستراتيجية إلى الانتقال إلى اقتصاد معرفي تنافسي ومتنوّع قادر على توليد الدخل وإدارة الموارد وخلق فرص عمل، وفي ظل إسناد دور أكبر للقطاع الخاص لمُشاركة القطاع الحكومي بشكل فعّال ومُتكامل، بالإضافة إلى تعزيز الحوكمة والشراكات التي تُساعد في رسم الخطة الشاملة للتطوير المُؤسسي في ظل سيادة القانون.

ولتحفيز تنفيذ هذه الأهداف الاستراتيجية الوطنية، تُحدد الاستراتيجية سبعة مُمكنات، وهي توفير التمويل من خلال تعبئة الموارد المالية بكافة أشكالها العامة والخاصة المحلية والخارجية، وإنتاج وإتاحة البيانات من المصادر المُختلفة استنادًا إلى معلومات موثقة ومُتجدّدة في كافة المجالات، وتحقيق التقدّم التكنولوجي والابتكار، وإتاحة البيئة التشريعية المُساندة، والقيم الثقافية الداعمة، وأخيرًا ضبط النمو السُكاني حتى تتناسب مُعدّلات الزيادة السُكانية مع مُوارد الدولة الطبيعية والنمو الاقتصادي وارتفاع الحيز المالي للدولة. ووفقًا لتقرير التنمية المُستدامة العالمي (SDR2021)، تأتي مصر في المركز ٨٢ من بين ١٦٥ دولة في مُؤشّر التنمية المُستدامة عام ٢٠٢١. والذي يرصد أداء البلدان في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة.

ويعرّض المُلحق رقم م/١٠ التقدّم المُحرز في تنفيذ الأهداف الأُمميّة للتنمية المُستدامة في كلٍ من الأهداف السبعة عشر وفق التقرير الطوعي الوطني الثالث لمصر لعام ٢٠٢١

٢/٥ أبعاد التنمية البشرية والاجتماعية: الصورة الكليّة

تحرِص مصر على مُتابعة التطوّرات التي تطرأ على مُؤشّرات التنمية البشرية، وذلك برصد التغيّرات المُشَاهدة في مُختلف مُكوّنات مُنظومة التنمية البشرية، وإصدار التقارير الدالة على هذه التغيّرات، وأحدثُها التقرير الصادر في ٢٠٢١ تحت عنوان "التنمية مصر للجميع: مصر المسيرة والمسار".

فقد أفاد تقرير التنمية البشريّة حدوث تحسّن ملموس في العديد من مُؤشّرات التنمية البشريّة، منها المُؤشّرات الصحيّة، وشمِل ذلك تراجُع مُعدّلات الوفيات للأطفال الرُضّع ودون سن الخامسة والأمهات، وارتفاع متوسط العُمر المُتوقّع عند الميلاد (من نحو ٧٠,٣ عام في ٢٠١٠ إلى ٧١,٨ عام ٢٠١٨)، وانخفاض نسب انتشار بعض الأمراض (مثل السُل، وفيروس نقص المناعة الذاتية، والفيروسات الكبديّة)، وزيادة مُعدّلات إتاحة الخدمة الصحيّة، من حيث أعداد المُستشفيات والأسِرّة وأعداد الأطباء البشريّة وهيئة التمريض.

وفي مجال الارتقاء بمنظومة التعليم قبل الجامعي والتعليم الفني، فقد أفاد التقرير، تحسّن مُؤشّرات الإتاحة، مع تصاعُد مُعدّلات الالتحاق بالمدارس، وتلاشي الفجوة النوعية في مُعدّلات القيد، وكذلك تحسّن مُؤشّر الفجوة الجغرافية، مع تقارُب المُعدّلات بين الحضر والريف، هذا بالإضافة إلى تنامي اهتمام الحكومة بإتاحة الفرص لذوي الهِمَم للالتحاق بالتعليم، فضلًا عن رعاية الموهوبين رياضيًا والمتفوّقين أكاديميًا.

وفي مجال تطوير منظومة التعليم الجامعي والبحث العلمي، أشار التقرير إلى إطلاق استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠، والاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠. مما ساهم في تحسين مُؤشّرات إتاحة التعليم الجامعي والعالي، مع زيادة الطاقات الاستيعابية للجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة لِتستقبل ما يربو على ثلاثة ملايين طالب، مع استمرار تنوّع البرامج والمسارات التعليمية، وزيادة التغطية الجغرافية لتشمل كافة مناطق الجمهورية ليتجاوز عدد

الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية ٦٤ جامعة تضم ٧٢٤ كلية، يتخرّج منها ٥٠٠ ألف خريج سنويًا، فضلًا عن تواجُد ٢٤ مركزًا ومعهدًا وهيئة في مجال البحث العلمي، وتزايُد أعضاء هيئات التدريس وبلوغهم نحو ١٢٦ ألف في عام ٢٠٢٠/١٩.

وقد أسفرت هذه التطوّرات عن ارتفاع مُعدّل القيد الإجمالي في مُؤسّسات التعليم الجامعي والعالي من نحو ٢٦% عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى قُرابة ٣٧% عام ٢٠٢٠/١٩، مع تقارُب مُعدّلات القيد للذكور والإناث.

وفي مجال البحث العلمي، تم تطوير المنظومة التشريعية الحاكمة، مع إنشاء هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وصدور الحوافز الداعمة لهذه المجالات، ومنها البرنامج القومي للحاضنات التكنولوجية، كما تم إنشاء بنك الابتكار المصري، كمنصّة حكومية للابتكار، وصندوق لرعاية المُبتكرين والنوابغ، وذلك من مُنطلق الانفتاح على العالم والتركيز على الإبداع والابتكار، لاكتساب مهارات وملّكات البحث العلمي.

وفيما يخُص تطوير منظومة الإسكان الاجتماعي وخدمات المرافق العامة، فقد أبرز التقرير الجهود الحكومية لتطوير منظومة الإسكان، وبخاصة للشرائح محدودة الدخل، وتطوير المناطق العشوائية وتوفير السكن المُلائم للقاطنين بالمناطق غير المُخطّطة بعد تطويرها وتزويدها بالمرافق الأساسية والخدمات العامة، بالإضافة إلى مد شبكات المرافق العامة، سواء في المُجتمعات العُمرانية الجديدة أو في مناطق العُمران الحالية، وبخاصة في القرى والمناطق الأكثر احتياجًا، علاوة على بناء مُجتمعات عُمرانية جديدة مُتكاملة الخدمات.

<u>ومن دلالات ذلك:</u>

- التوسّع المُطرد في بناء وحدات الإسكان الاجتماعي، وارتفاع أعداد المُستفيدين من البرنامج إلى ٣١٢ ألف مُستفيد حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠، حصلوا على دعم نقدي من صندوق الإسكان قدره ٤,٩ مليار جنيه، وتمويل عقاري في حدود ٣٠,٨ مليار جنيه.
- ارتفاع نسبة التغطية لمياه الشُرب على مُستوى الجمهوريّة لتصل إلى نحو ٩٨,٧% في عام ٢٠٢٠، مُقارنة بنحو ٩٧% عام ٢٠١٤، مع قُرب تماثُل هذه المُعدّلات بين الحضر والريف.
- تصاعُد نسبة التغطية لخدمة الصرف الصحي إلى نحو ٦٥% في عام ٢٠٢٠، مُقارنة بنحو ٥٠% في عام ٢٠١٤ [جدول رقم (١/٥)].

جدول رقم (١/٥)

تطوّر مُعدّلات التغطية بخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب

(%)

السنة	الصرف الصحي			مياه الشرب		
	ريف	حضر	إجمالي	ريف	حضر	إجمالي
٢٠١٤	١٢	٧٩	٥٠	٩٥	٩٩	٩٧
٢٠٢٠	٣٧,٥	٩٦	٦٥	٩٧,٤	١٠٠	٩٨,٧
٢٠٢٢ (مُستهدف)	٦٥	٩٨	٨١,٥	٩٨,٥	١٠٠	٩٩,٢٥

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

- الانتهاء من تنفيذ نحو ١١٣١ مشروعًا في مجال مياه الشُرب والصرف الصحّي بتكلفة ١٢٤ مليار جنيه، فضلًا عن تنفيذ ٥٧٩٢ مشروع إحلال وتجديد بتكلفة ٩ مليار جنيه، وحوالي ١٧٦,٤ ألف وصلة منزلية بتكلفة ٦٠٠ مليون جنيه، بالإضافة إلى ٤٠ مليار جنيه تكلفة مشروعات المياه والصرف الصحي بالمدن الجديدة، ليصل إجمالي ما أنفق على هذه الخدمات إلى نحو ١٧٤ مليار جنيه حتى عام ٢٠٢٠.
- إزالة نحو ٢٩٦ منطقة عشوائية غير آمنة خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠) من إجمالي ٣٥٧ منطقة غير آمنة، فضلًا عن تطوير ٥٣ منطقة عشوائية غير مُخطّطة بمساحة ٤٦١٦ فدانًا حتى عام ٢٠٣٠، (بتكلفة ٣١٨ مليار جنيه)، علاوة على تطوير قُرابة ٢٠ سوقًا عشوائيًا من إجمالي مُستهدف ١١٠٥ سوقًا.
- تنفيذ عددٍ من المدن الجديدة في إطار المرحلة الأولى من مدن الجيل الرابع مثل المنصورة الجديدة والعلمين الجديدة وشرق بورسعيد.

وفيما يخُص تطوير منظومة الحماية الاجتماعية، أبرز التقرير عناية الحكومة بانتهاج سياسات مُستقبلية للتعامُل مع التحديّات القائمة، ومنها الانتقال بنظام الحماية الاجتماعيّة من الاهتمام بالكم إلى الكيف والجودة، وتعديل الفلسفة التي تعمل بها شبكات الأمان الاجتماعي، مثل صِحّة الاستهداف، حتى لا تذهب التحويلات النقديّة والعينيّة إلى غير المُستحقين، واعتبار التمكين مُكوّنًا أساسيًا فيما يُقدّم من برامج، والسعي للربط بين التحويلات النقدية وبرامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي، والتوسّع في برامج الدعم النقدي المشروط، والتركيز على المناطق الجُغرافية الأكثر فقرًا واحتياجًا، فضلًا عن تطوير منظومة التموين، وذلك باستحداث منظومة الخُبز والتوسّع في منافذ توزيع السلع التموينيّة والتحوّل من دعم الطاقة إلى دعم المُواطنين الأكثر احتياجًا، علاوة على تحسين نُظُم التأمينات الاجتماعيّة ومد المظلّة التأمينيّة للعمالة غير المُنتظمة، والارتقاء بمنظومة المعاشات، وضمان معاش عادل للمُستحقين، ورفع الحد الأدنى للأجور.

وبوجه عام، يعكِس مُؤشّر التنمية البشرية التصاعُد المُستمر في قيم المُؤشّر على امتداد الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٢٠ [شكل رقم (٢/٥)].

شكل رقم (٢/٥)

اتجاهات التنمية البشرية في مصر (١٩٩٠ – ٢٠٢٠)

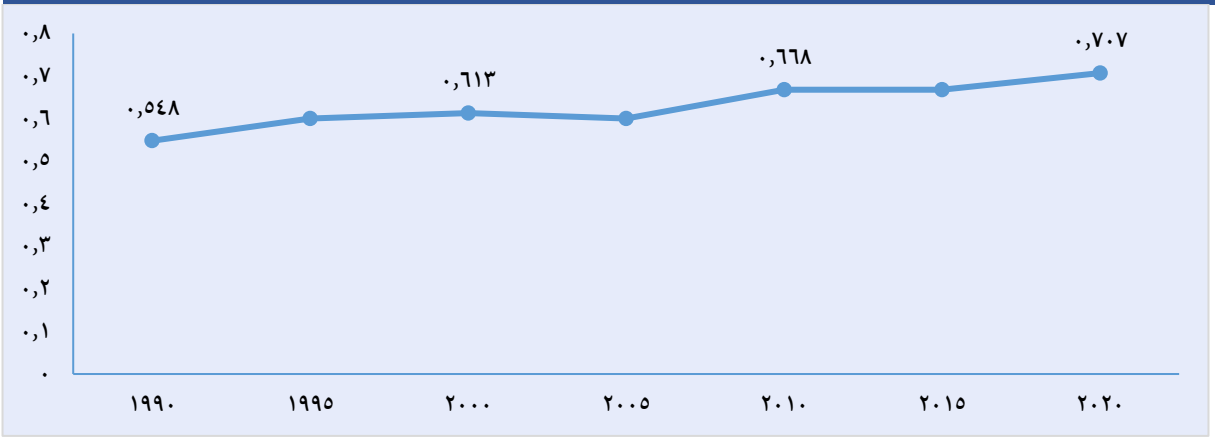

المصدر: مؤشر التنمية البشرية, برنامج الامم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢١

وكذلك، تُفيد المُؤشّرات الفرعيّة الخاصة بتوقّع الحياة وسنوات الدراسة ومُتوسط دخل الفرد، تواصُل التطوّرات الإيجابية على امتداد الفترة سالفة الذكر [جدول رقم (٢/٥)].

جدول رقم (٢/٥)

المُؤشّرات الفرعية لمُؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٩)

	العمر المتوقع عند الولادة	سنوات الدراسة المتوقعة	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي	مؤشر التنمية البشرية
١٩٩٠	٦٤,٦	٩,٨	٣,٥	٥,٩٣٠	٠,٥٤٨
٢٠٠٥	٦٩,٤	١١,٥	٥,٦	٨,٣٧٣	٠,٦٣٧
٢٠١٥	٧١,٣	١٣,٠	٧,١	١٠,٣٨٣	٠,٦٩١
٢٠١٩	٧٢,٠	١٣,٣	٧,٤	١١,٤٦٦	٠,٧٠٧

المصدر: مؤشر التنمية البشرية, برنامج الامم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢١

شكل رقم (٣/٥)

المُؤشّرات الفرعيّة لمُؤشّر التنمية البشرية

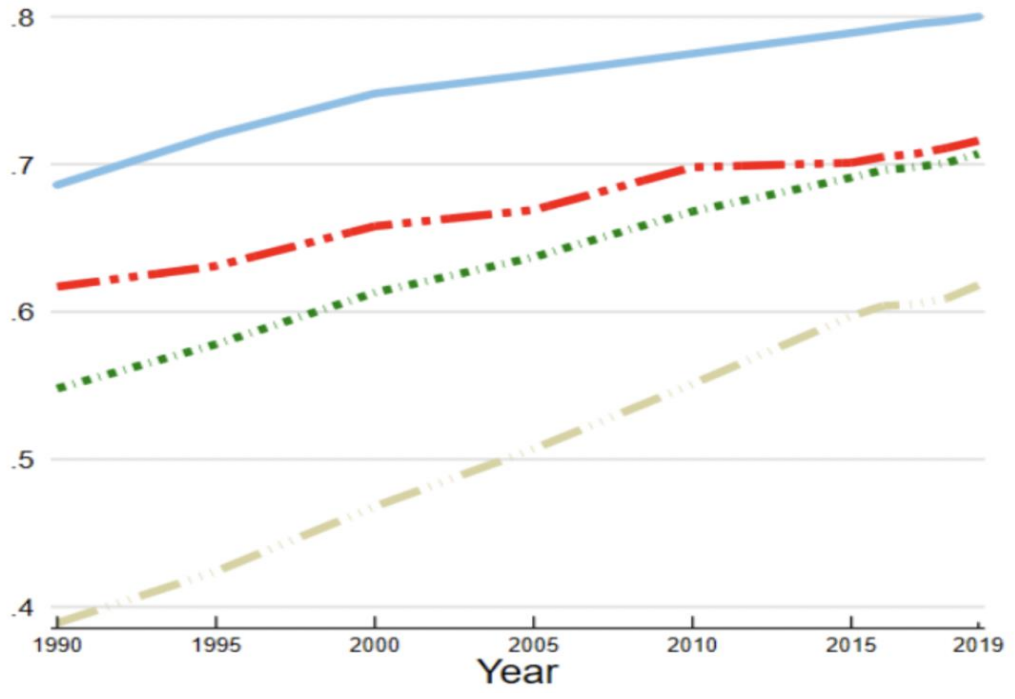

المصدر: مؤشر التنمية البشرية, برنامج الامم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢١

٣/٥ النمو السكاني وتنمية الأسرة المصرية

تحديّات النمو السكاني المُتسارع

تُشكّل الزيادة السُكانيّة المُتسارعة تحديًا كبيرًا أمام الجهود الإنمائيّة، حيث تلتهم ثمار التنمية، وتولّد ضغطًا مُتزايدًا على سوق العمل والطاقة الاستيعابية للنشاطات الاقتصادية، وما يترتب على ذلك من تفاقُم مُشكلتي البطالة والفقر، ومن تهديد للاستقرار الاجتماعي في ظل التفاوتات الدخليّة بين الفئات الاجتماعية والأقاليم وعدم التكافؤ في توزيع السلع والخدمات العامة.

ومن المنظور الاقتصادي، تبرُز أهمية ضبط النمو السكاني لإمكان التصدّي لِمشاكل انخفاض مُعدّلات الإدخار والاستثمار المحلي، وتواضُع مُستويات الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقُم عجز المُوازنة العام واختلالات الميزان التجاري، وتزايُد الضغوط التضخّميّة الناجمة عن قصور الإنتاج المحلي عن الوفاء بالطلب الاستهلاكي المُتنامي بفعل الطفرات السكانية التي تشهدها البلاد.

ومما يُؤكد خطورة القضية السُكانيّة، التطوّرات السريعة في التعداد السكاني خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، مع زيادة الأعداد السكانية من نحو ٧٣ مليون نسمة عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٩١ مليون نسمة عام ٢٠١٥، ثم مُواصلة الطفرة السكانيّة ليتجاوز العدد ١٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠. ووفقًا لأحدث بيان صادر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد تخطّي عدد السكان ١٠٣ مليون نسمة في ١٠ مايو ٢٠٢٢ [شكل رقم (٤/٥)]، وذلك على الرغم من الاتجاه التناقصي لمُعدّل النمو في الأعوام الأخيرة بعد أن كان قد بلغ أقصاه عام ٢٠١٤ (٢,٥%) كما هو مُوضح بالشكل رقم (٥/٥).

شكل رقم (٤/٥)

تطوّر عدد السكان خلال الأعوام من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢١

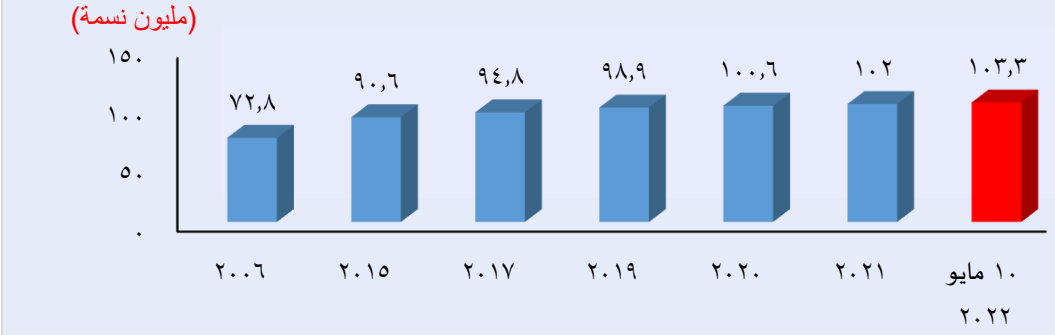

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

شكل رقم (٥/٥)

تطوّر مُعدّل النمو السكاني خلال الأعوام من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢١

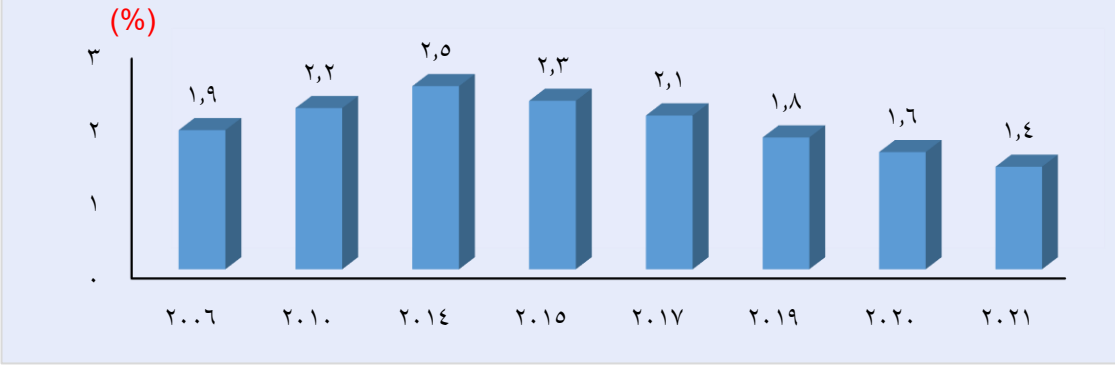

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وكمتوسط عام خلال الأعوام القليلة الماضية، فقد تزايد تعداد السُكان بمُعدّل ١,٩٤%، وهو مُعدّل مُرتفع يُضيف ما يربو على (٢) مليون نسمة للتعداد كل عام. ولو استمرّت هذه المُعدّلات المُرتفعة، من المُتوقّع أن يتجاوز تعداد مصر ١٢٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، الأمر الذي يُمثّل تهديدًا خطيرًا للجهود الرامية للارتقاء بالمستوى المعيشي للمُواطنين، ولكافة السياسات الرامية لمُكافحة التداعيّات الاقتصادية والاجتماعية السلبية للنمو السُكاني السريع، تزايُد مُعدّلات البطالة وارتفاع مُعدّلات الفقر لمُستويات قياسيّة، وانخفاض نصيب الفرد من عوائد التنمية، وكذلك تدنّي مُستويات الخدمات والمرافق العامة، بالإضافة إلى تزايُد أعباء المُوازنة العامة للدولة.

المنظور الشامل لضبط النمو السكاني والارتقاء بخصائص الأسرة

إدراكًا لخطورة النمو السكاني السريع وتداعيّاته الاقتصادية والاجتماعية، فقد عنيّت كافة الأجهزة الحكومية بالتعاون مع مُنظمات المُجتمع المدني والوكالات الدوليّة المعنيّة بقضايا تنظيم الأسرة، بتبنّي برامج تستهدف توسيع نطاق خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، والتوعية بخطورة الزيادة السكانية، فضلًا عن تعزيز القُدُرات المُؤسّسيّة لإدارة القضية السكانيّة بأبعادها المُختلفة.

وفي هذا الإطار، أطلقت الدولة في فبراير ٢٠٢٢ المشروع القومي لتنمية الأسرة المصريّة تحت رعاية السيد/ رئيس الجمهورية، بحضور مُمثّلي المجالس النيابية وجميع شركاء التنمية، حيث يتم تنفيذ هذا المشروع وفقًا للمنظور الشامل الذي تتبنّاه الدولة للتعامُل مع القضية السكانيّة والذي يرتكز على تحسين خصائص السكان وضبط معدلات النمو السكاني، وذلك من خلال العمل على عددٍ من المحاور تتمثّل في الآتي:

المحور الأول: يختص بتحقيق التمكين الاقتصادي، ويستهدف تمكين السيّدات في الفئة العُمريّة (١٨ – ٤٥ سنة) من العمل وكسب الرزق والاستقلالية المالية، وتتضمّن التدخّلات إنشاء وحدات صِحيّة وتنمية الأسرة المصرية، من خلال رفع كفاءة مستشفيات التكامُل في جميع المحافظات، وعمل تصميم مُوحّد لها، وتجهيز ٢٠٠ مشغَل خياطة للسيّدات، بالإضافة إلى تنفيذ مليون مشروع مُتناهي الصِغَر، وتقديم الخدمات المالية وغير المالية، وكذا تدريب ٢ مليون سيّدة على إدارة المشروعات ومحو الأمية الرقميّة، وتطبيق الشمول المالي وتأهيلِهنّ لسوق العمل.

المحور الثاني يتمثّل في التدخّل الخدمي، ويهدف إلى خفض الحاجة غير المُلبَّاه للسيّدات من وسائل تنظيم الأسرة وإتاحتها بالمجّان للجميع، ورفع المُستهدف إلى ٧٥% من إجمالي السيّدات. وفي هذا الإطار، يجري تعيين ١٥٠٠ طبيبة مُدرّبة على وسائل تنظيم الأُسرة، وتوزيعهِنّ على المُنشآت الصحيّة على مُستوى الجمهورية.

المحور الثالث يتعلّق بالتدخّل الثقافي والإعلامي والتعليمي، ويستهدف رفع وعي المُواطن المصري بالمفاهيم الأساسية للقضيّة السكانية وبالآثار الاجتماعية والاقتصادية للزيادة السكانية، من خلال استهداف السيّدات والشباب المُقبِلين على الزواج، وإعادة صياغة الخطاب الديني بما يسمح بتصحيح المفاهيم الخاطئة.

المحور الرابع يتعلق بالتحوّل الرقمي، بهدف الوصول الذكي للسيّدات المُستهدفات لتقديم الخدمة وتسهيلها ومُتابعتها وتقييمها من خلال بناء " منظومة الأسرة المصرية ".

المحور الخامس يختص بالتدخّل التشريعي، لوضع إطار قانوني وتنظيمي حاكِم للسياسات المُتخذة لضبط النمو السكاني.

بالإضافة إلى تقديم برنامج للحوافز المادية يتضمّن صرف مزايا تأمينيّة للسيّدات عند سن ٤٥ سنة بشرط الالتزام بالضوابط التي حدّدها المشروع، ومنها إنجاب طفلين على الأكثر، وإجراء الزيارات الدورية لعيادات تنمية الأسرة، والفحص الدوري لسرطان الثدي والأمراض غير السارية، وفي ضوء ذلك يُمكِن أن تصل المزايا التأمينيّة إلى ٦٠ ألف جنيه طبقاً للسن عند الانضمام.

٤/٥ التشغيل والبطالة

تطوّر مُؤشّرات التشغيل والبطالة

وفقًا لنتائج بحث القوى العاملة للربع الرابع (أكتوبر/ ديسمبر ٢٠٢١)، بلغت قوة العمل نحو ٢٩,٦٥ مليون فرد، كما بلغ عدد الـمُشتغلين نحو ٢٧,٤٥ مليون فرد، وهو ما يعني ارتفاع عدد الـمُتعطلين إلى نحو ٢,٢ مليون فرد، وتصاعُد مُعدّل البطالة إلى ٧,٤% عام ٢٠٢١ مُقابل ٧,٢% عام ٢٠٢٠ [شكل رقم (٦/٥)

شكل رقم (٦/٥)

تطوّر مُؤشّرات البطالة

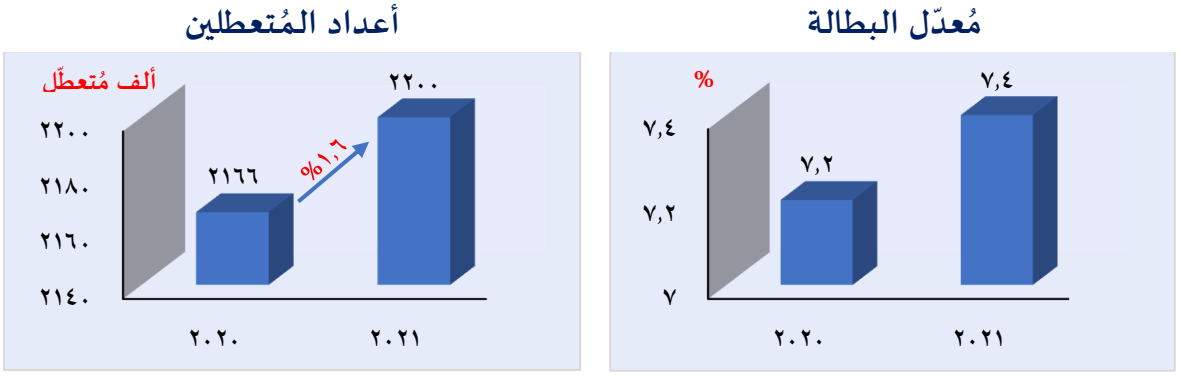

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ووفقًا لتقديرات الخطة لأعداد الـمُشتغلين عام ٢٠٢٢/٢١ من المُتوقّع أن تصل هذه الأعداد إلى ٢٨,٤ مليون فرد، وأن ترتفع إلى ٢٩,٣ مليون فرد بحلول عام ٢٠٢٣/٢٢ بزيادة قدرُها ٩٠٠ ألف فرد خلال عام الخطة، وعلى أساس مُعدّل نمو سنوي ٣,٢%، وهو ما يسمح بخفض مُعدّل البطالة إلى ٧,٣%.

ويُوضّح الشكل رقم (٧/٥) تطوّر مُعدّلات البطالة على امتداد الفترة (٢٠١٣/١٢ – ٢٠٢٣/٢٢) وتُظهِر الإحصائيّات الاتجاه التناقصي لهذه المُعدّلات وبلوغها أدنى مُستوى لها وهو ٧,٥% عام ٢٠١٩/١٨ قبل أن تعاود تصاعُدها لتُسجّل ٩,٦% في عام ٢٠٢٠/١٩، تأثّرًا بتداعيّات جائحة فيروس كورونا.

وبحسب تقديرات الخطة، من المُزمع أن يبلُغ مُعدّل البطالة ٧,٥% عام ٢٠٢٢/٢١، مع انخفاض طفيف إلى ٧,٣% في عام ٢٠٢٣/٢٢.

شكل رقم (٧/٥)

تطوّر مُعدّلات البطالة (٢٠١٣/١٢ – ٢٠٢٣/٢٢)

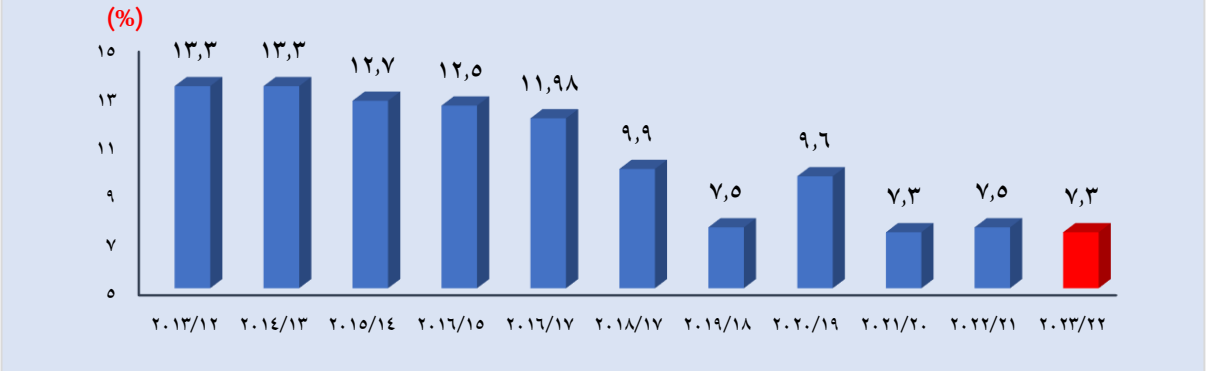

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التخطيط والتنميّة الاقتصاديّة.

ويوضّح الشكل رقم (٨/٥) التوزيعات القطاعية لفرص العمل الجديدة المُتوقّع تدبيرها خلال عام الخطة والذي يُفيد استئثار القطاعات الرائدة كثيفة العمل بالشِطر الأعظم من فرص العمل الجديدة، وهي الزراعة والتشييد والبناء، وتجارة الجملة والتجزئة والصناعة التحويلية التي ينتظر أن تستوعب في مجموعها نحو ٦٠% من إجمالي فرص العمل. وكذلك، من المُتوقّع أن تستوعب قطاعات التنمية البشرية والاجتماعية نحو ١٤% من الإجمالي.

وتَجدُر الإشارة إلى أنه قد تم تقدير التوزيعات القطاعية استرشادًا بالتوزيع النسبي للمُشتغلين الوارد بنشرة القوى العاملة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الربع الرابع لعام ٢٠٢٠)، وتوقّعات النمو القطاعية للناتج خلال عام الخطة.

شكل رقم (٨/٥)

التوزيعات القطاعيّة لفرص العمل الجديدة بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢

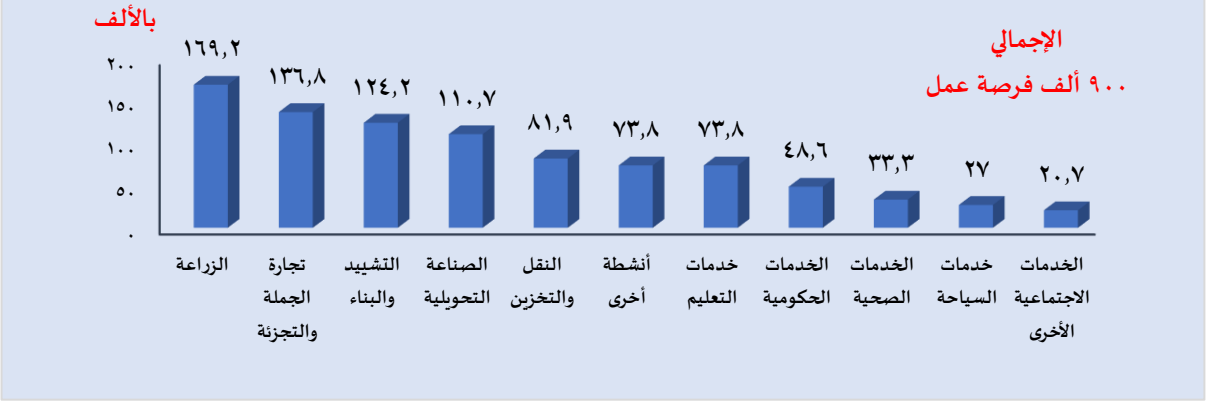

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التخطيط والتنميّة الاقتصاديّة.

التحديّات الراهنة ومُستهدفات الخطة:

لا ينبغي أن تقتصر المُعالجة الشاملة لقضية البطالة على تقليص الأعداد المُطلقة من المُتعطلّين، وإنما يتعيّن أن تمتد للتصدّي لكافة الاختلالات والخصائص الهيكلية للمُتعطّلين، مثل قصور سوق العمل عن استيعاب كافة الفئات الراغبة في العمل، والارتفاع الملحوظ في مُعدّلات البطالة بين الفئات

الشابة، وبخاصة الفئة المُتعلّمة، والتباين الملحوظ في مُعدّلات البطالة بين الحضر والريف وبين الأقاليم، وانتشار العمالة في القطاع غير المُنظم.

وفي ضوء هذه التحديّات، تتبلوّر المُستهدفات الكميّة لخطة عام ٢٠٢٣/٢٢ حول الآتي:

الوضع الراهن (*)	مُستهدفات خطة ٢٠٢٣/٢٢
مُعدّل البطالة (نحو ٧,٣%)	توفير نحو ٩٠٠ ألف فُرصة عمل جديدة ليرتفع عدد المُشتغلين إلى نحو ٢٩,٣ مليون فرد، ويستقر أعداد المُتعطّلين عند ٢,٣ مليون مُتعطّل بنسبة ٧,٣% من جُملة قوّة العمل.
التفاوت في مُعدّلات البطالة بين الذكور والإناث (٥,٢% مُقابل ١٧,٨%)	رفع نسبة مُساهمة الإناث من ١٦% إلى حوالي ٢٥% من جُملة المُشتغلين لخفض الفروق النوعيّة في مُعدّلات البطالة.
نسبة البطالة بين حملة المُؤهّلات الجامعية إلى جُملة المُتعطّلين (٤٤,٨%)	خفض النسبة بمقدار ثمان نقاط مئويّة لتُصبح ٣٦%
مُعدّلات البطالة في الحضر مُقارنة بالريف (١٦,٤% مُقابل ٤,٥%)	تضييق الفجوة بحيث لا تتعدّى خمس نقاط مئويّة
نسبة البطالة بين الشباب في الفئة العُمريّة (١٥ – ٢٩ سنة) [٦٤,٣% من جُملة المُتعطّلين].	خفض النسبة بنحو خمس نقاط مئوية لتُصبح في حدود (٦٠%).

(*) نشرة القوى العاملة أكتوبر/ ديسمبر ٢٠٢١، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الركائز الأساسية وآليّات التحرّك:

يُمكن إيجاز الركائز الاستراتيجية لاستهداف التشغيل وآليّات العمل المنوط بها توسيع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل ومعالم الاختلالات القائمة في الآتي:

- توفير بيئة مُواتية لحِفز الإنتاج والنمو والتشغيل من خلال إفساح المجال أمام القطاع الخاص كي يأخذ دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- تنفيذ المحور الخاص برفع كفاءة ومرونة سوق العمل، وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المِهَني في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكليّة، والذي يُعنى بتنمية المهارات البشرية من خلال تطوير وتحديث مراكز التدريب، وربط سياسات التعليم والتعلّم والتدريب بالاحتياجات الحقيقية لسوق العمل، مع التركيز على التعليم الفني والتدريب المِهني.
- تفعيل مُشاركة المرأة في سوق العمل، ولا سيما في مجال المشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغَر وتلك التي تُدر دخلًا للمرأة، وبخاصة في المناطق الريفية، وبخاصة تكثيف الجهود الإنمائية في مُحافظات الصعيد التي تُعاني من ارتفاع نسبي في مُعدّلات البطالة.
- تفعيل قانون العمل الجديد لتحسين بيئة العمل المُشجّعة للقطاع الخاص، وإضفاء المرونة في سوق العمل.
- التوسّع في إقامة مناطق جاذبة للاستثمار في إطار المشروعات القومية (مثل مُخطط تنمية شبه جزيرة سيناء، ومُخطط تنمية قناة السويس).

- التوسّع في إقامة المُجمّعات الصناعية كثيفة العمالة (مثل مدينة دمياط للأثاث، ومدينة الروبيكي للجلود، ومنطقة مِرغم للصناعات البلاستيكية بالعامرية في نطاق محافظة الإسكندرية).
- تفعيل دور القطاع المالي غير المصرفي في توفير التمويل مُتناهي الصِغر.
- دعم برامج التشغيل بالمحافظات (صناديق التنمية المحلية).
- تدعيم آليات نشر ثقافة العمل الحُر، من خلال حاضِنات الأعمال، ودمج فكر ريادة الأعمال في مناهج التعليم.
- دعم التوجّه التصديري للمشروعات الصغيرة.
- تشجيع القطاع غير الرسمي على الاندماج في منظومة القطاع المُنظّم.

السياسات والمُبادرات المطروحة للنهوض بمُستويات التشغيل

أ) تشجيع المشروعات الصغيرة والمُتوسطة:

- نظرًا لأهمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغر ودوره الرئيس في دفع عجلة التنمية في مُختلف القطاعات وتوفير فرص العمل، تحرِص الجهود الحكومية على مُواصَلة دعم وتطوير هذا القطاع من خلال تدبير التمويل اللازم لإقامة مشروعات جديدة وتوسّعات المشروعات القائمة إلى جانب توفير المُساندة الفنية وتنمية القُدرات البشرية بالتوسّع في البرامج التدريبية لصقل مهارات العاملين، فضلًا عن تحسين المناخ العام لمُمارسة الأعمال.

وفيما يلي عرض مُوجز لبعض السياسات والمُبادرات الداعمة لهذه التوجّهات:

١- مُبادرات جهاز تنمية المُشروعات المُتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغر:

يُعتبر القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية بداية لإقرار عديدٍ من الحوافز والمزايا المالية[١]،

وفي هذا السياق، يلعب جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغر دورًا رئيسًا من خلال اضطلاعه بالمُبادرات والمهام الآتية:

- التوسّع في إتاحة القروض المُيسّرة للمشروعات الصغيرة، وفي إقامة المعارض لتسويق مُنتجاتها.

---

(١) مثل إعفاء المشروعات التي تقدّمت بطلبات لتوفيق أوضاعها لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، من كلٍ من ضريبة الدمغة، وضريبة رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات، وعقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات، فضلًا عن تحصيل ضريبة جمركية مُوحّدة لا تتجاوز ٢% على ما تَستورده تلك المشروعات من آلات أو مُعدّات أو أجهزة، كما تتضمّن تلك الحوافز إعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرّف في الأصول أو المُعدات، إذا تم استخدامها في شراء أصول ومُعدات إنتاج جديدة من جميع المَشروعات، بالإضافة إلى الإعفاء من الضريبة على العقارات المبنيّة للوحدات الخاصة بالمشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغر، لمدة أو مدد يُقدرُها مجلس الإدارة أو مجلس الوزراء.

- توسيع نطاق مشروعات تطوير البنية الأساسيّة والتنمية المُجتمعيّة لإفساح المجال لمزيدٍ من التشغيل للعمالة غير المُنتظمة، وبخاصة في المناطق والقُرى الأكثر احتياجًا لهذه المشروعات.
- تفعيل الاتفاقيّات المُبرمة مع المُؤسّسات ووكالات التنمية الدوليّة، مثل بنك الاستثمار الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية من أجل تنفيذ مشروعات تحسين البنية الأساسيّة، وبرامج الارتقاء الحضري في عددٍ من المُحافظات، مع توسيع نطاق الشمول ليُغطّي كافة مُحافظات الجمهورية لتعظيم فُرص العمل الناجمة عن هذه الاتفاقيّات.
- التوسّع في البرامج التدريبيّة المُوجّهة للعاملين بالمشروعات الصغيرة، مع استهداف الفئات الأكثر احتياجًا، مثل تدريب المُرشدات والمشروعات العاملة في البرامج الصحيّة بالتعاون والتنسيق مع وزارة الصِحّة والسُكان.

ويُوضّح البيان التالي أهم مُستهدفات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغر خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

الهدف	مُؤشّر الأداء	عام ٢٠٢٢	عام ٢٠٢٣
التوسّع في تقديم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغر	حجم تمويل المشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغر (مليون جنيه)	٥٣٦٥	٥٩٠١,٥
	عدد المشروعات المُموّلة (ألف مشروع)	٨٧,٢	٩٥,٩
تعظيم استفادة أصحاب المشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغر من الخدمات غير المالية	عدد ندوات التعريف بريادة الأعمال ونشر فكر العمل الحُر (ندوة)	٢٥٠	٢٧٥
	عدد البرامج التدريبية لرفع المهارات الريادية (برنامج)	١٥٠	١٦٥
	عدد البرامج التدريبية للتأهيل للعمل الحُر (برنامج)	١٦٠	١٧٥
	عدد المُستفيدين من برامج التوجيه والإرشاد لرواد الأعمال (مُستفيد)	١٠٠٠	١١٠٠
	عدد مسابقات رواد الأعمال (مسابقة)	١	١
	عدد الرُخص النهائية التي يتم إصدارُها (رخصة)	٧٥٥٢	٧٨١٤
	عدد العملاء الذين يتم تشبيكهم بالقنوات التسويقية المُتاحة (مُستفيد)	٢٠٠	٢٢٠
	عدد صفقات تكامُل بين المشروعات (b٢b) (صفقة)	١٩٠	٢٠٩
	عدد المشروعات المُسجّلة بسِجل المُوردّين وبوّابة التعاقدات (مشروع)	٢٤٠٠	٢٦٤٠
التوسّع في برامج التنمية المُجتمعيّة كثيفة العمالة	عدد الأسر المُستفيدة من المشروعات في مجال الصحة (ألف أسرة)	٢٨٥	٣٤٢
	عدد المُستفيدين من المشروعات في مجال البيئة (ألف أسرة)	٢٣,٥	٣٧,٥

الهدف	مُؤشّر الأداء	عام ٢٠٢٢	عام ٢٠٢٣
	عدد فصول رياض الأطفال المُستهدف إنشاؤها (فصل)	٨٤	٢٨٨
	عدد فصول محو الأمية المُستهدف إنشاؤها (فصل)	١٨٠	٨٠٠
	عدد يوميّات العمل المُستهدف توفيرها من خلال العقود الجديدة المُوقّعة (مليون)	١,٤	٠,٧٥٤
تأهيل الشباب للعمل في المجالات الفنية والمهارات الحياتية	عدد المُستفيدين من الشباب العاطلين من إيجاد فرص عمل لدى الغير وذاتيًا	٣٠٠٠	٢٧٠٠
	تدريب المُستفيدين ورفع الكفاءة والمهارات اللازمة (عدد المُتدرّبين)	٦٠٠٠	٣٠٠٠
	توفير يوميّات عمل في مُتابعة مشروعات الجهاز (عدد يوميّات العمل)	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
التوسّع في مشروعات البنية الأساسية كثيفة العمالة	عدد مشروعات البنية الأساسية كثيفة العمالة المُستهدف توقيعُها (مشروع)	٣	-
	عدد فرص العمل – يوميّات عمل (ألف)	١٧٦	٣٢,٤

المصدر: جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر.

٢- **مُبادرة تطوير الريف المصري "حياة كريمة"**

بجانب الأهداف الاجتماعية لهذه المُبادرة فإنها تهدف إلى تهيئة بيئة اقتصادية مُواتية لتوفير فرص عمل بالمُحافظات المُستهدفة وتقديم كافة الخدمات المالية والفنية والتدريبية لمُعاونة أبناء القرى على إقامة مشروعات صغيرة ومُتناهية الصِغر توفّر لهم فُرص عمل مُستقرة.

٣- **مُبادرات البنك المركزي المصري:**

تهدف هذه المُبادرات لتوفير التسهيلات الائتمانية بفائدة مُنخفضة للمشروعات الصغيرة، ومن بين هذه المُبادرات:

- **مُبادرة رواد النيل**، والتي تهدُف إلى تقديم خدمات الاستشارات والمُساعدة في تأسيس المشروعات وبلورة الأفكار إلى واقع، والمُساعدة على التوسّع وإعداد دراسات الجدوى، فضلًا عن خدمات التوعية والمعرفة وغيرها، وإنشاء وحدات مُتخصّصة داخل البنوك لخدمة هذه المشروعات، بالإضافة إلى برامج أخرى بالمُبادرة لدعم الشباب ورواد الأعمال وأصحاب الأفكار والمشروعات الناشئة والصغيرة والمُتوسطة.
- **مُبادرة تشجيع البنوك** على زيادة حجم التمويلات حيث قام البنك المركزي بطرح ثلاث مُبادرات في هذا الشأن لتمكين تمويل إنشاء المشروعات الصغيرة وتوفير رأس مال عامل وإقالة المشروعات المُتعثّرة.

٤- **مُبادرات داعمة لقطاع الصناعة:**

ومن أمثلة هذه المُبادرات، مُبادرة مصنعك جاهز ومُبادرة تخصيص الأراضي الصناعية بالصعيد مجانًا ومُبادرة إدارة الأزمات الصناعية بالمُشاركة بين المُستثمرين والهيئة العامة للتنمية الصناعية.

٥- **مُبادرة الهيئة العامة للاستثمار تحت مُسمّى "فكرتك شركتك"** بإنشاء إدارة مركزية لإدارة الأعمال للعمل على نشر فكر وثقافة ريادة الأعمال، فضلًا عن توفير حزم مُتكاملة من الدعم الفني لأصحاب الشركات الناشئة في جميع مراحل المشروع.

ب) مُبادرات وآليات تحفيز دمج القطاع غير الرسمي في نسيج الاقتصاد القومي:

يُشكّل القطاع غير الرسمي حاليًا نحو ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي (نحو ٢,٦ تريليون جنيه)، ويترتّب على انتشار هذا القطاع عِدّة مَثالب أهمّها الآتي:

- ✓ ازدواجية الأسواق، حيث يَتواجد سوق رسمي يتسم فيه الإنتاج بكثافة رأس المال، وسوق غير رسمي يقوم على الإنتاج كثيف العمل، دون علاقات ترابطية بينهما.
- ✓ صعوبة صياغة استراتيجية اقتصادية شاملة في ظل عدم توفّر بيانات دقيقة عن حجم الاقتصاد غير الرسمي وأثره على الاقتصاد الوطني.
- ✓ ازدياد حِدّة مشكلة الفقر، في ظل انخفاض مُستويات الأجور للعاملين بالقطاع غير الرسمي وعدم تمتّعهم بالتغطية التأمينية.
- ✓ ازدياد درجة التمييز النوعي في المجتمع، في ظل اشتغال غالبية الإناث بالسوق غير الرسمي، والتحاقهن بالأعمال المنزلية والعمالة الأسرية دون أجر، فضلاً عن التفاوت في مستويات الأجور بين الذكور والإناث داخل القطاع غير الرسمي ذاته.
- ✓ عدم الوفاء بحقوق الإنسان من حيث تجريم تشغيل الأطفال، نظراً لانتشار هذه الظاهرة في القطاع غير الرسمي.
- ✓ الإضرار بعدالة تنافسية السوق، حيث تخضع المنشآت في السوق الرسمي لأعباء ضريبية والتزامات ترفع تكلفة الإنتاج، مُقابل مُنشآت تعمل بالسوق غير الرسمي لا تتحمّل مثل هذه الأعباء والالتزامات.
- ✓ عدم تحفيز الشركات على الولوج في الأسواق التي تنتشر فيها المُنتجات الرخيصة ومُنخفضة الجودة التي تُنتجها المُنشآت غير المُنتظمة.
- ✓ التهرّب الضريبي للمنشآت غير المُنتظمة مما يُقلّل من الإيرادات العامة للدولة، ويُزيد من عجز المُوازنة العامة، كما ينعكس سلبًا على مستوى الخدمات العامة المُقدّمة.

وتحفيزًا لدمج القطاع غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الوطني، تولي خطة التنمية أهمية خاصة بتفعيل السياسات والآليات الآتية:

- ✓ منح تيسيرات مالية للتحفيز للانضمام للقطاع الرسمي، مثل مُبادرة القيادة السياسية بمنح إعفاء ضريبي خمسة أعوام لمن ينضم للسوق الرسمية.

- ✓ تيسير إجراءات مُمارسة الأعمال من حيث استخراج التراخيص والتسجيل وتصاريح المباني وتكلفة أداء الأعمال بوجهٍ عام، وتوفير أراضٍ مجانية أو بأسعار رمزية في المُجمّعات الصناعية المطروحة.
- ✓ توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل تغطية العمالة في القطاع غير الرسمي، وتطبيق التأمين الصحي الشامل ليُغطي العاملين بهذا القطاع.
- ✓ توفير المُساندة الفنية والمالية للمنشآت مُتناهية الصِغَر، لتحسين كفاءتها الإنتاجية.
- ✓ مُراجعة قوانين العمل لإكسابها المرونة الكافية لتشغيل العمالة بالقطاع الرسمي.
- ✓ الاهتمام بتحسين جودة التعليم وضمان اتساق مُخرجاته مع مُتطلّبات سوق العمل.
- ✓ تشجيع العلاقات الترابطية بين القطاع الرسمي (المُنظَّم) والقطاع غير الرسمي.
- ✓ العمل على توحيد المفاهيم في سياسات القطاع غير الرسمي، وزيادة الدراسات التطبيقية والبحوث الحقلية المعنيّة بدراسة وتحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع، وسُبُل تسريع عملية الدمج في الاقتصاد الوطني.
- ✓ التعريف بمزايا الانضمام إلى القطاع الرسمي من حيث إمكانية التعامل مع الجهاز المصرفي (الشمول المالي)، والاستفادة من المُبادرات المُقدّمة من القطاع المصرفي، فضلاً عن إمكانية التصدير.

ج) التمكين الاقتصادي للمرأة:

تتضمّن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ أربع ركائز رئيسة تتمثّل في التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحماية من كافة أشكال العنف ضد المرأة.

وفيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة، تُؤكّد الخطة أهمية تنمية قُدرات المرأة لتوسيع فُرصها المهنيّة وزيادة مُشاركتها في القوى العاملة وتحقيق تكافؤ الفرص من حيث توظيف المرأة في كافة القطاعات.

وفي هذا السياق، أطلقت مصر مُبادرة سد الفجوة بين الجنسين. وكذلك، تم توقيع مُذكرة تفاهم بين المركز المصري والمجلس القومي للمرأة حول تعزيز الشمول المالي. لرفع مُعدّلات الإدخار وتشجيع النساء على ريادة الأعمال من خلال تعزيز وصولهن إلى الخدمات المالية، وبخاصة الخدمات المصرفيّة[١]، كما يهدف إلى زيادة الوعي المالي من خلال نشر المعرفة المالية بين طالبات المدارس والجامعات.

---

(١) وقد شهد نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ نموًا في قيم أرصدة التمويل مُتناهي الصِغر التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية وعدد المُستفيدين، مُقارنة بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩. كذلك استحوذت المرأة على النصيب الأكبر من التمويل متناهي

في إطار تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، أعدَّ المجلس القومي للمرأة، والمركز المصري للدراسات الاقتصادية، والمعونة الكندية، دليل المرأة المصرية لريادة الأعمال، بهدف تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية.

ويهدف الدليل إلى بناء قُدُرات المرأة التي ترغب في بدء تأسيس مشروع لمُساعدتها على توفير دخل مناسب، بالإضافة إلى معاونة المرأة التي لديها مشروع بالفعل وترغب في توسيعه، أو التي تواجه مُشكلات في تنفيذه من خلال تقديم النصح والتوجيهات[١].

وبالمثل، أُطلِق برنامج مُستورة من خلال بنك ناصر لتقديم برامج تمويلية للمرأة بهدف تحويلها من مُتلقية للدعم إلى عنصر فعَّال وطاقة مُنتجة. وتم صرف ٣٢٠ مليون جنيه لنحو ١٩ ألف مُستفيدة، بالإضافة إلى تخصيص ٣٠٠٠ قرض من قروض مُستورة للسيدات من ذوي الهِمم لدمجِهم في الحياة الاقتصادية.

وكذلك أُنشِئت "مراكز خدمة النساء العاملات" بهدف تشجيعهنّ على المُشاركة في سوق العمل من خلال ٤١ مركزًا في٢٢ محافظة. ويبلغ عدد المُستفيدات ١٩٥ ألفًا من هذه المراكز، بالإضافة إلى بدء تطوير الحضانات والتوسّع فيها بشكل ابتكاري لاستقبال أطفال السيدات العاملات.

ومن ناحية أخرى، تم تنفيذ مشروع "المرأة والعمل" و"قدم الخير" و"قرية واحدة منتج واحد" كبرامج لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات، وكذلك تم إطلاق مُبادرة "أدها وأدود" لتمكين صاحبات الحرف اليدوية ذات الطابع المصري الأصيل من حرفتهن والعمل على تطويرها والترويج لها.

وقد تم إطلاق مبادرة "القطن المصري من الزارعة إلى الحصاد" لتدريب النساء على الجني المُحسَّن لزيادة إنتاجية القطن.

ويُوضح الشكل رقم (٩/٥) المُساعدات المالية والدعم الفني المُقدّم للمُستفيدات من البرامج الداعمة للتمكين الاقتصادي للمرأة.

الصغر، فقد بلغ عدد المُستفيدات في نهاية الربع الثاني من عام 2020 نحو ١,٩٧ مليون مُستفيدة بأرصدة تمويل قدرُها 8.19مليار جنيه، مقارنة بنحو ١,٩٣ مليون مستفيدة بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩ بأرصدة تمويل بلغت ٦,٨٢ مليارجنيه، في مقابل عدد العملاء الذكور الذي بلغ في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ نحو ١,١ مليون مُستفيد بأرصدة تمويل قدرها ٩ مليار جنيه، مُقارنة بنحو مليون مُستفيد في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩ بأرصدة تمويل حوالي ٧ مليار جنيه.

(١) وينقسم الدليل إلى أربعة أجزاء رئيسة، يتضمَّن الأول منها كيفية الدخول في عالم الأعمال والمعلومات الأساسية التي تحتاج إليها المرأة للدخول فيه، أما الجزء الثاني فيتضمّن شرحًا لمراحل المشروع والخدمات الخاصة بكل منها، والبيانات المتعلقة بأماكن توفير هذه الخدمات. ويشمل الجزء الثالث شرحًا تفصيليًا لخطوات تأسيس المشروع، ويتناول الجزء الرابع بنكًا للمعلومات يشمل أسماء ووسائل اتصال جميع الجهات التي من المُمكن أن تتعامل معها المرأة في مراحل المشروع.

شكل رقم (٩/٥)

المُساعدات المالية والدعم الفني المُقدّم للمُستفيدات من البرامج الداعمة للتمكين الاقتصادي للمرأة

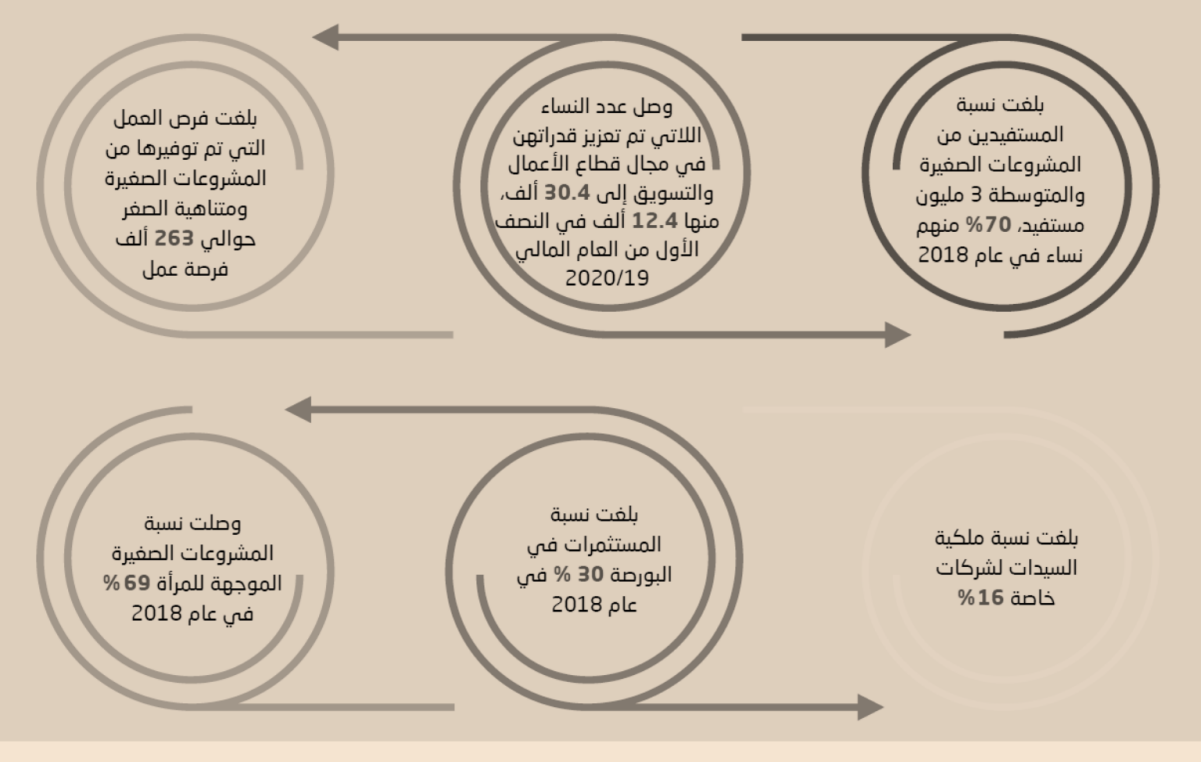

المصدر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٢١.

٥/٥ الخدمات التعليمية

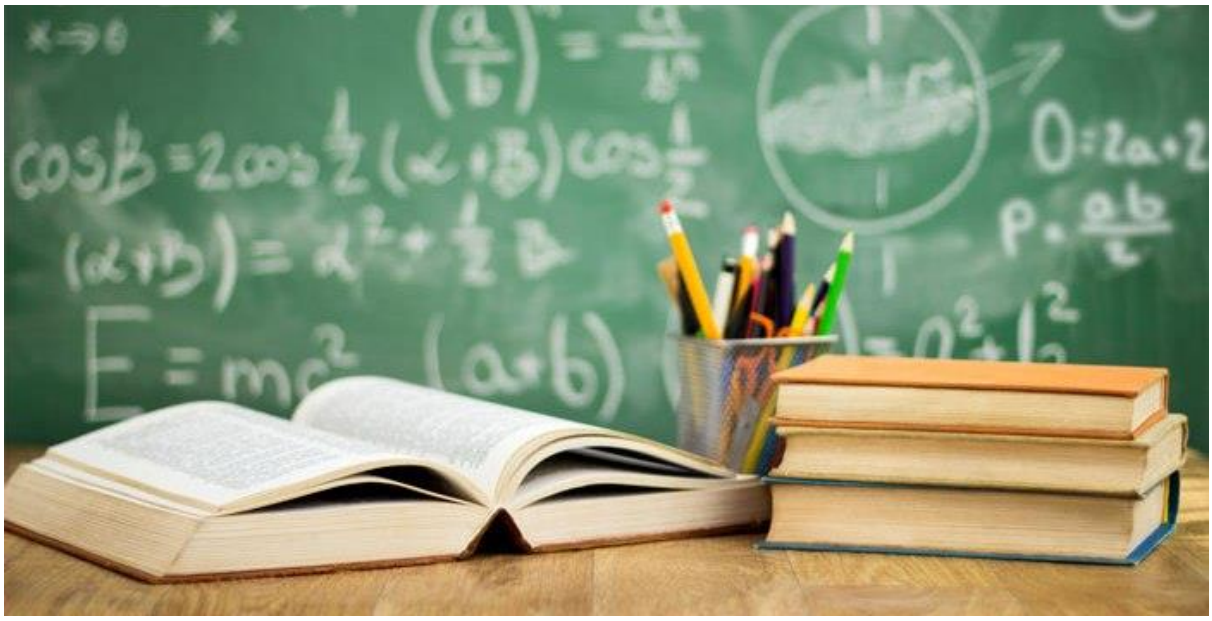

أهمية الارتقاء بالخدمات التعليمية:

يُعد التعليم ركيزة أساسية لتنمية الموارد البشرية وتنوير المعارف الإنسانية لمُواكبة مُستجدّات العصر ومُتطلّبات الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي والثورة الصناعيّة الرابعة، ولتعزيز التنافسيّة الدوليّة في شتى مناحي الحياة.

ولذا، يأتي قطاع التعليم في مُقدّمة القطاعات التي تُوليها الدولة عناية كبيرة وأولويّة عند تخصيص الموارد وتقرير خيارات البرامج والمشروعات التنمويّة.

ونظرًا لدور التعليم في بناء الشخصية المصرية، فقد حرِصت الدولة على تحسين جودة العملية التعليمية وتطويرها وفقًا لنظام التعليم الحديث (٢,٠) لرفع كفاءة وجدارة مُخرجات العملية التعليمية.

أهم الإنجازات المُحقّقة في عام ٢٠٢١

أولًا: التعليم العام:

تم إعادة النظر في منظومة التعليم التقليدية واتخاذ خُطوات جادة وملموسة لتحسين جودة العملية التعليمية وتطويرها، مع الاعتماد الأساسي على التحوّل الرقمي والبنية التكنولوجيّة في منظومة التعليم.

ومن المُؤشّرات الدالة على الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة في الآونة الأخيرة في تطوير التعليم العام، نذكر الآتي:

أ) إتاحة التعليم:

- إنشاء ١٠٢٧٥ فصلًا جديدًا بمُختلف المراحل التعليمية، مع إحلال وتجديد ٣٧١٨ فصلًا في مُحافظات الجمهورية.

- إنشاء عدد ٧ مدارس وإدارة تعليمية عن طريق التمويل من صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية.
- إطلاق منصّة الحِصص الإلكترونية، التي حقّقت نسبة مُشاهدة مليون و٤٠٠ ألف تقريبًا خلال عام ٢٠٢١/٢٠.
- إطلاق مجموعة من القنوات لبث الدروس لمُختلف المراحل التعليمية، كقنوات مدرستنا التي وصل عدد المُشتركين بها على موقع يوتيوب إلى ٦٠ ألف مُشترك.
- إطلاق نظام إدارة التعلّم، ويُعتبر المصدر الرئيس للمُذاكرة لطلاب المرحلة الثانوية.
- تعزيز التواصُل عن بُعد بين الطلاب والمُعلّمين عبر منصة Edmodo، حيث تُمكّن ما يقرُب من ٢٢ مليون طالب في حوالي ٥٥ ألف مدرسة أن يتواصلوا مع المُعلّم بصورة فعّالة.

ب) التعليم المُجتمعي:

- إنشاء ٦ فصول جديدة تابعة للتعليم المُجتمعي، بالتعاون مع المُجتمع المحلي، مع تجهيز ستة فصول تعليم مُجتمعي في المناطق المحرومة.

ج) قطاع تكنولوجيا المعلومات:

١- تم تجهيز البنية التكنولوجية لعدد ٢٤٨٧ مدرسة ثانوي جديدة، مع توصيل خط ربط لعدد ٢٣٩١ مدرسة، وتركيب عدد ١٨٤١ كاميرات مُراقبة داخل لجان الامتحانات.
٢- توفير عدد ٦٠٠ ألف جهاز تابلت لطلاب الصف الأول الثانوي.
٣- زيادة عدد المُتدرّبين على توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية إلى ١٣٣٥٠ مُتدرب.
٤- إعداد ٢٢ برنامجًا تدريبيًا في مجال توظيف التكنولوجيا.
٥- زيادة عدد المُتدربين الحاصلين على الشهادات الدولية لبرامج Cisco إلى ألف مُتدرب.
٦- إنشاء ١٨١ برمجية تفاعلية، وبث ٣٣٣٦ حصّة تفاعليّة.
٧- إنتاج ٥٨ برمجية تعليمية إلكترونية للتعليم العام والفني.

د) التعليم الفني:

- افتتاح ١٢ مدرسة تابعة للتكنولوجيا التطبيقية في ٢٠٢١، ليُصبح إجمالي عدد مدارس التكنولوجيا التطبيقية ٢٨ مدرسة في مُختلف المُحافظات.
- زيادة عدد المناهج التفاعلية إلى ١٩٧ منهج، مع تطوير ٢٧ منهج.
- تطوير ٧ برامج من التعليم الفني وفقًا لمنهجية الجدارات.

هـ) التنمية المهنية للمُعلّمين والكوادر الإدارية:

- زيادة عدد المُعلّمين المُتدرّبين على الاختبارات الدولية والقومية في العلوم والرياضيّات واللغة العربية لـ ٧٥ مُتدرّبًا و٨٢ مُتدرّبًا على التوالي.
- زيادة عدد القيادات المُتدرّبة على المهارات الشخصيّة لـ ٨٧ مُتدرّبًا.
- إعداد ١٣ مُخطّطًا لتقويم جميع المواد الدراسية للفصلين الدراسيين في الصفين الأول والثاني الثانوي.

و) عدد المدارس:

- توفير الصيانة الشاملة لمدرسة تابعة لـ Steam، مع ربط الإنترنت بين المبنى المدرسي ومبنى الإقامة لمدرستين، مع استهداف ٥٠ مُعلمًا لاستيفاء الاحتياجات البشرية اللازمة للمدارس.
- تشغيل خمس مدارس يابانية في عام ٢٠٢١، ليِصبِح إجمالي عددهم ٤٨ مدرسة حتى العام الدراسي ٢٠٢٢/٢١.
- زيادة عدد المدارس الدولية الحكومية إلى ١٩ مدرسة.
- زيادة عدد مدارس النيل لـ ١٤ مدرسة بمختلف المحافظات والمُدن.
- زيادة عدد المُتدرّبين على حقيبة الموهوبين والتعلّم الذكي إلى ٧٠٠ مُتدرّب.
- ارتفاع عدد الطلاب الموهوبين إلى ٢٤٥٠ طالبًا سنويًا.
- إنتاج عدد ٣٢ فيديو تعليمي إثرائي للمفاهيم العلمية و٦ برمجيّات تفاعلية للحقائب التدريبية في اللغات والحاسب الآلي.
- إنشاء دليل مرجعي لاكتشاف الطلبة المُبتكرين.
- تنفيذ ستة نماذج مُحاكاة لقاعات المتحف العلمي وللمفاهيم العلمية بتقنية الواقع الافتراضي.

ز) مدارس التربية الخاصة:

- تدريب أكثر من ٧٥ ألف مُعلّم على أساليب الدمج والتعامُل مع الطلاب المُدمجين، مع الإعداد لتدريب حوالي ١٠٠ ألف مُعلم.
- تقديم دعم تكنولوجي لنحو ٣٠٠ مدرسة دامجة في عدد من المحافظات، مع تجهيز ٥٠٠ غرفة مصادر تعلّم، وتقديم دعم تكنولوجي لحوالي ١٣٠٠ مدرسة دامجة.
- تدريب نحو ٢٧,٧ ألف مُعلّم لغة عربية على رفع مستوى الأداء المهني، ونحو ٢٢,٣ ألف مُعلم لغة إنجليزية، و١٥,٦ ألف مُعلم علوم، و ٢٢,٨ ألف مُعلم رياضيّات.
- إعداد ٦٥٦ مدرسة على شهادة الاعتماد والجودة.

ح) تطوير آليّات المُشاركة المُجتمعيّة:

- بناء أربع مدارس ابتدائية ومدرستين إعدادية في إطار خطة المدارس المُجتمعيّة الجديدة.
- عمل صيانة للبنية التحتيّة لنحو ٢٩ مدرسة ابتدائية وست مدارس ثانوي.
- عمل تنمية مهنية لعدد ٢٦٨٠ مُعلمًا ومُعلمة ومدير في مُختلف المراحل التعليمية والتعليم المُجتمعي.
- تقديم مُساعدات مادية واجتماعية لنحو ١٦,٥ ألف تلميذ في المرحلة الإعدادية، و٧٧٠٠ تلميذ في المرحلة الثانوية.

ط) محو الأمية وتعليم الكُبار:

- بلغ عدد المُواطنين التابعين لمحو الأمية نحو ٤١٠ ألف مواطن، وبلغ عدد المُتحرّرين من الأميّة نحو ٧٦ ألف بنسبة تُناهز ٢٠%، وبلغ عدد القوافل الإعلامية لهيئة محو الأمية ٤٩٦ قافلة، وتم عمل ١٢٥ ندوة للتوعيّة والتثقيف، والاعتماد على ٤٢ وسيلة إعلام في مُواجهة الأمية، وتم تأهيل ١٧٢٥٦ مُعلمًا تربويًا.

ثانيًا: التعليم الجامعي:

- استكمال إنشاء ست جامعات تكنولوجية جديدة.
- استكمال مقوّمات ثلاث جامعات تكنولوجية (القاهرة الجديدة – الدلتا بقويسنا – بني سويف).
- استكمال بيت الطلبة بالمدينة الجامعية بباريس.
- بدء مشروع ميكنة المُستشفيات الجامعية (١٤١ مُستشفى شاملة جامعة الأزهر).
- انتهاء المرحلة الأولى من الاختبارات المُميكّنة بـ (٧٣ كلية من كليات القطاع الصحي).
- إنشاء عدد ثمان كليات ومعاهد دراسات عليا بالجامعات الحكومية.
- استكمال إنشاء الجامعة المصرية اليابانية.
- البدء في إنشاء المقر الجديد لجامعة سنجور بمدينة برج العرب بالإسكندرية.

وفيما يلي بيان يُوضّح نسب تنفيذ إنشاء الجامعات خلال عام ٢٠٢١:

اسم الجامعة	نسب التنفيذ
الزقازيق	٦٣,٥
حلوان	٥٨,٦
أسيوط	٥٨,٥
بنها	٦٢
بني سويف	٦٠,٥
الوادي الجديد	٥٨
المنصورة	٥٨,٣
قناة السويس	٥٦,٥
بورسعيد	٤٣,٦
المنوفية	٢٨
المنيا	٢٩,٣

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ثالثًا: البحث العلمي:

- استكمال مدينة العلوم والتكنولوجيا لأبحاث وصناعة الإلكترونيّات بالقاهرة.
- إنشاء مقر وكالة الفضاء الأفريقية.
- إنشاء مركز الجينوم المصري بهدف رسم خريطة جينية مرجعية للشعب المصري تتضمّن تحديد المُؤثّرات الجينيّة في فاعلية الأدوية وعلاج الأمراض المُختلفة، ودرجة الاستجابة لأسباب الأوبئة المُختلفة وخاصة أمراض القلب والأورام السائدة.

مُستهدفات ومُؤشّرات خطة عام ٢٠٢٣/٢٢

تقدير الإنتاج والناتج:

من المُستهدف زيادة إنتاج القطاع بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٢٣/٢٢ إلى نحو ٢١٤,٨ مليار جنيه مُقابل نحو ١٨٤,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١ بنسبة ١٦,٣%، وكذلك زيادة الإنتاج بالأسعار الثابتة إلى نحو ١٩٣,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٣/٢٢، وبنسبة نمو ٤,٧% [جدول رقم (٣/٥)].

جدول رقم (٣/٥)
تطوّر الإنتاج من قطاع التعليم بالأسعار الجارية والثابتة خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢

العام	بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	مُعدّل النمو السنوي (%)	مليار جنيه	مُعدّل النمو السنوي (%)
٢٠٢٢/٢١	١٨٤,٧	-	١٨٤,٧	-
٢٠٢٣/٢٢	٢١٤,٨	١٦,٣	١٩٣,٤	٤,٧

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعلى مستوى ناتج القطاع، من المُستهدف زيادته – بعد استبعاد قيمة مُستلزمات الإنتاج الوسيطة – إلى ١٨٨,٨ مليار جنيه بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢٣/٢٢، مُقابل بلوغه نحو ١٦١,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١، بنسبة نمو ١٧,١%.

وبالأسعار الثابتة، من المُقدّر زيادة ناتج القطاع إلى ١٦٩,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣/٢٢، بمُعدّل نمو ٥,١% [جدول رقم (٤/٥)].

جدول رقم (٤/٥)
تطوّر الناتج من قطاع التعليم بالأسعار الجارية والثابتة خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢

العام	بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	مُعدّل النمو السنوي (%)	مليار جنيه	مُعدّل النمو السنوي (%)
٢٠٢٢/٢١	١٦١,٢	-	١٦١,٢	-
٢٠٢٣/٢٢	١٨٨,٨	١٧,١	١٦٩,٤	٥,١

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاستثمارات الكليّة بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢

تُقدّر الاستثمارات الكليّة لقطاع التعليم بنحو ٧٧,٢ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢٣/٢٢، وتتوزّع على النحو المُبيّن بالشكل رقم (١٠/٥).

شكل رقم (١٠/٥)

هيكل الاستثمارات الكليّة لقطاع التعليم بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢

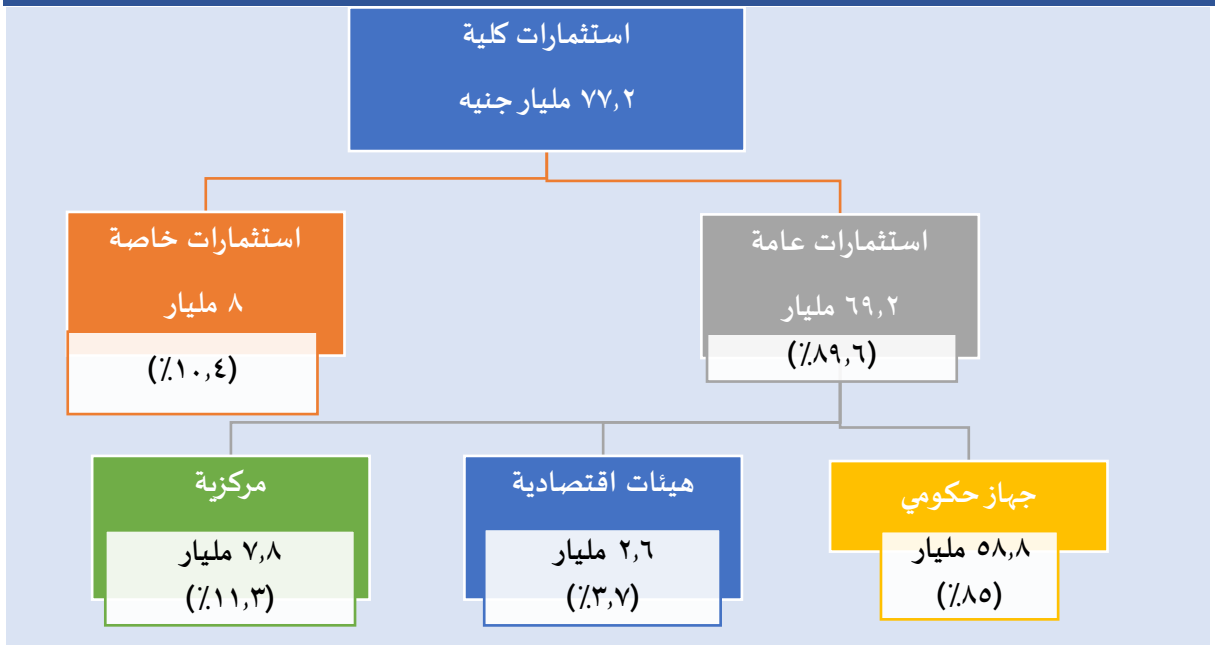

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

المُستهدفات بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢

أولًا: التعليم قبل الجامعي:

التوجّهات الرئيسة:

برغم ما تحقّق من إنجازات تنموية في مجال التعليم قبل الجامعي في الفترة الأخيرة، إلا أنه مازالت هناك تحديّات قوية. يُفرضها النمو السكاني المُتسارع، من ناحية، ومُخرجات الثورة العلمية والتكنولوجية التي يتعيّن مُواكبتها، من ناحية أخرى. فمازالت هناك قضايا مُرتبطة بكفاءة المنظومة التعليمية وفاعليتها، منها ما يتعلق بزيادة الكثافة الطلابية بالفصول وقياسًا بأعداد المُدرسين، ومنها أيضًا ارتفاع مُعدّلات التسرّب، سواء من التعليم عامة، وبين المراحل التعليمية المُختلفة، وارتفاع مستويّات الأميّة، علاوة على عدم تزايُد الحاجة لتحقيق التوافُق بين مُخرجات النظام التعليمي – بشقيه العام والفني – مع مُتطلّبات سوق العمل.

ولقد عمدت خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ على مُواجهة هذه التحديّات، بتبنّي برامج ومُبادرات ومُشروعات تستهدف المُساهمة في مُعالجة الاختلالات القائمة في المنظومة التعليمية، وأبرزت الخطة على وجه الخصوص التوجّهات الآتية لمُراعاتها في تقرير المُستهدفات:

١- التوسّع في بناء المدارس الحكومية، وذلك بغرض خفض كثافة الفصول، وبخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي (٥٣ طالبًا).

٢- مُواصلة جهود تضييق الفجوة الجغرافية في مُعدّلات القيد بالتوسّع في إقامة المدارس في المُحافظات التي تُعاني من انخفاض مُعدّلات الالتحاق بالتعليم مُقارنة بالمُحافظات الأخرى، وبخاصة مُحافظات الوجه القبلي.

٣- مُواصلة تطبيق البرنامج الحكومي (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) والذي تبنّى فتح ١٦٠٠ فصل دراسي لذوي الهِمم.
٤- مُراجعة وتقويم برامج محو الأمية القائمة، والعمل على زيادة كفاءتها في خفض مُعدّلات الأميّة التي مازالت مُرتفعة في مصر (٢٨% في الفئة ١٥ سنة فأكثر).
٥- مُواصلة تفعيل برنامج الإصلاح الشامل للمناهج التعليمية ولبرنامج تكنولوجيا المعلومات في إطار الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي (٢٠١٤ – ٢٠٣٠).
٦- التوسّع في نظام الشراكة مع القطاع الخاص في تحويل وتنفيذ إدارة مشروعات التعليم قبل الجامعي.
٧- الارتقاء بجودة التعليم الفني، من خلال تطوير البرنامج الخاص بالتعليم الثانوي الفني والتوسّع في إتاحة فرص التعليم بالبرنامج، وتحديث التخصّصات وتطوير المناهج في ضوء مُتطلّبات سوق العمل المُتجدّدة، وإتاحة تكنولوجيا التعليم لطلاب التعليم الفني، وتطوير المستوى المهني.

مُستهدفات التعليم قبل الجامعي:

١- خفض كثافة الفصول: إنشاء وإحلال وتجديد ٢٥ ألف فصل في كافة المراحل التعليمية، وذلك لمواكبة الزيادة المستمرة في مُعدّل النمو السنوي لعدد الطلاب الذي يصل إلى ٣,٩% (حوالي ٧٨٠ ألف طالب سنويًا)، لخفض كثافة الفصول وإتاحة خدمات التعليم في المناطق المحرومة، باستثمارات قدرُها ١٥,٤ مليار جنيه عام الخطة بمُعدّل زيادة ٤٠% عن استثمارات عام ٢٠٢٢/٢١.
٢- تحسين تنافسية مُخرجات التعليم قبل الجامعي: إنشاء ١٠ مدارس يابانية جديدة بالإضافة إلى مدارس النيل ومدارس (STEAM) والمدارس الرسمية الدولية والقومية، فضلًا عن إنشاء ٢٠ مدرسة جديدة للتكنولوجيا التطبيقية باستثمارات ٢,٥ مليار جنيه، فضلًا عن توجيه ٣,٧٥ مليار جنيه لتوفير أجهزة التابلت لطلاب المرحلة الثانوية، والبدء في تنفيذ برنامج التعليم (٢,٠) من خلال توجيه ٨٧٤ مليون جنيه للتوسّع في توفير الشاشات والفصول الذكية، وتجهيز المدارس بفصول الفراغات الذكية باعتمادات ٣٢٤ مليون جنيه، ونحو ١,٢ مليار جنيه لتطبيق "الجدارات" في مدارس التعليم الفني والمدارس التطبيقية، وكذا توجيه ٧٠٠ مليون جنيه لبنك المعرفة (قناة مدرستنا).
٣- المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة": إنشاء وتطوير نحو ١٣,٨ ألف فصل دراسي، وصيانة ١٤٣٠ مدرسة في إطار المرحلة الأولى من مُبادرة "حياة كريمة".
٤- مُبادرة تطوير الفصول في التجمّعات الحضريّة: إنشاء وتطوير وتوسعة ٨٤٠٠ فصل في كافة المراحل التعليمية، بـ ٧٥ تجمعًا حضريًا، تقع ضمن النطاق الجغرافي للمرحلة الأولى من المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"

وتستهدف الخطة مُواصلة خفض مُعدل محو الأمية إلى ١٧% عام ٢٠٢٣/٢٢ مُقابل ١٩% عام ٢٠٢٢/٢١[شكل رقم (١١/٥)].

شكل رقم (١١/٥)

تطوّر مُعدّلات الأمية (السكان ١٠ سنوات فأكثر)

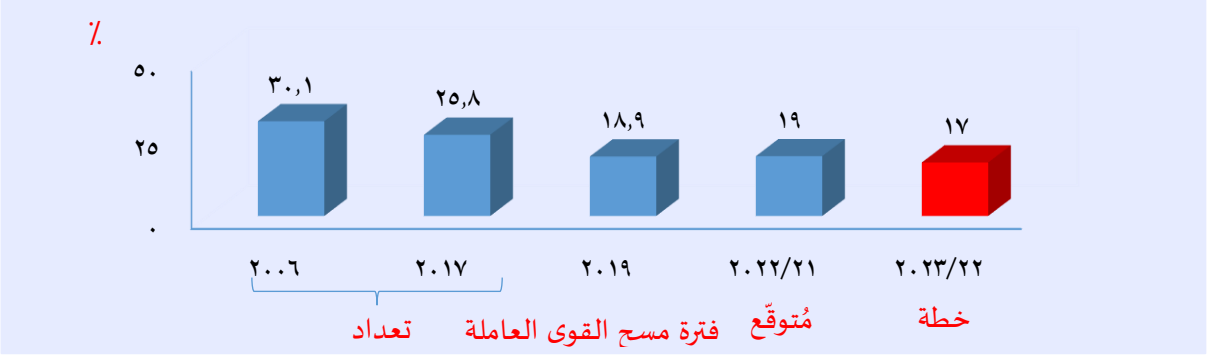

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح المُستهدفات التفصيلية لتطوير وتنمية قطاع التعليم قبل الجامعي في إطار خطة عام ٢٠٢٣/٢٢.

جدول رقم (٥/٥)

مُستهدفات قطاع التعليم قبل الجامعي في إطار خطة عام ٢٠٢٣/٢٢

البرنامج الفرعي	المشروع/ النشاط	مؤشر الأداء	المتوقع ٢٠٢٢/٢١	المُستهدف ٢٠٢٣/٢٢
أولًا: إتاحة التعليم للجميع دون تمييز				
توفير أماكن للتعلّم وتجهيزها	إنشاء وتجهيز فصول التعليم	(ألف فصل)	١٥	١٥
	القرى الأكثر احتياجًا وحياة كريمة	(ألف فصل)	٢,٦	٤,٩
إتاحة مدارس الفرصة الثانية	افتتاح مدارس مُجتمعية وإلحاق المتسربين بالمدارس المُجتمعية	(مدرسة)	٦٠٠	٢٠٠
		(ألف طفل)	٢,١	٧
تشغيل فصول التربية الخاصة	توفير المُعلمين والمديرين والأخصائيين من مدارس التعليم العام الدامجة للتعامل مع الدمج	(ألف مُعلم)	٧	١٠
	توفير مدارس الدمج لذوي الإعاقة البسيطة المدعومة بالتكنولوجيا	(مدرسة)	٥٠	١٠٠
	توفير غرف مصادر التعلم للدمج بمدارس التعليم العام	(غرفة)	٢٥	٤
	توفير فصول لمزدوجي ومتعددي الإعاقة ملحقة بمدارس التربية الخاصة	(فصل)	٣	٣
	زيادة عدد الطلاب بنسبة ١٠% في مدارس التعليم العام للطلاب ذوي الإعاقة البسيطة	(ألف طالب)	١٢٠	١٣٠
إتاحة التعليم للطلاب الوافدين	توفير أماكن التعليم للطلاب الوافدين	(ألف)	٧٦,٨	٨٨
	عقد مسابقات فنية وأدبية ومسابقة المخترع الصغير	(فائز)	٥١	-
	المنح الدراسية	(طالب)	٢٢	٢٠

البرنامج الفرعي	المشروع/ النشاط	مؤشر الأداء	المتوقع ٢٠٢٢/٢١	المُستهدف ٢٠٢٣/٢٢
المنح المقدمة من الدول والحكومات	زيادة المخصصات المالية للمنح المقدمة للطلاب الوافدين بالتنسيق مع وزارة الخارجية	طالب التعليم الابتدائي	٣٠٠	٣٠٠
	إعارة المعلمين إلى الدول المجاورة	معلم	١٦١	٦٣٥
	التعاون بين مصر وبعض الدول العربية والأجنبية في مجال التعليم	منحة	١٥	١٥
إتاحة التغذية	إتاحة التغذية للمدارس	(مليون طالب)	١٣,٣	١٤,٧
توفير مصادر ووسائل التعلم	طبع وتوريد كتب لمختلف المراحل الدراسية	(مليون كتاب)	٢٦٦,٧٣	٢٨٩
إتاحة أنشطة العملية التعليمية	تنظيم معارض للمدارس المنتجة	(معرض)	٣٠٠	٤٠٠
	تنفيذ مشروعات المدرسة المنتجة بالمدارس	(ألف مشروع)	٨,٥	١٠,٥
	المشروع القومي لرفع اللياقة البدنية للطلاب	(مليون طالب)	١	٢
	المشروع القومي للقراءة تحت شعار اقرأ وارتقِ	(ألف طالب)	١٥٠	١٥٠
مبادرة إطلاق القوى الناعمة	حصر عدد الطلاب الفقراء ومتوسطي الدخل لبحث إمكانية دعمهم بشتى الطرق	مُعدل المدارس المُستهدفة	١٠٠%	١٠٠%
	تنمية مهارات البحث العلمي	مُعدل المدارس المُستهدفة	٢٥%	٢٥%
تفعيل وحدة تكافؤ الفرص	تأهيل الوحدات للتميز المؤسسي	مديرية	٩	١٣
	إعداد ندوات عن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان	مديرية	٩	١٥
سد منابع الأمية والتحرر منها	القوافل التوعوية بأهمية التعليم ومخاطر الأمية	عدد القوافل	٢٢٩١	٢٢٩١
	الندوات التوعوية والتثقيفية	عدد الندوات	٦٧٤	٦٧٤
	إعداد وتأهيل القائمين على العملية التعليمية	(ألف دورة)	١٨	١٨
	المتابعة الميدانية للفصول	عدد المتابعات الميدانية	١٣٦	١٣٦
ما بعد الأمية	تنفيذ الدورات الامتحانية	عدد الناجحين (ألف)	٦٥٦	٧٣١
	تحديث المناهج والبرامج	عدد المناهج	١	١
	إصدار شهادات للمتحررين من الأمية	عدد الشهادات (ألف)	٧٢	٧٢
	توفير منصات التعليم والتعلم الإلكتروني	عدد المنصات	١	١
	رصد بعض النماذج المضيئة وتكريمهم	عدد المُكرمين	٢٥	٢٥
	إتاحة الفرصة أمام المتحررين لمواصلة تعليمهم	عدد الفصول	٢٠	٢٢
		عدد الدارسين	٣٠٠	٣٥٠
	إصدار كُتيبات تتناسب مع المتحررين من الأمية	عدد الكُتيبات	١	١

البرنامج الفرعي	المشروع/ النشاط	مؤشر الأداء	المتوقع ٢٠٢٢/٢١	المُستهدف ٢٠٢٣/٢٢
	توفير خدمة تعليمية موجهة للمناطق الأكثر احتياجًا (مبادرة حياة كريمة)	عدد الدارسين (ألف دارس)	١٦٢,٩	١٦٥
ثانيًا: تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي				
تحسين جودة العملية التعليمية	تدريب المعلمين على توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية	عدد المتدربين (ألف متدرب)	٨	٨
	إعداد البرامج التدريبية في مجال توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية	عدد البرامج	٤	٤
	تطوير المعامل المدرسية بمختلف المراحل التعليمية	عدد المعامل	٥١٠	٥١٠
	توفير أجهزة التابلت للمرحلة الثانية	عدد التابلت (ألف)	٧٠٠	٧٠٠
	الدعم الفني المقدم للمدارس	عدد الزيارات	٢٠٠	٢٥٠
	مراجعة وتعديل الكتب الدراسية القائمة بجميع الصفوف	معدل الكتب المُستهدفة	%١٠٠	%١٠٠
	مراجعة وتعديل المواد التعليمية لكافة الصفوف المدرسية لرفعها على منصة بنك المعرفة المصري وموقع وزارة التربية والتعليم	معدل المواد المُستهدفة	%١٠٠	%١٠٠
	تقديم برامج تعليمية على المنصات	عدد المُعلمين	٨٠	١٥٠
	إصدار كُتب القيم واحترام الآخر	عدد الكتب	٣	٥
	التوسع في مدارس الشراكة مع القطاع الخاص ppp	عدد المدارس	٤	١٣
	التوسع في المدارس الحكومية الدولية	عدد المدارس	٣	٣
	التوسع في مدارس النيل	عدد المدارس	٢	٢
	تشغيل المدارس المصرية اليابانية	عدد المدارس	١٠	١٠
	التنمية المهنية للعاملين بالمداري المصرية اليابانية	عدد المتدربين	٧٠٠	٨٠٠
	التوسع في المدارس الحكومية التي تُطبق النموذج الياباني	عدد المدارس	١٠	١٠
التوسع في المدارس المطورة	تشغيل مدارس المتفوقين	عدد المدارس	١	١
تقييم خدمات التنمية المهنية	التدريب على حقيبة المهوبين والتعلم الذكي	عدد المتدربين	١٥٠٠	٢٠٠٠
	تدريب المعلمين والمديرين والأخصائيين من مدارس التعليم العام الدامجة للتعامل مع الدمج	عدد المتدربين	٧٠٠٠	١٠٠٠٠
ثالثًا: تطوير التعليم الفني				
تحسين جودة التعليم الفني	إنشاء هيئة مستقلة لضمان جودة التعليم الفني	إنشاء الهيئة	--	استكمال بناء الهيئة
	البرامج التي تناسب متطلبات البيئات المحيطة (زراعي)	عدد	٣	٢

البرنامج الفرعي	المشروع/ النشاط	مؤشر الأداء	المتوقع ٢٠٢٢/٢١	المُستهدف ٢٠٢٣/٢٢
تحسين جودة العملية التعليمية (مناهج دراسية قائمة علي منهجية الجدارات)	المناهج المطورة (طبقًا لمنظومة الجدارات المهنية)	عدد	٣٠	٣٠
	الفيديوهات التعليمية الدراسية	عدد	٥٠	١٠٠
التوسع في نماذج المدارس المطورة الفنية	المدارس التي سيتم تطوير منظومة التقييم بها	مدرسة	٣٠٠	٥٠٠
	المدارس المنشأة بالتعاون مع جهات أخري	مدرسة	٣	٢
	المدارس الفنية بنظام التأسيس العسكري	مدرسة	١٠٠	١٠٠
	الفصول الملحقة	فصل	٧	٥
	المحافظات المُستهدفة للقضاء علي عمالة الأطفال (زراعي)	محافظة	٧	٥
رفع كفاءة المعلمين بالمدارس الفنية	التوسع في تدريب (TOT)	متدرب	٤٥٠	١٠٠٠
	تأهيل المعلمين بالمدارس الفنية علي البرامج المطورة	مُعلم	٢٨٩٦١	٤٣٢٦٨
	تأهيل محققين داخليين وخارجيين لتحسين جودة تقييم الطلاب	عدد	٢٨٠٠	٥٠٠٠
	تأهيل مُعلمي التعليم الفني علي برنامج التوجيه والإرشاد المهني	مُعلم	٣٠٠٠	٣٥٠٠
	تأهيل مُعلمي التعليم الفني كمسئول توظيف ومعلومات سوق العمل	مُعلم	٤٠٠	٤٥٠
	تأهيل المعلمين علي المنصات الرقمية والتعليم عن بعد	مُعلم	٣٠٠٠	٥٠٠٠
التدريب المهاري للطلاب	الطلاب المستفيدين من برامج التدريب المهاري	طالب	٦٠٠	٧٥٠
تغيير الصورة النمطية عن الخدمة التعليمية المُقدمة	نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين	%	٨	١٠
	نسبة مؤسسات التعليم الفني والمهني القائمة علي الشراكة المجتمعية	%	٨	١٠
	الملتحقين بالتعليم المهني من إجمالي التعليم الفني	%	١٠	١٥
	خفض متوسط كثافة الطلاب بالفصول	طالب	٣٨	٣٦
استخدام الطاقة النظيفة	رفع كفاءة الكهرباء بمباني ديوان الوزارة	مبني	١	٢
	تركيب محطة طاقة شمسية لمباني الديوان	مبني	١	٢
	تركيب محطة طاقة شمسية لمباني المديريات	مديرية	٢	٤
	تركيب محطة طاقة شمسية لمباني الإدارات التعليمية	إدارة	٤	٥
	تركيب محطة طاقة شمسية لمباني المدارس	مدرسة	٣	٥
رابعًا: تطوير التعليم الفني التطبيقي				
زيادة وتطوير مدارس التكنولوجيا التطبيقية	إنشاء مدارس تكنولوجيا تطبيقية	مدرسة	١٠	١٠
	صيانة مدارس التكنولوجيا التطبيقية	مدرسة	٦	١٠
	إعداد مناهج بالطرق الحديثة	منهج	٣٥	٣٥
	الأنشطة التربوية الرياضية	مستفيد	٣٠٠٠	٤٠٠٠
	اختيار المعلمين لمدارس التكنولوجيا التطبيقية	لجان/ خبراء	١٥٠	٢٠٠

البرنامج الفرعي	المشروع/ النشاط	مؤشر الأداء	المتوقع ٢٠٢٢/٢١	المُستهدف ٢٠٢٣/٢٢
	اختيار المديرين لمدارس التكنولوجيا التطبيقية	لجان/ خبراء	١٠	١٠
	المعلمين المقبولين	مُعلم	٣٠٠	٣٥٠
خامسًا: تعزيز دور البحث العلمي في تحسين بيئة الأعمال				
ربط المدرسة الفنية بسوق العمل	استحداث مهن وبرامج فنية تلبي احتياجات سوق العمل	عدد	١٥	١٥
تحويل مناهج التعليم المزدوج إلي إلكتروني تفاعلي وربطه ببنك المعرفة	المناهج الإلكترونية التفاعلية المرتبط ببنك المعرفة	منهج	٤٠	٤٠
	الشراكات مع القطاع الخاص PPP	شراكة	١٠	١٠
ربط مُخرجات التعليم الفني بالواقع العملي	تمكين وحدة سوق العمل للقيام بدورها مع قطاع الأعمال	مُستهدفين (عدد)	٤٥٠٠	٤٥٠٠
	نسبة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصاتهم	%	٤٠	٤٥
سادسًا: تحسين جودة النظام البحثي والتكنولوجي				
إجراء البحوث العلمية لتطوير منظومة التعليم قبل الجامعي	أبحاث تطوير المناهج	بحث	٧	٤
	أبحاث التخطيط التربوي	بحث	٤	١
	أبحاث الأنشطة التربوية	بحث	٦	٥
سابعًا: تنافسية نظم ومُخرجات التعليم				
قسم التطوير	الاشتراك في الدراسات الدولية	عدد الكُتيبات/ الاستبيانات	٣	١
	إعداد بنوك الأسئلة للمرحلة الثانوية	عدد بنوك الأسئلة	٣٣	١
قسم التقويم	تقويم جودة تنفيذ مدارس التعليم العام للإجراءات المطلوبة في بداية العام الدراسي	مدرسة	٢٥٠	٥٠٠
	التقويم الشامل لسير العملية التعليمية بمدارس التعليم العام	مدرسة	٨٠٠	١٠٠٠
	تقييم جودة سير الامتحانات	تقرير	٥٠٠	٥٠٠
	التقويم الشامل لسير العملية التعليمية بالمدارس المتخصصة	عدد الخطط	١٠	٢٠
ثامنًا: نشر ثقافة العلوم والابتكار				
تنمية مهارات العلوم والابتكار عند الطلاب	تقديم أنشطة للطلاب علي المشاريع العلمية ومهارات البحث العلمي	طالب	١٠٣٥	٢٠٢٥
	تقديم أنشطة نوادي العلوم للطلاب	طالب	١٧٠٧٠	٣٠٣٠٠
	تنمية مهارات التعامل مع الحاسب الآلي للطلاب وأولياء الأمور	مستفيد	٢٠٥٠٠	٣١٤٦٠
	تنمية مهارات اللغات للطلاب وأولياء الأمور	مستفيد	١٣٢٣٠	٢٦٤٥٠
	تنمية مهارات الأشغال اليدوية للطلاب وأولياء الأمور	مستفيد	٢٩٢٠	٣٦٠٠
	زيارات المتحف العلمي	زائر	١٠٩٣٠	٢٠٧٣٠
	استضافة وتنظيم ندوات وفعاليات	مستفيد	٤٧٥	٥٢٠
	أنشطة لذوي القدرات الخاصة	طالب	١٨٩٠	٢٣٥٠
	الاشتراك في المسابقات الدولية للابتكار	طالب	٣٠٠	٥٢٥
	الاشتراك في مبادرة حياة كريمة للطلاب وأولياء الأمور	مستفيد	١٣٦٨٠	٢٠٥٦٥

البرنامج الفرعي	المشروع/ النشاط	مؤشر الأداء	المتوقع ٢٠٢٢/٢١	المُستهدف ٢٠٢٣/٢٢
	مشروعات الوحدة المنتجة بالمدارس والمقيدين في دراسات الجدوى	مشارك	٤٥٠٠٠	٥٥٠٠٠
	مشروعات إعادة تدوير المخلفات	مشروع	٥٥٠	٦٠٠
	المسابقات الدولية	مسابقة	٥	٥
تاسعًا: مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي				
مبادرة الحد من التدخين	لقاءات توعوية عن أضرار التدخين والمخدرات للمراحل التعليمية الثلاثة	طالب	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
	مسابقة جماعة مُناهضة التدخين والمخدرات	طالب	١٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠
	ندوات علمية وزيارات ميدانية للمستشفيات	معدل المدارس المُستهدف	%١٠٠	%١٠٠
عاشرًا: التدريب الصناعي				
رفع كفاءة المعلمين لتتناسب مع تطوير المناهج والتكنولوجيا	تدريب المعلمين علي تكنولوجيا الاتصالات الرقمية	متدرب	١٢٢٦٠	١١٠٠٠
	تدريب المعلمين علي المناهج المبنية علي الجدارات	متدرب	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
إعداد المدربين بشكل جيد	تدريب مدربين لكل البرامج الفنية المطورة (TOT)	متدرب	٢٠٠	١٠٠٠
	توفير خامات التدريبات العملية للمتدربين	متدرب	١٧٠٠٠	٢٠٠٠٠
	إعداد حقائب تدريبية للبرامج الفنية	عدد	٤	٣
تأهيل المعلمين بدورات تدريبية خارجية	دورات تدريبية خارجية من خلال منح واتفاقيات مع اليابان والولايات المتحدة الأمريكية	مستفيد	١٠	٥
التدريب علي استخدام الطاقة الشمسية	تدريب فني لصيانة محطة الطاقة الشمسية بمباني المديريات والإدارات والمدارس	مستفيد	٢٠	٤٠
	تدريب بناء قدرات أعضاء وحدة كفاءة الطاقة	متدرب	٢	٦
	تدريب طلبة التعليم الفني علي تركيب وصيانة محطات الطاقة الشمسية	مدرسة	٥	٨
	تدريب فني لصيانة محطة الطاقة الشمسية بمباني الديوان	عامل	١٠	٢٠
حادي عشر: تنمية روح الولاء والانتماء للوطن				
تنمية روح الولاء والانتماء للوطن	مؤتمر مجلس الاتحاد العام للطلاب	طالب	١٨٠	١٨٠
	معسكر إعداد القادة لتدريبات التنمية البشرية علي مهارات القيادة	طالب	٥٠٠	٥٠٠
	برنامج "اختار مصيرك" لتوعية الطلاب بكيفية المفاضلة بين نوعيات التعليم المختلفة	طالب	٢١٠٠	٢١٠٠
	مسابقة الوعي القومي والاجتماعي لطلال المرحلة الإعدادية علي مستوي الجمهورية	طالب	١٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠
	رحلات ومعسكرات طلابية تحت شعار "الحفاظ علي الهوية المصرية: اعرف بلدك"	طالب	٢٨٣٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
	مسابقة التوجيه الجمعي والإرشاد التربوي للمراحل التعليمية الثلاثة	طالب	٤٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠

البرنامج الفرعي	المشروع/ النشاط	مؤشر الأداء	المتوقع ٢٠٢٢/٢١	المُستهدف ٢٠٢٣/٢٢
	لقاءات توعوية لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتعظيم مبدأ المواطنة	طالب	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
	مسابقات طلابية للحفاظ علي النسيج الوطني من خلال جماعات أصدقاء بيت العائلة المصرية	طالب	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
	إقامة ندوات توعوية لتعزيز قيمة المواطنة لجميع المراحل	ندوة	٢٨٠٠	٢٨٠٠
ثاني عشر: الخطة العاجلة لترشيد وتدبير الاحتياجات من المياه				
الخطة العاجلة لترشيد وتدبير الاحتياجات من المياه	زيارات ميدانية للمدارس للتوعية بترشيد استهلاك المياه	مديرية	٢٧	٢٧
	عرض أفلام توعوية بخطورة التعدي علي نهر النيل	مدرسة	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠
	تضمين المناهج المختلفة لأهمية ترشيد استهلاك المياه	نسبة المناهج	%٩٠	%٩٠
ثالث عشر: التوعية بقضايا الأمن المائي				
التوعية بقضايا الأمن المائي	مسابقة المراجعة البيئية	ندوة	٩٣٠	٩٣٠
	مسابقة الأبحاث الخاصة بالأخطار التي تهدد نهر النيل	مشارك	٦٧٨٠٠	٦٧٨٠٠
	مسابقة النيل مستقبلنا	مشارك	٦٥٣٤	٦٥٣٤
	تدريب علي أنشطة التربية البيئية والسكانية	متدرب	١٩٦٠٢	١٩٦٠٢

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢٢.

ثانيًا: التعليم الجامعي:

التوجّهات الرئيسة لتنمية قطاع التعليم الجامعي والعالي:

برغم ما تحقّق من إنجازات ملموسة في مجال التعليم الجامعي من حيث زيادة الطاقات الاستيعابية للجامعات والمعاهد العُليا واستحداث نُظُم التكنولوجيا المُتطوّرة وتنويع المسارات التعليمية إلا أنه مازالت هناك تحديّات قائمة تُواصِل الدولة العمل على تذليلها لتحقيق الانطلاقة المنشودة لمنظومة التعليم العالي، وقد وردت بتقرير التنمية البشرية لمصر – سالف الذكر – وقد تم أخذها بعين الاعتبار عند تقرير مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ وهي:

١- زيادة أعداد الجامعات الحكومية والمعاهد العليا والمراكز البحثية، وبخاصة الجامعات المُتخصّصة في العلوم الحديثة والتكنولوجيا المُتقدّمة، مع مُراعاة التوزيع الجغرافي المُتكافئ بين المحافظات وفقًا لاحتياجات كلٍ منها من خدمات التعليم الجامعي والعالي.

٢- التوسّع في إنشاء الجامعات الأهلية على غرار جامعة الملك سلمان الدولية، وجامعة العلمين الدولية، وجامعة الجلالة بمحافظة السويس، وجامعة المنصورة الجديدة، بهدف تقديم برامج تعليمية مُتطوّرة يتوفّر بها بنية أساسية تهيئ السبيل لإجراء البحوث العلمية في المجالات ذات الأولويّة مما يترتب عليه زيادة فرص التعليم عالي الجودة وفي فروع معرفية مُتعدّدة وحديثة، فضلًا عن تأهيل الخرّيجين للمنافسة في أسواق العمل الدولية.

٣- التوسّع في إنشاء الجامعات التكنولوجية – على غرار ما أقيم في القاهرة الجديدة وقويسنا وبني سويف – وما هو مُستهدف إقامته بالعاصمة الإدارية الجديدة، وكذا فروع للجامعات الأجنبية، مثل الجامعات الإنجليزية، والكندية.

٤- تعزيز دور القطاع الخاص في تطوير منظومة التعليم الجامعي وتوفير المُساندة التمويلية والفنية لمراكز البحث العلمي، من خلال التوسّع في إنشاء الجامعات الخاصة، واستحداثها في تخصّصات علمية ترتبط بمُتطلّبات مُجتمع الأعمال، ومُقتضيّات الثورة الصناعية الرابعة.

٥- التطبيق الفاعل لقانون المُشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص (ppp)، من خلال تولي الحكومة توفير الأراضي ومد المرافق إلى المواقع المُختارة لتوطين الجامعات، على أن يتولى القطاع الخاص توفير التمويل اللازم للأعمال الإنشائية، بالإضافة إلى الإدارة والتشغيل، وفق نظام حق الانتفاع على أن تعود ملكية الأصول للدولة بعد انقضاء الفترة التعاقدية.

٦- التوسّع في إقامة حاضِنات التكنولوجية ومشروعات ريادة الأعمال لتحويل الابتكار ومُخرجات البحوث إلى شركات تكنولوجية من خلال توفير الدعم الفني والمادي واللوجيستي لأصحاب الأفكار التكنولوجية.

٧- التوجّه نحو تنويع المناهج التعليمية بالجامعات المصرية، والتركيز على التخصّصات التي تتوافق ومُتطلبات سوق العمل وقطاع الأعمال، حتى تكون مُخرجات التعليم أكثر فاعلية في الوفاء باحتياجات مُجتمّع الأعمال.

المُستهدفات:

١- <u>التوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية:</u>

تستهدف الخطة توجيه ٤٤٢ مليون جنيه لاستكمال إنشاء وتشغيل ٦ جامعات تكنولوجية (٦ أكتوبر، أسيوط الجديدة، طيبة الجديدة بالأقصر، شرق بورسعيد، سمنود بالغربية، برج العرب بالإسكندرية)، بطاقة إستيعابية ٢٢,٥ ألف طالب، ليصل إجمالي الجامعات التكنولوجية نحو ٩ جامعات، وذلك في إطار إهتمام الدولة لتوفير تعليم تكنولوجي يقدم خدمات تعليمية متكاملة ذات جودة مناظرة لنظم الجودة العالمية.

٢- <u>التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية:</u>

تستهدف الخطة توجيه ٤,٤ مليار جنيه في العام (٢٠٢٣/٢٢)، لإنشاء وتشغيل ١٥ جامعات أهلية منها (الزقازيق، بنها، بني سويف، المنصورة، أسيوط، حلوان، الوادي الجديد، السويس، المنيا، المنوفية) بطاقة استيعابية ١٥٠ ألف طالب، وذلك في إطار الاهتمام، الذي توليه الدولة بالتوسع في إتاحة التعليم الجامعي، وفقاً للعلوم التكنولوجية الحديثة والتخصصات العلمية المتطورة، الأمر الذي يسهم في تحقيق هدف الاستراتيجية "خفض الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل".

٣- من المُخطّط توجيه نحو مليار جنيه لتطوير ١٥٤ مركز إختبار في كافة الجامعات الحكومية، بمعدل نمو ١٢٥% مُقارنة بالمُتوقّع في العام (٢٠٢٢/٢١)، الأمر الذي يُسهِم في تحقيق هدف الاستراتيجية "تطوير البنية التحتية التكنولوجية".

٤- زيادة معدلات الإتاحة والجودة في منظومة التعليم الجامعي، من خلال:

أ- إنشاء الجامعة المصرية الفرنسية بالقاهرة، باعتمادات ٣٢٥ مليون جنيه.

ب- تجهيز المبنى الرئيسي بالفرع الدولي لجامعة القاهرة في ٦ أكتوبر، باعتمادات ٢٢٣ مليون جنيه.

ج- إنشاء جامعة سنجور ببرج العرب بمحافظة الإسكندرية باعتمادات ٢٠٠ مليون جنيه.

د- إنشاء مبنى لكليتي الفنون التطبيقية والتربية النوعية بجامعة بنها، باعتمادات ١٠٠ مليون جنيه.

هـ- إنشاء كلية الذكاء الاصطناعي بجامعة كفر الشيخ، باعتمادات ١٠٠ مليون جنيه.

و- إنشاء مبنى كلية علوم بمدينة أبو رديس بمحافظة جنوب سيناء، باعتمادات ٨٠ مليون جنيه.

ثالثًا: البحث العلمي:

التوجّهات:

في إطار برنامج الإصلاحات الهيكليّة ذات الأولويّة للاقتصاد المصري، تشمل التوجّهات المعنيّة بتطوير البحث العلمي الآتي:

- تفعيل قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- تفعيل دور المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- الانتهاء من مراكز تجميع وتصنيع الأقمار الصناعية بمدينة الفضاء.
- الانتهاء من معهد البحوث الإلكترونية.
- مُواصلة التوسّع في الشِراكات العلميّة العالميّة في المشاريع البحثيّة المُموّلة من جهات دولية، مثل الاتحاد الأوروبي، ومعاهد الصحة الدولية.
- استكمال مبنى معامل كلية الهندسة.
- استكمال مبنى ومركز تأهيل كلية العلاج الطبيعي.

المُستهدفات:

وتتضمّن مشروعات قطاع البحث العلمي ٢٠٢٣/٢٢ الآتي:

<u>معهد بحوث الالكترونيات: ٣٨٥ مليون جنيه</u>

- مشروع مدينة العلوم والتكنولوجيا
- مشروع الغرفة النظيفة

هيئة الاستشعار من البعد وعلوم الفضاء ٤٤٠ مليون جنيه

- مشروع امتداد مبنى الهيئة
- مشروع تطوير المركز المصري للاستقبال ومعالجة المرئيات الفضائية بمدينة اسوان
- مشروع انشاء المنصّة الرقمية لتنظيم البيانات والتحول الرقمي والمنصة الالكترونية
- المشروع القومى لتطبيقات الاستشعار من البعد وعلوم الفضاء للتنمية المستدامة فى مجالات الزراعة – المياه –البيئة – الجيولوجيا.

مركز بحوث وتطوير الفلزات ٤٠٩ مليون جنيه

- مبنى الحاضنات التكنولوجية، مبنى الخدمات المركزية، إنشاء محطة كهرباء

الهيئة العامة لمدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية ١٥٢,٧ مليون جنيه

- انشاء مبنى لتنمية القدرات
- استكمال مبنى معهد بحوث الاراضى القاحلة
- استكمال مبانى وادى العلوم والتكنولوجيا
- انشاء البينة التحتية لوادى العلوم
- انشاء وادخال الغاز الطبيعى لمعامل المدينة

معهد بحوث امراض العيون ٢٧١ مليون جنيه

- مشروع تطوير شبكة تغذية الكهرباء الرئيسية بمعهد بحوث
- أمراض العيون بالجيزة

المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد ٤٠٩ مليون جنيه

- استكمال مبانى وتطوير
- استكمال/ تطوير المفرخ البحري بالمكس
- احلال وتجديد ورفع كفاءة احواض محطة بحوث عتاقة
- معمل الجينوم بالقناطر

المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية ٢٨٤ مليون جنيه

- استكمال الالات والمعدات والتجهيزات والأبحاث والدراسات للشبكة القومية لرصد الزلازل.
- انشاء مرصد جيوفيزيائى متكامل بأبو سمبل بأسوان
- ابحاث ودراسات وأعمال تمهيدية لإنشاء المرصد الفلكى الكبير

هيئة تمويل العلوم والتكنولوجية والابتكار ٦١٥ مليون جنيه

- استكمال برنامج الاستثمار فى البحث العلمى والشراكة المحلية والمبادرات القومية.

معهد تيودور بلهارس ١٠٨ مليون جنيه.

- استكمال تطوير ٦ معامل بحثية، تطوير مبنى بيت الحيوان بالمعهد، تطوير انذار الحريق والمصاعد

المعهد القومي للقياس والمعايرة ٢٣٧ مليون جنيه

- استكمال الات ومعدات وتجهيزات وابحاث ودراسات.
- استكمال مبنى القياسات الإشعاعية الجديد بالهرم.
- احلال وتجديد الاعمال الكهربائية والاعمال الميكانيكية والاعمال المدنية والمعمارية ومعالجة هبوط الارضيات.

٦/٥ الخدمات الصحيّة

الرؤية التنموية لقطاع الخدمات الصحيّة:

تتمثّل الرؤية التنموية لقطاع الخدمات الصحيّة في أن يتمتّع جميع أفراد الشعب المصري بخدمات صحيّة عالية الجودة، من خلال نظام رعاية صحيّة كُفء وشامل في إطار من المُساواة والعدالة.

الركائز التنموية لقطاع الخدمات الصحيّة:

اتفاقًا مع مُستهدفات خطة التنمية المُستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ والمبادئ الرئيسة للاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان، تحرِص خِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢ على مُواصلة تفعيل البرامج والمُبادرات والمشروعات الرامية إلى الارتقاء بالصِحّة العامة للمُواطنين، وتوفير التغطية الصحيّة الشاملة، مع ضمان جوّدة الخدمات المُقدّمة.

وترتكز خِطّة الدولة للنهوض بالخدمات الصحيّة على ثلاثة محاور رئيسة:

- مُبادرة ١٠٠ مليون صِحّة، التي تستهدف الكشف المُبكّر عن أورام الثدي وتوفير العلاج بالمجّان، وتشمل المُبادرة أيضًا التوعية بالصِحّة الإنجابيّة وتنظيم الأسرة والحياة الصحيّة والكشف عن الأمراض غير السارية.
- منظومة التأمين الصِحّي الشامل، التي تعمل على التغطية الصحيّة الشاملة لكافة أفراد المُجتمع، وعلى صعيد جميع المُحافظات.
- مُبادرة حياة كريمة، التي تهدِف إلى تحسين ظروف المعيشة والحياة اليوميّة في الريف.

الاستراتيجيّة التنموية للقطاع

تشتمل الاستراتيجيّة التنموية الصحيّة الشاملة على عِدّة محاور وعناصر أساسية، تتمثّل في الآتي:

- تطبيق منظومة التأمين الصِحّي الشامل.
- إعادة هيكلة القطاع الصحي.

- تبنّي نظام طبيب الأسرة كمدخل للنظام الصحي.
- إتاحة خدمات الرعاية الصِحّية في المناطق النائيّة والعشوائيّة وخاصة في مُحافظات الصعيد.
- التطبيق الصحيح لبرامج الجودة الشاملة.
- التعاون والتكامُل مع الوزارات والهيئات المُختلفة في التصدّي للمشاكل التي لها علاقة بالصِحّة وأهمّها مشاكل البيئة والصِحّة المهنيّة.
- ترشيد ودعم المُستحضرات الطبيّة المصريّة، واستدامة توفيرها وإحكام الرقابة عليها، واستقرار أسعارها.
- الاهتمام بتنمية القوى البشريّة لجميع أفراد الفريق الصِحّي باعتبار أن العُنصر البشري يُمثّل لُب التنمية الصِحيّة المُستهدفة.

إنجازات قطاع الخدمات الصِحّية في عام ٢٠٢١ في مجال التأمين الصِحّي الشامل:

تتمثّل أهم الإنجازات العامة في الآتي:

- تقديم أكثر من ٨ ملايين خِدمة طبيّة وعلاجيّة لمُنتفعي التأمين الصِحّي الشامل الجديد بمُحافظات "بورسعيد، الأقصر، الإسماعيلية".
- إجراء أكثر من ١٢٤ ألف عملية وجراحات باستخدام أحدث التقنيات العلاجيّة.
- استحداث عديدٍ من الخدمات الطبيّة، ولأول مرّة داخل نطاق المُحافظات، منها عمليّات زراعة واستبدال الصِمّام الأورطي بتقنية الـ TAVI، وعلاج الانسداد المُزمن للشرايين التاجية بتقنية ال CTO.
- الانتهاء من أعمال الميكنة والتحوّل الرقمي للخدمات بـ ١١٣ مُنشأة صحيّة تابعة للهيئة بمُحافظات بورسعيد، الأقصر، الإسماعيلية.
- نجاح تسجيل ٧٥ مُنشأة صحيّة تابعة للهيئة طِبقًا لمعايير تسجيل المُنشآت الصحيّة GAHAR2021 لاجتيازها شروط التسجيل.
- إطلاق المنظومة الذكية لإدارة وصيانة الأصول الطبيّة وغير الطبيّة بمُنشآت هيئة الرعاية الصحيّة.
- إطلاق أوّل منصّة رقميّة تفاعليّة Care Connect للتواصُل الفعّال بين مُقدّمي الخدمة من العاملين بالهيئة وفروعها ومُنشآتها الصحيّة المُختلفة بالمُحافظات.
- ربط الغُرَف المركزيّة لإدارة الأزمات والطوارئ بفروع الهيئة في المُحافظات تحت مظلّة الشبكة الوطنية المُوحّدة لخدمات الطوارئ والسلامة العامة للتعامُل الفوري مع الأزمات والأحداث الطارئة بأعلى معايير السلامة والأمان العالميّة.

أهم المُبادرات الصحيّة والحملات التوعويّة:

تم إطلاق عديدٍ من المُبادرات الصحيّة والحملات التوعويّة، منها:

- مُبادرة حياة كريمة لتطوير قُرى الريف المصري للارتقاء بجوّدة الحياة والمُستوى الصِحّي للمُجتمعات الريفيّة من خلال تطوير وتجهيز المُستشفيات والوحدات الصحيّة وسيارات الإسعاف ... إلخ.

- مُبادرة القيادة السياسيّة لدعم صِحّة المرأة المصريّة، مثل الكشف المُبكّر عن أورام الثدي، والكشف علن أمراض السُكري وضغط الدم وعلاج السِمنة، والتوعيّة بالصِحّة الإنجابيّة وتنظيم الأسرة.
- مُبادرة "انزل واطمن" للكشف المُبكّر عن الأمراض المُزمنة.
- مُبادرة "سكرك مُوتّرك – في إيدك تسيطر" بهدف الفحص الطبي لكافة المُواطنين من مرضى السكري بجنوب الصعيد.
- مُبادرة "اطمن على ابنك" للكشف الطبي المجاني على طُلاب المدارس بمُحافظة بورسعيد.
- مُبادرة "صحتك ... ثروتك" للكشف عن أمراض البروستاتا، وأهمّها سرطان البروستاتا، في مُحافظة الأقصر، وتم خلالها فحص أكثر من ١٠ آلاف رجل فوق سن الأربعين.

وقد أسفرت مثل هذه المُبادرات عن إنجاز ملموس خلال الفترة المُمتدة من ٢٠١٩ حتى أبريل ٢٠٢٢ على النحو المُوضّح بالجدول رقم (٦/٥).

جدول رقم (٦/٥)
أهم إنجازات مُبادرات الرعاية الصِحّية خلال الفترة ٢٠١٩ – أبريل ٢٠٢٢

العام	الإنجازات
٢٠١٩	- فحص مليونين و٦٦٨ ألفًا و٢٢٣ امرأة مصريّة حتى ديسمبر ٢٠١٩ مُنذ انطلاق الحملة في يوليو ٢٠١٩.
٢٠٢٠	- فحص نحو ٨,٥ مليون امرأة حتى ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠.
٢٠٢١	- فحص ٢٠ مليون و٨٣٩ ألفًا و٣٣٦ امرأة حتى ديسمبر ٢٠٢٠، وذلك مُنذ إطلاق المُبادرة في شهر يوليو من عام ٢٠١٩. - إرسال حوالي ٥٠٠ ألف رسالة نصيّة على الهواتف المحمولة لحث السيدات على الاستمرار في مُتابعة حالتهن الصحيّة ضِمن المُبادرة دوريًا. - استقبال ١١٧ ألفًا و٤٨٦ اتصالًا على الخط الساخن "١٥٣٣٥" الخاص بتلقّي الاستفسارات حول المُبادرة. - توفير أحدث بروتوكولات العلاج العالميّة المُتبعة لعلاج سرطان الثدي ضمن المُبادرة من خلال ١٤ مركزًا تابعًا لوزارة الصِحّة والسُكّان، بالإضافة إلى تفعيل تلك البروتوكولات في ١٣ مُستشفى جديدة تابعة للمجلس الأعلى للمُستشفيات الجامعيّة، وذلك لعلاج السيّدات المُصابات بالمجان. - تحويل ٤٠٦ ألف و١٣٠ سيّدة إلى المُستشفيات لإجراء الفحص المُتقدّم، وإجراء الأشعة على ١٨٢ ألفًا و٢٤٠ امرأة، وعمل تحليل باثولوجي لـ ١٠ آلاف و٩٧١ امرأة، واكتشاف ٥ آلاف و٩٢٦ حالة مُصابة بسرطان الثدي.
٢٠٢٢	- فحص ٢٣ مليونًا و٩٠٦ آلاف و٨٠٩ سيدة حتى أبريل ٢٠٢٢

مُستهدفات خطّة ٢٠٢٣/٢٢

تقديرات الإنتاج في عام ٢٠٢٣/٢٢:

من المُستهدف زيادة الإنتاج بالأسعار الجارية بنسبة ١٥,٤% ليصل إلى نحو ٣٣١ مليار جنيه في عام الخِطّة، مُقارنة بنحو ٢٨٦,٨ مليار جنيه مُتوقّع في عام ٢٠٢٢/٢١، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج بالأسعار الثابتة بنسبة ٥,٢% ليصل إلى نحو ٣٠١,٧ مليار جنيه [شكل رقم (١٢/٥)].

شكل رقم (١٢/٥)

تطوّر الإنتاج لقطاع الخدمات الصحيّة خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢

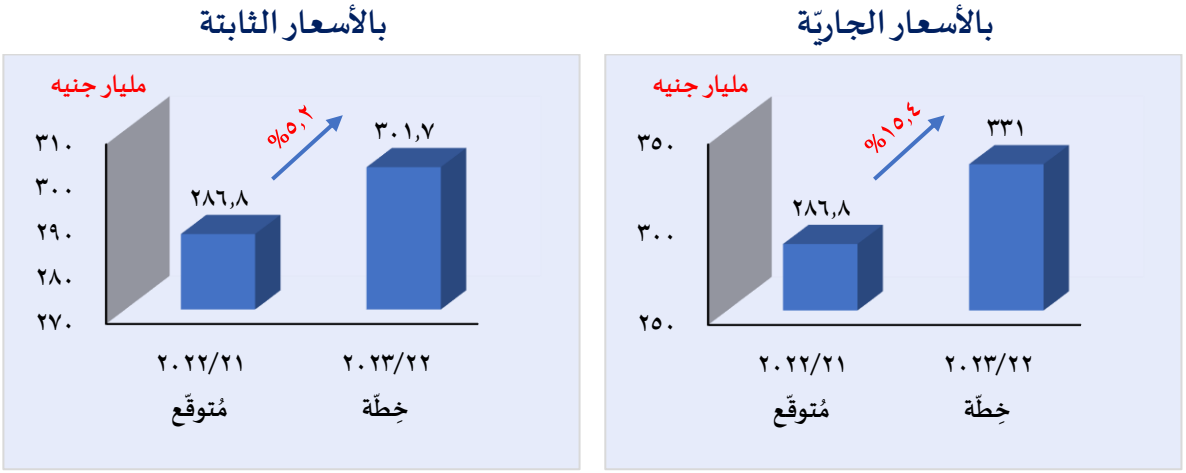

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

تقديرات الناتج في عام ٢٠٢٣/٢٢:

من المُتوقّع أن يشهد الناتج المحلي للقطاع ارتفاعًا بالأسعار الجارية بنسبة ١٧,٤% من نحو ١٩٧,٤ مليار جنيه مُتوقّع عام ٢٠٢٢/٢١ إلى نحو ٢٣١,٧ مليار جنيه في عام الخِطّة. أما بالأسعار الثابتة، فمِن المُتوقّع زيادته بنسبة ٥,٨% إلى نحو ٢٠٨,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٣/٢٢ بالمُقارنة بالمُتوقّع في العام السابق [شكل رقم (١٣/٥)].

شكل رقم (١٣/٥)

تطوّر الناتج لقطاع الخدمات الصحيّة لعامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢

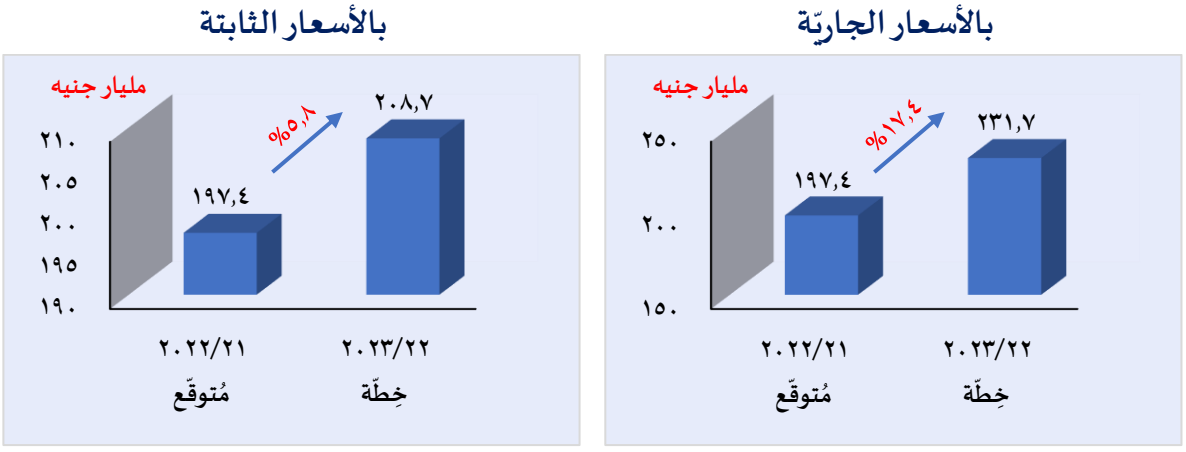

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

الاستثمارات الكليّة المُستهدفة لقطاع الخدمات الصحيّة:

تستهدف الخِطّة تخصيص استثمارات كليّة (عامة وخاصة) للخدمات الصحيّة تُقدّر بنحو ٥٤,٩ مليار جنيه، بنسبة ٣,٩% من الاستثمارات الإجماليّة للخِطّة في العام ذاته.

ويُوضّح هيكل الاستثمارات الكلية بخِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢ قيمة الاستثمارات الحكوميّة التي تبلُغ نحو ٣٦,٨ مليار جنيه بنسبة ٦٧% من إجمالي الاستثمارات الكليّة لهذا العام، و٣,٢ مليار جنيه للهيئات الاقتصاديّة العامة بنسبة ٥,٨% و٦ مليار جنيه للاستثمارات المركزيّة بنسبة ١٠,٩% ليبلُغ نسبة جُملة الاستثمارات العامة ٨٣,٧% بقيمة ٤٦ مليار جنيه، في حين تبلُغ نسبة استثمارات القطاع الخاص نحو ١٦,٣% بقيمة ٨,٩ مليار جنيه ليصل إجمالي الاستثمارات الكلية إلى ٥٤,٩ مليار جنيه لعام ٢٠٢٣/٢٢ [جدول رقم (٥/ ٧)].

جدول رقم (٥/ ٧)
هيكل الاستثمارات الكلية بخِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢

	مليار جنيه	(%)
الاستثمارات الحكوميّة	٣٦,٨	٦٧
الهيئات الاقتصاديّة العامة	٣,٢	٥,٨
الاستثمارات المركزيّة	٦	١٠,٩
جُملة الاستثمارات العامة	٤٦	٨٣,٧
استثمارات القطاع الخاص	٨,٩	١٦,٣
الإجمالي العام	٥٤,٩	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

مُستهدفات قطاع الخدمات الصحيّة وفقًا للخطة الاستثماريّة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٢:

تستهدف خطة (٢٠٢٣/٢٢) توجيه استثمارات عامة بقيمة ٥٤,٩ مليار جنيه، كما سبق الذِكر، وذلك لتنفيذ عديدٍ من المُبادرات والمشروعات التنموية الرامية لتطوير وتحسين الخدمات الصحية، ومنها:

- التأمين الصحي الشامل، ويضُم إنشاء وتطوير ٩٤ مُستشفى و٤٤٨ وحدة صحية.
- إنشاء وتطوير ١٤٨ مُستشفى تابعة لأمانة المراكز الطبيّة المُتخصّصة.
- توفير ١٥٠٠ سرير رعاية مُركّزة في كافة المُحافظات، مع التركيز على سِت مُحافظات ذات أولويّة (قنا، البحيرة، سوهاج، المنيا، السويس، الجيزة)، وزيادة أَسِرّة المُستشفيات الحكومية بنسبة ١١%.
- الانتهاء من إنشاء وتطوير ٢٩ مُستشفى يتراوح مُتوسط نسبة إنجازها ٩٠% حاليًا باعتمادات ٨٠٠ مليون جنيه لعام الخِطّة.
- الانتهاء من إنشاء وتطوير سبعة مُستشفيات جامعيّة، بتكلفة كليّة ٥,١ مليار جنيه، واعتمادات لعام ٢٠٢٣/٢٢ قدرُها ١,١ مليار جنيه [شكل رقم (١٤/٥)].

شكل رقم (١٤/٥)
التكلفة الكلية لإنشاء وتطوير سبعة مُستشفيات جامعية خلال عام ٢٠٢٣/٢٢

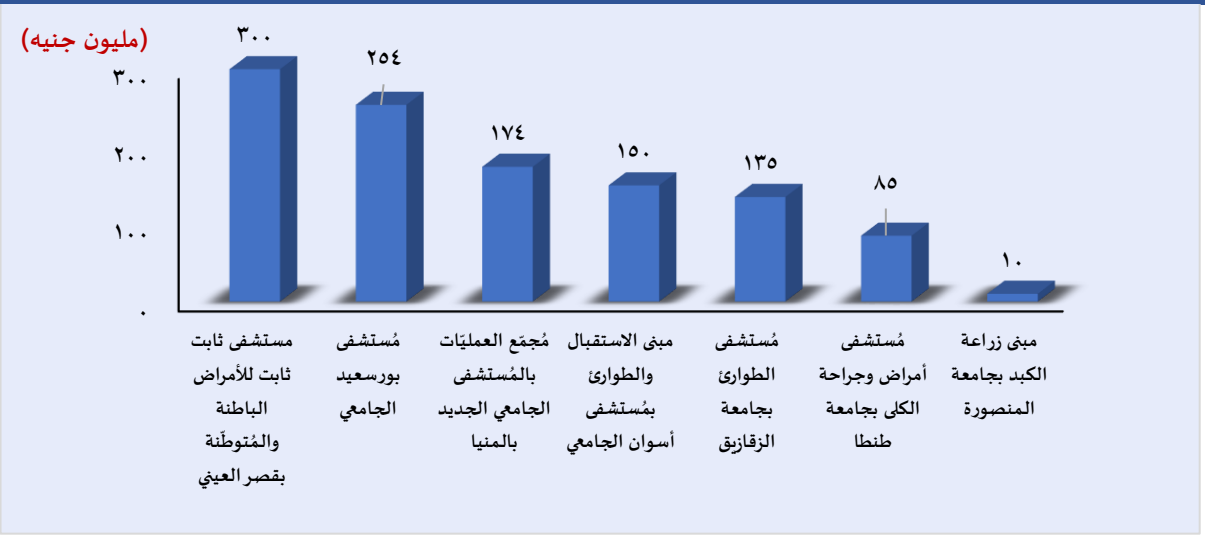

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

- تستهدف الخطة إحداث تطوير شامل لـ ٥٢ مُستشفى تكامل لتكون مراكز مُتكامِلة لصحة وتنمية الأسرة في مراكز المرحلة الأولى، في إطار المشروع القومي لتنمية الأُسْرة المصرية، فضلاً عن إنشاء وتجهيز ١٦ مُستشفى مركزي و٨٩٩ وحدة صحية، وتوفير ألف سيارة إسعاف.
- إنشاء وتطوير ١٥ مُستشفى و١٠٤ وحدة صحية في إطار مُبادرة "تطوير التجمّعات الحضرية ضمن حياة كريمة"، باعتمادات ٢,٨ مليار جنيه.
- إنشاء مبنى حديث ومُتطوّر ومُتكامل للمعامل المركزيّة في مدينة بدر، باعتمادات ٣٥٠ مليون جنيه.
- إنشاء ١٧ محرقة مُخلّفات، وتوفير ١٣١ سيارة مُخلّفات باعتمادات ٢٠٩ مليون جنيه في إطار مشروع مُعالجة النُفايات الطبيّة.
- توجيه ١٠ مليار جنيه في خِطّة ٢٠٢٣/٢٢ لاستثمارات التخطيط المُستجيب للنوع الاجتماعي وتضمن أهم المشروعات:
  - الرعاية الصحيّة الأوليّة بقيمة ٥,١ مليار جنيه.
  - تطوير مُستشفيات طب الأطفال وصِحّة المرأة بقيمة ٧٨٣ مليون جنيه.
  - إنشاء وتطوير ١٠ مُستشفيات طب الأطفال.
- وفي إطار تعزيز الريادة المصريّة في القطاع الصِحّي على مُستوى القارة الأفريقيّة، من المُستهدف توفير سبعة مُستشفيات وخمس سيارات إسعاف وعيادات مُتنقّلة، في جيبوتي وجنوب السودان وأوغندا باعتمادات قدرُها ٤٩٣ مليون جنيه.
- مُبادرة المشروع القومي للاكتفاء الذاتي من مُشتقات البلازما، وتستهدف إنشاء ٢٠ مركزًا لتجميع البلازما، ومُستهدف تنفيذ عدد (٦) مراكز في عدد (٦) مُحافظات (الإسماعيلية – البحيرة – الدقهلية

– المنوفية – دمياط – سوهاج) بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢، وذلك بهدف الوصول في المرحلة الأخيرة إلى التصنيع الدوائي لواحدةٍ من أعلى مُستويات التكنولوجيا الطبية الدوائيّة.

أهم المشروعات والبرامج الرئيسة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٢:

يُوضّح الجدول رقم (٨/٥) أهم المشروعات والبرامج لعام ٢٠٢٣/٢٢

جدول رقم (٨/٥)
أهم المشروعات والبرامج الصحيّة لعام ٢٠٢٣/٢٢

المشروع	الاعتمادات (مليار جنيه)
المبادرات الرئاسية	١,٠٣
البرامج العلاجية	٢,٥
البرامج الصحية الوقائية	٠,١
برامج وحدات الرعاية الأساسية	٣,٥
برنامج السكان وتنظيم الأسرة	٠,٣
البرامج الداعمة وخدمات المساعدة	٣,٥
تجهيز منشآت التأمين الصحي الشامل	٨
منشآت صحية بمراكز حياة كريمة	٢,٣
مستشفيات الرعاية العلاجية	٤,٥٧
المراكز الطبية المتخصصة	١,٨٦
مستشفيات أمانة الصحة النفسية	٠,٢٥
دعم المشروعات الصحية بالقارة الأفريقية والدول الشقيقة	٠,٤٩
الإجمالي	٢٨,٥٣

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

كما يُوضّح الجدول رقم (٩/٥) المُستهدفات الكميّة للمشروعات الاستثماريّة في نطاق المُبادرات الرئاسيّة.

جدول رقم (٩/٥)
المُستهدفات الكميّة للمشروعات الاستثماريّة في نطاق المُبادرات الرئاسيّة خلال عام ٢٠٢٣/٢٢

المشروعات الاستثمارية في نطاق المبادرات الرئاسية	المُستهدفات الكمية (عدد)	
تطوير وتجهيز أقسام الرعايات المركزة والمبتسرين	حضانة	١٢٣
	سرير رعاية مركزة أطفال	٤٥
	سرير رعاية مركزة كبار	٤٤٦
	قسم أطفال مبتسرين	٢٧
	قسم رعاية مركزة أطفال	٢٦
	قسم رعاية مركزة كبار	٦٠

المشروعات الاستثمارية في نطاق المبادرات الرئاسية	المُستهدفات الكمية (عدد)	
إجمالي (تطوير وتجهيز أقسام الرعايات المركزة والمبتسرين)		٧٧٢
تجهيز مراكز صحة المرأة والكشف عن أورام الثدي	جهاز أشعة فحص الثدي	١٩
	مبني إداري	٢
إجمالي (تجهيز مراكز صحة المرأة والكشف عن أورام الثدي)		٢١
تطوير وتجهيز محطات معالجة النفايات الطبية الخطرة	أجهزة فرم نفايات	٢٩٥
	أجهزة محارق	٥٧٠
	إنشاء محارق	١٠٠
	سيارات نقل مخلفات	١٨٩
	مبني إداري	٣
إجمالي (تطوير وتجهيز محطات معالجة النفايات الطبية)		١,١٥٧
تطوير وتجهيز مراكز البلازما بالمحافظات	مركز تجميع بلازما	٧
الإجمالي العام		١,٩١٢

مُستشفيات مُستهدف الانتهاء منها في خِطّة العام المالي ٢٠٢٣/٢٢:

تستهدف الخِطّة الانتهاء من ٣٠ مُستشفى، منها ٢٢ مُستشفى في مُستشفيات التأمين الصِحّي، و٤ مُستشفيات في مجال الرعاية العلاجيّة، و٤ مُستشفيات أخرى في مراكز طبيّة مُتخصّصة [جدول رقم (١٠/٥)].

جدول رقم (١٠/٥)
مُستشفيات مُستهدف الانتهاء منها في خِطّة العام المالي ٢٠٢٣/٢٢

م	المشروع الرئيسي	المشروعات	المحافظة
١	تطوير وتجهيز منشآت التأمين الصحي الشامل	استكمال إنشاء مُستشفى بحر البقر مركز بورسعيد	بورسعيد
٢		استكمال إنشاء مُستشفي أبو رديس العام	جنوب سيناء
٣		استكمال تطوير المبنى البحري لمُستشفى السلام مركز بورسعيد	بورسعيد
٤		استكمال تطوير مركز الجهاز الهضمي والمناظير بالسويس (حميات السويس)	السويس
٥		استكمال تطوير مُستشفى الإسماعيلية العام مركز الإسماعيلية	الإسماعيلية
٦		استكمال تطوير مُستشفى الخانكة المركزي مركز الخانكة	القليوبية
٧		استكمال تطوير مُستشفى السويس العام	السويس

م	المشروع الرئيسي	المشروعات	المحافظة
٨		استكمال تطوير مُستشفى القصاصين المركزي	الإسماعيلية
٩		استكمال تطوير مُستشفى القناطر الخيرية	القليوبية
١٠		استكمال تطوير مُستشفى القنطرة غرب	الإسماعيلية
١١		استكمال تطوير مُستشفى الكرنك بالأقصر	الأقصر
١٢		استكمال تطوير مُستشفى إيزيس	الأقصر
١٣		استكمال تطوير مُستشفى بورفؤاد مركز بورسعيد	بورسعيد
١٤		استكمال تطوير مُستشفى بيلا المركزي	كفر الشيخ
١٥		استكمال تطوير مُستشفى رأس سدر المركزي	جنوب سيناء
١٦		استكمال تطوير مُستشفى سانت كاترين	جنوب سيناء
١٧		استكمال تطوير مُستشفى سيدي براني بمطروح	مطروح
١٨		استكمال تطوير مُستشفى طابا مركز نويبع	جنوب سيناء
١٩		استكمال تطوير مُستشفى فايد المركزى	الإسماعيلية
٢٠		استكمال تطوير مُستشفى صدر السويس	السويس
٢١		تطوير مُستشفى دير مواس بالمنيا	المنيا
٢٢		تطوير مُستشفى كفر شكر بالقليوبية	القليوبية
٢٣	مستشفيات الرعاية العلاجية	استكمال إحلال وتجديد مُستشفى نجع حمادي المركزي	قنا
٢٤		استكمال تطوير مُستشفى حميات طنطا بالغربية	الغربية
٢٥		استكمال تطوير مُستشفى شبرامنت مركز أبو النمرس	الجيزة
٢٦		تطوير مبنى ٩ عزل بمُستشفى صدر العباسية	القاهرة
٢٧	المراكز الطبية المتخصصة	استكمال إنشاء مُستشفى رأس غارب بالبحر الأحمر	البحر الأحمر
٢٨		استكمال إنشاء مُستشفى محلة مرحوم مركز طنطا	الغربية
٢٩		استكمال تطوير مُستشفى الباجور بالمنوفية	المنوفية
٣٠		استكمال تطوير مُستشفى أهناسيا المركزى	بني سويف

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

وكذلك تستهدف الخِطة الانتهاء من ٢٧٦ مشروعًا لتطوير وتجهيز المُستشفيات، منها ٢٣ مشروعًا لتطوير وتجهيز مُستشفيات بمُحافظات حياة كريمة، و٩٣ مشروعًا لتطوير وتجهيز مُستشفيات بمُحافظات التأمين الصحي الشامل، و١٦٠ مشروعًا لتطوير وتجهيز مُستشفيات علاجيّة عامة ومركزيّة ومُتخصّصة [جدول رقم (١١/٥)].

جدول رقم (١١/٥)
تصنيف مشروعات تطوير وتجهيز المُستشفيات طبقًا لنسب الإنجاز في عام ٢٠٢٣/٢٢

تصنيف مشروعات التطوير طبقًا لنسب الإنجاز	أعداد
١) انجاز أكثر من ٧٠%	٥٨
٢) إنجاز من ٥٠% إلى ٧٠%	١٤
٣) إنجاز أقل من ٥٠%	٣٤
٤) إسناد جديد	١٧٠
الإجمالي	٢٧٦

مُستهدفات تطوير وتجهيز وحدات الرعاية الأوليّة:

تستهدف الخِطّة الاستثماريّة الانتهاء من ٢١٩٩ مشروعًا لتطوير وتجهيز وحدات الرعاية الأوليّة، ومنها الانتهاء من ٨٨٢ مشروعًا لتطوير وتجهيز وحدات الرعاية الأوليّة في المُحافظات، كما تستهدف الخطة الانتهاء من ١٢١٢ مشروعًا لتطوير وتجهيز وحدات الرعاية الأولية في مُحافظات التأمين الصحي الشامل، بالإضافة إلى الانتهاء من ١٠٥ مشروعًا لتطوير وتجهيز وحدات الرعاية الأوليّة في مُحافظات حياة كريمة [جدول رقم (١٢/٥)].

جدول رقم (١٢/٥)
مشروعات تطوير وتجهيز وحدات الرعاية الأوليّة خلال عام ٢٠٢٣/٢٢

مشروعات تطوير وحدات الرعاية الأولية	عدد
برامج وحدات الرعاية الأساسية بالمحافظات	٨٨٢
تطوير وتجهيز مراكز صحة الأم والطفل	٣
تطوير وتجهيز مركز المعاقين	٢
تطوير وتجهيز وحدات الرعاية الأولية بالمحافظات	٨٧٦
تطوير وتجهيز وحدات الرعاية الأولية بمحافظات التأمين الصحي	١,٢١٢
تطوير الوحدات بمحافظات حياة كريمة	١٠٥
الإجمالي	٢,١٩٩

مُستهدفات تطوير وتجهيز أقسام ومراكز مُتنوّعة:

تستهدف الخطة الانتهاء من ٢١٩٤ مشرعًا لتطوير وتجهيز أقسام ومراكز مُتنوّعة، وبيانها كما هو مُوضّح بالجدول رقم (١٣/٥).

جدول رقم (١٣/٥) مُستهدفات تطوير وتجهيز أقسام ومراكز مُتنوّعة خلال عام ٢٠٢٣/٢٢	
المُستهدفات لتطوير الأقسام	عدد
إنشاء وتطوير وتجهيز مراكز الحجر الصحي	٣٦
تجهيز أقسام الرعايات المركزة والمبتسرين	١١٣
قسم أطفال مُبتسرين	٢٧
قسم رعاية مركزة أطفال	٢٦
قسم رعاية مركزة كبار	٦٠
تجهيز عيادات تنظيم الأسرة	١,٣٣٧
تطوير وتجهيز مراكز علاج الفشل الكلوي (عيادة كلى)	١٠
تطوير وتجهز أقسام الأشعة	١٠
تطوير وتجهيز بنوك الدم التجميعية	٢٥
تطوير وتجهيز مراكز البلازما بالمحافظات	٧
تطوير وتجهيز مراكز تنمية الأسرة المصرية	٨٢
تطوير وتجهيز وحدات مكافحة الأمراض المتوطنة	٣٨٦
تطوير وتجهيز معامل الرصد البيئي	٣
تطوير وتجهيز وحدات الوبائيات والترصد	٨٤
الإجمالي	٢,٠٩٤

مُستهدفات التجهيزات الطبية:

تستهدف الخطة الاستثمارية توفير تجهيزات طبية مُتنوّعة، كما هو مُوضّح بالجدول رقم (١٤/٥).

جدول رقم (١٤/٥) التجهيزات الطبيّة المُتنوّعة المُستهدف توفيرها خلال عام ٢٠٢٣/٢٢	
تصنيف التجهيزات الطبية	عدد
تجهيز أقسام الرعايات المُركزة والمُبتسرين	٦١٤
حضّانة	١٢٣
سرير رعاية مركزة أطفال	٤٥
سرير رعاية مركزة كبار	٤٤٦
تجهيز القوافل العلاجية	٢
تجهيزات طبية للقوافل العلاجية	١
سيارات مجهزة للقوافل	١

تصنيف التجهيزات الطبية	عدد
تجهيز مراكز صحة المرأة والكشف عن أورام الثدي	١٩
جهاز أشعة فحص الثدي	١٩
تجهيز مراكز علاج الفشل الكلوي	٢,٠٩٠
كرسي كلى	١,٣٩٤
ماكينة غسيل كلوي	٦٩٧
تجهز أقسام الأشعة	٤١٩
انظمة حفظ وتداول صور الأشعة	١٣٩
جهاز أشعة عادية ثابت	١٠٤
جهاز أشعة مُتنقّل	٣٢
جهاز أشعة مقطعية متنقلة	١٩
جهاز رنين مغناطيسي	٦
كواشف رقمية لتطوير أجهزة الأشعة	١١٩
تجهيز المعامل المركزية	٢
أجهزة معملية	٢
تجهيز محطات معالجة النفايات الطبية الخطرة	١,٠٥٤
أجهزة فرم نفايات	٢٩٥
أجهزة محارق	٥٧٠
سيارات نقل مُخلّفات	١٨٩
تجهيز معامل الرصد البيئي	٤٤٠
أجهزة غير طبية لمعمل رصد بيئي	٣٢٢
جهاز رصد مُلوّثات	١١
محطات إنذار مُبكِّر	٢
محطات رصد مُلوّثات الهواء والمياه والأغذية	١٠٥
الإجمالي	٤,٦٤٠

٥/٥ خدمات الرعاية الاجتماعية

الرؤية التنموية

تتجسّد الرؤية التنموية لقطاع خدمات الرعاية الاجتماعية في إقامة مُجتمع مصري مُتضامن ومُتماسِك ومُنتِج يُوفّر العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والحياة الكريمة للأُسرة والفرد على أسُس من العدالة والنزاهة والمُشاركة.

شبكات الحماية الاجتماعية

يُوضّح الشكل رقم (١٥/٥) مُفردات منظومة الشبكة المُتكاملة للحماية الاجتماعية والتي تتقرّر في ضوئها مُبادرات وبرامج الرعاية والحماية ومُكوّناتها وآليّات العمل بها.

شكل رقم (١٥/٥)

مُفردات منظومة الشبكة المُتكاملة للحماية الاجتماعية

أهم إنجازات خدمات الرعاية الاجتماعية خلال عام ٢٠٢١:

١- بلغ عدد المُستفيدين من الدعم النقدي نحو ١٥ مليون مُستفيد، بإجمالي مبالغ مُنصرِفة نحو ٢٠ مليار جنيه، بينما بلغ عدد المستفيدين من معاش الطفل ٣٨,٨ ألف مُستفيد، بإجمالي تكلفة حوالي ٣٢ مليون جنيه.

٢- بلغت تكلفة مشروع الحد من الزيادة السكانية **(٢ كفاية)** حوالي ٢٢ مليون جنيه، بإجمالي عدد مستفيدات سجّل ٩٥٩ ألف سيدة، ووصل إجمالي عدد المُتردّدات على العيادات إلى ٢٠٧,٤ ألف سيدة، وبلغ عدد زيارات طرق الأبواب التي تم تنفيذها ٨,٢ مليون زيارة.

٣- ناهز عدد الأطفال المُستفيدين من البرنامج القومي لحماية الأطفال والكبار بلا مأوى ٢٥٠٠ مُستفيد، وذلك بإجمالي مُخصّصات مالية للبرنامج منذ بدايته بلغت نحو ٢٦٧,٥ مليون جنيه.

٤- وصل إجمالي ديون الغارمين المُسدّدة خلال عام ٢٠٢١ إلى نحو ١٩٦,٢ مليون جنيه، واستفاد منها ١١,١ ألف مُستفيد، بينما استفاد حوالي ٢٠ ألف من المُساعدات النقدية والعينية للأسر والأفراد المُتضرّرين من الكوارث والنَكبات، بإجمالي تكلفة ١٨٨ مليون جنيه، كما تم دعم سَبعة آلاف من أسر الشُهداء والمُصابين بنحو ٢٢١,٤ مليون جنيه.

٥- وصل إجمالي عدد المُستفيدين من دعم الوزارة لمُتضرّري جائحة فيروس كورونا من العمالة غير المُنتظمة إلى نحو ٧٥ ألف عامل، بإجمالي تكلفة ٦٤٠ مليون جنيه.

٦- تم تأثيث وتجهيز وفرش ١٢,١ ألف وحدة سكنية مُخصّصة للأُسر الأولى بالرعاية بتكلفة ٣٧٩,٩ مليون جنيه، وجاري العمل على وتجهيز ١١,١ ألف وحدة سكنية أخرى بتكلفة ٣٥١,٩ مليون جنيه.

٧- تم توجيه دعم تمويلي للجمعيّات الأهلية، حيث حصُلت ٣٤٠ جمعية على نحو ٢,٥ مليار جنيه، فضلًا عن وصول قيمة مُساعدات صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمُؤسسات الأهلية إلى ٤٤٨,٤ مليون جنيه، بإجمالي ٥١٤٠ ألف منحة وإعانة.

٨- بلغت دور الحضانة التي تم تطويرها ١٠٢٠حضّانة، بينما وصل إجمالي عدد الأطفال المُستفيدين من خدمات الطفولة المُبكّرة لمليون طفل، بتكلفة ٢٥٠ مليون جنيه.

٩- سجّل إجمالي وحدات الخدمات المُقدّمة لذوي الهِمَم نحو ٧٥٧ وحدة استفاد منها ٢٨٥,٥ ألف فرد، في حين قُدّمت مُساعدات بقيمة ٢٣,٥ مليون جنيه من خلال مؤسسات الإعاقة، وبلغ عدد المُستفيدين منها ١٢٢,٧ ألف فرد، فضلًا عن تكلفة أدوات وأجهزة لذوي الهِمَم بلغت ٧٤,٤ مليون جنيه بإجمالي ١٩,٤ ألف مُستفيد.

١٠- وصل عدد المُستفيدين من برنامج وعي للتنمية المجتمعية إلى ١٦ مليون مُستفيد، بتكلفة خمسة مليون جنيه، بينما بلغ إجمالي تكلفة التدريب على التربية الأُسرية ٧٣٠ مليون جنيه.

١١- استفاد نحو ٢ مليون مواطن من المشروع القومي لحماية الأسرة المصرية (مودة)، بإجمالي تكلفة (٣) مليون جنيه.

١٢- وصلت تكلفة الأنشطة الاستثمارية لبنك ناصر الاجتماعي إلى ١٣,٥ مليار جنيه، واستفاد منها ١٨٥,٦ ألف عميل.

١٣- تم تخصيص نحو ١٨١ ناديًا مُلحقًا بدور الرعاية في مُختلف مُحافظات الجمهورية، ليصل عدد المستفيدين حوالي ٢٥ ألف مُسِن.

١٤- تم توفير حوالي ١٧٠ دار مُسنين على مستوى الجمهورية مُتكاملة الخدمات ويشرف عليهم وزارة التضامن الاجتماعي، وبلغ عدد المُستفيدين إلى منهم حوالي ٢,٥ ألف مُسن.

١٥- تم طباعة ٤٥٠ ألف فيزا لمُستحِقي معاش "تكافل وكرامة" وتوزيعهم على المُستحقين في جميع أنحاء الجمهورية.

١٦- تم إصدار ما يُناهز ٩٠٠ ألف بطاقة لتقديم خدمات مُتكاملة وهي مُسجّلة بالكامل جميعها مُسجلة على قاعدة بيانات وزارة التضامن.

١٧- تقديم خدمات متنوّعة للسيدات من خلال وحدات مراكز خدمة المرأة المعيلة مثل: وحدات إنتاج وبيع الملابس الجاهزة، وحدات للوجبات الغذائية، وحدة معاونات المنازل، وحدات غسيل المفروشات والملابس.

١٨- تم تقديم خدمات عِلاجية خلال الفترة (يناير-أبريل ٢٠٢٢) لنحو ٤٦,٥ ألف مريض من خلال صندوق مُكافحة الإدمان.

البرامج المُستهدفة في عام الخطة

- **مُخصّصات دعم الخدمات الاجتماعية:**

حِرصًا من الدولة على تفعيل آليّات برامج الرعاية والحماية الاجتماعية، فقد خُصّص بمشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣/٢٢ دعم قدرُه ٣٠٢,٢ مليار جنيه للحماية الاجتماعية مُقابل مُخصّصات فعليّة قدرُها ٢٥١ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠ وتُوقّع ٢٩٥,٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١، بنسبة زيادة ١٧,٦% و٢,٣% على التولي [شكل رقم (١٥/٥)].

شكل رقم (١٦/٥)
مُخصّصات الحماية الاجتماعية
خلال الفترة (٢٠٢١/٢٠ – ٢٠٢٣/٢٢)

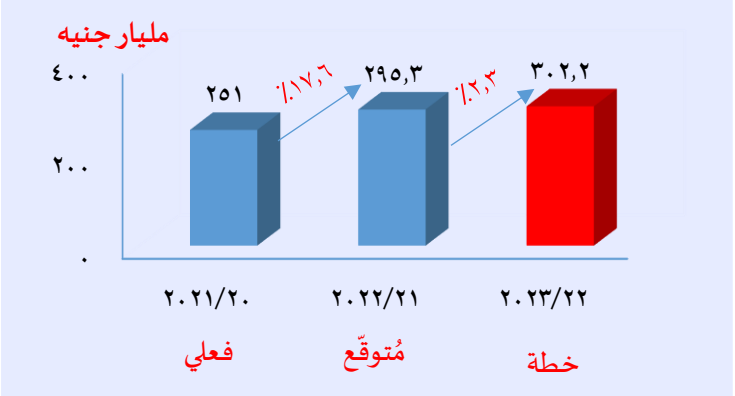

المصدر: وزارة المالية، ٢٠٢٢

ويُوضّح الجدول رقم (١٥/٥) توزيع الدعم السلعي والدعم النقدي للخدمات الاجتماعية حسب المُكوّنات في عام الخطة.

جدول رقم (١٥/٥)
هيكل الدعم السلعي والدعم النقدي للخدمات الاجتماعية حسب المكوّنات عام ٢٠٢٣/٢٢

	مليون جنيه	(%)
أولًا: الدعم السلعي		
الخُبز	٤٨٩١٧	٤٠,٤
سلع تموينية	٤١٠٨٣	٣٣,٩
دعم المُزارعين	٥٤٥	٠,٥
الموارد البترولية	٢٨٠٩٤	٢٣,٢
أدوية وألبان أطفال	٢٠٠٠	١,٦
دعم شركات المياه	٤٥٠	٠,٤
إجمالي (أولًا)	١٢١٠٨٩	١٠٠
ثانيًا: الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية		
نقل الركاب	٨٠٨٠	٤,٥
التأمين الصحي	١٨١٥	١
الأمان الاجتماعي	٢٢٢١٧	١٢,٣
مساهمة في صناديق المعاشات	١٢٧٠٠٠	٧٠,١
علاج على نفقة الدولة	٧١١٦	٣,٩
مِنَح ومُساعدات	١١٤٢٢	٦,٣
مزايا اجتماعية أخرى	٣٤٤١	١,٩
إجمالي (ثانيًا)	١٨١٠٩١	١٠٠
الإجمالي العام	٣٠٢١٨١	

المصدر: وزارة المالية.

- **مُخصّصات الأمان والإسكان الاجتماعي وملحقاته**

يُوضّح الجدول رقم (١٦/٥) توزيع مُخصّصات الأمان الاجتماعي وتقديرات أعداد المُستفيدين منه عام ٢٠٢٣/٢٢.

جدول رقم (١٦/٥)
مُخصّصات الأمان الاجتماعي وأعداد المُستفيدين، ٢٠٢٣/٢٢

البيان	مليون جنيه	عدد المُستفيدين (بالألف)
الضمان الاجتماعي وبرنامجي تكافل وكرامة (*)	٢٢٠٠٠	٤٠٠٠
معاش الطفل	٧٠	٥٥
إعانات شئون اجتماعية والبرنامج القومي لتنمية الطفولة المُبكّرة	١٤٧	٢٣
	٢٢٢١٧	

(*) تكافل: يُصرف ٤٢٥ جنيه للأُسرة سنويًا، بالإضافة إلي منحة لكل تلميذ في التعليم قبل الجامعي من ٦٠ إلى ٨٠ جنيه إلى ١٠٠ جنيه شهريًا بحد أقصى ثلاثة تلاميذ للأُسرة، مع زيادة شهريّة بحد أقصى ١٠٠ جنيه.

(*) كرامة: ٤٥٠ جنيه للفرد شهريًا، بحد أقصى ثلاثة أفراد للأُسرة الواحدة.

المصدر: وزارة المالية.

ويُضاف إلى ما تقدّم، الدعم المُقدّم للإسكان الشعبي وقدرُه ٢٦٦ مليون جنيه، والدعم النقدي ودعم المرافق ببرنامج الإسكان الاجتماعي وقدرُه ٧٧٨٠ مليون جنيه، ونحو ٣,٥ مليار جنيه كدعم لبرنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل، بإجمالي ٣٥٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة عام ٢٠٢٣/٢٢.

- **مُخصّصات دعم السلع التموينية**

تعكّس تطوّرات قيم الدعم للسلع التموينية والدعم النقدي المُقدّم لبرنامجي تكافل وكرامة وأعداد المُستفيدين تنامي الدور الذي تلعبه الدولة في توفير الحماية الاجتماعية من خلال ما تتبنّاه من برامج (تكافل/ كرامة/ مستورة / وعي....) ومن مُبادرات، وعلى رأسها مُبادرة حياة كريمة [شكل رقم (١٧/٥)، وشكل رقم (١٨/٥)، وشكل رقم (١٩/٥)].

شكل رقم (١٧/٥)

تطوّر قيمة دعم السلع التموينية الفترة من (١٨-٢٠١٩ – ٢٠٢٣/٢٢)

المصدر: وزارة المالية.

شكل رقم (١٨/٥)

تطوّر الدعم النقدي لبرنامجي تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي

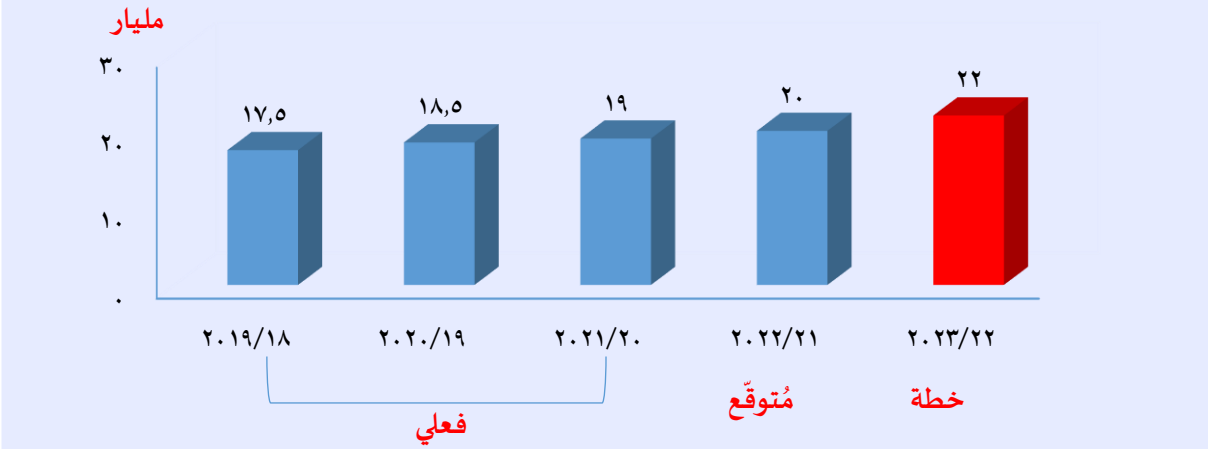

المصدر: وزارة المالية.

شكل رقم (١٩/٥)
تطوّر أعداد المُستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة

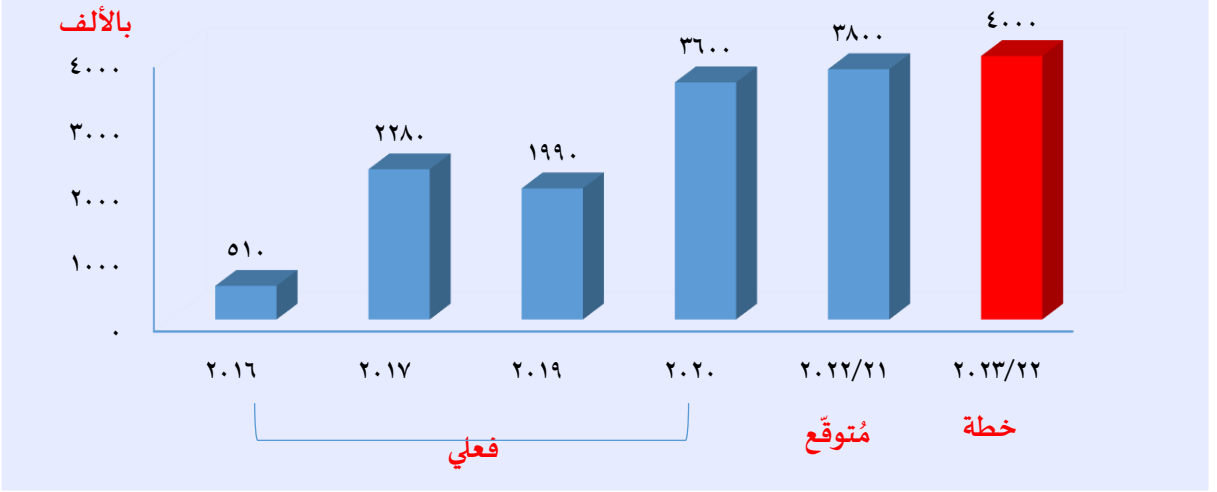

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٣٠.

وقد ترتّب على النشاطات والبرامج سالفة الذكر، اتجاه مُعدّل الفقر للانخفاض لأول مرّة عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٢٩,٧% بعد أن كان قد سجّل تصاعدًا مُستمرًا في الأعوام السابقة حتى بلغ أعلى مستوياته (٣٢,٥%) عام ٢٠١٨/١٧.

ومن المُستهدف – مع تواصُل فاعلية برامج الحماية والرعاية الاجتماعية – استمرار تناقص المُعدل إلى ٢٥% في عام الخطة ٢٠٢٣/٢٢ [شكل رقم (٢٠/٥)].

شكل رقم (٢٠/٥)
تطوّر مُعدّلات الفقر (٢٠١٣/١٢ – ٢٠٢٣/٢٢)

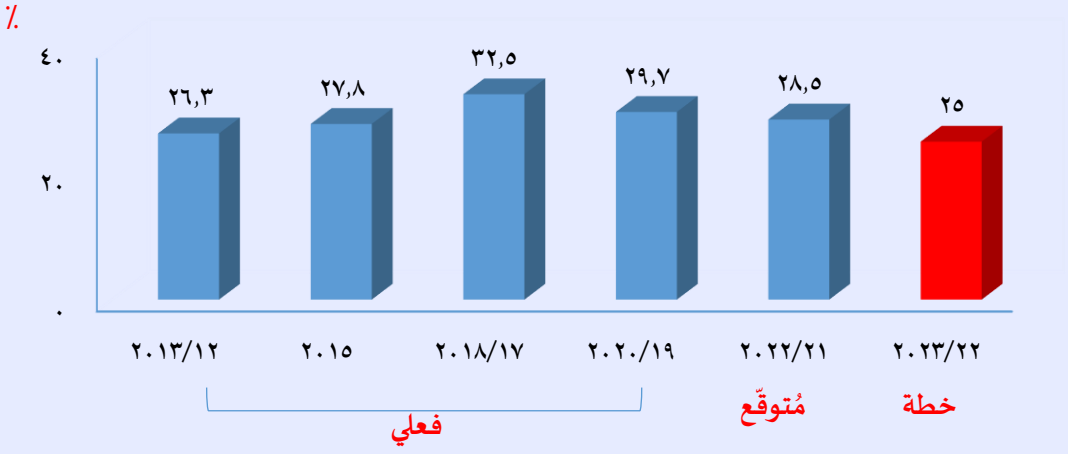

المصدر: بحث الدخل والإنفاق الاجتماعي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وبالمثل، من المُستهدف أن يتراجع مُعدّل الفقر المُدقع في عام الخطة إلى ٣,٨% تواصُلًا للاتجاه التناقصي في عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٤,٥%، بعد أن كان قد بلغ أقصاه في عام ٢٠١٨/١٧ (٦,٢%) [**شكل رقم (٢١/٥)**].

شكل رقم (٢١/٥)
تطوّر نسبة الفقر المُدقّع(*) خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٣/٢٢)

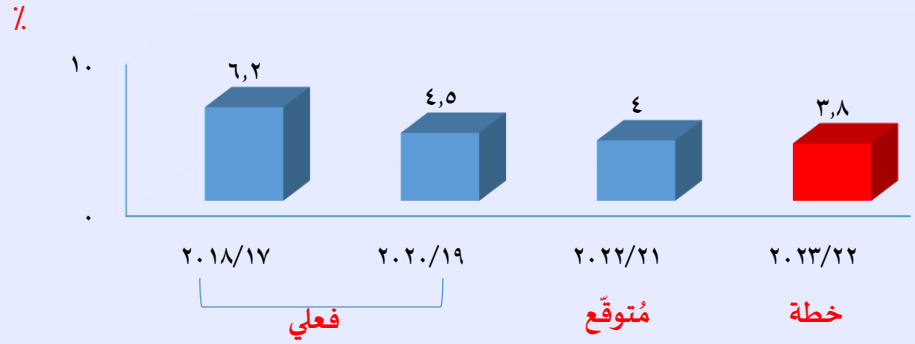

(*) ٥٥٠ جنيه قيمة خط الفقر المُدقّع المُتوقّع للفرد في الشهر عام ٢٠٢٠/١٩، مُقابل ٤٩٠,٨ جنيه عام ٢٠١٨/١٧.

المصدر: بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٢٠/١٩، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتجدُر الإشارة إلى حِرص الدولة على إدراج ثلاثة مكوّنات أساسيّة مُستحدثة في منظومة خطة عام ٢٠٢٢/٢١، بسبب ارتباطها الوثيق بالجهود المبذولة للتصدّي لقضيّة الفقر.

أولّها: برنامج تنمية الأسرة المصرية لضبط النمو السكاني والارتقاء بخصائص الأُسرة حيث أفادت نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك تنامي مُعدّل الفقر مع كِبَر حجم الأسرة، بمعنى وجود علاقة طرديّة بين مُعدّل الفقر وزيادة عدد أفراد الأسرة[١] [شكل رقم (٢٢/٥)].

شكل رقم (٢٢/٥)
العلاقة بين مُعدل الفقر وحجم الأسرة، ٢٠٢٠/١٩

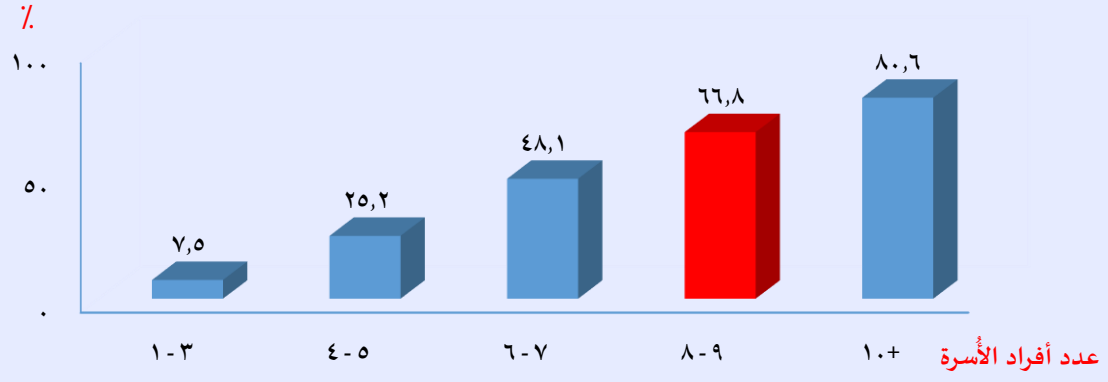

المصدر: بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠٢٠/١٩، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وثانيها: مُبادرة حياة كريمة لتنمية القرى المصرية، تهدف هذه المُبادرة إلى تحقيق التنمية الشاملة للريف المصري ومُعالجة الفجوات التنموية وتحقيق التنمية الإقليمية المُتوازنة من خلال إتاحة الخدمات الأساسية من خدمات (الصحة والتعليم والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي ورصف

(١) ٧٪ فقط من الأفراد الذين يعيشون في أُسر أقل من ٤ أفراد هم من الفقراء وتزيد النسبة إلى ٤٨٪ للأفراد الذين يقيمون في أُسر بها ٦ – ٧ أفراد، وتصل النسبة إلى ٨١٪ من الأفراد الذين يعيشون مع أُسر بها عشرة أفراد أو أكثر.

الطرق والإسكان)، وغيرها من التدخّلات التنموية لكافة المناطق الرئيسة من مُنطلق استهداف التنمية المُستدامة، حيث أوضحت البحوث الميدانية ارتفاع مُعدّل الفقر في المناطق الريفية مُقارنة بالمناطق الحضرية [شكل رقم (٢٣/٥)].

شكل رقم (٢٣/٥)

مُعدّلات الفقر بحسب التوزيع الجغرافي (حضر/ ريف)

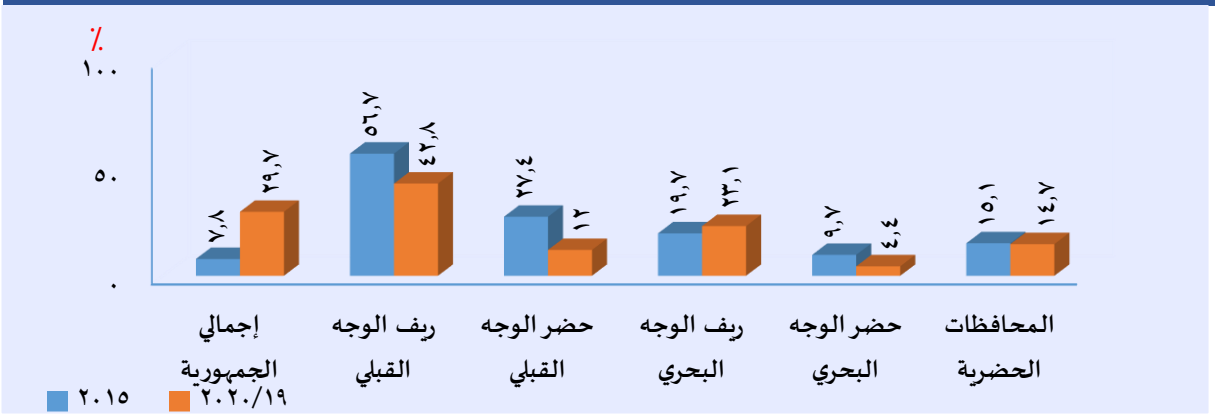

المصدر: بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠٢٠/١٩، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وترمي هذه المُبادرة الرئاسيّة التي أُطلِقت في يناير عام ٢٠١٩ إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسة من مُنطلق التنمية الشاملة للريف المصري، وهي:

- تحسين الأحوال المعيشيّة لسكان القُرى من خلال توفير الحماية والرعاية الاجتماعيّة.
- الارتقاء بمُستوى خدمات البنية الأساسيّة والعُمرانية (خدمات مياه الشُرب والصرف الصحي والطُرُق المرصوفة والسكن المُلائم).
- النهوض بجودة خدمات التنمية البشريّة (تعليم / صحة / خدمات رياضية وشبابية / خدمات ثقافيّة ...).
- دفع عجلة التنمية وزيادة فُرص التشغيل المُجزِ واللائق من خلال تحفيز الاستثمار وتوفير القروض المُيسّرة للمشروعات الصغيرة، والتوسّع في خدمات التدريب المهني.

وثالثُها: برنامج تمكين المرأة لتعزيز حقوقها، نظرًا للانعكاسات الإيجابية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة على قُدرتها على تحسين مستوى معيشتها – ماديًا واجتماعيًا – وتفادي الوقوع في براثن الفقر بمفهومه الشامل (أي الفقر مُتعدّد الأبعاد) [١].

وقد تضمّنت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة أربعة محاور أساسية، وهي: التمكين السياسي، وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية.

وقد وضعت الاستراتيجية تعريفًا واضحًا لمُصطلح تمكين المرأة بأبعاده المُختلفة – مُتمثّلا في خمسة عناصر أساسية، وهي:

- أن تُقدّر المرأة ذاتها وتثق في إمكاناتها.

---

(١) تتمثّل مظاهر الفقر مُتعدّد الأبعاد في عدم كفاية التغذيّة وانخفاض الحالة الصِحيّة، ومحدوديّة فُرص التعليم، وعدم القُدرة على الحصول على عملٍ مُجزٍ، وعدم توفّر الاحتياجات الأساسيّة من الخدمات العامة.

- أن تتوفّر للمرأة الخِيارات، ويكون لها الحق في تحديد خِياراتها.
- أن يُكفل للمرأة الحق في النفاذ إلى والحصول على الفرص والموارد.
- أن يكون للمرأة الحق في تملُّك القُدرة على التحكّم في مُقدّرات حياتها.
- أن تكون للمرأة القُدرة على التأثير في اتجاه التغيير الاجتماعي إيجابًا.

وتستهدف خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ مُواصلة الجهود الرامية لتعزيز حقوق المرأة وتضييق الفجوة النوعيّة القائمة بالارتقاء بنسبة مُشاركتها في سوق العمل (التمكين الاقتصادي)، وتحسين مُؤشّرات الرعاية الصحيّة (التمكين الاجتماعي)، وذلك من خلال:

- افساح المجال لتوفير فرص عمل عديدة للمرأة، وبخاصة في المناطق الريفية، وللمرأة المعيلة.
- تقديم القروض المُيسّرة للمشروعات الصغيرة ومُتناهية الصغر، لترتفع بذلك نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ١٦% عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٢٢% مُتوقّع عام ٢٠٢٢/٢١، ثم إلى أكثر من ٢٥% عام ٢٠٢٣/٢٢.
- مُواصلة تطبيق حزم مُتكاملة من التدخّلات التنموية والتشريعيّة والدينيّة لتنمية الأُسرة المصرية، والمُؤيّدة لحقوق المرأة. ويندرج تحتها تفعيل التشريعات التي تُجرِّم أعمال العنف ضد المرأة، وختان الإناث وتشغيل الأطفال والزواج المُبكّر....إلخ، مع التوعيّة المُجتمعيّة بحقوق المرأة.
- التوسّع في مشروعات الرعاية الصحيّة للمرأة في إطار المُبادرات الرئاسيّة (١٠٠ مليون صحة) والمُبادرات الفرعيّة المُنبثقة منها.
- مُتابعة الإنفاذ الفاعل للاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.
- مُتابعة رصد تطوّر تصنيف مصر في المُؤشّرات الدوليّة، مثل مُؤشّرات فجوة النوع الاجتماعي الصادرة عن المُنتدي الاقتصادي العالمي والمُؤشّرات الصحيّة الصادرة عن مُنظمة الصحة العالمية، ومُؤشّرات سوق العمل لمُنظمة العمل الدوليّة.

وتستهدف خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ مُواصلة تحسين ترتيب مصر في المُؤشّرات سالفة الذِكر علي النحو المُوضّح جدول رقم (١٧/٥).

جدول رقم (١٧/٥)

ترتيب مصر في مُؤشّرات فجوة النوع الاجتماعي

المؤشر	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠٢٠	*٢٠٢٢/٢١	**٢٠٢٣/٢٢
المشاركة الاقتصادية والفرص	١٣٥	١٣٢	١٣٥	١٣٩	١٤٠	١٢٠	١١٥
التعليم	١١٥	١١٢	١٠٤	٩٩	١٠٢	٨٠	٧٥
الصحة	٩٧	٩٥	٩٩	٨٤	٨٥	٧٥	٧٠
التمكين السياسي	١٣٦	١١٥	١١٩	١٢٢	١٠٣	٨٥	٦٥

(*) مُتوقّع عام ٢٠٢٢/٢١، (**) تقديرات خطة عام ٢٠٢٣/٢٢، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

المصدر: تقارير فجوة النوع الاجتماعي للأعوام من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠، المنتدي الاقتصادي العالمي.

وفي هذا السياق، فقد أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية "دليل خطة التنمية المُستدامة المُستجيبة للنوع الاجتماعي"، ويعكّس الدليل الأهمية البالغة التي تُوليها الدولة لتمكين المرأة والطفل والأشخاص ذوي الهِمم، حيث يُعد الدليل الأول من نوعه، الذي يضع إطارًا مُتكاملًا وقابلًا للتطبيق

لدمج هذه الفئات في الخطط التنموية، وذلك اتساقًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠[١]، من خلال: التحديد الدقيق لاحتياجات الفئات الاجتماعية المُختلفة، ورصد فجوات التنمية بين هذه الفئات، وتوجيه الإنفاق العام لسد هذه الفجوات.

وقد تم عمل مصفوفة مُتكاملة للتخطيط المُستجيب للنوع الاجتماعي، تتضمن ١٤٠ تدخلًا تنمويًا، و١٥٠ مُؤشّرًا لتقييم أداء هذه التدخلات. في ١١ قطاعًا من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، تتبع عشرين جهة[٢].

ومن المُستهدف في خطة العام المالي ٢٠٢٣/٢٢ توجيه ١٠ مليار جنيه للتخطيط المُستجيب للنوع الاجتماعي، من أجل مُضاعفة نسبة استثمارات التخطيط المُستجيب للنوع الاجتماعي من الاستثمارات الحكومية المُوجّهة لبناء الإنسان من ١٠% إلى ٢٠%.

ويُوضح الجدول رقم (١٨/٥) التدخّلات وبرامج عمل الحكومة لتمكين المرأة والأشخاص ذوي الهِمم ولتلبية حقوق الطفل.

جدول رقم (١٨/٥)

الفئات الاجتماعية وفقًا لدليل التخطيط المُستجيب للنوع الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي	البرنامج الرئيسي	البرنامج الفرعي	التدخّلات
أولًا: المرأة			
النهوض بمستويات التشغيل	تنمية المهارات البشرية	إعادة وتدريب المرأة للالتحاق بسوق العمل	• تفعيل مشروعات ومُبادرات الأُسر المُنتجة من خلال مراكز إعداد الأُسر المُنتجة. • تفعيل دور جمعيّات تنمية المُجتمّع المحلي في تدريب المرأة المعيلة ودعمها اقتصاديًا.
	تنمية المُشروعات المُتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغر	• تشجيع ثقافة العمل الحُر وريادة الأعمال • تعزيز دور برامج التنمية المُجتمعيّة في التشغيل	• تنشيط ثقافة العمل الحُر باستهداف خمسة آلاف شاب وشابة سنويًا. • زيادة فرص تشغيل العاطلين من خلال برامج التنمية المُجتمعيّة كثيفة العمالة التي تُراعي البُعد البيئي والتي من المُتوقّع أن يستفيد منها حوالي ٤٣٥ ألف أسرة.
تحسين مستوى معيشة المواطن المصري	ضبط النمو السكاني والانتشار العُمراني	الحد من الزيادة السُكانيّة	• زيادة نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من ٥٩,٥% حاليًا إلى ٦٤%. • إتاحة خدمات تنظيم الأسرة وخاصة بالمناطق النائية والمحرومة.
	عدم التمييز النوعي	تفعيل المُشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة	• إصدار ٤٠٠ ألف بطاقة رقم قومي للسيدات في المحافظات الحدودية. • تنفيذ مُبادرات تهدف إلى تبنّي منهج "امرأة مُنتجة داعمة للاقتصاد القومي".

(١) تم إعداد هذا الدليل ليكون مرجعًا لكل وزارة وجهة في الدولة، تُشارك في عملية التخطيط لكي يُمكنها من إيجاد كل ما تحتاجه من معلومات للقيام بوضع خطة مُستجيبة للنوع الاجتماعي، حيث يهدف الدليل إلى دمج مفهوم التخطيط المُستجيب للنوع الاجتماعي في إعداد وتنفيذ خطة التنمية المُستدامة السنوية للدولة.

(٢) (التعليم، الصحة، الزراعة والموارد المائية والري، الإسكان، النقل، التنمية المحلية، الصناعة والاستثمار والتمويل، التضامن الاجتماعي، القوى العاملة، الثقافة والرياضة، الإعلام)

الهدف الاستراتيجي	البرنامج الرئيسي	البرنامج الفرعي	التدخّلات
			• تعزيز الشمول المالي للمرأة، من خلال تنفيذ برامج تدريبية ونوعية على مستوى المحافظات.
		• الحماية الاجتماعية للمرأة • دعم أنشطة الأُسر المُنتجة	• برامج تدريبية وتوعوية لتعزيز دور المرأة في الحفاظ على الموارد البيئية. • توفير حوالي ٨٠ ألف فرصة عمل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية. • تعزيز قُدرات حوالي ٥٠ ألف سيدة في مجال ريادة الأعمال والتسويق.
ثانيًا: الطفل			
بناء الإنسان المصري	توفير الرعاية الصحية الشاملة	تطوير المُنشآت الصحيّة	• تطوير وحدات الأمومة والطفولة وخفض وفيات الأطفال الرُضع إلى ١١,٨ طفل لكل ألف.
		توفير الأدوية الطبية والأمصال وألبان الأطفال والأجهزة الطبية	• ميكنة عملية صرف ألبان الأطفال الرُضع.
النهوض بمستويات التشغيل	النهوض بالمشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغر	تنمية المشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغر في القطاع الزراعي	• الاستغناء التدريجي عن عمالة الأطفال لتنخفض نسبتها من ٩% حاليًا إلى ٧%.
ثالثًا: ذوي الهِمم			
بناء الإنسان المصري	تأكيد الهوية العلمية	إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	• فتح ١٦٠٠ فصل دراسي لذوي الإعاقة.
	تدعيم الرياضة البدنية للشباب	• توفير البنية الأساسية الرياضية • التنمية الرياضية	• إنشاء ٢ نادي لذوي الهِمم. • تشجيع مُشاركة المرأة وذوي الهِمم وكِبار السن في الأنشطة الرياضية.
النهوض بمستويات التشغيل	تنمية المهارات البشرية	إتاحة فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة	• تفعيل اللائحة التنفيذية لقانون المُعاقين الجديد (رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨) • تنظيم ٩٧ ندوة توعية يستفيد منها حوالي ٩٧ ألف شخص، يُشارك فيها ٩٧٠ شركة خاصة. • تنفيذ ٣٦١ حملة تعريفية بقانون الأشخاص ذوي الهِمم بشركات القطاع الخاص
تحسين مستوى معيشة المواطن المصري	التوسّع في شبكات الأمان الاجتماعي	الحماية الاجتماعية	• توظيف ١٠٠% من الأشخاص ذوي الهِمم المُتقدمين للحصول على عمل.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، دليل خطة التنمية المُستدامة المُستجيبة للنوع الاجتماعي، فبراير ٢٠٢٢.

٦/٥ التموين والتجارة الداخلية

الأهمّية الاقتصاديّة للقطاع:

يحتل قطاع التموين والتجارة الداخليّة أهمّية خاصة نظرًا لاضطلاعه بالمهام الآتية:

- توفير الأمن الغذائي وتكوين مخزون استراتيجي من السلع الأساسيّة وضمان انتظام توفير السلع في الأسواق عبر سلاسل التوريد، وهو ما ظهرت أهمّيته بوضوح إثر اضطراب سلاسل الإمداد الدوليّة ونقص المعروض العالمي من السلع الرئيسة تأثّرًا بالأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة.
- تنمية التجارة الداخليّة وتنشيط أسواقها وزيادة المراكز اللوجيستيّة.
- إحكام عمليّات الرقابة في الأسواق لمنع الممارسات الاحتكارية، ولحماية المستهلك من عشوائية الأسواق غير المنظمة التي تتعامل في السلع المُهرّبة والسلع مجهولة المصدر وغير المطابقة للمُواصفات.
- الحد من الفاقد والهدر من السلع الغذائية، سواء في مراحل الإنتاج أو النقل أو التخزين أو التوزيع.

استراتيجية قطاع التموين والتجارة الداخلية

تتضمّن استراتيجيّة تنمية قطاع التموين والتجارة الداخلية عِدّة محاور تتمثّل في تكوين مخزون استراتيجي من السلع، وانتظام توفيرها وتواجُدها في الأسواق، مع التوسّع في إنشاء المراكز اللوجيستيّة والتجاريّة وسلاسل الإمداد والتوريد، وزيادة عدد السلع التموينيّة المطروحة في المنافذ، إلى جانب

مُتابعة تطبيق منظومة بيع الخُبز المدعّم في مُحافظات الجمهوريّة كافة، فضلًا عن تعزيز دور الأجهزة الرقابيّة في الأسواق، والتطوير المُستمر للمكاتب التموينيّة، ووضع خطط التوسّع في الإنتاج المحلي والاستيراد لسد الفجوات القائمة.

الإنجازات المُحقّقة في عام ٢٠٢١

وفقًا للبيانات الصادرة عن مجلس معلومات مجلس الوزراء، فقد حقّق القطاع عِدّة إنجازات يتمثّل أهمّها في الآتي:

- بلغ حجم توريدات القمح المُستورد ٥,٥ مليون طن، بينما بلغ حجم توريدات القمح المحلي ٣,٥ مليون طن، والاكتفاء الذاتي من الأرز لـ ١٠٠%. وبالنسبة للزيوت، وصل حجم واردات زيوت الطعام إلى ٨٤٠ ألف طن، في حين ساهم الزيت المحلي في مُناقصات الهيئة العامة للسلع التموينيّة بنسبة ٣٥%، وكذلك تم التعاقُد على استيراد ٢٥٠٠ طن فول، وورد منها بالفعل ١٦٠٠ طن.
- تم التعاقُد على ١٨٢٥ طنًا لحوم مُجمّدة، حيث وردت الكمية بالكامل، بالإضافة إلى التعاقد على ٦٠ ألف رأس ماشية، ورد منها بالفعل ٤٥ ألف رأس، كما تم التعاقُد على ١٢ ألف طن دواجن مُجمّدة.
- بلغ إجمالي عدد المُستفيدين من صرف السلع التموينيّة ٦٤ مليون مُستفيد، كما تم استخراج ٨١ ألف بطاقة تموينية لأول مرّة للفئات الأولى بالرعاية ومحدودي الدخل، ليصل الإجمالي إلى ٤٨٠,٥ ألف بطاقة.
- تم استخراج نحو ٢٠ ألف بطاقة تموينيّة للأُسر المستحِقّة لمعاش "تكافُل وكرامة" وغير المُدرجة تموينيًا. وفيما يتعلّق بمنظومة الخُبز المدعّم، فقد وصل عدد المُستفيدين من صرف الخُبز المُدعّم إلى ٧٢ مليون مُستفيد.
- الانتهاء من تنفيذ صومعتين بتكلفة ٥٢٥ مليون جنيه، ليصل الإجمالي إلى ٧٦ صومعة، بالإضافة إلى أنه جاري تنفيذ سِت صوامع حقلية من خلال مُبادلة الديون الإيطاليّة بتكلفة تُناهِز ٣٦٨ مليون جنيه.
- بلغ إجمالي الاستثمارات الجديدة في (١١) مشروعًا للمناطق التجارية واللوجيستيّة والسلاسل التجاريّة نحو ٣٧,٥ مليار جنيه، حيث تم الانتهاء من تشغيل منطقتين لوجيستيتين خلال عام ٢٠٢١ بتكلفة بلغت ١٠,٥ مليار جنيه، بينما تم الانتهاء من طرح أربعة مُستودعات استراتيجيّة في مُحافظات الشرقية والسويس والفيوم والأقصر.
- تم تطوير ٤٤ مُجمّعا استهلاكيًا بتكلفة بلغت ٣٣,٧ مليون جنيه، ليُصبِح إجمالي المجمّعات التي تم تطويرها ١٠٥ مُجمّعًا، ولا زال يجري تطوير ١٧ مُجمّعا استهلاكيًا.
- جرى افتتاح ٨٨٣ منفذًا جديدًا لمشروع "جمعيّتي"، مما ساهم في توفير نحو ٢٦٥٠ فُرصة عمل.

- بالنسبة لمشروع السيّارات المتنقّلة، فضم ١١٠ سيارة، وفّرت ٣٣٠ فرصة عمل، بتكلفة ٥ مليون جنيه، وتم توزيع ٢٤ سيارة.
- تم التحوّل من النُظُم اليدويّة إلى العمل بمنظومة معلومات آليّة مُتكاملة لتحقيق الالتزام والانضباط في توزيع السِلع الغذائية.
- تم تنفيذ منظومة المعلومات الآليّة المتكاملة في أربع شركات (الشركة العامة للجُملة، والمصريّة للجُملة، والنيل، والأهرام).
- جرى تطوير ٣٥ مركز خدمة ليُصبِح إجمالي المراكز التي تم تطويرها ٣١٥ مركزًا.
- تم الانتهاء من توريد وتركيب الأجهزة الخاصة بالمشروع القومي لرقمنة المشغولات الذهبيّة والمعادن الثمينة بالليزر (الدمغ والتكويد بالليزر)، كما تم تفعيل المنظومة والتدريب عليها للبيئة الاختباريّة، وجاري التجهيز لها.
- تم الانتهاء من إعادة تأهيل الإنشاءات الخاصة بمركز تطوير وسلامة الغذاء بقها، كما تم تدعيم المركز بالأجهزة الحديثة الخاصة بتحليل الأغذية بتكلفة إجمالية نحو ٧٠ مليون جنيه للأعمال المنفّذة وقيمة المعدّات، ويجري استكمال الأجهزة الخاصة بتحليل مُتبقيّات المبيدات والسموم وبقايا العقاقير والمواد المضافة.

مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٣/٢٢

أهم المشروعات المُستهدف استكمالها

- تطوير المكاتب التموينيّة لتحقيق الأهداف المرجوّة في إطار سياسة الدولة كمشروع قومي، حيث تم وضع خطة على ثلاثة أعوام بإجمالي ٩٩٥ مليون جنيه لتطوير (١١) مديرية تموينيّة، (٢٨٧) إدارة تموين، وتطوير (١٨٣) مكتب تموين على مُستوى الجمهوريّة، وذلك على ثلاث مراحل – المرحلة الأولى بمبلغ ٤٢١ مليون جنيه، والمرحلة الثانية بتكلفة ٤١٤ مليون جنيه، والمرحلة الثالثة بتكلفة ١٦٠ مليون جنيه.
- إنشاء (١٠) صوامع حقليّة رأسيّة بسعة تخزينيّة ٣٠٠ ألف طن قمح، ضمن المرحلة الثانية من المشروع القومي للصوامع لإنشاء ٥٠ صومعة معدنيّة على مُستوى الجمهوريّة لتخزين القمح ومُراقبة المخزون، مما أدّى إلى زيادة السِعَة التخزينيّة للقمح في الصوامع من ١,٢ مليون طن عام ٢٠١٤ إلى ٣,٤ مليون طن سِعَة تخزينيّة حتى عام ٢٠٢١. ومن المتوقّع أيضًا زيادة السِعَة التخزينيّة في الصوامع عام ٢٠٢٢ من خلال هذا المشروع لتصِل إلى ما يقرُب من ٣,٦ مليون طن، حيث سيتم إنشاء ثلاث صوامع بالجيزة وصومعتين بالدقهليّة، وأُخرتين بالقنطرة شرق بالإسماعيلية، وصومعتين بالحامول بكفر الشيخ، وصومعة واحدة ببورسعيد، لمُراعاة البُعد الجغرافي في إنشاء الصوامع لتُغطّى مُعظم مُحافظات الجمهوريّة. وتتعاظَم أهمّية المشروع في ظل الأزمة الراهنة المتمثّلة في ارتفاع أسعار القمح تأثرًا بالأحداث الروسيّة/الأوكرانيّة وتبِعاتها على الأمن الغذائي المصري.

- نهو مشروع التكويد والدمغ بالليزر لمُواكبة ما تشهدُه هذه الصناعة من تقدّم علمي ورفع كفاءة الخدمات المقدّمة للمُواطنين، والحد من الغش التجاري.
- التوسّع في تجهيز المناطق اللوجيستيّة في المحافظات لتحفيز وتشجيع الاستثمار في قطاعات التجارة الداخليّة "الجملة والتجزئة".
- استكمال تطوير مكاتب السِجِل التجاري على مُستوى محافظات الجمهورية، وربطها إلكترونيا وميكنة الخدمات.

وتم إدراج استثمارات إجماليّة للجهاز الإداري بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢ بقيمة ٣٢٨,٢ مليون جنيه (تمويل خزانة عامة) توزيعها كالآتي:

١) **ديوان عام وزارة التموين والتجارة الداخلية**، باستثمارات قيمتُها ٢٨٥,٥ مليون جنيه (خزانة عامة)، لاستكمال التجهيزات اللازمة والضرورية لتسيير الأعمال بديوان عام الوزارة، واستكمال تطوير المكاتب والإدارات والمديريات التموينية التابعة.

٢) **مصلحة دمغ المصوغات والموازين**، باستثمارات قدرُها ٤٢,٧ مليون جنيه (خزانة عامة)، لصيانة وتجديد وتحديث مباني الديوان العام للمصلحة والفروع، وسداد باقي تكلفة الأعمال المنفّذة لمشروع التكويد بالليزر، واستكمال شراء الأجهزة اللازمة للدمغ بالليزر، وتوفير الخوادم اللازمة لبدء تشغيل المشروع، وتطوير معامل تحليل المعادن الثمينة، بالإضافة إلي استكمال تحديث سيارات التفتيش، والأجهزة اللازمة للتطوير والتحوّل الرقمي.

٣) **جهاز حمايه المستهلك**، باستثمارات قدرُها ٩١ مليون جنيه (خزانة عامة)، لتوفير مقر رئيسي للجهاز وتخصيص فروع إقليمية بالمحافظات بعدد (٥٠) مُنفذًا كمرحلة أولى، وشراء الآلات والمعدات من غرف وماكينات التصوير وسنترالات وخوادم لهذه الفروع، فضلًا عن توفير استراحات سكنية بجانب الفروع الإقليمية، وسيارات الضبطية القضائية.

٤) **مديريات التموين بالمحافظات**، باستثمارات قدرُها ٥٧,٩ مليون جنيه (خزانة عامة)، لاستكمال تطوير وتجهيز مقرّات إدارية كفروع للمُديريّات بالمحافظات، وتجهيزها لرفع مستوى جودة الخدمات المُقدّمة للمُواطنين، وتأهيلها للتحوّل الرقمي.

٥) **جهاز تنمية التجارة الداخلية**، باستثمارات قدرُها ٢١٧ مليون جنيه (تمويل ذاتي)، لاستكمال إنشاء وتطوير مناطق تجارية ولوجيستيّة وتوفير الأراضي اللازمة لها، وإنشاء فروع للجهاز بالمحافظات، وتطوير وصيانة مقرّات الجهاز ببعض المحافظات، فضلًا عن إنشاء مركز تدريب للعاملين ومركز لمعلومات التجارة، واستكمال تطوير وتجهيز مكاتب السجل التجاري على مستوى المحافظات.

٦) **الهيئة العامة للسلع التموينية**، باستثمارات ٢١٥,٣ مليون جنيه (منح أجنبية)، لاستكمال إنشاء الصوامع الحقلية بالمحافظات كما سبق الذكر.

٧/٥ قطاع الخدمات الثقافية

الرؤية التنموية للقطاع

تَتبلور الرؤية التنموية للقطاع حول تأسيس منظومة قيم ثقافيّة إيجابيّة في المُجتمع، تُمكِّن الإنسان المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، وتفتح الآفاق أمامه للتفاعُل مع مُعطيات العالم المُعاصِر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، وأن تكون الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية وقيمة مُضافة للاقتصاد القومي.

وفي هذا الإطار ، تهدف الجهود الإنمائية إلى ترسيخ قيم المُواطنة وتعميق الولاء والانتماء للهويّة المصرية, وكذا الارتقاء بشتى المجالات الثقافية والفنية بشكل إبداعي مُبتكّر، وتنمية الموهوبين والمبدعين، فضلًا عن دعم الصناعات الثقافية ونشرها دون تمييز، تحقيقاً للعدالة الثقافية، إضافة إلى تعزيز مكانة قوة مصر الناعمة، وتحقيق ريادتها على الخريطة الثقافية العالمية.

إنجازات عام ٢٠٢١

على الرغم من القيود التي فرضتها جائحة فيروس كورونا على حركة التبادل الثقافي بين دول العالم المُختلفة، إلا أن قطاع الخدمات الثقافية استمر في تنفيذ محاور العمل الإستراتيجية عن طريق نشر ألوان الإبداع والثقافة في مُختلف ربوع الوطن تحقيقًا للعدالة الثقافية. وعاد الاستقرار للبرامج الفكرية والفنية التي يُنظمها القطاع بعد نجاح الدولة في السيطرة على جائحة فيروس كورونا وارتفاع وعي المجتمّع وإدراكِه ضرورة الالتزام بالإجراءات الاحترازية والوقائيّة من الفيروس.

<u>وتتمثّل أهم إنجازات القطاع في الآتي:</u>

١- انضمام ١٣ منارة ثقافية إلى منظومة العمل (المرحلة الأولى من تطوير قصر ثقافة الإسماعيلية، متحف محمود خليل وحرمه بعد التطوير، قصر ثقافة العريش بعد عشرة أعوام من الغلق، تطوير ميدان المحطة بطنطا، افتتاح مكتبة مصر العامة في دمياط، وبيتين ثقافة بالبحر

الأحمر، ومسرح الدكتورة نهاد صليحة، والمبنى الجديد للمعهد العالي للسينما بأكاديمية الفنون في الجيزة، وقصر ثقافة جديد بالدقهلية،...).

٢- عقد ألف فعالية فنيّة وفكريّة وإبداعيّة في ٥٢ قرية ونجع في إطار مُبادرة "حياة كريمة" في مُحافظات أسيوط وقنا والفيوم.

٣- زيادة التبادل الثقافي بين دول العالم وعودة القوى الناعمة المصرية للمحافل الدولية.

٤- تجديد البروتوكولات الثقافية المبرمة بين مصر ودول العالم بما يُمهّد التحرّك المستقبلي على الساحة الدولية.

٥- دشنت وزارة الثقافة أول نموذج من مُبادرة "كشكك كتابك" بساحة دار الأوبرا لتشجيع المواطنين على القراءة وزيادة الوعي والتنوير الثقافي، ويجري التنسيق مع الوزارات والهيئات ومؤسسات المجتمع المدني ومُبادرة حياة كريمة لتحديد أماكن وعدد الأكشاك في كل قرية وفقًا للكثافة السكانية.

٦- تنفيذ مشروع "سينما الشعب" والذي يستهدف تقديم أعمال سينمائية مُعاصِرة وحديثة، وتكون في مُتناول جميع فئات المجتمع حيث يتم تقديمها بأسعار رمزية.

٧- تبنّت وزارة الثقافة مشروع "أهل مصر" لنشر الخدمات بين أبناء الوطن، وبخاصة في المناطق الحدودية ودمجهم مع أبناء المناطق الأخرى للفئة العُمرية من ١٨ إلى ٣٥ سنة، من خلال ثلاثة مُلتقيات، يتضمّن الأول: تنظيم ١٧ أسبوعًا ثقافيًا استفاد منه ١,٩ ألف شاب من مُختلف المحافظات، بالإضافة إلى تنظيم ١٦١ جولة سياحية للمناطق الآثرية والتُراثية وورش تدريبيّة لتعليم فنون الحِرف والمّشغولات اليدوية والخياميّة وغيرها.

ويتعلق الثاني بالمُلتقى الثقافي السابع لشباب أهل مصر في أسوان، وشارك به ٨٧ شابًا، وتم خلاله مُناقشة عدد من القضايا المجتمعية لخلق جيل واعٍ وقادر على فهم التحديات الراهنة، وكيفية التعامُل معها.

والمُلتقى الثالث يتعلّق بثقافة وفنون المرأة، ويُلقي الضوء على أهم قضايا المرأة ويضُم عددًا من ورش العمل، لإكسابهم المهارات اللازمة، وتم خلال عام ٢٠٢١ تنظيم المُلتقى التاسع بمُحافظة أسوان والمُلتقى العاشر ببورسعيد، وشارك بهما أكثر من ٢١٠ فتاة وسيدة.

٨- في إطار استراتيجية وزارة الثقافة لصون الهويّة وحماية التراث، نجحت مصر بالتنسيق مع دول المملكة العربية السعودية، ولبنان، والأردن وتونس في تسجيل الخط العربي على قوائم الصون العاجل للتُراث الثقافي غير المادي بمنظمة اليونسكو.

٩- تم وضع تصوّر لإعادة إحياء الميادين الرئيسة في قلب القاهرة الخديوية، والمباني التُراثية المطلّة عليها، وشمل ذلك ميدان التحرير والعقارات المطلة عليه، وميدان طلعت حرب، وميدان مصطفى كامل، وشارع قصر النيل، إلى جانب وضع تصوّر مُتكامل لتطوير العقارات التراثية في نطاق المشروع، بما يتضمن إزالة كافة التعديّات عن واجِهات المباني التُراثية إلى جانب تطوير واجِهات المحلات التجارية لتتماشى مع وقوعها في منطقة تراثية.

١٠- شهدت مسارح الدولة نشاطًا مُكثفًا، حيث قدّمت دار الأوبرا المصرية على مختلف مسارحها بالقاهرة والاسكندرية ودمنهور ٩٢٦ فعالية فنية وثقافية متنوّعة.

١١- قدّم البيت الفني للمسرح ٥٠٠ ليلة عرض في القاهرة والمحافظات، وقدّمت الفرق المسرحية التابعة للهيئة العامة لقصور الثقافة ١٩٥٠ ليلة عرض للفرق القومية والنوادي والتجارب النوعية على مستوى الجمهورية.

١٢- تم تطوير وترميم قرية حسن فتحي بالأقصر، وإعادة إحياء تُراث القرية بعد ٧٠ عامًا من إنشائها على يد مؤسس مدرسة عمارة الفقراء في مصر والعالم لتعود القرية مصدرًا للإشعاع الفني والإبداعي ومركزًا للسياحة الثقافية. وتم الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع بتمويل من منظمة اليونسكو.

١٣- ترميم المباني البيئية، حيث شملت المرحلة الاولى من مشروع ترميم وإعادة إحياء مبنى الجامع والمسرح والخان،

١٤-بدأ جهاز التنسيق الحضاري في مشروع تحسين الصورة البصرية والحفاظ على الطابع العُمراني المتميّز لقلعة شالي بسيوة، حيث يقوم الجهاز بتطوير ميدان الجامع الكبير والمنطقة المحيطة بالقلعة.

١٥-توثيق الحدائق التُراثية التي يرجع تاريخ إنشائها إلى القرن التاسع عشر، مثل حديقة الأسماك وغيرها.

١٦-استكمال تطوير عددٍ من الميادين المصرية ذات الأهمية، مثل ميدان المحطة وشارع وساحة السيد البدوي بطنطا وميدان الجلاء بالجيزة ميدان السيدة زينب في القاهرة.

١٧-مُواصلة العمل في مشروعي "عاش هُنْا" "وحُكاية شارع" وإطلاق مُبادرة الجولات التُراثية، والذي يُعد المشروع الرابع لسلسة ذاكرة المدينة وكانت أولى الجولات التُراثية لجزيرة الزمالك لما لهذا الحي من قيمة مُتفردّة.

١٨-تسليط الضوء على المظاهر الثقافية والحضارية المميّزة بمصر، وإطلاق سلسلة روائع العمارة الإسلامية بعنوان (المساجد والجوامع في مصر).

١٩- تبنّي مُبادرة صنايعية مصر، وتهدف إلى تدريب الشباب من سن ١٨ عامًا وحتى ٤٥ عامًا على الحِرف اليدوية والتراثية للمُساهمة في الحِفاظ على الحرف التقليدية وخلق جيل جديد من الحرفيّين المهرة وتُنظم من خلال مركز الحرف التقليدية بالفسطاط وقصور الثقافة في المحافظات.

٢٠-تنظيم عددٍ من المسارح المتنقلّة والقيام بتنفيذ نظمت وزارة الثقافة ضمن مشروع المسارح المتنقلة ٣٤٧ نشاطًا في ٤١ قرية في تسع مُحافظات، واستفاد منها نحو ٣٥ ألف مُواطن.

٢١- تنظيم مجموعة من المهرجانات الدوليّة والمحليّة، خلال عام ٢٠٢١، منها الدورة ٣٠ من مهرجان ومؤتمر الموسيقى العربية، مهرجان قلعة صلاح الدين الدولي للموسيقى والغناء ٢٩،

المهرجان القومي للمسرح المصري في الدورة الـ ١٤، وغيرهم..، هذا إلى جانب اختيار بور سعيد عاصمة للثقافة المصرية عام ٢٠٢١ .

مُستهدفات خطة ٢٠٢٣/٢٢

يُوضّح الجدول رقم (١٩/٥) أهم المشاريع المُستهدفة في خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ بحسب طبيعة كل مشروع والأهداف المرجوّة منه وتوزيعه الجغرافي.

جدول رقم (١٩/٥)
أهم المشاريع المُستهدفة في خطة عام ٢٠٢٣/٢٢

المشروع الرئيسي	المشروع الفرعي	طبيعة المشروع	المحافظة	أهداف المشروع
استكمال مشروع تطوير شبكة البنية المعلوماتية المتكاملة واستكمال ميكنة الخدمات الرقمية ورقمنة المحتوي الثقافي	**رقمنة المحتوي الثقافي واتاحته الكترونيًا (دار الكتاب - الفنون التشكيلية - المركز القومى للمسرح)**	جديد	القاهرة	**التطوير المؤسسي وبناء الإنسان المصري ، بناء شبكة بنية معلوماتية متطورة وتطبيق التحول الرقمي**
تجديد تجهيزات قطاع الانتاج الثقافى	**رفع كفاءة مكتبة القاهرة الكبرى، بالإضافة إلى شراء آلات ومُعدات**	استكمال	القاهرة	**التطوير الثقافي، ورفع كفاءة مكتبة القاهرة**
تطوير ورفع كفاءة مبنى المجلس الأعلى للثقافة	**رفع كفاءة ثلاث قاعات للمجلس فنون و ندوات وقاعة الإجتماعات الكبرى**	إحلال وتجديد	القاهرة	**إثراء الحركة الثقافية عن طريق الندوات والصالونات التي يقوم بها المجلس**
إحلال وتجديد مسرح الحديقة الدولية	**إحلال وتجديد مسرح الحديقة الدولية**	إحلال وتجديد	القاهرة	**نشر الوعي الثقافي**
تطوير متحف سراي الجزيرة بالقاهرة في قسم الزمالك	**استكمال أعمال تطوير المرحلة الثالثة والرابعة بالمتحف**	استكمال	القاهرة	**رفع الوعي الثقافي والاقتصادي والاجتماعي**
اقتناء أعمال فنية	**عرض الأعمال الفنية للمتاحف**	استكمال	غير موزعة	**اقتناء أعمال فنية لنخبة من الفنانين التشكيليين وعرضها بالمتاحف التابعة لقطاع**

المشروع الرئيسي	المشروع الفرعي	طبيعة المشروع	المحافظة	أهداف المشروع
				الفنون التشكيلية لرفع الوعي الثقافي والفني.
تطوير المتاحف	تطوير المرحلتين ٢،١ من متحف الفن المصري الحديث بالقاهرة	إحلال وتجديد	القاهرة	إثراء ورفع ونشر الوعي الثقافي
	رفع كفاءة متحف بيت الأمة	إحلال وتجديد	القاهرة	تطوير متحف بيت الأمة لما له من قيمة تاريخية كبيرة
	متحف الفن المصري الحديث مرحلة أولى وثانية	تطوير	القاهرة	تطوير متحف الفن المصري الحديث
شراء مكتبات مُتنقلة تابعة لمكتبة مصر العامة	تجهيز آلات ومُعدات، وتجهيزات التحول إلى الرقمنة، عمل الأعمال الحماية المدنية والشبكة الداخلية	إحلال وتجديد	القاهرة/ الجيزة	تحسين الخدمات المقدّمة للمُواطنين ودعم التحوّل للرقمنة، بالإضافة إلى رفع كفاءة المباني، ونشر التوعية الثقافية
إحلال وتجديد قصور ثقافية	قصر ثقافة السويس	إحلال وتجديد	السويس	تقديم الخدمات الثقافية سواء كانت أدبية أو دينية، بالإضافة الى الخدمات الفنية المقدّمة لجماهير المحافظات المختلفة للعمل على رفع ونشر الوعى الثقافى والديني
	قصر ثقافة المنصورة	إحلال وتجديد	الدقهلية	
	قصر ثقافة أبو قرقاص	إحلال وتجديد	المنيا	
	قصر ثقافة شبين الكوم	إحلال وتجديد	المنوفية	

المشروع الرئيسي	المشروع الفرعي	طبيعة المشروع	المحافظة	أهداف المشروع
	قصر ثقافة برج العرب	إحلال وتجديد	الإسكندرية	
	قصر ثقافة دمياط	إحلال وتجديد	دمياط	
تطوير وتجهيز مسرح البالون	استكمال المباني التابعة للمسرح	استكمال	الجيزة	رفع كفاءه المسرح وتجهيزه بالآلات والمعدات ووسائل الانتقال
رقمنة فروع مكتبة مصر العامة	مكتبة مصر العامة (بالزيتون، والدقي، والزاوية الحمراء)	تطوير	القاهرة والجيزة	تعزيز مفهوم التحوّل الرقمي

المصدر: وزارة الثقافة، ٢٠٢٢.

٨/٥ الخدمات الشبابية والرياضية

الرؤية التنمويّة للقطاع

تَتبلور رؤية قطاع الشباب والرياضة حول تعزيز مَفهوم الريادة والتميّز في الارتقاء بجودة حياة الشباب والنشء المصري، وتطوير نمط حياتهم من خلال محاور التنمية الشاملة الشبابية والرياضية بما يؤدي لتعزيز الانتماء والفخر بالهويّة الوطنيّة وتطوير مهاراتهم وقدراتهم.

التوجّهات الرئيسة للقطاع

وانطلاقًا من هذه الرؤية التنموية، يتبنّي القطاع التوجّهات الرئيسة الآتية:

- إطلاق سياسة وطنية للشباب وللرياضة يُشارك فيها كافة فئات المجتمع.
- إتاحة فرص عمل لائقة وكريمة للشباب والفتيات من خلال المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغر.
- تنمية فرص الاستثمار الرياضي وإطلاق مُبادرات للصناعات الرياضية.
- تبنّي المُبادرات الشبابية والرياضية وتوسيع الشِراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.

- تحويل مراكز الشباب والمُنشآت الشبابية والرياضية إلى مراكز لِخدمة الأسرة والمجتمع.
- دعم مُشاركة الشباب في انتخابات مراكز الشباب والمجالس الشعبية المحلية.
- توظيف الرياضة في تنمية ودعم قِيَم المُواطنة والانتماء بمُشاركة كافة فئات المجتمع.
- تدعيم مفهوم الإدارة الاقتصادية الرشيدة للمنشآت الشبابية والرياضية وجذب موارد إضافية للتمويل.
- رعاية واكتشاف الموهوبين رياضيًا، وتقديم مزيدٍ من الدعم للأبطال الرياضيين.
- مُواجهة الفكر المُتطرّف والشائعات عن طريق رفع وعي الشباب والنشء.
- النهوض المُستمر بالتعليم الأساسي والجامعي لخلق جيل واعٍ.
- وضع مصر على الخريطة الدولية والأوليمبية.
- العمل على سرعة إصدار قانون الرياضة الجديد.
- توظيف النشاطات الرياضيّة في تنشيط الحركة الدوليّة الوافدة، والسياحة المحليّة.
- تطوير المُنشآت الرياضية لإقامة المحافل الرياضية العالمية والأوليمبية.
- تعميم الأنشطة الرياضية في جميع المدارس والجامعات.

البرامج والمُبادرات

تتبنّى خطة عمل وزارة الشباب والرياضة عدّة برامج ومُبادرات من أهمّها الآتي:

- البرامج
  - إعداد وتحديث الاستراتيجية الوطنية للرياضة، والاستراتيجية الوطنية المصرية للشباب والنشء.
  - تعميق المُشاركة السياسية للشباب، و تشجيع النشء والشباب علي العمل الجماعي والتطوّعي.
  - تنمية الوعي الثقافي والعلمي وإطلاق المهارات الإبداعية.
  - تأهيل الشباب لمُتطلّبات سوق العمل، وتدريبهم علي إطلاق مشروعات ريادة الأعمال.
  - التوسّع في الأنشطة الترويحية، ودعم الخدمات الشبابية والرياضية في المحافظات.
  - تعزيز مفهوم التحوّل الرقمي في مجالات أنشطة الشباب والرياضة.
- المُبادرات
  - برنامج "أهل مصر" لأبناء المحافظات الحدودية.
  - مُبادرة قادرون باختلاف.
  - مُبادرة ريحانة.
  - برامج مُتطوّعي الاتحاد الأفريقي.
  - منحة ناصر للقيادة الدولية بمُشاركة ١٥٠ قياديًا من شباب دول عدم الانحياز والدول الصديقة في فعاليّات الدفعة الثالثة من المِنحة المُزمَع عقدُها خلال شهر يونيو المُقبِل.
  - مهرجان إبداع مراكز شباب وإبداع الجامعات

الإنجازات المُحقّقة خلال عام ٢٠٢١:

- تنفيذ عددٍ من القوافل التعليميّة، بالتعاون مع وزارتي التربية والتعليم، الأوقاف للمُساهمة في إحياء المنظومة التعليمية. وقد استفاد من تلك القوافل نحو ٧٠٠ ألف طالب وطالبة.
- تفعيل البرامج والمشروعات المُحاربة للأمراض، ورفع مُعدلات اللياقة البدنية والصحية للمُواطنين، مثل مُبادرة درّاجتك صِحتك، ومُبادرة رياضتك مناعتك، وأولومبياد الطفل المصري، وماراثون الدرّاجات.
- مشروعات تم تنفيذها، ويتمثّل أهمّها في:
  - إنشاء وتطوير ثمان مُدن شبابية.
  - إنشاء وتطوير أحد عشرة ناديًا رياضيًا، بالإضافة إلى أربعة أندية لذوي الهِمَم.
  - إنشاء ٢٥١ مركزًا شبابيًا بالقرى الأكثر احتياجًا.
  - إنشاء وتطوير أربعة عشر استادًا رياضيًا.
  - تطوير وإنشاء ثلاثين مركزًا للتعليم المدني ومُنتديات الشباب.
  - استضافة ١٠٣ بطولة عالمية وقارية خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١.
  - إنشاء ورفع كفاءة ثمان صالات مُغطاة بالأندية المصرية في إطار بطولة كأس العالم لكرة اليد ٢٠٢١.
  - تطوير مركز شباب الجزيرة والمركز الأوليمبي بالمعادي.
- مشروعات جاري تنفيذها، وتشمل:
  - المدينة الرياضية بالعاصمة الإدارية الجديدة.
  - مدينة مصر للألعاب الأوليمبية (المرحلة الأولى والثانية).
  - تطوير ٣٨ ملعبًا خُماسيًا بمراكز الشباب.
  - مُواصَلة العمل على إنشاء مركزين للشباب بالقرى الأكثر احتياجًا.
  - تنفيذ أعمال مشروع تطوير ورفع كفاءة المدينة الشبابية بالوادي الجديد.
  - تطوير مركز التنمية الرياضية بالشيراتون.
  - استضافة بطولتين عالميتين.
  - تجديد استضافة مصر لمقر "الكاف" لمدة عشرة أعوام مما يُعزّز مفهوم الريادة للرياضة المصرية.

مُستهدفات خطة ٢٠٢٣/٢٢

واتفاقًا والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، تستهدف الخطة توجيه استثمارات عامة قدرُها ١,٩ مليار جنيه لتعزيز الخدمات الرياضية والشبابية، بُغية تنفيذ مجموعة من البرامج والمُبادرات التنموية، نذكُر منها الآتي:

- إنشاء وتطوير سُبعمائة ملعب خُماسي ومركز شباب، باستثمارات قدرُها ٥٨٥,٢ مليون جنيه.
- تطوير سبع استادات رياضية، باستثمارت تُقدّر بنحو ٣٩٣ مليون جنيه.

- إنشاء وتطوير خمس مُدن رياضية، باستثمارات تُقدر بنحو ٢٥ مليون جنيه.
- إنشاء ٦٠ ناديًا رياضيًا باستثمارات ١٤٥,٦مليون جنيه.
- تطوير أربعة مراكز مدنية في مُحافظات (الفيوم، مطروح، بني سويف، سوهاج)، باستثمارات ٣٣ مليون جنيه.
- عمل ستة مُعسكرات شبابية في مُحافظات (الإسماعيلية، البحيرة، جنوب سيناء، البحيرة).
- استكمال تطوير سبع مُدن شبابية في مُحافظات (الأقصر، أسوان، الوادي الجديد، البحر الأحمر، الإسكندرية، السويس، شمال سيناء)، باستثمارات ١٠٠ مليون جنيه.
- استكمال تطوير وإحلال وتجديد مراكز الشباب بالقاهرة والإسكندرية.
- استكمال إنشاء المدينة الرياضية بالعاصمة الإدارية الجديدة.
- إحلال وتجديد مُستشفيات الطب الرياضي بالمحافظات (إنشاء منشآت طبية رياضية لاستقبال الحالات الخاصة يمُمارسة الرياضات)، باستثمارات ١٧مليون جنيه.
- إنشاء المدينة الرياضية يمدينة السلام ببور سعيد.
- استكمال تطوير الأندية الرياضية بالمحافظات بهدف تنمية وعي المجتمع بأهمية مُمارسة الأنشطة الرياضية.
- استكمال إنشاء وتطوير مدارس الموهوبين بالمحافظات.
- مُواصلة الربط العلمي المُمنهج لأهداف الرياضة في استراتيجية مصر للتنمية المُستدامة ٢٠٣٠.
- مواصلة العمل على سرعة إصدار قانون الرياضة الجديد.
- وضع لوائح جديدة لتنظيم العمل داخل الهيئات الرياضية وفقًا للمواثيق الدولية.
- تحديد أُطُر وآليّات عمل لتقديم خدمة مُتميّزة تكون على قدرٍ عالٍ من الشفافية لقطاعي الشباب والرياضة.
- العمل على اكتشاف مواهب الشباب وصِقلها لتشجيعهم على العمل الجماعي.
- الحث على أن تكون الرياضة حقًا للجميع.

وعلاوة على ما تقدّم، تُشارك وزارة الشباب والرياضة في مُبادرة "حياة كريمة"، من خلال استهداف إنشاء وتطوير ١٠٥٧ مركزًا للشباب في عشرين مُحافظة وقد بدأ بالفعل تطوير ٥٤ مركزًا منهم، وكذلك تشارك وزارة الإسكان والهيئة الهندسية للقوات المُسلحة في تطوير ١٠٠٣ مركزًا للشباب بعشرين مُحافظة[١].

[١] (بني سويف، الشرقية، أسيوط، المنوفية، كفر الشيخ، المنيا، القليوبية، الإسماعيلية، دمياط، سوهاج، الإسكندرية، الأقصر، البحيرة، الغربية، أسوان، الدقهلية، الفيوم، قنا، الوادي الجديد، الجيزة).

٩/٥ التنمية العُمرانية

الأهمية الاقتصادية للقطاع

يرتبط قطاع التنمية العُمرانية ارتباطًا وثيقًا بقطاعات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة من خلال توفير مُجتمعات عمرانية وسكنية مُتكاملة الخدمات تضُم وحدات الإسكان المُناسبة لكافة فئات المُجتمع، والمُزوّدة بالمرافق العامة والخدمات التعليمية والصحية والثقافية بجانب تنمية المناطق، وترفيق المُخصّصة للأغراض التجاريّة والصناعيّة والترفيهيّة ... إلخ.

وتتميّز الأنشطة العُمرانية بأنها ذات طابع ديناميكي سريع النمو، علاوة على فاعلية تأثيرها في دفع عجلة النمو بحُكم تعدّد مجالاتها وتنوّعها وامتداد نطاقها الجُغرافي، ولكونها قاسمًا مُشتركًا ومُكوّنًا أساسيًا في استثمارات كافة القطاعات الاقتصاديّة، فضلًا عن ارتفاع الكثافة العماليّة لهذه الأنشطة العُمرانية التي يُوسّع من طاقتها الاستيعابيّة للعمالة على اختلاف مُستوى مهاراتها.

الرؤية التنموية للقطاع:

تتبلوّر الرؤية التنموية لقطاع التنمية العُمرانية في أن تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصيّة موقعها قادرة على استيعاب سُكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازنًا، وتُلبي طموحات المُواطنين، وترتقي بجودة حياتهم.

إنجازات قطاع التنمية العمرانية

قطعت وزارة الإسكان والمرافق والمُجتمعات العُمرانيّة شوطًا كبيرًا بالتوسع في إقامة مشروعات الإسكان الاجتماعي والمُدن الجديدة، وكذا إزالة المناطق العشوائية غير الآمنة، وتطوير عددٍ من المناطق غير المُخطّطة، فضلًا عن تحسين خدمات مرافق المياه والصرف الصحي من خلال التوسّع في بناء المحطات ومد الشبكات.

ومن دلالات ذلك الآتي:

١) التوسّع المُطرد في بناء وحدات الإسكان الاجتماعي (في إطار المُستهدف السنوي وقدره ٥٠٠ ألف وحدة)، وارتفاع أعدد المُستفيدين من البرنامج إلى ٣١٢ ألف مُستفيد حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

٢) ارتفاع نسبة التغطية لمياه الشُرب على مُستوى الجمهوريّة لتصل إلى نحو ٩٨,٧% في عام ٢٠٢٠، مُقارنة بنحو ٩٧% عام ٢٠١٤، مع قُرب تماثُل هذه المُعدلات بين الحضر والريف.

٣) تصاعُد نسبة التغطية لمياه الصرف الصحي إلى نحو ٦٥% في عام ٢٠٢٠، مُقارنة بنحو ٥٠% في عام ٢٠١٤.

٤) الانتهاء من تنفيذ نحو ١١٣١ مشروعًا في مجال مياه الشُرب والصرف الصحّي بتكلفة ١٢٤ مليار جنيه، فضلًا عن تنفيذ ٥٧٩٢ مشروع إحلال وتجديد، وحوالي ١٧٦,٤ ألف وصلة منزلية.

٥) إزالة نحو ٢٩٦ منطقة عشوائية غير آمنة خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠) من إجمالي ٣٥٧ منطقة غير آمنة، فضلًا عن تطوير ٥٣ منطقة عشوائية غير مُخطّطة بمساحة ٤٦١٦ فدانًا حتى عام ٢٠٣٠، علاوة على تطوير قُرابة ٢٠ سوقًا عشوائيًا من إجمالي مُستهدف ١١٠٥ سوقًا.

٦) تنفيذ عددٍ من المدن الجديدة في إطار المرحلة الأولى من مدن الجيل الرابع مثل المنصورة الجديدة والعلمين الجديدة وشرق بورسعيد.

وفيما يتعلق بإنجازات عام ٢٠٢١، فقد تم تحقيق الآتي:

- إعداد المُخطّطات لحوالي ٢٣٨ ألف وحدة سكنية ضمن المحاور المُختلفة للمُبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين" تُخصّص للمواطنين بمُختلف شرائح الدخل، وهي: (٢٠٠ ألف وحدة سكنية لمُنخفضي الدخل، وحوالى ٢٥ ألف وحدة سكنية لمُتوسطي الدخل، وحوالي ١٣ ألف وحدة سكنية لفئة المُواطنين فوق الدخل المُتوسط).
- اعتماد التخطيط والتقسيم والتصميم العمراني لـ ٢٩٦ مشروعًا عمرانيًا وخدميًا واستثماريًا، وتضُم تلك المشروعات نحو ٥٥ مشروعًا بمدن الجيل الرابع و١٢ مشروعًا (سياحيًا وعمرانيًا) بنطاق الساحل الشمالي الغربي، وسوف تُقام تلك المشروعات على مساحة إجمالية بنحو ٣٨ ألف فدان بـ ١٢ مدينة جديدة، وتُوفّر نحو ٣٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.
- اعتماد نحو ٢٢٧٢ طلب تخصيص لـ ٤٨٠ قطعة أرض بأنشطة متنوعة بمساحة إجمالية حوالي ٥٧٠٠ فدان.
- استصدار ٦٩٠ أمر إسناد، و١٣٥٠ موافقة طرح تُسهم في تطوير وتنشيط قطاع التشييد والبناء، إضافة إلى الأنشطة السكنية والخدمية بالمُدن الجديدة.

التوجّهات الرئيسة

أ) بالنسبة لخدمات الإسكان الاجتماعي:

١) التوسّع في برامج الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري بهدف مُواصلة توفير سكن مُلائم للمُواطنين، وبخاصة الشرائح مُحدودة الدخل.

٢) تفعيل دور شركات التمويل العقاري في توفير القروض المُيسّرة لراغبي اقتناء وحدات الإسكان المُتوسط ومُنخفض التكاليف، على النحو الذي يوسّع من دائرة المُستفيدين.

٣) مُواصلة توفير الأراضي اللازمة لمشروعات الإسكان بتكلفة مُناسبة، مع خفض تكاليف البناء من خلال ما يُعرف بهندسة القيمة Value Engineering، وتطبيق الأساليب الصناعيّة المتطوّرة، ورفع كفاءة التشغيل والصيانة، فضلًا عن خفض تكلفة التمويل على المُشترين والمُطوّرين.

٤) تشجيع مُشاركة القطاع الخاص للقطاع الحكومي في المُشروعات العقارية، وفقًا لنُظُم حق الانتفاع وأساليب البناء والصيانة والإدارة المُستحدثة (EPC+F, BOOT, BOT).

٥) التوسّع في المُبادرات التي تستهدف تحقيق التنمية الشاملة للمُجتمعات الريفيّة (حياة كريمة)، وتُغطّي تدخّلاتها نحو ٦٠% من تعداد سكان الجمهوريّة، وتشمل أنشطتها بناء مُجمّعات سكنيّة في القُرى، ومد وصلات مياه وصرف صحي وغاز وكهرباء داخل المنازل، وبناء وحدات صحيّة ومدارس وحضانات ... إلخ.

٦) استكمال سلسلة مدن الجيل الرابع، وتشجيع التعاقدات مع الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم.

٧) الإسراع بالانتهاء من المشروعات التي تستهدف إزالة المناطق العشوائيّة غير الآمنة، وتطوير المناطق غير المُخطّطة لتوفير سكن مُلائم وآمن للمواطنين.

٨) التوسّع في استخدام التكنولوجيا النظيفة وفي مشروعات إعادة تدوير المُخلّفات على مستوى كافة المحافظات، في إطار مفهوم الاقتصاد الأخضر والمشروعات صديقة البيئة.

ب) بالنسبة للمرافق العامة (مياه الشرب والصرف الصحي):

١) مُواصلة تطبيق برامج تقليل الفاقد من المياه من خلال تقسيم شبكات مياه الشُرب إلى مناطق معزولة محدودة المداخل والمخارج، والتوسّع في تركيب أجهزة قياس التصرّف وتحديد النسبة الفعليّة من الفاقد، والتوسّع في استخدام عدّادات المياه مسبوقة الدفع والأجهزة والأدوات المُرشّدة لاستخدامات المياه.

٢) العمل على رفع ضغوط الشبكات لحل مشكلة ضعف المياه أو انقطاعها في بعض المناطق.

٣) مُواصلة إحلال وتجديد الشبكات المُتهالكة للقضاء على مشاكل الطفح وتسرّب المياه، وعدم قُدرة الشبكات الموجودة حاليًا على استيعاب وتصريف كميّات المياه المُتدفّقة.

٤) استهداف رفع كفاءة خدمات الصرف الصحي المُقدّمة للمواطنين عن طريق إعادة تأهيل محطّات المُعالجة واستكمال منظومة الصرف الصحي بالمُحافظات.

٥) إعادة الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي، من خلال مُعالجتها ثُنائيًا وثلاثيًا، واستخدامها في الأغراض المُخصّصة لها، بدلًا من التخلّص منها.

٦) تطبيق التكنولوجيّات الحديثة وأنظمة غير تقليديّة لتوصيل خدمات الصرف الصحّي للتجمّعات الريفيّة والأكثر احتياجًا من أجل التغلّب على مشكلة ارتفاع تكلفة إنشاء محطات المُعالجة، وعدم توافر الأراضي اللازمة لإنشاء المحطّات بتلك التجمّعات.

٧) التوسّع في محطات تحلية مياه البحر لتوفير احتياجات مياه الشرب لمواجهة الزيادة السكانية المُستقبلية، وفقًا للخطة الاستراتيجية (٢٠٢٠-٢٠٥٠).

٨) مُواصلة مشروعات المياه والصرف الصحي التي من شأنها زيادة مُعدّلات التغطية، لتصل إلى نحو ١٠٠% (مياه شرب) ونحو ٨٢% (صرف صحي) في العام الحالي (٢٠٢٢)، مع مُواصلة تضييق الفروق بين الحضر والريف وبخاصة بالنسبة للصرف الصحي.

مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٣/٢٢

تقديرات الإنتاج المحلي لقطاع التنمية العُمرانية

من المُستهدف زيادة الإنتاج بالأسعار الجارية للقطاع من ٢٩٣٦,٥ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١ إلى نحو ٣٣٩٥,٢ مليار جنيه خلال عام الخطة ٢٠٢٣/٢٢، بنسبة زيادة قدرُها ١٥,٦%، وبالأسعار الثابتة من نحو ٢٩٣٦,٥ مليار جنيه في سنة الأساس (٢٠٢٢/٢١) إلى ٣١٢٢,٨ مليار جنيه بنهاية عام الخطة بنسبة نمو قدرُها ٦,٣% [جدول رقم (٢٠/٥)].

جدول رقم (٢٠/٥)
الإنتاج المحلي لقطاع التنمية العُمرانية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢

السنة	الإنتاج بالأسعار الجارية		الإنتاج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	مُعدّل النمو (%)	مليار جنيه	مُعدّل النمو (%)
٢٠٢٢/٢١	٢٩٣٦,٥	---	٢٩٣٦,٥	---
٢٠٢٣/٢٢	٣٣٩٥,٢	١٥,٦	٣١٢٢,٨	٦,٣

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

تقديرات الناتج المحلي لقطاع التنمية العُمرانية

تستهدف خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ زيادة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التنمية العُمرانية بالأسعار الجارية بنسبة ١٦,٣% ليبلُغ نحو ١٩٥٥,٥ مليار جنيه، مُقارنة بنحو ١٦٨١,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١ (سنة الأساس).

ويرجع ذلك إلى مُواصلة تنفيذ عديدٍ من المشروعات القوميّة الكُبرى والتوسّع في مشروعات الإسكان التي تُنفّذها الحكومة، فضلًا عن تنامي ناتج القطاعات الأساسية الثلاثة التي يتضمّنها قطاع التنمية العُمرانية، وهي:

- قطاع التشييد والبناء: من المُستهدف زيادة ناتج هذا القطاع ليصل إلى ٩٨٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية خلال عام الخطة مقابل ٨٣٤ مليار جنيه خلال العام السابق، بمُعدل نمو ١٨,١%
- قطاع الأنشطة العقارية: من المُستهدف زيادة ناتج هذا القطاع بنحو ١٤,٥% ليُحقّق ناتجًا قدرُه ٩٢٢,٤ مليار جنيه خلال عام الخطة، مُقارنة بنحو ٨٠٥,٨ مليار جنيه خلال العام السابق.

➢ <u>قطاع المياه والصرف وإعادة التدوير:</u> من المُستهدف تحقيق ناتج قدرُه ٤٨,١ مليار جنيه خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ بمُعدل نمو ١٤,٨% عن العام السابق ٢٠٢٢/٢١ [جدول رقم (٢١/٥)].

جدول رقم (٢١/٥)
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التنمية العُمرانية (الإنشاءات) بالأسعار الجارية خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢
(بالمليار جنيه)

البيان	٢٠٢٢/٢١ (متوقع)	٢٠٢٣/٢٢ (خطة)	معدل النمو (%)
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التنمية العُمرانية	١٦٨١,٧	١٩٥٥,٥	١٦,٣
نسبة مُساهمة ناتج قطاع التنمية العُمرانية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	٢٢,٢	٢٢,٣	---
ناتج قطاع التشييد والبناء	٨٣٤	٩٨٥	١٨,١
ناتج قطاع الأنشطة العقارية	٨٠٥,٨	٩٢٢,٤	١٤,٥
ناتج قطاع المياه والصرف وإعادة التدوير	٤١,٩	٤٨,١	١٤,٨

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة لناتج قطاع التنمية العُمرانية بالأسعار الثابتة، فمن المُقدّر أن يبلُغ ١٧٨٢,٩ مليار جنيه خلال عام الخطة مُقارنة بنحو ١٦٨١,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١ (سنة الأساس)، بمُعدّل نمو سنوي قدرُه ٦,١% ليُساهم بذلك بنحو ٢٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام ٢٠٢٣/٢٢ [جدول رقم (٢٢/٥)].

جدول رقم (٢٢/٥)
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التنمية العُمرانية (الإنشاءات) بالأسعار الثابتة خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢
(بالمليار جنيه)

البيان	٢٠٢٢/٢١ (متوقع)	٢٠٢٣/٢٢ (خطة)	معدل النمو (%)
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التنمية العُمرانية	١٦٨١,٧	١٧٨٢,٩	٦
نسبة مُساهمة ناتج قطاع التنمية العُمرانية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	٢٢,٢	٢٢,٤	---
ناتج قطاع التشييد والبناء	٨٣٤	٩٠٨	٨,٩
ناتج قطاع الأنشطة العقارية	٨٠٥,٨	٨٣١,٤	٣,٢
ناتج قطاع المياه والصرف وإعادة التدوير	٤١,٩	٤٣,٥	٣,٨

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاستثمارات المُستهدفة للقطاع

تبلُغ الاستثمارات الكُلية المُستهدفة لقطاع التنمية العُمرانية – بمكوّناته الثلاثة – ٢٩٤,٢ مليار جنيه، بنسبة ٢١% من إجمالي الاستثمارات المُستهدفة لخطة ٢٠٢٣/٢٢، وتأتي الاستثمارات المُوجّهة لمشروعات الأنشطة العقارية في المُقدمة بنسبة تُناهز ٥٣,٧% (١٥٧,٩ مليار جنيه) مُقابل نحو ٣٥,١% للمياه والصرف الصحي (١٠٣,٤ مليار جنيه)، و١١,٢% لأعمال التشييد والبناء (٣٢,٩ مليار جنيه) [جدول رقم (٢٣/٥)، وشكل رقم (٢٤/٥)].

جدول رقم (٢٣/٥)

الاستثمارات الكُلية لقطاع التنمية العُمرانية خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢

السنة	التشييد والبناء		المياه والصرف الصحي		الأنشطة العقارية		إجمالي القطاع	
	مليار جنيه	% من إجمالي القطاع	مليار جنيه	% من إجمالي القطاع	مليار جنيه	% من إجمالي القطاع	مليار جنيه	% من إجمالي الاستثمارات المُستهدفة *
٢٠٢١/٢٠ (فعلي)	٤٨,٦	٣١,٦	٣٩,٥	٢٥,٧	٦٥,٦	٤٢,٧	١٥٣,٧	١٨,٧
٢٠٢٢/٢١ (متوقع)	٥٣,١	٢١,٨	١٠٧,٦	٤٤,١	٨٣	٣٤,١	٢٤٣,٧	٢٠,٣
٢٠٢٣/٢٢ (خطة)	٣٢,٩	١١,٢	١٠٣,٤	٣٥,١	١٥٧,٩	٥٣,٧	٢٩٤,٢	٢١

(*) نسبة استثمارات قطاع التنمية العمرانية من إجمالي استثمارات الخطة المُستهدفة.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

شكل رقم (٢٤/٥)

هيكل استثمارات قطاع التنمية العُمرانية بحسب المُكونات الرئيسة (٢٠٢٣/٢٢)

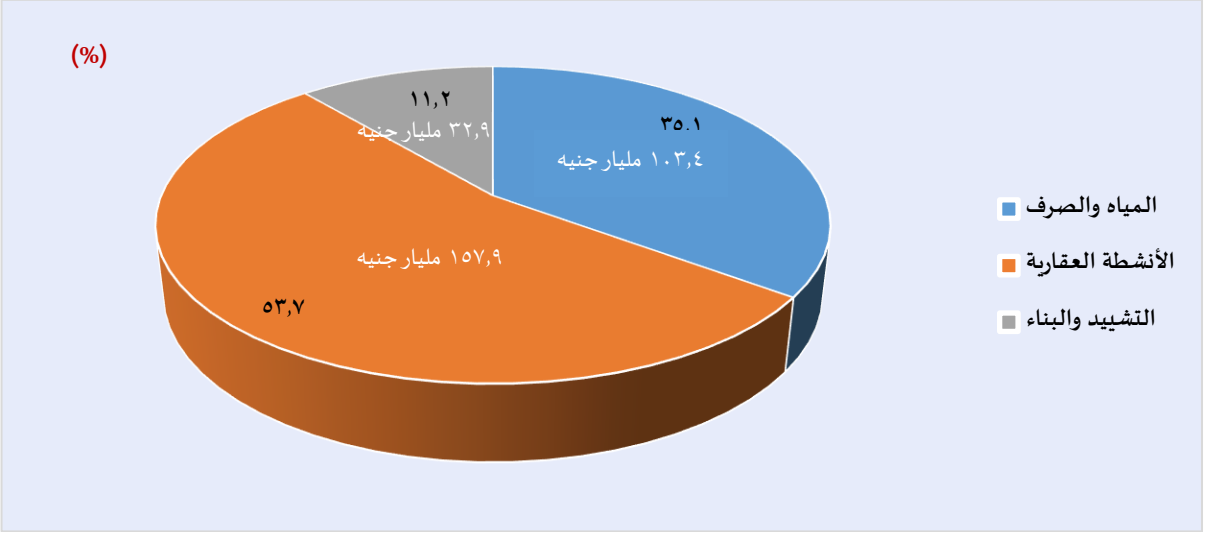

المصدر: من بيانات الجدول رقم (٢٣/٥)

ويُوضّح الجدول رقم (٢٤/٥) والشكل رقم (٢٥/٥) هيكل استثمارات قطاع التنمية العُمرانية في عام ٢٠٢٣/٢٢ بحسب جهات الإسناد، ومنه يتبيّن استحواذ الاستثمارات العامة على نحو ٧٣,٩% مُقابل ٢٦,١% للقطاع الخاص، كما يُستدل منه أيضًا على استئثار الاستثمارات المركزية بما يُناهِز ٥٠,٨% من الاستثمارات الكُلية (حوالي ١٤٩,٥ مليار جنيه)، في حين يحظى الجهاز الحكومي بنحو ٤٧ مليار جنيه، بنسبة ١٦% من الإجمالي.

وكذلك يُلاحظ أن استثمارات الهيئات الاقتصادية تُشكّل ٦,٦% فقط من إجمالي الاستثمارات، فضلًا عن هامشية نسبة مُساهمة الشركات العامة.

جدول رقم (٢٤/٥)

هيكل الاستثمارات بحسب النشاط وجهات الإسناد خلال عام ٢٠٢٣/٢٢

(مليار جنيه)

النشاط/ الجهة	الجهاز الحكومي	الهيئات الاقتصادية	الشركات العامة	استثمارات مركزية	استثمارات خاصة	الإجمالي
التشييد والبناء	٢,٣	١٠	١,٥	٣,٢	١٥,٩	٣٢,٩
المياه	٩	٤,٦	---	١٠,٥	١,٩	٢٦
الصرف الصحي	٢٢,٩	٤,٢	---	٤٥,٨	٤,٥	٧٧,٤
الأنشطة العقارية	١٢,٧	٠,٦	---	٩٠	٥٤,٦	١٥٧,٩
الإجمالي	**٤٦,٩**	**١٩,٤**	**١,٥**	**١٤٩,٥**	**٧٦,٩**	**٢٩٤,٢**
(%)	١٦	٦,٦	٠,٥	٥٠,٨	٢٦,١	%١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

شكل رقم (٢٥/٥)

هيكل استثمارات قطاع التنمية العُمرانية بحسب الجهات ٢٠٢٣/٢٢

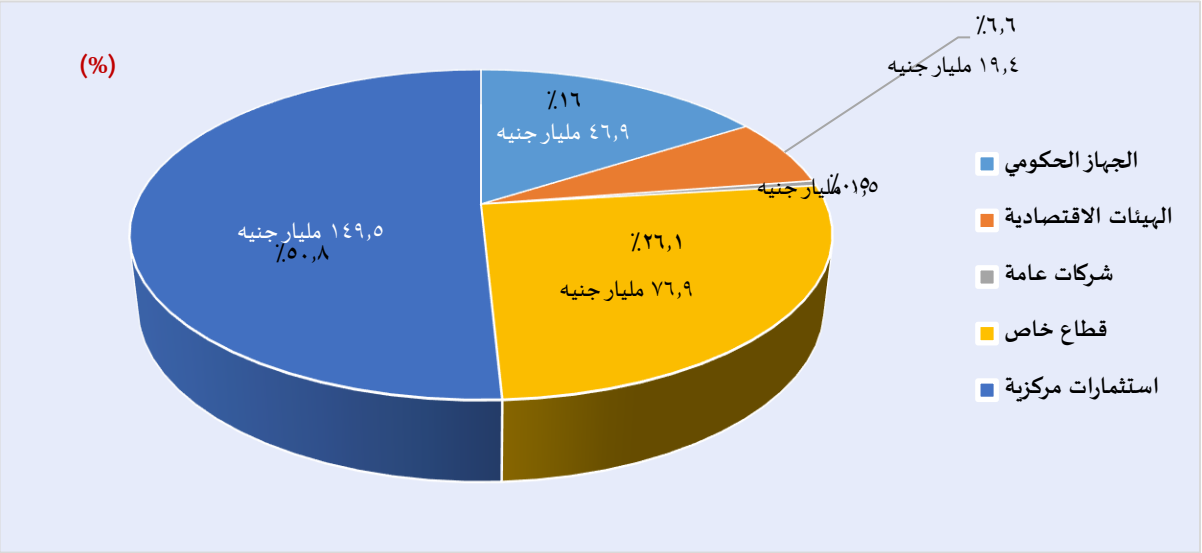

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

المشروعات المُستهدفة بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢

تتوزّع الاستثمارات المُستهدفة لقطاع التنمية العمرانية حسب جهات الإسناد كالتالي:

أولًا: ديوان عام الإسكان

- أعمال الإحلال والتجديد لشبكات ومحطات مياه الشرب والصرف الصحي ورفع كفاءة شبكات ومحطات وتحسين خدمة مياه الشرب والصرف الصحي.
- توفير الاحتياجات اللازمة لمُواجهة مياه الأمطار بمُختلف المُحافظات.
- نقل وتحويل مرافق مياه الشرب والصرف الصحي المُتعارضة مع المشروعات القومية (الطرق والكباري، القطار الكهربائي، المونوريل، مترو الأنفاق،...).
- استكمال خطة إحلال العدّادات الميكانيكيّة بعدّادات مُسبقة الدفع للجهات الحكومية.
- استكمال تلبية الاحتياجات المُلحة والضرورية لمنظومة الصرف الصحي بمحافظة الإسكندرية، واستكمال الأعمال الكهروميكانيكية.
- استكمال مشروعات الصرف الصحي بقرى المحليات والقرى المُبلّلة، ومد وتدعيم مياه الشرب للمناطق المُستجدة لرفع نسب التغطيات وتوصيل الخدمة للسكان المحرومين من مياه الشرب والصرف الصحي.
- استكمال أعمال إعادة تأهيل محطّات مُعالجة تلوّث بحيرتي المنزلة وادكو.
- استكمال أعمال إعادة تأهيل شبكات مياه الشرب والصرف الصحي بمُختلف المُحافظات.
- استكمال عدد ٦ محطات معالجة ثلاثية في إطار مبادرة زيادة الوعاء المائي.

بالإضافة إلي المشروعات المركزية، مُمثّلة في الآتي:

- **تجديد وتدعيم وترميم القصور والاستراحات العامة التابعة لها للحفاظ على أصول الدولة.**
- **إعادة تأهيل مساكن المُغتربين بالنوبة**، لحل مشكلة مساكن النوبيين.
- **تنفيذ مشروع إنشاء مدينة رفح الجديدة**، لتسكين أهالي شمال سيناء.

ثانيًا: الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي

- **نهو نحو ٢٣٥ مشروعًا لمياه الشرب والصرف الصحي، مُوزّعة كالآتي:**
  - نهو ١٢ محطة تحلية مياه بحر بمحافظات (شمال سيناء، جنوب سيناء، مطروح).
  - نهو ٦٣ مشروعًا بشبكات ومحطات مياه الشرب.
  - نهو ٥٦ محطة معالجة مياه صرف صحي، منها ١٠ محطات معالجة ثلاثية و٤٦ محطة ثنائية.
  - نهو ١٠٤ من مشروعات الصرف الصحي بالمُدن والقري.
- **استكمال تنفيذ المحطّات والشبكات الآتية:**
  - ١٣ محطة تحلية بعدد ٦ محافظات (البحر الأحمر، مطروح، شمال وجنوب سيناء، كفر الشيخ، بورسعيد).

- ٤٢ مشروعًا بشبكات ومحطات مياه الشرب.
- ٧٧ مشروعًا بمحطات معالجة الصرف الصحي.
- ٩٤ مشروعًا بالصرف الصحي بالمُدن والقرى.
- ٢٣ مشروعًا مياه الشرب والصرف الصحي للتجمعات الحضرية بمدن مراكز المرحلة الأولى بمُبادرة حياة كريمة.

ثالثًا: الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي

- نهو عدد ١١ مشروعًا، **وتتوزّع كالآتي:**
  - نهو مشروعين لمياه الشرب "محطة مياه كفر شكر طاقة ٤٥ ألف م٣/يوم بمحافظة القليوبية".
  - إنشاء خط مياه ١٠٠٠ مم بطول ٥,٥ كم من محطة المرج لتغذية مدينة السلام.
  - نهو عدد ٩ مشروعات محطات وشبكات صرف صحي بإجمالي طاقة استيعابية ١٣٢,٥ ألف م٣/يوم، وإجمالي أطوال شبكات ١٤٢,٥ كم).
- تنفيذ واستكمال عدد ٤٠ مشروعًا شبكات ومحطات مياه شرب.
- استكمال ونهو منظومة الصرف الصحي لمحافظة الإسكندرية.
- تنفيذ واستكمال عدد ٣٢ مشروع محطات معالجة صرف صحي.
- تنفيذ واستكمال عدد ٧٥ مشروع صرف صحي بالمُدن والقرى.
- تنفيذ واستكمال عدد ١٢ مشروع مياه الشرب والصرف الصحي للتجمّعات الحضرية بمدن مراكز المرحلة الأولى بمُبادرة "حياة كريمة".

رابعًا: الجهاز المركزي للتعمير والأجهزة التابعة:

- **محور الفريق كمال عامر**، بطول حوالي ١٤ كم لتقليل الكثافة المرورية في المحاور الرئيسة لربطها بالمُحافظات حول القاهرة الكبرى.
- **محور جيهان السادات**، بطول نحو ١٢ كم.
- **محور عمرو بن العاص (مشروع جديد)**، بهدف إنشاء محور عرضي بغرب القاهرة الكبرى داخل نطاق محافظة الجيزة.
- **تطوير وتوسعة محور ٢٦ يوليو.**
- **ربط طريق القاهرة/الإسكندرية الصحراوي** بطريق مطار برج العرب الدولي/ مدينة برج العرب الصناعية بطول ١٧كم.
- **استكمال إنشاء طريق يربط مدينة أسيوط** بطريق (القاهرة/ أسيوط) الصحراوي الغربي عبر هضبة أسيوط بطول ٢٢ كم وإنشاء طريق العائلة المُقدسة بالمُحافظة.
- **استكمال إنشاء ورصف محور ربط** بين التنيدة بالداخلة ومنفلوط بأسيوط ٣٠٠ كم بالوادي الجديد.
- **مشروع ازدواج طريق مطروح/سيوه** بطول ١٤١ كم (المرحلة الثانية).

- إنشاء مساكن وخدمات لأهالي سيناء مثل (مزارع – دور مُناسبات – مباني خدمية – إحياء القرية التراثية بالجبيل – أعمال صرف صحي ومحطات معالجة) لتوطين البدو وإحياء شمال وجنوب سيناء عن طريق.

خامسًا: هيئة التخطيط العمراني

- **استكمال أعمال مشروع مُخططات التنمية العمرانية على المُستوى الإقليمي والمُحافظات.**
- **مشروع تلبية احتياجات المرأة والنهوض بها**، استكمال تنفيذ التكليفات الخاصة بإعادة تشكيل وحدة تكافؤ الفرص بالهيئة وإنشاء وحدات فرعية للجهات التابعة لها.

سادسًا: صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري

تستهدف الاستثمارات المُخصّصة للصندوق نهو نحو ٦٠ ألف وحدة سكنية، واستكمال إنشاء عدد ١١٥,٨ ألف وحدة، والبدء في تنفيذ نحو ١٣٠,٤ ألف وحدة.

سابعًا: هيئة المُجتمعات العمرانية الجديدة

تتركّز الاستثمارات المُخصّصة للهيئة في الآتي:

- **استكمال** إنشاء وتطوير مُدن الجيل الأول (العاشر من رمضان، والسادات، وأكتوبر) والثاني (بدر، المنيا، العبور) والثالث (القاهرة الجديدة، أسوان الجديدة) والرابع (العلمين الجديدة، حدائق العاصمة، المنصورة الجديدة، جزيرة الوراق، رشيد الجديدة)، بالإضافة إلي مدن أخري، مثل توشكي الجديدة - شرق وغرب بورسعيد - العبور الجديدة - الفشن الجديدة - ملوى الجديدة - سفنكس الجديدة – الأقصر الجديدة – الشيخ زايد – النوبارية الجديدة - مدينة امتداد غرب قنا - مدينة ٦ أكتوبر الجديدة – حدائق أكتوبر. فضلًا عن إدراج مُدُن جديدة من مُدن الجيل الرابع بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢، منها: العاصمة الإدارية الجديدة، وبني مزار الجديدة، والسويس الجديدة، ورأس الحكمة.
- **استكمال** الأعمال بباقي المُدن الجديدة الأخرى، وهي مدن (أسيوط الجديدة - طيبة الجديدة - مدينة الشروق - الصالحية الجديدة - برج العرب الجديدة - دمياط الجديدة - بنى سويف الجديدة - الفيوم الجديدة - أخميم الجديدة - تنمية شمال خليج السويس - مدينة سوهاج الجديدة - مدينة ١٥ مايو - مدينة أعلى هضبة أسيوط).
- تنفيذ المشروعات الاستراتيجيّة (مياه – صرف – طرق – إسكان - كهرباء)، ومشروعات الإسكان (الحي الثالث – الحي الخامس) بالعاصمة الإدارية، ومصاريف إحلال وتجديد محطات المياه والصرف الصحي، وتطوير مجرى العيون ومثلث ماسبيرو.

١٠/٥ التحسين البيئي والتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر

شهد العالم في الأعوام القليلة الماضية عددًا من الكوارث الطبيعية والبيئية الناجمة عن تغيرات المناخ والاحتباس الحراري، نتج عنها خسائر بشرية ومالية فادحة ومضار صحيّة جسيمة، منها – على سبيل المثال – الفيضانات التي اجتاحت أوروبا في شهر يوليو ٢٠٢١ ونجم عنها خسائر قُدرت بنحو ٤٣ مليار دولار، ومنها أيضًا إعصار "أيدا" في الولايات المتحدة والذي بلغت خسائره نحو ٦٥ مليار دولار، ومنها أيضًا الفيضانات والسيول التي اجتاحت عدة دول أفريقية وتسببت في نقص الغذاء وتهجير السكان كما حدث في جنوب السودان مع نزوح أكثر من ٨٥٠ ألف شخص.

ولخطورة الأمر، تصل بعض التقديرات إلى أن المضار البيئية تُشكّل ما يُعادل ١٨% من الناتج المحلي العالمي.

ومع تعافي الاقتصاد العالمي تدريجيًا من جائحة فيروس كورونا خلال عام ٢٠٢١، عادت قضية تغيّر المناخ والاحتباس الحراري وتدهور البيئة لتحتل مكان الصدارة في قائمة القضايا الشائكة التي تتطلّب استجابة عالمية مُوحدة بما يتماشى مع أهداف التنمية المُستدامة ومع اتفاقية باريس (٢٠١٥).

وقد أُثيرت مخاوف ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري بنسبة ٤,٩% في مُؤتمر الأطراف ***(COP 26)*** المُنعقد في جلاسكو عام ٢٠٢١ والذي دعا إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمُكافحة تغيّر المناخ والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية إلى ١,٥ درجة، والتشديد على أهمية التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر والذي يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المُستدامة دون أن يقترن ذلك بالتدهور البيئي. ومفاد ذلك أن تكون التوجّهات الاستثمارية في البنية التحتيّة والأصول من شأنها تقليل انبعاثات الكربون، وتعزيز كفاءة الطاقة والموارد، والحفاظ على النظام البيولوجي وخدمة النظام البيئي.

وإدراكًا لمخاطر التغيّرات المناخية وتبِعاتها السلبية على الموارد الاقتصادية، تحرِص مصر على الحفاظ على المنظومة البيئية وصون الموارد الطبيعي وهو ما يتجلّى في تضافر جهود كافة الوزارات وأجهزة الدولة لتوفير مقوّمات التحسين البيئي من مُنطلق تحقيق الاستدامة البيئية، وتنمية الاقتصاد الأخضر.

وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى قيام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة البيئة بإعداد دليل معايير الاستدامة البيئية، وطرح الإصدار الأول عام ٢٠٢١ تحت مُسمى الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر، وقد تم إعداد هذا الدليل بهدف توفير المعايير الإرشادية لدمج معايير التنمية المُستدامة في الخطط التنموية بما يُعظّم المردود التنموي ويُحسّن جودة حياة المُواطنين.

ويُحدّد الدليل معايير الاستدامة الحالية على مُستوى ١٤ قطاعًا من القطاعات الاقتصادية، والجهات المسئولة عنها، وعن قياس مُؤشّرات الأداء ذات الصلة التي تقيس الأثر التنموي لمُختلف المشروعات والتدخّلات، وتعيّن بالتالي مُتخذ القرار في تحديد المشروعات ذات الأولويّة من منظور السلامة والاستدامة البيئية وبما يتوافق وخطط التنمية المُستدامة.

وفي هذا الخصوص، وفي إطار استضافة مصر لمُؤتمر الأطراف لاتفاقيّة الأمم المُتحدة الإطاريّة حول تغيّر المُناخ ***(Cop 27)***، تحرِص الحكومة على تبنّي المُبادرات الداعمة للنمو الأخضر المُستدام لتُشكّل استثماراتُها نسبة تتراوح بين ٣٥% و٤٠% من إجمالي الاستثمار في عام الخطة، مُقابل ٣٠% في الوقت الراهن، وللوصول إلى ٥٠% بحلول عام ٢٠٢٥، وإلى ١٠٠% بحلول عام ٢٠٣٠.

ولذا، تتبنّى الخطة عِدّة برامج تستهدف التصدي للتغيّرات المناخية وانعكاساتها السلبية على النظام البيئي والاقتصادي الوطني.

وفيما يلي إشارة مُوجزة للمُبادرات والبرامج الحكومية الموجّهة للتحسين البيئي والتحوّل للاقتصاد الأخضر.

(أ) قطاع النقل:

تتضمّن الخطة التوسّع في مشروعات النقل المُتطوّر، مثل القطار الكهربائي والمُونوريل والأوتوبيس التردّدي البديل للميكروباص على الطريق الدائري، وكذا شبكات مترو الأنفاق والسيارات الكهربائيّة، بالإضافة إلى برنامج تحويل السيارات الحكومية لاستخدام الغاز الطبيعي بدلًا من البنزين.

(ب) قطاع الصناعة:

تتبنّى وزارة التجارة والصناعة عِدّة برامج لمُكافحة التلوّث الصناعي وحماية البيئة، مع التركيز على الصناعات الرشيدة في استخدامات الطاقة والمياه والموارد الطبيعية، مع دعم الصناعات صدي البيئة، وإعادة تدويل المُخلّفات واستخدام مياه الصرف الصناعي فضلًا عن التوسّع في إبرام الاتفاقيات الدولية لإنتاج الهيدروجين الأخضر كمادة وسيطة لإنتاج الأمونيا الخضراء، وبتكلفة تقديرية للمرحلة الأولى نحو ٤ مليار دولار.

(ج) قطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة:

تستهدف المُبادرات المطروحة بالخطة، رفع نسبة الطاقة المُتجدّدة إلى ٢٢% من جُملة الطاقة المُستخدمة عام ٢٠٢٣/٢٢، ثم إلى ٢٥% عام ٢٠٢٥/٢٤، ولتقترب من مُستهدفات عام ٢٠٣٥ (٤٢%)، من خلال التوسّع في مشاريع الطاقة الشمسية ومزارع الرياح لتوليد الكهرباء على غِرار محطة بِنبان بأسوان للطاقة الشمسية، ومشروع رأس غارب لتشغيل مزارع الرياح، بالإضافة إلى تشجيع المشروعات التي تقوم بتحويل المُخلّفات إلى طاقة.

(د) قطاع الزراعة:

تتضمّن المُبادرات المطروحة بالخطة، التوسّع في الزراعات العضوية، وترشيد استخدام المُبيدات الكيماوية والحشرية، وكذا التوسّع في المجازر الآلية لرفع كفاءة الوحدات البيطرية.

وأيضًا، التوسع في زراعة الحاصلات المُقاومة للجفاف والرطوبة والملوحة وقليلة الاستخدام للمياه، مع التوجّه لتقنيّات الزراعة الحديثة واستنباط سُلالات أصناف جديدة مُبكرة النضج.

(هـ) قطاع الموارد المائية والري:

تتضمّن المُبادرات التوسع في نظام الري الحقلي الحديث واستخدام نظام الري التبادلي لخطوط الزراعة، والتوسّع في تحلية المياه الجوفية، والتوسّع في مشروعات تخزين مياه الأمطار والسيول، وتحسين جودة شبكات الري والصرف العام والمُغطى، والتوسّع في أعمال التغطية من مصارف وتبطين الترع.

(و) قطاع السياحة:

يتضمّن المُبادرات تنشيط السياحة الخضراء في إطار منظومة الاستدامة البيئية من خلال تحفيز إقامة الفنادق المُتوافقة مع البيئة (الفندق البيئي Ecolodge)، على غِرار التجارُب الناجحة في مُنتجعات واحة سيوة ومرسى علم بالبحر الأحمر، ودهب بخليج العقبة، ومن خلال مُتابعة التزام الشركات والمُنشآت بالضوابط البيئية كشرط أساسي لحصولها على شهادات الصلاحية البيئية ولمُواصلة العمل.

وفي هذا السياق، توجد مُبادرات لتحويل المركبات المُرخصة سياحيًا للعمل بالطاقة الصديقة للبيئة وكذا، إلزام مراكز الغوص بالحصول على العلامة الخضراء، وإلزام كافة المنشآت الفندقية والسياحية في مدينة شرم الشيخ (كمرحلة أولى) بما يُفيد حصولها على شهادة الاعتماد وفقًا لاشتراطات الممارسة الخضراء صديقة البيئة.

وفيما يخُص **التدابير المُؤسسيّة**، تم تعديل التشريعات البيئية وتطوير أنظمة الإدارة البيئية للتركيز على التنمية الاقتصادية الخضراء الأقل اعتمادًا على الكربون وإدراج البُعد البيئي في جميع مشاريع التنمية، وزيادة العقوبات ضد المُمارسات البيئية الخاطئة.

وفي هذا السياق، تم إطلاق المُؤشّر المصري للمسئولية المُجتمعيّة لـ ١٠٠ شركة مُدرجة في سوق الأوراق المالية شاملة الجوانب البيئية والاجتماعية، كما يُجرى التسريع في إصدار السندات الخضراء للشركات بالتعاون مع مُؤسسات التمويل الدولية وذلك لتمويل المشروعات البيئية المُعتمدة على الطاقة النظيفة[١].

---

(١) أصدرت مصر أول سندات خضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقيمة ٧٥٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١/٢٠ كما أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية عن موافقتها على أول إصدار من السندات الخضراء بقيمة ١٠٠ مليون دولار لإحدى البنوك التجارية.

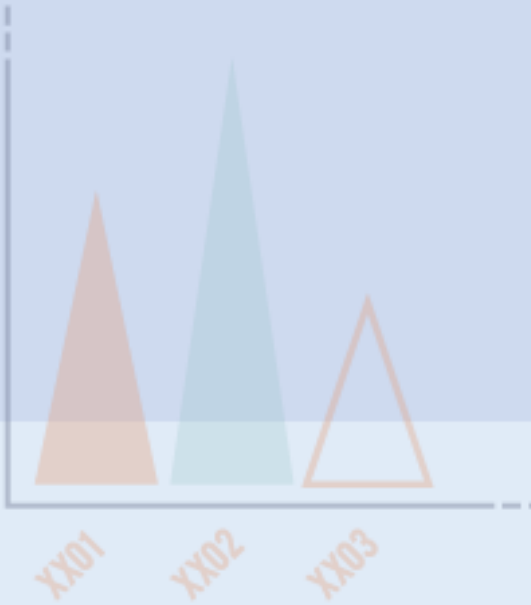

القسم السادس

التنمية المكانية

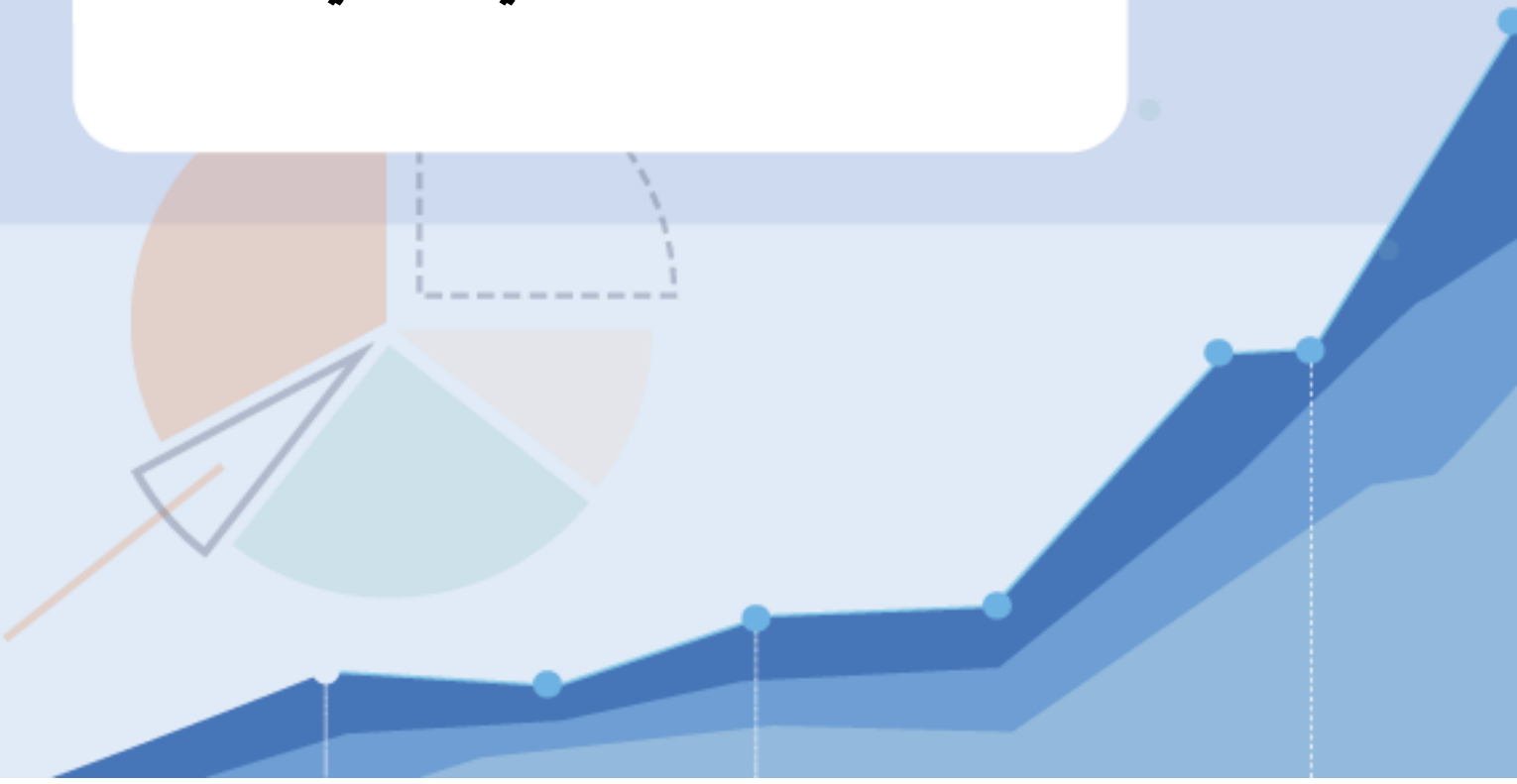

تمهيد

تولي خطة التنمية اهتمامًا خاصًا بالسياسات والبرامج المكانية التي تستهدف تحقيق التقارُب في مُستويات المعيشة والدخول بين الأقاليم بمُعالجة الفجوات التنموية القائمة، ودفع جهود التنمية بما يتوافق ومقوّمات وخصائص وأولويّات كل إقليم.

وفي هذا الخصوص، عِنيت جهود التنمية المكانية بثلاثة أمور، أولّها التوجه نحو تحقيق التنمية الريفية المُتكاملة لتضييق الفجوة الدخليّة والحد من تيّارات الهجرة إلى المناطق الحضريّة، وإعطاء أولويّة مُتقدّمة لتنمية شبه جزيرة سيناء ومُحافظات الصعيد في إطار برنامج تنموي مُتسق ومُتكامل. وثانيها،. وثالثها، إيلاء دَفعة تنموية قوية للمناطق الواعدة بالمُحافظات لاستغلال الفُرص القائمة وتوفير مزيدٍ من فرص العمل للشباب.

وتأتي هذه التوجّهات الثلاثة اتفاقًا ومُعطيّات استراتيجية التنمية المُستدامة في إطار – رؤية مصر ٢٠٣٠ – وترسيخًا لمبادئ حقوق الإنسان في التمتّع بحياة كريمة على أُسُس عادلة وعلى نحو مُستدام.

١/٦ مُبادرة التنمية الريفيّة المُتكاملة "حياة كريمة"

تُعد مُبادرة حياة كريمة التي أطلقها السيد/ رئيس الجمهورية في يناير ٢٠١٩ أكبر مشروع قومي تُنفّذه الدولة في تاريخها يمتد تأثيره ليُغطي كافة أهداف التنمية المُستدامة العالمية وأبعادها [شكل رقم (١/٦)]، فهو يهدف إلى تحسين الأحوال المعيشيّة لسكان القُرى من خلال توفير الحماية والرعاية الاجتماعيّة، والارتقاء بمُستوى خدمات البنية الأساسيّة والعُمرانية (خدمات مياه الشُرب والصرف الصحي والطُرُق المرصوفة والسكن المُلائم)، والنهوض بجودة خدمات التنمية البشريّة (تعليم / صحة / خدمات رياضية وشبابية/ خدمات ثقافيّة ...)، ودفع عجلة التنمية وزيادة فُرص التشغيل المُجزي واللائق من خلال تحفيز الاستثمار وتوفير القروض المُيسّرة للمشروعات الصغيرة، والتوسّع في خدمات التدريب المهني.

شكل رقم (١/٦)
أهداف التنمية المُستدامة

ويتسع نطاق هذه المُبادرة ليشمل أكثر من ٤٥٠٠ قرية، و٢٨ ألف تابع على مُستوى ١٧٥ مركزًا في عشرين مُحافظة، وتصل نسبة المُستفيدين من المشروع نحو ٥٨% من إجمالي سُكان الجمهورية مما يعكّس ضخامة هذه المُبادرة والتي تستهدف تحسين مُستوى معيشة كل سُكان الريف المصري.

وتُعد هذه المُبادرة – في واقع الأمر – المظلّة الكُبرى لكافة المشروعات القومية في مصر العاملة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية [شكل رقم (٢/٦)].

شكل رقم (٢/٦)
المشروعات القومية في مصر العاملة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية

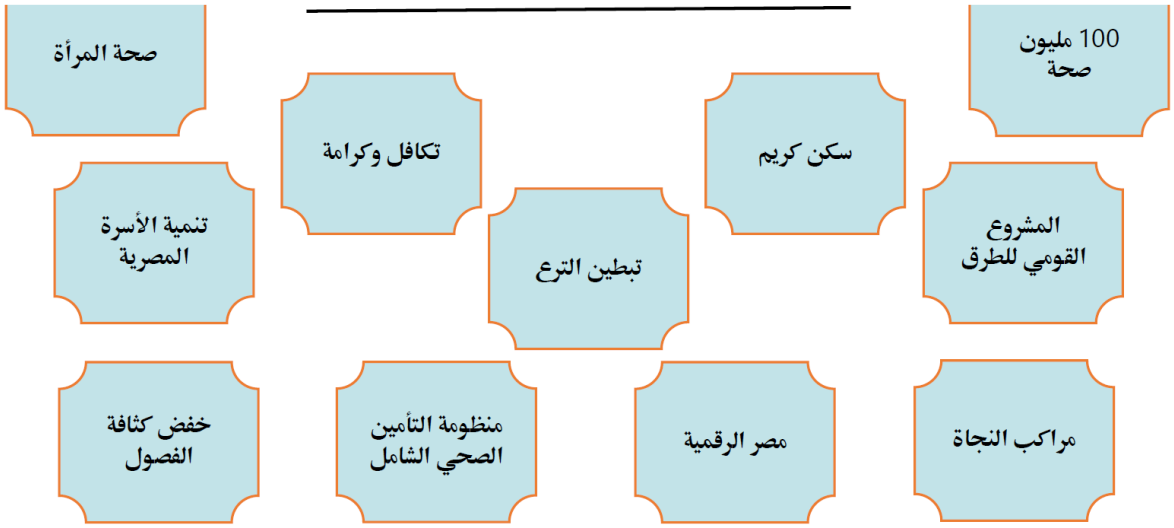

ومن ناحية أخرى، تُسهِم مُبادرة حياة كريمة – كمُبادرة إنسانيّة – في تحقيق مُستهدفات الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان، سواء ما يتعلق بالحقوق الخدمية والسياسية، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو حقوق المرأة والطفل وذوي الهِمم والشباب وغيره من الفئات الاجتماعية.

وقد أشادت المُنظمات العالمية بهدف المُبادرة، وتم تسجيلها على منصّة مُسرّعات تحقيق الأهداف الأُمميّة (يوليو ٢٠٢٠) وعلى منصّة أفضل المُمارسات الدولية (يوليو ٢٠٢١)، التابعتين لإدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المُتحدة (UNDESA)، وذلك لعِدّة اعتبارات، منها:

- اتساع نطاق التغطية الجغرافية للمُبادرة.
- شمول المُبادرة لكافة أهداف التنمية المُستدامة.
- مُراعاة المُبادرة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والأمنية.
- استهداف المُبادرة تحقيق نتائج مُحدّدة كاملة للتحقّق والقياس.
- توفّر آليّات الرصد والمُتابعة لضمان الشفافية والمساءلة.
- الارتكاز على مبدأ المُشاركة المُجتمعيّة والتنسيق الكامل بين كافة الأجهزة ذات الصلة، سواء على مستوى التخطيط أو التمويل أو التنفيذ أو المُتابعة بمُكوّنات المُبادرة.

- توفّر الموارد المالية والعينية والبشرية التي تضمّن فاعليّة التنفيذ والأداء.
- ارتباط المُبادرة بنطاق زمني مُحدّد على ثلاث مراحل.

وقد خُصّص للمرحلة الأولى من المُبادرة نحو ٢٠٠ مليار جنيه مُوجّهة لتنمية ١٤٣٦ قرية في ٥٢ مركزًا مع توزيعها على مُستهدفات التنمية المُستدامة على النحو المُوضّح بالشكل رقم (٣/٦).

شكل رقم (٣/٦)
الاعتمادات المالية المُوجّهة لأهداف التنمية المُستدامة

ولضمان تفعيل الأثر الإيجابي المرجو من المُبادرة فيما يتعلّق بمُعالجة الفجوات التنمويّة وتحقيق التنمية الإقليميّة المُتوازنة، فقد تم وضع ضوابط ومُحدّدات لاختيار القُرى التي تُغطيها المُبادرة، وفقًا لفكرة الاستهداف والتخطيط القائم على الأدلّة، وذلك بالاعتماد على قواعد البيانات المُتوافرة لدى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، والتعداد الاقتصادي ٢٠١٨/٢٠١٧، والمسح الشامل لخصائص المُجتمع المحلي ٢٠٢٠ والذي يُقدّم وصفًا شاملًا ودقيقًا للخصائص الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة لكل قرية، وحالة الخدمات المُتوفّرة بها، ومنظومة التغيّرات المكانيّة.

<u>وقد تم الاعتماد على عدّة معايير لاختيار مراكز المرحلة الأولى، شملت:</u>

- نسبة سُكان ريف المركز من جملة سُكان المركز.
- نسبة فقراء ريف المركز من جملة سكان ريف المركز.
- نسبة فقراء أفقر ألفين قرية من جملة سكان ريف المركز.
- نسبة تركّز قرى مراكب النجاة.
- نسبة تركّز القرى ذات الطبيعة الأمنية.
- نسبة الأميين من الأفراد الذين عمرهم ١٥ عامًا أو أكثر.

- نسبة الأُسر التي يرأسها إناث "نسبة الإعالة".
- نسبة الأُسر المحرومة من شبكة مياه عامة.
- نسبة الأُسر المحرومة من الاتصال بشبكة عامة للصرف الصحي.

المُستهدفات الكميّة بحسب الأبعاد التنموية

أولًا: البعد العُمراني:

١- مياه الشرب:

- تنفيذ ٥١ محطة تنقية بطاقة ١ مليون م^{٣}/ يوم، وإحلال وتجديد ٣ آلاف كم مواسير مُتهالكة، ورفع كفاءة ٤٢١ محطات مياه صغيرة.

٢- الصرف الصحي:

- رفع نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي من ١٨% إلى ١٠٠%.
- تنفيذ ١٣٠ محطة مُعالجة بطاقة أكثر من ٢ مليون م^{٣}/ يوم.

٣- الاتصالات:

- تطوير ٩١٧ مكتب بريد، تنفيذ ١٠٠٠ برج تغطية لشبكات المحمول، وتنفيذ ٦٥٩ ألف نقطة توزيع ألياف ضوئية لنحو مليوني مبنى، وإضافة ٣٣٣ مكتبًا للبريد ضمن مُجمّعات الخدمات الحكومية.

٤- الكهرباء:

- مد ١٧ ألف كم كابلات جُهد مُتوسطة، وتركيب ٤,٥ مليون عدّاد مُسبق الدفع، وتركيب ١٧ ألف كُشك بالمحول (١٠٠ – ١٠٠٠) ك.ف.أ، وتركيب ٦٢٤ ألف عامود إنارة (جهد مُتوسط/ مُنخفض).

٥- الزراعة:

- إقامة ٣٣٣ مُجمّع زراعي و٣٢٦ جمعيّة تعاونية زراعية.
- إقامة ٣١٣ وحدة بيطرية، و٥١ مركزًا لتجميع ألبان.

٦- الري:

- تأهيل وتبطين الترع بإجمالي أطوال ٢,٥ ألف كم.

٧- الغاز الطبيعي:

- توصيل الغاز الطبيعي لنحو ٤ مليون وحدة سكنية لـ ١٣٣٧ قرية.

٨- الطُرق والكباري:

- رصف طرق بإجمالي أطوال ١٤,٥ ألف كم.
- تنفيذ ٢٧٠٠ كم طرق للربط بين القرى والمراكز.
- الانتهاء من ٦١٧ مشروع كوبري.

ثانيًا: البُعد الاقتصادي:

ضخ ١,٤ مليار جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغر بقرى المرحلة الأولى مثل (مراكز لتصنيع مُنتجات النخيل، وورش لتعليم وتصنيع مراكب الصيد "قرى الصيادين"، وتعبئة وتغليف الفواكه والخُضَر والمحاصيل الزراعية).

ثالثًا: البُعد الثقافي:

<u>ترسيخ منظومة القيم من خلال:</u>

- نشر الثقافة الرقمية في بناء المهارات الرقمية، وتعزيز الشمول المالي، والتوعية المُجتمعيّة (برنامج وعي/ برنامج مودة)، وترسيخ مفاهيم ضبط النمو السكاني، والتوعية بالاستدامة البيئية، وتنمية الوعي الثقافي والوقاية من الأمراض والأوبئة، وتنمية الوعي بأهمية عمل المرأة.

رابعًا: البُعد البيئي:

تطبيق معايير الاستدامة البيئية في مشروع "حياة كريمة" وذلك بتوجيه نسبة ٢٠% من الاستثمارات العامة المُوجّهة لمُبادرة حياة كريمة للاستثمارات العامة الخضراء، وذلك على النحو التالي:

- تأهيل وتبطين الترع لـ ٢٨٩٨ كم، وتغذية ١٠٥١ مبنى بالألياف الضوئية، وتنفيذ ١٣٠ محطة معالجة الصرف الصحي، وتوصيل الغاز الطبيعي لـ ٤٠٦٤، وتنفيذ ٢٦٢ محطة مياه، وإنشاء ٣٣٢ مركز للخدمات الزراعية، وحفر ١٣٢ بئر للمياه الجوفية. وري ٨٣ ألف فدان بطرق الري الحديث.

خامسًا: البُعد الاجتماعي:

- سكن كريم (إنشاء ١٢٠ ألف وحدة سكن كريم/ سنويًا).
- التعليم (إنشاء ١٤ ألف فصل، إنشاء ٤ آلاف فصل ذكي مُتنقل).
- الصحة (إنشاء ٢٤ مُستشفى مركزي، ٣٩٨ نقطة إسعاف مُجهزة بـ ١٠٠٠ سيارة إسعاف).
- الشباب والرياضة (إنشاء وتطوير ٤٩٥ مركز شباب).
- خدمات الطفولة والأمومة (إنشاء وتطوير ٣٠٠٠ حضانة، ١٢٠٠ مدرسة تعليم مُجتمعي، ٥٤٠٠ فصل محو أمية).
- خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة (إنشاء ٢٠ مركز خدمات ذوي الهِمَم)
- وحدات التضامن الاجتماعي (تطوير ٦٤ وحدة تضامن).

ويُوضح الشكل رقم (٤/٦) المُوقف التنفيذي لمُؤشّرات الأداء.

شكل رقم (٤/٦)

المُوقف التنفيذي لمُؤشّرات الأداء

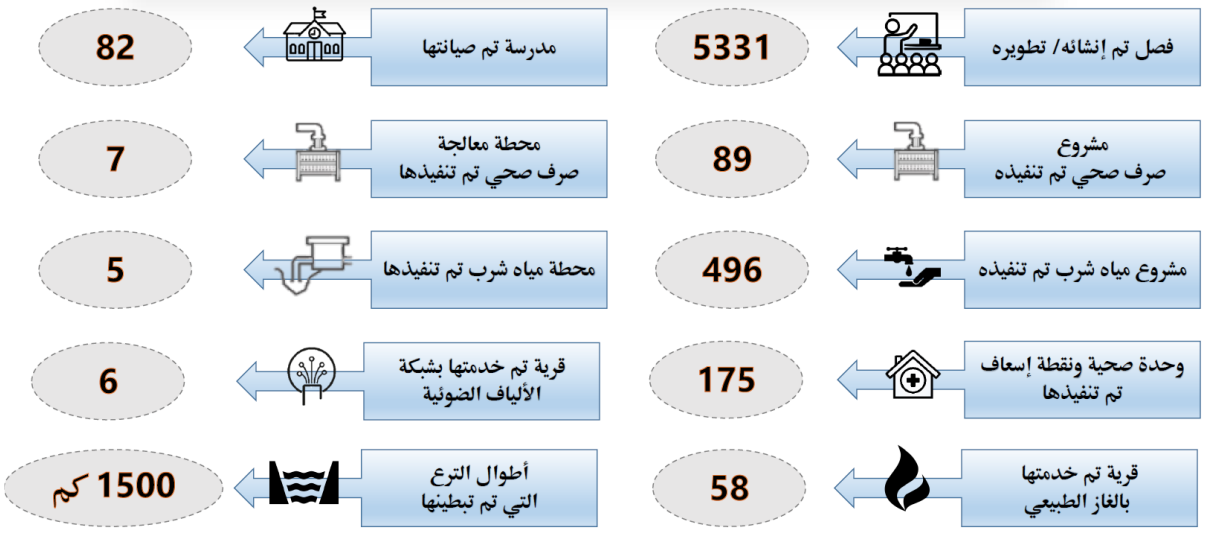

ويُجرى التوعيّة بإنجازات المُبادرة من خلال تطبيق المحمول "شارك ٢٠٣٠" والذي أطلقته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بهدف نشر البيانات التفصيلية لأهم المشروعات لتوعية المُواطنين بالإنجازات التي تمت على أرض الواقع وإبداء الرأي والمُقترحات في شأن المشروعات المطروحة أو أفكار مشروعات جديدة.

٢/٦ التنمية الإقليمية

تنقسم الجمهورية إلى سبعة أقاليم اقتصادية يضُم كلّ منها عددًا من المحافظات بين اثنين وست محافظات، بإجمالي ٢٧ محافظة، على النحو الموضح بالخريطة رقم (١/٦):

خريطة رقم (١/٦)
أقاليم جمهورية مصر العربية

الإقليم	المحافظات التابعة
القاهرة	القاهرة / الجيزة / القليوبية
الإسكندرية	الإسكندرية / البحيرة / مطروح
الدلتا	المنوفية / الغربية / دمياط / الدقهلية / كفر الشيخ
القناة وسيناء	بورسعيد/ الإسماعيلية/ السويس/ شمال سيناء / جنوب سيناء/ الشرقية
شمال الصعيد	الفيوم / بني سويف / المنيا
وسط الصعيد	أسيوط / الوادي الجديد
جنوب الصعيد	سوهاج / قنا / الأقصر / أسوان / البحر الأحمر

وتتفاوت هذه الأقاليم من حيث الظروف المُناخية والتضاريس والمقوّمات الطبيعية والثروات التعدينية والمائية والزراعية والإمكانات التصنيعية، ومن حيث المساحات والأعداد السكانية [جدول رقم (١/٦)]، وكذلك من حيث الخصائص الديموجرافية والقيم والعادات والأنماط السلوكية، فهناك فروق جوهرية في الفجوات التنموية بين محافظات الشمال ومحافظات الجنوب، وكذلك بين محافظات الدلتا والوادي الضيّق لنهر النيل، والمحافظات الحدودية (الشرقية والغربية والجنوبية)، ولا تقتصر الفروق على الأقاليم و لكنها تمتد أيضًا للمحافظات الواقعة في نطاق كل إقليم، بل وبين المراكز التابعة لكل محافظة، وكذلك بين المدن والقرى بكل مركز.

جدول رقم (١/٦)
الكثافة السكانية المأهولة طبقًا للمحافظات في ٢٠٢١/٧/١

المحافظات	المساحة (كم٢)		المساحة المأهولة للمساحة الكلية (%)	السكان (ألف نسمة)*	الكثافة المأهولة (نسمة/كم٢)
	الكلية	المأهولة			
القاهرة	٣٠٨٥,١	١٩٠,٤	%٦,٢	١٠٠٤٥	٥٢٧٥٧,٤
الإسكندرية	٢٣٠٠,٠	١٦٧٥,٥	%٧٢,٨	٥٤٤٢	٣٢٤٨,٠
بورسعيد	١٣٤٥,٠	١٣٢٠,٧	%٩٨,٢	٧٨١	٥٩١,٤
السويس	٩٠٠٢,٢	٢٠٦,٢	%٢,٣	٧٧٤	٣٧٥٣,٦
دمياط	٩١٠,٣	٦٦٨,٩	%٧٣,٥	١٥٨٥	٢٣٦٩,٦
الدقهلية	٣٥٣٨,٢	٣٥٣٨,٢	%١٠٠,٠	٦٨٩٠	١٩٤٧,٣
الشرقية	٤٩١١,٠	٤٩١١	%١٠٠,٠	٧٦٨٣	١٥٦٤,٤
القليوبية	١١٢٤,٣	١٠٧٢,٧	%٩٥,٤	٥٩٨٣	٥٥٧٧,٥
كفر الشيخ	٣٤٦٦,٧	٣٤٦٦,٧٠	%١٠٠,٠	٣٦٢١	١٠٤٤,٥
الغربية	١٩٤٢,٣	١٩٤٢,٣٠	%١٠٠,٠	٥٣٠٩	٢٧٣٣,٤
المنوفية	٢٤٩٩,٠	٢٤٣٥,٩	%٩٧,٥	٤٦٠٥	١٨٩٠,٥
البحيرة	٩٨٢٦,٠	٧٠٩٣,٨	%٧٢,٢	٦٦٧٧	٩٤١,٢
الإسماعيلية	٥٠٦٧,٠	٥٠٦٧	%١٠٠,٠	١٤٠٩	٢٧٨,١
الجيزة	١٣١٨٤,٠	١١٩١	%٩,٠	٩٢٥١	٧٧٦٧,٤
بني سويف	١٠٩٥٤,٠	١٣٦٩,٤	%١٢,٥	٣٤٥٦	٢٥٢٣,٧
الفيوم	٦٠٦٨,٠	١٨٣٩,٨	%٣٠,٣	٣٩٢٨	٢١٣٥,٠
المنيا	٣٢٢٧٩,٠	٢٤١١,٧	%٧,٥	٦٠٧٨	٢٥٢٠,٢
أسيوط	٢٥٩٢٦,٠	١٥٧٤	%٦,١	٤٨٤٨	٣٠٨٠,١
سوهاج	١١٠٢٢,٠	١٥٩٣,٩	%١٤,٥	٥٤٨٦	٣٤٤١,٩
قنا	١٠٧٩٨,٣	١٧٤٠,٧	%١٦,١	٣٤٩٣	٢٠٠٦,٧
أسوان	٦٢٧٢٦,٠	١٠٠٤,٨	%١,٦	١٦٠٠	١٥٩٢,٤
الأقصر	٢٤٠٩,٧	٢٢٦,٧	%٩,٤	١٣٥٣	٥٩٦٨,٢
البحر الأحمر	١١٩٠٩٩,٠	٧١,١	%٠,١	٣٩٠	٥٤٨٥,٢
الوادي الجديد	٤٤٠٠٩٨,٠	١٠٨٢,٢	%٠,٢	٢٥٩	٢٣٩,٣
مطروح	١٦٦٥٦٣,٠	١٧١٦,٤	%١,٠	٥١٢	٢٩٨,٣
شمال سيناء	٢٨٩٩٢,٠	٢١٠٠,٨	%٧,٢	٤٩٣	٢٣٤,٧
جنوب سيناء	٣١٢٧٢,٠	١٦٧٩١	%٥٣,٧	١١٣	٦,٧
الإجمالي	١٠١٠٤٠٨,١	٦٨٣٠٢,٨	%٦,٨	١٠٢٠٦٤	١٤٩٤,٣

(*) ٢٠٢١/٧/١.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠٢٢.

المُؤشّرات الدالة على الفجوات التنموية على المستوى الإقليمي

يُساعد التعرّف على الفجوات التنموية على الصعيد الإقليمي في تمكين توجيه الاستثمارات من أجل سد تلك الفجوات وتنمية المناطق والأقاليم الأكثر احتياجًا.

ويُوضّح الجدول رقم (٢/٦) معدلات الأمية، والبطالة، ونسبة السكان على مستوى الأقاليم، كمُؤشّرات للفجوات التنموية القائمة.

جدول رقم (٢/٦) مؤشرات التنمية الرئيسة في الأقاليم الاقتصادية			
الإقليم	نسبة الأمية (١٠ سنوات فأكثر) (٢٠١٧)	معدل البطالة (%) ١٥-٦٤ سنة (٢٠٢١)	نسبة السكان (%) ٢٠٢١/٧/١
القاهرة	٢١,٦	١٠,٩	٢٤,٨
الإسكندرية	٢٧,٩	٧,١	١٢,٤
الدلتا	٢٣,٢	٧,٧	٢١,٥
القناة وسيناء	١٩,٤	١٧,٥	١١
شمال الصعيد	٣٥,٧	٣,٦	١٣,٢
وسط الصعيد	٢٤,٧	٨,٨	٥
جنوب الصعيد	٢٣,٩	٨	١٢,١
المتوسط العام/ الإجمالي	**٢٥,٨**	**٧,٤**	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠٢٢.

وكما هو مُوضّح بالجدول، فقد ارتفعت نسبة الأمية في إقليم شمال الصعيد لتصل إلى ٣٥,٧%، ويليه إقليم الإسكندرية (٢٧,٩%)، بينما وصلت نسبة الأمية إلى أدنى معدلاتها في إقليم قناة السويس (١٩,٤%).

أما معدل البطالة، فقد بلغ أعلى معدلاته في إقليم القناة وسيناء (١٧,٥%)، ويليه إقليم القاهرة بنسبة ١٠,٩%، ثم إقليم وسط الصعيد بنسبة ٨,٨%. بينما بلغت معدلات البطالة أدنى مُستوى لها في إقليم شمال الصعيد (٣,٦%).

وفيما يخص نسبة السكان في كل إقليم، فقد حظي إقليم القاهرة بأعلى نسبة وصلت إلى ٢٤,٨%، ويليه إقليم الدلتا وإقليم شمال الصعيد بنسبة ٢١,٥% و١٣,٢% على التوالي، بينما يقطُن أقل نسبة من السكان في إقليم وسط الصعيد (٥%).

وبالنسبة لمعدل الفقر علي مستوي الجمهورية، فقد تراجع إلي ٢٩,٧% في عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بـ ٣٢,٥% عام ٢٠١٨/١٧ وهو ما يعكس جهود الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية بالتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدولة وركزت فيها علي البُعد الاجتماعي للتنمية. وعلي مستوي الأقاليم الجغرافية، فقد بلغت نسبة الفقراء أعلى مُستوياتها في ريف الوجه القبلي (٤٢,٨%)، ويليه ريف الوجه البحري (٢٣,١%) ثم المحافظات الحضرية (١٤,٧%)، في حين سجلت محافظات حضر الوجه البحري أقل معدل للفقر بنحو ٤,٤% [شكل رقم (٥/٦)].

شكل رقم (٥/٦)
نسبة الفقراء وفقًا لأقاليم الجمهورية خلال عام ٢٠٢٠/١٩

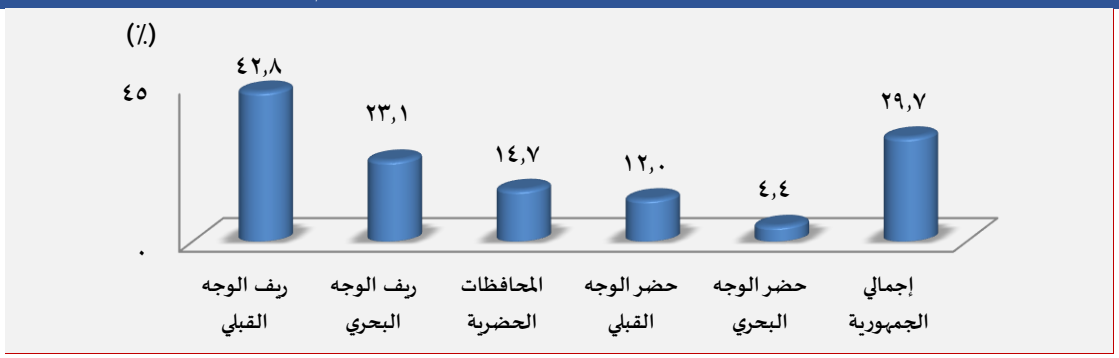

المصدر: بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، ديسمبر ٢٠٢٠.

وتأسيسًا على ما تقدّم، تحرِص خطة التنمية على توجيه عناية خاصة بأقاليم الصعيد، وذلك من خلال تطبيق معادلة تمويلية في توجيه الاستثمارات تعتمد على مُؤشّرات الفجوات التنموية، وفي الوقت ذاته التركيز على إحداث طفرة في محافظات بعينها لم تكُن تحظى فيما سبق بالقدر المُلائم من العناية ليُعظّم الاستفادة مما تزخر به من خيرات وثروات وإمكانيّات تنموية، ونخُص بالذكر محافظتي شمال وجنوب سيناء.

الملامح الأساسية للبرامج التنموية لمحافظتي شمال وجنوب سيناء بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢

أولًا: الاستثمارات المُوجّهة لمحافظة شمال سيناء

تبلغ جملة الاستثمارات الحكومية بخطة ٢٠٢٣/٢٢ لتنمية محافظة شمال سيناء حوالي ٥ مليار جنيه تُموّل الخزانة العامة منها نحو ٨٠% (٤ مليار جنيه). ويُلاحظ من الشكل رقم (٦/٦)، استحواذ قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة شمال سيناء (٢٨%)، يليه قطاع التشييد والبناء بنسبة ٢٢,٦%، وقطاع الخدمات الأخرى بنحو ١٢,٨%، ثم قطاعات الصرف الصحي والمياه والتعليم بنسب ٨,١% و٧,٩% و٧,٦%.

شكل رقم (٦/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة شمال سيناء

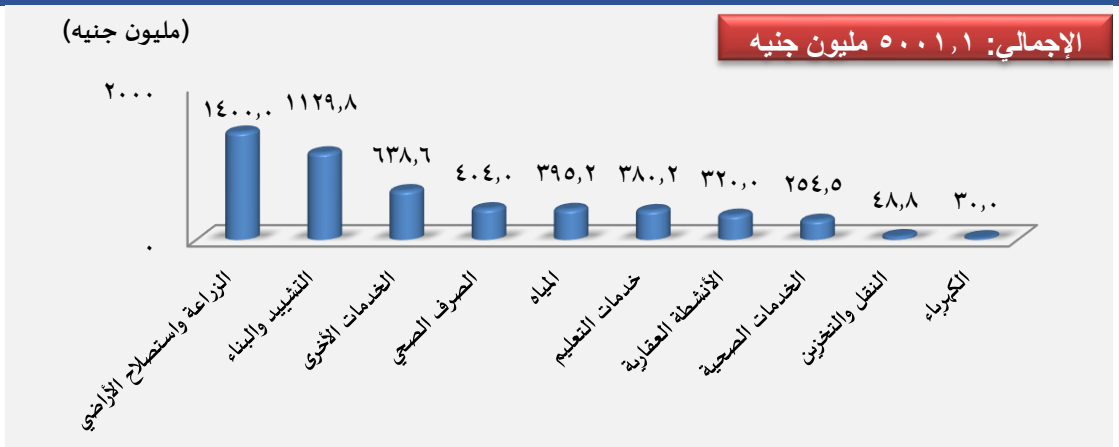

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المُستهدف تنفيذها في المحافظة خلال عام الخطة، والتي تضم المشروعات الآتية:

في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي

- إنشاء عدد (٨) تجمعات زراعية بمحافظة شمال سيناء، وإنشاء البنية الأساسية اللازمة لزراعة عدد (١٣) تجمعًا تنمويًا بشبة جزيرة سيناء.
- حماية المشروعات القومية الكبرى ومناطق التنمية من أخطار زحف الرمال في مناطق الاستصلاح الحديثة.
- توفير المياه اللازمة لري زمام مساحته نحو ١٤,٥ ألف فدان.
- رفع كفاءة البنية القومية للري والصرف.
- استكمال أعمال أغطية للجابيونات للترع وإعادة تأهيل محطات الصرف.
- حفر وتجهيز آبار وإنشاء بحيرة تخزين بوادي الازارق وتعلية سدود علي وادي الجرافي وتوريد طلمبات بشمال سيناء.

في مجال الصرف الصحي

- مشروع توفير الاحتياجات لمواجهة الأمطار.
- مد خدمة الصرف الصحي بمناطق المحافظة.

في مجال الخدمات الأخرى

- توفير مناخ ملائم للعمل.
- رفع المستوى الفكري والصحي والاجتماعي ودعم الترابط الأسرى.
- فتح المساجد المغلقة لإقامة الشعائر، وتيسير الدعوة وتعليم الدين الوسطى السمح.
- تقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتهيئة مناخ مناسب للعاملين بالمديرية وذلك لتحسين أداء الخدمة المقدمة للجمهور.
- إنارة التجمعات و توصيل الكهرباء للمناطق المحرومة.
- استكمال أعمال التغذية الكهربائية، وأعمال المحطات وأعمال منظومة الطاقة الشمسية.
- فتح المحاور الجديدة، وتسهيل حركة المواطنين.
- حماية المواطنين من مخاطر شبكات الكهرباء الهوائية.
- تطوير ورفع كفاءة الطرق الداخلية بالمدينة.
- تعويض المتضررين من إنشاء ورصف محاور العريش.
- خلق فرص عمل جديدة في أماكن تواجد الخامات التعدينية.
- إتاحة وحدات مناسبة وملائمة للمواطنين محدودي الدخل وتوفير حياة ملائمة لهم وتنفيذ المشروع القومي للإسكان باعتباره أحد المشروعات القومية التي تولها الحكومة اهتمام كبير.
- تنفيذ برامج الترميم المتكامل والصيانة عن طريق شركات ترميم متخصصة، وتوفير الإمكانيات والمعدات والأدوات والمستلزمات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج.

مشروعات المياه

- إحلال وتجديد محطات شبكات مياه الشرب بمراكز المحافظة.
- إنشاء محطات لتحلية مياه البحر بالعريش.
- تطوير شبكة مياه العريش.
- إنشاء الخطوط الناقلة من محطة تحلية مياه البحر طاقة ١٠٠ ألف م٣/يوم لتغذية مدن العريش و الشيخ زويد ورفح الجديدة (٢ رافع مياه - خطوط ناقلة).

مشروعات التعليم

- استكمال المعهد الفني الصناعي ببئر العبد.
- تطبيق الجدارات في المدارس الفنية بمحافظة شمال سيناء.
- تجهيز مدارس التعليم العام، وإعادة تأهيل مدارس التعليم الفني.
- تطوير ورفع كفاءة الإدارات التعليمية.
- التوسع في إحلال وتجديد بعض مباني الكليات المختلفة.

التشييد والبناء

- استكمال إنشاء عدد ٤٠٠ قرية كظهير صحراوي.
- استكمال إنشاء منازل بدوية وخدماتها بأقسام العريش ورفح والشيخ زويد وتوابعها.
- استكمال التنمية المتكاملة لأهالي سيناء.

النقل والتخزين

- استكمال مدقّات السيطرة الأمنية بطول ٧٥ كم، بهدف تأمين الحدود الدولية وتحديدها وتسهيل الوصول إلى نقاط المراقبة لإحكام السيطرة و الاستطلاع.
- إنشاء ورصف طرق بمدن وقرى المحافظة.
- استكمال تنمية وتطوير مدينة العريش.
- إنشاء منفذ رفح.
- استكمال تنفيذ شبكة طرق داخلية بمركز النخيلة السياحي - رأس سدر.

بالإضافة إلى:

- استكمال إنشاء مدينة رفح الجديدة بإجمالي طاقة سكانية ٥٠ ألف نسمة، وتطوير المرافق لربط المدينة بمصادر الشبكات العمومية.
- تحسين الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين.
- تدعيم و إمداد التجمعات البدوية بالتيار الكهربائي وفقًا للتنمية العمرانية و الذي يشمل توطين البدو.

ثانيًا: الاستثمارات المُوجّهة لمحافظة جنوب سيناء

تبلغ جملة الاستثمارات الحكومية المُوجّهة بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢ لتنمية محافظة جنوب سيناء نحو ٦,٢ مليار جنيه تُموّل الخزانة العامة منها ٤٥,٢% (٢,٨ مليار جنيه)، وباستقراء الشكل رقم (٧/٦)،

يُلاحظ استحواذ قطاع التعليم على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات بنحو ٣٢,٤%، يليه قطاع الخدمات الأخرى بنسبة ١٩,٢%، ثم قطاعي المياه والزراعة واستصلاح الأراضي بنسب ١٧,٩% و١٢,٦% علي الترتيب.

شكل رقم (٧/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة جنوب سيناء

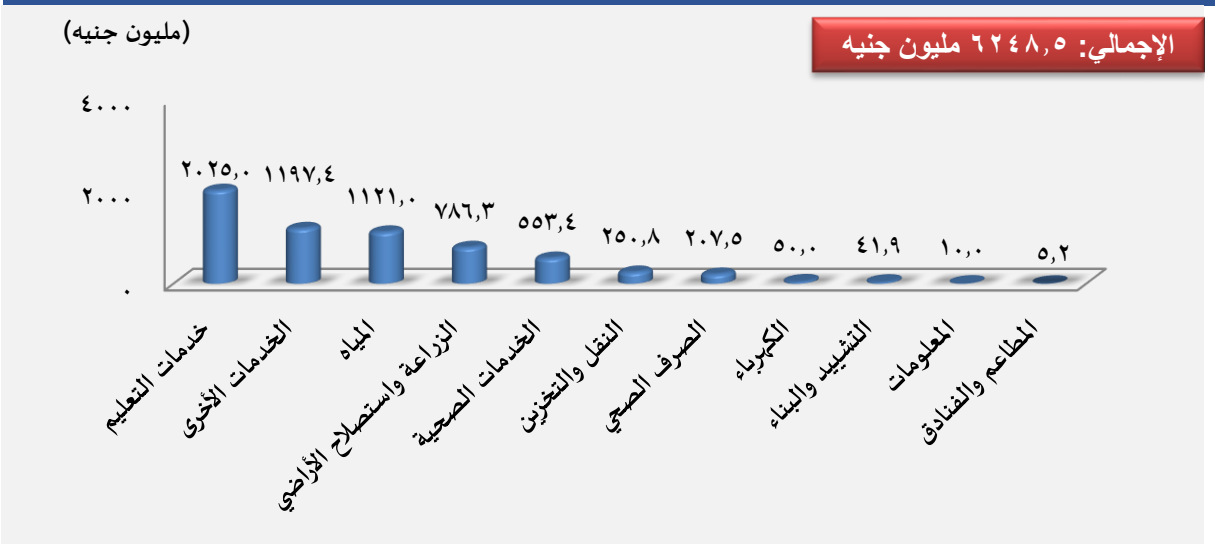

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المُستهدف تنفيذها في المحافظة خلال عام الخطة، وتضم المشروعات الآتية:

الزراعة والري

- استكمال إنشاء سبعة تجمعات زراعية.
- استكمال حفر وتجهيز آبار، وإنشاء سدود للحماية من أخطار السيول.
- استكمال رفع إنتاجية المحاصيل الزراعية عن طريق التحسين الوراثي باستنباط الأصناف المحسنة، والمحافظة عليها، وإنتاج تقاوى وتجديد سُلالتها المُتداولة.
- استكمال إنتاج تقاوي بنجر السكر تحت الظروف المصرية.
- استكمال إنشاء محطة بحثية ثلاثية الغرض.
- استكمال نشر التقنيات الحديثة لمزارعي الصوب الزراعية.

مياه الشرب

- إحلال وتجديد محطات وشبكات مياه الشرب بمراكز الطور وشرم الشيخ وطابا و رأس سدر ، وذلك لتقوية الضغوط وتقليل تكرار الكسور والحوادث بالخطوط، ورفع كفاءة محطات وشبكات مياه الشرب لإطالة عمرها الافتراضي حتى نتمكن من الاستفادة الكاملة من طاقتها.
- المرحلة الثانية من ازدواج خط مياه النفق/ أبو رديس بطول ١٦٨ كم، ورفع طاقة محطة مياه غرب النفق من ٣٥ إلي ٧٠ ألف م٣/يوم.

- إنشاء عدد ٤ خزان تكديس مياه بمدن (رأس سدر - أبو زنيمة - أبو رديس - الطور)، سعة ١٠ آلاف م٣/ لكل خزان.
- إنشاء محطات تحلية بمدن الطور ورأس سدر وأبو زنيمة ودهب ونويبع.
- انشاء خزان أرضي بمدينة دهب سعة ٥٠٠٠ م٣ والخط الصاعد والهابط.
- إنشاء خزان تكديس المياه الجنوبي سعة ٢٠٠٠٠ م٣ بمدينة شرم الشيخ.

مشروعات النقل والتخزين

- استكمال إنشاء طرق دهب بطول ٥٩ كم، بهدف تحسين حركة المرور وتيسير النقل بين المناطق لتنشيط السياحة.
- رفع كفاءة طريق شرم الشيخ/ دهب (بطول ٤,٥ كم من تقاطع وادي مدسوس حتى تقاطع وادى الكيد).
- استكمال إنشاء ورصف الطرق، بهدف خدمة التجمعات البدوية، وربطها ورفع المستوى المعيشي والتنموي، وسهولة التنقل بين المواقع المختلفة، وربطها بالطرق الرئيسية.
- تطوير ورفع كفاءة طريق دهب/ نويبع (٥٠كم مسافة جديدة).

التعليم

- إعادة تأهيل وتجهيز مدارس التعليم العام والفني بالمحافظة.
- استكمال إنشاء جامعة سلمان بن عبد العزيز، بهدف الارتقاء بالعملية التعليمية الجامعية.
- استكمال إنشاء مجمع الطور الجديد بتوشكي (الابتدائي/الإعدادي/الثانوي) بهدف إقامة معاهد أزهرية بالمناطق المحرومة من التعليم الأزهري، واستيعاب المتقدمين للتعليم الأزهري.
- تطبيق الجدارات فى المدارس الفنية بمحافظة جنوب سيناء.
- تطوير ورفع كفاءة الإدارات التعليمية للحفاظ علي المباني من التقادم.
- إحلال وتجديد مدارس، وإنشاء وتجهيز فصول.

خدمات أخرى

- استكمال إنشاء مباني خدمية وإدارية، لتوفير مناخ ملائم للعمل.
- استكمال مشروع مُعالجة انهيار هضبة أم السيد.
- إحلال وتجديد المساجد القائمة بالمحافظة.
- البدء في تطبيق مشروعات البنية التحتية لمنظومة النظافة في إطار منظومة المخلفات الصلبة.
- رفع كفاءة وتطوير المجازر بالمحافظة للحفاظ على البيئة من التلوّث.
- تطوير ورفع كفاءة المباني المختلفة بالمحافظة.
- تطوير ورفع كفاءة الحملة الميكانيكية (آلات ومعدات نظافة) بمدينة شرم الشيخ.
- أعمال تطوير وترميم المواقع الأثرية.
- حفر وتنقيب وتوثيق المواقع الأثرية الإسلامية والقبطية واليهودية.

أقاليم الصعيد

تُوجّه الخطة استثمارات حكومية قدرُها نحو ٤٨,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٣/٢٢ لتنمية محافظات الصعيد، وتُموّل الخزانة العامة منها نسبة ٨٢,٢% من هذه الاستثمارات بقيمة حوالي ٤٠ مليار جنيه. وتُوجّه الخطة لإقليم جنوب الصعيد النسبة الأكبر (٥٩,٢%) من الاستثمارات الحكومية المُوجّهة لمحافظات الصعيد وبقيمة ٢٨,٦ مليار جنيه، ويليه إقليم شمال الصعيد بنسبة ٢٣,٧% (١١,٤ مليار جنيه)، في حين تُشكّل الاستثمارات الحكومية لإقليم وسط الصعيد النسبة المُتبقية (١٧,١%) بقيمة حوالي ٨,٢ مليار جنيه [شكل رقم (٨/٦)].

شكل رقم (٨/٦)
توزيع استثمارات خطة عام ٢٠٢٣/٢٢
على مستوى أقاليم الصعيد

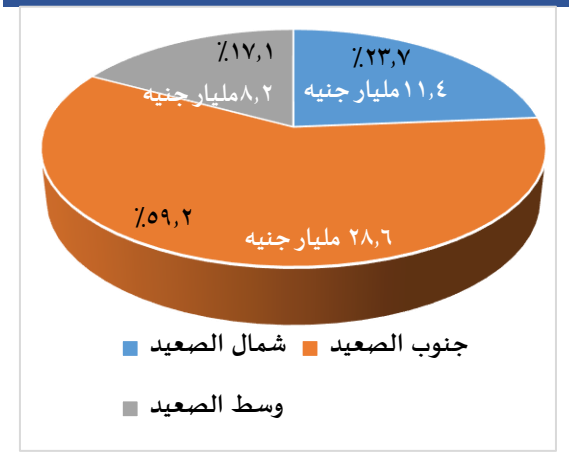

ويوضّح الشكل رقم (٩/٦) توزيع الاستثمارات الحكومية على مستوى محافظات الصعيد.

شكل رقم (٩/٦)
الاستثمارات الحكومية المُوجّهة لتنمية محافظات الصعيد عام ٢٠٢٣/٢٢

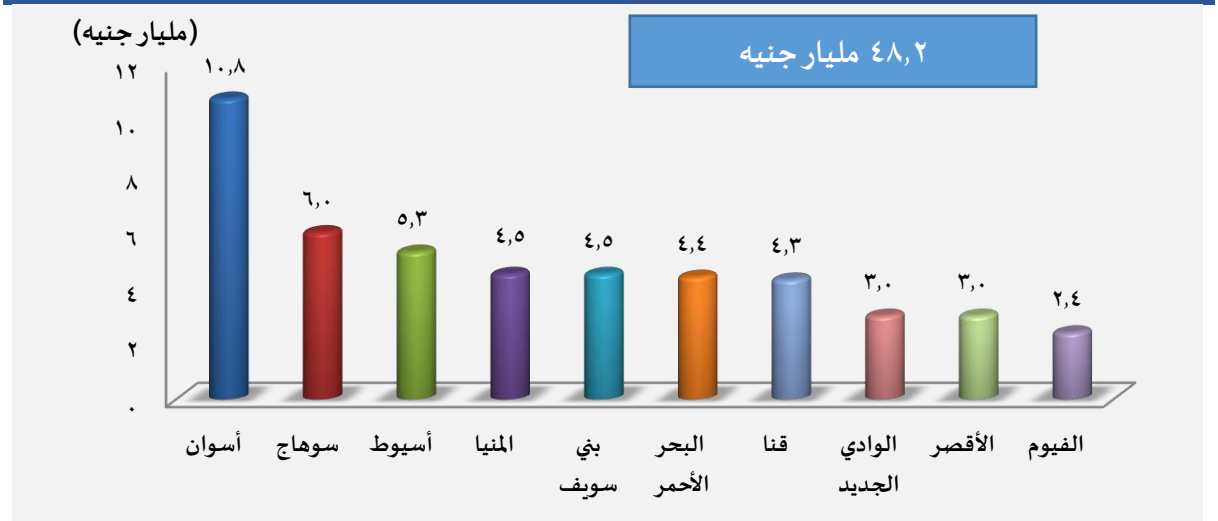

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

أولًا: الاستثمارات المُوجّهة لإقليم جنوب الصعيد بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢

تستحوذ محافظة أسوان على النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية المُوجّهة لإقليم جنوب الصعيد (٢٢,٤%)، وتليها محافظة سوهاج بنسبة (١٢,٥%)، ثم محافظة أسيوط (١١%) ومحافظتي المنيا وبني سويف بنسبة (٩,٣%) لكل منهما، والبحر الأحمر وقنا بنسب متقاربة (٩,١% و٨,٩%) على التوالي. ثم تأتي محافظة الفيوم بنسبة ٥%.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المُستهدف تنفيذها في إقليم جنوب الصعيد خلال عام ٢٠٢٣/٢٢:

(١) مُحافظة أسوان

يبلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية المُخصصة لمحافظة أسوان بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢ نحو ١٠,٨ مليار جنيه، تموّل الخزانة العامة منها ٨٧,٥%. وباستقراء الشكل رقم (١٠/٦)، يُلاحظ استحواذ قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي علي النسبة الأكبر (٤٦,٧%)، يليه قطاع الخدمات الأخرى بنسبة ١٧,٧%، ثم قطاعا النقل والتخزين والخدمات الصحية بنحو ١٣,٣% و٩,٢% علي التوالي.

شكل رقم (١٠/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسوان

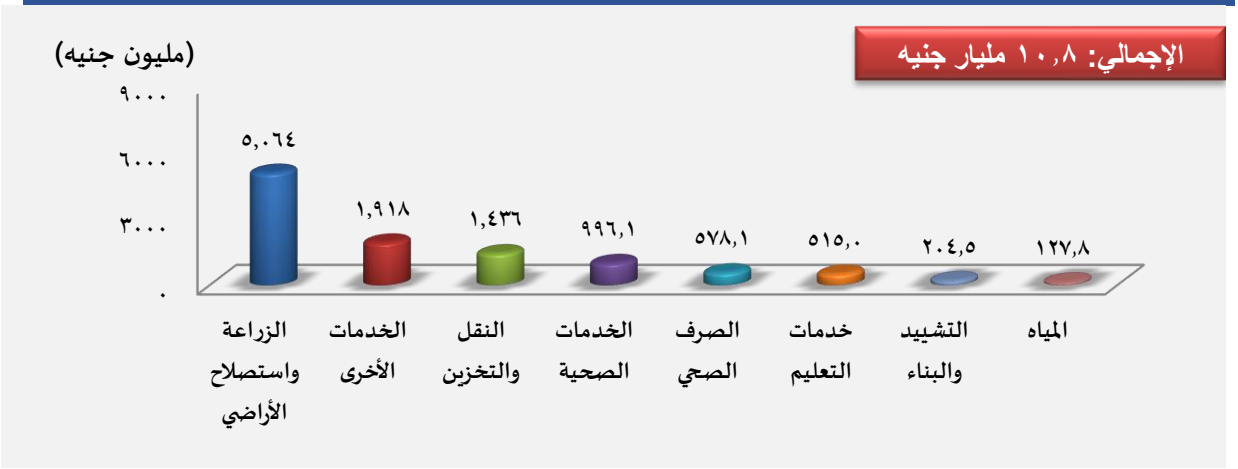

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

مشروعات الزراعة واستصلاح الأراضي

- استكمال ترعة الشيخ زايد بجنوب الوادي لرفع كفاءة منظومة إدارة المياه.
- تغطية تطوير وحماية مجري نهر النيل وإنشاء وتدعيم وتأهيل المنشآت الكبرى على المجاري المائية.
- استكمال إنشاء وتجهيز آبار وتوصيل التيار الكهربائي لها.
- استكمال إحلال وتجديد وإنشاء أعمال صناعية على الترع.
- استكمال المشروع القومي لتأهيل وتبطين الترع.
- حماية وتدعيم السد العالي وخزان أسوان.
- استكمال أعمال الوقاية من تحركات الكثبان الرملية.
- تطوير زراعة قصب السكر باستخدام الشتلات والري بالتنقيط.

النقل والتخزين

- استكمال الطريق الإقليمي شرق النيل (المرحلة الأولى بطول ٤,٦ كم حتى المنطقة الصناعية الجديدة بأسوان).
- استكمال ازدواج ورفع كفاءة الطريق الصحراوي الغربي بطول ٥٠ كم.
- استكمال محور كوبرى بديل لخزان أسوان على النيل.

خدمات أخرى

- إحلال وتجديد المساجد القائمة بالمحافظة.
- استكمال مباني النيابة الإدارية.
- منظومة المخلفات الصلبة.
- رفع كفاءة المجازر الحكومية وإنشاء مجازر جديدة من خلال بروتوكول وزارة الإسكان (الجهاز المركزي للتعمير) وتنفيذ أعمال إحلال وتجديد مقرات وحدات محلية.
- استكمال دعم وتطوير الأجهزة الرقابية.
- إحلال وتجديد وتطوير مكاتب التشغيل وفرص العمل.
- إنارة الشوارع بالمدن المختلفة، ورصف الطرق الداخلية.
- تطوير منظومة المرور، والإطفاء والحماية المدنية.
- تطوير منظومة الإنقاذ النهري و البرى.

مشروعات الصرف الصحي

- إحلال وتجديد شبكات ومحطات الصرف الصحي، بهدف رفع كفاءتها لإطالة عمرها الافتراضي للاستفادة من الطاقات التصميمية للمحطات.
- مبادرة زيادة الوعاء المائي لإعادة تأهيل عدد ثمانِ محطّات معالجة صرف صحى بالوجه القبلي.
- مبادرة مشروعات الصرف الصحي للتجمعات الحضرية.
- المشروع القومي لمد خدمة الصرف الصحي بالقرى بمحافظة أسوان.

(٢) مُحافظة البحر الأحمر

يبلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية المُخصّصة لمحافظة البحر الأحمر بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢ نحو ٤,٤ مليار جنيه، تُموّل الخزانة العامة منها ٥٧,٦%، وباستقراء الشكل رقم (١١/٦)، يُلاحظ استحواذ قطاع الخدمات الأخرى على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات بنحو ٦١,٧%، يليه قطاع الصرف الصحي بنسبة ٩,٦%، ثم قطاعي التعليم والصحة بنسب متقاربة (٧,٧%، و٧,٦%) علي الترتيب.

شكل رقم (١١/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة البحر الأحمر

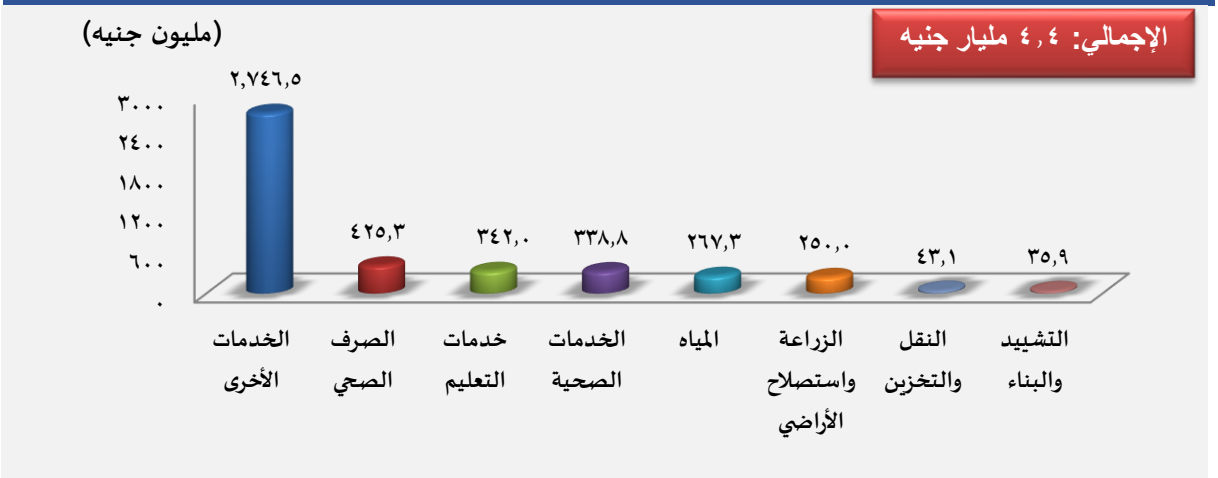

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

الصرف الصحي

- توسع وإحلال وتجديد محطات وشبكات الصرف الصحي بمحافظة البحر الأحمر.
- إحلال وتجديد محطات وشبكات مياه الشرب بمحافظة البحر الأحمر.
- مشروع توفير الاحتياجات لمواجهة الأمطار.

الخدمات الصحية

- استكمال مستشفيات الرعاية العلاجية والمراكز الطبية المتخصصة.
- تطوير وتجهيز وحدات الرعاية الأولية بالمحافظة
- تطوير وتجهيز منشآت التأمين الصحي الشامل.

خدمات أخرى

- تنمية قطاع برنيس (حلايب/ شلاتين/ أبو رماد).
- تصميم وتنسيق مدخل محافظة البحر الأحمر في إطار تطوير الصورة البصرية كأحد مُخرجات المخطط الاستراتيجي.
- إحلال وتجديد المساجد القائمة بالمحافظة.
- إنشاء مباني هيئة قضايا الدولة، بهدف تطوير الخدمات القضائية المقدمة للمواطنين وكذا توفير مكان لائق للسادة المستشارين والعاملين بالهيئة.
- رفع كفاءة المجازر الحكومية وإنشاء مجازر جديدة.
- دعم وتطوير الأجهزة الرقابية بمحافظة البحر الأحمر.
- استكمال منظومة المُخلّفات الصلبة بهدف الحفاظ على البيئة.
- إنارة الشوارع، ورصف الطرق.
- تدعيم احتياجات الوحدات المحلية بمدينة القصير.
- استكمال مباني الخدمات الاجتماعية، مراكز التأهيل المهني للمعوقين.
- تنمية المرأة الريفية، بهدف حماية ورعاية المرأة صحيًا واجتماعيًا ونفسيًا.
- تطوير قطاع التعدين.
- البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي.
- استكمال إنشاء استادات رياضية (عدد ٢) بالغردقة.

(٣) مُحافظة قنا

يبلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية المُخصّصة لمحافظة قنا بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢ نحو ٤,٣ مليار جنيه، تُموّل الخزانة العامة منها ٧٩,٤%. وباستقراء الشكل رقم (١٢/٦)، يُلاحظ استحواذ قطاع الخدمات الأخرى على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات بنحو ٣٥,٤%، يليه قطاع الخدمات التعليمية بنسبة ٢٣,٨%، ثم الخدمات الصحية بنسبة ١٥,٨%، والنقل والتخزين بنحو ١٢,٧%.

شكل رقم (١٢/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة قنا

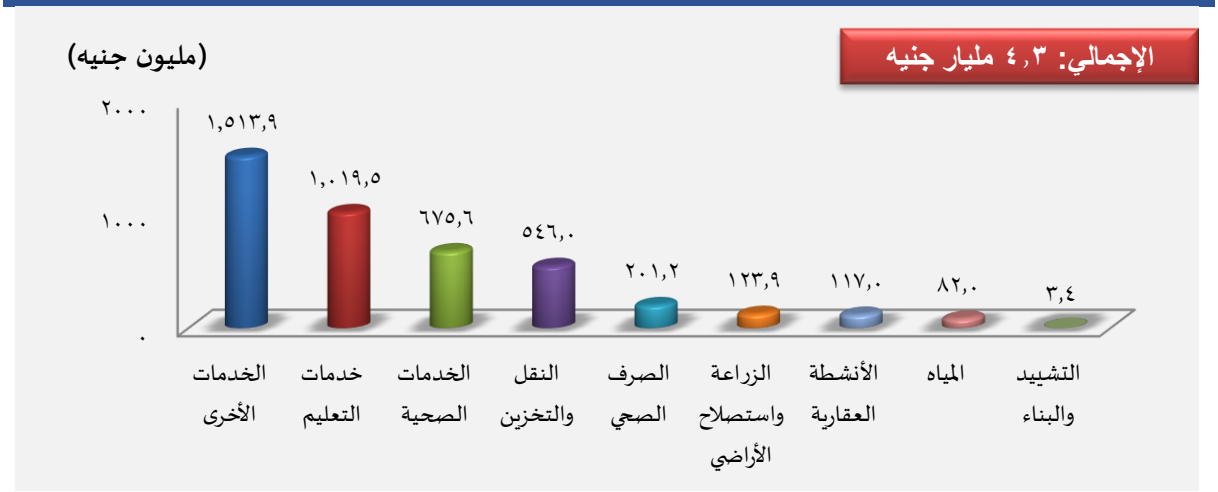

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

الخدمات الصحية

- استكمال وإحلال وتجديد مستشفيات الرعاية العلاجية.
- تطوير المراكز الطبية المتخصصة.
- تطوير وتجهيز وحدات الرعاية الأولية.
- مشروعات الخدمات المساعدة (الخدمات التكميلية للمستشفيات من مرافق، وشبكات، وغاز، ومولدات كهربائية، ومصاعد).
- استكمال مبني صحة المرأة بجامعة جنوب الوادي بقنا.

مشروعات التعليم

- تطبيق نظام الجدارات في المدارس الفنية.
- تجهيزات مباني المديريات والإدارات التعليمية بالمحافظة.
- إحلال وتجديد المعاهد الدينية.
- استكمال الكليات والمدن الجامعية.
- إعادة تأهيل مدارس التعليم الفني.

مشروعات الصرف الصحي

- إحلال وتجديد محطات وشبكات الصرف الصحي.
- مبادرة زيادة الوعاء المائي لنهو عدد٥٤ محطة معالجة صرف صحى بالوجه القبلي.
- توسع محطات الصرف الصحي بمحافظة قنا.

- المشروع القومي لمد خدمة الصرف الصحي بقرى المحافظة.
- التوسع في مبادرة مشروعات الصرف الصحي للتجمعات الحضرية بهدف توصيل خدمة الصرف الصحي للمواطنين.

الأنشطة العقارية، والتشييد والبناء

- استكمال البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي، بهدف إتاحة وحدات مناسبة وملائمة للمواطنين محدودي الدخل.
- استكمال إنشاء ٤٠٠ قرية كظهير صحراوي، للحد من الهجرة الداخلية للشباب والسكان للعاصمة والمدن الكبرى، وخلق مجتمع موازي للمجتمعات القائمة لامتصاص الكثافة السكانية المتزايدة.

(٤) مُحافظة سوهاج

يبلُغ إجمالي الاستثمارات الحكومية المُخصّصة لمحافظة سوهاج بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢ نحو ٥,٩٧ مليار جنيه، وتُموّل الخزانة العامة منها حوالي ٧٢,٧%. وباستقراء الشكل رقم (١٣/٦)، يُلاحظ استحواذ قطاع الخدمات الأخرى على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات بنحو ٤٧,٣%، يليه قطاع التعليم بنسبة ١٦,٤%، ثم قطاع الخدمات الصحية بنسبة ١٣,٦%.

شكل رقم (١٣/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة سوهاج

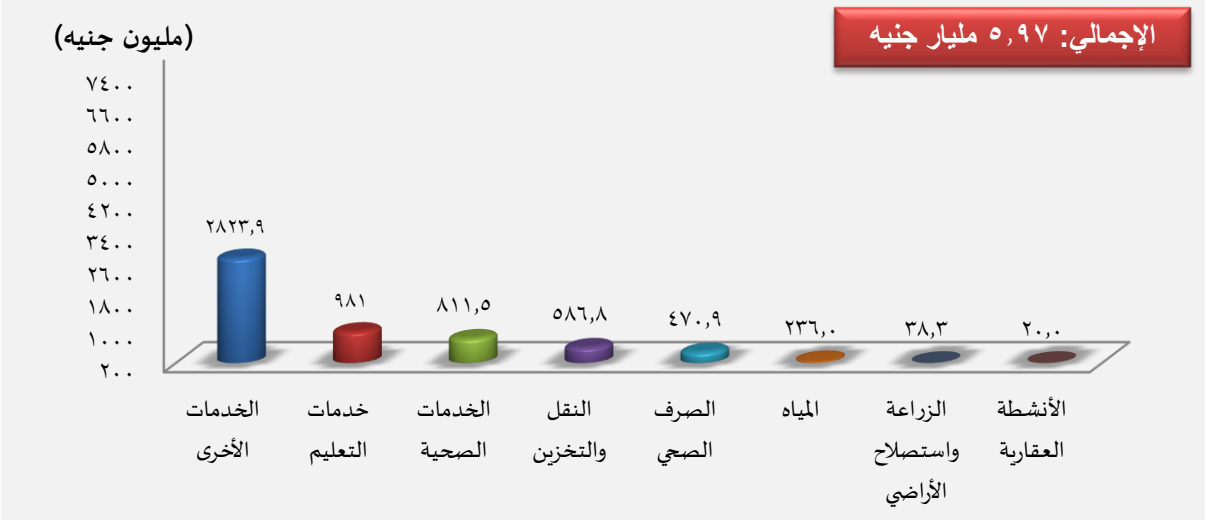

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

الخدمات الأخرى

- إحلال وتجديد المساجد القائمة بالمحافظة.
- إنشاء وتطوير المباني الإدارية للمديريات الإقليمية والمباني التابعة لها.

- رفع كفاءة المساجد الأثرية.
- رفع كفاءة مقرات الخبراء.
- منظومة المخلفات الصلبة.
- التنمية الريفية والحضرية.
- برنامج تدعيم الخدمات المحلية و المجتمعية بمراكز المحافظة.
- إحلال وتجديد منشآت التعليم المدني.

مشروعات التعليم

- التوسع في المعاهد الدينية.
- تحديث وتجهيز المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية.
- استكمال مباني الكليات المختلفة بجامعة سوهاج.
- إنشاء وتجهيز فصول، وإحلال وتجديد مدارس.

النقل والتخزين

- استكمال إنشاء وصلات البلينا بطول ٢٢ كم، وطهطا بطول ٨ كم للربط مع الطريق الصحراوي، بهدف ربط المدينة الصناعية بنزلة القاضي بالطريق الصحراوي الغربي.
- استكمال إنشاء كباري علوية، للحد من الحوادث وتقليل الاختناقات المرورية.
- استكمال إنشاء كباري/ محاور على النيل، لربط شرق النيل بغربه.

٥) محافظة الأقصر

يخُص محافظة الأقصر نحو ٣ مليار جنيه مُوزّعة قطاعيًا على النحو المُوضّح بالشكل رقم (١٤/٦)، حيث تأتي الخدمات الأخرى وخدمات الصرف الصحي على رأس القطاعات المُوجّه إليها الاستثمارات بنسبة تربو علي ٥٥% من الإجمالي.

شكل رقم (١٤/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية المُوجّهة لمُحافظة الأقصر

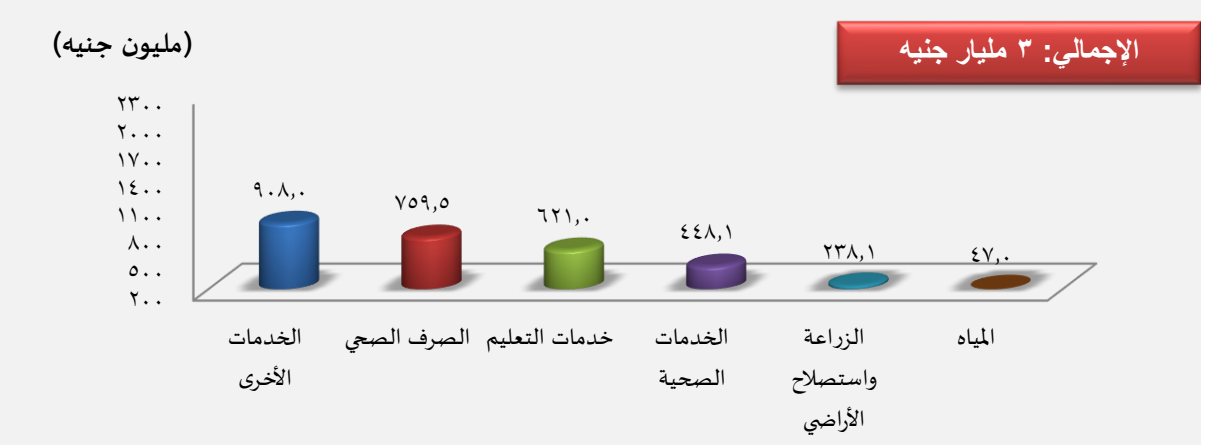

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم المشروعات المُستهدفة في الآتي:

الخدمات الصحية

- استكمال المراكز الطبية المتخصصة.
- إحلال وتجديد وتطوير وتجهيز منشآت التأمين الصحي الشامل.
- توفير التجهيزات الطبية للمستشفيات والمراكز والوحدات وتجهيز غرف فندقية وتجهيز استراحة وكافتيريا لخدمة المرضى والزوار.
- إنشاء مركز متخصص لعلاج الكلى والمسالك البولية.
- تطوير المستشفيات الجامعية.

مشروعات الزراعة واستصلاح الأراضي

- تطوير وحماية مجرى نهر النيل، وإنشاء وتدعيم وتأهيل المنشآت الكبرى على المجاري المائية.
- المشروع القومي لتأهيل وتبطين الترع.
- إنشاء وإحلال محطات الرفع.
- إنشاء وتجديد شبكات الصرف الزراعي بشقيه العام والمغطى.

ثانيًا: الاستثمارات الحكومية المُوجّهة لإقليم شمال الصعيد

تأتي محافظة بني سويف في المركز الأول من الاستثمارات الحكومية المُوجّهة لإقليم شمال الصعيد (٣٩,٥%) وبقيمة ٤,٥٢ مليار جنيه، وتليها محافظة المنيا بنسبة ٣٩,٣%، ثم تأتي محافظة الفيوم في المركز الثالث بنسبة ٢١,٢%.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المُستهدف تنفيذها في إقليم شمال الصعيد خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٢:

١) مُحافظة بني سويف

يخُص محافظة بني سويف نحو ٤,٥٢ مليار جنيه موزّعة قطاعيًا على النحو المُوضّح بالشكل رقم (١٥/٦). وتأتي الخدمات التعليمية في مُقدّمة القطاعات بنحو ٢٤,٢% من جملة الاستثمارات المُوجّهة للمحافظة.

شكل رقم (١٥/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة بني سويف

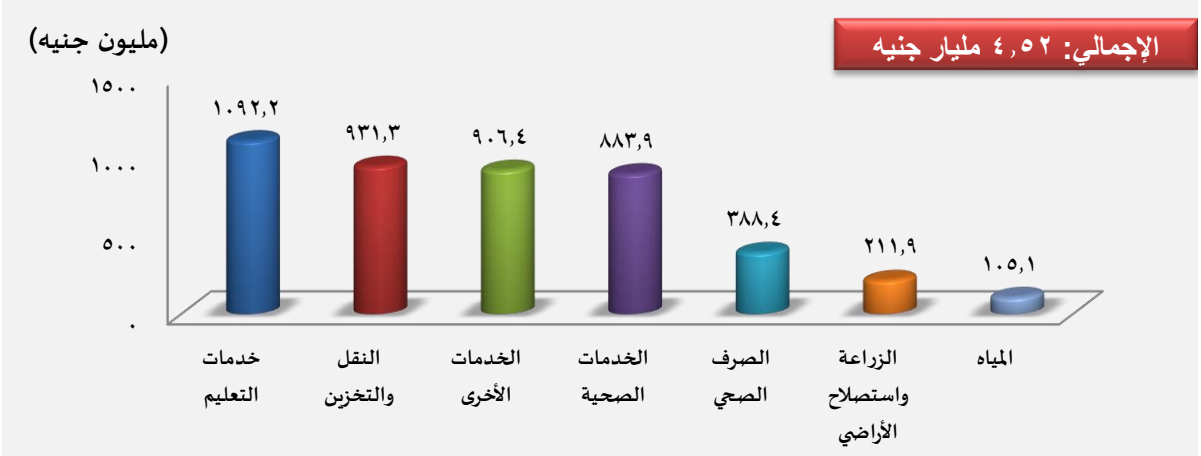

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

خدمات التعليم

- استكمال تجهيزات الجامعة التكنولوجية ببنى سويف.
- إنشاء جامعة بني سويف الأهلية بالحرم الجامعي (شرق النيل) بالمحافظة.
- استكمال مباني إدارة جامعة بني سويف.

النقل والتخزين

- استكمال محور كوبري الفشن على النيل، لربط شرق النيل بغربه.
- استكمال كوبري علوي علي طريق العياط/الميمون.

الصرف الصحي

- إحلال وتجديد شبكات الصرف الصحي.
- مشروع توفير الاحتياجات لمواجهة الأمطار.
- المشروع القومي لمد خدمة الصرف الصحي بقرى المحافظة.
- مبادرة مشروعات الصرف الصحي للتجمعات الحضرية.

مشروعات المياه

- تحسين وضع الشبكات لتحسين مستوى الخدمة، وتقليل تكلفة التشغيل والصيانة.
- تقوية الضغوط، وتقليل تكرار الكسور والحوادث بالخطوط.
- رفع كفاءة محطات وشبكات مياه الشرب لإطالة عمرها الافتراضي للاستفادة الكاملة من طاقتها.
- توصيل خدمات المياه للمواطنين.

٢) مُحافظة المنيا

من المُستهدف توجيه استثمارات حكومية بقيمة ٤,٥ مليار جنيه موزّعة قطاعيًا على النحو المُوضّح بالشكل رقم (١٦/٦). ويُلاحظ منه، استحواذ قطاع الخدمات الأخرى على المركز الأول بنسبة ٣٦,٧% من إجمالي الاستثمارات المُستهدفة بالمحافظة، ويليه قطاع الخدمات الصحية بنحو ٣٢,٥%.

شكل رقم (١٦/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة المنيا

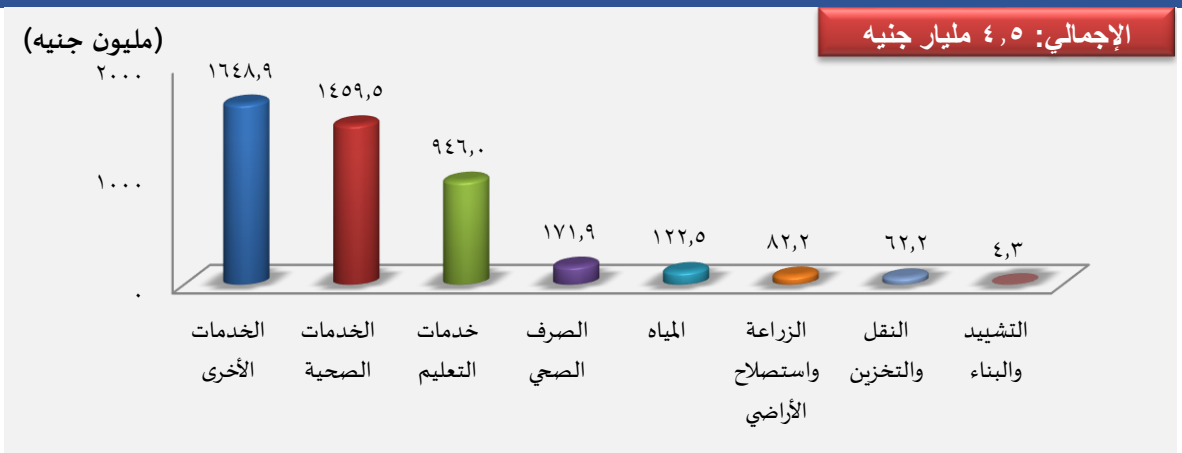

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

الخدمات الصحية: استكمال تطوير وتجهيز منشآت التأمين الصحي الشامل، ورفع كفاءة المستشفيات الجامعية.

الخدمات الأخرى: تطوير ورفع كفاءة المجازر بالمحافظة، ودعم وتطوير الأجهزة الرقابية (الإدارات التموينية)، استكمال مراكز التدريب، وتطوير مكاتب التشغيل وفرص العمل، وتطوير منظومة الإنارة، وإنشاء وتطوير الأسواق والساحات والمواقف المختلفة، ورصف الطرق الداخلية، واستكمال مُجمعات خدمات الأسرة والطفولة، وسد الفجوة التنموية في محافظات الصعيد من خلال إنشاء المُجمعات الصناعية والحرفية.

مشروعات المياه: إحلال وتجديد محطات وشبكات المياه.

الصرف الصحي: استكمال إحلال وتجديد محطات وشبكات الصرف الصحي بالمحافظة، ورفع كفاءة المحطات والشبكات، واستكمال المشروع القومي لمد خدمة الصرف الصحي بالقرى المختلفة بالمحافظة.

(٣) مُحافظة الفيوم

يخص محافظة الفيوم نحو ٢,٤ مليار جنيه من الاستثمارات الحكومية موزّعة قطاعيًا على النحو المُوضّح بالشكل رقم (١٧/٦)، ويأتي كل من قطاعي الخدمات الأخرى والخدمات التعليمية في المقدمة بنسبة تقترب من ٧٥%.

شكل رقم (١٧/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية المُوجّهة لمحافظة الفيوم

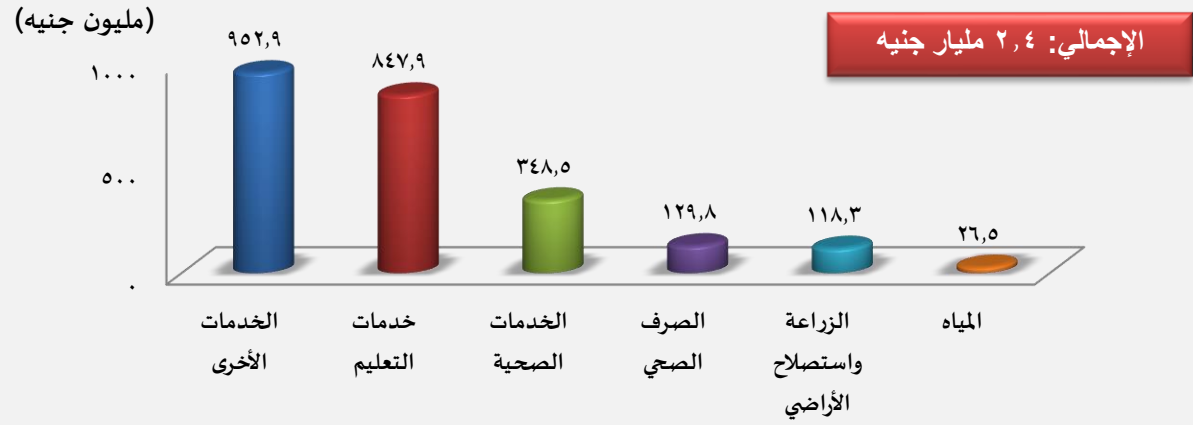

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

مشروعات المياه: إحلال وتجديد المواسير الزهر الخاصة بأحواض الترسيب، إحلال وتجديد محطات وشبكات المياه.

مشروعات الزراعة واستصلاح الأراضي: استكمال وتطوير مباني وأصول المديريات الزراعية والتعاونية، وتغطية ترع ومصارف لحماية البيئة، وإحلال وتجديد وإنشاء أعمال صناعية على الترع، وتطوير وحماية

مجرى نهر النيل، وإنشاء وتدعيم وتأهيل المنشآت الكبرى على المجاري المائية، واستكمال المشروع القومي لتأهيل وتبطين الترع.

الخدمات الصحية: تحسين الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين، وتقديم أفضل خدمة وبيئة عمل مناسبة، وتحسين البيئة المكانية للمُسعفين لرفع الخدمة الإسعافية، وتقديم خدمة طبية متميزة لمرضى الأورام.

ثالثًا: الاستثمارات الموجّهة لإقليم وسط الصعيد

تستحوذ محافظة أسيوط على النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية الموجّهة لإقليم وسط الصعيد (٦٤%) وبقيمة تبلغ ٥,٣ مليار جنيه، وتليها محافظة الوادي الجديد بنسبة ٣٦%.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدف تنفيذها في إقليم وسط الصعيد خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٢:

١) مُحافظة أسيوط

يخُص محافظة أسيوط نحو ٥,٣ مليار جنيه موزّعة قطاعيًا على النحو الموضّح بالشكل رقم (١٨/٦).

شكل رقم (١٨/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسيوط

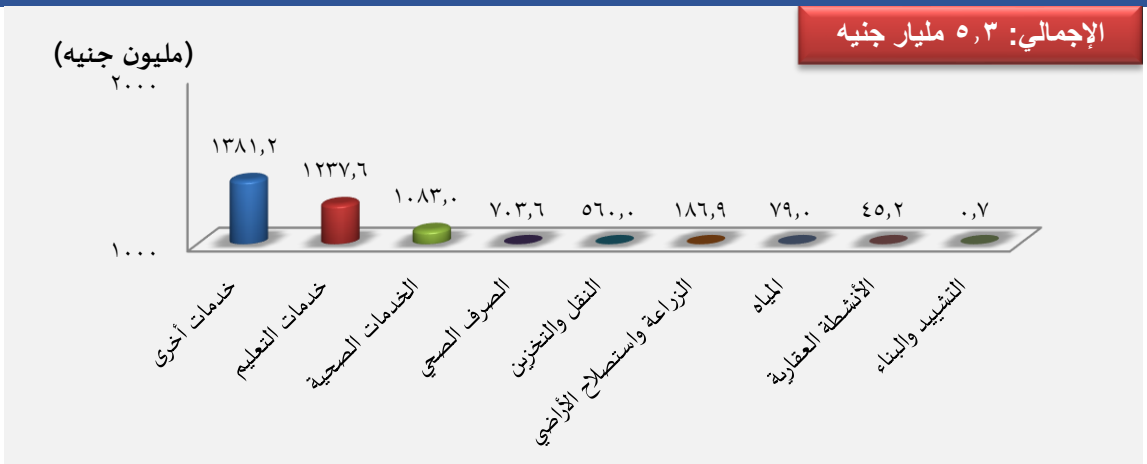

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

خدمات التعليم: استكمال إنشاء الجامعة التكنولوجية بأسيوط الجديدة، واستكمال التشغيل الجزئي لكليات أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وتجهيزات مباني المديريات والإدارات التعليمية، وإنشاء منظومة الحريق والإنذار الآلي وأجهزة الإطفاء، واستكمال الأعمال اللازمة لتقفيل جراجات وصالات الامتحانات وتحويلها إلى قاعات تدريس بجامعة أسيوط.

النقل والتخزين: ربط الطريق الصحراوي الغربي القاهرة/ أسيوط بالطريق الزراعي والطريق الصحراوي الشرقي وطريق أسيوط/ البحر الاحمر، ودعم المناطق الصناعية، وإيجاد مساحات لتسهيل حركة الوصول لدير السيدة العذراء والذي يعتبر مزار سياحي مُهِم بالمحافظة، واستكمال إنشاء كباري ومحاور على النيل، ومشروعات شبكة الطرق القومية.

التشييد والبناء والأنشطة العقارية: إنشاء عدد ٤٠٠ قرية كظهير صحراوي، البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي.

٢) مُحافظة الوادي الجديد

يخُص محافظة الوادي الجديد نحو ٢,٩٦ مليار جنيه موزّعة قطاعيًا على النحو المُوضّح بالشكل رقم (١٩/٦).

شكل رقم (١٩/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة الوادي الجديد

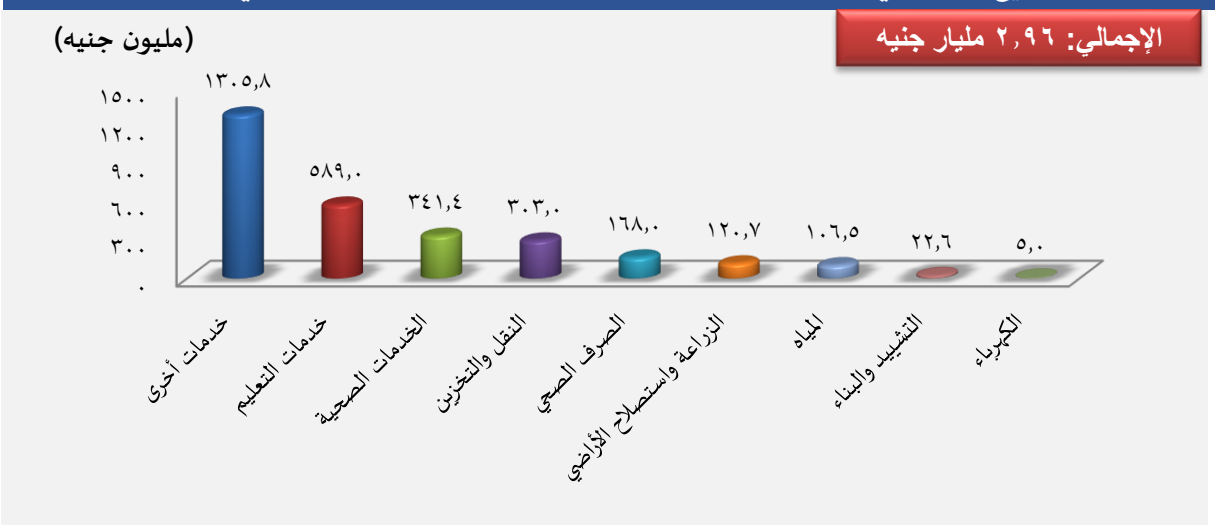

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

الكهرباء

- مد شبكات كهرباء للآبار وإنارة القرى بالوادي الجديد، بهدف العمل على جذب المستثمرين من جميع الأنحاء وزيادة الاستثمار وتقدم عجلة الإنتاج وتوصيل خدمة الكهرباء للقرى والأماكن المحرومة.

التشييد والبناء

- استكمال إنشاء قرية القصر الاسلامية بالداخلة (ظهير صحراوي).
- استكمال قرى بين بلاط واسمنت وخدماتها.
- استكمال إنشاء ٥٠ بيت بدوى بقرية الخرطوم في قسم شرطه الخارجة.

مشروعات الزراعة واستصلاح الأراضي

- تطوير منظومة الإرشاد الزراعي.
- تغطية ترع ومصارف لحماية البيئة.
- تحسين وزيادة إنتاجية المحاصيل المنزرعة بالأراضي الجديدة، وتطوير وإكثار ونشر سلالات نحل العسل.

- زيادة الإنتاج من المحاصيل الاستراتيجية، وتنمية وزيادة الثروة الحيوانية.
- حفر وتجهيز وإنشاء مآوي وأعمال تبطين للمجاري المائية وأعمال توريدات.

النقل والتخزين

- استكمال إنشاء ورصف ١٤كم طرق بالبحرية.
- انشاء ورصف محور يربط الفرافرة/ ديروط بأسيوط بطول ٣١٠ كم.
- إنشاء ورصف محور يربط تنيده بالداخلة/ منفلوط بأسيوط بطول ٢٤٠ كم.
- إنشاء الطريق الدائري الجنوبي يربط (طريق الخارجة، الداخلة بمحور تنيدة/ منفلوط بطول ١٨ كم).
- استكمال ازدواج طريق الخارجة/أسيوط.

الخدمات الأخرى

- تطوير مكتبات مصر الإقليمية والفرعية.
- حفر وتنقيب وتوثيق للمواقع الأثرية الإسلامية والقبطية واليهودية بإقليم وسط الصعيد (عين السبيل بالوادي الجديد).
- ترميم الآثار المصرية في إقليم وسط الصعيد.
- إنشاء بيوت للطلبة والطالبات بمدن الوادي الجديد.

٣/٦ التنمية المحلية

في إطار تحقيق التنمية الإقليميّة المُتوازنة، وهي إحدى الركائز التي تقوم عليها رُؤيّة مصر ٢٠٣٠. فقد شهِدت الأعوام الأخيرة تكثيف الجهود لـ "توطين أهداف التنمية المُستدامة" في المُحافظات، لتعظيم المزايا النسبيّة لكافة المُحافظات، ووضع مُؤشّر لتحديد الميزة النسبيّة والتنافسيّة لكل مُحافظة، وإعطاء أسبقيّة في تمويل الاستثمارات العامة للقطاعات ذات الأولويّة حسب الفجوات التنمويّة بكل مُحافظة، وجاري الانتهاء من إعداد النُسخة النهائيّة لتقرير توطين أهداف التنمية المُستدامة لجميع المُحافظات.

وقد حرِصت الخِطّة على اتباع النهج التشاركي في صياغة وتنفيذ ومُتابعة كافة خِطّط وبرامج التنميّة المحليّة بقصد تشجيع المُشاركة الإيجابيّة من قِبَل المُواطِن.

وفي هذا الإطار، تُصدِر وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة "خِطّة المُواطِن" أو "دليل المُواطِن لخِطّة التنميّة المُستدامة" لكل مُحافظات الجمهورية لثلاثة أعوام مُتتالية (٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٢/٢١)، بهدف تحقيق الشفافيّة وتشجيع المُشاركة المُجتمعيّة وتعزيز جهود التوطين المحلي للتنمية المُستدامة. فيُوضّح هذا الدليل أهم المُؤشّرات الاقتصاديّة، وملامح خِطّة التنمية المُستدامة وحجم الاستثمارات المُخصّصة لكل مُحافظة وتوزيعاتها القطاعيّة، وعدد المشروعات الجاري تنفيذها وتلك المُستهدفة ونوعيّاتها، وهو ما يُساعِد المُواطِن في مُتابعة الأداء على مُستوى المُحافظة / المدينة / القرية، مما يُساهِم بدوره في دمج المُواطِن في منظومة التخطيط والمُتابعة.

الاستثمارات المحلية على مستوى دواوين عموم المحافظات

يوضح الجدول رقم (٣/٦)، توزيع الصورة التفصيلية لمُخصصات دواوين عموم المحافظات لبرامج التنمية المحلية عام ٢٠٢٣/٢٢، ومنه يُلاحظ استحواذ محافظة القاهرة علي المرتبة الأولي بنسبة ١١%، ثم محافظتي البحيرة وأسيوط بنحو ٦% لكل منهما، وتفاوت الأهمية النسبية لباقي المحافظات.

جدول رقم (٣/٦)

توزيع مُخصصات دواوين عموم المحافظات لبرامج التنمية المحلية عام ٢٠٢٣/٢٢

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)
القاهرة	١٩١٧,٦	١١	أسوان	٥٤٧,١	٣,١
البحيرة	١٠٥٢,٩	٦	البحر الأحمر	٥٤٣,٨	٣,١
أسيوط	١٠٤١	٦	المنوفية	٥١٧	٣
الجيزة	٩٩١,٧	٥,٧	الغربية	٤٧٣,٢	٢,٧
سوهاج	٩٥٦,٧	٥,٥	كفر الشيخ	٤٥١,٢	٢,٦
المنيا	٩٠٨,٤	٥,٢	الإسماعيلية	٤٢٢	٢,٤
الإسكندرية	٨٧٥,١	٥	شمال سيناء	٤١٠,٤	٢,٤
الشرقية	٧٨٦,٩	٤,٥	دمياط	٣٨٠,٢	٢,١
الأقصر	٦٩٦,٤	٤,٠	الوادي الجديد	٣٧١,٥	٢,١
بني سويف	٦٢٥,٧	٣,٦	جنوب سيناء	٣٥٩,٥	٢,١

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)
القليوبية	٦١٥,٩	٣,٦	مطروح	٣٣٠,٧	١,٨
قنا	٥٨٥,٦	٣,٤	السويس	٢٥٧,٧	١,٤
الدقهلية	٥٨٢,٢	٣,٣	بورسعيد	٢٢٤,٧	١,٢
الفيوم	٥٦٦,٥	٣,٢	الإجمالي	١٧٤٩١,٦	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

هيكل الاستثمارات بحسب برامج التنمية المحلية

يتضمّن برنامج التنمية المحلية ستة برامج فرعية تختص برصف الطرق، والكباري والأنفاق، ومد وتدعيم شبكات الكهرباء، وتحسين البيئة، والأمن والإطفاء والمرور، بالإضافة إلى برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية.

ويعكس الجدول رقم (٤/٦) هيكل الاستثمارات المُستهدفة لبرامج التنمية خلال عام الخطة ٢٠٢٣/٢٢، والبالغ إجماليها نحو ١٧,٥ مليار جنيه، ومنه يتبيّن استئثار برنامج رصف الطرق بالنصيب الأكبر بنسبة (٤١,٤%)، ويليه برنامج تحسين البيئة بنسبة تُناهز ١٩,٧%، ثم برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية بنسبة (١٣,٧%)، وبرنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء، بنسبة (١٢,١%)، وأخيرًا برنامجي الأمن والإطفاء والمرور والكباري والأنفاق بنسب (٧%) و(٦,١%) علي التوالي.

جدول رقم (٤/٦)
توزيع الاستثمارات المستهدفة على مستوى برامج التنمية المحلية خلال عام ٢٠٢٣/٢٢

البرنامج	الاستثمارات (مليار جنيه)	الأهمية النسبية (%)
رصف طرق	٧,٢٤	%٤١,٤
تحسين البيئة	٣,٤٤	%١٩,٧
تدعيم احتياجات الوحدات المحلية	٢,٤٠	%١٣,٧
مد وتدعيم شبكات الكهرباء ومعدات إنارة	٢,١٢	%١٢,١
الأمن والإطفاء والمرور	١,٢٢	%٧
الكباري والأنفاق	١,٠٦	%٦,١
الإجمـــالي	**١٧,٤٨**	**%١٠٠**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

هيكل الاستثمارات حسب الأقاليم

يوضّح الشكل رقم (٢٠/٦) التوزيع الجغرافي للاستثمارات المستهدفة على مستوى أقاليم الجمهورية خلال عام ٢٠٢٣/٢٢، ويتضح من استقراء الشكل استحواذ إقليم القاهرة الكبرى على ٢٠,٢% من إجمالي الاستثمارات المُستهدفة، ويليه إقليم جنوب الصعيد بنسبة ١٩%، ثم إقليم القناة وسيناء والذي يستحوذ على نسبة

١٤,١% من الإجمالي، فضلًا عن إقليمي الدلتا والإسكندرية بنسب ١٣,٧% و ١٢,٩% على التوالي، ثم إقليم شمال الصعيد بنسبة تُناهز ١٢%، بالإضافة إلى إقليم وسط الصعيد بنسبة ٨,١%.

شكل رقم (٢٠/٦)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات المستهدفة على مستوى أقاليم الجمهورية خلال عام ٢٠٢٣/٢٢

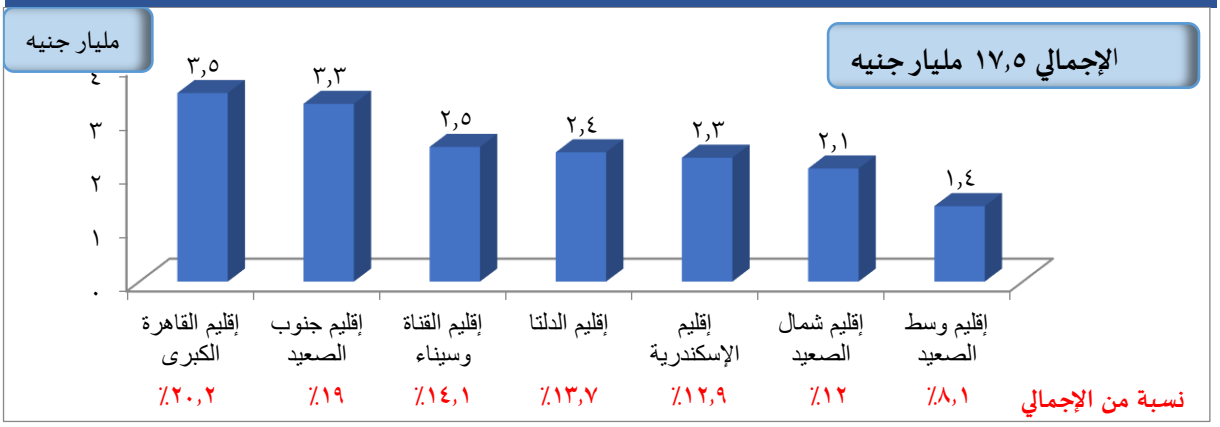

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

البرامج المُستهدفة للتنمية المحلية

تستهدف برامج التنمية المحلية التوسّع في تشغيل الشباب، وتنمية المشروعات الصغيرة، وتنشيط عجلة الاستثمار، بالإضافة إلي رفع كفاءة إدارة المُجتمع المحلي، وتشجيع المُشاركة الشعبيّة، وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في التنمية والتخطيط، فضلًا عن الحِفاظ على الموارد الطبيعيّة والإصحاح البيئي.

أولًا: برنامج رصف الطرق

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٧,٢٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٣/٢٢. وتأتي أعلي نسب توزيع في مُحافظة القاهرة (١٦,٥%)، تليها مُحافظة الجيزة (٨,٥%)، ثم مُحافظة البحيرة (٧,١%)، وتبلغ أدناها في مُحافظة السويس بنحو ١,١% [جدول رقم (٥/٦)].

جدول رقم (٥/٦)

توزيع استثمارات برنامج رصف الطرق وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٣/٢٢

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)
القاهرة	١١٩٠,٧	١٦,٥	الفيوم	٢١٤,٩	٣
الجيزة	٦١٥,٩	٨,٥	شمال سيناء	٢١١,٣	٢,٩
البحيرة	٥١٥,١	٧,١	البحر الأحمر	٢٠١,١	٢,٩
الدقهلية	٣٩٢,٤	٥,٤	الأقصر	١٨٣	٢,٥
الشرقية	٣٢٤,٦	٤,٥	الوادي الجديد	١٧٥,٩	٢,٤
القليوبية	٢٧٩,٦	٣,٩	قنا	١٦٦,٨	٢,٤
سوهاج	٢٧٧,٣	٣,٨	مطروح	١٤٤,٧	٢
المنيا	٢٦٢,٢	٣,٦	جنوب سيناء	١٣٩	١,٩

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)
الغربية	٢٦١,٣	٣,٦	أسوان	١١٢	١,٥
الإسكندرية	٢٥٥,٢	٣,٥	بورسعيد	٩٥,٧	١,٣
المنوفية	٢٥٢,٦	٣,٥	دمياط	٩٤,٣	١,٣
كفر الشيخ	٢٣٥,٣	٣,٣	أسيوط	٨٦	١,٢
الإسماعيلية	٢٤٠,١	٣,٣	السويس	٨٢,٩	١,١
بنى سويف	٢٢٦,٢	٣,١	الإجمالي	٧٢٣٦,١	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثانيًا: برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٢,١٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٣/٢٢، ويتم توزيعها علي المُحافظات المُختلفة، وتأتي مُحافظة أسيوط في المركز الأول بنحو ١٥%، وتليها مُحافظة القاهرة بنسبة ١٠,٤%، ثم مُحافظات قنا والأقصر والشرقية بنسب ٩,٧% و٦,١%و٥,٤%على التوالي، ومحافظة سوهاج بأقل نسبة ٠,١% [جدول رقم (٦/٦)].

جدول رقم (٦/٦)

توزيع استثمارات برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٣/٢٢

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)
أسيوط	٣١٧,٤	١٥	جنوب سيناء	٥٧	٢,٧
القاهرة	٢٢١,٣	١٠,٤	الإسماعيلية	٥٧	٢,٧
قنا	٢٠٥,٣	٩,٧	الفيوم	٥٤,٦	٢,٦
الأقصر	١٢٩	٦,١	القليوبية	٤٣,٧	٢,١
الشرقية	١١٣,٨	٥,٤	البحيرة	٣٤,١	١,٦
مطروح	١١١,١	٥,٢	الغربية	٣٣,٩	١,٦
الجيزة	١٠٢,٧	٤,٨	السويس	٢٨,٦	١,٣
المنوفية	١٠٠,١	٤,٧	دمياط	٢٦,٣	١,٢
شمال سيناء	٨٤,٥	٤	الدقهلية	٢٥,٦	١,٢
الإسكندرية	٨٣,٣	٣,٩	الوادي الجديد	١٨,٧	٠,٩
بنى سويف	٨٠	٣,٨	بورسعيد	٦,٦	٠,٣
المنيا	٧٥,٨	٣,٦	كفر الشيخ	٥,٦	٠,٣
البحر الأحمر	٥٠,٨	٢,٤	سوهاج	٣,٣	٠,١
أسوان	٥٠,٨	٢,٤	الإجمالي	٢١٢٠,٩	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثالثًا: برنامج تحسين البيئة

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٣,٤٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٣/٢٢، ويتم توزيعها علي المُحافظات المُختلفة، وتأتي مُحافظة الأقصر في المركز الأول بنسبة ٨,٤%، وتليها مُحافظتا أسوان وأسيوط بنسب ٧,٩% و٧,٨% علي الترتيب، ثم مُحافظة الفيوم بنسبة ٧,٤% ومُحافظة بني سويف بنسبة ٦,٤%، مع هامشية نسب محافظات شمال وجنوب سيناء وبورسعيد بنسب تتراوح بين ٠,١% و٠,٤% [جدول رقم (٧/٦)].

جدول رقم (٧/٦)

توزيع استثمارات برنامج تحسين البيئة وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٣/٢٢

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)
الأقصر	٢٩٠	٨,٤	السويس	١٠٦,٢	٣,١
أسوان	٢٧٣,٨	٧,٩	دمياط	١٠٤,٥	٣
أسيوط	٢٦٩,١	٧,٨	المنوفية	٩٨	٢,٩
الفيوم	٢٥٤,٤	٧,٤	البحر الأحمر	٨٠,٥	٢,٣
بنى سويف	٢٢٢,١	٦,٤	الوادي الجديد	٧٩,٦	٢,٣
الإسكندرية	٢٠٦,٨	٦	قنا	٧٦,٧	٢,٢
المنيا	١٧٥	٥,٢	الغربية	٦٦,٦	١,٩
البحيرة	١٧٣,٥	٥	الإسماعيلية	٥٢,٣	١,٥
الجيزة	١٥٤,١	٤,٥	القاهرة	٤٢,٣	١,٣
كفر الشيخ	١٤٤	٤,٢	مطروح	٢٠,٦	٠,٦
الشرقية	١٤٢,٦	٤,١	بورسعيد	١٤,٣	٠,٤
القليوبية	١٣٦	٤	جنوب سيناء	١٣	٠,٤
سوهاج	١٣٤,٣	٣,٩	شمال سيناء	٤,٤	٠,١
الدقهلية	١١٠,١	٣,٢	الإجمالي	٣٤٤٤,٨	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

رابعًا: برنامج الأمن والإطفاء والمرور

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ١,٢٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٣/٢٢، ويتم توزيعها على مُحافظات الجمهورية حيث تأتي مُحافظتا الشرقية وسوهاج في مركز الصدارة بنسبة ٧,٦% و٧,٥%، ثم محافظات أسيوط والإسكندرية والبحيرة بنحو ٧,٤% و٦,٧% و٦,٦%، وتتراوح باقي المحافظات بين ١,٢% و٠,٩% [جدول رقم (٨/٦)].

جدول رقم (٨/٦)

توزيع استثمارات برنامج الأمن والإطفاء وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٣/٢٢

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)
الشرقية	٩٢,٢	٧,٦	الإسماعيلية	٣٥	٢,٩
سوهاج	٩١,٧	٧,٥	البحر الأحمر	٣٢,٣	٢,٧
أسيوط	٩٠,٨	٧,٤	الفيوم	٣٢,٣	٢,٧
الإسكندرية	٨٢,٣	٦,٧	أسوان	٢٣,٤	١,٩
البحيرة	٨١,١	٦,٦	الجيزة	٢٢,٥	١,٨
المنيا	٧٢,٤	٥,٩	دمياط	٢١	١,٧
القاهرة	٦٧	٥,٥	جنوب سيناء	٢١	١,٧
الأقصر	٦٥	٥,٣	السويس	٢٠,٧	١,٧
بنى سويف	٦٣,٣	٥,٢	المنوفية	٢٠,١	١,٧
الوادي الجديد	٥٠	٤,١	شمال سيناء	٢٠	١,٦
مطروح	٤٧,٨	٣,٩	الدقهلية	٢٠	١,٦
قنا	٤٤,٣	٣,٧	بورسعيد	١٥	١,٢
كفر الشيخ	٤٠,٧	٣,٣	الغربية	١٤,٣	١,٢
القليوبية	٣٥,٤	٢,٩	الإجمالي	١٢٢١,٦	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

خامسًا: برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٢,٤ مليار جنيه لبرنامج تدعيم الوحدات المحلية خلال عام ٢٠٢٣/٢٢، وتحتل مُحافظة سوهاج المركز الأول بنحو ١٢,٥%، وتليها مُحافظتا البحيرة والإسكندرية بنحو ٩,٥%، ثم محافظة البحر الأحمر بنسبة ٧,٥% وتأتي كل من مُحافظات مطروح وكفر الشيخ والإسماعيلية والسويس والفيوم وبني سويف والأقصر بنسبة تقل عن ١% لكلٍ منها [جدول رقم (٩/٦)].

جدول رقم (٩/٦)

توزيع استثمارات برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٣/٢٢

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)
سوهاج	٢٩٩,٣	١٢,٥	الجيزة	٥١,٤	٢,١
البحيرة	٢٢٩,٢	٩,٥	الوادي الجديد	٤٧,٤	١,٩
الإسكندرية	٢٢٨,٥	٩,٥	قنا	٤٧	١,٩
البحر الأحمر	١٧٩	٧,٥	المنوفية	٤٣,٤	١,٨
المنيا	١٤٩,٥	٦,٢	القليوبية	٣٤,٢	١,٤
القاهرة	١٤٦,٣	٦,١	الدقهلية	٢٩,٩	١,٣

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)
دمياط	١٣٤,١	٥,٦	الإسماعيلية	٢١,٧	٠,٩
أسيوط	١٣١,٧	٥,٥	الأقصر	١٩,٣	٠,٨
جنوب سيناء	١٢٩,٦	٥,٤	السويس	١٩,٢	٠,٨
بورسعيد	٩٣,٢	٣,٨	كفر الشيخ	١٨,١	٠,٨
شمال سيناء	٩٠,٢	٣,٨	بنى سويف	١٣,٤	٠,٦
أسوان	٨٧	٣,٦	الفيوم	٨,٣	٠,٣
الغربية	٨٢,١	٣,٤	مطروح	٦,٤	٠,٣
الشرقية	٦٣,٦	٢,٧	الإجمالي	٢٤٠٣	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

سادسًا: برنامج الكباري والأنفاق

من المستهدف تخصيص استثمارات بنحو ١,٠٧ مليار جنيه لبرنامج الكباري والأنفاق خلال عام ٢٠٢٣/٢٢، وتحتل مُحافظة القاهرة المركز الأول بنحو ٢٣,٥%، وتليها مُحافظات المنيا وسوهاج وأسيوط بنسب ١٦,٣% و١٤,٢% و١٣,٧% علي التوالي، ثم محافظة القليوبية بنسبة ٨,٢% مع ملاحظة هامشية كل من مُحافظات الأقصر وكفر الشيخ والدقهلية والمنوفية والفيوم بنسب لا تتعدي ١% لكلٍ منها [جدول رقم (١٠/٦)].

جدول رقم (١٠/٦)
توزيع استثمارات برنامج الكباري والأنفاق
وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٣/٢٢

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)
القاهرة	٢٥٠	٢٣,٥	البحيرة	٢٠	١,٩
المنيا	١٧٣,٧	١٦,٣	الإسكندرية	١٩	١,٧
سوهاج	١٥٠,٧	١٤,٢	الإسماعيلية	١٦	١,٥
أسيوط	١٤٦	١٣,٧	الغربية	١٥	١,٤
القليوبية	٨٧	٨,٢	الأقصر	١٠	٠,٩
الشرقية	٥٠	٤,٧	كفر الشيخ	٧,٧	٠,٧
قنا	٤٥,٥	٤,٣	الدقهلية	٤	٠,٤
الجيزة	٤٥	٤,٢	المنوفية	٢,٩	٠,٣
بنى سويف	٢٠,٧	١,٩	الفيوم	٢	٠,٢
			الإجمالي	١٠٦٥,٢	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

استثمارات هيئتي نظافة تجميل القاهرة والجيزة

تستهدف خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٢٢٢ مليون جنيه، منها نحو ١٤٠ مليون جنيه لهيئة نظافة وتجميل القاهرة، ونحو ٨٢ مليون جنيه لهيئة نظافة وتجميل الجيزة.

الملاحق الإحصائية

ملحق رقم (م/١)
تطوّر مُعدّلات الإصابة والوفيات بفيروس كورونا المُستجد
(أ) على مستوى العالم (شهريًا)

التاريخ	عدد حالات الإصابة (بالمليون)	عدد حالات الوفيات (بالمليون)	نسبة الوفيات للإصابة (%)
يناير ٢٠٢٠	٠,٠١	٠,٠٠٠٣	٣
فبراير ٢٠٢٠	٠,٠٨	٠,٠٠٣	٣,٨
مارس ٢٠٢٠	٠,٩٧	٠,٠٤٤	٤,٥
أبريل ٢٠٢٠	٣,٥	٠,٢٤٦	٧
مايو ٢٠٢٠	٦,٥	٠,٤١٦	٦,٤
يونيو ٢٠٢٠	١١	٠,٥٧٣	٥,٢
يوليو ٢٠٢٠	١٨,٣	٠,٧٣٧	٤
أغسطس ٢٠٢٠	٢٦,٣	٠,٩٤٣	٣,٦
سبتمبر ٢٠٢٠	٣٤,٦	١,١٦	٣,٤
أكتوبر ٢٠٢٠	٤٧,٢	١,٢٨٥	٢,٧
نوفمبر ٢٠٢٠	٦٤,٥	١,٥٧٦	٢,٤
ديسمبر ٢٠٢٠	٨٣,٣	١,٩٤٢	٢,٣
يناير ٢٠٢١	١٠٣,٦	٢,٤	٢,٣
فبراير ٢٠٢١	١١٤,٧	٢,٧	٢,٤
مارس ٢٠٢١	١٢٩,٤	٣	٢,٣
أبريل ٢٠٢١	١٥١	٣,٣	٢,٢
مايو ٢٠٢١	١٧١,٣	٣,٧	٢,٢
يونيو ٢٠٢١	١٨٢,٨	٤	٢,٢
يوليو ٢٠٢١	١٩٨,٩	٤,٢	٢,١
أغسطس ٢٠٢١	٢١٨,٢	٤,٦	٢,١
سبتمبر ٢٠٢١	٢٣٤,٣	٤,٨	٢
أكتوبر ٢٠٢١	٢٤٧,٨	٥	٢
نوفمبر ٢٠٢١	٢٦٢,٣	٥,٢	٢
ديسمبر ٢٠٢١	٢٨٩,١	٥,٤	١,٩
يناير ٢٠٢٢	٣٧٨,١	٥,٧	١,٥
فبراير ٢٠٢٢	٤٣٧,٦	٥,٩	١,٣٥
مارس ٢٠٢٢	٤٨٨,٦	٦,٢	١,٣
أبريل ٢٠٢٢	٥١٣,٤	٦,٣	١,٢٣
١٠ مايو ٢٠٢٢	٥١٧,٩	٦,٣	١,٢١

المصدر: Source: WorldOmeters, Daily Updates, ٢٠٢٢

(ب) على مستوى أكثر ١١ دولة بالعالم حتى ١٠ مايو ٢٠٢٢				
الدولة	حالات الإصابة (بالمليون)	نسبة من الإجمالي العالمي (%)	حالات الوفيات (بالألف)	نسبة من الوفيات (%)
الولايات المتحدة	٨٣,٧	١٦,٢	١٠٢٤,٨	١٦,٣٢
الهند	٤٣,١	٨,٣	٥٢٤,١	٨,٣٥
البرازيل	٣٠,٦	٦	٦٦٤,٢	١٠,٥٨
فرنسا	٢٩	٥,٦	١٤٦,٩	٢,٣٤
ألمانيا	٢٥,٤	٤,٩	١٣٧	٢,١٨
المملكة المتحدة	٢٢,١	٤,٣	١٧٦,٤	٢,٨١
روسيا	١٨,٢	٣,٥	٣٧٧,٢	٦
كوريا الجنوبية	١٧,٦	٣,٤	٢٣,٥	٠,٣٧
إيطاليا	١٦,٨	٣,٢	١٦٤,٦	٢,٦٢
تركيا	١٥	٢,٩	٩٨,٩	١,٥٨
أسبانيا	١٢	٢,٣	١٠٤,٩	١,٦٧
الإجمالي العام	٥١٧,٩	١٠٠	٦٢٧٨,٣	١٠٠
إجمالي أهم ١١ دولة	٣١٣,٥	٦٠,٥	٣٤٤٢,٥	٥٤,٨

المصدر: Source: WorldOmeters, Daily Updates, ٢٠٢٢

ملحق (م/٢)

الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري (بالأسعار الجارية)

(مليار جنيه)

البيان	القيمة		مُعدّل النمو	الهيكل النسبي	
	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢
الموارد					
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	٧٥٥٥,٣	٨٧٥٤,٨	١٥,٩	٩٥,٢	٩٥,٠
صافى الضرائب غير المباشرة	٣٨٥,٠	٤٦٣,٩	٢٠,٥	٤,٨	٥,٠
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	٧٩٤٠,٣	٩٢١٨,٧	١٦,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الواردات من السلع والخدمات	١١٨٥,٦	١٣٠٩,٠	١٠,٤	١٤,٩	١٤,٢
مجموع الموارد	٩١٢٥,٩	١٠٥٢٧,٧	١٥,٤	١١٤,٩	١١٤,٢
الاستخدامات					
الاستهلاك النهائى الخاص	٦٦٣٤,٤	٧٦٥٦,٧	١٥,٤	٨٣,٦	٨٣,١
الاستهلاك النهائى الحكومى	٥٨٥,٠	٦٥٥,٠	١٢,٠	٧,٤	٧,١
مجموع الاستهلاك النهائى	٧٢١٩,٤	٨٣١١,٧	١٥,١	٩٠,٩	٩٠,٢
الاستثمار	١٢٠٠,٠	١٤٠٠,٠	١٦,٧	١٥,١	١٥,٢
التغير فى المخزون					
جملة الانفاق على الاستثمار	١٢٠٠,٠	١٤٠٠,٠	١٦,٧	١٥,١	١٥,٢
الصادرات من السلع والخدمات	٧٠٦,٥	٨١٦,٠	١٥,٥	٨,٩	٨,٩
مجموع الاستخدامات	٩١٢٥,٩	١٠٥٢٧,٧	١٥,٤	١١٤,٩	١١٤,٢

ملحق (م/٣)

الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري (بالأسعار الثابتة)

(مليار جنيه)

البيان	القيمة		مُعدّل النمو	الهيكل النسبي	
	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢
الموارد					
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	٧٥٥٥,٣	٧٩٥١,١	٥,٢	٩٥,٢	٩٤,٩
صافى الضرائب غير المباشرة	٣٨٥,٠	٤٢٥,٩	١٠,٦	٤,٨	٥,١
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	٧٩٤٠,٣	٨٣٧٧,٠	٥,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الواردات من السلع والخدمات	١١٨٥,٦	١٠٩٦,٣	٧,٥-	١٤,٩	١٣,١
مجموع الموارد	٩١٢٥,٩	٩٤٧٣,٣	٣,٨	١١٤,٩	١١٣,١
الاستخدامات					
الاستهلاك النهائى الخاص	٦٦٣٤,٤	٦٨٦٠,٠	٣,٤	٨٣,٦	٨١,٩
الاستهلاك النهائى الحكومى	٥٨٥,٠	٥٩٧,٦	٢,١	٧,٤	٧,١
مجموع الاستهلاك النهائى	٧٢١٩,٤	٧٤٥٧,٦	٣,٣	٩٠,٩	٨٩,٠
الاستثمار	١٢٠٠,٠	١٣١٦,٠	٩,٧	١٥,١	١٥,٧
التغير فى المخزون				٠,٠	
جملة الانفاق على الاستثمار	١٢٠٠,٠	١٣١٦,٠	٩,٧	١٥,١	١٥,٧
الصادرات من السلع والخدمات	٧٠٦,٥	٦٩٩,٨	١,٠-	٨,٩	٨,٤
مجموع الاستخدامات	٩١٢٥,٩	٩٤٧٣,٣	٣,٨	١١٤,٩	١١٣,١

ملحق (م/٤)
الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(مليار جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية		معدلات النمو (٪)
	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٣/٢٢
الزراعة والغابات والصيد	١٢١٤,٩٧	١٣٧١,٠٠	١٢,٨
الاستخراجات:	٦٧١,٤٩	٧٩٠,٩٣	١٧,٨
أ) بترول	٢٧٦,١٦	٣٢١,٠١	١٦,٢
ب) الغاز	٢٦٠,٢٣	٣١٣,٥١	٢٠,٥
ج) استخراجات أخرى	١٣٥,١٠	١٥٦,٤٠	١٥,٨
الصناعات التحويلية:	٢٩٨٤,٧٤	٣٤٠٥,٢٩	١٤,١
أ) تكرير البترول	٥٤٥,١٣	٥٩٧,٤٨	٩,٦
ب) تحويلية اخرى	٢٤٣٩,٦١	٢٨٠٧,٨١	١٥,١
الكهرباء	٣١٧,٥٤	٣٥٨,٨١	١٣,٠
المياه والصرف وإعادة الدوران	٦٧,٧٠	٧٦,٤٠	١٢,٨
تشييد وبناء	١٨٧٩,٨٩	٢١٨٨,٨١	١٦,٤
النقل والتخزين	٥٨٦,٤٦	٦٧٢,٤٠	١٤,٧
الاتصالات	٢٨٢,٤٣	٣٤٠,٣٠	٢٠,٥
المعلومات	٤٤,٢٦	٥٠,٣١	١٣,٧
قناة السويس	١٠٣,٩١	١٢٠,٣١	١٥,٨
تجارة الجملة والتجزئة	١٢٤٢,٤٩	١٤٤٨,٠٠	١٦,٥
البنوك	٢٧٩,٢٨	٣١٧,٧٠	١٣,٨
التأمينات الاجتماعية والتامين	٥٤,٢٧	٦٠,٧٥	١١,٩
المطاعم والفنادق	٢٥٤,٣٩	٢٩٠,٧٧	١٤,٣
الانشطة العقارية	٩٨٨,٩٣	١١٢٩,٩٥	١٤,٣
ا-الملكية العقارية	٦١١,١٥	٧٠١,٨٥	١٤,٨
ب - خدمات الاعمال	٣٧٧,٧٨	٤٢٨,١٠	١٣,٣
الحكومة العامة	٦٠٢,٣٤	٦٧٨,٣١	١٢,٦
الخدمات الاجتماعية	٦٤٤,٨٧	٧٤٧,٤٦	١٥,٩
أ- التعليم	١٨٤,٧١	٢١٤,٦٢	١٦,٢
ب- الصحة	٢٨٦,٧٨	٣٣١,٠٠	١٥,٤
ج- الخدمات الاخرى	١٧٣,٣٧	٢٠١,٨٣	١٦,٤
الإجمالي العـــام	١٢٢١٩,٩٦	١٤٠٤٧,٥٠	١٥,٠

ملحق (م/٥)
الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

(مليار جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة		معدلات النمو (٪)
	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٣/٢٢
الزراعة والغابات والصيد	١٢١٤,٩٧	١٢٦٨,٤٣	٤,٤
الاستخراجات:	٦٧١,٤٩	٦٧٥,٥٤	٠,٦
أ) بترول	٢٧٦,١٦	٢٦٧,٠٥	٣,٣-
ب) الغاز	٢٦٠,٢٣	٢٦٩,٣٣	٣,٥
ج) استخراجات أخرى	١٣٥,١٠	١٣٩,١٥	٣,٠
الصناعات التحويلية:	٢٩٨٤,٧٤	٣١٤١,٦٠	٥,٣
أ) تكرير البترول	٥٤٥,١٣	٥٢٧,١٤	٣,٣-
ب) تحويلية اخرى	٢٤٣٩,٦١	٢٦١٤,٤٦	٧,٢
الكهرباء	٣١٧,٥٤	٣٢٦,٤٣	٢,٨
المياه والصرف وإعادة الدوران	٦٧,٧٠	٧٠,٠٧	٣,٥
تشييد وبناء	١٨٧٩,٨٩	٢٠٣٥,٩٢	٨,٣
النقل والتخزين	٥٨٦,٤٦	٦١٤,٦١	٤,٨
الاتصالات	٢٨٢,٤٣	٣٢٧,٩٠	١٦,١
المعلومات	٤٤,٢٦	٤٥,٥٠	٢,٨
قناة السويس	١٠٣,٩١	١١٠,٧٧	٦,٦
تجارة الجملة والتجزئة	١٢٤٢,٤٩	١٢٩٥,٩٢	٤,٣
البنوك	٢٧٩,٢٨	٢٨٩,٦٢	٣,٧
التأمينات الاجتماعية والتامين	٥٤,٢٧	٥٥,٩٠	٣,٠
المطاعم والفنادق	٢٥٤,٣٩	٢٦٥,٥٨	٤,٤
الانشطة العقارية	٩٨٨,٩٣	١٠١٦,٨٥	٢,٨
ا-الملكية العقارية	٦١١,١٥	٦٢٨,٨٧	٢,٩
ب - خدمات الاعمال	٣٧٧,٧٨	٣٨٧,٩٨	٢,٧
الحكومة العامة	٦٠٢,٣٤	٦٣٢,٤٥	٥,٠
الخدمات الاجتماعية	٦٤٤,٨٧	٦٧٣,١٤	٤,٤
أ- التعليم	١٨٤,٧١	١٩٣,٤٠	٤,٧
ب- الصحة	٢٨٦,٧٨	٣٠١,٦٩	٥,٢
ج- الخدمات الاخرى	١٧٣,٣٧	١٧٨,٠٥	٢,٧
الإجمالي العـــام	١٢٢١٩,٩٦	١٢٨٤٦,٢٣	٥,١

ملحق (م/٦)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(مليار جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية		معدلات النمو (٪)
	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٣/٢٢
الزراعة والغابات والصيد	٨٣٨,٢٢	٩٥٩,٧٣	١٤,٥
الاستخراجات:	٥٧٥,٥٩	٦٨٦,٨٨	١٩,٣
أ) بترول	٢٤٣,٧٢	٢٨٧,٨٠	١٨,١
ب) الغاز	٢٢٩,١٠	٢٨٠,٨١	٢٢,٦
ج) استخراجات أخرى	١٠٢,٧٨	١١٨,٢٧	١٥,١
الصناعات التحويلية:	١١٧٦,٧٥	١٣٥٧,٩٤	١٥,٤
أ) تكرير البترول	٢٣٨,٦٤	٢٦٢,٨٩	١٠,٢
ب) تحويلية اخرى	٩٣٨,١١	١٠٩٥,٠٤	١٦,٧
الكهرباء	١٣٧,٥٤	١٥٧,٨٧	١٤,٨
المياه والصرف وإعادة الدوران	٤١,٩٤	٤٨,١٤	١٤,٨
تشييد وبناء	٨٣٣,٩٥	٩٨٤,٩٦	١٨,١
النقل والتخزين	٣٨٠,٥٦	٤٤٢,١٦	١٦,٢
الاتصالات	١٧٧,٧٢	٢١٧,٧٨	٢٢,٥
المعلومات	٣١,٧٧	٣٥,٦٤	١٢,٢
قناة السويس	١٠٠,٥٣	١١٨,٤٠	١٧,٨
تجارة الجملة والتجزئة	١٠٢٠,٣٨	١١٧٤,٤٤	١٥,١
البنوك	٢٥١,٢٥	٢٨٩,٠٨	١٥,١
التأمينات الاجتماعية والتامين	٤٨,٨٢	٥٤,٢٩	١١,٢
المطاعم والفنادق	١٦٠,٠٧	١٨٦,١٣	١٦,٣
الانشطة العقارية	٨٠٥,٧٨	٩٢٢,٣٩	١٤,٥
ا-الملكية العقارية	٥٤٥,٧٧	٦٢٤,٧٩	١٤,٥
ب - خدمات الاعمال	٢٦٠,٠٠	٢٩٧,٦٠	١٤,٥
الحكومة العامة	٤٨٨,٠٤	٥٥٦,١٩	١٤,٠
الخدمات الاجتماعية	٤٨٦,٣٨	٥٦٢,٧٨	١٥,٧
أ- التعليم	١٦١,١٦	١٨٨,٨٤	١٧,٢
ب- الصحة	١٩٧,٣٧	٢٣١,٦٩	١٧,٤
ج- الخدمات الاخرى	١٢٧,٨٤	١٤٢,٢٦	١١,٣
الإجمالي العـــام	٧٥٥٥,٣٠	٨٧٥٤,٨٠	١٥,٩

ملحق (م/٧)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

(مليار جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة		معدلات النمو (٪)
	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٣/٢٢
الزراعة والغابات والصيد	٨٣٨,٢٢	٨٧٧,٩٤	٤,٧
الاستخراجات:	٥٧٥,٥٩	٥٨١,١٧	١,٠
أ) بترول	٢٤٣,٧٢	٢٣٦,٥٣	٢,٩-
ب) الغاز	٢٢٩,١٠	٢٣٨,٢٦	٤,٠
ج) استخراجات أخرى	١٠٢,٧٨	١٠٦,٣٨	٣,٥
الصناعات التحويلية:	١١٧٦,٧٥	١٢٤٣,١٩	٥,٦
أ) تكرير البترول	٢٣٨,٦٤	٢٣٢,٤٨	٢,٦-
ب) تحويلية اخرى	٩٣٨,١١	١٠١٠,٧١	٧,٧
الكهرباء	١٣٧,٥٤	١٤١,٧١	٣,٠
المياه والصرف وإعادة الدوران	٤١,٩٤	٤٣,٤٨	٣,٧
تشييد وبناء	٨٣٣,٩٥	٩٠٧,٩٩	٨,٩
النقل والتخزين	٣٨٠,٥٦	٤٠٠,٧٨	٥,٣
الاتصالات	١٧٧,٧٢	٢٠٦,٩٨	١٦,٥
المعلومات	٣١,٧٧	٣٢,٧٢	٣,٠
قناة السويس	١٠٠,٥٣	١٠٧,٥٧	٧,٠
تجارة الجملة والتجزئة	١٠٢٠,٣٨	١٠٧١,٨٤	٥,٠
البنوك	٢٥١,٢٥	٢٦٠,٧٩	٣,٨
التأمينات الاجتماعية والتامين	٤٨,٨٢	٥٠,٣٩	٣,٢
المطاعم والفنادق	١٦٠,٠٧	١٦٨,٠٨	٥,٠
الانشطة العقارية	٨٠٥,٧٨	٨٣١,٣٨	٣,٢
ا-الملكية العقارية	٥٤٥,٧٧	٥٦٣,٤٨	٣,٢
ب - خدمات الاعمال	٢٦٠,٠٠	٢٦٧,٩١	٣,٠
الحكومة العامة	٤٨٨,٠٤	٥١٥,١٥	٥,٦
الخدمات الاجتماعية	٤٨٦,٣٨	٥٠٩,٩٥	٤,٨
أ- التعليم	١٦١,١٦	١٦٩,٤٠	٥,١
ب- الصحة	١٩٧,٣٧	٢٠٨,٧٤	٥,٨
ج- الخدمات الاخرى	١٢٧,٨٤	١٣١,٨١	٣,١
الإجمالي العـــام	٧٥٥٥,٣٠	٧٩٥١,١٠	٥,٢

ملحق (م/٨)
قائمة (٣) الاستثمارات الكلية المستهدفة في خطة ٢٠٢٢/٢٠٢٣
موزّعة على القطاعات الاقتصادية

القطاعات الاقتصادية	الاستثمارات العامة										إجمالي الاستثمارات المستهدفة	
	الجهاز الحكومي (الموازنة العامة للدولة / الباب السادس)				الهيئات الاقتصادية	الشركات العامة			استثمارات مركزية أخرى	جملة الاستثمارات العامة	استثمارات القطاع الخاص والتعاونى	
	الجهاز الإداري	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	جملة		القطاع العام (قانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣)	قطاع الاعمال العام (قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١)	قابضة نوعية (تتبع الوزارات المعنية)	جملة				قيمة	نسبة
الزراعة والرى والصيد	٢٢٣٢٨,٥		٣٦٥٢,٨	٢٥٩٨١,٣	٦٨٩,٧	١,٠			١,٠	٢٩١١٢,٥	٥٥٧٨٤,٥	٢٧١٣٢,٥	٨٢٩١٧,٠	٥,٩
الاستخراجات	٠,٠	٠,٠	-	-	٧١٨٢,٠	٤٦٢٠,٠	-	٣٢٢٢,٨	٧٨٤٢,٨	-	١٥٠٢٤,٨	٣٤٤٣٣,٠	٤٩٤٥٧,٨	٣,٥
أ. البترول الخام				-	٧١٢٢,٠	٤٦٢٠,٠	-	-	٤٦٢٠,٠	-	١١٧٤٢,٠	٥٨٩٦,١	١٧٦٣٨,١	١,٣
ب. الغاز الطبيعى				-	٦٠,٠		-	٣٢٢٢,٨	٣٢٢٢,٨	-	٣٢٨٢,٨	٢٧٨٩٠,٨	٣١١٧٣,٧	٢,٢
ج. استخراجات اخرى				-			-	-	-	-	-	٦٤٦,٠	٦٤٦,٠	٠,٠
الصناعات التحويلية	١٩٢,٦	٠,٠	٠,٥	١٩٣,١	٥٤,٦	١٨٨٩٨,٤	٢٦٨٧٩,٤	٣٤٦,٣	٤٦١٢٤,٢	٣٧٨٤,٨	٥٠١٥٦,٧	٤٣٣٤٩,٠	٩٣٥٠٥,٦	٦,٧
أ. تكريرالبترول				-		١٣٦٨٥,٠	-	-	١٣٦٨٥,٠	-	١٣٦٨٥,٠	٥٦٩٤,٨	١٩٣٧٩,٨	١,٤
ب.تحويلية أخرى	١٩٢,٦		٠,٥	١٩٣,١	٥٤,٦	٥٢١٣,٤	٢٦٨٧٩,٤	٣٤٦,٣	٣٢٤٣٩,٢	٣٧٨٤,٨	٣٦٤٧١,٧	٣٧٦٥٤,١	٧٤١٢٥,٨	٥,٣
الكهرباء	٧٦١٦,٣			٧٦١٦,٣	٩٣٨٣,٥		-	٥٦٩٧,٠	٥٦٩٧,٠	٢٨٤٥,٥	٢٥٥٤٢,٣	٣٧٥٦,٦	٢٩٢٩٨,٩	٢,١
المياه	٤٦١٢,٤		٤٤٢٤,٠	٩٠٣٦,٤	٤٥٨٢,٦		-	-	-	١٠٥٣٠,٧	٢٤١٤٩,٧	١٨٧٨,٣	٢٦٠٢٨,٠	١,٩
الصرف الصحى	١٧٠٨١,٩		٥٨٦٩,٠	٢٢٩٥٠,٩	٤٢٠٦,٨		-	-	-	٤٥٧٥٨,٢	٧٢٩١٥,٩	٤٤٧٢,١	٧٧٣٨٨,١	٥,٥
التشييد والبناء	١٦٢٩,٢		٦٥٩,٩	٢٢٨٩,١	٩٩٩٣,٤	٧٠٠,٠	٧٧٦,٩	-	١٤٧٦,٩	٣٢٣١,٦	١٦٩٩٠,٩	١٥٨٦٤,٩	٣٢٨٥٥,٨	٢,٣
النقل والتخزين	١٢٤٠٨,٥		٢٣٦٢٥,١	٣٦٠٣٣,٦	٢١٩٧٤٩,٤	٤٤٢٠,٠	١١٦٥,٣	١٥٤٢,٩	٧١٢٨,٢	١٧١٢٥,٠	٢٨٠٠٣٦,٢	٢٦٨٣٢,٨	٣٠٦٨٦٩,٠	٢١,٩
الاتصالات	١٤٨٤٧,٥		٣٣٠,٠	١٥١٧٧,٥	٤٤٠٣,٦		-	-	-	٩٥٩٠,٠	٢٩١٧١,١	٢٧٥٦٢,٩	٥٦٧٣٤,٠	٤,١
المعلومات	٧٥٣٤,٥		١٤٨,٥	٧٦٨٣,٠	١٦٦٣,٠		-	-	-	-	٩٣٤٦,٠	١٠٨٦,٤	١٠٤٣٢,٤	٠,٧
قناة السويس				-	١٣١٠٠,٠		-	-	-	-	١٣١٠٠,٠	-	١٣١٠٠,٠	٠,٩
تجارة الجملة والتجزئة				-	١٩٧,٦	٤٤١,٠	-	-	٤٤١,٠	١٣٨,١	٧٧٦,٧	١٤٨٨٣,٠	١٥٦٥٩,٧	١,١
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعى			٤٠,٥	٤٠,٥	٦٩٣,٦		٧٧٦,٩	-	٧٧٦,٩	-	١٥١١,٠	٨٠٥٥,٥	٩٥٦٦,٤	٠,٧
المطاعم والفنادق	٦,٢		٧,٠	١٣,٢			١١٦٥,٣	-	١١٦٥,٣	-	١١٧٨,٥	٦٢١٦,٨	٧٣٩٥,٣	٠,٥
الأنشطة العقارية	٤٧٠		١٢١٩٩,٠	١٢٦٦٩,٠	٦٠٩,٠		-	-	-	٩٠٠٠٠,٠	١٠٣٢٧٨,٠	٥٤٥٧٤,٧	١٥٧٨٥٢,٧	١١,٣
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	١٢٣٧٥٦,٢	٢٢٩٧٣,٧	٧١٠١٥,٠	٢١٧٧٤٤,٩	١٣٤٣٥٣,٠	٥٠١٢,٥	-	-	٥٠١٢,٥	٢٤٨٨٣,٥	٣٨١٩٩٣,٩	٢٩٩٠١,٥	٤١١٨٩٥,٤	٢٩,٤
أ. خدمات التعليم	٣٠١٢٤,٧	٢٥٨,٩	٢٨٤٥٦,٢	٥٨٨٣٩,٨	٢٦٢٤,٤		-	-	-	٧٧٥٠,٠	٦٩٢١٤,٢	٧٩٦٧,٥	٧٧١٨١,٧	٥,٥
ب. الخدمات الصحية	٢٣٠٩٣,٨		١٣٦٦٦,٦	٣٦٧٦٠,٤	٣١٥٩,٠		-	-	-	٦٠٠٠,٠	٤٥٩١٩,٤	٨٩٤٧,٠	٥٤٨٦٦,٤	٣,٩
ج. خدمات اخرى	٧٠٥٣٧,٧	٢٢٧١٤,٨	٢٨٨٩٢,٢	١٢٢١٤٤,٧	١٢٨٥٦٩,٦	٥٠١٢,٥	-	-	٥٠١٢,٥	١١١٣٣,٥	٢٦٦٨٦٠,٣	١٢٩٨٧,١	٢٧٩٨٤٧,٤	٢٠,٠
موازنات خاصة				-	٤٣,٧					-	٤٣,٧	-	٤٣,٧	٠,٠
احتياطيات عامة	١٠٠٠٠,٠			١٠٠٠٠,٠						-	١٠٠٠٠,٠	-	١٠٠٠٠,٠	٠,٧
تعويضات للمشروعات الاستثمارية	٩٠٠٠,٠			٩٠٠٠,٠						-	٩٠٠٠,٠	-	٩٠٠٠,٠	٠,٦
الإجمالى العام	٢٣١٤٨٣,٨	٢٢٩٧٣,٧	١٢١٩٧١,٣	٣٧٦٤٢٨,٨	٤١٠٩٠٥,٥	٣٤٠٩٢,٩	٣٠٧٦٣,٨	١٠٨٠٩,٠	٧٥٦٦٥,٧	٢٣٧٠٠٠,٠	١١٠٠٠٠٠,٠	٣٠٠٠٠٠,٠	١٤٠٠٠٠٠,٠	١٠٠,٠

مُتضمّنة مبلغ ١٠٠٠٠ مليون جنيه احتياطيات عامة غير موزعة، ٩٠٠٠ مليون جنيه تعويضات للمشروعات الاستثمارية.

ملحق (م/٩)
دور الخطة الاستثماريّة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٢ في تنفيذ الاستراتيجيّة الوطنيّة لحقوق الإنسان

تستهدف الخطة الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٢ توجيه الاستثمارات العامة تجاه تحقيق أهداف محاور الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان، خاصةً المحور الثاني "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" والمحور الثالث "حقوق الإنسان للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب وكبار السن"، وذلك من خلال العديد من المُبادرات والبرامج والمشروعات.

المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

أولاً: الحق في الصحة

أهم مُستهدفات الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تسعى لتحقيقها خطة عام ٢٠٢٣/٢٢:

١- تعزيز تغطية الخدمات الصحية على مستوى الجمهورية، وخاصةً في المناطق الريفية، والنائية، والحدودية.
٢- الارتقاء بمنظومة جودة المرافق والخدمات الصحية.
٣- تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل على كافة المحافظات، وفقًا للمراحل الست المقررة، ووصول نسبة المواطنين المؤمن عليهم بالتأمين الصحي الاجتماعي الشامل إلى ١٠٠% حتى عام ٢٠٣٠.
٤- تعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية.
٥- تطوير منظومة الإدارة السليمة للمخلفات، بما فيها التخلص الآمن من المخلفات الخطرة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في مجال جمع وتدوير المخلفات الصلبة.

وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة توجيه استثمارات عامة في خطة العام المالي (٢٠٢٣/٢٢)، لتطوير الخدمات الصحية تبلغ ٤٥,٩ مليار جنيه، وذلك لتحقيق وتنفيذ العديد من المشروعات والبرامج والمُبادرات التنموية، يُذكر منها الآتي:

١- التأمين الصحي الشامل:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان" تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل على كافة المحافظات، وفقًا للمراحل الستة المقررة، ووصول نسبة المواطنين المؤمن عليهم بالتأمين الصحي الاجتماعي الشامل إلى ١٠٠% حتى عام ٢٠٣٠ "، وذلك من خلال توجيه استثمارات لوزارة الصحة والسكان في خطة (٢٠٢٣/٢٢) بقيمة ٥,٢٦ مليار جنيه، لإنشاء ٩٤ مستشفى و٤٤٨ وحدة صحية، وذلك لتطوير وتوفير المستشفيات والوحدات الصحية، طبقاً لمعايير منظومة التأمين الصحى الشامل

٢- المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "الارتقاء بمنظومة جودة المرافق والخدمات الصحية"، وذلك من خلال توجيه استثمارات في خطة (٢٠٢٣/٢٢) بقيمة ٣,٦٧٦ مليار جنيه، لإنشاء وتطوير ١٤٨ مستشفى ومركز طبي متخصص، مما يسهم في تحسين الخدمات الطبية المُقدمة للمواطنين، فضلاً عن توجيه ١,٤ مليار جنيه لإنشاء وتطوير ٣٦ مستشفى وتجهيزها لدخولها الخدمة، وتوجيه ١,٣ مليار جنيه لتوفير ١٥٠٠ أسرة عناية مركزة، ونحو ٢٥٠ مليون جنيه لتطوير ٥٢ مستشفى تكامل لتكون مراكز متكاملة لصحة وتنمية الأسرة في مراكز المرحلة الأولى من "حياة كريمة"، في إطار المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية.

٣- المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة":

يسهم المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" بشكلٍ كبير في تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "تعزيز تغطية الخدمات الصحية على مستوى الجمهورية، وخاصة في المناطق الريفية، والنائية، والحدودية"، حيث تستهدف خطة (٢٠٢٣/٢٢) استكمال المرحلة الأولى من المشروع الرئاسي، والتي يبلغ حجم الاستثمارات المُوجهة لها ٢٦,٤ مليار جنيه، لتنفيذ العديد من المشروعات، مثل استكمال وتطوير وإنشاء عدد ٢٤ مستشفى مركزي، ومنها، مستشفى شبين القناطر بمحافظة القليوبية، مستشفى مطوبس بمحافظة كفر الشيخ، مستشفى أبو قرقاص ومغاغة بمحافظة المنيا، وذلك بتكلفة كلية تبلغ ٦٠٠ مليون جنيه لكل مستشفى، علاوةً على توجيه حوالي ٣٥٠ مليون جنيه لتوريد ١٠٠٠ سيارة إسعاف في قرى المرحلة الأولى، فضلاً عن إنشاء وتطوير ١١٤٩ وحدة صحية، وتوفير ٣٤٦ نقطة إسعاف، و٥٣٠ عيادة طبية متنقلة.

٤- مبادرة تطوير التجمعات الحضرية:

تستهدف خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ توجيه استثمارات حوالي ٢,٨ مليار جنيه لتطوير وتجهيز المنشآت الصحية بالتجمعات الحضرية، لنحو ١٥ مستشفى و١٨ وحدة صحية، والتي تقع ضمن النطاق الجغرافي للمرحلة الأولى من المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"، في إطار الحرص على إحداث نوع من التوازن في حالة التنمية بين الريف والحضر، الأمر الذي يساهم في تحقيق هدف الاستراتيجيّة "تعزيز تغطية الخدمات الصحية على مستوى الجمهورية، وخاصة في المناطق الريفية، والنائية، والحدودية".

٥- مُعالجة النفايات:

تستهدف خطة (٢٠٢٣/٢٢) توجيه نحو ٢٠٩ مليون جنيه، لمواجهة مشكلة النفايات الطبية، من خلال توفير ١٧ محرقة مخلفات و١٣١ سيارة مخلفات، الأمر الذي يسهم في تحقيق هدف الاستراتيجيّة " تطوير منظومة الإدارة السليمة للمُخلفات بما فيها التخلص الآمن من المُخلفات

الخطرة"، فضلاً عن توجيه ١,٤ مليار جنيه لاستكمال المنظومة الجديدة لإدارة المخلفات الصلبة بالمحافظات، والتي تستهدف إغلاق ٦٢ "مقلب عشوائي"، وإنشاء ٩٤ محطة وسيطة، وإنشاء ٥٢ خلية دفن، و٦٣ خط تدوير ومعالجة.

٦- ميكنة المستشفيات الجامعية:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "تعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية "، وذلك من خلال توجيه ٤٠٠ مليون جنيه، لميكنة المستشفيات الجامعية، الأمر الذي يسهم في رفع كفاءة المستشفيات الجامعية، وتطوير المنظومة العلاجية بها.

فضلاً عن ذلك تستهدف الخطة زيادة معدلات الإتاحة والجودة في منظومة الصحة، من خلال العديد من المشروعات، يُذكر منها:

١. تطوير وحدات الرعاية الأولية والمستشفيات باعتمادات ٧,٧ مليار جنيه.
٢. استكمال الأسرة العلاجية، باعتمادات ٩٦٠ مليون جنيه.
٣. تطوير وتجهيز مركز أبحاث الكبد والقلب بكفر الشيخ وتجهيز عيادات تنظيم الأُسرة باعتمادات ٣١٠ مليون جنيه.
٤. إنشاء وتطوير وتجهيز مستشفيات جامعية باعتمادات ٧,٩ مليار جنيه، ومنها: استكمال مستشفى "ثابت ثابت للأمراض المتوطنة "بالهرم بمحافظة الجيزة، وتطوير مستشفى السلام بالزقازيق بمحافظة الشرقية، وإنشاء كلية الطب والمستشفى الجامعي بدمنهور، بمحافظة البحيرة، وإنشاء المستشفى التعليمي الجامعي بقسم المناخ، بمحافظة بورسعيد.

ثانياً: الحق في التعليم

أهم مُستهدفات الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تسعى لتحقيقها خطة عام ٢٠٢٣/٢٢:

١. رفع معدلات القيد والحد من التسرب من العملية التعليمية، وتضييق الفجوة التعليمية بين الأطفال في الحضر والريف.
٢. التوسع في إنشاء مدارس لكافة المراحل التعليمية في جميع المناطق، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية.
٣. تحسين جودة التعليم قبل الجامعي، بما يتوافق مع المعايير العالمية.
٤. تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني، وزيادة التخصصات وربط التعليم بإحتياجات سوق العمل.
٥. تحسين جودة التعليم العالي بما يتوافق مع المعايير العالمية.
٦. خفض الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

٧. تطوير منظومة البحث العلمي، من خلال تحديث منظومة التشريعات واللوائح المنظمة، لعملية البحث العلمي، وتنمية الموارد البشرية العاملة في مجال البحث العلمي.

وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة توجيه استثمارات عامة في خطة العام المالي (٢٠٢٣/٢٢)، لتطوير خدمات التعليم تبلغ ٦٩,٢ مليار جنيه، بمعدل نمو حوالي ٢٣% مقارنة بخطة العام المالي (٢٠٢٢/٢١)، وذلك لتحقيق وتنفيذ العديد من المشروعات والبرامج والمُبادرات التنموية، يُذكر منها الآتي:

١- خفض كثافة الفصول:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة، لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان"التوسع في إنشاء مدارس لكافة المراحل التعليمية في جميع المناطق، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية"، وذلك من خلال توجيه استثمارات لهيئة الأبنية التعليمية في خطة (٢٠٢٣/٢٢) بقيمة ١٥,٤ مليار جنيه (تشمل مبادرة حياة كريمة)، بمعدل نمو ٤٠% مقارنة بخطة العام المالي (٢٠٢٢/٢١)، لإنشاء ٢٥ ألف فصل في كافة المراحل التعليمية، وذلك لمواكبة الزيادة المستمرة في معدل النمو السنوي لعدد الطلاب الذي يصل إلى ٣,٩% (حوالي ٧٨٠ ألف طالب سنويًا)، لخفض كثافة الفصول وإتاحة خدمات التعليم في المناطق المحرومة.

٢- تحسين تنافسية مخرجات التعليم قبل الجامعي:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان " تحسين جودة التعليم قبل الجامعي، بما يتوافق مع المعايير العالمية"، من خلال التوسع في إتاحة نوعية المدارس، التي تقدم خدمات تعليمية تنافسية، حيث توجه خطة (٢٠٢٣/٢٢) نحو ٢,٥ مليار جنيه، لإنشاء مدارس يابانية ومدارس النيل والمتفوقين ومدارس (STEM) والمدارس الرسمية الدولية والقومية، فضلاً عن إنشاء ٢٠ مدرسة للتكنولوجيا التطبيقية، لتحقيق هدف الاستراتيجيّة " تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني، وزيادة التخصصات وربط التعليم بإحتياجات سوق العمل"، فضلاً عن توجيه ٣,٧٥ مليار جنيه، لتوفير أجهزة التابلت لطلاب المرحلة الثانوية، وتوجيه ٨٧٤ مليون جنيه للتوسع في توفير الشاشات والفصول الذكية (٣٢٤ مليون جنيه)، ونحو مليار جنيه لتطبيق "الجدارات" في مدارس التعليم الفني والمدارس التطبيقية، والبدء في تنفيذ برنامج التعليم (٢) باعتمادات مالية تبلغ ٧٠٠ مليون جنيه، لتحسين أداء المعلم، وتنمية مهارات الطلاب والاهتمام ببناء شخصية الطلاب، وكذا توجيه ٧٠٠ مليون جنيه لبنك المعرفة (قناة مدرستنا).

٣- المشروع القومي لتطوير الريف المصري: حياة كريمة:

تسهم مبادرة "حياة كريمة" بشكل كبير في تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "رفع معدلات القيد والحد من التسرب من العملية التعليمية، وتضييق الفجوة التعليمية بين الأطفال في الحضر والريف"، حيث تستهدف خطة (٢٠٢٣/٢٢) توجيه حوالي ٥,١ مليار جنيه

لاستكمال المرحلة الأولى، ضمن المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"، بإنشاء وتطوير ١٣٧٧٢ فصلاً دراسيًا، فيما يبلغ عدد المدارس المستهدف صيانتها ١٤٣٠ مدرسة، وكذلك إنشاء وتطوير ٥٤١٠ فصلاً لمحو الأمية.

٤- مبادرة تطوير التجمعات الحضرية:

تستهدف خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ توجيه استثمارات تتجاوز ٤,٢ مليار جنيه للتعليم؛ لانشاء وتطوير وتوسعة ٨٤٠٠ فصل في كافة المراحل التعليمية، بـ ٧٥ تجمعًا حضريًا، تقع ضمن النطاق الجغرافي للمرحلة الأولى من المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"، بما يساهم في تحقيق هدف الاستراتيجيّة "تضييق الفجوة التعليمية بين الأطفال في الحضر والريف".

٥- الاختبارات المميكنة في الجامعات:

تستهدف خطة (٢٠٢٣/٢٢) توجيه نحو مليار جنيه لتطوير ١٥٤ مركز إختبار في كافة الجامعات الحكومية، بمعدل نمو ١٢٥% مقارنة بالمستهدف في العام (٢٠٢٢/٢١)، الأمر الذي يسهم في تحقيق هدف الاستراتيجيّة "تطوير البنية التحتية التكنولوجية".

٦- التوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية:

تستهدف الخطة توجيه ٤٤٢ مليون جنيه لإنشاء وتشغيل ٦ جامعات تكنولوجية (٦ أكتوبر، أسيوط الجديدة، طيبة الجديدة بالأقصر، شرق بورسعيد، سمنود بالغربية، برج العرب بالإسكندرية)، بطاقة إستيعابية ٢٢,٥ ألف طالب، ليصل إجمالي الجامعات التكنولوجية نحو ٩ جامعات، وذلك في إطار إهتمام الدولة لتوفير تعليم تكنولوجي يقدم خدمات تعليمية متكاملة ذات جودة مناظرة لنظم الجودة العالمية، الأمر الذي يسهم في تحقيق هدف الاستراتيجيّة "خفض الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل".

٧- التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية:

تستهدف الخطة توجيه ٤,٤ مليار جنيه في العام (٢٠٢٣/٢٢)، لإنشاء وتشغيل ١٠ جامعات أهلية هي (الزقازيق، بنها، بني سويف، المنصورة، أسيوط، حلوان، الوادي الجديد، السويس، المنيا، المنوفية) بطاقة استيعابية ١٥٠ ألف طالب، وذلك في إطار الاهتمام، الذي توليه الدولة بالتوسع في إتاحة التعليم الجامعي، وفقاً للعلوم التكنولوجية الحديثة والتخصصات العلمية المتطورة، الأمر الذي يسهم في تحقيق هدف الاستراتيجيّة "خفض الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل".

فضلاً عن ذلك تستهدف الخطة زيادة معدلات الإتاحة والجودة في منظومة التعليم الجامعي، من خلال العديد من المشروعات، يُذكر منها:

١. إنشاء الجامعة المصرية الفرنسية بالقاهرة، باعتمادات ٣٢٥ مليون جنيه.
٢. تجهيز المبنى الرئيسي بالفرع الدولي لجامعة القاهرة في ٦ أكتوبر، باعتمادات ٢٢٣ مليون جنيه.

٣. إنشاء جامعة سنجور ببرج العرب بمحافظة الإسكندرية باعتمادات ٢٠٠ مليون جنيه.
٤. إنشاء مبنى لكليتي الفنون التطبيقية والتربية النوعية بجامعة بنها، باعتمادات ١٠٠ مليون جنيه.
٥. إنشاء كلية الذكاء الاصطناعي بجامعة كفر الشيخ، باعتمادات ١٠٠ مليون جنيه.
٦. إنشاء مبنى كلية علوم بمدينة أبو رديس بمحافظة جنوب سيناء، باعتمادات ٨٠ مليون جنيه.

ثالثاً: الحق في العمل

أهم مُستهدفات الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تسعى لتحقيقها خطة عام ٢٠٢٣/٢٢:

١. زيادة فرص العمل الجديدة، من خلال تعزيز سياسات التشغيل في القطاعات المختلفة.
٢. إحراز تقدم ملموس، فيما يتعلق بدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وإنشاء قاعدة بيانات دقيقة للعمالة غير المنتظمة.
٣. زيادة الجهود المبذولة في مجال التدريب المهني للموظفين والعاملين، ورفع وعيهم بحقوقهم وواجباتهم الوظيفية.
٤. تعزيز معايير العمل اللائق، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير ظروف عمل آمنة وصحية، وضمان توفير أجور عادلة، وتعزيز آليات الوساطة والتحكيم، وفض منازعات العمل الجماعية، بما يعزز حقوق العمال.

وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة توجيه استثمارات عامة في خطة العام المالي (٢٠٢٣/٢٢)، تصل إلى ٥٠ مليار جنيه لخلق فرص عمل وتعزيز سياسات التشغيل، وذلك لتحقيق وتنفيذ العديد من المشروعات والبرامج والمُبادرات التنموية، يُذكر منها الآتي:

١- ترفيق المجمعات الصناعية بالمحافظات:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة، لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان"زيادة فرص العمل الجديدة من خلال تعزيز سياسات التشغيل في القطاعات المختلفة"، وذلك من خلال توجيه استثمارات في خطة (٢٠٢٣/٢٢) بقيمة مليار جنيه، لترفيق المناطق الصناعية.

٢- الأُسر المنتجة:

تستهدف الخطة توجيه استثمارات بقيمة ٥٦,٨ مليون جنيه لتطوير مراكز إعداد الأُسر المنتجة، مما يسهم في توفير فرص العمل وتحسين الدخل الشهري للأسرة.

٣- التدريب الفني والمهني:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "زيادة الجهود المبذولة في مجال التدريب المهني للموظفين والعاملين، ورفع وعيهم بحقوقهم وواجباتهم الوظيفية"، وذلك من

خلال توجيه استثمارات بحوالي ١٤٩ مليون جنيه، لدعم برنامج إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى (وزارة التجارة والصناعة)، وتوجيه ٢٤ مليون جنيه لتطوير مراكز التدريب الحرفي (وزارة الإسكان)، وتوجيه ٩ مليون جنيه لتطوير وتجهيز مراكز التدريب المهني (وزارة القوى العاملة)، مما يسهم في إمداد سوق العمل المحلي والخارجي بشباب مُدرب على أحدث الآلات والمعدات والمهن التى يتطلبها سوق العمل.

٤- دمج الاقتصاد غير الرسمى بالاقتصاد الرسمى:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وإنشاء قاعدة بيانات دقيقة للعمالة غير المنتظمة"، وذلك من خلال توجيه استثمارات بقيمة ٥٠٠ ألف جنيه، لحصر أعداد العاملين بالاقتصاد غير الرسمي على مستوى المديريات.

٥- السلامة والصحة المهنية:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان" تعزيز معايير العمل اللائق، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير ظروف عمل آمنة وصحية، وضمان توفير أجور عادلة، وتعزيز آليات الوساطة والتحكيم، وفض منازعات العمل الجماعية، بما يعزز حقوق العمال"، وذلك من خلال توجيه استثمارات في خطة (٢٠٢٣/٢٢) بقيمة ٣٤,٨مليون جنيه، وذلك لتكثيف حملات التفتيش على المنشآت للتأكد من التزامها باشتراطات السلامة والصحة المهنية.

٦- المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"

تسهم مبادرة "حياة كريمة"، في تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "زيادة فرص العمل الجديد، من خلال تعزيز سياسات التشغيل في القطاعات المختلفة"، وذلك من خلال توجيه ٣,٢ مليار جنيه (مستهدف توفير ٢٥٧ ألف فرصة عمل)، من خلال الهيئة العامة للرقابة المالية وجهاز تنمية المشروعات وشركة تمويلي، كما تسهم المبادرة أيضًا في تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "زيادة الجهود المبذولة في مجال التدريب المهني للموظفين والعاملين، ورفع وعيهم بحقوقهم وواجباتهم الوظيفية"، من خلال مبادرة التدريب المهني المنتهي بالتشغيل، لاتحاد الصناعات المصرية، مما يسهم في تعزيز دور جمعيات وشركات ومؤسسات التمويل متناهي الصغر في إتاحة التمويل للمواطنين في قرى "حياة كريمة".

رابعاً: الحق في الضمان الاجتماعي

أهم مُستهدفات الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تسعى لتحقيقها خطة عام ٢٠٢٣/٢٢:

١- زيادة وعي الفئات المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية بإيجابيات تنظيم الأسرة.

وذلك لتحقيق وتنفيذ العديد من المشروعات والبرامج والمُبادرات التنموية، يُذكر منها المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، والذي يهدف للارتقاء بجودة حياة المواطن والأُسرة بصفة عامة، من

خلال ضبط معدلات النمو المتسارعة، والارتقاء بخصائص السكان، وذلك خلال ٣ سنوات (٢٠٢١-٢٠٢٣)، من خلال ٥ محاور رئيسية وضعتها الدولة، هي:

المحور الأول: المتعلق بتحقيق التمكين الاقتصادي، والذي يعتمد على مخرجات برنامج "٢ كفاية"، و"تكافل وكرامة"، و"فرصة"، كما يستهدف تمكين السيدات في الفئة العمرية بين ١٨-٤٥ سنة من العمل وكسب الرزق والاستقلالية المالية، ومن خلال ذلك سيتم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للسيدات، اللاتي يلتزمن باستخدام وسائل تنظيم الأسرة، وسيتم تدريبهن كذلك على عملية الإدارة.

المحور الثاني: التدخل الخدمي، والذي يهدف إلى خفض الحاجة غير المُلباة للسيدات من وسائل تنظيم الأسرة وإتاحتها بالمجان للجميع، وذلك من خلال تعيين طبيبات مدربات على وسائل تنظيم الأسرة، وتوزيعهن على المنشآت الصحية على مستوى الجمهورية.

المحور الثالث: المتعلق بالتدخل الثقافي والإعلامي والتعليمي، يستهدف رفع وعي المواطن المصري بالمفاهيم الأساسية للقضية السكانية وبالآثار الاجتماعية والاقتصادية للزيادة السكانية، مع الاهتمام بدور التعليم في مواجهة ظاهرة الزيادة السكانية، حيث يتضمن هذا المحور مكون تعليمي في المناهج المدرسية والجامعية لتوعية الطلاب.

المحور الرابع: المتعلق بالتحول الرقمي، والذي يهدف إلى إنشاء منظومة إليكترونية مُوحدة لميكنة وربط جميع الخدمات المُقدمة للأسرة المصرية، وذلك عن طريق بناء "منظومة الأُسرة المصرية " لربط كلاً من: قاعدة بيانات الزواج، قاعدة بيانات الأُسرة، قاعدة بيانات تكافل وكرامة ، قاعدة بيانات وحدات صحة وتنمية الأُسرة، مع قاعدة بيانات صندوق تأمين الأُسرة المصرية، وذلك بهدف قياس درجة الالتزام بشروط برنامج الحوافز المقترح، إلى جانب بناء منظومة متابعة وتقييم المشروع القومي لتنمية الأُسرة المصرية، فضلاً عن تفعيل دور المرصد الديموجرافي بالمركز الديموجرافي بالقاهرة للقيام بالرصد المستمر لجميع الخصائص السكانية على مستوى الجمهورية بشكل آلي.

المحور الخامس: المحور التشريعي، والذي يهدف إلى وضع إطار تشريعي وتنظيمي حاكم للسياسات المتخذة لضبط النمو السكاني، وذلك من خلال قانون زواج الأطفال، والذي يتضمن تجريم زواج القاصرات، إلى جانب قانون عمالة الأطفال، فضلا عن قانون تسجيل المواليد، الذي يتضمن تجريم عدم تسجيل المواليد.

١- مراكز الإغاثة:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية الفعالة لتوفير المساعدات والإعانات العاجلة في حالات الأزمات والطوارئ"، وذلك من

خلال توجيه استثمارات بقيمة حوالي ١٩ مليون جنيه لاستكمال مراكز الإغاثة بالمحافظات، مما يسهم في تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية للمواطنين فى الأزمات والكوارث، فضلاً عن توجيه ١٧ مليون جنيه لتطوير مراكز الدفاع الاجتماعي، مما يسهم في رعاية الأحداث وتأهيلهم اجتماعياً، وكذا توجيه ٥ مليون جنيه لمراكز رعاية أطفال الشوارع.

خامساً: الحق في الغذاء

أهم مُستهدفات الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تسعى لتحقيقها خطة عام ٢٠٢٣/٢٢:

١- تبني الخطط الملائمة لتحقيق أهداف نمو الإنتاج الزراعي المحلي، وتوفير المياه اللازمة لزيادة الرقعة الزراعية، وتنمية الابتكارات والبحث العلمي الزراعي والتكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة، والتوسع في مشروعات التصنيع الزراعي، وزيادة وعي المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية.
٢- خفض التعديات على الأراضي الزراعية، وإعادة تأهيل المتدهور منها، وتعزيز تقنين أراضي وضع اليد تنفيذًا للقانون.
٣- تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية.
٤- تعزيز توفير الاحتياطي من السلع الاستراتيجيّة.
٥- تحديث التشريعات واللوائح المنظمة لضمان سلامة وجودة منتجات الغذاء المحلي والمستورد، وتطوير معايير الجودة والمواصفات القياسية للعديد من سلع المنتجات الزراعية، وتعزيز قدرات ودور الهيئة القومية لسلامة الغذاء.
٦- تعزيز الرقابة على الأسواق ومكافحة الممارسات الاحتكارية.

وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة توجيه استثمارات عامة في خطة العام المالي (٢٠٢٣/٢٢)، تصل إلى (٥٦,٦) مليار جنيه، لكفالة حق كل مواطن في "غذاء صحي وكافٍ"، في قطاعات الزراعة والري والصيد والجملة والتجزئة، بمعدل نمو (٢٥,٨%) مقارنة بخطة العام المالي (٢٠٢٢/٢١)، وذلك لتحقيق وتنفيذ العديد من المشروعات والبرامج والمُبادرات التنموية، يُذكر منها الآتي:

١- توفير المياه اللازمة لزيادة الرقعة الزراعية:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "تبني الخطط الملائمة لتحقيق أهداف نمو الإنتاج الزراعي المحلي، وتوفير المياه اللازمة لزيادة الرقعة الزراعية"، وذلك من خلال توجيه استثمارات تبلغ (١١) مليار جنيه، موزعة على عدد من المشروعات، منها:

- استكمال وتطوير مشروع توشكي، باعتمادات (٤,٤) مليار جنيه بهدف تحقيق الأمن المائي وتنمية الموارد المائية بمشروع توشكي، لخدمة زمام نحو ٥٤٠ -٦٢٠ ألف فدان، والحفاظ على التشغيل الأمثل للسد العالي ومفيض توشكي.
- استكمال المشروع القومي لتأهيل وتبطين الترع باعتمادات ٢٤,٧ مليار جنيه بهدف تنمية والحفاظ على الموارد المائية.

- استكمال مشروع تطوير الخطة المتكاملة للموارد المائية باعتمادات (٦٢٨) مليون جنيه بهدف رفع كفاءة منظومة إدارة المياه.

٢- استكمال البنية القومية لتنمية شمال سيناء:

توجه خطة (٢٠٢٣/٢٢) استثمارات بقيمة (٥,٧) مليار جنيه، لاستكمال البنية القومية لتنمية شمال سيناء، وذلك من خلال تنفيذ عدد من المشروعات، يُذكر منها الآتي:

- نقل المياه المنتجة من محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر إلى الأراضي المخطط زراعتها بشمال ووسط سيناء وبورسعيد باعتمادات (٤,٦) مليار جنيه، بهدف توصيل كميات المياه المطلوبة لاستصلاح واستزراع (٣٣٠) ألف فدان.
- استكمال إنشاء شبكة الري العامة للمأخذ من (١ إلى ٢٥) زمام (١٤١,٩٩٥) ألف فدان شمال سيناء باعتمادات (٦٠٠) مليون جنيه بهدف توصيل المياه لقطع الأراضي لزراعتها وزيادة الإنتاج الزراعي.
- استكمال توريد وتركيب وتنفيذ الأعمال المدنية والإلكتروميكانيكية اللازمة، لإنشاء محطة طلمبات الضخ وشبكة المواسير لري مأخذ رقم (١٦) زمام (١٤٥٠٥) فدان بشمال سيناء باعتمادات (١٧٤,٥) مليون جنيه توفير المياه اللازمة لري زمام مساحته نحو (١٤,٥٠٥) ألف فدان.
- استكمال تطوير محطة طلمبات صرف تل الحير وتأهيل مصرف جلبانة وإنشاء شبكة الصرف المغطى بجنوب القنطرة بمبني معدات مركز الطوارئ بالجسر الأيمن لمصرف بالوظة بشمال سيناء باعتمادات (١٦٠) مليون جنيه بهدف رفع كفاءة البنية القومية للري والصرف.
- استكمال إنشاء قريتي الشهيد حسين سليمان وحمدي البيومي وإنشاء الخزانات الأرضية الإسماعيلية باعتمادات (٤٠) مليون جنيه بهدف استيعاب حوالي (٣) ملايين نسمة وخلق مجتمعات عمرانية جديدة واستغلال الطاقات البشرية في التنمية وعمل غطاء بشرى بشبه جزيرة سيناء.

٣- زيادة وعي المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية وتحقيق التنمية الزراعية:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "زيادة وعي المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية"، كما تستهدف تحقيق التنمية الزراعية، وزيادة الإنتاج من المحاصيل، من خلال توجيه استثمارات تبلغ (٦٩٥,٤) مليون جنيه لتنفيذ (٢٢) مشروعًا لتطوير منظومة الارشاد الزراعي، أبرزها الآتي:

- مشروع استكمال الاستثمارات الزراعية المستدامة ورفع مستوى المعيشة، باعتمادات (٣٩٠,١) مليون جنيه، بما يساهم في الحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي لفقراء الريف من الإناث والذكور.

- مشروع استكمال تعزيز الموائمة في البيئات الصحراوية بمطروح (PRIDE)، بهدف حصاد وتخزين مياه الأمطار، لتوفير مياه الشرب، والحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي، وبناء قدرات الأسر الريفية الفقيرة باعتمادات تبلغ (١٧٤) مليون جنيه.
- مشروع استكمال تطوير وتحديث أساليب الاستزراع السمكي البحري، بقيمة تقديرية (٣٣) مليون جنيه بهدف إنشاء (مفرخ لأسماك اللوط - مفرخ لأسماك البحر الأحمر)، وإنشاء عدد ٢ بئر ارتوازي بالمفرخ السمكي بالكيلو ٢١.

٤- الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان رفع قدرات البحث والتطوير في مجال الزراعة، والاهتمام بتطبيق مخرجات البحث العلمي، بهدف تحقيق معدلات عالية للأمن الغذائي من السلع الاستراتيجيّة والاكتفاء الذاتي"، من خلال توجيه استثمارات تقدر بنحو (٥٥٥) مليون جنيه، لتنفيذ عدد من المشروعات والمُبادرات، منها:

- مشروع استكمال تحسين إنتاجية قصب السكر والمحاصيل السكرية، باعتمادات قدرها (٢٥٢) مليون جنيه.
- مشروع استكمال تطوير معهد بحوث الأمصال واللقاحات البيطرية بالقاهرة، بهدف تطوير وتحديث اللقاحات الفيروسية والبكتيرية والطفيلية والمواد المشخصة والأمصال، لزيادة معدلات إنتاجها مع الارتقاء بها إلى المستويات العالمي، باعتمادات (٣٧) مليون جنيه.

٥- توسيع الرقعة الزراعية:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "زيادة الرقعة الزراعية بما يكفل نمو الناتج وزيادة مشروعات التصنيع الزراعي"، وذلك من خلال توجيه استثمارات تبلغ (٥٢٥,٣) مليون جنيه، موجهة لاستكمال البنية الأساسية للأراضي الزراعية، بالإضافة إلى توجيه ٤٤ مليون جنيه لمشروع الأراضي المستصلحة لشباب الخريجين.

٦- تطوير الخدمة التموينية المُقدمة للمواطن:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "إحكام الرقابة على الأسواق، وافتتاح عدد كبير من مراكز الخدمات التموينية المتطورة، التي تعمل وفقًا للتكنولوجيا الحديثة والمتطورة"، وذلك من خلال توجيه حوالي ٦٧ مليون جنيه لدعم وتطوير الأجهزة الرقابية بمبنى ديوان عام وزارة التموين والمديريات بالمحافظات، بهدف رفع الكفاءة وتحسين تقديم الخدمة للمواطن.

٧- المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة":

تسهم مبادرة "حياة كريمة" في تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان " تبني الخطط الملائمة لتحقيق أهداف نمو الإنتاج الزراعي المحلي، وتوفير المياه اللازمة لزيادة الرقعة الزراعية، وتنمية الابتكارات والبحث العلمي الزراعي والتكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة، والتوسع في مشروعات التصنيع الزراعي، وزيادة وعي المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية، "،

حيث تستهدف خطة (٢٠٢٣/٢٢) توجيه ١٤,١ مليار، بهدف تأهيل وتبطين وتدبيش الترع (٣٢١٣ كيلو متر طولى)، وإنشاء وتطوير ٣٢٤ مركزًا للخدمات الزراعية، فيما تبلغ مساحة الزمامات المُغطاة بالري الحديث المستهدفة، حوالي ٨٣ ألف فدان.

ومن أبرز مشروعات المرحلة الأولى، في إطار ضمان الحق في الغذاء، ضمن مبادرة حياة كريمة، الآتي:

١- استكمال مشروع الزمامات المُغطاة بالري الحديث بحوالي مليار جنيه.
٢- عملية تأهيل ترع بنجع حمادي بتكلفة ٤٢٠ مليون جنيه.

فضلاً عن ذلك تستهدف الخطة ضمان الحق في الغذاء، من خلال العديد من المشروعات والمُبادرات، يُذكر منها:

٣- استكمال إنشاء محطة معالجة الحمام ومسار نقل المياه لاستصلاح وإضافة أراضي جديدة بشمال وجنوب محور الضبعة، والتي تهدف لزراعة (٣٦٢) ألف فدان، باعتمادات (٤٠٠) مليون جنيه.
٤- مشروع استكمال الرقابة على جودة الصادرات والواردات من المنتجات الزراعية باعتمادات (٨٥) مليون جنيه، بهدف زيادة الصادرات المصرية وإصدار شهادات معتمدة بالتحاليل قبل تصديرها، ومراقبة بعض الواردات من الحاصلات الزراعية، حفاظًا على صحة المواطن.
٥- استكمال وتحديث الميكنة الزراعية باعتمادات (٦٥,٧) مليون جنيه، من خلال مشروع استكمال ميكنة منظومة الحيازة الزراعية وبناء قاعدة بيانات الحائزين على مستوى الجمهورية، ومشروع استكمال بحوث تطوير الميكنة الزراعية، ومشروع استكمال تحسين النظام المستدام للميكنة الزراعية.
٦- استكمال البرنامج الوطني لمكافحة التصحر باعتمادات (١٣) مليون جنيه.

سادسًا: الحق في مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي

أهم مُستهدفات الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تسعى لتحقيقها خطة عام ٢٠٢٣/٢٢:

١- ارتفاع متوسط توافر مياه الشرب الآمنة للسكان، ورفع جودة مياه الشرب، وزيادة عدد محطات تحلية المياه.
٢- تطوير مشروعات البنية التحتية للصرف الصحي، واستكمالها بحيث تمتد لباقي المناطق الجغرافية.

وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة توجيه استثمارات عامة في خطة العام المالي (٢٠٢٣/٢٢)، لتطوير خدمات مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي تبلغ ٩٧,١ مليار جنيه، وذلك لتحقيق وتنفيذ العديد من المشروعات والبرامج والمُبادرات التنموية، يُذكر منها الآتي:

١- إنشاء وإحلال وتجديد ورفع كفاءة شبكات ومحطات مياه الشرب والصرف الصحي:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "رفع جودة مياه الشرب" و"تطوير مشروعات الصرف الصحي"، وذلك بتوجيه استثمارات تبلغ

٤,٢٨ مليار جنيه، منها ٢,٢٨ مليار جنيه، لتنفيذ ونهو ٢٤٣ مشروعًا لمياه الشرب والصرف الصحي، و ٢ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات أخرى تتضمن إحلال وتجديد ورفع كفاءة شبكات ومحطات مياه الشرب والصرف الصحي، ومن هذه المشروعات، إنشاء مشروعات الصرف الصحي المتكامل بمركز الزينية بمحافظة الأقصر، ونقادة بمحافظة قنا، والبداري وساحل سليم بمحافظة أسيوط، وإنشاء خطوط للمياه المعالجة علي مصرف السلامية بالأقصر، والقوصية بأسيوط.

٢- تنفيذ محطات معالجة الصرف الصحي:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "تطوير مشروعات البنية التحتية للصرف الصحي"، من خلال توجيه نحو ٦,٣ مليار جنيه لإنشاء وتطوير ١١٥محطة معالجة، منها ٥٩ محطة معالجة ثلاثية، منها إحلال وتجديد محطة معالجة عرب المدابغ ١ وعرب المدابغ ٢ بمحافظة أسيوط، وإحلال وتجديد محطة معالجة بلانة بمحافظة أسوان، وإعادة تأهيل محطات معالجة تلوث بحيرتى المنزلة وإدكو.

٣- تنفيذ وإنشاء محطات تحلية مياه البحر:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "ارتفاع متوسط توافر مياه الشرب الآمنة للسكان، ورفع جودة مياه الشرب، وزيادة عدد محطات تحلية المياه"، من خلال توجيه ٢,٥ مليار جنيه لإنشاء وتطوير ٢٧ محطة تحلية، في محافظات مطروح، بورسعيد، كفر الشيخ.

٤- تلبية "الاحتياجات المُلحة" لمنظومة الصرف الصحي :

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "تطوير مشروعات البنية التحتية للصرف الصحي"، في مختلف المحافظات، ومنها توجيه ٢,٤٧ مليار جنيه، وذلك لتلبية تلبية "الاحتياجات الملحة" لمنظومة الصرف الصحي بمحافظة الإسكندرية.

٥- المشروع القومي لتطوير الريف المصري " حياة كريمة":

تسهم مبادرة "حياة كريمة" بشكل كبير في تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "تطوير مشروعات البنية التحتية للصرف الصحي، واستكمالها بحيث تمتد لباقي المناطق الجغرافية"، حيث تستهدف خطة (٢٠٢٣/٢٢) استكمال مشروعات المرحلة الأولى، التي تقدر تكلفتها بحوالي ١١٧ مليار جنيه، منها: محطات معالجة بمدينة المنشأة، وقرية الغنيمية بمركز البلينا، والجلاوية بمركز ساقلتة، بمحافظة سوهاج، بتكلفة ٢,٨ مليار جنيه، وكذا محطة معالجة "الشيخ شبيكة" بمركز ملوى بمحافظة المنيا، بتكلفة تبلغ ٥٢٥ مليون جنيه، وبشكل عام، فإن طاقة

محطات معالجة الصرف الصحي المستهدف إنشائها / تطويرها تبلغ ١٢٢٣٦٩ ألف م٣/يوم، فيما يبلغ عدد مشروعات الصرف الصحي التقليدية ١٣٦١ مشروعًا، أما أطوال شبكات المياه المضافة، فتبلغ ١٠٣١٢ كيلو متر طولى، وطاقة محطات تنقية مياه الشرب المستهدف إنشائها / تطويرها ٢٠٥ ألف م٣/يوم، فيما بلغ عدد الآبار ١٠٦.

٦- تطوير التجمعات الحضرية:

تستهدف خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ توجيه استثمارات تتجاوز ١,٢ مليار جنيه لاستكمال ٣٥ مشروعًا، لمياه الشرب والصرف الصحي، ضمن تطوير التجمعات الحضرية في المرحلة الأولى من "حياة كريمة".

فضلاً عن ذلك تستهدف الخطة ضمان"الحق في مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي"، من خلال العديد من المشروعات، يُذكر منها:

١- إنشاء خطوط مياه شرب بالعاصمة الإدارية الجديدة، باعتمادات ٦ مليار جنيه.
٢- إنشاء خطوط الصرف الصحي ومحطة معالجة بمدينة بدر باعتمادات ٣,٤ مليار جنيه.

سابعًا: الحق في السكن اللائق

أهم مُستهدفات الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تسعى لتحقيقها خطة عام ٢٠٢٣/٢٢:

١- زيادة عدد الوحدات السكنية لكافة الشرائح الاجتماعية، ولاسيما محدودي الدخل، وتقديم تسهيلات في إطار التمويل العقاري.
٢- توفير وتطوير الخدمات والمرافق الأساسية في المجتمعات السكنية والمدن الجديدة،كالخدمات الصحية والتعليمية وشبكة الطرق والمواصلات.
٣- زيادة بناء مدن جديدة، ووحدات سكنية ملائمة في مناطق الظهير الصحراوي، تتمتع بالتغطية الكاملة بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية.
٤- تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة.
٥- تطوير المناطق التي لم تخضع للتخطيط العمراني وتجديد شبكات المرافق الأساسية.

وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة توجيه استثمارات عامة في خطة العام المالي (٢٠٢٣/٢٢)، تبلغ ١٢٠,٣ مليار جنيه بمعدل نمو حوالي ١٢٥ % مُقارنة باستثمارات خطة العام المالي (٢٠٢٢/٢١)، وذلك لتحقيق وتنفيذ العديد من المشروعات والبرامج والمُبادرات التنموية، يُذكر منها الآتي:

١- توفير وحدات سكنية ضمن مشروعات الإسكان الاجتماعي:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان، بضمان" زيادة عدد الوحدات السكنية لكافة الشرائح الاجتماعية، ولاسيما محدودي الدخل"، وذلك بتوجيه استثمارات تبلغ حوالي ٤٠,١ مليار جنيه للبرنامج القومي للإسكان، لتوفير ٢٩٢,٥

ألف وحدة سكنية، منها ١٢,٢ مليار جنيه، لتنفيذ مشروعات وتوفير وحدات سكنية، ضمن مشروعات الإسكان الاجتماعي بالمدن الجديدة، و منها ١٥ مايو وبدر بالقاهرة، فضلاً عن "مشروع سكن لكل المصريين" بمحافظتي الجيزة وأسيوط.

أبرز مُستهدفات البرنامج القومي للإسكان عام ٢٠٢٣/٢٢:

المؤشر	المستهدف (عدد)
عدد وحدات الإسكان الاجتماعي	١٢٥٦٤٢
عدد وحدات الإسكان المتوسط "سكن مصر"	٣٧٧٢٨
عدد وحدات الإسكان المتوسط "دار مصر"	٧٧٧٦
عدد وحدات مشروع "جنة"	٢١٤٨٠
عدد وحدات الاسكان التعاونى	٨٢٢٠
وحدات الاسكان البدوي والتوطين	٧٠٣
عدد وحدات إسكان النوبة	١٠٠٠
عدد العملاء الذي سيتم توفير تمويل إضافي لهم	٩٠٠٠٠
إجمالي عدد الوحدات السكنية	٢٩٢٥٤٩

٢- التوسع في المدن العمرانية القائمة وإنشاء مدن الجيل الرابع:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "زيادة بناء مدن جديدة، ووحدات سكنية ملائمة في مناطق الظهير الصحراوي، تتمتع بالتغطية الكاملة بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية"، من خلال توجيه استثمارات بقيمة ١٣,١ مليار جنيه لمشروعات مدن (العاصمة الإدارية الجديدة، القاهرة الجديدة، بدر، العلمين الجديدة، المنصورة الجديدة).

٣- توفير وإنشاء الإسكان البدوي والريفي:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان"زيادة عدد الوحدات السكنية لكافة الشرائح الاجتماعية، ولاسيما محدودي الدخل"، من خلال توجيه نحو ٧١,٤ مليون جنيه، لتوفير بيوت بدوية، ومنها، مشروع توفير الإسكان البدوي بشمال ووسط وجنوب سيناء، وإنشاء وحدات سكنية بالوادي الجديد ومطروح.

٤- إنشاء قرى الظهير الصحراوي:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "زيادة بناء مدن جديدة، ووحدات سكنية ملائمة في مناطق الظهير الصحراوي، تتمتع بالتغطية الكاملة بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية"، من خلال توجيه نحو ٤٤,٩ مليون جنيه، ضمن مشروع إنشاء ٤٠٠ قرية كظهير صحراوي، منها استكمال إنشاء بيوت بقرية مير بأسيوط، واستكمال إنشاء قرية القصر الإسلامية بالداخلة بالوادى الجديد، وقرية أبو زنيمة والطور بجنوب سيناء.

٥- تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة وغير المخططة:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان " تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة"، وكذلك هدف " تطوير المناطق التي لم تخضع للتخطيط العمراني"، من خلال توجيه استثمارات بقيمة ٩,٩ مليار جنيه، لتنفيذ عدد من المشروعات والمُبادرات منها: تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة بمدينة العمال بأبو هلال بالمنيا، ومدينة الصحابي بأسوان، وبمحافظات الجيزة والمنوفية والبحيرة والإسماعيلية والبحر الأحمر وسوهاج ومطروح. وكذا تطوير المناطق العشوائية غير المخططة، مثل تلال الفسطاط والطيبي بالقاهرة .

٦- المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"

تسهم مبادرة "حياة كريمة" في تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "زيادة عدد الوحدات السكنية لكافة الشرائح الاجتماعية، ولاسيما محدودي الدخل"، وكذلك هدف "زيادة بناء مدن جديدة، ووحدات سكنية ملائمة في مناطق الظهير الصحراوي، تتمتع بالتغطية الكاملة بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية"، حيث تستهدف خطة (٢٠٢٣/٢٢) استكمال مشروعات المرحلة الأولى، ، والتي تبلغ قيمة الاستثمارات الموجهة لها حوالي ٢٠,٦ مليار جنيه، ويشمل ذلك عدد منازل الأسر الأولى بالرعاية، المستهدف رفع كفائتها، والتي تبلغ ١٢٣ ألف منزلاً.

فضلاً عن ذلك، فإن الخطة، في إطار سعيها لضمان "الحق في السكن اللائق"، تستهدف تحقيق التنمية الحضرية والمتكاملة، من خلال العديد من المشروعات، ومنها:

١- استكمال التنمية المتكاملة لأهالي المناطق النائية، باعتمادات تبلغ ١٢٧ مليون جنيه.
٢- ستكمال التنمية المتكاملة لأهالي سيناء، باعتمادات ٨٩,٣ مليون جنيه.

ثامناً: الحقوق الثقافية

أهم مُستهدفات الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تسعى لتحقيقها خطة عام ٢٠٢٣/٢٢:

١- توزيع الخدمات الثقافية في مختلف ربوع الوطن بشكل متوازن، لاسيما المناطق النائية، والحدودية والأكثر احتياجاً.
٢- تقديم المزيد من الدعم لقصور الثقافة لتمكينها من الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها.
٣- تعزيز جهود صيانة المواقع التراثية وحمايتها وزيادة الوعي بأهميتها.

وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة توجيه استثمارات عامة في خطة العام المالي (٢٠٢٣/٢٢)، تصل إلى ٦,٦ مليار جنيه، لتعزيز الخدمات الثقافية، وذلك لتحقيق وتنفيذ العديد من المشروعات والبرامج والمُبادرات التنموية، يُذكر منها الآتي:

١- تطوير المتاحف وبيوت وقصور الثقافة:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان" تعزيز جهود صيانة المواقع التراثية وحمايتها وزيادة الوعي بأهميتها "، وكذلك، تقديم المزيد من الدعم لقصور الثقافة لتمكينها من الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها.، وذلك من خلال توجيه ٤٦٠

مليون جنيه لهيئة قصور الثقافة و٥ مليار جنيه لوزارة الآثار، منها ٣,٥ مليار جنيه لاستكمال إنشاء وتطوير متاحف من أهمها: (استكمال إنشاء المتحف المصري الكبير بالجيزة، واستكمال المرحلة الثالثة للمتحف القومي للحضارة المصرية). كما تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "تقديم المزيد من الدعم لقصور الثقافة لتمكينها من الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها" من خلال توجيه استثمارات بقيمة ٤٢٠مليون جنيه، لإنشاء وتطوير٣٦ قصر وبيت ثقافة.

٢- التوسع في إتاحة المكتبات العامة:

تستهدف الخطة تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "توزيع الخدمات الثقافية في مختلف ربوع الوطن بشكل متوازن، لاسيما المناطق النائية، والحدودية والأكثر احتياجاً " وذلك من خلال توجيه ١٨٥ مليون جنيه لـ (الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، والهيئة المصرية العامة للكتاب، وصندوق مكتبات مصر العامة، ومكتبة مصر العامة) لإنشاء وتطوير المكتبات على نطاق المحافظات، ومن أهمها: إنشاء ٣ أفرع جديدة لمكتبة مصر العامة في أسوان وقنا والمنوفية، فضلاً عن توجيه ٦ مليون جنيه لإنشاء وتجهيز ٦ مكتبات متنقلة، الأمر الذي يسهم في نشر الوعي الثقافي.

٣- المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة":

تسهم مبادرة "حياة كريمة" في تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان" توزيع الخدمات الثقافية في مختلف ربوع الوطن بشكل متوازن، لاسيما المناطق النائية، والحدودية والأكثر احتياجاً"، وذلك من خلال استكمال مشروعات المرحلة الأولى، باستثمارات تبلغ ٦٧,٨ مليون جنيه، لإنشاء وتجهيز ٣٣٢ فرعًا ضمن مشروع "كشك كتابك" فى ٥٢ مركزًا ، فضلاً عن شراء وتجهيز مكتبات متنقلة لمحافظات وجه قبلي، مما يسهم في نشر الوعي الثقافي في الريف المصري.

فضلاً عن ذلك تستهدف الخطة زيادة معدلات الإتاحة والجودة في منظومة الثقافة، من خلال العديد من المشروعات، يُذكر منها:

١- تطوير أكاديميات ومعاهد الفنون ومراكز الإبداع، باعتمادات ١٩٧ مليون جنيه.
٢- تطوير ورفع كفاءة المسارح، باعتمادات ١١٢ مليون جنيه.
٣- رفع كفاءة مبنى دار الأوبرا، باعتمادات ٢٥ مليون جنيه.

المحور الثالث: حقوق الإنسان للمرأة، والطفل
والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، وكبار السن

أولاً: حقوق المرأة

أهم مُستهدفات الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تسعى لتحقيقها خطة عام ٢٠٢٣/٢٢:

١- صياغة سياسات تهدف إلى التصدي للموروثات الثقافية السلبية المتوارثة، التي ترسخ التمييز ضد المرأة.
٢- تعزيز نهج التخطيط القائم على النوع لتعزيز تمكين المرأة.
٣- التوسع في جمع البيانات المتعلقة بالمرأة على المستويين القومي والمحلي، بصورة دورية، للتعرف على الفجوات التي تحول دون تمكين المرأة.
٤- التمكين السياسي للمرأة.
٥- التمكين الاقتصادي للمرأة.
٦- التمكين الاجتماعي للمرأة.
٧- حماية المرأة من كافة أشكال العنف والممارسات الضارة.

وفي هذا السياق، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية "دليل خطة التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي"، وتم توجيه استثمارات عامة بحوالي ١٠ مليار جنيه، تشكل نسبة ١٠% من الاستثمارات الموجهة لبناء الإنسان في خطة (٢٠٢٣/٢٢)، وذلك لتحقيق وتنفيذ العديد من المشروعات والبرامج والمُبادرات التنموية، يُذكر منها الآتي:

١- وحدات الرعاية الأولية:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "التمكين الاجتماعي"، وذلك من خلال توجيه استثمارات بقيمة ٤,٧ مليار جنيه، لإنشاء وتجهيز وحدات الرعاية الأولية بالمحافظات، مما يسهم في تحسين تقديم الخدمات العلاجية فيما يخص صحة المرأة.

٢- التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة لتحقيق هدفي الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "التمكين الاجتماعي" و"التمكين الاقتصادي"، وذلك من خلال توجيه ٦٦,٥مليون جنيه، لتطوير وتجهيز مراكز خدمة المرأة العاملة، واستكمال إنشاء مراكز تنمية المهارات، مما يسهم في دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

٣- الحماية الاجتماعية للمرأة المُعنفة:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان " حماية المرأة من كافة أشكال العنف والممارسات الضارة "، وذلك من خلال توجيه استثمارات

بقيمة ٦,١مليون جنيه، لمشروعات حماية المرأة المُعنفة، منها مركز استضافة المرأة المُعنفة بمحافظة سوهاج، مما يسهم دعم المرأة المعرضة للعنف.

٤- المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة":

تسهم مبادرة "حياة كريمة" بشكل كبير في تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة"، وذلك من خلال استكمال مشروعات المرحلة الأولى من "حياة كريمة" "، باستثمارات تبلغ ٧,٢ مليون جنيه، حيث يبلغ عدد المستفيدات من أنشطة التوعية والتعريف ١,٦ مليون مستفيدة، بينما يبلغ عدد المتدربات على ريادة الأعمال حوالي ١١١ ألف متدربة.

فضلاً عن ذلك تستهدف الخطة، في إطار دعم حقوق المرأة، تنفيذ العديد من المشروعات، يُذكر منها:

١- استكمال مبنى صحة المرأة، باعتمادات ٣٠ مليون جنيه.

٢- تطوير وترميم مستشفى أمراض النساء والولادة بمحافظة القاهرة، باعتمادات ١٥ مليون جنيه.

ثانياً: حقوق الطفل

أهم مُستهدفات الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تسعى لتحقيقها خطة عام ٢٠٢٣/٢٢:

١- رفع الوعي بحقوق الطفل، وتشجيع المبادرات والأنشطة المتعلقة بحقوقه.

٢- ترسيخ مبدأ المصلحة الفضلى للطفل، عند كافة الجهات المعنية بالأطفال.

٣- الحد من ظاهرة الأطفال بلا مأوى.

٤- تعزيز آليات حصول الأطفال على الرعاية الصحية الكاملة، من خلال النهوض بجودة الخدمات الصحية المقدمة لهم، وزيادة تغطية خدمات رعاية الحمل المنتظمة، وتقليل عدد وفيات الأطفال.

٥- الحد من استمرار الممارسات، التي تندرج تحت أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وتعزيز إنفاذ القوانين المنظمة لتشغيل الأطفال، وإنشاء المزيد من الخطوط الساخنة لنجدة الطفل.

وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج التنموية الخاصة بحقوق الطفل، يُذكر منها الآتي:

١- توفير التعليم الجيد والتربية المعرفية:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة، لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "ترسيخ مبدأ المصلحة الفضلى للطفل، عند كافة الجهات المعنية بالأطفال"، وذلك من خلال توجيه استثمارات تقدر بنحو (٥٢٠) مليون جنيه، لإنشاء وتطوير (٣٠٠٠) حضانة أطفال ومدارس تعليم متنوعة، فضلاً عن مواصلة الجهود المبذولة لرفع الوعي الثقافي لدى الأطفال، ومن هذه المشروعات الآتي:

- إحلال وتجديد (٢٣) بيت ثقافة للطفل باعتمادات (٧٢) مليون جنيه.
- استكمال مجمعات الأسرة والطفولة (مكاتب ونوادي) الطفل.

٢- توفير الرعاية الصحية الكاملة للأطفال:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان" تعزيز آليات حصول الأطفال على الرعاية الصحية الكاملة من خلال النهوض بجودة الخدمات الصحية المقدمة لهم، وزيادة تغطية خدمات رعاية الحمل المنتظمة، وتقليل عدد وفيات الأطفال"، وذلك من خلال الآتي:

- توجيه استثمارات تقدر بنحو (٥٣٥) مليون جنيه في خطة (٢٠٢٣/٢٢)، وذلك لتطوير (١٠) مستشفيات مختصة بطب الأطفال وتجهيز أقسام الرعاية المركزة للأطفال بعدد من المستشفيات.
- توجيه استثمارات تقدر بنحو (٤٠) مليون جنيه، وذلك لتوريد عدد (٥٠) حضانة مُتنقلة وأجهزة التنفس الصناعي ومضخات المحاليل الخاصة بها.

٣- توفير الرعاية الاجتماعية الشاملة للأطفال:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة، لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان"الحد من استمرار الممارسات، التي تندرج تحت أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وتعزيز إنفاذ القوانين المنظمة لتشغيل الأطفال، وإنشاء المزيد من الخطوط الساخنة لنجدة الطفل، ورفع الوعي بحقوق الطفل، وتشجيع المُبادرات والأنشطة المتعلقة بحقوقه"، كما تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة، لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان"الحد من ظاهرة الأطفال بلا مأوى"، وذلك من خلال توجيه استثمارات لتنفيذ العديد من المشروعات منها:

- تطوير واستكمال المؤسسات العقابية لرعاية الأحداث وتأهيلهم باعتمادات (١٦,٦) مليون جنيه.
- تطوير (٨) مؤسسات رعاية بهدف توفير الرعاية الشاملة للأطفال بلا مأوى والقاصرات، باعتمادات قدرها ٨,٦ مليون جنيه.
- إنشاء المرصد القومي للتوعية بحقوق الطفل والأم باعتمادات (٢,٥) مليون جنيه.

٤- المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة":

تسهم مبادرة "حياة كريمة" في تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "ترسيخ مبدأ المصلحة الفضلى للطفل، عند كافة الجهات المعنية بالأطفال"، حيث تستهدف خطة (٢٠٢٣/٢٢) استكمال مشروعات المرحلة الأولى، باستثمارات ٨٢٠ مليون جنيه، لإنشاء وتطوير ٣٢٨٠ حضانة ضمن حضانات الطفولة المبكرة.

فضلاً عن ذلك تستهدف الخطة حماية حقوق الطفل، من خلال العديد من المشروعات، يُذكر منها:

١- استكمال دعم وتطوير خدمات التغذية المدرسية، باعتمادات ٤٠ مليون جنيه، وذلك لرفع مستوى التحصيل للتلاميذ والحد من التسرب للتلاميذ، وتوفير الكفاءة والفاعلية للتلاميذ.

٢- تطوير منظومة حماية الطفل المصري، باعتمادات ٧,٢ مليون جنيه.

ثالثاً: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

أهم مُستهدفات الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تسعى لتحقيقها خطة عام ٢٠٢٣/٢٢:

زيادة وعي المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كافة.

١- إعداد قاعدة بيانات مُوحدة ومحدثة عن الأشخاص ذوي الإعاقة، حصراً لكافة أوضاعهم، ووضع خطط أكثر فاعلية لضمان حقوقهم، وتحسين أوضاعهم.
٢- تعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة.
٣- تعزيز فرص الوصول العادل للتعليم، وتوفير التسهيلات وسبل الإتاحة، لتلقي الخدمات التعليمية، بما يدعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية التعليمية.
٤- تعزيز تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقهم في العمل الملائم من خلال اتخاذ المزيد من التدابير المناسبة للحد من انتشار البطالة بينهم، وتقديم العديد من التسهيلات المالية والإجرائية لإدماجهم في سوق العمل، وضرورة تعزيز وزيادة تطبيق النسبة القانونية ٥% المقررة لتشغيلهم، وفقًا لقانون الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل، وخفض ساعات عملهم ساعة يوميًا، وزيادة الإجازات مدفوعة الأجر، بالإضافة إلى توفير فرص التدريب والتأهيل المهني لهم بالتعاون مع الجمعيات والمؤسسات لتأهيلهم لسوق العمل.
٥- تعزيز الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.
٦- تعزيز الرعاية الصحية لذوي الإعاقة.
٧- تطوير الخدمات المتكاملة المقدمة لذوي الإعاقة، ومن بينها تسهيل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على بطاقة الخدمات المتكاملة المنصوص عليها في القانون، وتعميم تنفيذ تطبيق الكود المصري لتصميم الفراغات والمباني المجهزة لاستخدام المعاقين، سواء الخدمية أو التعليمية، بما يساعد على التطبيق العملي لمبدأ الدمج والإتاحة، وزيادة عدد وسائل المواصلات المجهزة لاستيعاب ذوي الإعاقة.
٨- تيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية، والإعلامية، والرياضية.

وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة توجيه استثمارات عامة في خطة العام المالي (٢٠٢٣/٢٢)، تبلغ ١٢٢,١ مليون جنيه، لتطوير الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، لتنفيذ العديد من المشروعات والبرامج والمُبادرات التنموية، يُذكر منها الآتي:

١- الحق في التعليم العادل:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة، لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "تعزيز فرص الوصول العادل للتعليم، وتوفير التسهيلات وسبل الإتاحة، لتلقي الخدمات التعليمية، بما يدعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية التعليمية"، وذلك من خلال توجيه استثمارات تقدر بنحو (٣٨) مليون جنيه، لإنشاء وتجهيز فصول التربية الخاصة،وفضلاً عن ذلك، يتم تطوير وتجهيز بعض المدارس الحكومية لتحويلها لمدارس دمج مؤهلة لاستقبال الأطفال ذوي الإعاقة البسيطة.

٢- تعزيز الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة، لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "تعزيز الرعاية الصحية لذوي الإعاقة"، وذلك من خلال توجيه استثمارات بقيمة (١٨) مليون جنيه، للتوسع في إنشاء مراكز العلاج الطبيعي، وتوفير الأطراف الصناعية والكراسي المتحركة والسماعات الطبية.

٣- تعزيز الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة لتحقيق هدفي الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "تعزيز الرعاية الاجتماعي لذوي الإعاقة" و"تيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية، والإعلامية، والرياضية"، وذلك من خلال تنفيذ العديد من المشروعات منها:

- إنشاء وتطوير مراكز تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة وعلاج التوحد، وتقديم خدمات تنمية المهارات اللغوية، والتخاطب، والتي تستهدف الدمج والتأهيل المهني، باعتمادات (١٠) مليون جنيه.
- تطوير مؤسسة رعاية المكفوفين بسوهاج وكفر الشيخ، باعتمادات (٦,٣) مليون جنيه،.
- إنشاء حديقة لذوي احتياجات خاصة بمدينة سفاجا بمحافظة البحر الأحمر، باعتمادات ١,٥ مليون جنيه.

٤- تعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة، لتحقيق هدفي الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "تعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وإعداد قاعدة بيانات موحدة ومحدثة عن الأشخاص ذوي الإعاقة حصرًا لكافة أوضاعهم، ووضع خطط أكثر فاعلية لضمان حقوقهم، وتحسين أوضاعهم"، وذلك من خلال توجيه استثمارات بقيمة (٨) مليون جنيه، لإنشاء مقر المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، والذي يساهم بأنشطته في رفع الوعي المجتمعي بشئون ذوي الإعاقة، وضمان حقوقهم، ومنها التعبير عن الرأي والمشاركة السياسية.

٥- المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة":

تسهم مبادرة "حياة كريمة" في تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان بضمان "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة "، حيث تستهدف خطة (٢٠٢٣/٢٢) استكمال المرحلة الأولى من المبادرة باستثمارات قدرها ٢٠٠ مليون جنيه ، وذلك لإنشاء وتطوير ٢١ مركزاً لتأهيل ذوي الإعاقة.

فضلاً عن ذلك تستهدف الخطة، ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال العديد من المشروعات، يُذكر منها:

١- إنشاء وتطوير أندية ذوي الإعاقة، باعتمادات (٣٦,٣) مليون جنيه.
٢- إنشاء وتطوير حضانات للأطفال ذوي الإعاقة، باعتمادات (٢,٢) مليون جنيه.

رابعاً: حقوق الشباب

أهم مُستهدفات الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تسعى لتحقيقها خطة عام ٢٠٢٣/٢٢:

١- زيادة تمكين الشباب من المشاركة في الحياة العامة.
٢- تعزيز الخدمات المقدمة للشباب في المحافظات الحدودية والأماكن النائية.
٣- تعزيز جهود الارتقاء بصحة الشباب ولياقتهم البدنية، واستمرار التوسع في تطوير وإنشاء مراكز الشباب، والملاعب المختلفة، وبيوت الشباب، والمدن الشبابية.

وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة توجيه استثمارات عامة في خطة العام المالي (٢٠٢٣/٢٢)، لتعزيز الخدمات الرياضية والشبابية تبلغ ١,٩ مليار جنيه، وذلك لتحقيق وتنفيذ العديد من المشروعات والبرامج والمُبادرات التنموية، يُذكر منها الآتي:

١- توفير الخدمات الشبابية:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة، لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان" تعزيز جهود الارتقاء بصحة الشباب ولياقتهم البدنية، واستمرار التوسع في تطوير وإنشاء مراكز الشباب، والملاعب المختلفة، وبيوت الشباب، والمدن الشبابية "، وذلك من خلال توجيه ٥٨٥,٢ مليون جنيه، لإنشاء وتطوير ٧٠٠ ملعب ومركز شباب، فضلاً عن توجيه ٣٩٣ مليون جنيه، لإنشاء وتطوير استادات رياضية منها: (بورسعيد القديم، الاستاد الرئيسي لكرة القدم، استاد الفروسية بالقاهرة)، بالإضافة إلى توجيه استثمارات بقيمة ١٤٥,٦ مليون جنيه لإنشاء وتطوير الأندية الرياضية، الأمر الذي يسهم في توفير الخدمات الشبابية وتنمية الوعي بأهمية ممارسة الأنشطة الرياضية، وخلق جيل جديد في أنماط أنشطة الرياضة في مصر.

٦- مراكز التعليم المدني:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة، لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان "زيادة تمكين الشباب من المشاركة في الحياة العامة "، وذلك من خلال توجيه استثمارات بقيمة ٣٣مليون جنيه لإنشاء وتطوير ٤ مراكز تعليم مدني في محافظات: مطروح، الفيوم، بني سويف، سوهاج، الأمر الذي يسهم في تعزيز قيم المواطنة والمسئولية وتنمية الوعي السياسي للشباب والنشئ.

٧- المدن الشبابية والرياضية:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان" تعزيز جهود الارتقاء بصحة الشباب ولياقتهم البدنية، واستمرار التوسع في تطوير وإنشاء مراكز الشباب، والملاعب المختلفة، وبيوت الشباب، والمدن الشبابية "، وذلك من خلال توجيه ٢٥مليون جنيه لإنشاء وتطوير المدن الرياضية بالمحافظات، فضلاً عن توجيه ١٠٠ مليون جنيه، لإنشاء وتطوير منشآت المدن الشبابية، الأمر الذي يسهم في تعزيز الخدمات الشبابية.

٨- مستشفيات ووحدات الطب الرياضي:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان" تعزيز جهود الارتقاء بصحة الشباب ولياقتهم البدنية، واستمرار التوسع في تطوير وإنشاء مراكز الشباب، والملاعب المختلفة، وبيوت الشباب، والمدن الشبابية "، وذلك من خلال توجيه ١٧مليون جنيه، لإعداد وتطوير المنشآت الطبية الرياضية بمختلف المحافظات، لاستقبال الحالات المرضية الخاصة بممارسة الرياضات المختلفة.

٩- المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة":

تسهم مبادرة "حياة كريمة" بشكل كبير في تحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان" تعزيز الخدمات المقدمة للشباب في المحافظات الحدودية والأماكن النائية.، وكذلك "تعزيز جهود الارتقاء بصحة الشباب ولياقتهم البدنية، واستمرار التوسع في تطوير وإنشاء مراكز الشباب، والملاعب المختلفة، وبيوت الشباب، والمدن الشبابية.، وذلك من خلال استكمال مشروعات المرحلة الأولى، باستثمارات تبلغ ٣,٩ مليار جنيه، الإنشاء وتطوير حوالي ١٠٠٠ مركز شباب وملعب رياضي.

فضلاً عن ذلك تستهدف الخطة توفير الخدمات الشبابية، من خلال العديد من المشروعات، يُذكر منها:

١- إنشاء وتطوير الصالات المُغطاة، باعتمادات ١١٠ مليون جنيه.
٢- استكمال إنشاء قاعة الندوات بمبنى مديرية الشباب والرياضة، باعتمادات ٤٠٠ ألف جنيه.

خامساً: حقوق كبار السن:

أهم مُستهدفات الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تسعى لتحقيقها خطة عام ٢٠٢٣/٢٢:

١- تعزيز حصول كبار السن على الرعاية الصحية المناسبة.
٢- تمكين كبار السن من المشاركة في الحياة العامة، ومن ذلك تعزيز مشاركتهم في صياغة السياسات الخاصة بهم، وتنظيم حوار مجتمعي سنوي، يستهدف تحديد الفجوات، ومجالات الاهتمام، وسبل التفاعل الملائمة مع قضايا كبار السن، وتعزيز فرص حصولهم على التعليم، وتعزيز مشاركتهم في الحياة الثقافية.
٣- تشجيع التوسع في إنشاء دور رعاية لكبار السن.

وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة توجيه استثمارات عامة في خطة العام المالي (٢٠٢٣/٢٢)، تبلغ ١١,٦ مليون جنيه لتحسين الخدمات المقدمة لكبار السن وذلك لتحقيق وتنفيذ العديد من المشروعات والبرامج والمُبادرات التنموية، يُذكر منها الآتي:

١- دور ومراكز رعاية المسنين وأندية المسنين:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة، لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان" تشجيع التوسع في إنشاء دور رعاية لكبار السن"، وكذلك هدف "تمكين كبار السن من المشاركة في الحياة العامة، ومن ذلك تعزيز مشاركتهم في صياغة السياسات الخاصة بهم،

وتنظيم حوار مجتمعي سنوي، يستهدف تحديد الفجوات، ومجالات الاهتمام، وسبل التفاعل الملائمة مع قضايا كبار السن، وتعزيز فرص حصولهم على التعليم، وتعزيز مشاركتهم في الحياة الثقافية"، وذلك من خلال توجيه استثمارات بقيمة ١١,٤ مليون جنيه لتطوير دور ومراكز رعاية المسنين في مختلف المحافظات، ومنها، استكمال مجمع دور رعاية المسنين بالابعادية بالبحيرة، وتطوير دار المسنين بالفيوم، وتطوير نوادي المسنين بمطروح والشرقية وقنا وغيرها.

٢- الرعاية الصحية لكبار السن:

تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة لتحقيق هدف الاستراتيجيّة الوطنية لحقوق الإنسان" تعزيز حصول كبار السن على الرعاية الصحية المناسبة "، وذلك من خلال توجيه استثمارات بقيمة ١٢,٢ مليون جنيه لاستكمال صيانة للإنشاءات والمباني وتجهيز الطابق العلوي من المستشفى القبطي بالإسكندرية لتحويله إلى "طب مسنين"، الأمر الذي يسهم في تعزيز الخدمات الصحية الشاملة لكبار السن.

ملحق (م/١٠)
وضع مصر في تنفيذ الأهداف الأُمميّة للتنمية المُستدامة
وفق التقرير الطوعي الوطني الثالث لمصر لعام ٢٠٢١

الهدف ١: القضاء على الفقر

	المؤشر	السابق		التقدم	
(١,١,١)	نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع	٢٠١٨	٦,٢%	↓ ٤,٥%	٢٠٢٠
(١,٢,١)	نسبة السكان تحت خط الفقر القومي	٢٠١٨	٣٢,٥ %	٢٩,٧% ↓	٢٠٢٠
(١,٣,١)	نسبة السكان المشمولين ببرامج الحماية الاجتماعية (تكافل وكرامة)	٢٠١٥	< ١%	↑ ١٢%	٢٠٢٠
(١,٤,١)	نسبة السكان المتوافر لديهم خدمات أساسية:				
	الكهرباء	٢٠١٥	٩٩,٢ %	٩٩,٧% ↑	٢٠١٩
	المياه النظيفة	٢٠١٥	٩٠%	↑ ٩٧%	٢٠١٩
	الصرف الصحي	٢٠١٥	٥٠%	٦٦,٢% ↑	٢٠١٩
(a.٢.١)	نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الرئيسية (من إجمالي الإنفاق الحكومي):				
	الصحة	٢٠١٨	٤,٩%	↑ ٦,١%	٢٠٢٠
	التعليم	٢٠١٨	٨,٨%	١٠,١% ↑	٢٠٢٠
	الخدمات الأساسية	٢٠١٨	١٣,٦ %	٢٩,٨% ↑	٢٠٢٠

الهدف ٢: القضاء التام على الجوع

	المؤشر	السابق		التقدم	
(٢,١,٢) Proxy	مؤشر الأمن الغذائي (وحدة المعلومات الاقتصادية)	٢٠١٨	٦٢,٩	↓ ٦١,١	٢٠٢٠
(٢,٢,١)	انتشار التقزم (الأطفال دون سن ٥ سنوات)	٢٠١٥	٢٢,٧ %	↓ ١٧,٥%	٢٠١٨
(٢,٢,٢) Proxy	انتشار فقر الدم (الأطفال دون سن ٥ سنوات)	٢٠١٥	٢٧%	↓ ٢٢,٣%	٢٠١٨
(٢,٢,٢) Proxy	انتشار الهزال (الأطفال دون سن ٥ سنوات)	٢٠١٥	٨%	↓ ٣%	٢٠١٨
(٢,٣,١) Proxy	حجم الإنتاج الزراعي للهكتار (طن)	٢٠١٦	١٥٨,٦	↑ ١٦٣,٣	٢٠١٨

الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه

	المؤشر	السابق		التقدم	
(٣,٢,١)	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	٢٠١٥	٢٠,٣	↑ ٢٠,٤	٢٠١٩
(٣,٢,٢)	معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة	٢٠١٥	٦,٨	↑ ٧,٥	٢٠١٩
	حالات التهاب الكبد الوبائي سي المبلغ عنها سنويًا	٢٠١٧	٨,٧٤٦	↓ ٤,١٩٤	٢٠١٩

	المؤشر	السابق		التقدم	
(٣,١,١)	نسبة وفيات الأمهات	٤٩,٠	٢٠١٥	↓ ٤٢,٨	٢٠١٩
(٣,٦,١)	نسبة الوفاة بسبب إصابات حوادث الطرق	٨,٩	٢٠١٥	↓ ٦,٨٩	٢٠١٩
(٣,٨,١) proxy	عدد المؤمن عليهم (مليون)	٥١,١	٢٠١٥	↑ ٥٦,٩	٢٠١٩
	متوسط إنفاق الأسرة على الصحة من الجيب	%٩,٩	٢٠١٨	↑ %١٠,٤	٢٠٢٠

الهدف ٤: التعليم الجيد

	المؤشر	السابق		التقدم	
(٤,١,٢) proxy	صافي معدل الالتحاق				
	المرحلة الابتدائية	%٩٤,٣	٢٠١٨	↑%١٠٠,٢	٢٠٢٠
	المرحلة الإعدادية	%٨١,١	٢٠١٨	↑%٨٥,٣	٢٠٢٠
	المرحلة الثانوية	%٢٧,٧	٢٠١٨	↑%٢٨,٥	٢٠٢٠
(٤,١,٢) proxy	إجمالي معدلات التسرب من المدرسة (١٨ سنة أو أقل)	%٦	٢٠١٥	↓%٢	٢٠٢٠
	معدل الأمية بين الشباب (١٥ إلى ٣٥ سنة)	%٢٨	٢٠١٥	↓%٩,٨	٢٠٢٠
	كثافة الفصل (متوسط عدد الطلاب في كل الفصل)				
	حضر	٤٢,٦	٢٠١٨	↑٤٤,٨	٢٠٢٠
	ريف	٤٤,٩	٢٠١٨	↑٤٧,٨	٢٠٢٠
	نسبة الطالب إلى المعلم				
	حضر	١٩,٢	٢٠١٨	↑٢١,٠	٢٠٢٠
	ريف	٢٢,٩	٢٠١٨	↑٢٥,٣	٢٠٢٠

الهدف ٥: المساواة بين الجنسين

	المؤشر	السابق		التقدم	
(٥,٥,١)	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في:				
	البرلمان الوطني	%١٥	٢٠١٨	↑ %٢٧	٢٠٢١
	مجلس الوزراء	١١,٨ %	٢٠١٨	↑ %٢٤	٢٠٢٠
	نسبة بطالة النساء (٪)	٢١,٤ %	٢٠١٨	%١٧,٧ ↓	٢٠٢٠
	نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة (٪)	١٦,٤ %	٢٠١٨	%١٣,٨ ↓	٢٠٢٠
	مؤشر الفجوة بين الجنسين: ترتيب مصر في:				
	المشاركة والفرص الاقتصادية	١٣٥	٢٠١٥	↓٥-	٢٠٢٠
	التعليم	١١٥	٢٠١٥	↑١٣+	٢٠٢٠
	الصحة	٩٧	٢٠١٥	↑١٢+	٢٠٢٠

	المؤشر	السابق		التقدم	
	التمكين السياسي	١٣٦	٢٠١٥	↑+٣٣	٢٠٢٠

الهدف ٦: المياه النظيفة والنظافة الصحية

	المؤشر	السابق		التقدم	
(٦,١,١)	نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بأمان	٩٠ %	٢٠١٥	%٩٦,٩ ↑	٢٠١٩
(٦,٢,١)	نسبة السكان المستفيدين من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك مرافق غسل اليدين بالماء والصابون.	٥٠ %	٢٠١٥	%٦٦,٢ ↑	٢٠١٩
-	نسبة مياه الصرف المعالجة من إجمالي مياه الصرف الصحي	٥٠ %	٢٠١٥	%٦٨,٧ ↑	٢٠١٨

الهدف ٧: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

	المؤشر	السابق		التقدم	
(٧,١,١)	نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء (٪)	٩٩,٢%	٢٠١٥	↑ %٩٩,٧	٢٠١٩
(٧,٢,١)	حصة الطاقة المتجددة في إجمالي إنتاج الطاقة (٪)	%٧,٩	٢٠١٨	↑ %٨,٨	٢٠١٩
	إجمالي الكهرباء المولدة (مليار كيلوواط)	١٧٣,٤٦	٢٠١٥	↑ ١٩٨,٨	٢٠١٩

الهدف ٨: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

	المؤشر	السابق		التقدم	
(٨,١,١)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٤,٢٣ %	٢٠١٦	%٣,٥٧ ↓	٢٠٢٠/٢٠١٩
(٨,٥,٢)	معدل البطالة (٪)	١١,٣ %	الربع الرابع ٢٠١٧	↓ %٧,٢	الربع الرابع ٢٠٢٠
(٨,٦,١)	نسبة الشباب غير العاملين:				
	الفئة العمرية ٢٠-٢٤	٢٨,٤ %	٢٠١٨	%١٨,٢ ↓	٢٠٢٠
	الفئة العمرية ٢٥-٢٩	١٩,٨ %	٢٠١٨	%١٠,٥ ↓	٢٠٢٠
(٨,٩,١)	الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	%٤,٢	٢٠١٩	↓ %٢,٧	٢٠٢٠

الهدف ٩: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

	المؤشر	السابق		التقدم	
(٩,٢,١)	القيمة المضافة للتصنيع غير النفطي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	١٢,٢٥ %	٢٠١٥	↓%١١,٧	٢٠٢٠
	الصادرات عالية التكنولوجيا كنسبة من الصادرات المصنعة	%٠,٨	٢٠١٥	↑ %٣	٢٠١٩

	المؤشر	السابق		التقدم	
	نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الصادرات المصنعة	٦%	٢٠١٥	↑ ١٠%	٢٠٢٠
(٩,٥,٢)	عدد الباحثون (بما يعادل الدوام الكامل) لكل مليون نسمة	٦٧٢,٩	٢٠١٥	↑٦٨٦,٧	٢٠١٨
	مؤشر التنافسية العالمية: (مرتبة) البنية التحتية للنقل	٥٦	٢٠١٧	↑ ٤٤	٢٠١٩
	مؤشر التنافسية العالمية: (مرتبة) البنية التحتية للمرافق	٧٠	٢٠١٧	↑ ٦٤	٢٠١٩

الهدف ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة

	المؤشر	السابق		التقدم	
	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد تعادل قوة شرائية (ألف دولار أمريكي)	١١	٢٠١٧	↑١١,٨	٢٠١٩
	معدل نمو دخل الأسرة (٪)	من ١٦/٢٠١٥ إلى		من١٨/٢٠١٧ إلى	
	إجمالي	٣٣,٢	١٨/٢٠١٧	١٤,٣	٢٠/٢٠١٩
	الحضر	٣٠,٥	١٨/٢٠١٧	١٦,٣	٢٠/٢٠١٩
	الريف	٣٦,١	١٨/٢٠١٧	١٣,٣	٢٠/٢٠١٩
	معدل نمو إنفاق الأسرة (٪)	من ١٦/٢٠١٥ إلى		من١٨/٢٠١٧ إلى	
	إجمالي	٤٠	١٨/٢٠١٧	١٥,٢	٢٠/٢٠١٩
	الحضر	٣٢,٣	١٨/٢٠١٧	١٩	٢٠/٢٠١٩
	الريف	٤٨,٦	١٨/٢٠١٧	١٢,٣	٢٠/٢٠١٩
	معدل الفقر (٪)				
	إجمالي	٣٢,٥	١٨/٢٠١٧	↓٢٩,٧٤	٢٠/٢٠١٩
	الحضر	٢٤,٥٨	١٨/٢٠١٧	↓٢٢,٩٥	٢٠/٢٠١٩
	الريف	٣٨,٣٩	١٨/٢٠١٧	↓٣٤,٧٨	٢٠/٢٠١٩

الهدف ١١: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

	المؤشر	السابق		التقدم	
(١١,١,١)	نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة	١٠,٦	٢٠١٥	↓ ٥,٢	٢٠١٩
(١١,٢,١) Proxy	استثمارات الحكومة في الطرق والجسور (مليون دولار)	٨٩٤	٢٠١٨	١,٧٨٨	٢٠٢٠
(١١,٤,١)	الإنفاق على الثقافة والدين من إجمالي الإنفاق الحكومي	٣,٣٤٪	٢٠١٥	↓٣,١٧%	٢٠٢٠
(١١,٦,٢)	المستويات المتوسطة السنوية للجسيمات الدقيقة(PM٢,٥)))ميكروغرام/م ٣)	١٢٦,٠٢	٢٠١٥	↓ ٨٧	٢٠١٩

الهدف ١٢: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

	المؤشر	السابق		التقدم	
	كمية القمامة التي تم التخلص منها (ألف طن)	١٧,٦	٢٠١٥	↑٣٦,٦	٢٠١٩

الهدف ١٣: العمل المناخي

	المؤشر	السابق		التقدم	
	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد في مصر (بالأطنان المترية)	٢,٥٥	٢٠١٨	↓٢,٤٦	٢٠١٩

الهدف ١٤: الحياة تحت الماء

	المؤشر	السابق		التقدم	
	مؤشر صحة المحيط - نتيجة مصر (١٠٠ = الأفضل)	٦٨	٢٠١٧	↑٧.	٢٠١٩

الهدف ١٥: الحياة في البر

	المؤشر	السابق		التقدم	
(١٥,٥,١)	مؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع - درجة مصر	٠,٩٢	٢٠١٥	↓ ٠,٩١	٢٠١٩

الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات القوية

	المؤشر	السابق		التقدم	
	سيادة القانون (المرتبة المئوية) - مؤشرات الحوكمة العالمية	٣١,٢٥	٢٠١٥	↑٣٧,٩٨	٢٠١٩
	فعالية الحكومة (المرتبة المئوية) - مؤشرات الحوكمة العالمية	٢٢,١٢	٢٠١٥	↑٣٦,٥٤	٢٠١٩
	تصنيف المؤسسات (مكون من مؤشر التنافسية العالمية - المرتبة)	١٠٢	٢٠١٨	↑ ٨٢	٢٠١٩
	الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب (المرتبة المئوية) - مؤشرات الحكم العالمية	٨,٥٧	٢٠١٥	↑١٢,٨٦	٢٠١٩

الهدف ١٧: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

	المؤشر	السابق		التقدم	
(١٧,١,١)	إجمالي الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٢٠,٨%	٢٠١٨	↓%١٩,٢	٢٠٢٠.
(١٧,١,٢)	نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية (٪)	٣٩,٧%	٢٠١٨	↑%٥٤,٤	٢٠٢٠.
(١٧,٢,١)	إجمالي صافي المساعدة الإنمائية الرسمية (مليار دولار أمريكي)	٨,٦	٢٠١٨	↑٩,٨	٢٠٢٠.
(١٧,٣,١) Proxy	إجمالي صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار أمريكي)	٦,٩	٢٠١٥	↑٧,٤	٢٠٢٠.
(١٧,٣,٢)	نسبة تحويلات المصريين بالخارج من إجمالي الناتج المحلي (٪)	١٠,٨%	٢٠١٨	↓%٨	٢٠٢٠.
(١٧,٦,١)	عدد اشتراكات النطاق العريض للإنترنت الثابت لكل ١٠٠ من السكان	٤,٠٨	٢٠١٥	↑٦,٦٩	٢٠١٨

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
	جداول القسم الأول	
١/١	تطوّر سُلالات فيروس كورونا المُستجد	٢
٢/١	تقديرات صندوق النقد الدولي لمُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي على مُستوى المناطق وبعض الدول الرئيسة (٢٠٢٠ – ٢٠٢٣)	٨
٣/١	تقديرات مُعدّلات النمو الاقتصادي العالميّ بحسب المناطق (٢٠٢٢ – ٢٠٢٦) مُقارنة بالمُعدّلات الفعليّة (٢٠١٩ – ٢٠٢١)	١٠
٤/١	تطوّر مُعدّل نمو التجارة الدوليّة حسب المناطق	١٣
٥/١	أهم مُؤشّرات أسواق المال العالمية على امتداد عام ٢٠٢١	١٩
٦/١	تطوّر مُؤشّرات البورصات المالية (يناير – مارس ٢٠٢٢)	٢٠
٧/١	تقديرات صندوق النقد الدولي لمُعدّلات التضخّم العالمي على مُستوى الاقتصادات المُختلفة (٢٠١٥ – ٢٠٢٣)	٢١
٨/١	تطوّر أسعار الكهرباء وبعض المُنتجات البترولية خلال الفترة (٢٠١٩ – ٢٠٢٢)	٢٦
٩/١	أعداد الفقراء ومُعدّلات الفقر (فقر مُدقّع)	٣٨
١٠/١	تطوّر التدفّقات السياحيّة الدوليّة والإيرادات المُولّدة على مُستوى العالم	٣٨
	جداول القسم الثاني	
١/٢	المُقاربات والمناهج البحثية والأدوات التخطيطية	٦٠
	جداول القسم الثالث	
١/٣	تطوّر قيم جملة الاستهلاك النهائي ونسبته إلى الاستخدام الكلي والناتج المحلي الإجمالي في عام الخطة مُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢٢/٢١	٧٠
٢/٣	تطوّر الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢٣/٢٢ بالمُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢٢/٢١	٧٠
٣/٣	تقديرات الإنتاج المحلي الإجمالي لعام الخطة ٢٠٢٣/٢٢ مُقارنة بسنة الأساس ٢٠٢٢/٢١	٧٦
٤/٣	هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب النشاط الاقتصادي خلال عام الخطة	٨٤
٥/٣	المُساهمة القطاعية في مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٨٥
٦/٣	تقديرات الاستثمارات الكلية	٨٦
٧/٣	التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية لعام الخطة بحسب المجموعات الرئيسة مقارنة بعام الأساس	٨٧
٨/٣	التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية بحسب النشاط الاقتصادي، عام٢٠٢٣/٢٢	٨٨
٩/٣	الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية	٩٠
١٠/٣	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية وبحسب الجهات التابعة، ٢٠٢٣/٢٢	٩١

رقم الجدول	البيان	الصفحة
١١/٣	التوزيع القطاعي لاستثمارات الهيئات الاقتصادية بحسب الجهات القطاعات والأنشطة عام ٢٠٢٣/٢٢	٩٢
١٢/٣	الهيكل التمويلي لاستثمارات الهيئات الاقتصاديّة	٩٢
١٣/٣	الهيكل التمويلي لاستثمارات الشركات الخاضعة لقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣	٩٣
١٤/٣	التوزيع القطاعي للاستثمارات المركزية	٩٥
١٥/٣	التوجّهات الاستثماريّة للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي خلال عام ٢٠٢٣/٢٢	٩٦
١٦/٣	المُؤشّرات الفرعيّة للمُؤشّر العام لمديري المُشتريات	٩٧
١٧/٣	تطوّر المُؤشّرات الرئيسة للبورصة عقب قرار البنك المركزي في ٢٠٢٢/٣/٢١	١٠٢
	جداول القسم الرابع	
١/٤	المساحة المحصولية بحسب الحاصلات والمُعمّرات الزراعية عام ٢٠٢١	١١٤
٢/٤	التوزيع الجغرافي للواردات المصرية من الحاصلات الزراعية خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١)	١١٦
٣/٤	تطوّر الاحتياطيّات من التقاوي الزراعية ٢٠٢١/٢٠ – ٢٠٣٠	١١٩
٤/٤	تطوّر الإنتاج الصناعي خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ -٢٠٢٣/٢٢	١٣٦
٥/٤	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي الصناعي خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ -٢٠٢٣/٢٢	١٣٦
٦/٤	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي الصناعي خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ – ٢٠٢٣/٢٢	١٤٣
٧/٤	تطوّر الإنتاج المحلي لقطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة بالأسعار الجارية والثابتة خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢	١٥٠
٨/٤	تطوّر الواردات البترولية ونسبتها من إجمالي الواردات خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – الربع الأول ٢٠٢٢/٢١)	١٥٦
٩/٤	تطوّر إنتاج قطاع الاستخراجات خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢	١٦٤
١٠/٤	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الاستخراجات خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢	١٦٥
١١/٤	تطوّر الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي لقطاع النقل خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ – ٢٠٢٣/٢٢	١٧١
١٢/٤	هيكل استثمارات قطاع النقل في خِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢	١٧٢
١٣ /٤	تطوّر الحركة العابرة للقناة لبعض أنواع السفن والناقلات في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١	١٨٦
١٤ /٤	تطوّر إيرادات السفن العابرة لقناة السويس شهريًا خلال الأعوام المالية (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	١٨٧
١٥/٤	تطوّر مُؤشّرات أداء قطاع الاتصالات خلال شهر يناير من عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢	١٩٩
١٦/٤	المستهدفات التنموية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في خطة ٢٠٢٢/٢١ مقارنة بعام ٢٠٢١/٢٠	١٩٩
١٧/٤	تطوّر استثمارات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢٠١
١٨/٤	التكلفة الاستثماريّة التقديريّة لبعض البرامج والمشروعات الرئيسة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال عام ٢٠٢٣/٢٢	٢٠٤

رقم الجدول	البيان	الصفحة
١٩/٤	المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي في مصر	٢٠٧
٢٠/٤	تطوّر المُؤشّرات الإحصائيّة لقطاع السياحة المصرية في الفترة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠)	٢٠٨
٢١/٤	تطوّر مُساهمة الدخل السياحي في المُتحصّلات السياحية وفي تغطية عجز الميزان التجاري خلال عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩	٢٠٩
٢٢/٤	قائمة أكبر (١٠) دول إرسال للسائحين إلى مصر خلال الفترات من ٢٦ فبراير وحتى ٢٥ مارس ٢٠٢٢	٢١٢
٢٣/٤	تطوّر الحركة السياحيّة خلال الفترة (يوليو ٢٠٢١ – أبريل ٢٠٢٢)	٢١٨
٢٤/٤	تقديرات الحركة السياحية الوافدة وعدد الليالي والدخل السياحي خلال عام الخطة مُقارنة بالعام السابق	٢١٩
٢٥/٤	الأهميّة النسبيّة لمناطق الإرسال السياحي لمصر	٢٢٠
	جداول القسم الخامس	
١/٥	تطوّر مُعدّلات التغطية بخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب	٢٣٣
٢/٥	المُؤشّرات الفرعية لمُؤشر التنمية البشرية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٩)	٢٣٥
٣/٥	تطوّر الإنتاج من قطاع التعليم بالأسعار الجارية والثابتة خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢	٢٥٣
٤/٥	تطوّر الناتج من قطاع التعليم بالأسعار الجارية والثابتة خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢	٢٥٣
٥/٥	مُستهدفات قطاع التعليم قبل الجامعي في إطار خطة عام ٢٠٢٣/٢٢	٢٥٦
٦/٥	أهم إنجازات مُبادرات الرعاية الصِحّية خلال الفترة ٢٠١٩ – أبريل ٢٠٢٢	٢٦٩
٧/٥	هيكل الاستثمارات الكلية بخِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢	٢٧١
٨/٥	أهم المشروعات والبرامج الصحيّة لعام ٢٠٢٣/٢٢	٢٧٣
٩/٥	المُستهدفات الكميّة للمشروعات الاستثماريّة في نطاق المُبادرات الرئاسيّة خلال عام ٢٠٢٣/٢٢	٢٧٣
١٠/٥	مُستشفيات مُستهدف الانتهاء منها في خِطّة العام المالي ٢٠٢٣/٢٢	٢٧٤
١١/٥	تصنيف مشروعات تطوير وتجهيز المُستشفيات طبقًا لنسب الإنجاز في عام ٢٠٢٣/٢٢	٢٧٦
١٢/٥	مشروعات تطوير وتجهيز وحدات الرعاية الأوليّة خلال عام ٢٠٢٣/٢٢	٢٧٦
١٣/٥	مُستهدفات تطوير وتجهيز أقسام ومراكز مُتنوّعة خلال عام ٢٠٢٣/٢٢	٢٧٧
١٤/٥	التجهيزات الطبيّة المُتنوّعة المُستهدف توفيرها خلال عام ٢٠٢٣/٢٢	٢٧٧
١٥/٥	هيكل الدعم السلعي والدعم النقدي للخدمات الاجتماعية حسب المكوّنات عام ٢٠٢٣/٢٢	٢٨٢
١٦/٥	مُخصّصات الأمان الاجتماعي وأعداد المُستفيدين، ٢٠٢٣/٢٢	٢٨٢
١٧/٥	ترتيب مصر في مُؤشّرات فجوة النوع الاجتماعي	٢٨٧
١٨/٥	الفئات الاجتماعية وفقًا لدليل التخطيط المُستجيب للنوع الاجتماعي	٢٨٨

رقم الجدول	البيان	الصفحة
١٩/٥	أهم المشاريع المُستهدفة في خطة عام ٢٠٢٣/٢٢	٢٩٧
٢٠/٥	الإنتاج المحلي لقطاع التنمية العُمرانية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢	٣٠٧
٢١/٥	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التنمية العُمرانية (الإنشاءات) بالأسعار الجارية خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢	٣٠٨
٢٢/٥	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التنمية العُمرانية (الإنشاءات) بالأسعار الثابتة خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢	٣٠٨
٢٣/٥	الاستثمارات الكُلية لقطاع التنمية العُمرانية خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢	٣٠٩
٢٤/٥	هيكل الاستثمارات بحسب النشاط وجهات الإسناد خلال عام ٢٠٢٣/٢٢	٣١٠
	جداول القسم السادس	
١/٦	الكثافة السكانية المأهولة طبقًا للمحافظات في ٢٠٢١/٧/١	٣٢٦
٢/٦	مؤشرات التنمية الرئيسة في الأقاليم الاقتصادية	٣٢٧
٣/٦	توزيع مُخصصات دواوين عموم المحافظات لبرامج التنمية المحلية عام ٢٠٢٣/٢٢	٣٤٦
٤/٦	توزيع الاستثمارات المستهدفة على مستوى برامج التنمية المحلية خلال عام ٢٠٢٣/٢٢	٣٤٧
٥/٦	توزيع استثمارات برنامج رصف الطرق وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٣/٢٢	٣٤٨
٦/٦	توزيع استثمارات برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٣/٢٢	٣٤٩
٧/٦	توزيع استثمارات برنامج تحسين البيئة وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٣/٢٢	٣٥٠
٨/٦	توزيع استثمارات برنامج الأمن والإطفاء وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٣/٢٢	٣٥١
٩/٦	توزيع استثمارات برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٣/٢٢	٣٥١
١٠/٦	توزيع استثمارات برنامج الكباري والأنفاق وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٣/٢٢	٣٥٢

فهرس الأشكال

رقم الشكل	البيان	الصفحة
	أشكال القسم الأول	
١/١	تقديرات المؤسسات الدولية لمُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي	٦
٢/١	تقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمُعدّلات نمو الاقتصادات المُتقدّمة والناشئة والنامية (٢٠٢٠ – ٢٠٢٣)	٧
٣/١	تطوّر مُعدّلات النمو الاقتصادي لبعض الدول الرئيسة (٢٠٢١ و٢٠٢٢)	١١
٤/١	توقّعات مُعدّلات نمو التجارة الدوليّة	١١
٥/١	تقديرات صندوق النقد الدولي لمُعدّلات نمو التجارة الدوليّة حسب الاقتصادات المُتقدّمة والاقتصادات الصاعدة والنامية (٢٠٢٠ – ٢٠٢٣)	١٢
٦/١	العلاقة الارتباطيّة بين مُعدّل النمو الاقتصادي والتجارة الدوليّة (٢٠١٣-٢٠٢٢)	١٣
٧/١	تطوّر مُعدّلات نمو التجارة الدوليّة السلعيّة وتجارة الخدمات.	١٤
٨/١	تأثير ارتفاع تكلفة الشحن البحري عن المُستويات السعريّة للمجموعات السلعيّة	١٥
٩/١	تطوّر مُعدّل نمو التجارة السلعية العالمية (٢٠١٨-٢٠٢٣)	١٦
١٠/١	تطوّر تدفقّات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم (٢٠١٥ – ٢٠٢٢)	١٦
١١/١	توقّعات مُعدّلات نمو الاستثمار الأجنبي المُباشر عام ٢٠٢١ بحسب المناطق	١٧
١٢/١	تطوّر مُتوسّط مُعدّلات التضخّم العالمي بحسب المناطق الرئيسة في الأعوام (٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٢٠٢٢)	٢٢
١٣/١	تطوّر أسعار خام برنت في الفترة (٢٠١٤ – حتى التدخّل العسكري الروسي في أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢)	٢٤
١٤/١	تطوّر الأسعار العالمية للزيت الخام (برنت) بعد اندلاع الأزمة الروسيّة / الأوكرانيّة	٢٤
١٥/١	تطوّرات الأسعار العالمية للغاز الطبيعي	٢٥
١٦/١	تطور أسعار السلع الرئيسة بعد اندلاع الأزمة الروسيّة / الأوكرانيّة	٢٨
١٧/١	مُعدّلات تغيّر أسعار الصادرات الروسيّة من المُنتجات الرئيسة (مُعدّل التغيّر عن يناير ٢٠٢٢)	٢٩
١٨/١	الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول مُنخفضة ومُتوسطة الدخل	٢٩
١٩/١	تطوّر مُعدّلات البطالة العالمية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٣)	٣٠
٢٠/١	تطوّر أعداد المُتعطّلين على مستوى العالم خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠٢٣)	٣٠
٢١/١	تطوّر الأعداد الإضافية من الفقراء بحسب نسب الإصابة بالفيروس وخطوط الفقر	٣٤
٢٢/١	المُتوسط العام للتوزيع النسبي للأعداد الإضافية من الفقراء بحسب المناطق ومستوى خط الفقر النقدي	٣٤
٢٣/١	تطوّر أعداد الفقراء (فقر مُدقع) خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠٢٠)	٣٥
٢٤/١	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي للسياحة العالمية (٢٠١٩ – ٢٠٢١)	٣٩

رقم الشكل	البيان	الصفحة
	أشكال القسم الثاني	
١/٢	مُرتكزات الخطة متوسطة المدى (٢٠٢٣/٢٢ – ٢٠٢٥/٢٤)	٥٣
	أشكال القسم الثالث	
١/٣	تطوّر الموارد القومية بالأسعار الجارية والثابتة خلال عام الخطة ٢٠٢٣/٢٢ بالمُقارنة بالمُتوقّع بعام ٢٠٢٢/٢١	٦٧
٢/٣	نسبة مُساهمة الواردات السلعيّة والخدميّة في العرض الكلي وفي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٦٧
٣/٣	تطوّر هيكل الموارد القومية	٦٨
٤/٣	تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالمُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢٢/٢١	٦٨
٥/٣	التدفقّات الدائرية للناتج المحلي الإجمالي	٦٩
٦/٣	تطوّر درجة اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي (نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي)	٧١
٧/٣	تطور معدل الادخار والاستثمار وفجوة الموارد	٧١
٨/٣	تطور الفجوة التمويلية	٧٢
٩/٣	معدلات نمو عدد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة والنامية المُستهدفة لعام ٢٠٢٢ مقارنة بالمُتوقّع خلال عام ٢٠٢١	٧٥
١٠/٣	المُساهمة في مصادر النمو الاقتصادي	٧٦
١١/٣	(أ) القطاعات التي تنمو بمُعدّلات أعلى من أو تُعادل المُتوسّط العام لمُعدّل النمو (٥,٣%) (ب) القطاعات التي تنمو بمُعدّلات أقل من المُتوسّط العام لمُعدّل النمو (٥,٣%)	٧٧
١٢ /٣	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية	٧٩
١٣/٣	مُقارنة نطاق شمولية تعدادي ٢٠١٣/١٢، ٢٠١٨/١٧	٨٠
١٤/٣	نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة عملية المُراجعة بعد تعدادي ٢٠١٣/١٢ و ٢٠١٨/١٧	٨٠
١٥/٣	مُساهمة القطاعات المُختلفة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨/١٧	٨٠
١٦/٣	نسبة مُساهمة الأنشطة الاقتصادية في القيمة المُعدّلة للناتج في ٢٠١٨/١٧	٨١
١٧/٣	تقديرات مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٢/٢١	٨١
١٨/٣	تقديرات مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المُعدّل ٢٠٢٢/٢١	٨٢
١٩/٣	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	٨٢
٢٠/٣	معدلات النمو القطاعية المُستهدفة في عام الخطة (٢٠٢٣/٢٢)	٨٣
٢١/٣	تطوّر الاستثمارات الكلية	٨٦
٢٢/٣	توزيع الاستثمارات الكلية المُستهدفة لعام ٢٠٢٣/٢٢ بحسب الجهات المعنيّة	٨٩
٢٣/٣	تطوّر نصيب الفرد من الاستثمارات العامة	٨٩
٢٤/٣	هيكل الاستثمارات المُستهدفة للجهاز الحكومي، ٢٠٢٣/٢٢	٩٠

رقم الشكل	البيان	الصفحة
٢٥/٣	هيكل استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ عام ٢٠٢٣/٢٢	٩٣
٢٦/٣	هيكل استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ عام ٢٠٢٣/٢٢	٩٤
٢٧/٣	تطوّر الاستثمارات الخاصة في عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢	٩٥
٢٨/٣	تطوّر نصيب الاستثمار الخاص من الاستثمارات الكلية خلال الفترة ٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٣/٢٢	٩٦
٢٩/٣	تطوّر مُؤشّر مُديري المُشتريات لمصر مُنذ عام ٢٠١٧	٩٧
٣٠/٣	تطوّر صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر في مصر خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢٥/٢٤)	٩٨
٣١/٣	تقديرات صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر لمصر عام ٢٠٢٢	٩٩
٣٢/٣	مُؤشّرات أداء البورصة في شهر فبراير مقارنة بشهر يناير ٢٠٢٢	١٠٠
٣٣/٣	تطوّر رأس المال السوقي بالبورصة المصرية (٢٥ يناير – ٣١ مارس ٢٠٢٢)	١٠٠
٣٤/٣	تطوّر استثمارات الحافظة في مصر	١٠١
	أشكال القسم الرابع	
١/٤	الاستثمارات الزراعية المُستهدفة بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢ بالمُقارنة بعام ٢٠٢٢/٢١	١٠٧
٢/٤	هيكل الاستثمارات الزراعية بحسب جهات الإسناد بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢	١٠٧
٣/٤	تطوّر الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة عام ٢٠٢٣/٢٢	١٠٨
٤/٤	تطوّر الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة ونسبته للناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٣/٢٢ بالمُقارنة بعام ٢٠٢٢/٢١	١٠٨
٥/٤	هيكل التركيب المحصولي بحسب المساحات والقيمة النقدية لمجموعات المحاصيل (٢٠٢١)	١١٤
٦/٤	تطوّر الواردات المصرية من الحاصلات الزراعية خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١)	١١٥
٧/٤	تطوّر إنتاج المزارع السمكية	١٢٢
٨/٤	التوزيع المكاني للمزارع السمكية بحسب المُحافظات، ٢٠١٩	١٢٢
٩/٤	التوزيع المكاني للمزارع السمكية بحسب المُحافظات، ٢٠١٩	١٢٣
١٠/٤	تطوّر الإنتاج السمكي خلال الفترة ٢٠١٥/١٤ – ٢٠٢٣/٢٢	١٢٣
١١/٤	أطوال التُرع التي تم تأهيلها وتبطينها في نطاق أكبر عشرة مراكز حتى مارس ٢٠٢٢ من خِطة العام المالي ٢٠٢٣/٢٢ (١٥٠٠ كم)	١٢٦
١٢/٤	تطوّر الصادرات الزراعيّة المصريّة (٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٣/٢٢)	١٢٩
١٣/٤	تطوّر الاستثمارات الكليّة المُستهدفة لقطاع الصناعة التحويليّة	١٣٧
١٤/٤	هيكل استثمارات خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ لقطاع الصناعة التحويليّة	١٣٨
١٥/٤	تطوّر ناتج قطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة بالأسعار الجارية والثابتة خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢	١٥١
١٦/٤	هيكل الاستثمارات الكليّة لقطاع الكهرباء بحسب الجهات	١٥١
١٧/٤	تطوّر أسعار الزيت الخام (برنت) سبتمبر ٢٠٢١ حتى ٢٣ مارس ٢٠٢٢	١٥٦

رقم الشكل	البيان	الصفحة
١٨/٤	أكبر عشر دول مُنتجة للزيت الخام في ٢٠٢٠	١٥٧
١٩/٤	هيكل الاستثمارات المُستهدفة لقطاع البترول والثروة المعدنيّة خلال عام الخطة ٢٠٢٣/٢٢	١٦٥
٢٠/٤	توزيع الاستثمارات الكليّة المُستهدفة لقطاع النقل بحسب جهات الإسناد لعام ٢٠٢٣/٢٢	١٧٢
٢١/٤	تطوّر نشاط قناة السويس خلال عامي الجائحة مُقارنة بعام ٢٠١٩	١٨٦
٢٢/٤	تطوّر أسعار الغاز الطبيعي المُسال في الفترة من مايو ٢٠٢١ حتى مطلع أبريل ٢٠٢٢	١٨٨
٢٣/٤	تطوّرات الإنتاج المحلي الإجمالي لنشاط قناة السويس	١٩٠
٢٤/٤	تطوّرات الناتج المحلي لنشاط قناة السويس	١٩٠
٢٥/٤	تقديرات الحركة العابرة للقناة والإيرادات المُتولّدة منها خلال عام ٢٠٢٣/٢٢ مُقارنة بالعام السابق	١٩١
٢٦/٤	تطوّر الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الجاريّة والثابتة	٢٠٠
٢٧/٤	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الجاريّة والثابتة	٢٠١
٢٨/٤	هيكل استثمارات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بحسب جهات الإسناد	٢٠٢
٢٩/٤	تطوّر الحركة السياحية والدخل السياحي خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) ومُقارنة بعام الذروة (٢٠١٠)	٢٠٨
٣٠/٤	تطوّر الحركة السياحية الدولي خلال عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ على المستوى الشهري	٢٠٩
٣١/٤	تطوّر الحركة السياحية الوافدة من روسيا وأوكرانيا ودول شرق أوروبا	٢١٠
٣٢/٤	تطوّر الحركة السياحية الوافدة لمصر من دول شرق أوروبا (أغسطس ٢٠٢١ – يناير ٢٠٢٢)	٢١١
٣٣/٤	تطوّر الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة بالأسعار الجاريّة والثابتة	٢١٦
٣٤/٤	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة بالأسعار الجاريّة والثابتة	٢١٦
٣٥/٤	تطوّر استثمارات قطاع السياحة والآثار	٢١٧
٣٦/٤	تقديرات صندوق النقد الدولي للإيرادات السياحيّة لمصر (الفترة ٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٥/٢٤)	٢١٨
٣٧/٤	هيكل التوزيع الجغرافي للأسواق المُصدّرة للسياحة لمصر بحسب المناطق	٢٢١
	أشكال القسم الخامس	
١/٥	أهداف التنمية المُستدامة	٢٣٠
٢/٥	اتجاهات التنمية البشرية في مصر (١٩٩٠ – ٢٠٢٠)	٢٣٤
٣/٥	المُؤشّرات الفرعيّة لمُؤشّر التنمية البشرية	٢٣٥

رقم الشكل	البيان	الصفحة
٤/٥	تطوّر عدد السكان خلال الأعوام من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢١	٢٣٧
٥/٥	تطوّر مُعدّل النمو السكاني خلال الأعوام من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢١	٢٣٧
٦/٥	تطوّر مُؤشّرات البطالة	٢٣٩
٧/٥	تطوّر مُعدّلات البطالة (٢٠١٣/١٢ – ٢٠٢٣/٢٢)	٢٤٠
٨/٥	التوزيعات القطاعيّة لفرص العمل الجديدة بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢	٢٤٠
٩/٥	المُساعدات المالية والدعم الفني المُقدّم للمُستفيدات من البرامج الداعمة للتمكين الاقتصادي للمرأة	٢٤٨
١٠/٥	هيكل الاستثمارات الكليّة لقطاع التعليم بخطة عام ٢٠٢٣/٢٢	٢٥٤
١١/٥	تطوّر مُعدّلات الأمية (السكان ١٠ سنوات فأكثر)	٢٥٦
١٢/٥	تطوّر الإنتاج لقطاع الخدمات الصحيّة خلال عامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢	٢٧٠
١٣/٥	تطوّر الناتج لقطاع الخدمات الصحيّة لعامي ٢٠٢٢/٢١ و٢٠٢٣/٢٢	٢٧٠
١٤/٥	التكلفة الكلية لإنشاء وتطوير سبعة مُستشفيات جامعية خلال عام ٢٠٢٣/٢٢	٢٧٢
١٥/٥	مُفردات منظومة الشبكة المُتكاملة للحماية الاجتماعية	٢٧٩
١٦/٥	مُخصّصات الحماية الاجتماعية خلال الفترة (٢٠٢١/٢٠ – ٢٠٢٣/٢٢)	٢٨١
١٧/٥	تطوّر قيمة دعم السلع التموينية الفترة من (٢٠١٩-١٨ – ٢٠٢٣/٢٢)	٢٨٣
١٨/٥	تطوّر الدعم النقدي لبرنامجي تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي	٢٨٣
١٩/٥	تطوّر أعداد المُستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة	٢٨٤
٢٠/٥	تطوّر مُعدّلات الفقر (٢٠١٣/١٢ – ٢٠٢٣/٢٢)	٢٨٤
٢١/٥	تطوّر نسبة الفقر المُدقّع خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٣/٢٢)	٢٨٥
٢٢/٥	العلاقة بين مُعدل الفقر وحجم الأسرة، ٢٠٢٠/١٩	٢٨٥
٢٣/٥	مُعدّلات الفقر بحسب التوزيع الجغرافي (حضر/ ريف)	٢٨٦
٢٤/٥	هيكل استثمارات قطاع التنمية العُمرانية بحسب المُكونات الرئيسة (٢٠٢٣/٢٢)	٣٠٩
٢٥/٥	هيكل استثمارات قطاع التنمية العُمرانية بحسب الجهات ٢٠٢٣/٢٢	٣١٠
	أشكال القسم السادس	
١/٦	أهداف التنمية المُستدامة	٣١٩
٢/٦	المشروعات القومية في مصر العاملة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية	٣٢٠
٣/٦	الاعتمادات المالية المُوجّهة لأهداف التنمية المُستدامة	٣٢١
٤/٦	المُوقف التنفيذي لمُؤشّرات الأداء	٣٢٣
٥/٦	نسبة الفقراء وفقًا لأقاليم الجمهورية خلال عام ٢٠٢٠/١٩	٣٢٨
٦/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة شمال سيناء	٣٢٨
٧/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة جنوب سيناء	٣٣١
٨/٦	توزيع استثمارات خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ على مستوى أقاليم الصعيد	٣٣٣

رقم الشكل	البيان	الصفحة
٩/٦	الاستثمارات الحكومية المُوجّهة لتنمية محافظات الصعيد عام ٢٠٢٣/٢٢	٣٣٣
١٠/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسوان	٣٣٤
١١/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة البحر الأحمر	٣٣٥
١٢/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة قنا	٣٣٧
١٣/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة سوهاج	٣٣٨
١٤/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية المُوجّهة لمُحافظة الأقصر	٣٣٩
١٥/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة بني سويف	٣٤٠
١٦/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة المنيا	٣٤١
١٧/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية المُوجّهة لمحافظة الفيوم	٣٤٢
١٨/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسيوط	٣٤٣
١٩/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة الوادي الجديد	٣٤٤
٢٠/٦	التوزيع الجغرافي للاستثمارات المستهدفة على مستوى أقاليم الجمهورية خلال عام ٢٠٢٣/٢٢	٣٤٨

فهرس الخرائط

رقم الشكل	البيان	الصفحة
	خرائط القسم الرابع	
١/٤	مشروع الدلتا الجديدة	١١٠
٢/٤	المساحات المُخطّط والجاري استصلاحها بمشروع توشكى	١١١
٣/٤	التوسّعات المُستقبليّة لمشروع توشكى	١١٢
٤/٤	مشروع تنمية الريف المصري	١١٢
٥/٤	مشروع تنمية شمال ووسط سيناء	١١٣
	خرائط القسم السادس	
١/٦	أقاليم جمهورية مصر العربية	٣٢٥